74/ن-د
74
دن

إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ

محمد یاس خان صاحب

غایة التحقیق

۲ استمبر سنه ۱۳ هـ
سنه ۱۹۶۴ ع

به اهتمام کتابخانه جهاد اکادمی تحت اداره مولانا الحاج محمد عبدالحلیم صاحب

فی وضع الید علی الصدر فی الصلوٰة

2103

بسعی و اهتمام حاجی بهادر خان محمد زکریا
نعمانی کتب خانه بازار کتاب فروشی کابل افغانستان

Marfat.com

انه الیه من یشاء یهدی الیه من ینیب

غرض یا من قصد الطلبہ هذا السفر الکبیر من شماره ما اشتهر بتصحیح آلاء الحدیث بحسن الحدیث

تصحیح التحقیق

عاشر تا سبق

۲ استمبر ۱۳ھ
۱۹۶۴ء

بلا متناه لشکر الجهاد القادر تحت امارة مولانا الاولی الحافظ محمد عبد الاحد شاه من تلامذة الاولاد

رحمن گل پبلشرز ڈھکی نعلبندی قصہ خوانی پشاور

Marfat.com

60161

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى انعم علينا بفهم العظام وتفضل علينا بمنة الجسام ورفع معالم العربية ومنارها واشاع فيما بين الناس انوارها وجعل علم الاعراب قرمها قائدة وارجحها عائدة وارجحها معيارا واسناها اعظمة ومقدارا لحيث صيرها مفتاحا بتأييده فى معرفة العلوم الاسلامية ومصباحا بنوره يستضاء فى سائر فنون الادبية فنصبه سلما به يتيسر الارتقاء الى علم البيان فيمكن الاطلاع على نكت نظم القران والصلوة على رسوله محمد الذى كسر بناء الجهل فى الانام وحقر الشرك والشبهات عن طرق الاسلام وعلى الهواصحابه الكرام ويعد فيقول العبد الضعيف الحقير صفى ابن نصير بصره الله تعالى بعيوب نفسه وجعل يومه خيرا من امسه لما رايت ان الاحتياج الى تحصيل علم الاعراب بين لا يدفع والافتقار الى تحقيقه وكشف لا يمتنع وان المختصر المسمى بالكافية فى هذا الفن جامع فروعه ليمر وقواعده شامل لاحكامه وفوائد محلى بحلية التحبير والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين الانام ورشائع فى بلاد الاسلام وقد شرحه طائفة من العلماء واشتغل بحل نكات بعض حواشيه زمرة من الفضلاء غير ان شروحهم وحواشيهم لم تكن وافية فى ابراز محاسنه واخراج بدائعه وكشف معضلاته وحل مشكلاته الا حرى شيخى واستاذى ومولائى وهو الشيخ الامام ملاذ الاسلام قدوة ارباب التحقيق استاذ اصحاب التدقيق باقى مبانى فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب ناشر بدائع المعقول والمنقول عمر ابنية الفروع والاصول حجة الاسلام والمسلمين وارث الانبياء والمرسلين الا وهو الذى استضاء شمس المعانى من شهاب نظرته واستار ضياء الاسلام من برهان فكرته نور خص بعناية الله الهادى شهاب بن شمس بن عمر الدولتابادى على الله تعالى اعلام علومه واعطاه قوة فى اتباع رسوله ومتع الله المسلمين بطول بقائه وادام علينا نعمة لقائه فانها كافية فى ابراز معانيه واسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك تفرغت رعاية المحصلين على تعليمها وتحصيلها وامتدت اعناقهم نحو الاحاطة بجملها وتفصيلها غير ان بعضها مشكلة زلت اقدام المحصلين فى كشف القناع عن جمال مخدرات انوارها وعجزت افهامهم عن ادراك رموز اسرارها ولقد ضلت كثيرا من الناس اكتفوا بما فهموها من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال ووقوف على ما فيها من مطويات الرموز والاسرار ومكنونات الغموز والاستار الفت لشرحها رافعا عن نفايس لطائفها الحجاب وعن عرائس حقائقها النقاب كاشفا بايضاح رموزها ومشكلاتها قاضيا منا عجل دقائقها ومعضلاتها موفيا فيها الكلام على وجه يخجل به الفاظلها ومعانيها وتنكشف به عباراتها ومبانيها وتتضح بحقائقها ودقائقها طلبا للتسهل على الاخوان والاحباب ولم ازد فيه شيئا اجنبيا الا ما يتوقف عليه حل الكتاب لم اطوذكرها فيها من درر الفوائد وغرر الفرائد الا ما لا يخفى على الطلاب من الزوائد

Marfat.com

وسميته لاشتماله على تحقيق المعانى وتدقيق المبانى **غاية التحقيق** والله ولى التوفيق والهادى الى سواء الطريق سائلا من الله الكريم املاً من لطفه القديم ان يجعله خالصاً لوجهه الكريم وسبباً للوصول الى جنات النعيم نافعا الى الاصحاب والخلان ومفيدا للاحباب والاخوان متوقعا من افاضل العصر والزمان الذين شرفوه بالمطالعة وتوجه الاذهان ان ينظروا فيه بعين الرضاء والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسع والامكان لو اطلعوا على الخطأ والنسيان او جريان القلم بالطغيان اذ لا مصون من الخطأ والنسيان الا كلام الرحمن والنسيان مركب مع الانسان الخطأ قد يقع من المجتهدين فى بعض الازمان والاغماض عن كل عيب ونقصان فعل الله الكريم المنان يجازيني واياكم بالعفو والغفران ويرزقني واياكم نعمة اللقاء والرضوان ويسهل علينا وعليكم تحقيق الكلام فى جميع ما يتعلق بهذا الكتاب من المقاصد والمرام قال الشيخ رحمه الله فى بداية كتابه **بسم الله الرحمن الرحيم ـ الكلمة** وكان ينبغى ان يبدأ بعد التسمية بالحمد لله اقتداء بالسلف وعملاً بقوله عليه السلام كل امر ذى بال لم يبدأ فيه بالحمد لله فهو اقطع لكنه ترك ذلك هضما للنفس تخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتاب ليس ككتب السلف حتى يبدأ به على سننها وليس ذا بال حتى يكون بترك الحمد اقطع ثم لما كان النحوى يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب والبناء وما يتعلق بهما وهذه الاحوال عوارض ذاتية لهما وما يبحث فى علم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعى هذا العلم بدأ الشيخ اولا بذكر الكلمة وثانيا بذكر الكلام لان معرفة احوال الشئ مسبوقة بمعرفة ذلك الشئ ويجوز ان يكون الموضوع امرا متعددا بشرط اشتراكه فى امر واحد وهذا ملاحظة فى سائر العلم كالادلة الشرعية من الكتاب والسنة والاجماع والقياس فانها موضوعة لعلم واحد وهو اصول الفقه لاشتراكها فى كون كل واحد منها دليلا شرعيا مثبتا لحكم شرعى والكلمة والكلام كذلك لانهما يشتركان فى كون كل واحد منهما لفظا موضوعا لمعنى على ان الموضوع فى الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما التعدد بالنظر الى نوعيه وانما قدم الكلمة على الكلام لانها جزء الكلام والكلام مركب ومعرفة المركب موقوفة على معرفة المفرد والموقوف عليه مقدم طبعا على الموقوف فقدم وضعا ليوافق الوضع الطبع ولان العوارض الذاتية للشئ هى التى تلحقه اما لذاته او لجزء ذاته او لامر خارج مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هى الاعراب والبناء والاعراب لا يلحق الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه بالنظر الى جزئيه وهو الكلمة لقيامه مقامها اذ لا محل لمن الاعراب الا اذا قام مقام المفرد على ما عرف فكانت احق بالتقديم منه فلقائل ان يقول النحوى كما يبحث عن احوال المركب الاسنادى يبحث عن احوال المركب الاضافى والتوصيفى والامتزاجى وغير ذلك ايضا كوجوب بناء الجزئين فى احد عشر واعراب احدهما دون الآخر فى اثنا عشر وكصحة اضافة احد عشر الى غير مميزه نحو احد عشرك وامتناع اضافة الى مميزه ونحو ذلك ومن الاحكام فهلا ذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك اللهم الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلية يغنى عن ذكرها لان النحوى انما يبحث عن احوالها من حيث اعراب الجزئين او بنائهما واعراب احدهما وبناء الاخرى ونحو ذلك فكانت مباحث هذه المركبات بهذا الاعتبار منه درجت تحت مباحث الكلمة فلا حاجة الى ذكرها بخلاف المركب الاسنادى فانه مبنى وقد يقوم مقام المفرد فيكتسى اعرابه فحينئذ يكون المجموعة معربا محلا فالنحوى باحث عن احواله من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئه فلا يكون مباحثه مندرجة تحت مباحث الكلمة فلا بد من ذكرها وفى الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام فى الكلمة لا يخلو اما ان يكون للجنس او الاستغراق او للعهد الخارجى او الذهنى ولا يستقيم كل واحد منها اما الاول الجنس فلانها تشير الى الماهية من حيث هى هى بقطع النظر عن الفرد والافراد من غير اشعار بالوحدة

Marfat.com

والکثرة والتاء التی فی الکلمة تشعر بالوحدة وهی توجب اعتبار الفرد فکان بینهما منافاة واما الام الاستغراق فلانها تشیر الی الماهیة من حیث هی هی موجودة فی جمیع الافراد اللغویة او العرفیة والتاء توجب وقوعها علی الفرد فکان بینهما ایضا منافاة ولانها لا یلائم المحل لان المحل محل التعریف والتعریف انما یکون للحقیقة لا للافراد واما الام العهد الخارجی فلانها تشیر الی الماهیة من حیث هی موجودة فی فرد معین معهود بین المتکلم والسامع فی الخارج ولیس ههنا کلمة معهودة فی الخارج ولم یجر لها ذکر لیشار فی تعینها وعهدیتها الی تلک الکلمة واما الام العهد الذهنی فلانها توجب جهالة المحدود ولانها تشیر الی الماهیة من حیث هی موجودة فی فرد معین معهود بین المتکلم والسامع فی الذهن حتی قیل ان المعرف بها فی المعنی کالنکرة قیل یمکن ان اللام للجنس والتاء للوحدة النوعیة دون الفردیة وذلک لان الکلم بدون التاء اسم جنس یصح وقوعه وضعا علی الخطبة وعلی کلمة الشهادة وعلی الکلمة المنطقیة وهی الفعل وحدة وعلی الکلمة اللغویة وهی ما ینطق به الانسان مفردا او مرکبا وعلی الکلمة النحویة وهی کل لفظ وضع لمعنی مفردا فاذا ادخلت التاء افادت وحدة النوع الغیر المعین واریدت بدلالة مقام التعریف النوع المعین وهو الکلمة النحویة ثم ادخلت لام الجنس للاشارة الی نفس ماهیة الکلمة النحویة فلا تنافی بین لام الجنس وتاء الوحدة لان النوع الواحد کلی بالنظر الی افراده کما ان الجنس کلی بالنظر الی انواعه فیکون المراد حینئذ جنس الکلمة النحویة ویمکن ان یکون التاء للوحدة الفردیة ولا منافاة بینهما ایضا لان الکلمة الواحدة کلیة باعتبار المفهوم وان کانت جزئیة باعتبار ما صدقت علیه والتعریف باعتبار المفهوم لا باعتبار ما صدقت علیه وقال بعض الشارحین فی قیام لام الجنس ان التاء جردت عن معنی الوحدة وجعلت متمحضة للتانیث بدلالة مقام التعریف لما قلنا ان التعریف انما یکون للحقیقة لا للفرد ولا للافراد وانما اتی بها احترازا عن وقوع المحدود علی الثلثة فصاعدا کما هو حکم المجرد عنها لئلا یکون التعریف للافراد بخلاف الکلمة مع التاء فانها جنس یقع علی القلیل والکثیر وفیه نظر لانا قد عرفنا ان الاسم المفرد یصح تجریده عن معنی الوحدة کما قیل فی قوله تعالی ان الانسان لفی خسر ان الانسان جرد عن معنی الوحدة واریدبه الاستغراق بقرینة الاستثناء وهو قوله تعالی الا الذین امنوا وعملوا الصالحات واما تجرید التاء عن معنی الوحدة فغیر معهود حتی یکون نصا فی الوحدة اللهم الا ان یجاب بان التاء بحسب الوضع تفید معنی الوحدة والتانیث جمیعا واریدههنا التانیث فقط علی سبیل المجاز بقرینة محل التعریف علی طریق ذکر الکل واراده البعض والمجاز لا یحتاج فی ثبوته الی النقل والسماع بل یحتاج فی صحته الی الاتصال المنقول والمسموع عن العرب وفی فهم السامع الی القرینة الصارفة عن ارادة الحقیقة وقد تحقق ههنا کلاهما کما ان لام الابتداء تفید بحسب الوضع معنی الحال والتاکید ثم قال اصحابنا انها جردت عن معنی الحال وجعلت متمحضة للتاکید فی قوله تعالی ولسوف یعطیک اذ لو کان فیها معنی الحال لما جامع التسویف الموضوعة للاستقبال وکما ان الاسراء وضع للاذهاب باللیل ثم اریدبه الاذهاب فقط فی قوله تعالی سبحان الذی اسری بعبده لیلا بقرینة قوله لیلا وکذلک کل لفظ اریدبه بعض معناه واذا ثبت ان التاء للوحدة النوعیة او الفردیة والکلمة المصغرة بالوحدة کلیة من حیث المفهوم ثبت انها لا ینافی لام الاستغراق لان الاستغراق ههنا استغراق فردی لا جمعی ای بمعنی الکل الافرادی دون المجموعی کالاستغراق المستفاد من کلمة کل وذلک لان اللام التی للاستغراق الفردی بمعنی کلمة کل فیکون معناه کل کلمة لفظ وضع کذا فلا شک فی صحته کما لا شک فی صحة قولک کل فرد وفرس واحد ولیس معناه جمیع کلمة لفظ وضع لکذا حتی تنافی الاستغراق لکن محل التعریف یاباه لما مر ان

Marfat.com

التعريف انما يكون للحقيقة لا للافراد الا ان يمنع كون المحل محل التعريف ويقال بان المقصود ههنا بيان الطرد اللازم للتعريف والتعريف انما يفهم من هذا التركيب ضمنا وانما لم يعرف الكلمة قصدا لان اول نظر النحاة الى افراد الكلمة لا الى ماهيتها فذكر لام الاستغراق بمعنى الكل الافرادى ليكون ذكر الافراد قصدا والتعريف ضمنا وحلا استقامة بيان الطرد ان يصح دخول كلمة كل فى الحد والمحدود وههنا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع لمعنى مفرد وكل لفظ وضع لمعنى مفرد فهى كلمة ويمكن ان يكون اللام للعهد الخارجى والمعهود الجارية على السنة النحاة بقرينة ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه ولا يلزم فى العهد الخارجى ان يكون المعهود مقدما ذكره بل يلزم ان يكون معلوما يصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة على السنة النحاة معلومة للمخاطب بالقرائن كما يقال خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد ويمكن ان يكون اللام للعهد الذهنى ولا توجب جهالة المحدود لحصول تعين الكلمة النحوية عند السامع باعتبار مقام وفيه نظر لانك اذا اعتبرت التعين باعتبار القاصد فاللام للعهد الخارجى دون الذهنى صرح الامام سعد الدين الهروى فى شرح التلخيص فى بحث لام العهد الخارجى وقد يستغنى عن تقدم ذكره لعلم المخاطب بالقرائن نحو خرج الامير اذا لم يكن فى البلد الا امير واحد الى هنا لفظه فهذا تصريح منه على ما قلنا فالاولى ان يحمل اللام على الجنس او العهد الخارجى على ما بينا ويمكن ان يقال اللام للجنس والكلمة مع التاء صارت فى الاصطلاح اسما للفظ وضع لمعنى مفرد فيكون منقولة اصطلاحية فلم يبق فى التاء معنى الوحدة فلا يرد شئ فافهم وانصف ثم اختلف النحاة فى الكلم المجرد عن التاء قيل انه جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل جريان احكام المفرد فيه من تذكير صفته كقوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب ان يقال الطيبات ومن التصغير بلا تحالى واحده مع كونه على غير صيغ القلة يقال على كليم ولو كان جمعا وجب رده الى واحده فى التصغير فيقال كليمة ومن وقوعه تمييزا لنحو احد عشر يقال احد عشر كلما ولو كان جمعا لما وقع تمييزا له لان تمييزه لا يكون الا مفردا فعلم انه جنس لا جمع وانما لا يقع على الكلمة والكلمتين بحسب الاستعمال لا بالوضع وقيل انه جمع بدليل انه لا يقع فى الاستعمال الا على الثلث فصاعدا ولو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والآية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليه يصعد ليس كلم الطيب والقول بتصغيره على كليم ووقوعه تمييزا لنحو احد عشر ممنوع عند من ذهب الى انه جمع بل يقال عنده فى التصغير كليمة وفى التمييز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على قيود احدها كونها ملفوظا بها والثانى كونها موضوعة للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مفردا اشار الشيخ الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قريب للكلمة احترز به عن الدوال الاربع الخط والاشارة والنصب وعقد الاصابع وعن الحركات الاعرابية والعلامات المعنوية فاذا كتب زيدا مثلا فالحروف المكتوبة وهى الزاء والياء والدال وان كانت شاهدة للكلمة فى كونها موضوعة لمعنى مفرد لكن لا يسمى كلمة اذ ليس بملفوظة فان قيل الاحتراز عن الجنس لا يصح لانه يذكر فى الحد للشمول لا للاخراج قيل سلمنا ذلك لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموما وخصوصا مطلقا اما اذا كان بينهما عموم وخصوص من وجه جاز الاحتراز عن الجنس لكن لا لكونه جنسا بل لكونه فصلا من وجه وههنا كذلك فان اللفظ عام بالنسبة الى الوضع اذ هو قد يكون موضوعا كالمستعملات وقد لا يكون كالمهملات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ لانه قد يكون لفظا كزيد وقد لا يكون كالدوال الاربع ثم اللفظ فى اللغة مشتق من الفظ يقال لفظت النواة اى رميتها من الفم وفى الاصطلاح صوت يعتمد على المخارج من حروف فصاعدا وفيه نظر من وجوه الاول ان الصوت فعل الصائت لانه مصدر من صات يصوت وهو يلى بلفظ بل اللفظ هو الكيفية الحاصلة من الصدر

Marfat.com

فكيف يصح الحمل واجيب بان الصوت يستعمل للمعنيين لمعنى المصدر الذى هو فعل الصائت ولمعنى الاسم الذى هو الكيفية الحاصلة من المصدر والمراد ههنا الثانى والثانى ان الاعتماد على الشئ من خواص الاعيان والصوت عرض لا يتصور فيه ان يعتمد على شئ فكيف يقال صوت يعتمد على المخارج واجيب بان معناه صوت يحصل باستعانة المخارج وهذا معنى عرفى لاعتماد الصوت على المخارج فلا يرد ما قيل ان هذا المعنى ليس بحقيقى لعدم الوضع ولا مجازى لعدم الاتصال وان استعمال المجاز الغير المشهور غير شايع فى التعريف والثالث ان هذا الحد دورى حيث اخذ الحرف فى تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واخذ النوع فى تعريف الجنس يوجب الدور وذلك لان معرفة النوع متوقفة على معرفة الجنس لان النوع عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرف الجنس بالنوع لزم الدور وهو محالة واجيب بان المراد من الحرف الماخوذ فى تعريف اللفظ حروف الهجاء دون المعنوى الذى هو احد انواع اللفظ ومعرفة حروف الهجاء لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه اشهر من اللفظ بحيث يعرفه من لم يعرف اللفظ فلا دور والرابع ان المخارج جمع واقل افراده ثلثة فوجب ان لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخرج واجيب بان اللام فيه للجنس فيبطل معنى الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس المخرج والجنس يقع على الواحد فصاعدا وقيل اللفظ ما يتلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول انه عرف اللفظ بالتلفظ فيما بمعنى واحد فيلزم تعريف الشئ بما يساويه فى المعرفة والجهالة وذا ممتنع واجيب بانه تعريف اللفظ الاصطلاحى بالتلفظ اللغوى اى ما يتكلم به الانسان والثانى ان هذا التعريف صادق على اللسان لانه ما يتلفظ به الانسان واجيب بان الباء للتعدية دون السببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون ما يتلفظ به الملك والجن لفظا وليس الامر كذلك واجيب بانه تعريف ما يكون لفظا بالنسبة الينا الا مطلقا فما يتلفظ به الملك والجن ليس بداخل فى الحد ودفع الضرر فى خروج امثال ذلك عن الحد والرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف النائبة مناب الحركات الاعرابية كالواو فى ابوك والالف فى اباك والياء فى ابيك وهى ليست بلفظة لانها اخذت حكم الحركات الاعرابية التى ليست بلفظة بالاتفاق واجيب بانها لفظة عند البعض وان لم يكن الحركات الاعرابية لفظا قلنا ان سلم ونمنع بعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكما وهى ليس بحرف حكما لقيامها مقام الحركات الاعرابية وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت يقصد به حصول حرف فصاعدا وفيه نظر بوجوه الاول ان المتكلم لو قصد حصول الحرف ولم يحصل حرف بل حصل صوت ساذج ينبغى ان يكون لفظا فصدق هذا الحد عليه اذ لا يلزم من قصد حصول الحرف حصوله بالفعل البتة وايضا يصدق هذا الحد على صوت الاخرس لانه يقصد به حصول حرف ولم يحصل ذلك فينبغى ان يكون صوته لفظا والامر بخلافه واجيب بان المراد القصد المعتد به باعتبار حصول الحرف المبنى على اعمال القوة اللافظة والثانى ان صوت النائم من نحو اخ الخ وكذا صوت صاحب السعال من نحو اح لفظ بدليل انهم احترزوا عنهما بقيد الوضع دون اللفظ ولم يصدق عليهما هذا الحد لعدم قصد حصول الحرف فيهما واجيب بان المراد بالقصد اعم من ان يكون حقيقة او حكما والقصد الحكمى صادق عليهما والثالث ان الحاصل صفة فلا بد لها من تقدير موصوف وهو لا يخلو اما ان يكون اللفظ او الصوت والحرف اذ لا يتصور غيرهما ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر المحدود فى الحد وهو غير جائز وكذا الثانى حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول الشئ من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الانسب حينئذ ان يقول حصولها بالضمير ليتحقق معاده واجيب بانه يمكن تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثانى المصدر وبالاول الاسم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشئ من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف ولا نسلم تحقق معاد الضمير لان الموصوف بالحذف

Marfat.com

اقيمت الصفة مقامه ليرجع الضمير معاد ولئن سلمنا ذلك بناء على ان المقدر كالملفوظ قلنا هذا من باب وضع المظهر موضع المضمر لنكتة والنكتة هنا التنبيه على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف يقصد اللافظ حصوله بل الشرط حصول حرف اي حرف كان حتى لو قصد اللافظ حصول حرف وحصل مكانه حرف آخر يكون لفظا الا ترى ان بعض الحروف لم يحصل في السنة بعض الناس لافة فيها بل يحصل مكانها حروف اخرى وكلامهم لفظ يجري فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والاجارة والنكاح والطلاق وغير ذلك واليه اشار النبي عليه السلام بقوله سين بلال عند الله شين والرابع انه يصدق على فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فصاعدا وكذا يصدق على حزن يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فصاعدا وجيء باللام لما حصل من صوت ما يحصل منه بلا واسطة والفرح والحزن يحصلان منه بوسائط على ان امثال ذلك قد خرجت من تقييد موصوف الحاصل فان قيل النوني في زيد ضرب وفي اضربن بلفظ لا تنليين من مقولة الحرف والصوت اصلا فينبغي ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق قيل المراد بالملفظ ما يكون ملفوظا بحقيقة او حكما وهو ملفوظ بها حكما حيث يجري عليها حكام اللفظ من استناد الفعل اليه وتاكيده والعطف عليه وغير ذلك فان قيل ما الفرق بين النوني في زيد ضرب واضربن وبين المحذوف في قوله تعالى وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ في كون الاول لفظا حكما والثاني حقيقة مع ان كل واحد منهما غير مذكور قيل الفرق بينهما ان المنوي انما لا يكون لفظا حقيقة لان ماهيته اللفظ لم يصدق عليه حقيقة كما ذكرنا انه ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المتصل له من نحو هو وانت لكنهم اجروا عليه احكام اللفظ فيصدق عليه ماهية اللفظ اعتبارا وحكما فكان لفظا حكما بهذا الاعتبار بخلاف المحذوف فان ماهية اللفظ صادق عليه حقيقة لانه من مقولة ما يتلفظ به الانسان فكان لفظا حقيقة ولا يقال لما صدقت عليه ماهية اللفظ كان موجودا لا محذوفا فكيف يقال انه محذوف لانا نقول صدق الماهية لا يقتضي وجود حقيقة والحذف لا ينافيه فان قيل الكلمة محل بناء الوحدة فوجب ان يقول لفظة محل بناء الوحدة ايضا ليوافق الحد والمحدود قيل انما يقال لفظة لان الوحدة في اللفظ غير مرادة لان حق اللفظ بالتاء ان لا يقع الا على حرف واحد لان نسبتها من اللفظ مثل نسبة الضربة من الضرب وهو غير مراد بالاجماع بخلاف التاء في الكلمة فانها مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما سبق ذكره فكانت الوحدة فيها غير مرادة لا يقال المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة فوجب ان يقول لفظة لانا نقول المطابقة انما تجب بينهما اذا كان الخبر مشتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادة والمطابقة غير واجبة واللفظ اخصر من اللفظة فكان ذكر اللفظ اولى ثم اشار الى القيد الثاني بقوله **وُضِعَ لِمَعْنًى** الجار والمجرور متعلق به بالتاء والجملة الفعلية صفة قوله اللفظ وفيها احتراز عن الحرفات والاصوات المهملات وما يدرك بالعقل كوجود اللافظ المدلول من اللفظ المسموع من وراء الجدار فانها ليست بموضوعة للمعنى وكذا عن حروف الهجاء فانها وضعت لغرض تركيب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها لما كانت موضوعة لهذا الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها هذا القيد لانا نقول ان الغرض من الشيء لا يكون معنى ذلك الشيء اذ المعنى ما يعنى من اللفظ لا ما لاجله اللفظ والا لكانت حروف الهجاء كلها متحدة اذ الوضع في اللغة التعيين وفي الاصطلاح تعيين اللفظ للمعنى اولا وفيه نظر لوجهين الاول انه يخرج منه المشترك لعدم اعتبار المعنى الثاني وكذا المنقولات باعتبار المعنى الثاني وهذا انما يرد اذا اريد بالوضع مطلقا سواء كان لغويا او عرفيا او اصطلاحيا كما ذهب اليه البعض حيث قالوا ان المنقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا مجاز

Marfat.com

وان تسميته كلمة باعتبار الوضع الثانى واجيب بان المراد الاولية عند الواضع فان السبب الغالب فى الاشتراك اما نسيان الوضع الاول او تعدد الواضع وكل وضع بالنسبة اليه ولو ثانيا او ثالثا وهلم جرًّا اول فيدخل المشترك والمنقول والثانى انه يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع مع كونها موضوعة للمعنى واجيب بانه تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون الدوال الاربع داخلة فى الحدود وقيل الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى بنفسه وفيه نظر لانه يخرج منه الحرف لاحتياجه الى الضميمة واجيب بانه انما يحتاج الى الضميمة فى حق دلالته على المعنى لا فى حق تعينه للمعنى وههنا قد ذكر التعين دون الدلالة وقيل الوضع تخصيص شئ لشئ متى اطلق المخصص واحس به فهم المخصص له وفيه نظر بوجوه الاول انه يدخل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى اطلق به واجيب بان المراد بالتخصيص تخصيص الوضع وليس فيها تخصيص واضع فلا يدخل والثانى انه يدخل فيه المنقولات الاصطلاحية والعرفية والدابة كالصلوة والدابة حيث يفهم منهما المعنى الشرعى والعرفى فى اصطلاح الشرع والعرف متى اطلقتا مع انهما ليستا موضوعتين هذا انما يرد اذا اريد بالوضع الوضع اللغوى كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المنقول باعتبار معنى الثانى مجاز لا حقيقة وان تسميته كلمة باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص التخصيص الاول وهو تخصيص اهل اللغة فيخرج تخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان يعترف فيها بالوضع عند من عرف الوضع بهذا التعريف فيراد به مطلق الوضع لغويا كان او اصطلاحيا او عرفيا فلا يرد عليه المنقولات اصلا والثالث انه يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم معناه لا محالة والاطلاق الصحيح ما اذا اطلق مع ضميمة لان الاطلاق بلا ضميمة غير صحيح فان قيل يخرج من جميع التعريفات المذكورة بقيد المعنى حروف الهجاء مع كونها موضوعة لغرض تركيب الالفاظ وقد بينا ان الغرض من الشئ لا يكون معناه فكيف يستقيم قيد المعنى فى حد الوضع قيل هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الهجاء داخلة تحت الحدود ثم اشار الى القيد الثالث بقوله **مفرد** والمعنى المفرد ما لا ينقسم عليه اللفظ كمعنى زيد وعبد الله علما وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث ينقسم عليه لفظه كمعنى الرجل وضربت ثم قوله مفرد بالرفع صفة اللفظ و بالجر صفة المعنى وبالنصب حال من ضمير وضع كذا فى الحواشى لا يقال ان الجر راجح على الرفع للقرب وعدم الفصل ولا يسوغ العدول عن القريب بلا مانع لانا نقول بل كلا الوجهين متساويان لان كلا منهما راجح على الاخر من وجه اما رجحان الجر فلما ذكرتم واما رجحان الرفع فلان الكلام على تقديره يجرى على سنن بناء على ان الافراد حقيقة صفة اللفظ وانما يكون صفة للمعنى بتبع اللفظ لان المفرد من اللفظ ما لا يقصد بجزئه دلالة على جزء معناه حين هو جزؤه والمعنى المفرد ما يكون لفظه مفردا فاذا افراد المعنى لا يستقل بدون اعتبار افراد اللفظ اصطلاحا واعتبار افراد اللفظ يستقل بدون افراد المعنى فاستوى الوجهان ولقائل ان يقول لا يترجح الجر بما ذكر لان قوله وضع لمعنى صفة اللفظ ومفرد صفة بعد صفة وتقديم الصفة الاولى على الثانية لا يسمى فضلا وكذا لا يترجح الرفع بما ذكر الا ما ذكر من ان افراد حقيقة صفة اللفظ الخ فهو اصطلاح المنطقيين دون النحويين لانا قد وجدنا فى جميع تصانيفهم المعتبرة انهم جعلوا الافراد صفة للمعنى دون اللفظ فعلمنا ان اصطلاحهم هذا فتابعهم المصنف فى ذلك لان كل متكلم يتكلم باصطلاحه فلا يترجح احد من الجر والرفع على ان جعل صفة اللفظ ينافض ما ذكرا ولا ان الوحدة غير مرادة فان قيل خرقائمة وتضرب ويضرى كلمة تبديلية فانها اعربت باعراب كلمة مع ان جزء لفظها

Marfat.com

يدل على جزء معناها فان التاء في قائمة تدل على التانيث وحرف المضارعة في تضرب يدل على المضارعة
والياء في بصري تدل على النسبة فيجب ان يكون كل واحد منهما مركبا ولا يكون كلمة بل كلمتين قيل ان جميع ما ذكرت
كلمتان صارتا من شدة الامتزاج كالكلمة الواحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال الحرف
المنضمة في الكلمة المذكورة وانما قلنا انها كلمتان لانه لو لم يكن كلمتين لزم في حسنة توالي اربع حركات في كلمة واحدة
وفي عدة ابدال الواو في الوسط ولا يلزم ما التركيب في قائمة لاجتماع التذكير والتانيث اذ لو لزم اجتماعهما فيه بعد
لحوق التاء للزم في الرجل بعد دخول اللام لاجتماع التعريف والتذكير والاتفاق
خلافا في قائمة اجتماع التذكير والتانيث فثبت انه مركب فهذا شرح بقيود المذكورة في تعريف الكلمة فان قيل هلا
ذكر القيد الرابع وهو كونها دالة على المعنى كما ذكر الزمخشري وغيره قيل لان قيد الوضع يغني عنه لانهم انما قيدوا
بالدلالة لاخراج المهملات وذلك حاصل بقيد الوضع لان الوضع تعيين اللفظ بازاء المعنى فيخرج بهذا ما يخرج بذلك
وقيل انما ترك قيد الدلالة لئلا يخرج الحرف قيل ضم الضيمة فانه لا يدل على المعنى مع انه كلمة بالاتفاق وفيه نظر
لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة دون الدلالة بالفعل والحرف قيل ضم الضيمة يدل على المعنى بالقوة بحصول
الدلالة فيها بعد ضم الضيمة بالفعل فلا يخرج الحرف واجيب بانه لو كان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة لدخلت
المهملات في تعريف الكلمة لانها ايضا تدل على المعاني بالقوة لحصول الدلالة فيها بعد الوضع بالفعل وفيه نظر
لان المراد بالدلالة الدلالة بالقوة بلا شرط شئ والدلالة في المهملات بشرط الوضع على ان دلالة المهملات على
المعنى قبل الوضع لا تسمى دلالة بالقوة لان دلالتها بالفعل بعد الوضع انما تحصل بعد تغير ماهيتها لانها بعد
الوضع لا تبقى مهملات الا ترى انك لا تقول للهملات انها دالة بالقوة باعتبار حصول النطق فيه بعد ان جعل الله تعالى
انسانا فحصول النطق فيه بعد تغير ماهيته لانه بعد ما صار انسانا لا يبقى جمادا بخلاف دلالة الحرف قبل ضم الضيمة
فانها تسمى دلالة بالقوة لان دلالته بالفعل بعد ضم الضيمة تحصل بدون تغير ماهية الحرف فانضم الحرف
دلالة المهملات قبل الوضع ودلالة الحرف قبل ضم الضيمة ثم لما فرغ المصنف عن تعريف الكلمة شرع في بيان قسمها
وانحصارها في الانواع الثلثة فقال وهي اسم وفعل وحرف الضمير على الكلمة فان قيل الكلمة من حيث هي هي
ليست باسم ولا فعل ولا حرف بل هي اعم من كل واحد من هذه الثلثة فكيف يستقيم الحمل وايضا ان الضمير
اذا كان معادا لا منكرا وخبره مرتبا ومن العكس كان رعاية الخبر احسن والخبر ههنا منكر وان كان المعاد مؤنثا
فكان تذكير الضمير احسن قيل ان الخبر محذوف والتقدير هي منقسمة الى اسم وفعل وحرف او هي صادقة على اسم
وفعل وحرف فان قيل الواو للجمع والجمع جمع الجمع كالجمع بلفظ الجمع فيجب ان يكون الكلمة مجموع هذه الثلثة لا كل واحد
منها قيل التقسيم على نوعين احدهما تقسيم الكلي الى اجزائه كما تقول الحيوان اما انسان او فرس او غنم ولا بد فيه ان يكون مورد التقسيم مشتركا فيصح اطلاق المقسوم على كل جزئي بطريق
الحقيقة فان الحيوان يطلق على كل واحد منها والواو فيه مطلق الجمع الافرادي الثابت في كل فرد والتقسيم الذي نحن
بصدده من هذا القبيل فيصح اطلاق الكلمة على كل واحد من هذه الاقسام الثلثة لان الاسم مشتق من السمو عند البصريين
بدليل اشتقاقه نحو سمي يسمى والتاء سمة فانها تدل على انه مثل اللام فاصله ضد هم سمو عند البصريين على وزن قفل و

Marfat.com

سكون العين فحذفت اللام التى هى لوا وعلى خلاف القياس وجعلت همزة الوصل عوضا عنه ووزنه فع وعند الكوفيين من الوسم بوجود التناسب بينهما لان الوسم فى اللغة العلامة والاسم ايضا علامة يعرف به المسمى فاصله عندهم وسم بكسر الفاء وسكون العين فحذفت الفاء التى هى لوا ووجعلت همزة الوصل عوضا عنه وامثلتنا اشتقاقه عندهم محمولة على القلب فاصل سمى يسمى وسم يوسم واصل اسماء اوسامٌ فاصل سمى وسم ثم قلبت وهذا كما ترى خلاف الظاهر والفعل ماخوذ من الفعل وهى التضمن سمى الفعل به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر تسمية الدال باسم المدلول والحرف ماخوذ من حرف الوادى اى طرفه وسمى به لانه يكون فى طرف من الاسم والفعل ثم لما قسم الكلمة وحصرها فى الانواع الثلثة شرع فى تعليل اقسامها وحصرها فيها فقال **لانها** وان قيل ليس فى كلام المصنف دعوى الحصر وما يتعلق به اللام حتى يوهم طلب الدليل على الحصر ويتعلق به اللام قيل الوضع موضع بيان اختصار اقتضاء الكلمة والسكوت فى موضع البيان بيان وقد سكت على هذه الثلاثة فكانه قال انحصرت الكلمة على هذه الثلاثة لكونها كذا فيكون اللام متعلقا بمفهوم الكلام والضمير راجع الى الكلمة اى لان الكلمة **اما ان تدل** على معنى فى نفسها دلالة اللفظ كونه بحيث يلزم من العلم به العلم بمعناه وقيل دلالة اللفظ فهم المعنى منه عند اطلاقه او تخيل اما اسم وفيه نظر لان الدلالة صفة اللفظ والفهم ان كان بمعنى المصدر المبنى للفاعل اعنى الفاهمية فهو صفة السامع وان كان بمعنى المصدر المبنى للمفعول اعنى المفهومية فهو صفة المعنى واياما كان فلا يصح حمله على الدلالة وتفسيرها به واجيب بان هذا التعريف باثر الدلالة وعلامتها ولا شك ان فهم المعنى من اللفظ اثر الدلالة وعلامتها فالحمل مجازى او على حذف مضاف ويمكن ان يقال المفهم بمعنى المصدر المبنى للمفعول صفة المعنى حقيقة وصفة اللفظ مجازا لان اللفظ سبب فهم المعنى منه وكما جاز تعريف الشئ بصفة قائمة به جاز بصفة قائمة بما هو سبب له او كما هو ملابسة والاضطراب فان قيل الضمير فى قوله لانها لما كان راجعا الى الكلمة وهو اسم فكيف قال تدل بتاويل المصدر بحرف او اسم قيل الضمير راجع الى الكلمة باعتبار معنى الكلام لانها اما دالة على معنى فى نفسها او لا وهو غير مستقيم لان الدلالة صفة اللفظ وعلى العكس ذلك غير صحيح لانه حمل الوصف على الذات لا يقال زيد ضرب فلا يصح حمل الدلالة على الكلمة قيل فى الكلام حذف مضاف اى من احد اسم اى لان حالها اما دلالة او من الخبرى لانها اما ذات دلالة ويمكن ان يجعل قوله ان تدل بتاويل المصدر مبتدأ محذوف الخبر والجملة خبر ان اى لانها اما دالة على معنى فى نفسه ثابتة او لا ويمكن ان يراد بالمصدر اسم الفاعل اى لانها اما دالة ولا يلزم المجاز فى الحمل لان الفعل مع ان المصدرية مصدر حقيقة بالوضع الكلى وان كان عملا صورة وكذا الضمير فى قوله فى نفسها راجع الى الكلمة والجار والمجرور صفة قوله معنى اى تدل على معنى حاصل فى نفس الكلمة او لا عطف على قوله تدل اى لا تدل على معنى فى نفسها فان قيل لو كان الضمير راجعا الى الكلمة لكان فى ذكر قوله فى نفسها تكرارا لان معنى حصول المعنى فى الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى الكلام انها اما ان تدل الكلمة على معنى هو مدلول لها كالاسم والفعل وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها كالحرف فانه تدل على معنى حاصل فى غيره اى مدلولا غيره كاللام تدل على تعريف تضمنه الاسم ولم تدل على نفى تضمنه الفعل وعلى هذا نفس وسيأتى تتمة الكلام فى تقريره ان شاء الله تعالى ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرفا لقوله تدل اى فى معنى انها اما ان تدل بنفسها لا بضم ضميمة بخلاف اخر [illegible] بضم الضميمة وفى بعض النسخ وقع فى نفسه بتذكير الضمير فقيل هو راجع الى اللفظ المذكور حتى لا لة الكلمة عليه اولى من عوده الى الاخير يكون فى معنى انها لئلا يلزم

Marfat.com

اتحاد الظرف والمظروف فعلى هذا النحو ان كان الجار والمجرور صفة معنى كان المعنى اما ان تدل على معنى حاصل بنفسه اى بالنظر اليه لا بالنظر الى كونه مدلول لفظ آخر من اسم وفعل بخلاف الحرف فانه يدل على معنى حاصل بالنظر الى كونه مدلول اسم او فعل وان كان ظرف تدل كان المعنى اما ان تدل على معنى فى ذاته لا فى غيره بخلاف الحرف فانه يدل على معنى فى غيره لا فى ذاته فان قيل بعض الاسماء لا تدل على معنى فى نفسها كالموصولات واسماء الاشارات وضمير الغائب فانها يحتاج الى الصلة والمشار اليه والمعاد فينبغى ان يكون حرفا قيل المراد بالدلالة على معنى فى نفسها دلالتها بحسب الوضع وهذه الاسماء تدل على معنى فى نفسها بحسب الوضع وان خرجت عن الاستقلال بحسب الاستعمال والمراد بقوله **الثانى** وما لا يدل على معنى فى نفسه وهو مبتدأ وخبره **الحرف** والجملة مستأنفة لانه لما قال اما ان تدل على معنى فى نفسها او لا حرك السامع ان يسأل ملا الاول وما الثانى فقال الثانى كذا والاول كذا وانما قدم الحرف فى الدليل وان كان اخرة فى الدعوى لانه فى الفئة اظهر فذكره مرة فى طرف ومرة فى ظرف او للشروع فى البيان من القريب او لعدم التقسيم فيه لان الكلمة التى لا تدل على معنى فى نفسها فانها لا يحتاج الى التقسيم فى دليل الحصر بخلاف ما تدل على معنى فى نفسها فانها يحتاج الى التقسيم او لانه عدمى لكونه عبارة عن عدم الدلالة على معنى فى نفسها والعدم متقدم على الوجود فان قيل العدم لا يكون مقوما اى محصلا او مثبتا للماهية فكيف يكون عدم الدلالة فصلا مقوما للحرف وكذا عدم الاقتران كيف يكون فصلا مقوما للاسم قيل هذا التعريف اسمى لا ماهية ويقال العدم المحض لا يكون مقوما للماهية واما العدم المضاف الى الوجود فلا نسلم انه لا يكون مقوما للماهية الا ترى انهم قالوا العمى عدم البصر عما من شانه البصر والموت عدم الحيوة عما من شانه الحيوة والجهل عدم العلم عما من شانه العلم والعدم ههنا مضاف الى الوجود وهو الدلالة فيصلح ان يكون فصلا مقوما للماهية الحرف والمراد بقوله **والاول** وهو ما يدل على معنى فى نفسه وهو مبتدأ وخبره **ما ان يقترن معناه باحد الازمنة الثلاثة** اى الماضى والحال والاستقبال هذا التركيب على طريقة اما ان تدل فحذف المضاف من المبتدا اى حال الاول اما اقتران او من الخبر اى والاول اما ذو اقتران او نجعل قوله اما ان يقترن مبتدأ محذوف الخبر اى والاول اما اقترانه باحد الازمنة الثلاثة ثابتا **ولا** او نجعل الاول اسم الفاعل اى والاول اما مقترن باحد الازمنة الثلثة او لا عطف على قوله يقترن اى لا يقترن باحد الازمنة الثلثة وتقييد الاقتران باحد الازمنة الثلثة يمنع خروج نحو الصبوح والغبوق والسرى والتاديب عن حد الاسم ودخوله فى حد الفعل لانه مقترن بزمان مطلق والفعل مقترن باحد الازمنة الثلثة فان قيل يخرج المضارع عن تعريف الفعل لانه مقترن بزمانى الحال والاستقبال قيل لانه مقترن باحدهما عند البعض والاشتراك انما عرض بغفلة الواضع او تعدده او يقال انه لما كان مقترنا بالزمانين صدق عليه انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الواحد فى المثنى لكن لا يصدق عليه انه مقترن باحدها فقط والمراد ههنا الاقتران باحدها لا بقيد فقط فلا يخرج المضارع او يقال المراد بالاقتران الاقتران باحدها لا بشرط التعيين بل باحدها مطلقا سواء كان ذلك الاحد معينا كما فى الماضى او غير معين كما فى المضارع لا يقال فعلى هذا يدخل نحو الصبوح والغبوق والتاديب والسرى فى حد الفعل لانا نقول انما اقترنت بزمان مطلق لا باحد الازمنة الثلثة والفعل ما اقترن باحد زمان مطلق والوجه هو الجواب الاول فان قيل حد الفعل منقوض طردا وعكسا اما طردا فلانه صادق على نحو عجبهات وزيد ضارب الان او غدا او امس فانها مقترن باحد الازمنة الثلثة

Marfat.com

مع انها ليست بافعال واما هكذا فلانه لو يصدق على الافعال الجامدة نحو نعم وبئس وما احسن زيدا لما تميز صفة قرنت باحد الازمنة الثلاثة مع انها افعال قيل للزوم الاقتران بحسب الوضع ليخرج نحو ميهات وزيد ضارب امس لان اوغد الرواحل لانها غير مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الاسم عليها وانما اقترنت بالاستعمال الطارئ ويدخل نحو نعم وبئس وما احسن زيدا لانها مقترنة بحسب الوضع بدليل دخول خصائص الفعل عليها وانما خرجت عن الاقتران بالاستعمال الطارئ ولقائل ان يقول سلمنا عدم الاقتران بحسب الوضع في زيد هذا وميهات لان اوغد الراحلة لكن لانسلم ذلك في سائر الافعال فان ميهات مثلا يدل على معنى بعد وضعا وكذا ضارب يدل على ضرب واحد لان هذه الاسماء منقولة عن مصادر بسيطة كالنقل عن المصدر الميمي فانه قد يشتمل على الحروف نحو ميهات فانه وان لم يشتمل مصدر الا انه على وزن قولهم ضاربه قتالا عن القتال والضرب الحرد نحو ما مالك زيدا وعليك عمرا ولم يقترن بزمان شيء من هذه الكلمات بحسب الوضع لكن لما كان [illegible] ان يقال وصفها وسيأتي الكلام فيها في موضعه ان شاء الله تعالى ويقال ايضا ان الفعل المستقبل في مثل الفعل لانها مقترنان باحد الازمنة الثلثة وهما [illegible] بوضع موضوع على الحدث وبهيئته على زمان معين من [illegible] بالمادة بالهيئة لانهما اصل الفاعل والمفعول وليس [illegible] صيغة الاقتران لانفكاك اقترانهما وقد وجدناهما منفكين عنه في [illegible] الاقتران فيه فان فيه حال مقامها الاقتران فلا يرد ما قيل ان القول [illegible] الفعل لانها اقتران بحكم محض لا دليل [illegible] الفعل الماضي على الزمان الماضي والزمان المستقبل فان اريد [illegible] الاقتران فيه وانما اقترن في معناها فلا يصدق [illegible] الزمان ثلثة ولم يوجد فيها بهذا التقدير شيء يقترن [illegible] الماضي والاستقبال كما في مضى يمضي واستقبل [illegible] الا الزمان المعروف بالماضي لا استقبال الا المضي والاستقبال [illegible] شيء يقترن بالزمان وذلك الشيء هو الفعل [illegible] ان قيل لانا نعلم بالضرورة ان الفعل المعين كالضرب [illegible] المعهودان فلا نسلم ان [illegible] الماضي مثلا لدلالة صيغته على اقتران الحدث بالزمان فيكون [illegible] الزمان ثلثة وقد وجدنا الحدث مقترنا بالزمان ولما كان لمعناه جزئيات مقترن [illegible] عليه ان معناه مقترن بالزمان فكيف يقال معناها غير مقترن بقي ان الحدث والزمان وان [illegible] في معنى الفعل لكنهما غير مقصودين في جزئيته بل المقصود في جزئيته هو اللفظ فتلفيهم قوله

Marfat.com

Marfat.com

منها او تنبيه من لا يكتفي بالاشارة بل يحتاج الى التنبيه وذلك لان طباع الناس على ثلث مراتب المرتبة الاولى ان يفهم معنى الكلام بمجرد الاشارة بحيث لا يحتاج الى التنبيه والتصريح والثانية ان لا يفهم معناه بمجرد الاشارة بل يحتاج الى التنبيه والثالث ان لا يفهم معناه بالاشارة والتنبيه بل يحتاج الى التصريح ولله در المصنف حيث اشار الى الحد وهو في ضمن الدليل ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك حد كل واحد منهما ثم صرح من بعد بتبديل الاسم كذا والفعل كذا بناء على اختلاف مراتب الطبايع لئلا يخلو طبيعة من الطبائع من الاستفادة هذا اولى مما قيل ان هذه الجملة معترضة لرد من ظن ان هذا حصر بدون تقريف الاقسام وانه باطل لانه وقع كثيرا في تصانيفهم ولان ورود الجواب مع واو العطف قليل جدا فلا يعمل عليه بدون الضرورة ويمكن ان يكون عاطفة على محذوف اي تقدم تبين وقد علم بذلك وكلمة قد للتحقيق او للتقريب اي لتقريب الماضي الى الحال فيفيد ان العلم بحد كل واحد منها بدليل الحصر قريب من زمان التكلم فكانه قال وقد علم بذلك حد كل واحد منهما علما متصلا بزمان التكلم وانما اختار علما دون عرف لان المعرفة ادراك الجزئي والعلم ادراك الكلي ولهذا يقال عرفت الله دون علمت ويقال الله عالم دون عارف وههنا ادراك الكلي لان الحد كلي وانما قال بذلك دون به مع ان الموضع موضع المضمر لتقدير المعاد لزيادة التمكن في التعيين وانما اختار ذلك دون هذا لان المشار اليه وهو دليل الحصر قريب لتعظيم دليل الحصر وتفخيم شانه باعتبار تنزيل بعد درجة ورفعة محله منزلة بعد المسافة كما في قوله تعالى الم ذلك الكتاب وانما استحق التعظيم لانه بديع الشان عجيب البيان لانه دليل حصر تضمن جنس كل واحد منهما وفصله وانما قدم المفعول الثاني على الاول اهتماما لشان هذا الدليل لانه الامر الغريب والشيء العجيب فان قيل اضافة كل الى واحد لا يخلو من ان يكون بمعنى اللام او بمعنى من لا يستقيم كل واحد منهما اما الاول فلان الاضافة بمعنى اللام تقتضي المغايرة بين المضاف والمضاف اليه ولا مغايرة ههنا لان كلمة كل لاحاطته افراد ما اضيفت هي اليه واما الثاني فلان الاضافة بمعنى من يقتضي صحة حمل المضاف اليه على المضاف ولا يصح الحمل ههنا اذ لا يصح ان يقال الحد واحد قيل يمكن ان يكون الاضافة بمعنى اللام لان كلمة كل جزئي لانها موضوعة لاحاد جزئيات ما اضيفت هي اليه على سبيل الانفراد وهو ان يعتبر كل مسمى بانفراده كان ليس معه غيره ومفهوم قوله واحد منهما كلي لانه يصدق على الاسم والفعل والحرف والجزئي مغاير الكلي فاذا ثبت المغايرة بين المضاف والمضاف اليه كانت الاضافة بمعنى اللام لكنه يمتنع اظهارها لانه بعد التاويل بالجزئيات والا لزم فك كل عن الاضافة وذا لا يجوز لانه لازم الاضافة فيصير المعنى بعد التاويل وقد علم حد جزئيات لهذا الكلي ولا يلزم فيما يكون الاضافة بمعنى اللام ان يصح اظهار اللام بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام الا ترى ان الاضافة في قولهم طلوع سهيل ويوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح اظهارها في مثله وانما يفيد الاختصاص اي حد جزئيات مختصة لهذا الكلي لما فرغ عن تعريف الكلمة وبيان انحصارها في الانواع الثلثة شرع في بيان الكلام فقال **الكلام هو ما تضمن كلمتين وانما** هذه الجملة على جملة قوله الكلمة لفظ مع وجود الجامع والتناسب لكون كل منهما مسوقا لغرض علم النحو وجملة اسمية لعدم قصد الربط وعدم الخطبة بعد خطبة وفصل بعد فصل وكتاب بعد كتاب وانما اختار تضمن دون تركب لانه اخصر لانه عبارة عن صلة من غير خلاف تركب فانه يحتاج اليها ولانه صادق على نحو ضرب حقيقة بخلاف تركب فانه صادق عليه حكما كما قيل وفيه نظر لان المصطلح عليه فيما سيجيء لفظة الاداة التركب دون التضمن والالفاظ بالمصطلح عليه ولان تركب اخصر من تضمن لصحته لاستغنائه من قوله كلمتين رأسا بان يقول ما تركب بالاسناد اذ التركب لا يكون بدون الكلمتين بخلاف تضمن فانه يحتاج الى كلمتين على ان في دليل الثاني بان جعل الضرب متضمنا

Marfat.com

الكلمتين حقيقة محل تامل اذ لم يفهم ذلك من اللغة بل يفهم منها انه كما يشترط لحقيقة التركيب كلمتان
ملفوظتان حقيقة كذلك يشترط لحقيقة التضمن كلمتان ملفوظتان حقيقة وذلك لان الكلام حقيقة ما يكون ملفوظا
حقيقة والنوى في اضرب ليس بملفوظ حقيقة بل حكما كما عرفت من قبل فلا يكون اضرب مما تضمن الكلمتين حقيقة بل
حكما مثل تركب فيكون اضرب مركبا من كلمتين حكما ومتضمنا لهما حقيقة فحكم خارج عن مفهوم اللغة الا هما لان
يقال المراد بالحقيقة الحقيقة العرفية دون اللغوية فان لفظ تضمن في العرف قد يطلق فيما كان فيه احد الجزءين
ملفوظا والآخر مقدرا بخلاف لفظ تركب فانه لا يطلق في العرف الا فيما كان فيه كل الجزءين ملفوظين فكان
هذا لفظا يوهم نقصا في الكلام بكلمتين ملفوظتين لانه هو المتعارف فيه فكان لفظ تضمن اظهر فكلامه على ضوء
نحو اضرب في جواب الكلام فكان اولى فان قيل لفظ تضمن يوهم ان لا يكون المركب من كلمتين نحو زيد قائم كلاما لان
المتضمن يلزم ان يكون غير المتضمن وزيد قائم عين ما تضمن كلمتين فلو كان كلاما يلزم اتحاد المتضمن ولم تضمن
قيل الصورة المجموعية الحاصلة من تركيب الكلمتين متضمن لكل واحد من اجزائه المركب فالمتضمن الكلام
الاجتماع والمتضمن الكلمتان من حيث الانفراد فزيد قائم بصورته المجموعية متضمن لزيد قائم بهما لا لهما
فلا يلزم اتحاد المتضمن والمتضمن فان قيل لو قال الكلام ما تضمن الاسناد الخ وما الاسناد الخ صادق
بدون الكلمتين فما الداعي قيل لو قال ذلك لتوهم صدق الحد على الجزء ايضا لان الاسناد صفة يتعلق
بكل جزء وقيل لو قال ذلك لزم الاقتصار على الفصل فيكون الحد ناقصا لانه قال وفي نظم هذا الفصل
الفصل اذا جعلت كلمة ما موصولة تكون الموصول مع الصلة كشئ واحد اي الوصف الخ وقيل
كلمة ما جنسا والجملة التي وقعت بعدها صفة فصلا كقولنا حيوان ناطق فلا يكون الخ وقيل
ذلك لانه لا يخرج عن توهم الاقتصار على الفصل باعتبار ان كلا منها يحتمل ان يكون
اسمين او فعلا واسما بالاسناد لكان اخصر فما فائدة الاطناب قلنا بلى ولكن كان اخصر
اوضح اما كونه اصوب فلما فيه من تعريف الكلام اولا ثم التقسيم ثانيا وقال ما ذكر
كونه اوضح فلما فيه من سلوك طريق الاجمال والتفصيل وهو مما يلذ
نحو زيد ابوه قائم مما تضمن اكثر من كلمتين قيل لا يخرج لانه اصدق عليه التضمن الكلمتين
بوجودهما في الاكثر لكنه لا يصدق عليه تضمن كلمتين فقط والمراد تضمن صورة كلمتين لا
تضمن كلمتين مشتملا على التركيب الاسنادي والاضافي والتوصيفي والاستناجي وغيرها فان
عماد ذلك التركيب الاسنادي والاسناد هو الحكم المفيد بما يصح عليه السكوت
انما اختار الاسناد على الاخبار لان الاسناد اعم منه لاحتماله التأويل والاخبار
الالحاق او المصاحبة والجار والمجرور متعلق بتضمن لوصف
اي كلمتين ملتبسين بالاسناد والمراد بالاسناد ما لا يصلح
كلاما ولا جملة تكون اسنادها غير اصلي وكذا خرجت الجملة الواقعة مقام المفرد والواقعة
ليست بكلام تكون اسنادها لم يقصد لذاته بخلاف اسناد اللفظ في
او لا مقصودا لذاته اولا وبهذا سقط ما قيل ان هذا الحد غير
يتحقق الاسناد بين قام ابوه والموصوف مع الصفة وكذا الموصول مع الصلة

هو المرکب من کلمتین اسندت احداهما الی الاخری فانه صدق علی قام ابوه زهو کلام ولم یصدق علی ما تضمنه
وجه الجواب ما قلنا ان المراد بالاسناد المذکور فی حد الاسناد الاصلی المقصود لذاته والاسناد الذی یتحقق بین
الموصوف والصفة وکذا بین الموصول والصلة لیس بمقصود لذاته فیکون الحد مطردا ثم اعلم ان کلام المصنف یشیر
الی ان نحو ضربت زیدا قائما لیس بکلام لانه متضمن لکلمتین بالاسناد وکلام جار الله العلامة من قوله هو المرکب من
کلمتین اسندت احداهما الی الاخری یشیر الی ان الکلام هو ضربت والمتعلقات خارجة منه الا ان یقال المراد بالکلمتین
اما حقیقة نحو ضربت او حکما نحو ضربت زیدا قائما لان الفعل مع جمیع متعلقاته بمنزلة کلمة واحدة والمسند الیه مع
توابعه بمنزلة کلمة واحدة فلا مخالفة بین الکلامین ثم لما فرغ من تعریف الکلام شرع فی تقسیمه وبیان انحصاره
فی النوعین فقال **ولا یتاتی ذلک الا فی اسمین او اسم و فعل** مستثنی مفرغ ای لا یحصل الکلام
او ما تضمن کلمتین بالاسناد او تضمن الذکر والاسناد فی احد هذین التترکیبین نظیر المرکب من اسمین نحو زید قائم
ونظیر المرکب من اسم وفعل نحو قام زید فان قیل ان کان ذلک اشارة الی الکلام او الی ما تضمن کلمتین بالاسناد
یلزم اتحاد الظرف والمظروف لان الاسمین عین الکلام وعین ما تضمن کلمتین بالاسناد فیصیر المعنی ولا یتاتی
الکلام الا فی الکلام او لا یتاتی ما تضمن کلمتین بالاسناد الا ما فی تضمن کلمتین بالاسناد قیل الکلام کلی وکذا ما تضمن
کلمتین بالاسناد والاسمان جزئی الکلی یصلح مظروفا للجزئی وانما انحصر الکلام فی هذین التترکیبین لان الاسناد ماخوذ
فی حده وهو یقتضی المسند والمسند الیه وما لا یحصلان الا فی هذین التترکیبین لان الحرف لا یقع مسندا ولا مسندا الیه
والفعل لا یقع مسندا الیه وانما قدم ترکیب الاسمین علی ترکیب الاسم والفعل لاستحقاق جزئیه التقدیم وانما قدم الاسم علی
الفعل فی ترکیب الاسم والفعل لاستحقاقه التقدیم وفی بعض النسخ وقع او فعل واسم ووجهان المرکب من الفعل والاسم یلزم
فیه تقدیر الفعل فقدمه فی الذکر فان قیل ما الحکمة فی ان المصنف صرح فی تقسیم الکلام بالحصر ولم یصرح بمثله فی تقسیم الکلمة
قیل لان الترکیب العقلی بین کلمتین یرقی الی ستة اقسام بالحصر لم یصرح بمثله فی تقسیم الکلمة قیل لان الترکیب العقلی یرقی الی
ستة اقسام الاسمان والفعلان والحرفان والاسم مع الفعل والاسم مع الحرف والفعل مع الحرف والکلام یتاتی فی
اثنین منها لعدم جریان الاسناد فی غیرهما فاحتاج الی الحصر لاخراج ما وراءهما بخلاف تقسیم الکلمة فانه لیس هناک امر ینحو
حتی تحتاج الی الحصر فان قیل حصر الکلام فی هذین الترکیبین غیر مستقیم لانه قد یترکب من حرف واسم نحو ان زیدا و قد
یترکب من جملتین نحو ان تکرمنی اکرمک قیل نحو ان زیدا فی التقدیر مرکب من الفعل والاسم اذ التقدیر اد عوا زیدا والمعتبر
فی الجملة الشرطیة هو الجزاء دون الشرط فلا یقدح فلا یبطل الحصر فان قیل ما السر فی ان المصنف اخر المسند الیه حیث قال ولا یتاتی
ذلک والاخری قدمه حیث قال وذلک لا یتاتی قیل انما اخره المصنف اخراجا للکلام علی مقتضی الظاهر لان
السامع خالی الذهن من غیر متردد فی هذا الخبر ولا منکر فلا یحتاج الی التقوی والتاکید اذ الی تقوی حکم هذا الخبر و
تاکیده بتکرار الاسناد بل یحتاج الی اصل حکم هذا الخبر وانما قدم الزمخشری اخراجا للکلام ایضا علی مقتضی الظاهر لتنزیل
خبر المتردد بمنزلة المتردد السائل بل حکم هذا الخبر لتقدیم ما یلوح مثله بحکم هذا الخبر وهو قید الاسناد فان من
شان هذا القید ان یشیر اشارة ما الی حکم هذا الخبر حتی ان النفس الیقظی تکاد تتردد فی ان الکلام هل هو مرکب من
اسمین او من اسم وفعل ام لا فیسأل حکم هذا الخبر از وال تردده فقدمه لیفید التقوی والتاکید بتکرار الاسناد فلیتنبه
وقوله تعالی ولا تخاطبنی فی الذین ظلموا انهم مغرقون فان الله تعالی حمل نوحا علیه السلام کالسائل المتردد فکلمه
معه بکلام السائل المتردد ومعلوم انه لم یتحقق منه علیه السلام سوال ولا تردد غیر انه قدم الیه ما یلوح مثله بحکم هذا الخبر

Marfat.com

٢ وهو قوله واصنع الفلك فانه يلوح باتزال العذاب من غير الى المحل كانه متردد فى ان قومه هل صاروا محكوما عليهم بالاغراق ام لا فضم تقوية هذا الخبر وهو اغراقهم بموكد ثم لما فرغ من بحث الكلمة والكلام شرع فى تعريف الاسم فقال **الاسم ما دل على معنى** فان قيل تعريف الاسم قد علم بدليل الحصر كما قال الشيخ وقد علم بذلك حد كل واحد منهما فذكره ثانيا تكرار قيل انما لزم التكرار لو ذكر فى كلا الموضعين بالمطابقة وليس كذلك حيث ذكر ثمة بالالتزام وههنا بالمطابقة ولم يكتف بما ذكره بالالتزام تعليما وتفهيما لمن لم يكتف بالاشارة ولم يتنبه بالتنبيه واحتاج الى صريح الكلام على ما سبق ذكره على ان المضمن مما لا يعتد به فى التعريف وانما لم يعطف هذا الكلام على ما سبق من الكلام لعدم قصد الربط وعده خطبة بعد خطبة وكلمة ما موصوفة فتاويل موصوفة اولى فلا يلزم الاتصال على الفصل لان الموصول مع الصلة بمنزلة شئ واحد فكان ذكر الفصل الاول لاخراج الحرف وذكر الفصل الثانى لاخراج الفعل والجنس غير مذكور فى الحد بخلاف ما اذا جعلت موصولة حيث يكون حينئذ كلمة ما جنسا وما بعده فصلا فيكون الحد تاما وقوله دل فعل ماض اريد به الاستمرار لان الماضى الواقع فى الحد يراد به الاستمرار اى كلمة ذات دلالة على معنى فى نفسه الجار والمجرور نصفة معنى والضمير راجع الى ما وهو احد من الكلمة اى الاسم كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها فان قيل لو كان الضمير عائدا الى ما كان فى حكم قوله فى نفسه تكرارا لان معنى حصول المعنى فى الكلمة كونه مدلولا لها فيصير معنى المتن الاسم كلمة دلت على معنى هو مدلول لها وهو تكرار كما ترى قيل ليس بتكرار اذ الكلمة قد يدل على معنى هو مدلول لها وقد تدل على معنى هو مدلول غيرها اذ الحرف يدل على معنى هو مدلول لفظ آخر مطابقة او تضمنا او التزاما كما سيجئ فانه يدل على معنى تدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة فان نعم يدل على تقرير ما سبقها الذى يدل على ذلك التقدير الجملة الواقعة بعدها مطابقة وكالام فى الرجل فانه يدل على معنى اى على تعريف يدل عليه الاسم الواقع بعدها تضمنا باعتبار الوضع التركيبى لان رجلا يدل على معنى ذكر من بنى آدم جاوز حد الصغر فاذا دخل عليه الام يدل على ذلك مع وصف كونه معينا باعتبار الوضع التركيبى فيكون دلالة على الاسم على الاتين تضمنية وكذا لم فى لم يضرب يدل على معنى الدى اى على النفى الذى تضمنه الفعل باعتبار الوضع التركيبى لان يضرب يدل على الضرب المقترن بالزمان فاذا دخل عليه لم يدل الوضع التركيبى على نفى الضرب المقترن بالزمان فيكون دلالة هذا الفعل على النفى تضمنية وكذا من فى سرت من البصرة تدل على ابتداء اى على ابتداء تضمنية البصرة باعتبار تركيبه مع من بناء على وضع التركيبى لان البصرة يدل على بلد معين فاذا دخل عليه من يدل باعتبار الوضع التركيبى على بلد منها ابتداء السير فيكون دلالة الجزء مع من على الابتداء تضمنية وكذا الياء والهاء والكاف والتاء فى اياى واياه واياك وانت تدل على ما يدل عليه الضمير من الصفات التى تضمنها باعتبار الوضع التركيبى لان الضمير يدل على ذات مطلقة فاذا اتصل بها حلا الحروف المذكورة يدل على ذات متصفة بصفة كذا كالغيبة والخطاب فظهور هذه الصفات فى الضمير عند التركيب بمنزلة ظهور معنى الابتداء فى البصرة وكالتنوين فانه يدل على صفات يدل عليه اللفظ التام لان اللفظ الذى يلحقها التنوين يدل على ما وضع له مطابقة وعلى تلك الصفات وهى التمكن والمقابلة والتنكير والعوض التزاما فافهم ويمكن ان يكون الجار والمجرور ظرف دل وفى بمعنى الباء اى دل بنفسه لا بضم ضميمة بخلاف الحرف فانه دل بضم ضميمة وقيل الحرف ليس له فى نفسه معنى بل هو علامة لحصول معنى فى لفظ آخر فان فى قولك فى الدار علامة لحصول معنى الظرفية فى الدار ومن فى قولك خرجت من البصرة علامة لحصول معنى الابتداء فى البصرة وعلى هذا قس سائر الحروف وانما قيد بقوله لمعنى غير مقترن ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة

Marfat.com

احترازا عن الفعل فانه دل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة وغير بالجر صفة لمعنى وبالنصب حال منه وبالرفع ٢
خبر مبتدأ محذوف والجملة صفة معنى او حال منه والمراد بالاقتران الاقتران الوضعي لا العارضي فلا يرد على حكمهم
باسم الفاعل واخواته واسماء الافعال ولا على طرده نحو نعم وبئس فان قيل دلالة اللفظ على المعنى اما مطابقية او
تضمنية او التزامية وههنا لا يستقيم ارادة شيء منها اما الاولى فلان دلالة المطابقة دلالة اللفظ على جميع معناه الموضوع له
كدلالة الانسان على الحيوان الناطق فلو اريدت ههنا هذه الدلالة دخل الفعل في هذا الحد لان ما دل عليه
الفعل مطابقة وهو الحدث والزمان غير مقترن بزمان والا لزم اقتران الزمان بالزمان اذ اقتران الكل بالجزء
يستلزم اقتران الشيء بنفسه والزمان الخارج عن مفهوم الفعل غير متحقق واما الثانية فلان دلالة التضمن دلالة
اللفظ على جزء معناه الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان فقط فلو اريدت ههنا هذه الدلالة خرجت الاسماء
البسيطة عن الحد كاسماء العناصر الاربعة وهي النار والماء والطين والريح اذ ليس لمعانيها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها
دلالة التضمن واما الثالثة فلان دلالة الالتزام دلالة اللفظ على خارج معناه الموضوع له كدلالة الانسان على
قابل العلم وصنعة الكتابة والاسم من اقسام الكلمة التي تدل على المعنى بالوضع فمورد التقسيم يابى ارادة هذه
الدلالة ههنا قيل المراد هو الاولى ولا يدخل الفعل لان اسناد قوله مقترن الى الضمير المستكن العائد الى المعنى مجازي اي عبر
عنه بما يخرج الفعل لان جزءه وهو الحدث مقترن باحد الازمنة الثلثة ولا يخرج الباقي لان قوله غير مقترن
بالزمان اذ المعنى ما دل على معنى في نفسه ولم يقترن جزء ذلك المعنى باحد الازمنة الثلاثة والسلب لا يشترط له
وجود الموضوع فيصدق سلب اقتران الجزء عند عدمه او يقال ان جزء المعنى المطابقي للفعل لما كان مقترنا
بجعل الكل مقترنا على وجه التمام ثم لما فرغ عن حد الاسم شرع في بيان خواصه فقال ومن خواصها
خواص الاسم جمع خاصة وهي كلية مقولة على افراد حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا وفي قولنا حقيقة واحدة فقط
احتراز عن الجنس والعرض العام فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقايق مختلفة وفي قوله قولا عرضيا احتراز
عن النوع والفصل فان كلا منهما كلي مقول على افراد حقيقة واحدة فقط قولا ذاتيا وانما قال ومن خواصه ولم يقل
خواصه كما قال الزمخشري اختيارا للفظ المصلح عليه فيما بين الباحثين عن الحدود الخاصة فانما اختص دخول اللام
بالاسم لافادتها التعريف المختص به وحملت على اللام المعرفة للام الزائدة للتحسين وفيه نظر لان اللام الزائدة هي اللام
المعرف غايتها في الباب انه لم يرد به التعريف فلا حاجة الى الحمل ولانه كما حملت اللام الزائدة على اللام المعرف
ينبغي ان يحمل تنوين التنكير والغالي على التنوينات الاربعة فالحمل في بعض المواضع دون البعض تحكم فافهم
والجر وانما اختص الجر بالاسم لكونه اثر حرف الجر وهو مختص بالاسم فكذا الجر لئلا يلزم تخلف المؤثر عن الاثر
وفيه نظر اذ لا يلزم من اختصاص المؤثر اختصاص الاثر فان الاثر قد ثبت بمؤثرات شتى الا ترى ان لن مثلا
مختص بالفعل واثرها وهو النصب ليس مختص به بل يدخل في الاسم بمؤثر اخر فيمكن ان يدخل الجر في الفعل بمؤثر اخر
لا عن حرف الجر واجيب بان ذلك فيما اذا كان للاثر مؤثرات شتى كالنصب واما اذا كان له مؤثر خاص فلا وهاهنا كذلك
اذ ليس للجر مؤثر سوى حرف الجر وقيل انما اختص الجر به لانه علم المضاف اليه وهو مختص به فكذا الجر وفيه نظر لان
الرفع والنصب علما الفاعل والمفعول وهما مختصان بالاسم فينبغي ان يخص الرفع والنصب به ايضا وليس كذلك فانما
يدخلان الاسم والفعل المضارع وقيل انما اختص الجر به لان الاسم اصل في الاعراب والمضارع فرع فخط الاعراب الفرع عن
اعراب الاصل يجعل ما هو اصل البناء اعرابا فيه وهو الجر ومنع الجر عنه لئلا يزيد اعراب الفرع على الثلاثة وقيل انما اختص الجر

Marfat.com

لان الاصل فى الاعراب هو الاسم والمضارع فرع فيه والاصل فى الاعراب هو الحركة فخط اعراب الفرع بمنع ما هو الاصل فى الاعراب فيه وخص الجر بالمنع من الحركات لتوسط رتبته توفية للاعتبارين وانما توسطت رتبته لان الرفع اقوى الحركات واثقلها والنصب لضعفها واخفها والجر متوسط بينهما فى القوة والضعف والثقل والخفة وانما اختص التنوين بالاسم لانه يوجب الانقطاع عما بعده والفعل توجب الاتصال بالفاعل فتنافيا وفيه نظر لان الصفات تقتضى الفاعل ايضا ومع ذلك يدخل التنوين فيها واجيب بان اقتضاءها الفاعل نزعى فلا يعتد به وقيل انما اختص التنوين به لانه اما للتمكن او للعوض عن المضاف اليه او للفرق بين المعرفة والنكرة فى اسماء الافعال او داخلة فى جمع المؤنث بمقابلة نون جمع المذكر وكل ذلك لا يتصور الا فى الاسم والتنوين الذى هو عوض عن حرف العلة فى نحو جوار مجعول على ما هو عوض عن المضاف اليه طردا للباب والمراد بالتنوين التنوين الذى لم يختص بالقافية وفيه احتراز عن تنوين الترنم والغالى فانهما غير مختصين بالاسم وقائل ان يقول لم يجعل تنوين الترنم والغالى على التنوين المختصه بالاسم طردا للباب كما حمل التنوين الذى هو عوض عن حرف العلة على ما هو عوض عن المضاف اليه فالعمل بالحمل فى موضع دون موضع تحكم مخصص على ان تنوين الترنم عوض عن حرف العلة ايضا مثلها فى جواز وانما اختص الاضافة اى كونه مضافا بتقدير حرف الجر بالاسم لانه يستلزم معاقبة التنوين او ما فى حكمه من نون التثنية والجمع وهو مختص بالاسم كما عرف فكذا ما يعاقبه ولان الاضافة يستلزم التعريف والتخصيص ان كانت معنوية والتخفيف بحذف التنوين وما فى حكمه ان كانت لفظية وهذه اللوازم مختص بالاسم فكذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية محققة فى غير الجمع المؤنث السالم ولم يتحقق فيه التخفيف بحذف التنوين او ما فى حكمه لانه محمول على ما يتحقق فيه التخفيف طردا للباب وفيه نظر لانه على هذا ينبغى ان يحمل عليه نحو الضارب الرجل لان ذلك فى منزلة الاضافة من المستعبد السؤال من الفقير فالاولى ان يقال ان التخفيف فى نحو الحسن الوجه حكمى حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعاده الذى هو كالجزء منه والمضاف اليه قائم مقام تنوين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل المضاف اليه كانه حذف من المضاف لمكان الخبر به نحو انصار به الرجل محمول عليه طردا للباب وسيأتى هذا البحث فى موضعه ان شاء الله تعالى وانما اختص الاسناد اليه اى الى الاسم اى كونه مسندا اليه بالاسم لان الفعل وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه فان قيل قوله ومن خواصه لا يصح ان يكون معطوفا على قوله والاسناد اليه لان حكمك ان يفيد ما لا يفيد المبتدأ والاسناد عرض والعرض القائم بمحل لا يحتمل ان يقوم بمحل آخر فالاسناد القائم بالاسم لا يحتمل ان يقوم بغيره لخصوصية كون الاسم مسندا اليه مستفادة من تقييد الاسناد بقوله اليه فلا فائدة فى قوله ومن خواصه قيل انا نختار ان يكون للاعتبار ان مختلفة يكون الحكم عليه بشئ مفيدا بالنظر الى بعض تلك الاعتبارات دون البعض كما يقال الانسان الكوفى كاتب بالامكان العام والحكم بالكتابة انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهى طبيعة الانسان دون الصفة المستفادة من وصفه بالكوفى كما يقال المشى الانسان عرض بالعرض انما يصح باعتبار طبيعة المشى لا باعتبار طبيعة المشى المضاف الى الانسان وان المشى المضاف اليه خاصة لا عرض عام ومثل هذه الاعتبارات فى الكلام شائع فكذا الحكم بالعرض انما يصح باعتبار الطبيعة النوعية وهو الاسناد الى الشئ بدون الصفة المستفادة من اليه المختصه بالاسم عقلا وهى الاضافة الى الاسم فيفيد الخبر فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك فى حل كثير من التركيبات فافهم قيل بعد تقييد الاسناد بقوله اليه لم يبق الحد حدا بل صار صفة فكيف يحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وكذا بعد وصف الانسان بالكوفى قيل لا نسلم ذلك كما ان الصفة اذا جرت على النوعية

Marfat.com

مطلقا والاخص يستلزم الاعم لا محالة فكانت الحنفية متضمنة للنوعية لا محالة فاعرف ويمكن ان يجاب عن
اصل السؤال بانه لا يلزم من الاسناد الى الاسم ان يكون خاصة البتة بل يحتمل ان يكون ذاتيا كما يوهم قول البعض
فالاسم ما جاز ان يحدث عنه فكان ذكر الخبر مقدما وهو قوله من خواصه لرفع ذلك الوهم لان تقديم ما حقه التاخير
يوجب الحصر فيفيد الخبر فاعرف وكذا يمكن ان يجاب بان كلمة من في الخبر للتبعيض لانها تستعمل لفظا بعض كما تقرر
ذكر الخبر يفيد ان الاسم له خواص كثيرة غير منحصرة على هذه الخمسة فيفيد الخبر فافهم فان قيل للاسم خواص كثيرة
فلم اختار هذه الخمسة بالذكر قيل لكونها من معظمات الخواص لتضمن كل منها خواص كثيرة اذ اختصاص الاسم يتضمن
لانواع التعريفات من المضمرات والمبهمات والمنادى واصناف الاسم من لام الجنس والاستغراق والعهد وكذا
يتضمن اللام كقولك ليس من امبر امصيام في امسفر واختصاص الجر يتضمن اختصاص حروف الجر واختصاص التنوين
يتضمن اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص الاضافة يتضمن اختصاص كونه مضافا ومضافا اليه واختصاص
التعريف والتخصيص والتخفيف لما ذكر ونحو ذلك واختصاص المسند اليه يتضمن اختصاص كونه موصوفا وذا حال
ومفعولا وتمييزا ونحو ذلك واختصاص اصناف المسند اليه بالجر لا ان يختصا بها بالذكر وانما قدم العلامات اللفظية
وهي اللام والجر والتنوين لانها في الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخله في الاول وهو اللام على آخر ما يلحق الآخر وهو الجر والتنوين
ثم قدم الجر لان التنوين يتبع الحركة وجودا فكذا ذكرا ثم قدم من اصنافه الاضافة لتضمنه العلامات اللفظية ايضا دون
هاتين الجر وحروف الجر ثم لما فرغ عن تعريف الاسم وخاصته شرع في تقسيمه فقال **وهو معرب ومبني** اي الاسم
ينقسم الى هذين القسمين انقسام الكلي الى جزئياته ثم المعرب مأخوذ من الاعراب وهو لغة يقال اعربت الرجل عن
حجته اذا ابنت عنها فالهمزة للتعدية والمعرب ظرف اي محل اظهار المعاني المقتضية للاعراب وهي الفاعلية والمفعولية والاضافة
وقيل الاعراب هو اللغة الفاسدة يقال اعربت معدتي اذا فسدت والهمزة للسلب والمعرب ظرف ايضا اي محل ازالة
الفساد والمبني ماخوذ من البناء المقصود منه القرار وعدم التغير ثم لما فرغ من بيان حصره في النوعين شرع في تعريف
كل واحد منهما فقال **فالمعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل** الفاء للتفسير وقوله المركب
كالجنس حيث يشتمل كل مركب وخرج به ما ليس بمركب كالاصوات ونحو الغدبانا وتا وزيد وعمرو وقوله الذي لم يشبه مبني
الاصل كالفصل حيث خرج عنه ما ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام وهو المشهور وقيل
الجملة ايضا ومتعرض معنى مبني الاصل في تعريف المبني ان شاء الله تعالى واضافة المبني الى الاصل بيانية اي لم يشبه
مبنيا هو اصل المبنيات وليس هو من قبيل اضافة المفعول الى مفعول ما لم يسم فاعله بمعنى لم يشبه مبنيا اصله كما في زيد
مضروب الغلام ولا من قبيل اضافة الى الظرف بمعنى لم يشبه مبنيا في اصله كما في زيد مضروب الغلام لان الاول
يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا بنفسه بل يكون اصله مبنيا والثاني يقتضي ان لا يكون مبنى الاصل مبنيا الا ان يقال
يكون مبنيا في الاصل وفي كل من ذلك فساد لا يخفى وليس الاصل هنا بمعنى القانون اذ لا معنى لقولك لم يشبه مبنى القانون
واختلف الشارحون في تعريف المركب فقال بعضهم المراد بالمركب الذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا لانه هو العلة
للاعراب اذ به يحدث المعاني المقتضية للاعراب فيتظر لانه على هذا يخرج المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي هما
يقال غلام زيد بكوه الميم واللام لانه غير مركب مع غيره تركيبا اسناديا وهو معرب صحيح به الرضي وقال بعضهم
المراد بالمركب الذي ركب مع غيره مطلقا ليتناول التركيب الاسنادي والتركيب الاضافي لان المضاف عامل في المضاف اليه
او المحوج المقتضي فيما يظهر لانه على هذا يخرج المبتدأ والخبر فان كلا منهما غير مركب مع عامله لان عامله معنوي

Marfat.com

ويمكن تركيبه مع العامل المنوي واجيب عن الاول بان من فسر المركب بالذي ركب مع غيره تركيبا اسناديا كان المضاف اليه قبل التركيب الاسنادي على قوله معربا لانه ركب مع عامله وهو المضاف او حرف الاضافة المقدرة على حسب الاختلاف ويشهد بهذا التفسير على الثاني بانه لما كان تاثير العامل المعنوي في المبتدا والخبر مثل تاثير العامل اللفظي في غيرهما حيث حكم العامل اللفظي فيهما مركبان مع العامل حكما واعتبارا فان قيل المركب الاسنادي من حيث هو هو مبني حتى ذهب البعض الى انه من مبنيات الاصل فكيف عرف المعرب بالمركب مع غيره تركيبا اسناديا قيل ليس المراد بالمركب هنا ما هو في مقابلة المفرد بل المراد به جزء المركب الذي رُكِّب مع غيره تركيبا اسناديًّا او ركب مع ضمة فان قيل هذا الحد صادق على ما تضمن معنى الاصل كاين وعلى ما وقع موافقه كنزال وعلى ما اضيف اليه نحو يومئذ فان كلا منها ركب مع غيره تركيبا اسناديا ولم يشبه مبنى الاصل قيل المراد بقوله لم يشبه لم يناسب بدلالة حد المبني وهو قوله ما ناسب مبنى الاصل والمناسب يتناول المشابهة والتضمن والوقوع موقعه وما اضيف اليه فان قيل قد وجد في كثير من الاسماء متناسبة مبنى الاصل مع انها معربة كمناسبة اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي مناسبة غير المنصرف الماضي والامر في الغرضيتين ومناسبة سقيا سقاك الله في افادة معناه ومناسبة غير بمعنى الا الحرف ومناسبة الثل الكاف ومناسبة المضاف حرف الاضافة في افادة معناها ومناسبة اخر اللام او من بكونه معدولا عن الاخر او اخر من ومناسبة اي الشرطية حرف الشرط والاستفهامية حرف الاستفهام وتضمن المثنى والمجموع حرف العطف لان الزيدان بمعنى زيد وزيد والزيدون بمعنى زيد وزيد وزيد وغير ذلك مما لم يؤثر في منع الاعراب فلا يكون الحد منعكسا وللاستدلال على عدم مناسبة هذه الاشياء بكونها معربة وبكون تلك الاشياء مبنية يلزم الدور لان كونها معربة توقف على عدم المناسبة ولو توقف عدم المناسبة على كونها معربة لزم الدور قيل المراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة وما ذكرتم من المناسبات فغير معتبرة لضعف او معارض ففي غير المنصرف فانما يناسب الفعل مطلقا في الغرضيتين فمناسبة الماضي والامر تقتضي البناء ومناسبة المضارع يقتضي الاعراب فلا يؤثر في البناء هذه المناسبة مع المعارض وكذا اي وغير ومثل والمضاف فانه يتحقق في مناسبتها معارض وهو الاضافة المانعة للبناء لكونها لازمة الاضافة واما الضعف فمثل اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي فانه وان كان بمعنى الماضي لكنه جار على المضارع اي يوازنه في حركاته وسكناته فهو مناسب للماضي في المعنى ومخالف له في اللفظ فكان مناسبة الماضي ضعيفة ولذا لم يعمل اذا كان بمعنى الماضي فلم يؤثر هذه المناسبة مع الضعف في البناء كما لا يؤثر في العمل وكذا سقيا فانه لا يفيد معنى الجملة بل معنى الجملة يستفاد منها وانما هو قائم مقامها فيكون مناسبة الجملة ضعيفة وكذا مناسبة اخر اللام فانه بمعناها بالنظر الى الاصل واما لان فلان اخر نكرة صار بمعنى غير ولم يبق فيه معنى التفضيل فكان مناسبة اللام ومن ضعيفة وكذا مناسبة المثنى والمجموع لان كونهما بمعنى واو العطف اعتبار محض لان المثنى لفظ واحد وكذا المجموع والواو يقتضي المعطوف والمعطوف عليه ولو كانا فيهما بمعنى واو العطف حقيقة لكان فيهما معاملة المعطوف والمعطوف عليه في الاحكام وليس الامر كذلك فظهر انه ليس فيهما معنى واو العطف حقيقة بل باعتبارها محضا فيكون مناسبتهما واو العطف ضعيفة فلا يؤثر في البناء وفيه نظر لان المراد بقوله غير معتبرة لا يخلو من ان يراد به غير معتبرة في منع الاعراب او في اثبات البناء على تقدير الاول لم يلزم تعريف الشيء بنفسه لجواز ان يكون المراد بالمناسبة في الاعراب وعلى تقدير الثاني يلزم احد المنافي في التعريف لكن البناء ينافي الاعراب وكلاهما ممتنع واجيب بان المراد هو الثاني ولا نسلم ان احد المنافي في التعريف ممتنع حيث يقال الحي

Marfat.com

عند البصریین عما من شانہ البصر والموت عدم الحیوۃ عما من شانہ الحیوۃ واجیب ایضا بان المراد بالمعتبرۃ للملائمۃ لاثبات حکم ما والمناسبۃ مع الضعف والمعارض غیر ملائمۃ لاثبات حکم من الاحکام وفیہ نظر لانہ علی ھذا یکون المناسبۃ مجھولۃ وذکر الامور المجھولۃ فی الحدود لا یفید التعریف وایضا المناسبۃ القویۃ لا یخرجھا من الجھالۃ لکون القوۃ والضعف من الامور النسبیۃ فکم من قوی یکون بالنسبۃ الی ما فوقہ ضعیفا وکم من ضعیف یکون بالنسبۃ الی ما دونہ قویا وذکر الامور النسبیۃ یورث الجھالۃ فلا بد اذن من بیان القوۃ والضعف فی المناسبۃ اللھم الا ان یقال المراد بالمناسبۃ المناسبۃ بوجہ من الوجوہ المعتبرۃ فی باب البناء وتلک الوجوہ ستۃ او جہ بالاستقراء اما بتضمن معناہ کاین ومتی وکیف او بالمشابھۃ فی الافتقار نحو کالمبھمات او بوقوعہ موقعہ کذا الی او بمشاکلۃ الواقع موقعہ کفاق او بوقوعہ موقع ما اشبہ کالمنادی المضاف او لا اضافۃ الی ما اشبہ نحو ھذا یوم ینفع الصادقین صدقھم وھذہ الوجوہ معلومۃ فی باب البناء وکون الشیء من الامور النسبیۃ لا ینافی العلم بہ فلا یرد الاشیاء المذکورۃ لان المناسبات التی یتحقق بھا المعتبر وانما ھذا الباب فان قیل ھذا الحد صادق علی مبنی الاصل لانہ مرکب لم یشبہ مبنی الاصل اذ الشیء لا یشبہ نفسہ قیل یخرج ذلک من الموصوف المرکب لان المراد الاسم المرکب بدلالۃ مورد التقسیم او یخرج ذلک بدلالۃ قولہ لم یشبہ مبنی الاصل لان غیرہ لما کان مبنیا بشابھتہ فلا یکون مبنیا بنفسہ بالطریق الاولی علی ان کل واحد من مبنیات الاصل یشبہ صاحبہ فی کون کل واحد منھا مبنی الاصل فلا یصدق علیہ قولہ لم یشبہ مبنی الاصل ثم لما فرغ عن تعریف المعرب شرع فی بیان حکمہ فقال **وحکمہا** ای حکم المعرب **ان یختلف اخرہ لاختلاف العوامل** المراد باختلاف اخرہ اختلاف صفۃ والا فاخر المعرب ما تی اخرہ من الحروف وھو لا یختلف واللام فی قولہ لاختلاف العوامل للعلۃ او بمعنی الوقت وانما قید باختلاف الاخر باختلاف العوامل احترازا من اختلاف اخر غلامی بالیاء فانہ لیس من حکم المعرب بل حکم المبنی وھو الاختلاف التقدیری وقیل انما قید بہ احترازا من اختلاف اخر من فی من الرجل ومن ایاد من زید فانہ لا یکون من حکم المعرب وفیہ نظر لان المراد ھنا بیان حکم الاسم المعرب بدلالۃ مورد التقسیم فالحروف خارج عن مورد التقسیم فلا حاجۃ الی الاحتراز عنہ واجیب بان کلام الشارح محتمل یحتمل ان یراد بہ من الاستفھامیۃ وھو الاسم فلا بد من الاحتراز عنہ لکونہ مبنیا لا معربا فان قیل حکم الشیء وھو الاثر الثابت بذلک الشیء واختلاف اخر المعرب اثر العامل لا اثر المعرب فکیف حصل الاختلاف حکم المعرب قیل اضافۃ الحکم الی ضمیر المعرب بمعنی فی کضرب الیوم رای حکم فیہ ولا شک ان الاختلاف حکم فی المعرب او بمعنی اللام والاضافۃ بادنی ملابسۃ ای حکم لہ اختصاص بالمعرب بملابسۃ الوقوع فیہ والمراد بالحکم الخاص دون الاثر فانہ قیل العوامل جمع واقلہ ثلثۃ فیلزم منہ ان لا یتحقق المعرب الا باختلاف ثلثۃ عوامل والامر بخلافہ قیل اللام للجنس لان اللام اذا دخل علی الجمع ولم یکن ثمہ معھود یحمل علی الجنس فیبطل معنی الجمعیۃ فان قیل جاءنی زید مثلا اذا وقع فی اول الامر لم یختلف فیہ العوامل وھو معرب قیل المراد صلاحیۃ ترتب اختلاف الاخر علی حصول اختلاف العوامل فیصدق علی جاءنی زید اذا وقع فی اول الامر انہ یصلح اختلاف اخرہ عند حصول اختلاف العوامل او یراد فی کلا الرضعین حصول الاختلاف بالفعل ویحمل الخاصۃ علی کونھا مفارقۃ لا لازمۃ فلا یلزم وجود الاختلاف فی جمیع الاحوال او یراد بالاختلاف الثانی لوجود الملازمۃ بینھما اذ اختلاف العوامل یستلزم وجودہ فکان من قبیل ذکر الملزوم وارادۃ اللازم وانما قال لاختلاف العوامل ولم یقل لوجود العوامل لمشاکلۃ قولہ لم یختلف وصنعتا المشاکلۃ من محسنات الکلام وھو ان تذکر لفظا بصورۃ غیرہ لوقوعہ فی صحبتہ فیکون المعنی ان یختلف صفۃ اخرہ

60161

Marfat.com

لوجود الجنس العامل خلا يرد شئ مما ذكر وقوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العوامل او لاختلاف الاخر فيكون هذا من باب التنازع بين الفعل والمصدر وهما مصران على انهما صفة مصدر محذوف اى اختلافا لفظيا او مقدرا او على انهما خبر كان المحذوف اى سواء كانت العوامل ملفوظة او مقدرة والجملة من باب التذييل وهو تعقيب الجملة بجملة تشتمل على معناها للتاكيد فان قيل ما بال المصنف جعل اختلاف الاخر لاختلاف العوامل حكما بالعرب ولم يجعله حدا له كما جعله حدا لسائر الغايات قيل لو جعل ذلك حدا لزم الدور لان معرفة اختلاف الاخر يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به يلزم الدور وهو باطل واجيب بانه لا نسلم ان معرفة اختلاف الاخر موقوفة على معرفة المعرب اذ يجوز ان يعلم من استعمال العرب قبل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من الالفاظ يختلف اخره باختلاف العوامل وهذا النوع لا يختلف ولكن لا يعلم ان المعرب على اى من هذا النوعين يطلق فاذ لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور وفيه نظر لان معرفتنا اختلاف الاخر انما يحصل عن استعمالنا اذا كان المعرب مما يختلف اخره لفظا اما اذا اختلف تقديرا كعصا فلا يحصل معرفة ذلك واجيب بانه يمكن معرفة ذلك بالاستدلال بالواحد على الجمع اما الاول فمثل جرى فانه لما عرفنا ان واحده وهو جرى يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على ان عدم الاختلاف في الجمع لاجل المانع وهو الالف وعلى ان الاختلاف فيه متحقق تقديرا واما الثاني فمثل جبلى فانا لما عرفنا ان جمعه وهو جبليات يختلف اخره باختلاف العوامل استدللنا على عدم الاختلاف في الواحد لاجل المانع وعلى ان الاختلاف فيه تقديرى فان قيل لما امكن معرفة اختلاف الاخر بالاستعمال او بالاستدلال بالواحد والجمع فما فايدة في اضافة اختلاف الاخر الى اختلاف العوامل قيل اضافته اليه للمداربة فان العامل مدار الاختلاف وجودا وعدما اى حيث يوجد الاختلاف عند وجود العامل ويعدم عند عدمه والشئ اذا دار مع الشئ وجودا وعدما يضاف اليه وفيه نظر فان المداربة قد توجد بين الضدين والنقيضين حيث يوجد اختلاف اخرهما عند وجود العامل ويعدم عند عدمه مع ان اختلاف اخرهما لا يضاف الى العامل عندنا لاكثر بل هما مبنيان والاختلاف بينهما يصح ان يضاف على ما ياتى بيانه في اسماء الاشارة انشاء الله تعالى واجيب بانه انما لا يضاف اختلاف اخرهما الى العامل مع وجود المداربة بناء على الواحد والجمع فان واحدهما وهو هذا الذى وجمعهما وهو هؤلاء والذين لما لم يوجد فيهما الاختلاف عند وجود العامل مع عدم المانع استدل به على ان الاختلاف في مثناهما صيغي وضعي غير مضاف الى العامل كالاختلاف في صيغ الضمائر مثل انا وايلى وقيل انما لا يضاف اختلافهما الى العامل بناء على بنائهما لانهما لما وجدا مبنيين علمنا ان اختلافهما صيغي ووضعي غير مضاف الى العامل وفيه نظر لان بناءهما مبني على عدم اضافة اختلافهما الى العامل فلو بني عدم اضافته اختلافهما الى العامل على بنائهما لزم الدور ثم لما فرغ من بيان المعرب وحكمه شرع في بيان الاعراب فقال **الاعراب ما اختلف اخره به** الضمير في اخره عائد الى الاسم او المعرب في قوله به الى ما والباء للسببية اى الاعراب شئ اختلف اخر الاسم او اخر المعرب بسبب ذلك الشئ فان قيل يدخل في الحد العامل لانه شئ اختلف اخر المعرب بسببه وكذا الاسناد ومقتضى الاعراب قيل كلمة باعتبار عن حركة او حرف فيخرج الاشياء المذكورة او يقال المراد بالسبب السبب القريب وهو ما يكون سببا بلا واسطة دون السبب البعيد وهو ما يكون سببا بواسطة فيخرج الامور المذكورة لانها اسباب بعيدة لحصول الاختلاف لان العامل سبب قريب لحصول الاسناد فهو سبب قريب لحصول المقتضى وهو سبب قريب لحصول الاعراب وهو سبب قريب لحصول الاختلاف فكان العامل سببا لوسايط والاسناد سببا لواسطتين والمقتضى سببا لواسطة والاعراب سببا له بلا واسطة فكان هذا قريبا

Marfat.com

فان قيل اختلاف آخر المعرب لا يحصل الا بحركتين اذ الحركة الاولى لا يحصل بسببها اختلاف آخر المعرب بل اختلاف آخر المبنى لان الاسم قبل تحقق الحركة الاولى مبنى لا معرب فينبغى ان لا يكون الحركة الاولى امرا قابلا للاداء بالسبب السبب القريب غير التام اى ماله نوع تاثير التام فيدخل الحركة الاولى لان لها نوع تاثير فى اختلاف آخر المعرب لان الحركة الثانية لا توجب اختلاف آخره الا بعد تحقق الاولى ويمكن ان يقال الحركة الاولى بعد السكون فيكون مما يتم به علة الاختلاف فيصدق عليها انها مما اختلف به آخر المعرب لان الاسم بعد تحققها معرب اى مركب يشبه معنى الاصل لاختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا فى حال الاعراب اى فى حال الاختلاف من السكون الى الحركة وتظيره ما يقال اوضعت هذه المرآة هذا الشاب فان هذا الكلام صادق وان لم يكن الوضيع المشار اليه شابا فى حال الارضاع فكذا ههنا يصدق على الحركة الاولى انها اختلف بها آخر المعرب من السكون الى الحركة وان لم يكن الاسم معربا فى حال الاختلاف من السكون فتامل فانه دقيق واذا عرفت هذا فاعلم ان الاعراب عند المصنف عبارة عما يتحقق به الاختلاف من الحركات والحروف وعند غيره عبارة عن الاختلاف انما خص المصنف بانهم اتفقوا على ان انواعه الرفع والنصب والجر فانها يتحقق بها الاختلاف لا انها نفس الاختلاف وحجة غيره بان الاعراب ضد البناء والبناء ليس بواقع على الحركات بل الحركات ما به البناء فكذا الاعراب لا يقع على الحركات بل الحركات ما به الاعراب

وقوله ليدل على المعانى المتعاورة عليه علة غائية للاختلاف اى ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعانى المتداولة على ذلك المعرب او على ذلك الاسم وهى الفاعلية والمفعولية والاضافة فاذا لولاه لالتبس بعضها ببعض ويخرج بهذا العلة الحركة التى غلامى لانها مما اختلف به آخر المعرب لان غلامى معرب على اختيار المصنف لكنها لا تدل على معنى من المعانى المذكورة وان جعلت العلة خارجة عن الحد كان ذكرها اشارة الى علة وضع الاعراب فى الاسماء يخرج حركة نحو غلامى باعتبار الحيثية فانها ليست مما بنى بها من حيث انها يختلف بها آخر المعرب بل من حيث انها توافق الياء ثم الاعتوار متعد يقال اعتوروا الشئ وتعاوروه اى تداولوه وعلى هذا يكون قوله المتعاورة على صيغة اسم المفعول لان المعانى متداولة على المعرب لا متداولة حيث تداولها المتكلم على المعرب وان ثبت الرواية بكسر الواو وعمل على المجاز العقلى نحو عيشة راضية اى راض صاحبها فيكون المعنى على المعانى المتعاورة مظهرها اليها على المعرب ومظهر المعانى هو العامل ويمكن ان يراد فى الاعتوار ههنا معنى الدخول على وجه التناسب عن المعانى الداخلة على المعرب على وجه التناوب او يراد به الاحتمال اى المعانى المعترضة عليه ثم لما فرغ عن بيان الاعراب شرع فى بيان انواعه فقال **وانواعه رفع ونصب وجر** اى انواع اعراب الاسم منحصر على هذه الثلثة لان الاعراب وضع للدلالة على المعانى وهى ثلثة فكذا الاعراب ليكون الدال على حسب المدلول والا لزم الاشتراك لو كان الاعراب اقل من المعانى او التزادف لو كان الاعراب اكثر منها وكلاهما خلاف الاصل وانما لم يذكر الالف والواو والياء مع ان الاعراب يكون بالرفع والنصب والجر يكون بهذه الحروف ايضا لان الرفع والنصب والجر عند المصنف يقع على الحركات والحروف جميعا وانما سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة السفلى عند التلفظ به او لرفعة مرتبته من بين اخواته لكونه عمدا لما هو عمدة الكلام وانما سمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين اى تنصبان على حالها عند التلفظ به ولانه ينصب الفضلة اى الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام وانما سمى الجر جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم اولان الشفة السفلى تجر الى الاسفل عند التلفظ به **فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة** الفاء للتعبير اى فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة للمفعولية والجر علامة الاضافة وانما قال للفاعلية وللمفعولية دون الفاعل

Marfat.com

والمفعول ليشمل الفاعل والمفعول وما الحق بهما مطابقة لان الياء فيهما للنسبة جيء بها للدلالة بان لهما ملحقات والتاء للتانيث جيء بها للمطابقة للموصوف المؤنث فيكون المعنى فالرفع علم الخصلة المنسوبة الى الفاعل والنصب علم الخصلة المنسوبة الى المفعول والخصلة المنسوبة الى الفاعل في المبتدا كونه مسندا اليه وفي الخبر كونه جزءا ثانيا من الجملة وفي خبر باب ان كونه جزءا ثانيا واقعا بعد كلمة ثلاثية او رباعية مقتضية للاسماء ولم يقتصر على مجرد كونه جزءا ثانيا لان المقتضي للاعراب يلزم ان يكون حاصلا بالعامل كما قال المصنف في حد العامل وكونه جزءا ثانيا غير حاصل بان وجوده قبل دخولها بخلاف ما ذكرنا لحصوله بان كما ترى وكذا نقول في باب ما ولا المشبهتين بليس كونه مسندا اليه واقعا بعد ما يقتضي الجملة كليس في خبر لا التي لنفي الجنس كونه جزءا ثانيا بعد ما يقتضي الاسماء والخصلة المنسوبة الى المفعول في الحال والتمييز والمستثنى المنصوب كونها فضلة كالمفاعيل وفي اسم ان ولا التي لنفي الجنس وفي خبر كان وما ولا بمعنى ليس كونه واقعا بعد ما لا يتم بالمرفوع من حيث توقف تعقله على المنصوب لا من حيث ضرورته كلاما فان الفعل لا يتوقف في ضرورته كلاما على المنصوب ويمكن ان يكون الياء والتاء في الفاعلية والمفعولية للمصدرية لما عرفت ان يا النسبة مع التاء تفيد معنى المصدر اى فالرفع علم كون الشيء فاعلا والنصب علم كون الشيء مفعولا فعلى هذا يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما الحق بهما على وجه التشبيه والتقريب فيكون المعنى فالرفع علم كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما والنصب كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما فيدخل الملحقات وانما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافية لان اليا والتا في الفاعلية والمفعولية ان كانتا للمصدرية فالاضافة مصدر بنفسها فلا حاجة الى جعلها مصدرا باتيان الياء والتاء وان كانتا التاء لمطابقة الموصوف المؤنث واليا للنسبة لا يذان بان لهما ملحقات وليس للجزء المعتد به ملحقات كالرفع والنصب فلا حاجة الى الياء المؤذنة بالالحاق وانما قيدنا بالجزء المعتد به احترازا عن الجر الغير الاصلي في نحو بحسبك درهم وكفى بالله فانه جر حصل بواسطة الحرف الزائدة الغير المعتد به فلم يعد ملحقا به وانما جعل الرفع علم الفاعلية لمناسبة بينهما في القوة والنصب علم المفعولية لمناسبة بينهما في الضعف والجر علم الاضافة لمناسبة بينهما في التوسط لان المضاف ليتارة يكون فاعلا نحو اعجبني دق الفصار الثوب واخرى مفعولا نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وكذا الجر على ما بينا من قبل ثم لما فرغ عن بيان المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة شرع في بيان ما يحصل به المقتضي وهو العامل فقال والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب اى عامل الاسم شيء بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة كضربت في ضرب زيد فانه يحصل به فاعلية زيد وكضربت في ضربت زيدا فانه يحصل به مفعولية زيد وكالباء في مررت بزيد فانه يحصل به الاضافة في زيد وانما قدم الجار والمجرور على الفعل للاهتمام وحمله على الحصر غير محتاج اليه في الحد فان قيل يدخل في الحد الاسناد فانه ايضا يتقوم به المقتضي للاعراب قبل الياء السببية والمراد به السبب البعيد فيخرج الاسناد لانه ليس بسبب بل هو شرط او لانه سبب قريب لحصول المعنى المقتضي للاعراب بخلاف العامل فانه سبب بعيد لحصوله على ما بيناه في حد الاعراب وفيه نظر لان السبب البعيد مجاز والارادة المجاز في التعريف لا يجوز لانه يورث الجهالة في التعريف حيث يسبق الفهم عند الاطلاق الى المعنى الحقيقي دون المجازي واجيب بانه مجاز مشهور في الاصطلاح فتعين السبب البعيد ههنا او يقال ان كلمة ما عبارة عن العامل اى عامل الاسم عامل بسببه يحصل المعنى المقتضي للاعراب فلا يرد الاسناد فان قيل ان واخواتها عامل في خبرها عند البصريين ولم يصدق عليه حد العامل لان الفاعلية في خبرها كونه جزءا ثانيا من الجملة وهو لا يحصل بان واخواتها

Marfat.com

بل یتحقق قبل دخولها قیل لیس الفاعلیۃ فی خبرھا کونہ جزءًا ثانیا من الجملۃ فقط بل کونہ جزءًا ثانیا واقعا بعد
کلمۃ ثلاثیۃ اورباعیۃ منتضیۃ وھو مما یحصل بان واخواتھا والمفعولیۃ فی خبر کان وما ولا المشبھتین بلیس واسم
ان ولا التی لنفی الجنس وتوجہ بعد ما لا یتم بالمرفوع وھو حاصل بھذہ العوامل اذ لو لم توجد لما کان خبرھا واقعا
بعدھا لا یتم بالمرفوع وعلی ھذا فنفس ھذا الجواب وان کان مذکورا من قبل لکنہ ذکر فی المحل شیء ثم وھنا فذکرتہ
کذلک اتباعا للحریثی فان قیل العامل فی المبتدأ ھو التجرد عن العوامل اللفظیۃ للاسناد ولا یحصل بہ فاعلیتہ
وھو کونہ مسندًا الیہ قیل لانسلم انہ لا یحصل بہ فاعلیتہ لانہ ولم یکن مجردًا عن العوامل اللفظیۃ بل دخلت ھی
علیہ لم یتحقق فیہ الفاعلیۃ البتۃ بل تعیست بہ العوامل اللفظیۃ یتحقق فی المبتدأ حینئذ ما
یقتضیہ العوامل اللفظیۃ البتۃ ولو لم یکن المبتدأ مجردًا عن العوامل اللفظیۃ للاسناد فعدم
تحقق الفاعلیۃ فیہ ظاھر لا یحتاج الی البیان لان الفاعلیۃ فیہ کونہ مسندًا الیہ ولا یتحقق
ذلک بدون الاسناد اصلا لانہ بدون الاسناد تعدار مثل الف ویاء وعدد وعدد وان و
زید وعمرو وھو فی حکم الاصوات التی لا ترکیب فیھا وحقھا ان یتعلق بھا غیر متعربۃ
کعاق وغاق فعلم ان الفاعلیۃ فی المبتدأ یحصل بالمجموع ای بالتجرد والاسناد جمیعا فانھما اصلان ان
الفاعلیۃ فیہ بدون التجرد لا یتحقق البتۃ بل قد یتحقق وقد لا یتحقق وبدون الاسناد لا
یتحقق اصلا فعلم ان المجموع موثر فی حصول الفاعلیۃ فیہ ثم ما ذکرنا ھھنا ھو عامل الاسم ومعرفتہ عامل الاسم
من حیث معرفۃ مطلق العامل اذ العلم بالمقید مسبوق بالعلم المطلق فقول العامل المطلق سواء وجب کون اخر الکلمۃ
علی وجہ مخصوص فان قیل ما تزید بالوجہ المخصوص وان اردت الوجہ المخصوص علی الاطلاق سواء کان اعرابا او بناء
وغیر ذلک یلزم ان یکون یا فی یا زید والیاء فی غلامی عاملا ولیس الامر کذلک وان اردت وجھا مخصوصا من
الاعراب یلزم الدور علی قولہ من اخل العامل فی حل الاعراب قائلا بان الاعراب ان یختلف اخر الکلمۃ باختلاف
العوامل وان اردت وجھا مخصوصا من مقتضی الاعراب یاباہ ذکر اخر الکلمۃ لان الکلمۃ بتمامھا موصوفۃ
بالفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ لا اخرھا ویخرج عامل الفعل لان عملہ لا یوجب الفاعلیۃ والمفعولیۃ والاضافۃ
قیل المراد بہ وجہ مخصوص مما اقتضاہ المقتضا والشبہ التام بالاسم فلا یاباہ ذکر اخر الکلمۃ لان ما اقتضاہ یتحقق
یتحقق فی اخر الکلمۃ ھھنا اولھا او وسطھا فلا یلزم الدور ولا یخرج عامل الفعل لان اعرابہ مما اقتضاہ الشبہ التام بالاسم
علی ما عرفت ثم لما فرغ عن بیان الاعراب وتقسیمہ الی الرفع والنصب والجر شرع فی تقسیم اخر
للاعراب باعتبار الحرکات والحروف وبیان محالھا وذلک ستۃ اقسام لان الاعراب اما
بالحرکۃ او بالحروف والاعراب بالحرکۃ اما مستوف للحرکات الثلث او لا والثانی اما لحرف واحد
علی لکمۃ او علی العکس والاعراب بالحروف اما بالحروف الثلاث او بالحرفین والثانی لما عرضہ بالاقتداء لو فقد
متنا قسام شرع فی بیانھا علی الترتیب فقال فالمفرد المنصرف الفاء جواب شرط محذوف وکان لما ذکرت ھذا فنقول
المفرد المنصرف والمراد بالمفرد ھھنا ما یقابل التثنیۃ والجمع دون الجملۃ والمضاف وفی قیدہ بالمنصرف اشارۃ
الی ان المفرد العلم المنصرف کاحمد والجمع المکسر المنصرف وانما قید الجمع بالمکسر احترازا عن الجمع السالم
بالالف والتاء او بالواو والنون وقولنا المنصرف صفۃ اخری للجمع فیہ احترازعن الجمع المکسر الغیر المنصرف کمصابیح
کان قیل لم قال فالمفرد والجمع المکسر المنصرف ان کان اخصر فما وجہ العدول عنہ الی ما ذکرتہ قیل لانہ ان کان اخصر

Marfat.com

لما كان يحتمل التقلب عدل عنه الى الاطناب وقوله بالضمة خبر لقوله فالمفرد المنصرف والجمع المكسر قوله نيابة اما ظرف لكائنان بالضمة وقت رفع العامل او حال اى كائنان حال كونهما مرفوعين او مصدر نوعى اى يعربان بالضمة رفعا او تمييز عن النسبة اى بالضمة رفعه وقوله والفتحة نصبا من باب العطف على معمولى عاملين مختلفين بتقديم المجرور نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وقوله والكسرة جرا كالفتحة نصبا ثم الضمة والفتحة والكسرة بالتاء واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف الجرد عن التاء فانها لقاب البناء والمراد بالضمة والفتحة والكسرة اعم من ان يكون لفظية او تقديرية فلا يلزم التكرار فى قوله واللفظى فى ما عداه وانما اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف بالحركات الثلاثة لان الاصل هو الاعراب بالحركات والاصل فيه ان يكون بالحركات الثلاث ولا مقتضى للعدول عنه وانما قدم الاعراب بالحركات الثلاث لاصالته فان قيل تدخل فى هذا الضابطة كلا والاسماء الستة لما مر ان المراد بالمفرد ههنا ما يقابل التثنية والجمع وكلا والاسماء الستة مفرد ان بهذا المعنى فيصدق عليهما المفرد المنصرف مع ان اعرابهما ليس بالحركات الثلاث فينبغى ان يذكر قيدا خر لاخراجهما قيل المراد بالمفرد المفرد من كل وجه فيخرج به المثنى والجمع وما الحق بهما وكلا والاسماء الستة ملحقات بالمثنى على ما ستعرف ويقال اللام فى قوله فالمفرد اما للجنس فيكون الجملة قضية مهملة ولا يلزم الحكم على الجنس بالاهمال الحكم على كل فرد لان القضية المهملة فى قوة الموجبة الجزئية واما الاستغراق فيكون الجملة قضية مسورة كلية وهى توجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها وكلا والاسماء الستة معربان بالحركات الثلاث ايضا وان لم يكن كذلك فى كل حال وفيه نظر لان بيان الاحكام الكلية لا يجوز بالقضية المهملة اذ لو جاز ذلك لبطلت القواعد الكلية باسرها ولم يتم حكم كلها ولان ذو مال غير معرب بالحركة فى حال من الاحوال فلا يتناول الاستغراق اصلا ولان الاستغراق لو كان موجبا لاشتمال الافراد دون احوالها لما احتيج الى تقييد المفرد بالانصراف لان المفرد الغير المنصرف ايضا معرب بالحركات الثلاث وان لم يكن كذلك فى كل حال واجيب عن هذا بان التقييد بالمنصرف وان لم يكن محتاجا اليه بالنسبة لكن المصنف انما ذكره لانه يفيد تلقينا حسنا مع الاعراب بالحروف لانه يفيد ان كل واحد من المعرب بالحركة والحروف ثلثة اقساما ذ لولا هذا القيد لكان المعرب بالحركة على قسمين والمعرب بالحروف على ثلثة اقسام فذكره يدل على مناط التقسيم ويمكن الجواب عن اصل السوال بان كلا والاسماء الستة خارجة عن قوله فالمفرد اذ المراد بالمفرد المعرب بالحركة بدلالة مورد التقسيم وعن قوله المنصرف لان الاسماء المعربة بالحروف لم توصف بالانصراف وعدم الانصراف بل هى واسطة بينهما يفهم ذلك من كلام الزمخشرى فى المفصل والاسم المعرب على نوعين نوع يستوى فيه حركات الاعراب والتنوين كزيد ورجل ويسمى المنصرف ونوع يحتمل عنه الجر والتنوين ويسمى غير المنصرف ثم لما فرغ عن بيان المعرب بالحركات الثلثة شرع فى بيان ما يعرب بالحركتين ويحمل فيه الفتحة على الكسرة فقال **جمع المؤنث السالم** بالرفع على انه صفة جمع المؤنث وليس بالمعرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام فى باب الصفة له حكم ذى اللام عند سيبويه وهو الذى اختاره المصنف على ما سياتى فى موضعه ان شاء الله تعالى وفى هذا القيد احتراز عن المؤنث المكسر كجمع حمله فان اعرابه بالحركات الثلاثة بخلاف جمع مؤنث السالم فان اعرابه **بالضمة رفعا والكسرة جرا ونصبا** نحو جاءتنى مسلمات ورايت مسلمات ومررت بمسلمات وانما حملت الفتحة على الكسرة فيه لانه فرع جمع المذكر السالم وقد حمل فيه الفتحة على الكسرة فحمل فيه الفرع ايضا لئلا يلزم منه الفرع على الاصل فان قيل المزيد كلاهما بعد ان الاصل معرب بالحروف والفرع بالحركة قيل المراد بكون اعراب الفرع بالحركة محتملا ضرورة لعدم الحرف الصالح

Marfat.com

للاعراب فی آخرہ بخلاف الاصل فانہ یوجد فی آخرہ حرف العلۃ الصالحۃ للاعراب واقامتہا مقام الحرکات او یقال الاعراب بالحروف فی الجمع صار اصلا مہملا معتبرا باعتبار ان الجمع فرع والاعراب بالحروف ایضا فرع فاعطاء الفرع للفرع یکمل التناسب اصل مہمل عندہم فصار الاعراب بالحرکۃ کانہ فرع فیہما فان قیل اعراب بعض جموع المذکرین ایضا بالضمۃ والکسرۃ نحو سجلات وسفرجلات فما فائدۃ تقییدہ الجمع بالمونث قیل فی الکلام حذف مضاف ای صیغۃ جمع المونث السالم او حذف معطوف ای جمع المونث السالم وما علی صیغۃ فلا یخرج ما جمع بالالف والتاء من جموع المذکرین لا ای صیغۃ صیغۃ جمع المونث السالم فی عرف النحاۃ وان کان بالحقیقۃ جمع المذکر ونقول ان المصنف لم یلتفت الی الجمع بالالف والتاء من جموع المذکرین لقلۃ مجیئ ذلک لان ذا بہم بیانہ ما ہو الاغلب والاکثر لا ما ہو الاقل والاندر او نقول المراد بجمع المؤنث السالم الجمع بالالف والتاء مجازا بطریق ذکر الملزوم وارادۃ اللازم لان الجمع المونث السالم فی عرف النحاۃ واقع علی الجمع بالالف والتاء والملازمۃ العرفیۃ یکفی لصحۃ المجاز وبہذا حصل التفصی عما قیل وقال الجمع بالالف والتاء لکان اشمل وانما قید جمع المونث علی غیر المنصرف مع ترک احدی الحرکات فیہما لانہ اکثر خلافا للاصل من جمع المؤنث حیث ترک فیہ احدی الحرکات مع التنوین بخلاف جمع المونث حیث ترک فیہ الحرکۃ فقط ولیتاتی ذکرہما علی ترتیب الاحتراز عنہما فی قولہ فالمفرد المنصرف ولان غیر المنصرف بمنزلۃ المتعدد لانہ قد یکون مفردا وقد یکون جمعا ثم لما فرغ عن بیان ما یعرب بحرکتین ویحمل فیہ الفتحۃ علی الکسرۃ شرع فی بیان ما یعرب بحرکتین ویحمل فیہ الکسرۃ علی الفتحۃ فقال غیر المنصرف بالضمۃ رفعا والفتحۃ نصبا وجرا وانما حملت الکسرۃ علی الفتحۃ فیہ لانہ لما ترک جرہ یشبہ الفعل باعتبار الفرعیتین کما ستعرف حمل الجر علی النصب لکمال المشاکلۃ بینہما فی الصورۃ ثم لما فرغ من بیان ما یعرب بالحرکۃ شرع فی بیان ما یعرب بالحرف فقال **ابوک واخوک وحموک** بکسر الکاف لانہ خطاب للمؤنث لان الحم ابو الزوج او عصبۃ علی حسب الاختلاف فلا یضاف الا الی المرأۃ ای ابو زوجک **وہنوک** فی ہذہ الاربعۃ منقوصات بالواو ودل علیہ تثنیتہا ابوان واخوان وہنوان واصلہا ابو واخو وحمو وہنو علی وزن فعل بفتح الفاء وسکون العین ونوک ہذا اجوف بالواو ولامہ ہاء واصلہ نوہ علی وزن فعل بفتح الفاء وسکون العین دل علیہ جمعہ افواہ کثوب واثواب فحذفت الہاء علی سبیل الشذوذ فاذا قطع عن الاضافۃ ابدلت واوہا میما قیل فموا واذا اضیف قیل فوک وذو مال لفیف مقرون بالواوین واصلہ ذوو علی وزن فعل بفتح الفاء وسکون العین یضاف ذو الی الظاہر دون الکاف لانہ لا یضاف الا الی اسماء الاجناس الظاہرۃ وقولہ **مضافۃ الی غیر یاء المتکلم** یالف علی انہ حال من قولہ ابوک واخوانہ لانہ مفعول فعل الاعراب من حیث المعنی فیکون حالا من مفہوم الکلام او حالا من ضمیر قولہ بالواو والعبارۃ محمولۃ علی التقدیم والتاخیر والا فالحال لا یتقدم علی العامل المعنوی وفی جعلہا خبر کان المحذوف نظر لان حذفہ بغیر حرف الشرط سماعی فلا یحمل کلام المصنف علیہ بلا ضرورۃ فلا دل کانت ہہنا محذوفۃ مع حرف الشرط ای ان کانت مضافۃ فکان حذفہ قیاسیا لانا نقول لیس الامر کذلک بل حذفہ مع ذکر حرف الشرط قیاسی نحو ان خیرا فخیرا فہہنا لیس کذلک وقولہ بالواو خبر قولہ ابوک واخوانہ کائنۃ بالواو ورفعا والالف نصبا والیاء جرا فان قیل قولہ ابوک واخوک الی قولہ بالواو والالف والیاء من باب الحکم علی جزئی والمقصود ہہنا الحکم علی الکلی وہو الحکم علی الاسماء الستۃ المضافۃ الی غیر یاء المتکلم سواء کانت مضافۃ الی الاسم الظاہر نحو ابو بکر او الی الضمیر الغائب نحو ابوہ او الی الضمیر المخاطب نحو ابوک والحکم علی الجزئی لا یستلزم الحکم علی الکلی فکیف یتناول الحکم علی ابوک واخوانہ الحکم علی ابو بکر واخوانہ قیل المراد بقولہ ابوک واخوک وہنوک

Marfat.com

وحموك وفوك وذو ومال الاسماء الستة المكبرة المضافة الى غير ياء المتكلم لا هذه الالفاظ فان قيل من اى نوع من الارادة قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بالصفة المشتهر مسماه بها كما عرف فى رب رجل حاتم ولكل فرعون موسى اى رب جواد ولكل جبار قاهر هذا لو فيصح ان يؤول ابوك واخوك الى آخره بالصفة التى اشتهرت هى بها ويمكن ان يقدر مثل مضافا ويجعل الصفة التى اشتهرت هى بها وجه الشبه اى مثل ابوك واخوك الى آخره فيكون الحكم على الكل فهذه الاسماء الستة فى اعرابها وجوه منها اعرابها بالحروف الثلاثة اذا كان فى آخره حرف يصلح للاعراب وذلك اذا كانت مكبرة مضافة الى غير ياء المتكلم وانما اعربت حينئذ بالحروف الثلث فلانها فى الاصل وذلك قد مر على المثنى وجمع المذكر السالم ولا مقتضى للعدول عنه واما بالحروف فلان هذه الاسماء تشبه المثنى فى الدلالة على امرين من حيث انها من الاسماء الاضافية فان الاخ يستلزم الاخ والاب يستلزم الابن وكذا البواقى وامكن الحمل بالشبه فى هذه الحالة بوجود حروف العلة الصالحة لاقامتها مقام الحركات فى آخرها فى هذه الحالة سماعا بخلاف حالتى الافراد والاضافة الى ياء المتكلم لعدم الحرف الصالحة للاعراب فى آخرها فى هاتين الحالتين وكذا فى حالة التصغير لان آخرها فى هذه الحالة حرف علة قبلها ساكن وهو فى حكم الحرف الصحيح على ما عرف والحرف الصحيح لا يصلح للاعراب فكذا هذا وبخلاف نحو يد ودم فانه وان كان يشبه المثنى فى الدلالة على امرين بسبب لزوم الاضافة لكن لا يوجد فى آخره حرف يصلح للاعراب فى حالى الافراد والاضافة حيث لا يعود حرف العلة فيهما فى حالة الاضافة سماعا حيث يقال يدك ودمك وكذا فى سائر المحذوفات الاواخر فاعرف فان قيل لما كان اعراب هذه الاسماء بالحروف لشبه المثنى وجب ان لا يستوفى الحروف الثلث لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل قيل انها وان تفرعت على المثنى فى الاعراب بالحروف لكنها استوفت الحروف الثلاث بناء على اصالتها فى انفسها لكونها مفردة وكذلك قدمها على المثنى فان قيل مما ذكر الشيخ ان اعرابها فى حالة الاضافة الى غير ياء المتكلم بالواو والالف والياء فهو لا يخلو من ان يحمل على الوجوب او على الجواز فان حمل على الوجوب يرد نحو ابوك وهنوك وان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة غير واجب بل جائز كما يقال فمك وهنك وحمك كما يقال فوك وهنوك وكلاهما لغتان مشهورتان وان حمل على الجواز يرد ابوك واخوك وذو ومال فان اعرابها بالحروف فى هذه الحالة واجب مطلقا على الاطلاق كما فى ذو ومال ومطلقا على الصحيح كما فى ابوك واخوك قيل تحمله بالواو والالف والياء محمول على الامكان العام فيتناول الوجوب والجواز لان الممكن العامة هى التى يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانب المخالف للحكم فان كان الحكم فى القضية بالايجاب كان مفهوما لامكان العام ارتفاع الضرورة عن جانب السلب الذى هو المخالف للايجاب هو السلب وان كان الحكم فى القضية بالسلب كان مفهومه ارتفاع الضرورة عن جانب الايجاب لان المخالف للسلب هو الايجاب فاذا حملت كل ملاحظة بالامكان العام معناه ان سلب الحرارة عن النار ليس بضرورى واذا قلت لا شئ من الحار ببارد بالامكان العام كان معناه ان ايجاب البرودة للحار ليس بضرورى وقول الشيخ ابوك واخوك الى قوله بالواو والالف والياء قضية موجبة فاذا حملت هذه القضية على الامكان العام كان مفهومها ارتفاع الضرورة عن جانب السلب فيكون معناه ان سلب اعراب هذه الاسماء بالحروف ليس بضرورى فيتناول الوجوب والجواز ويمكن ان يحمل كلامه على الصحة دون الوجوب والجواز اى يصح بالواو والالف والياء فيتناول الوجود والجواز ايضا ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحروف الثلاث شرع فى بيان ما يعرب بالحركات وقدم بالالف فقال **المثنى وكلا** وكنا كلتا ولم يذكره لانه فرع كلا فذكر الاصل يغنى عن ذكره وفيه نظر لانه ذكر اثنتان مع انه

Marfat.com

فرع اثنان واجيب بان ذكره لنكتة وهى ان حكم التذكير والتانيث فى باب العدد لما كان على خلاف جميع الاشياء صرح بلفظ المذكر والمونث فيهما للتنبيه على ان التذكير والتانيث فيهما على ما عليه جميع الاشياء كما فى الواحد والواحدة على انه مذكور فى بعض النسخ متروك فى بعضها قلنا ان يمنع صحة الاولى فلا يلزم علينا تصحيح كل نسخة على ان الذكر عمل بالاصل فلا يتوجه نقضا على ان هذا لايراد على المناسبة وهو غير ممنوع وقوله **مضافا الى مضمر** حال عن كلا وفيه احتراز عما اذا كان مضافا الى مظهر فان حكمه حكم العصا نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين وقوله **واثنان واثنتان** عطف على المتن وقوله **بالالف والياء** خبر قوله المثنى وما عطف عليه اى كائنة بالالف رفعا والياء نصبا وجرا وانما اعرب المثنى والمجموع بالحرف لان كلا منهما فرع الواحد والاعراب بالحرف فرع الاعراب بالحركة فتحقق المناسبة بينهما وبينة فى الفرعية والحروف الصالحة للاعراب ثلثة فاعطى الالف للتثنية لخفتها وكثرة التثنية لانها لايختص بذكور العقلاء ولان الالف فى الفعل ضمير التثنية نحو فعلا ويفعلان اولوقوعه اخر ضميرها فى الفعل وهو ما واعطى الواو للجمع لثقلها وقلة الجمع لانه يختص بذكور العقلاء اولان حصولها بجمع الشفتين اولانها ضمير الجمع فى الفعل نحو فعلوا ويفعلون او لوقوع اخر ضميره فى الفعل وهو هم فاخذهما حالة الرفع فيهما لقوتها وبقى الياء للاثنان فى كل واحد منهما فاشتركت الياء للضرورة وفرق بين التثنية والجمع بحركة ما قبلها ففتح فى التثنية لوقف ما قبل الالف وكسر فى الجمع لوقف الياء ثم زيدت النون عوضا عن الحركة والتنوين الثابتين فى الواحد هذا مذهب سيبويه فان قيل حرف الاعراب فيهما عوضا عن حركة الواحد فلو كان التنوين عوضا عنها لزم تكرار العوض قبل النون عوض عن حركة الواحد من حيث انها اعراب فلا يلزم تكرار العوض ولو يقال النون عوض عن حركة الواحد وتنوينه وحرف الاعراب اعراب المثنى والمجموع لا عوض عن حركة الواحد فلا يلزم تكرار العوض فصار اعراب المثنى بالالف رفعا والياء نصبا وجرا والجمع السالم بالواو رفعا والياء جرا ونصبا فان قيل الدليل الذى ذكرتم فى اعراب المثنى والمجموع بالحرف يوجد بعينه فى المصغر والمنسوب والمكسر لانها فرع المكبر والمنسوب اليه والواحد كما ان الاعراب بالحرف فرع فينبغى ان يعطى الفرع للفرع ههنا ايضا بحكم التناسب قيل سلمنا ان التناسب يقتضى اعرابها بالحرف لكنا تركنا العمل بالتناسب لضرورة عدم الحرف الصالح للاعراب فى اخرها وقيل اعراب المثنى والمجموع بالحرف لان فى اخرهما حرفا دالا على التثنية والجمع امتنع اعرابهما بالحركة لفظا فاما ان يعربا بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا وكلاهما خلاف الاصل لكن الاعراب بالحرف لفظا اولى لانه اظهر فى الدلالة من الاعراب تقديرا وان كان بحركة ولا مانع فيه فان قيل هذا الدليل بعينه يوجد فى العصا فانما ايضا مترددين ان يعرب بالحركة تقديرا او بالحرف لفظا فينبغى ان يعرب بالحرف لفظا لانه ازيد فى الدلالة لتاظهر من المقدر وان كان بحركة قيل سلمنا ان هذا الدليل يوجد بعينه فيه لكن تحقق فيما مانع من جعل اعرابه بالحرف لانه لو جعل اعرابه بالحرف يلزم احد المحظورات الثلاث لان اعرابه بالحرف لايخلو اما ان يكون بالالف الملفوظة مع ترك التنوين فيلزم ترك التنوين من الاسم المتمكن وذا غير جايز او بالالف الملفوظة مع بقاء التنوين فيلزم التقاء الساكنين وهو ممنوع ايضا او بالالف المقدرة مع اثبات التنوين فيلزم خلاف الاصلين الاعراب بالحرف وتقدير الحرف وقد ابيت عن تقدير الحركة فرفعت فى تقدير الحرف فاذ تحقق المانع عن الاعراب بالحرف اعربناه بالحركة تقديرا ضرورة مع اثبات التنوين وحذف الالف لفظا لئلا يلتقى ساكنان بخلاف المثنى والمجموع حيث لا مانع من اعرابهما بالحرف لفظا فاعربناهما بذلك وقيل اعرب المثنى والمجموع بالحرف لانه وجد فى اخر كل واحد

Marfat.com

منهما وضعا حرفان الدالتان على التثنية والجمع فلو جعلنا كل واحد من هذين الحرفين لكل واحد من
المثنى والمجموع لزم التزادف وهو خلاف الاصل فاخرجناهما عن التزادف بتخصيص كل واحد منهما لما منع وجعلنا
اختلافهما اختلاف الاعراب ووجه تخصيص الالف بالمثنى والواو والياء بالمجموع واشتراك الياء قد مر وانما اعرب كلا
مضافا الى مضمر بالحرف لانه موحد اللفظ مثنى المعنى فعملنا بالاعتبارين فى الحالتين فاعربناه بالحرف باعتبار
معنى التثنية فى حال الاضافة الى المضمر واعربناه بالحركة المقدرة باعتبار توحد اللفظ فى حال الاضافة الى المظهر
ولو يعكس لمناسبة المضمر مع المعنى فى الخفاء ومع الاعراب بالحرف فى القرعينه ومناسبة المظهر مع اللفظ فى الظهور
ومع الاعراب بالحركة فى الاصالة ولانه اذا اضيف الى مضمر يكون تاكيد المثنى التثنية فيحمل على متبوعه ولانه اذا اضيف
الى مثنى مضمر متصل صار معه كلا متزاحبه بكلمة واحدة فقوى امر الشبه فيه لفظا ومعنى فاجرى مجرى المثنى فى
الاعراب وانما اعرب اثنان واثنتان بالحرف فى كل حال لشبههما بالمثنى لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود الالف والياء فى
آخرهما واما معنى فللدلالة على شيئين بخلاف كلا اذا اضيف الى مضمر فانه شيء المثنى معنى لا لفظا فاعرب باعرابه فى كل
حال دون حال ثم لما فرغ عن بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالالف شرع فى بيان ما يعرب بالحرفين ورفعه بالواو فقال
جمع المذكر السالم وفى قيد المذكر احتراز عن جمع المؤنث السالم وفى قيد السالم احتراز عن جمع المكسر نحو
مسلمات ورجال **واولو جمع ذو** لا عن لفظه فان قيل قد قالوا لم يوجد فى العرب كلمة آخرها واو بعد ضمة و
هذا اللفظ كذلك قيل الواو فيه لما عرض التغيير فلم يعتد به او يقال الواو فيه لما قام مقام الضمة صارت كانها
ضمة لا واو **وعشرون واخواتها** اى امثال عشرون ونظايرها من ثلثين الى تسعين واراد بالامثال
والنظاير بالاخوات على وجه الاستعارة المصرح بها بتشبيه النظاير والامثال بالاخوات وقوله بالواو والياء خبر
قوله جمع المذكر وما عطف عليه اى كائنة بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وقد مر الدليل على اعراب جمع المذكر السالم
بالحرف وانما اعرب اولوا بالحرف لانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى اما لفظا فلوجود ما يصلح للاعراب فى
آخره واما معنى فللدلالة على الافراد ولانه محمول على واحده وهو ذو وطرد الباب وفى كلا الدليلين نظر اما الاول
فلانه منقوض فى نحو اهل وقلنس لوجود الشبه فيما ذكر فينبغى ان يحمل على جمع المذكر السالم واما الثانى فلان المحمل
دليل ضعيف والاعراب بالحرف حكم ثبت على خلاف الاصل وما ثبت بخلاف الاصل لا يثبت بدليل ضعيف
ولان المحمل لو كان علة للاعراب بالحرف لوجب ان يحمل اباؤك واخواتك على ابوك واخوك فالقول بالمحمل فى بعض
الجموع دون البعض تحكم محض واجيب عن الاول بان الواو فى اهل وقلنس قد حمل ياء على قاعدة التصريفية فلو
اعرب بالحرف كالجمع السالم لرفع بالواو فيلزم قلب الياء واوا فيكون ثقيلا وفيه نظر لان الواو فى محل التغيير فلم
يعتد به ولان الواو قائمة مقام الضمة فصارت كانها ضمة لا واو فلا يكون ثقيلا كما قلتم فى ابو وعن الثانى بان
الاعراب بالحرف صار اصلا مهدا معتبرا فى الجموع لكون كل واحد منهما فرعا فصار الاعراب بالحركة كانه فرع
فرع فجاز ان يثبت بدليل ضعيف وان المحمل فى اباؤك واخواتك غير ممكن لعدم الحرف الصالح للاعراب
فى آخرهما بخلاف اهل وحيث وجد فى آخره حرف صالح للاعراب فامكن العمل بالمحمل والاولى ان يقال ان اكثر ما
ياخذ فى موارد استعمال المعرب بالحروف دعت الضرورة الى اعتبار شبه الجمع او الى حمله على واحده وان كان ذلك
دليلا ضعيفا اذ لا وجه لاعراب بالحرف سوى ذلك بخلاف اهل وقلنس واباؤك واخوتك فانا لم نجدها فى موارد
استعمال المعربة بالحروف فلم تمس الضرورة الى اعتبار الشبه والحمل على الواحد وانما اعرب عشرون واخواتها بالحروف

Marfat.com

كانه يشبه جمع المذكر السالم لفظا ومعنى ايضا على ما مر فى الوقاية قيل اعراب بعض جموع المؤنثات ايضا بالواو والياء نحو سنين وبثرون وقلين وغيرها من جموع المؤنثات فما فائدة تقييد الجمع بالمذكر قيل هذا على لغة جمع المؤنث السالم فيحمل على حذف مضاف اى صيغة جمع المذكر السالم او حذف معطوف اى جمع المذكر السالم وما على صيغته فلا يخرج ما جمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لان صيغتها صيغة جمع المذكرين فى عرف النحاة وان كانت من جموع المؤنثات او يقال ان المصنف لم يلتفت بالجمع بالواو والياء من جموع المؤنثات لقلتها وندورها لعلمك بيان ما هو الاغلب ويقال المراد بجمع المذكر السالم الجمع بالواو والياء والنون مجازا بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم لان جمع المذكر السالم فى عرف النحاة واقع على الجمع بالواو والياء والنون والملازمة العرفية يكفى لصحة المجاز وبهذا سقط ما قيل لو قال الجمع بالواو والياء والنون لكان اشمل ثم لما فرغ عن تقسيم الاعراب الى الحركات والحروف شرع فى تقسيم آخر للاعراب باعتبار ظهوره وصلاحيته لظهوره فقال **التقديرى** اى تقدير الاعراب على قدر الضاف اليها والاعراب التقديرى على حذف الموصوف وياء النسبة على خلاف القياس قرينته قوله او اللفظى او الاعراب التقديرى المقدر على حذف الموصوف وجعل المصدر بمعنى المفعول وانما قدم الاعراب التقديرى على اللفظى لانه قليل فقدمه رعاية للاختصار لبيانه وتقديم اللفظى فى كل ما عداه وكلمة ما فى قوله **فيما تعذر** مصدرية حينية اى التقديرى كائن فى وقت تعذر تلفظ اعرابه بحذف المضافين من ضمير تعذر او موصوفة او موصولة والضمير فى تعذر عائد الى الموصوف او الموصول اى فى معرب او فى المعرب الذى تعذر تلفظ اعرابه على حذف المضافين من ضمير تعذر رابط **كعصا** الكاف فى محل الجر على انه بدل من ما اى فى مثل عصا او فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ المحذوف اى هو كعصا او فى محل النصب على انه صفة مصدر محذوف اى تعذرا مثل تعذر اعراب عصا **وغلامى مطلقا** صفة زمان محذوف اى زمانا مطلقا اى فى جميع الاحوال او صفة لمصدر محذوف للمقدر المحذوف مضافا الى عصا اى كتعذر اعراب عصا وغلامى تعذرا مطلقا من غير تقييد بعدل الى ثلثى والمراد بمثل عصا كل اسم مقصور ومثل غلامى كل معرب بالحركة مضافا الى ياء المتكلم وانما تعذر الاعراب فى عصا لتعذر الحركة على الالف وفى غلامى لان ما قبل ياء يستحق الكسر قبل مجئ الاعراب لملاقتها ياء لان الاضافة سابقة على دخول العامل اذ المفرد قبل المركب فلما جاء الاعراب بالتركيب وهو داخل شامل ووجد فى محلها ينافى وجوده وجب تقديره اذ الاعراب هو تغاير اواخر الكلم بالحركة لفظا لزم تغايرها بالحرف الواحد بحركتين مختلفتين فى حال الرفع والنصب متماثلتين فى حال الجر وهو محال فاعربناه بالحركة تقديرا فى جميع الاحوال وهو مذهب المصنف وذهب قوم الى انه معرب لفظا فى حال الجر اذ يمكن ان يجعل كسرة ما قبل الف التثنية وواو الجمع رفعا دالا على الفاعلية واجيب بانه يلزم تعاقب المؤثرين المختلفين وهما الياء والعامل على اثر واحد بخلاف الف التثنية وواو الجمع حيث يلزم فيه توارد المؤثرين احدهما لفظى وهو العامل والآخر معنوى وهو التثنية والجمع وذهب قوم الى انه مبنى فى الاحوال كلها لما يتمانعان بالمبنى للاضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون حرف العلة واجيب بان الاضافة يمنع البناء لانها نازلة منزلة التنوين الذى هو دليل على تمكن الاسم فكذا ما هو نازل منزلته وهو الاضافة فلا اثر فى البناء الا ترى كيف يرد المضاف من التنادى والمتقى بلا الق لنفى الجنس مع ان العلة التى اوجبت لها البناء فى مفرد ها قائمة وفيه نظر لان بعض المبنيات مضافة كحيث وقط وغيرهما فاذا اضيفت الى الجملة مع انها مبنية واجيب بان الاضافة ترفعت مانعية المضاف اليه الشئ اذا كان معربا قبل الاضافة فالاضافة تمنع بناءه واما اذا كان مبنيا قبلها فهى لا ترفع بناءه والمبنيات المضافة من هذا القبيل فانها كانت مبنيات قبل الاضافة واذا اضيفت الى الجملة المبنية فالاضافة لا تمنع بناءه وسر ان

Marfat.com

٣ اضافة المبنى نازلة منزلة التنوين المقدر اى المفروضة والتنوين المقدر لا تنافى البناء لعدم دخولها على امكنية الاسم
فكذا الاضافة النازلة منزلتها لا تنافيه بخلاف اضافة المعرب فانها نازلة منزلة التنوين المحققة وهى تنافى البناء لدخولها
على امكنية الاسم فكذا الاضافة النازلة منزلتها تنافيه فان قيل اضافة المعرب قد يكون علة البناء كما فى يومئذ
فان اليوم كان معربا قبل الاضافة ثم صار مبنيا بالاضافة الى الجملة وهو باسطة كما فى يومئذ فكيف تكون منافيا
للبناء والشئ لا يكون علة لما ينافيه قبل الاضافة تمنع تاثير علة اخرى فى البناء لا تاثير فيها اذا كانت داعية اليه
بنفسها وذلك لان الاضافة اذا كانت داعية اليه بنفسها كانت مقارنة لها فالعلة مقارنة لحكمها فكانت نازلة
منزلة التنوين المقدرة فلا يكون مانعة له كما ان البناء المتقدم على الاضافة لا تمنعه الاضافة كذلك فان قيل فلم لا
ان يقول ان الاضافة فى غلامى ايضا داعية الى البناء بنفسها فكيف يكون مانعة له قيل لا نسلم ان الاضافة فقط
داعية اليه بل علة البناء كما قال الخصم هو المجموع المركب من ثلثة اجزاء الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وسكون
حرف العلة فكانت الاضافة الى المبنى جزء علة البناء والعلة اذا كانت ذات اجزاء لا يضاف الحكم الى جزء من اجزائها
وهذا لا يبنى غلام هذا بالاتفاق لعدم اتصال الضمير وسكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى وكذلك لا
يبنى غلامك لعدم سكون حرف العلة وان تحقق الاضافة الى المبنى واتصال الضمير وفيه نظر لان الحكم اذا تعلق
بعلة ذات اجزاء يضاف الى اخرها وجودا على ما عرف والاضافة فى غلامى اخرها وجودا لان اتصال الضمير وسكون
حرف العلة سابقان على الاضافة فينبغى ان يضاف الحكم اليها واجيب بانه يحتمل ان يكون هذا على اصطلاح الاصوليين
دون النحاة فلا يكون حجة فى النحو وفيه نظر لان الاصل بين الاصطلاحات التوافق مالم ينقل مخالفتها التصريح وهنا
لم ينقل ذلك بالتصريح وذهب قوم الى ان غلامى ليس بمعرب وهو حتى المتوسط الحرف الاخر بالامتزاج والاعراب والبناء من
صفات الاخر والجواب ان توسط الحرف الاخر يوجب انتفاء الاعراب والبناء فى الحرف المتوسط ولا يوجب انتفاءهما
فى اللفظ بل يجوز ان يكون الاعراب فى اللفظ بالحركة تقديرا فالقول بكونه غير معرب ومبنى غلط وقولنا واستثقل
على بنا المجهول عطف على تقدير كائن فى وقت استثقال لفظا عرابا او فى معرب او فى المعرب الذى
استثقل لفظا عرابه على نحو ما مر كقاضٍ صفة مصدر محذوف او خبر مبتدأ محذوف اى استثقالا مثل
استثقال لفظا عراب قاضٍ او هو مثل قاضٍ والمراد بمثل قاضٍ كل اسم متمكن فى اخره ياء قبلها كسرة وقوله رفعا
وجرا اخرفان اى وقت رفع العامل وجره او حالان اى فى حال رفع العامل وجره وانما استثقل الاعراب
فى قاضٍ رفعا وجرا ثقلها على الياء بخلاف النصب فانه يظهر لان الاعراب اللفظى اصل ولا مانع للنصب لخفته
فيقال جاءنى قاضٍ ورايت قاضيا ومررت بقاضٍ وقوله ونحو مسلمى يحتمل ان يكون مرفوعا ومنصوبا على انه
عطف على قوله كقاضٍ وعلى انه خبر مبتدأ محذوف او صفة مصدر محذوف ويحتمل ان يكون مجرورا على انه عطف
على قاضٍ ويكون التقدير وكنحو كمسلمى رفعا فان قيل فعلى هذا يلزم تكرار اداة التشبيه وهو الكاف والنحو قيل لا تكرار
اذ التشبيه الاول فى الاستثقال والثانى فى كون اللفظ حرفا سالما الواو والنون مضافا الى ياء المتكلم واصله مسلموى
فابدلت الواو ياء وادغمت فى الياء كما فى مرمى وانما استثقل الاعراب فى مسلمى رفعا لان علامة الرفع فيها الواو وقد
ابدلت فى حال الرفع بالياء لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فلما لم يبق الواو لفظا قدر ضرورة وانما نصبه
وجره تنقلى لان علامتها الياء وهى ثابتة وبالادغام لا يخرج الحرف عن حقيقته اذ الادغم والمدغم فيه حرفان
فى اللفظ وحرف واحد فى الكتابة فان قيل الحكم يتبع الاعراب فى عصا والاستثقال فى مسلمى غير متحقق لانا لا نعتبر

Marfat.com

۳ التقدر والاستثقال بعد الاعلال فلا يشاطن اعراب مسلمى صبل الاعلال متقدر لا مستثقل مثل اعراب عصا حيث تقدر التلفظ بالواو بعد الاعلال وان اعتبر قبل الاعلال فلا شك ان اعراب عصا قبل الاعلال مستثقل لا متقدر مثل اعراب مسلمى وهذا ظاهر فالقول بالتقدر فى عصا والاستثقال فى مسلمى تحكم محض قيل اعتبار التقدر والاستثقال باعتبار المرئى فى تقدير الاعراب ولا شك ان المرئى فى تقدير الاعراب فى عصا ما بعد التقليل من التقدر وفى مسلمى ما قبله من الاستثقال فان اعراب مسلمى فى حالة الرفع بالواو وثقله قبل الاعلال يوجب تقديرها بخلاف عصا فان اعرابه الحركة تثقله قبل الاعلال يوجب ابدال الواو ياء لفتح ما قبلها والالف لا الاسكان وتقديرا لحركة بل الموجب فى تقديرها ما بعد الاعلال من التقدر فانه نزر دقيق ويمكن ان يجاب عنه بان الاعلال على وجه من نوع سبق اعتباره عن حالة التركيب الذى يجف عنه الفتاة ونوع تاخر اعتباره عن حالة التركيب فالنوع الاول مثل عصا فان اعلاله لم يتوقف على التركيب بدليل انه يعلل فى حالة التفرد ايضا والنوع الثانى مثل مسلمى فان اعلاله يتوقف على التركيب الذى يجف عنه الفتاة لانه مبنى على اجتماع الواو والياء واجتماعهما مبنى على اعتبار الاضافة بين مسلمون وياء التكلم واضافة شئ الى شئ امر يتعلق بالتركيب فصل عصا بلغ الفتاة من وضع المفردات معلا بابدال الواو الفا فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد تعذر فيه الاعراب فان الالف لا يقبل الحركة فحكموا بتعذر الاعراب فيه مطلقا سواء كان قبل التركيب او بعده بخلاف مسلمى فانه لم يصل من واضع المفردات بالواو رفعا غير معلل بالابدال والادغام فلما استحق الاعراب بعد التركيب فقد امكن الاعراب فيه بالواو رفعا والياء نصبا وجرا لان الرفع ثقيل فيه حالة الاضافة الى ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون فحكموا باستثقال الاعراب فيه رفعا وحملوه معللا بالابدال والادغام للوضع الكلى وهو ان الواو والياء اذا اجتمعا وسبقت احدهما بالسكون يلزم قلب الواو ياء وادغام الياء فى الياء واما نصبه وجره فلغلبة لما مر ان علامتهما الياء وهى باقية بعد الادغام والله اعلم بالصواب ثم لما فرغ عن بيان الاعراب التقديرى شرع فى بيان الاعراب اللفظى فقال واللفظى كاين فيما عدا ذلك اى فيما عدا ما تعذر او استثقل وقيل الضمير عائد اليهما بتاويل المذكور لان ضمير الواحد لا يعود الى الشيئين وفيه نظر لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين يقال زيد او عمرو قائم ولا يقال قائمان فلا حاجة الى التاويل ثم لما ذكر غير المنصرف قبل من غير تعريف قصد الى تعريفه فقال غير المنصرف ما فيه علتان كلمة ما موصولة مبتدأة متقدمة على الخبر او خبر غير المنصرف وهو مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة لتوغله فى الابهام الا انه يصير معرفة عند اشتهاره بمغايرة المضاف اليه بان يكون له ضد واحد نحو عليك بالحركة غير السكون وهنا كذلك لان غير المنصرف لضد واحد وهو المنصرف فتصير معرفة ويكون كلمة ما نكرة موصوفة خبرا وقوله غير المنصرف مبتدأ وغير وان لم يتعرف بالاضافة الى المعرفة فلا اقل من التخصيص فنحو وصبه وهو من غير من مشترك لكنه يمتنع ح تعريف الخبر فلا يكون ما ح موصولة وقوله علتان فاعل فيه لاعتماده على الموصول او الموصوف او مبتدأ وفيه خبره والجملة الظرفية او الاسمية صلة او صفة وقوله من تسع صفة علتان اى علتان كائنتان من تسع والتنكير فى مقام التعداد للتسع معهودة معينة لكن نكرها للتفخيم اى من تسع مفخمة لتفخم شانها حيث بلغ قوة تاثيرها الى غاية صار الاصل وهو الاسم فرعا لفرعه وهو الفعل ومنعهما يستحقه على الاختصاص من هو الجر والتنوين وقوله او واحدة منهما تقوم مقامهما عطف على قوله علتان والجار والمجرور صفة واحدة والجملة الفعلية صفة بعد صفة اى ما فيه علة واحدة كائنة من التسع تقوم مقام العلتين وانما عدل عن تعريف المتقدمين وهو ما يختص عند الجر

Marfat.com

والتنوين لان الحكم باختزال الجر والتنوين يتوقف على منع الصرف فلو عرف غير المنصرف لزم الدور وهو واجب بان اختزال الجر والتنوين امر يعرف باستعمال العرب قبل ان يعرف غير المنصرف فلا دور فان قيل الحكم لا يثبت الا بعلة واحدة الا ترى ان الملك اذا ثبت بالشراء لا يثبت بالهبة والوصية والارث وذلك لان العلتين لما لم يكفى كل واحدة منهما لتاثيرها لا فان كانت تكفى لزم توارد المؤثرين المستقلين على اثر واحد وان لم تكن كافية فليس بعلة تامة فكيف يثبت هذا الحكم وهو منع الصرف بالعلتين قيل كلامنا فيما اول اى ما فيه جزء علة لخلاف جزئين على طريق ذكر الكل وارادة الجزء او محمول على حذف صفة اى ما فيه علتان ناقصتان فالعلة التامة لمنع الصرف هو مشابهة الفعل وذلك لا يتحقق الا بمجموع العلتين فكان كل واحد منهما جزء علة او علة ناقصة لان احدى العلتين معارضة باصالة الصرف فاذا وصلت بالاخرى ترجحت وصارت تامة كذا قالوا وفيه نظر لان اشتراط العلتين لا يخلو اما ان يكون للفرعية او لمنع الصرف والمزيد الاول لا يفى عن التاويل بجزئى علة او علتين ناقصتين اذ الفرعية بجهتين فكل علة لكل جهة علة تامة فلا يلزم مما ذكرتم وان اريد الثانى لزم تعريف الشئ بما يساويه بالمعرفة والجهالة لان منع الصرف يساوى غير المنصرف فى المعرفة والجهالة فان قيل هذا الحكم صادق على هند وسلاسل ومعلمات علم امرأة حيث وجد فيه علتان من تسع او واحدة منهما تقوم مقامهما مع انها ممنوعات قيل المراد علتان معتبرتان والعلتان فيها غير معتبرتين لمعارض ومانع فان هند وان وجد فيه علتان لكن حقه سكون الوسط يعارض ثقل احد العلتين وكذا سلاسل واغلالا وان وجد فيه علتان لكن التناسب المقصود الاهم عندهم يعارضهما وكذا مسلمات علم امرأة وان وجد فيه علتان لكنا لم نطلعك لعدم انصرافه فان المقابلة المفروضة فى المنقول عنه لان التنوين دخلت فيه بمقابلة نون مسلمون ولم تقلب تبعية النصب لان النصب فى المنقول عنه تابع للجر وفى غير المنصرف على العكس ففوات المقابلة تمنع التنوين ولزوم قلب تبعية النصب يمنع الجر بعارضتان كلتا العلتان فعدم الحكم ههنا لمانع وفيه نظر لانه لا يخلو اما ان يراد به علتان معتبرتان للفرعية او لمنع الصرف او لاختزال الجر والتنوين وعلى تقدير الاول لا يحتاج الى التاويل بجزئى علة وعلى الثانى يلزم تعريف الشئ بما يساويه وعلى الثالث يقع على المصنف عما ابى عنه وهو لزوم الدور ثم لما ذكر العلل التسع فى حد غير المنصرف مجملة والتعريف الاجمالى مخل بالغرض شرع فى بيانها مفصلة فقال **وهى** اى العلل التسع التى سبق ذكرها للفرعية الاسم او لمنع الصرف مذكورة فى هذين البيتين وهما عدل وهو فى كلام المصنف خبر لقوله وهى الخارج عن البيت اى وهى هذا العدل وهذا اقتباس حيث حمل البيتين من كلامه ولم يصرح بكونهما من كلام الغير وفى كلام الشاعر بدل من قوله تسع المذكور فى البيت الذى قبله وهو موانع الصرف تسع كلما اجتمعت اثنتان منها فمانع الصرف تصويب + او خبر مبتدأ محذوف اى وهى **عدل ووصف وتانيث ومعرفة** بالتانيث والا لاستقيم الوزن **وعجمة ثم جمع ثم تركيب + والنون زائدة** بالرفع والنصب اما الرفع فعلى انه صفة النون بحمل لامها على المدة بدليل ذكر سائر العلل نكرة اى ونون زائدة او على انه بدل من النون بحذف موصوف اى والنون نون زائدة او على انه خبر مبتدأ محذوف اى والنون هى زائدة والجملة معترضة او صفة النون بحمل لامها على المدة اى نون هى زائدة او بحذف الموصول اى والنون التى هى زائدة واما النصب فعلى انه حال مؤكدة من مضمون الجملة الاسمية وهى قوله وهى النون لان النون المعدودة من علل غير المنصرف ثمرة كونها زائدة اذ لم يتحقق الفرعية فى غيرها وكانت الجملة السابقة متضمنة لبيان الزيادة فصلح قوله زائدة او ان يكون حالا موكدة لتقدير مضمون تلك الجملة

Marfat.com

على نحو قول من كان مشهورا بالشجاعة انا فلان رجل شجاعا او على انه حال منقلبة عن النون اذ هي فاصل معنى كانا ذا
قيل موانع الصرف كذا وكذا كانه قيل بمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة وما قيل ان نصبه على انه حكاية عن حال
في قولنا يمنع الصرف كذا وكذا والنون زائدة اذ لا عامل لهنا ينصبها وفيه نظر لان الاعراب المحكي انما يصح اذا كان
معهودا كقولك رفعت زيدا بعد قولك هذا زيدا ما اذا لم يكن معهودا فلا يصح لانه يفضي الى فتح باب الهذيان و
سد باب التحفظ في الكلام العربي لان كل مرفوع ومنصوب ومجرور يحتمل حكاية الفاعلية والمفعولية والاضافة
توجب ان لا يكون تركيب من التركيب العربية خطأ وكلمة من في قوله **من قبلها الف** + بمعنى في لما عرف ان
كلمة من تكون في الظروف بمعنى في ولا يدخل على قبل وبعد وعند ولدن من حروف الجر الا من وقوله الف
فاعل من قبلها لاعتماده على الموصوف او على ذي حال او مبتدأ متقدم الخبر والجملة الظرفية او الاسمية صفة
او حال **وزن فعل وهذا القول تقريب** + اي القول بانها تسع مقرب الى الصواب وفيه احتراز
عن قول من قال بانها عشر وزاد شبه الفعل التأنيث في ارطى علما واحترازا عن قول من قال بانها احدى عشر
وزاد مواز ستا لجمع في سراويل وعن قول من قال بانها ثلثة عشر زاد تكرار التأنيث في حمراء وحبلى وتكرار
الجمع في مساجد ومصابيح ومراعات الاصل في نحو احمر علما وانما كان قول هذا الفرق بعيدا عن الصواب لانه
من جعل التبع اصلا برأسه او القول المنظوم مقربا الى الحفظ لما ان النظم ابعد حفظا من النثر او القول بانها تسع
تقريب لا تحقيق اذ العللي في التحقيق ثمانية لان الالف والنون المضارعتان لالف التأنيث ملحقان بالفي التأنيث
المضارعة بينهما كما ان الالف الالحاق في ارطى ملحق بالف التأنيث كذلك **ثم لما** فرغ عن بيان علل التسع في البيتين
شرع في بيان امثلتها على ترتيب ذكرها في البيتين فقال **مثل عمر** مثال العدل **واحمر** مثال الوصف
وطلحة مثال التأنيث بالتاء والمعرفة **وزينب** مثال التأنيث المعنوي والمعرفة وانما ذكر المثالين لنوعي
التأنيث اهتماما لشانه لمظنة الاشتباه في اعتبار التأنيث في طلحة مع التذكير الحقيقي ولذا لا يعتبر تأنيثه في
تأنيث الفعل حيث لا يقال قالت طلحة **وابراهيم** مثال العجمة والمعرفة **ومساجد** مثال الجمع **ومعديكرب**
مثال التركيب **وعمران** مثال الالف والنون **واحمد** مثال وزن الفعل **ثم لما** فرغ عن تعريف غير المنصرف و
بيان العلل والامثلة شرع في بيان حكمه فقال **وحكمه** اي حكم غير المنصرف **ان لا كسرة ولا تنوين**
كلمة ان مخففة من المثقلة وضمير الشان اسمها وكسرة بالفتح على انها اسم لا وخبره محذوف اي لا كسرة فيه ولا مع اسمها
وخبرها خبر ان المخففة وهي مع اسمها وخبرها خبر قوله وحكمه **ولا تنوين** بالفتح عطف على كسرة ويجوز في قوله لا
كسرة ولا تنوين فتحا وجها على ما عرف في لا حول ولا قوة وانما لا يدخل في غير المنصرف الكسرة والتنوين لانه يشابه الفعل
في الفرعيتين لان الفعل له فرعية من جهة افتقاره الى الفاعلية وفرعيته من جهة اشتقاقه من المصدر وكذا غير المنصرف
لان فيه علتين فكل علة فرع حمل لما عرف ان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير
والمعرفة فرع النكرة والعجمة فرع العربية والجمع والتركيب فرعا الافراد والالف والنون فرعا لالف التأنيث ووزن
الفعل في الاسم فرع وزن الاسم فاعتبر الشبه بمنع الاعراب المختص بالاسم وهو الجر مالم يدخل فيه ما يقوي جهة الاسم
من اللام والاضافة ويمنع علامة التمكن وهو التنوين وانما لم تمنع في الا شبه فرعية واحدة حاصلة من علة
واحدة لما ان المشابهة بالفرعية غير ظاهرة ولا قوية فاحتاجت في حصولها الى معاضدة ومعاونة لفرعية اخرى
مثلها فان قيل قد يدخل الكسرة والتنوين في غير المنصرف مع تحقق الفرعيتين الحاصلتين بالعلتين كما في الضرورة

Marfat.com

والتناسب كما فى مسلمات علم الوزن عندمن جعله غير منصرف فكيف يستقيم قوله وحكمه ان لا كسرة ولا تنوين قيل انما الريمتنع الكسرة والتنوين فيها لمانع يمنع اما فى الضرورة والتناسب نظائر لان الضرورة تبيح المحظورات والتناسب امر مقصود اهم عندهم واما فى مسلمات فلان منع تنوينه لفوت المقابلة المقصودة فى المنقول عنه ومنع جره بعلة على النصب يقلب تبعيته اخا لنصب فيه تابع ولا متبوع ولو قيل بانصرافه كما ذهب اليه البعض فلا يرد شئ واخا عرفت هذا فاعلم ان فى منع الكسرة عن غير المنصرف اختلاف مشهور يقال قوم انه ممنوع تبعا للتنوين وقال قوم انه ممنوع قصدا كالتنوين وكلا الفريقين مذكورة فى المطولات وفى كلام المصنف اشارة الى اختيار مذهب الفريق الثانى حيث قدم الكسرة على التنوين ثم لما فرغ عن بيان حكمه شرع فيما هو صدد لا له اى الشئ يتبين بصدده فقال **ويجر** اى يصرف **غير المنصرف للضرورة** اى لاضطرار الشاعر لان الضرورات تبيح المحظورات كقول امرئ القيس ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة + فقالت لك الويلات انك مرجلى + وكقول صاحب المنظومة ثم فتاوى زفر بعدة ما هو قول الشافعى وحده **او للتناسب** لان التناسب مقصود اهم عندهم **مثل** قوله تعالى **سلاسلا واغلالا** وسعيرا صرف سلاسل لتناسب اغلالا وسعيرا وانما ذكر مثال التناسب دون الضرورة لشهرة نظايرها بخلاف نظير التناسب فان قيل صرف غير المنصرف لاجل اضطرار الشاعر واجب ولاجل التناسب جايز حتى قرئ فى قوله تعالى وسلاسلا منونا وغير منون فكيف يستقيم قوله ويجوز صرفه للضرورة والتناسب قيل المراد بالجواز ههنا الامكان العام فيكون معناه سلب جواز الصرف للضرورة والتناسب ليس بضرورى فيتناول الوجوب والجواز وقد مر تقريره الامكان العام فى الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اى لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا وقد مر تقريره الامكان العام فى الاسماء الستة او نقول المراد بالجواز ههنا عدم الامتناع اى لا يمتنع صرفه للضرورة والتناسب فيتناول الوجوب والجواز ايضا فان قيل حد الصرف عند المصنف عبارة عن وجود الجر والتنوين فاذا كان الصرف عنده عبارة عن انتفاء العلتين فكيف اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين وهو بالخلاف المتقدمين فى حد غير المنصرف وافقهم ههنا حيث اطلق الصرف ههنا على وجود الجر والتنوين دون انتفاء العلتين لان غير المنصرف عند الضرورة والتناسب يدخله الجر والتنوين ولا ينتفى فيه العلتان قيل يمكن ان يحمل كلامه على حذف المضافين اى يجوز جريان حكم صرفه ووجود الجر والتنوين للضرورة او التناسب فلا مخالفة ويمكن ان يحمل الصرف ههنا على معناه اللغوى دون الاصطلاحى فيكون المعنى ويجوز صرف هذا الحكم عنه للضرورة او التناسب فلا مخالفة تعلى هذا كان الضمير فى قوله صرفه عايدا الى الحكم دون غير المنصرف ويمكن ان يراد بقوله صرفه جره وتنوينه مجازا على طريق ذكر الملزوم واراده اللازم فلا مخالفة بين كلامه وكلام المتقدمين ثم لما ذكر فى حد غير المنصرف او واحدة منهما تقوم مقامهما وليس لاية علة تقوم مقامهما شرع فى بيان تلك فقال **وما يقوم مقامهما الجمع والف التانيث** اى العلة التى تقوم مقام العلتين لفرعية الاسم ولمنع الصرف سببان الجمع الذى على صيغة منتهى الجموع والالف المقصورة والممدودة وانما يقوم الجمع مقام العلتين لان صيغة منتهى الجموع لازمة للجمع بحيث لا تنفك هذه الصيغة عنه بحال فجعل لزومها بمنزلة جمعين وكذا الف التانيث انما يقومان مقامهما للزومها الكلمة ايضا بحيث لا تنفك الكلمة منها فجعل لزومها بمنزلة تانيثين ثم المراد بين العلل التسع المجملة ولم يتعرض لحدودها وشرايطها تاثيرها شرع فى بيان التى لها فقال **فالعدل** اى العدل **اللفظى** اى **تحقيقى** او **تقديرى** اللفظى المذكور **خروجه عن صيغته الاصلية** اى خروج الاسم عن صيغته التى يستحق

Marfat.com

الاصلية الى صيغة اى هيئة اخرى والعدل مصدر مجهول اى كون الاسم معدولا والمراد بالخروج دون الاخراج ولو كان بمعنى مصدر معروف لم يحتج تقييده به لعدم التطابق والمراد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه كذا فى الحواشى اعلم ان كلمة او فى قوله لو خروج معناه للتردد فى العبارة اى سواء اريد بخروج الاسم خروج مادة الاسم او خروج معناه نحو عمر مثلا فانه يصح ان يقال انه قد خرج مادته وهو العين والميم والراء عن صيغته الاصلية وهى عامر الى صيغة اخرى وهى عمر وكذا يصح ان يقال انه قد خرج معناه وهو العلمية عن صيغته الاصلية وهى عامر الى صيغة اخرى وهى عمر وعلى هذا سائر امثلتنا للعدل فان قيل هذا الحد صادق على تغيرات التصريفية بتمامها قياسية او شاذة قيل معنا خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفى او خروجا فيما يبحث عنه فى النحو بقرينة ان المتكلم نحوى وكل متكلم يتكلم باصطلاحه فيخرج التغيرات التصريفية بتمامها فان قيل هذا الحد يصدق على الترخيم والتصغير والتقدير ونحوها قيل معنا خروج الاسم عن صيغته الاصلية خروجا غير تصريفى لا لمعنى وتخفيف فلا يرد الترخيم والتصغير ونحوهما او يقال المراد بخروج الاسم خروج مادته عن صيغته الاصلية فيخرج الترخيم لانه تغيير للمادة لا اخراجها عن صيغة الاصلية والمقدر ليس بداخل فى الصيغة فلا يصدق عليه خروجه عن صيغته الاصلية وقوله **تحقيقا** صفة مصدر محذوف اى خروجا محققا وهو ما لا يقال بعد تليته لضرورة او منع الصرف ولا منع الاخوات ولا تحقق الشاء بدليل اخر وقوله **كثلث ومثلث** صفة اخرى للمصدر المحذوف اى خروجا محققا كائنا كخروج ثلاث ومثلث او خبر لمبتدا محذوف اى وهو كخروج ثلث ومثلث فانهما مسموعان عن ثلثة ثلثة لاستعمالهما بمعنى التكرار من غير تكرير فى اللفظ وكذا احاد وموحد وثناى ومثنى ورباع ومربع لا غير على المختار وقيل الى عشار ومعشر كما يقول لهم خماسى وسداسى والجواب ان النسبة لفظية اى صورية لا معنوية وآخر فانه معدول عن الآخر بضم الهمزة او عن آخر من بفتح الهمزة معدودا لانه جمع اخرى وهو تانيث آخر وهو افعل التفضيل وهو وما اشتق منه مما يلزمه احد الامور الثلثة اللام او الاضافة او من وتقدير الاضافة توجب التنوين او البناء ما واضافتها اخرى مثلها فحينئذ وقيل وباتيم تيم عدى وليس فى آخر شئ من ذلك تعين كونه معدولا عن احد الآخرين فان قيل لو كان معدولا عن الآخر يجب ان يكون صرفة كالآخر اذ العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى وهو نكرة يقال جاءنى رجال آخر قيل لا نسلم ان الآخر نكرة فى اختلاف آخر والآخر تعريفا وتنكيرا البقاء اصل المعنى والتعريف امر طارى فلا يشترط بقائه فان قيل لو كان معدولا عن الآخر يجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى اللام كامس فانه معدول عن الامس فكان منبنيا قيل امس معرفة فكان بناؤه باعتبار انه متضمن لمعنى اللام لا باعتبار انه معدول عن الامس بخلاف آخر فانه نكرة فكان معدولا لا متضمنا فلم يبن فان قيل لو كان معدولا عن آخر يجب ان يكون مبنيا لتضمن معنى من مثل رجل قيل انه ليس يتضمن لمعنى من بعد بقاء معنى التفضيل فيه حيث جاء بمعنى غير نحو جاءنى زيد ورجل آخر غير زيد وان كان معناه فى الاصل اشد تاخرا من زيد فى معنى من المعانى وبعد وجب المطابقة مع موصوفه افرادا وتثنية وجمعا وتانيثا وتذكيرا وتنكيرا يقال جاءنى زيد ورجل آخر ورجلان آخران ورجال آخرون ولو كان معنى التفضيل باقيا فيه لما ثنى وجمع كان افعل التفضيل المستعمل بمن كان مفردا مذكرا كما مر فان قيل آخر بضم الهمزة جمع وآخر بفتح الهمزة الممدودة مفرد ويجوز ان يكون الجمع معدولا عن المفرد فكيف يكون آخر معدولا عن آخر من قيل آخر من بمعنى الجماعة دون المفرد كما فى قولك علماؤنا افضل من علمائهم وانما يجمع لما مر من فعل التفضيل لا يستعمل بمن كان مفردا مذكرا الا بتاويل ثم اعلم ان بين العدل والتضمن عموما وخصوصا من وجه اذ قد يجب التضمن ولا يجب العدل نحو الرجل فانه متضمن لمعنى

Marfat.com

من ولیس بمعدول وقد یوجد العدل ولا یوجد التضمن نحو اخر فانه معدول عن الاخر او اخر من ولیس بمتضمن وقد یوجد التضمن والعدل جمیعا نحو امس فانه معدول ومتضمن لدخول اللام فی الهیئة وبقاء معنی التعریف بعد العدل وقد لا یوجد شئ منهما نحو یوم الجمعة فی صمت فانه لیس بمعدول من صمت فی یوم الجمعة لعدم کون فی داخلة فی الهیئة لجواز الفصل بین الجار والمجرور بالحرف الزائد ولا متضمن لان معنی فی لیس بمفهم منفکا لا بنفس قوله صمت یوم الجمعة وجمع فانه معدول عن جمع بضم الجیم وسکون المیم او عن جماعی او جماوات لانه جمع جمله وهو ان کانت صفة کان حقها ان یجمع علی فعل کحمراء وحمر وان کانت اسما محضا کان حقها ان یجمع فی التکسیر علی فعال وفی التصحیح علی فعلوات کصحراء صحاری او صحراوات ولما جاء فعل بضم الفاء وفتح العین ثبت انه معدول عن احدهما ذکر فان قیل هذا منقوض بجمیع المجموعات الشاذة کانیب واقوس اذ القیاس فی نیاب واقواس علی ما عرف ان الاجوف واویا کان او یائیا لا یجمع علی افعل فینبغی ان یکونا معدولین عما هو القیاس قیل اوزان العدل مشهورة محصورة بالاستقراء وهما لیسا علی اوزان العدل المشهورة فیحملان علی الشذوذ دون العدل وقوله او تقدیرا عطف علی قوله تحقیقا فیکون صفة مصدر محذوف مثله ای خروجا مقدرا ای مفروضا اما لضرورة منع الصرف کعمر حیث قدر فیه العدل لضرورة منع صرفه لانه لم یوجد فی الاستعمال الا علما غیر منصرف وغیر المنصرف لا یکون کذلک بدون العلمیتین ولم یوجد فیه علة سوی العلمیة فقدر فیه العدل لامکانه وتعذر غیره حفظا لقاعدتهم فکانه عدل عن عامر العلم واما للتحقیق البناء نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التی هی من اعلام الاعیان المؤنثة حیث قدر فیها العدل لغرض البناء علی الکسر الذی هو سبب الامالة الواجبة لثقل الراء لانها من حروف التکرار وانما یتأتی البناء فیه بتقدیر العدل التحقیق الشبه بفعال التی هی بمعنی الامر فی الوزن والعدل نحو نزال وتراک واما للحمل علی الاخوات نحو حذام وقطام وفی اکثر النسخ وقع باب قطام فی تمیم حیث قدر فیه العدل عندهم لان اخواته من نحو حضار وطمار من ذوات الراء من فعال التی هی من اعلام الاعیان المؤنثة قد رفیه العدل لغرض البناء علی الکسر فلما قدر فیها العدل قدر فی غیرها من سایر اعلام الاعیان المؤنثة من نحو حذام وقطام حملا علیها طردا للباب ولم یحتاجوا فی حق منع صرف هذا الباب الی تقدیر العدل کما احتیج فی عمر لوجود التعریف والتانیث الا انهم یقدرونه فیه من غیر ضرورة حملا علی الاخوات ولا یتبنونه مع تحقق الشبه بفعال التی هی بمعنی الامر من حیث العدل والوزن لان العدل التقدیری لا یکون موثرا فی البناء عندهم لضعفه واما مؤنث حضار وطمار لثقل الراء فوجب التخفیف بالامالة وهی لا یتاتی بدون البناء علی الکسر وانما قال فی تمیم لان اهل الحجاز تبنونه علی الکسر کذوات الراء لتحقق الشبه بفعال التی هی بمعنی الامر فلا یکون من باب غیر المنصرف وان کان معدولا عندهم ایضا للحمل علی الاخوات فاستغنیت عنه فی تمیم غیر محتاج الیه راسا لاثبات العدل التقدیری انما هو محتاج الیه لکونه معربا غیر منصرف والمراد باب قطام ما کان من اعلام الاعیان المؤنثة علی وزن فعال معدول عن فاعلة ولا یکون فی آخره راء ما بعض الشارحین زعموا ان تقدیر العدل فی باب قطام لحمله علی نزال وتراک وفیه نظر لانه ان اعتبرت شبهه بها فی الوزن فقط لیلزم العدل فی نحو اعلام ومصابیح وکلام وسلام وان اعتبر فی الوزن والعدل جمیعا لم یوجد حیث قدر العدل فیه لاجل المشابهة فی العدل الا نزعمانک اذا اعتبرت شبه الالف والنون فی سکران بفعلان لیلزم العدل فی عمر لوجود حد منع الصرف کان ما طلا لانه یستلزم الدور وهو ممتنع لاستلزامه تقدم الشئ علی نفسه

Marfat.com

وهو محال والصواب ما ذكرنا ان تقدير العدل فيه للحمل على نحو حضار ولمار باعتبار كون كل واحد من اعلام الاعيان الوشتر لما فرغ عن بحث العدل شرع فى بحث الوصف فقال **الوصف شرطه** اى شرط الوصف فى منع الصرف او المراد الوصف المانع من الصرف **ان يكون فى الاصل** اى فى الوضع ثم الوصف فى الاصطلاح يطلق على معنيين احدهما كونه تابعا يدل على معنى فى متبوعه وثانيهما كونه حالا على ذات باعتبار معنى هو المقصود وهو المراد ههنا وهذا اولى مما قيل كونه موضوعا للذات باعتبار المعنى المقصود لانه حينئذ يكون الشرط المذكور مستغنى عنه لا فائدة فى ذكره والمراد ان يكون فى الاصل جزما لا وهما وفيه احتراز عن قول من قال ان افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير غير منصرف لتوهم الوصف الاصلى فيها على ما سيبين فان قيل الوصف مؤثر فى منع صرف ثلث وليس فيه وصف اصلى لانه وضع للعدد لا الوصف قيل الوصف فيه اصلى حكما لانه لم يستعمل بعد العدل الا وصفا فكانه موضوع للوصف فكان غير المنصرف للعدل والصفة التحقيقية فان قيل الوصف مؤثر فى منع صرف اجمع على قول من لم يعتبر التعريف التوكيدى وهو الصحيح مع ان الوصف فيه ليس باصلى لانه وضع للتاكيد دون الوصف قيل الوصف فيه اصلى تقديرا لانه بمعنى الاجتماع فهو فى الاصل وصف الا انه لما غلب على موصوفه فقد فيه الوصف وللقائل ان يقول انه فى الاصل من ابى الصفات امن باب افعل الصفة كاحمر حمراء من باب افعل التفضيل كالافضل والفضلى لا يستقيم الاول لجمعه على الجمعون ولو كان من باب احمر الجمع بالواو والنون بل كان جمعه بالنظر الى اصله على جمع مثل سود ودهم فى جمع اسود وادهم او بالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة على الجامع مثل اسود وادهم اما احمرون فلا يجوز لا قبل النقلة ولا بعدها وكذا لا يستقيم الثانى لكون مؤنثه على فعلاء ولو كان من باب الفضل كان من مشتهى جمعه كالفضلى والاخرى اجيب بانه يحتمل ان يكون من باب احمر بينيت ثانيته على سوداء الا ان جمعه على احمرون شاذ ويجمل اى يكمن من باب افضل بدليل جمعه على جمعون وعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى الا ان ثانيته على جملاء شاذ فكان غير منصرف لوزن الفعل والصفة التقديرية اما على قوله من اعتبر التعريف التوكيدى فاجمع عنده غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدى كما سيجىء فى قوله المراد بشرطها ان يكون عليتها ان قيل الوصف مؤثر فى اخر تصغير اراد ورجع دارم ان الوصف فيه ليس باصلى لانه تصغير ما ليس فيه وصف اصلا بل باعتبار عارض التصغير قيل لما كان الوصف فيه بناء على قانون رضى فكانه وضع للوصف اعتبارا فكان غير منصرف لوزن الفعل والصفة الاعتبارية والفاء فى قوله **فلا تضرم الغلبة** جواب شرط محذوف اى واذا كان كذلك فلا تضرم الوصف غلبة الاسمية العارضة على الوصفية الاصلية لان العارض لا يعارض الاصلى ولان معنى الغلبة تخصيص اللفظ ببعض ما وضع له فلا تخرج الصفات بعد غلبة الاسمية عن مطلق الوصف وانما تخرج عن الوصف الخاص **فلذلك** اى فلاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل وعدم مضرة الغلبة اياه **صرف اربع فى مررت بنسوة اربع** وان اجتمع فيه الوزن والوصف العروض الوصف لان وضعه للعدد المخصوص فان قيل صرف اربع يجوز ان يكون لكونه قابلا للتاء كالعدد مركون الوصف اصلى فكيف يجعل هذا التعريف قيلا المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفى الاربعة تلحق التاء على خلاف القياس اذا قياس ان تلحق التاء للمؤنث دون المذكر وامتنع عن الصرف **اسود وارقم** اسمان **للحية السوداء** او على سبيل الغلبة العارضة **وادهم** اسم للفيد على سبيل الغلبة العارضة لا صالة الوصف وعلى مضرة الغلبة كان اسود فى الاصل بمعنى ذى سواد وارقم بمعنى ذى رقم وادهم بمعنى ذى دهمة

Marfat.com

اى سوادهما ان قيل مالهما اعتبروا الوصف الاصلى بعد غلبة الاسمية ولم يعتبروها بعد العلمية فى نحو احمر علما قيل لان العلمية وضع ثان فوجب اعتبارها واذا اعتبرت ذهبت الوصفية للتضاد بينهما بخلاف غلبة الاسمية فانها عارضة فلا تعارض الاصل على ان غلبة الاسمية لا تخرج الصفات عن مطلق الوصف على ما مر بخلاف صيرورتها علما فانها تخرجها عن الوصفية بالكلية فحاصل الفرق ان غلبة الاسمية لا تنفك عن ملاحظة معنى الوصف وفى العلمية تعدم ملاحظته غالبا فكم من اسود سمى باحمر وبالعكس فان قيل ما وجه اجتماع الفاء للتعليل فى قوله فلذلك هو قيل الفاء للنتيجة واللام للتعليل لانها تدل على ان ما تدخل صرف اربع وامتناع اسود وارقم وادهم على الشارالية بلفظ ذلك وهو اشتراط كونه فى الاصل وعدم مضرة العلمية اياه وهذا الابتناء اشتراط المذكور فيصح الفاء للنتيجة واللام للتعليل فعلى هذا كان قوله صرف راجع الى اشتراط كونه فى الاصل وقوله وامتنع الى عدم مضرة العلمية اياه فيصير التقدير فصرف اربع فى مرت بنسوة اربع لاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل وامتنع اسود وارقم وادهم لاجل عدم مضرة العلمية اياه فيكون فى قوله فلذلك لف ونشر فان قيل كيف تمتنع اسود وليس فيه سبب سوى الوصف الاصلى لان وزن الفعل مشروط بعدم قبول التاء واسود قابل للتاء حيث يقال للانثى اسودة فكيف يصح التفريع الثانى قيل قد ذكرنا ان المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفى اسود تلحق على خلاف القياس اذ القياس ان يقال فى مؤنثه سوداء لكن التاء اللاحقة بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا عبرة لقبولها التاء او نقول المراد بعدم قبولها التاء عدم قبولها بالاعتبار الذى امتنع عن الصرف واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الوصف الاصلى وهو بهذا الاعتبار لا يقبل التاء اصلا حيث يجئ مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبة الاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار غير ممتنع عن الصرف فتحقق فيه الوصف وزن الفعل وقوله **وضعف** عطف على قوله صرف اى لاجل اشتراط كون الوصف فى الاصل جزما لا وهما ضعف **منع افعل** من الصرف وهو **لحمة** و **اجدل** اسم **للصقر واخيل** اسم **للطاير** الذى فيه سواد وبياض لتوهم الوصف فيهما بناء على توهم اشتقاقا فعى من الفعرة بمعنى الخبث واجدل من الجدل بمعنى القوة واخيل من الخيلان يعنى يحتمل ان يكون افعل مشتقا من الفعرة وهو الخبث فيكون افعى بمعنى الخبيث وسمى الحية بذلك لخباثتها واجدل من الجدل وهو القوة فيكون اجدل بمعنى القوى وسمى الصقر بذلك لقوته واخيل من الخيلان جمع خال كتيجان جمع تاج وهو ما يكون على الجسم من النقوط والنقوش فيكون اخيل بمعنى ذى خيلان وسمى الطاير الذى سمى به لانه ذو خيلان اى ذى نقوط ونقوش فان قيل هذه الاسماء منصرفات عندنا المصنف كما هو مذهب الجمهور لعدم الجزم فيها بالوصف وهو شرط عندهم فكيف قال وضعف منع افعى الى آخره بل الحق ان يقول صرف افعى او يقول وامتنع منع افعى قيل معناه وضعف منع من منع افعى من الصرف لان منعه يخالف قول الجمهور فكان ضعيفا ثم لما فرغ عن بحث الوصف شرع فى بحث التانيث فقال **التانيث بالتاء** الجار والمجرور صفة التانيث اى التانيث الكائن بالتاء **شرطه** فى منع الصرف **العلمية** اى علمية المؤنث اى كون المؤنث علما قوله التانيث مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله العلمية خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول وانما شرطت العلمية فى التانيث ليصير التانيث كالتا بالعلمية لانه لو لم يكن علما كان ذلك التانيث فى معرض الزوال فيكون معدوما من وجه فلا يؤثر فى منع الصرف ولا بد لمنع الاسم عن اصله وهو الانصراف من دليل قوى وذلك هو التانيث

Marfat.com

من كل وجه والعلمية توجب لزوم التانيث لانه وضع ثان مانع عن التغير كما عرف ولذلك صرف قائمة في مررت بامرأة قائمة مع تحقق الوصف والتانيث بالتاء من غير العلمية فان قيل ما بالهما اعتبروا اللزوم في علة منع الصرف ولم يعتبروا ذلك في علة البناء حتى بني لارجل واحد عشر ويازيد ونحو ذلك مع عروض علة البناء مع كون البناء اعلى من منع الصرف في خلافة الاصل لان سلب اعراب الاسم بالكلية اشد من سلب الجر والتنوين قيل لان علة البناء قوية حتى اثرت منفردة بخلاف علل منع الصرف فانها ضعيفة حتى لا تؤثر بغير معاضدة ومعاونة وانما قيد بقوله بالتاء احترازا عن التانيث بالالف الممدودة والمقصورة كحمراء وحبلى فان العلمية لا يشترط فيهما لان التانيث بالالف لازم بدون العلمية فيقوم مقام العلتين **و التانيث المعنوي** وهو الذي لم تظهر تاؤه **كذلك** اى كالتانيث بالتاء في اشتراط العلمية في منع الصرف لانه لو لم يكن عليا كان ذلك التانيث في معرض الزوال فلا يكون لازما والتانيث المعتبر هو اللازم ولهذا صرف جريح في مررت بامرأة جريح مع تحقق الوصفية والتانيث المعنوي من غير العلمية وكذا صرف ارنب مع تحقق وزن الفعل والتانيث المعنوي من غير العلمية ثم لما شارك الشيخ المؤنث المعنوي المؤنث اللفظي في كونهما مشروطا فيهما العلمية وذكر ما هو المشترك بينهما وفرغ من بيانه شرع في بيان ما هو مختص بالمؤنث المعنوي فقال **وشرط تحتم تاثيره** اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوي وفيه اشارة الى ان العلمية فقط شرط جواز تاثيره اما شرط وجوب تاثيره فان يكون مع العلمية **الزيادة على الثلثة** اى ثلاثة احرف **او تحرك الاوسط** اضافة المصدر الى الفاعل **او العجمة** انما اشترط في تحتم تاثيره احد هذه الامور الثلثة لان منع الصرف لاجل ثقل الحاصل من تحقق العلتين ولو لم يكن احد الامور الثلاثة لكان المؤنث ثلاثيا ساكن الاوسط غير اعجمي فيكون في غاية الخفة الا من شاء ان يعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره فاشترط احد هذه الامور ليكون المؤنث ثقيلا فيخرج بثقله عن الخفة وثقل الامر الاول ظاهر وكذا الثاني لان حركة الوسط في حكم الحرف الرابع في افادة الثقل وكذا الثالث لان لسان العجم ثقيل على العرب ولقائل ان يقول ما الحامل على الامور الثلاثة شرطا تحتم تاثير التانيث المعنوي ولم يجعل ذلك شرط العلمية التي فيه مع ان الخفة فيه مثل هذه بعد كما تعارض ثقل التانيث تعارض ثقل العلمية ايضا ولجعل ذلك شرطا تحتم منع صرف المؤنث المعنوي لكان اصوب له الا ان يجاب بان العلمية سبب قوي حتى كانت سببا بنفسها في بعض المحال وشرطا في البعض واثرت منفردة في منع الصرف عند الكوفية فجاز ان لا يعارض لخفة ثقلها بخلاف التانيث المعنوي فانه سبب ضعيف فتعارض الخفة ثقلها فاشترط لتحتم تاثيره احد الامور الثلثة وانما اختص تحتم تاثير المؤنث المعنوي بهذا الشرط دون التانيث بالتاء لان التانيث بالتاء مع العلمية واجب التاثير على كل حال لقوته بظهور علامته في اللفظ فان قيل تتابع الاضافات يخل بالفصاحة فكيف اورده المصنف في قوله وشرطه تحتم تاثيره قيل انما يخل ذلك بالفصاحة اذا كان ثقيلا وههنا غير ثقيل فلا يخل بها كما في قوله تعالى مثل داب قوم نوح **فهند يجوز صرفه** لخلوه عن جميع شرائط التحتم ولم يجب صرفه لوجود التانيث والعلمية **وزينب** اسم امرأة **كهند وسقر** اسم جهنم **وماه وجور** اسما قريتين **ممتنع** خبر لقوله وزينب وما عطف عليها اى ممتنع كل واحد منها عن الصرف لوجود شرط وجوب التاثير وهو الزيادة على الثلاثة في زينب وتحرك الاوسط في سقر والعجمة في ماه وجور فان قيل شرط تاثير العجمة العلمية مع تحرك الاوسط مع الزيادة على الثلاثة ولم يوجد واحد من هذه

Marfat.com

الامرين فى ماه وجود تكليف توثر العجمة فيهما قيل ان احد هذين الامرين شرط كون العجمة سببا موثرا فى منع الصرف والعجمة فى ماه وجود غير معتبرة فى كونها سببا موثرا فى منع الصرف بل اعتبرت لترجيح امر التانيث والتقوية لها اذ لولاها لكان الاسم فى غاية الخفة التى من شانها ان تعارض ثقله ولا يلزم من كون العجمة مرجحة مقوية كونها سببا موثرا فى منع الصرف فالحاصل ان تاثير الشئ على نوعين على طريق الشرطية كالزيادة على الثلاثة فى التانيث المعنوى او على طريق السببية كالعدل فى ثلث والعجمة فى الاعجمى الثلاثى الساكن الاوسط من الاسم الاول اذ لو كانت سببا فيه لسمع نحو لوط ونوح غير منصرفين فى كلام فصيح او غير فصيح ولم يسمع **فان سمى به** اى بالمؤنث المعنوى **مذكر فشرطه الزيادة** على الثلاثة ليكون الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث **فقد مر** ان سمى به مذكر **منصرف** لفوات التانيث لفظا لكونه خاليا من علامة التانيث وحكما لفوات الحرف الرابع الذى هو فى حكم تاء التانيث ومعنى كونه اسم مذكر حكما ان قيل ينبغى ان يكون غير منصرف لوجود التانيث حكما لان حركة الوسط فى حكم الحرف الرابع الذى هو فى حكم تاء التانيث ولهذا قالوا فى النسبة الى جمل جملى بحذف الالف وقلبها ولم يجز ذلك فى نحو حبارى الا بحذف الالف خاصة ثم انهم حملوا نحو حمرى بمنزلة حبارى فلم يجوزوا فيه الا الحذف وان كانت الالف رابعة لتنزيل حركة الوسط منزلة الحرف الخامس فهذا دليل على ان حركة الوسط فى حكم الحرف عندهم قيل لم يعتبروها هنا بخلافها اوسط الثلاثى فى باب النسب بعيد **وعكسه** اى ان سمى به مذكر **ممتنع** لوجود الزيادة التى فى حركة تاء التانيث فان قيل نحو سرحان مذكر معنوى ولو سمى به مذكر صرف مع وجود الزيادة وكذا نحو رباب علم امرأة ايضا مؤنث معنوى ولو سمى به مذكر صرف ايضا مع وجود الزيادة قيل المراد بالمؤنث المعنوى الذى لم يفتقر تانيثه الى تاويل فلم يكن منقولا عن مذكر فيخرج نحو كلاب لان تانيث الجمع تاويل الجماعة لا بحسب اللفظ فلا يعتبر تانيثه وكذا يخرج نحو رباب حيث كان فى الاصل مذكرا بمعنى سحاب ثم نقل منه وجعل علم امرأة فاذا جعل بعد ذلك علم رجل لا يكون غير منصرف لانه يرجع بعد تسمية المذكر به الى ذكورته الاصلية ولم يعتبر التانيث المتخلل بين المذكرين كما لم يعتبر التانيث المتخلل بين الامين ثم لما فرغ عن بحث التانيث شرع فى بحث المعرفة فقال **المعرفة شرطها ان تكون علمية** اراد بالمعرفة التعريف اذ العلة المانعة للصرف هى التعريف لا المعرفة اذ المعرفة هو الاسم الذى فيه التعريف كما ان النكرة هو الاسم الذى فيه التنكير وانت تعلم ان الاسم الذى فيه التعريف ليس بعلة كما ان الاسم الذى فيه التانيث والعجمة وهو المؤنث والاعجمى ليس بعلة بل العلة هى التانيث والعجمة وانما اختار المعرفة لما ذكر فى المقلد وانما ذكر المعرفة فى المقلد ليستقيم الوزن وتفاعل او متفاعل ادخال الف النسبة مع التاء فى قوله علمية تفيد معنى المصدرية اى كونها علما وان المصدرية فى قوله ان تكون ايضا بمعنى المصدرية فيلزم تكرار المكرر حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما فلا يستقيم حمل قوله علمية على الضمير المستكن فى قوله ان تكون فالحق ان يطرح قوله ان تكون ويقول المعرفة شرطها علمية اى كونها علما واجيب بانه يطرح قوله ان تكون لو كان مستقيما لانه لو قال المعرفة شرطها علميتها فقد لا يخلو اما ان يجرى قولنا المعرفة على الحقيقة او يراعى المقرون لا يستقيم الاول حيث يصير المعنى المعرفة شرطها كونها علما وانت عرفت من قبل ان المعرفة ليست بسبب وكذا الثانى حيث يصير المعنى شرطه كونه علما وانت تعلم ان التعريف ليس بعلم بل التعريف صفة توجد فى العلم فلا يستقيم على ذكر قوله ان تكون من الالحاق التعريف بالمعرفة ولا يلزم تكرار المكرر لان الباعث فى

Marfat.com

للتانيث دون المصدر فيصير المعنى التعريف شرطكونه منسوبا الى العلم لا الى غيره من الضمرات والمبهمات واللام والاضافة فيصح سببية التعريف ويستقيم الحمل ولا يلزم تكرار الكون فافهم وانما شرط في التعريف ان يكون بالعلمية لانه ان كان بالاضمار او الابهام كان الاسم مبنيا منافيا للازم منع الصرف وهو الاعراب والمنافي للازم منافٍ للملزوم وان كان باللام او الاضافة كان موثرا في الصرف او في حكمه على حسب الاختلاف فلا يلايمان يوثر في منع الصرف فيلزم فساد الوضع ولم يتاتى التعريف بالعلمية وبعضهم اعتبروا التعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة كاية تانيث اتي وقالوا انه غير منصرف للتانيث والتعريف الابهامي وعند المصنف هو نكرة منصرفة كما ذهب اليه البعض بدليل سكوته عن تعريف المبهم اذ لو كان معتبرا عنده لوجب ان يضم مع العلمية تعريف المبهم المعرب المقطوع عن الاضافة وبعضهم اعتبروا تعريف التوكيدي كما في اجمع وقالوا انه غير منصرف لوزن الفعل والتعريف التوكيدي لانه وضع تاكيدا للمعارف بلا علامة التعريف يقال قرات الكتاب اجمع وعند المصنف لم يعتبر التعريف التوكيدي اصلا كما هو مذهب الجمهور بدليل سكوته عن هذا التعريف ولهذا جاء في الشعر تاكيدا للنكرة كقوله قد صرت البكرة يوما اجمعا لكن منع صرفه لوزن الفعل والوصفية المقدرة على ما بينا في بحث الوصف وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطا ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف على التنكير اظهر من فرعية العلمية على التنكير فان قيل لما كانت العلمية غير موثرة في منع الصرف عنده كيف قال اخرا وما فيه علمية موثرة بل الواجب ان يقول وما فيه معرفة موثرة قيل كلام اخره جار على اصطلاح غيره او محمول على التجوز باراده التعريف العلمي بالعلمية بطريق ذكر الملزوم واراده اللازم اذ العلمية يستلزم التعريف العلمي ثم لما فرغ عن بحث المعرفة شرع في بحث العجمة فقال **العجمة** وهي كون الكلمة من غير اوضاع العربية **شرطها ان تكون علمية** اي كونها منسوبة الى العلم **في العجمة** اي في اللغة العجمية **وتحركت الاوسط** عطف على قوله ان تكون او زيادتها **على الثلثة** اي ثلثة احرف اي العجمة شرطها في منع الصرف كونها علما في اللغة العجمية مع تحرك الاوسط ومع الزيادة على الثلثة فانما اشترطت العلمية في تاثير العجمة لانها لو كانت جنسا تصرف فيها العرب مثل تصرفات كلامهم من اضافة وادخال لام وتنوين وغيرها فيصير كالاسماء العربية فلا يعتبر العلمية وان وجدت بعد ذلك نحو الجامد فرمد بخلاف ما اذا كان علما في العجمية فانها تمنع الصرف كما نقلت الى العرب قبل الصرف لوجود العجمة والعلمية وانما اشترط مع العلمية تحرك الاوسط والزيادة على الثلثة اذ لو لا ذلك لكان الاسم في غاية الخفة الق من شانها ان تعارض احد السببين فترجح تاثيره فان قيل العجمة موثرة في قابل واحد رواة قراءة نافع مع انه لم يكن علما في العجمية بل كان اسم جنس لكونه اسما للجيد ثم سمي به احد رواة قراءة نافع لوصيته لجودة قراءته قيل انه لما جعل علما بعد النقل قبل ان يتصرف في العرب فكانه كان علما في العجمية فان قيل العجمة موثرة في ماه وجود مع انه ليس فيها تحرك الاوسط ولا الزيادة على الثلثة قيل جوابه ما بينا من قبل من ان العجمة فيهما غير معتبرة في كونها سببا موثرا بل اعتبرت لترجيح امر التانيث ولا يلزم من كونها مرجحة كونها سببا موثرا فان قيل ما الحامل على تحرك الاوسط والزيادة على الثلاثة في العجمة شرط جواز تاثيرها حتى كان نوح منصرفا للبته وفي التانيث المعنوي شرط لحتم تاثيره حتى جاز صرف هند وترك صرفه قيل لما ان الزيادة موجودة في المؤنث الثلاثي المعنوي تقديرا لان التاء مقدر فيه بدليل رجوعها في التصغير نحو هنيدة ودعيدة فكان مع التاء المقدرة في تقدير الرباعي فكان التانيث اقوى من العجمة فترجح بزيادة الثقل في حق جواز التاثير على ان العجمة وجاز تاثيرها بدون

Marfat.com

او الزيادة ليسمع نحو نوح ولهذا غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح كما سمع ذلك في نحو هند ودعد ولم يسمع فعلمان التحرك او الزيادة في العجمة شرط تاثيرها وفي التانيث المعنوي شرط تحتم تاثيره هذا على اختيار المصنف وعند غيره الزيادة او تحرك الاوسط شرط تحتم تاثير العجمة كما انها شرط لحتم تاثير المؤنث المعنوي وما ذهب اليه المصنف هو **فنوح منصرف** لعدم تحرك الاوسط وعدم الزيادة على الثلاثة هذا على اختيار المصنف وعند غيره نوح ولوط كهند ودعد **وشتر** بفتح الشين والتاء المهملة بقعة **وابراهيم ممتنع** كل واحد منهما عن الصرف لتحرك الاوسط في شتر والزيادة على الثلثة في ابراهيم ولو قال فنوح وفرند منصرف وشتر وابراهيم ممتنع لكان اولى ليكون نوح نظير فوات الشرط الثاني وهو تحرك الاوسط او الزيادة على الثلثة وفرند نظير فوات الشرط الاول وهو كونها علمية في العجمية ففي ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط الاول نظر الا ان يقال انما لم يذكر نتيجة الشرط الثاني لانه مختلف فيه لان العجمة مع الثلاثي الساكن الاوسط مؤثرة عند البعض وغير مؤثرة عند البعض فذكر نتيجته اهتماما لشانه بخلاف الشرط الاول فانه متفق عليه لا نزاع فيه لاحد لان العجمة المكبرة غير مؤثرة بالاتفاق فلم يصح بذكر نتيجته ثم لما فرغ عن بحث العجمة شرع في بيان جمع فقال **الجمع شرطه** في منع الصرف **صيغة منتهى الجموع** وهي الصيغة التي اولها مفتوح وثالثها الف بعدها حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وقيل هي الصيغة التي لا يجمع مرة اخرى جمع التكسير ويجوز ان يجمع جمع السلامة نحو صواحبات جمع صواحب وقيل هي صيغة مفاعل ومفاعيل نحو مساجد ومصابيح فان قيل تخرج من هذا التقسيم نحو ضوارب وحمافر واساورة واناعيم فانها ليست على وزن مفاعل ومفاعيل بل وزن الاول فواعل ووزن الثاني فعالل ووزن الثالث افاعل ووزن الرابع افاعيل مع ان هذه الجموع مؤثرة في منع الصرف واجيب بان المراد الوزن المرضي وهو المساواة في الحركات والسكنات لا التصريفي وهو تغيير الزائد بالزائد والاصلي بالاصلي فلا يخرج امثال هذه الجموع وقوله **بغير هاء** حال عن صيغة منتهى الجموع اي حال كون تلك الصيغة ملتبسة بغير هاء والمراد بالهاء تاء التانيث اي بغير تاء التانيث انما اطلق عليها الهاء لانها تصير في الوقف هاء وانما اشترط في تاثير الجمع صيغة منتهى الجموع ان تكون صيغة لازمة مصونة عن قبول التكسير والتصغير فيؤنث وانما اشترط في هذه الصيغة ان تكون بغير هاء لانها ان كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفارزنة فانه على وزن كراهية وطواعية فيدخل في قوله جمعية فتور فلا يقوم مقام العلتين فان قيل لو قال بغير هاء وتاء النسبة لكان اولى ليخرج مدايني اسم بلد فانه منصرف مع تحقق صيغة منتهى الجموع قيل انه ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل بل هو مع ياء النسبة اسم بلد بعينه مفرد محض دائما وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر اذ لو كان جمعا لرد في النسبة الى الواحد لما عرف ان الشيء اذا نسب الى الجمع رد الى الواحد فلفظ جمع ومعناه مفرد كالانصاري والاعرابي والانباري فلا حاجة الى اخراجه بخلاف فرازنة فانه جمع وقيل يخرج مدايني بدلالة قوله بغير هاء لان تاء التانيث وياء النسبة من واد واحد من حيث ان تاء التانيث كما يدخل في المؤنث الحقيقي واللفظي كفاطمة وطلحة فكذا ياء النسبة يدخل في المنسوب الحقيقي واللفظي كبصري وكرسي ومن حيث ان كل واحد منهما يكون فارقا بين الجنس والواحد نحو تمرة وتمر وروم ورومي من حيث ان كل واحد محل الاعراب نحو بصري وقائمة ومن حيث ان كل واحد من المؤنث والمنسوب يصير بدخولهما فرعا فان المنسوب اليه كما ان المؤنث فرع المذكر وقيل المراد بالجمع الجمع بجميع حروف الواحد فيخرج مدايني لانه جمع ببعض حروفه حيث حذف عنه التاء التي في واحده وفي هذين الجوابين

Marfat.com

فظر لما ذكرنا انه ليس بجمع لا فى الحال ولا فى الاصل بل هو مفرد محض دائما وانما الجمع مدلين وهو لفظ اخر فلا
فعلق له بوجود شرط الجمع وعدمه ثم قيل اشتراط صيغة منتهى الجموع اولى من اشتراط عدم النظير فى الاحاد حيث
يرد عليه كلب واجمال فانهما جمعان لا نظير لهما فى الاحاد واجيب بان المراد عدم النظير فى الاحاد من كل وجه
نحو كلب واجمال وان عدم نظيرهما فى الاحاد صورة الا انهما يائيا ثلاثة فى قبول التصغير والتكسير على لفظه لانهما
على صيغ القلة وجمع القلة فى حكم المفرد فى قبول التكسير والتصغير فلم يصدق عليهما عدم النظير فى الاحاد من كل وجه
كمساجد مثال الجمع الذى بعد الفه حرفان **ومصابيح** مثال الجمع الذى بعد الفه ثلاثة احرف اوسطها ساكن
ولمافراز نة جمع فرزدن وهى شئ من الشطرنج **فمنصرف** لفوات شرط تاثير الجمع بسبب التاء وانما ذكر
مثال انتفاء القيد الاخير وهو قوله بغير هاء دون مثال انتفاء صيغة منتهى الجموع من نحو رجال وحمر لشهرة امثلة
هذا وكثرتها وقلة امثلة ذلك وانما قال فمنصرف على صيغة المذكر ولم يقل فمنصرفة مع وجود تاء تانيث للمبتدا
وهو فرازنة لان المراد به مجرد اللفظ وهو مذكر فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون فرازنة
ههنا علما فينبغى ان يكون غير منصرف للعلمية والتانيث وقد سمع ههنا منونا قيل هو ههنا غير منصرف وتنوينه
لمشاكلة مسماه والممنوع فى غير المنصرف تنوين التمكن لا تنوين المشاكلة فان قيل لما كان هو غير منصرف ههنا
فكيف يصح الحكم عليه بانه منصرف قيل الحكم عليه بالانصراف باعتبار مسماه دون اسمه ومسماه منصرف اذ ليس
فيه سبب سوى التانيث فان قيل التاء فى فرازنة عارضة والعوارض تعتبر فى حكم العدم فلم لا يعتبر هذه التاء
فى حكم العدم فلا يدخل فى قوة جمعيته فتوريه ينبغى ان تؤثر صيغة منتهى الجموع مع التاء العارضة قيل انما لم يعتبر
التاء فى حكم العدم لانها وان كانت عارضة لكن لها اثر فى تغيير الاوزان كما فى وزن الفعل نحو ضربت فانه منصرف
وان كانت التاء عارضة لما ان لها اثرا فى تغيير الاوزان على ان التاء فى وزن فعالة موضوعة مع الكلمة لعدم
استعمال اشاعب وفرازن وفيه نظر لان عدم الاستعمال لا يعرف الا بعد الاحاطة باحوال المتكلم وذا مستحيل و
لانه لا يسمع الشهادة على النفى ما لم يكن مبنيا على دليل واجيب بانهما لو كانا مستعملين لسمعا فى موارد استعمالهما و
لما لم يسمعا حكمنا بانهما غير مستعملين فيكون هذا النفى مبنيا على الدليل فان قيل كلمتا ما فى قوله واما فرازنة لا يخلو
اما ان يكون للتفصيل ما اجمله كما هو اكثر استعمالاتها واللاستيناف لا يستقيم الاول لعدم المعدود واما الثانى للتفضيل
يجب تعدده وكذا الثانى لسبق كلام اخر واما الثالث للاستيناف يجب عدم سبق كلام اخر قيل فسر بعض الشارحين
الاستيناف بعدم سبق الاحمال وهناك ذلك فيصح ان يكون للاستيناف نريد هنا اشكال وهو ان صيغة منتهى الجموع
بنفسها لا يؤثر فيها الا الجموع **وحضاجر علما للضبع** اى لجنس الضبع وهى انثى الضبعان **غير منصرف**
امتناعا مع امتناع معنى الجمع فيه والحكم ينتفى بانتفاء العلة المنحصرة فينبغى ان يكون منصرفا فاجاب عنه بانا لا
نسلم ان العلة هى الجمع منتفية فيه بل هو موجودة اعتبارا **لانه** اى لان حضاجر **منقول عن الجمع**
لانه فى الاصل جمع حضجر وهو عظيم البطن سمى به الضبع لعظم بطنها على المبالغة فهو غير منصرف بالجمع الاصلى
القائم مقام العلتين مع وجود الشرط كما ان اسود اسما للحية غير منصرف بالوصف الاصلى ولقائل ان يقول فعلى
هذا يلزمه ان يقول شرط الجمع ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف فاجيب بانه يمكن ههنا اعتبار مطلق الجمع
بالاعتبار الذى فى الاصل بخلاف الوصف فانه لا يمكن اعتبار مطلقه ولقائل ان يقول ما الداعى فى حضاجر
الجمعية الاصلية ولم يعتبر فيه التانيث مع العلمية لانه علم للضبع وهى لا يطلق الا على الانثى والذكر ضبعان فاجاب

Marfat.com

بان الجمعية اثبت من التانيث مع العلمية لان حضاجر غير منصرف معرفة ونكرة ولم يوجد في النكرة العلمية بخلاف الجمعية فانها توجد في المعرفة والنكرة فالحاصل ان حضاجر غير منصرف بعد التنكير ايضا فلا بد من اعتبار سبب لا يزول بالتنكير وهو الجمع ثم اعلم ان قوله وحضاجر مبتدأ وقوله غير منصرف خبره وقوله علما حال من ضمير قوله غير منصرف ومعمول المضاف اليه لا يتقدم على المضاف الا في غير فانه في حكم لا النافية حيث يجوز انا زيدا غير ضارب كما يجوز انا زيدا لا ضارب وما وقع في بعض الشروح انه مفعول اعني ففيه نظر لان النصب بتقدير اعني لم يعرف الا في مقام المدح او الذم او التزحم او الاختصاص وههنا لم يوجد شيء منها وفي بعض النسخ وقع علما بالرفع فيكون بدلا او خبر مبتدأ محذوف اي هو علما والجملة معترضة ثم ههنا سوال اخر وهو ان هذه الصيغة لا يوثر فيها الا الجمع او المنقول عن الجمع **وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر** اي عدم صرفه اكثر استعمالا وهو مذهب اكثر النحاة ليس بجمع ولا منقول عنه لانه مفرد بمعنى سروالة فاجاب عنه بوجهين احدهما ما اشار اليه بقوله **فقد قيل** انه لفظ **اعجمي** وقع في كلام العرب **حمل على موازنه** اي ما يوازنه اي يوافقه في الوزن من العربية نحو اناعيم وقناديل لان الاعجمي دخيل والدخيل لا بد ان يلتحق بنوع والموازن بالالتحاق اليق واحرى لانه جنسه والدخيل يميل الى جنسه فيكون جمعا حكما وهذا قول سيبويه وثانيهما ما اشار اليه بقوله فقد **قيل** انه لفظ **عربي جمع سروالة تقديرا** اي فرضا لانه لما وجد غير منصرف وعرف من قواعد العرب ان هذه الصيغة لا يوثر فيها الا الجمع او المنقول عنه ولم يوجد شيء منهما فيه فقيل انه جمع تقديرا بفرض انه جمع سروالة استعمل بمعنى السروالة او بتسمية كل قطعة من السراويل سروالة حفظا لقاعدة العرب كتقديرا العدل في عمر ثم اعلم ان قوله وسراويل مبتدأ وكلمة اذا في قوله اذا لم يصرف للشرط وقوله وهو الاكثر جملة معترضة وقوله فقد قيل جزاء الشرط والجملة الشرطية خبر لقوله وسراويل وقوله اعجمي خبر مبتدأ محذوف اي هو اعجمي والجملة بتاويل هذا القول مفعول مالم يسم فاعله والا فمفعول مالم يسم فاعله لقيامه مقام الفاعل لا يكون جملة كالفاعل وقوله حمل على موازنه صفة الاعجمي او خبر بعد خبر لمبتدا محذوف اي هو اعجمي محمول على موازنه وقوله عربي خبر مبتدا محذوف اي هو عربي وقوله جمع سروالة خبر بعد خبر للمبتدا المحذوف وقوله تقديرا مصدر محذوف العامل اي فرض تقديرا او مصدر لقيل اي قيل هذا القول قولا بتقدير وفرض او مفعول له اي قيل هذا القول لفرض ذلك **واذا صرف** سراويل وهو الاقل دل عليه قوله وهو الاكثر **فلا اشكال** ولا حاجة حينئذ الى الحمل والتقدير فان قيل ينبغي حينئذ منع مصابيح وقناديل من الصرف حيث وجب في الاحاد نظيرهما والجمع مشروط بعدم النظير في الاحاد فكيف ينفي جنس الاشكال قيل خبر لا محذوف فلا اشكال فيه اي في سراويل باعتبار مقام الجمعية والاشكال المذكور في مصابيح وقناديل لا فيه واما الجواب عن اشكال منع مصابيح وقناديل مشكل الا ههنا ان يقال ان مجيء المفرد على هذه الصيغة قليل غاية القلة اذ لم يعرف على هذه الصيغة مفرد سوى سراويل فلا يبالي به ولقائل ان يقول ان كلمة اذا تدل على ان صرف سراويل كثير الوجود لانها تدخل على شرط كان منقطع الوجود وليس الامر كذلك فلو قال وان صرف كان واذا صرف كان اولى ليدل على ان صرفه قليل الوجود لان كلمتان تدخل على شيء مشترك الوجود ونحو **جوار** والمراد بنحو جوار كل جمع منقوص على وزن فواعل سواء كان ياؤه كياء اوان وياء كغاز وداع ولم يشدد الاول كصيود وتسميته هكذا لاشتمال اليائي نحو هذا الجمع **رفعا وجرا** منصوبان على الظرفية في وقت الرفع والجر

Marfat.com

كقاضٍ خبر لقولك جاءني قاضٍ فى امكان الياء لثقلها عليها وحذفها لاجتماع الساكنين وتعويض التنوين عنها لجبر النقصان وفى النصب كضارب لخفته وهو غير منصرف فى الاحوال الثلث عند الجمهور وهو اختيار المصنف لان الياء ثابت تقديرا فيكون هذه الصيغة ثابتة تقديرا وذهب الزجاج الى انه منصرف فى الرفع والجر والتنوين للتمكن لانقاء صيغة منتهى الجموع لفظا لانه صار بعد الاعلال مثل كلام وسلام وهذا بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف عنده وعند الجمهور منع الصرف مقدم على الاعلال وكلا المذهبين مذكورة فى المطولات ثم اختلف الجمهور فى اصله فقال اكثرهم اصله فى الرفع والجر جوارى وجوارٍ منونين بناء على ان الاصل فى الاسم الانصراف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت للساكنين وجعلت التنوين ان كانت للتمكن عوضا عن الياء المحذوفة والمحل عنها معنى التمكن وخلصت للتعويض فلم تسقط عن غير المنصرف اذ الممنوع فيه تنوين التمكن دون العوض نظيره تاء أخت وبنت فانها كانت للتانيث حيث كان اصلها اخوة وبنوة بالتحريك فجعلت بعد حذف اللام عوضا عنها حتى طولت فى الخط ولا يصير فى الوقف هاء وقيل اصله فى الرفع جوارى مرفوعا غير منون لمنع الصرف فاسكنت الياء استثقالا وحذفت لكفاء بكسرة ما قبلها كما فى يدع الداع وعوضت عنها التنوين فيلزم حذفها لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض وفى الجر جوارى مفتوحا ممنوعا عن الصرف فتنزلت الفتحة الواقعة فى موضع الجر منزلة الجر فى الاستثقال فاسكنت الياء وحذفت وعوضت عنها التنوين وبعضهم يبقى الفتحة فى الجر نظرا الى صورة الفتحة متمسكا بقوله لفزدق ولان عبد الله مولى هجوته * ولكن عبد الله مولى موالياً * والصواب الاول لان العبرة للمعنى لا للصورة وهذه الفتحة جر معنى والبيت وارد على خلاف القياس او محمول على الترخيم بان كان اصله موالِى فتح ياء المتكلم فرخم موالٍ بحذف اللام لانها صارت اخرا بطول مدة بعد حذف الياء ثم اشبعت فتحة ياء لى فصار موالياً وقد جاز الترخيم فى غير النادى لضرورة الشعر وقيل عوضت التنوين فى الرفع والجر عن حركة الياء وحذفت الساكنين ثم لما فرغ عن بحث الجمع شرع فى بحث التركيب فقال **التركيب** وهو جعل الكلمتين كلمة واحدة بغير حرفية لاحد الجزئين فلا يرد النجم وبعرى علمين **شرطه** فى منع الصرف **العلمية** ليلزم التركيب او ليتحقق السبب الثانى **وان لا يكون بالضافة** لان التركيب الاضافى يخرج الاسم الى الصرف او الى حكم الصرف على حسب الاختلاف فكيف يؤثر فى منعه **فلا اسناد** لان التركيب الاسنادى يوجب بناء المركب فلا يوجب منع الصرف اللازم للاعراب المنافى له فان قيل كان الواجب ان يقول وان لا يكون باضافة ولا اسناد ولا الجزء الثانى صوتا ومتضمنا للحرف قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة عشر علما قيل عدما شترالا كون الجزء الثانى صوتا ظاهرا لانه مبنى وكلامنا فى المعرب فتركها عتمادا على ظهوره وخمسة عشر علما غير منصرف عند البعض بتاثير التركيب فلعل المصنف اختار هذا المذهب ولذا لم يشترط عدم كون الجزء الثانى متضمنا للحرف وقوله **مثل بعلبك** خبر مبتدا محذوف اى وهو مثل بعلبك فانه مركب من بعل وبك والبعل اسم صنم والبك المكبر ثم جعل علم بلد بالشام ثم لما فرغ عن بحث التركيب شرع فى بيان الالف والنون فقال **الالف والنون اذا كانا فى اسم** غير صفة **فشرطه** اى فشرط ذلك الاسم **العلمية** اى كونه علما ليتحقق السبب الثانى او ليمتنع التاء فيتحقق الشبه بالفى التانيث اذ ليلزم الزيادة بالعلمية **كعمران** اى مثل عمران **او صفة** عطف على قوله اسم اى او اذا كانا فى صفة **فانتفاء فعلانة** اى فشرطهما انتفاء فعلانة لئلا ينتفى شبه الفى التانيث بدخول التاء الممنوعة

Marfat.com

منهما يعني كما ينتفي حمراء ينتفي سكرانة **ومثل** شرطها **وجود فعلى** بعد ان كان على فعلان ليتحقق شبههما
بالفي التانيث باختلاف صيغتي المذكر والمؤنث ولينتفي فعلانة بوجود فعلى لان كل فعلان يجيء مؤنثه فعلى لا
يجيء مؤنثه فعلانة وفيه نظر بوجوه الاول انه منقوض في رحمن حيث ينتفي فيه فعلانة بدون وجود فعلى فلا
حاجة الى وجود فعلى لانتفاء فعلانة واجيب بانه نادر والنادر كالمعدوم على ان انتفاء فعلانة لعروض
اختصاصه بالله تعالى والعارض غير معتبر والثاني انه لو كان المقصود من وجود فعلى انتفاء فعلانة فقد حصل
هذا المقصود في رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصوا هذه اللفظة بالله تعالى فلم يضعوا منه مؤنثا
لا من لفظه بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق والثالث انا لا نسلم ان
وجود فعلى مطلوب لاجل انتفاء فعلانة بل هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون
وبين الفي التانيث لاختلاف صيغتي المذكر والمؤنث واجيب عن هذا بان هذا الوجه وان كان يحصل بينهما
مشابهة لا انه ليس وحها للمشابهة ضرورة بحيث لا يؤثر الالف والنون بدونه مثل تاثير انتفاء التاء الا ترى
الى عدم انصراف مروان وعثمان لمجرد انتفاء التاء من غير وجود فعلى فوجب ان يكون غير منصرف بالاتفاق
وكلمة من في قوله **ومن ثم اختلف في رحمان** للسببية وثم بفتح الثاء وتشديد الميم للاشارة الى
المكان البعيد وههنا للاشارة الى المكان الاعتباري ويزاد فيه هاء السكت عند الوقف ويكتب في الوصل ايضا
مع الهاء لان الاصل في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها على تقدير الابتداء بها والوقف عليها ولذلك يكتب
رَهْ زيدا وقَهْ عمرا بالهاء لانك اذا وقفت عليها قلت رَهْ وقِهْ ولذلك كتبهم هنا مع الهاء وان لم يوقف
عليها وقولهم ثمة بالتاء من غلط العامة اي لاجل ان بعضهم شرطوا في تاثير الالف والنون انتفاء فعلانة و
بعضهم وجود فعلى اختلف في رحمان حيث يصرفه من شرط وجود فعلى لعدم رحمى ومن شرط انتفاء فعلانة
لانتفاء رحمانة وهو الوجه لان وجود فعلى ليس بشرط بالذات بل لاستلزامه انتفاء فعلانة الذي هو شرط بالذات
فلا يحتاج الى الغير ولان انتفاء فعلى في رحمان لاختصاصه بالله تعم وهو عارض فوجب الرجوع الى الاصل قبل الاختصاص
وهو القياس على النظائر ودون في قوله **دون سكران وندمان** ظرف لاختلف يعني اختلف في رحمان
ولم يختلف في سكران وندمان بل تفق على منع سكران لوجود الشرط على كلا القولين لانتفاء سكرانة ووجود فعلى
وعلى صرف ندمان لانتفاء الشرط على كلا القولين لوجود ندمانة وعدم ندمى واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمتا في قوله
او صفة محل نظر لانها احد الشرطين فيقتضي ان لا يتحقق المشروط وهو الالف والنون الا في احد الشرطين اي في الاسم
او في الصفة وليس الامر كذلك بل يتحقق في كلا الشرطين اي في الاسم والصفة فكيف يصح الترديد بين الشرطين في
بانه ترديد بين الشرطين باعتبار ما صدق عليه المشروط حيث لا يتحقق في الجزئي الا احد الشرطين لا باعتبار الماهية
المشروط حيث اجتمع في محل كلا الشرطين فيصح الترديد ثم لما فرغ عن بحث الالف والنون شرع في بحث وزن
الفعل فقال **وزن الفعل شرطه** في منع الصرف **ان يختص به** اي شرطا اختصاصا من ذلك الوزن
بالفعل بان لا يوجد في الاسم الا منقولا عن فعل او عجمي فان قيل لا فايدة في هذا الخبر لان الاضافة في قوله
وزن الفعل بمعنى اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل شرطها اختصاص ذلك الوزن بالفعل وفيه تكرار لا
طائل تحته قيل كثيرا ما يضاف والشيء الى الشيء لمجرد النسبة بينهما دون الاختصاص كما تقول لزيد او عمرو او اخوك
استاذه ونحوهما من الاضافات التي لا يراد بها الاختصاص والاضافة ههنا من قبيل العام الى الخاص بمعنى اللام

Marfat.com

لمجرد النسبة لا للاختصاص بدليل الشرط الثاني وهو وجود زيادة في اوله كزيادة الفعل اذ لا اختصاص فيه ٤
لانه قسيم الاختصاص فيفيد الخبر فاعرف **كستمر** مبنيا للفاعل مشددا **وضرب** مبنيا للمفعول مشددا
ومخففا وكذا استخرج واقتدر ونحوهما مما لم يوجد في الاسم الا منقولا من الفعل او عجميا نحو خصم وبقم **او يكون**
عطف على قوله ان يختص به وقوله **في اوله** خبر يكون قدم على الاسم وهو قوله **زيادة** اي مزيدا على حقيقته وقوله
كزيادته صفة زيادة اي كائنة كزيادة الفعل وهي احدى حروف اتين نحو يزيد وتغلب واحمد ونرجس
فالحاصل ان شرط وزن الفعل في منع الصرف احد الامرين الاختصاص بالفعل او وجود زيادة كزيادة الفعل
في اوله ليتحقق الفرعية وانما قال ويكون في اوله زيادة كزيادته ولم يقل او يغلب فيه كما قاله البعض لان وجود
كزيادة الفعل في اوله سبب للغلبة فلم يذكر الغلبة بل ذكر سببها لان الغلبة المعتبرة هي المبنية على السبب ويقال انما قال
هذا دون ذلك ليكون الوزن غالبا في الفعل غلبة معتبرة غير اتفاقية بناء على الدليل وهو وجود زيادة مثل
زيادة الفعل في اوله فلا يرد وزن ضارب علما لان وزنه وان كان غالبا في الفعل في الواقع لكن الغلبة اتفاقية
غير مبنية على دليل فلم يعتبر هذا الوزن اي لم يوثر في منع الصرف ولو قال او يغلب فيه ورد ذلك لان وزن
فاعل في الافعال اكثر منه في الاسماء فلو كان نفس الغلبة معتبرة لكان وزن الفعل معتبرا في ضارب علما ولم يعتبر
بالاجماع فان قيل قد يوجد الزيادة في اوله كزيادة الفعل ولا يوجد الغلبة كما في فعل فان وزنه ليس بغالب في
الفعل لانه في الاسم ثلثة انواع افعل التفضيل نحو افضل وافعل الصفة نحو احمر وافعل الاسم نحو ارنب واجندل
واصيل وفي الفعل نوعان افعل الماضي من باب الافعال نحو اخرج وافعل المتكلم من المضارع نحو اكتم فكيف يكون وجود
زيادة في اوله كزيادة الفعل سببا للغلبة ودليلا عليها قيل ليس الامر كما زعمتم بل وزنه غالب في الفعل غلبة معتبرة
مبنية على الدليل والسبب هو وجود زيادة كزيادة الفعل في اوله وبيان الغلبة ان الفعل في الاسم ثلاثة انواع كما ذكر
وافعل في الفعل خمسة انواع افعل التعجب نحو ما احسن زيدا وافعل المتكلم من المضارع من باب افعل الصفة نحو احمر من
حمر يحمر وافعل المتكلم من باب اخر نحو افتح افعل الماضي من باب الافعال مما جاء لابتداء الفعل غير مبني على ثلاثي
نحو ابجر واشفر وافعل الماضي من باب الافعال مما له ثلاثي نحو اخرج فافعل التفضيل يعارضها افعل التعجب وافعل الصفة
يعارضها افعل المتكلم من بابه وافعل الاسم الفاظ محصورة تعارضها افعل الماضي مما جاء في باب الافعال لابتداء
الفعل فبقي افعل المتكلم من المضارع من باب آخر وافعل الماضي من الافعال مما له ثلاثي سالما عن المعارض فثبت
غلبة في الفعل فان قيل ظرفية الاول للزيادة مشكل لان اول احرفين الزيادة فيلزم اتحاد الظرف والمظروف
قيل ليس الامر كذلك بل بينهما عموم وخصوص من وجه فان الزيادة قد يكون في الاول وقد لا يكون وكذا
الاول قد يكون زيادة وقد لا يكون والاعم يصلح مظروفا للاخص او يقال معنا داول حروفه الاصول زيادة
ويقال معناه في اوله صفة الزيادة وقوله **غير قابل للتاء** حال من ضمير المتصل في اوله اي غير قابل لتاء
التانيث المتحركة وانما اشترط كونه غير قابل للتاء لانه ان قبلها خرج عن وزن الفعل فلا يحقق شبهه فان قيل
اسود قابل للتاء لجمع اسودة للحية للانثى مع انه ممنوع عن الصرف للوصف ووزن الفعل
وكذا اربع قابل للتاء مع ان فيه وزن الفعل وانما لم يمنع عن الصرف لعدم سبب آخر
قيل المراد بالتاء التاء اللاحقة قياسا وفي اسود يلحق التاء على خلاف القياس اذا القياس ان
يقال في مؤنثه سوداء لكن التاء يلحقه بسبب غلبة الاسمية العارضة فلا عبرة بقبوله التاء وفي الاربعة

Marfat.com

ايضا يلحق التاء على خلاف القياس اذ القياس ان يلحق التاء المؤنث دون المذكر ونقول المراد بعدم قبول التاء عدم قبولها باعتبار الذى امتنع عن الصرف لاجله واسود ممتنع عن الصرف باعتبار الاصلى وهو بهذا الاعتبار لا يقبل اصلا حيث مجئ مؤنثه بهذا الاعتبار سوداء وانما يقبلها باعتبار غلبتها لاسمية العارضة وهو بهذا الاعتبار خير ممتنع عن الصرف فيتحقق فيه الوصف ووزن الفعل وهذا كما ذكرناه فى بحث الوصف قياسا **ومن ثم** اى ولاجل اشتراط عدم قبول التاء **امتنع احمر** عن الصرف للزوم وجود الشرط عند وجود الشرط وقد وجد الشرط ههنا وهو الزيادة المذكورة **مع عدم** قبول التاء فوجد الشرط وهو الامتناع عن الصرف وفى جعل وجود الشرط علة للشرط نظر لان وجود الشرط لا يوثر فى وجود الشرط اذ الشرط يوجد لعلة عند وجود الشرط لا بالشرط نفسه فلا يستقيم قوله ومن ثم امتنع احمر الا ان يقال انه شرط فى حكم العلة كحفر البير فى الطريق فيوثر فى وجود **الحكم وانصرف يعمل** مع انه ليس بعلة اصلا يقال عمل يعمل اى قوى على العمل اما انصرف للزوم عدم الشرط عند عدم الشرط لا سيما عند من جعل عدم الشرط موجبا لعدم المشروط وقد عدم الشرط ههنا لان يعمل يقبل التاء نكرة حيث يقال ناقة يعملة اى قوية على العمل فيعدم المشروط وهو الامتناع على الصرف اما اذا سمى به كان غير منصرف لانه غير قابل للتاء حينئذ ثم لما فرغ عن بيان علل منع الصرف شرع فى بيان ماذهب تاثير هذه العلل بذهابه فقال **ما فيه علمية مؤثرة** كلمة ما موصولة اى الاسم الذى فيه الممنوع الذى فيه علمية مؤثرة اى موجبة مع غيرها منع الصرف سواء كانت بطريق الشرطية كما فى التانيث بغير الالف والنجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا فى اسم او بطريق السببية كما فى العدل ووزن الفعل وفيه احتراز عن نحو مساجد وحمراء وحبلى اذا سمى بها فان العلمية غير موثرة فيها الا بطريق الشرطية ولا بطريق السببية لان منع صرفها لاجل الجمع الاقصى ولزوم التانيث لان الدال على الجمعية والتانيث امر لفظى يتحقق بعد العلمية وقبلها فان قيل قد جعل المصنف من قبل التعريف موثرا والعلمية شرطها وههنا قد جعل العلمية مؤثرة ولم يقل وما فيه تعريف موثرا فما هذا الا تناقض قيل انما جعل العلمية ههنا موثرا اما بناء على اصطلاح غيره او على التجوز بارادة التعريف العلمى من العلمية على ما مر فى بحث المعرفة وكلمة اذا فى قوله **اذا انكر** للشرط وهو الظاهر والظرف فان كانت للشرط كان قوله **صرف** جواب الشرط والجملة الشرطية وقعت خبرا لما الموصولة وان كانت للظرف كان قوله صرف خبرا لما الموصولة وقوله اذا انكر ظرف لقوله صرف اى الاسم الذى فيه علمية مؤثرة صرف ذلك الاسم وقت تنكيره نحو رب سعاد او قطام لقيته وتنكير العلم اما بتاويله بواحد من جنسه وذلك اذا وقع فى النكرة الا تقانية بان سمى جماعة بزيد مثلا نقول كم من زيد لقيته او رب زيد لقيته واما بتاويله باسم جنس وذلك اذا اشتهر صاحبه بصفة من الصفات فحينئذ جاز تاويله باسم جنس دال على تلك الصفة كما يقال لكل فرعون موسى اى لكل جبار قهار مبطل عادل محق وكما يقال رب حاتم اى رب جواد وانما صرف وقت تنكيره **لما تبين** اى لدليل ظهر قبل هذا بطريق الالتزام **من انها** بيان ما اى من ان العلمية **لا تجامع** حال كونها **مؤثرة الا ما هى شرط فيه** كلمة ما عبارة عن سبب منصوبة المحل على انه مستثنى مفرغ مفعول لا تجامع اى لا تجامع سببا من الاسباب حال كونها مؤثرة الا سببا هى اى العلمية شرط فى ذلك السبب وهو التانيث بغير الالف والتجمة والتركيب والالف والنون اذا كانا فى اسم وقوله **الا العدل ووزن الفعل** استثناء مما بقى بعد الاستثناء الاول اى لا تجامع موثرة غير ما هى شرط فيه الا العدل ووزن الفعل كعمر ولحمد فانها

Marfat.com

تجامعهما مؤثرة حيث امتنع عمر للعدل والعلمية واحمد بوزن الفعل والعلمية مع انهما ليس بشرط فيهما حيث امتنع ثلث واحمر من غير العلمية ثم لما قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف كان لواهم ان يتوهم ان هذا الضابطة ليست بكلية لجواز ان يفرض اسم يجتمع فيه ثلث اسباب للعدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر ذلك الاسم بقي فيه سببان العدل ووزن الفعل لما ان العلمية ليس بشرط فيه حتى ينعدم الشرط عند عدم الشرط فدفع وهمه بقوله **وهما** اى العدل ووزن الفعل **متضادان** لاختلاف وزانهما **فلا يكون الا احدهما** اى فلا يوجد الا احدهما اذ المتضادان لا يجتمعان فلا يبقى بعد التنكير سببان وفي هذا الاستثناء نظر لانه ان قيل في معناه فلا يوجد سبب الا احدهما كان على خلاف الواقع حيث يوجد في الخارج سبب غيرهما وان قيل في معناه فلا يوجد سبب منهما الا احدهما كما هو الظاهر كان استثناء الكل من الكل لان قوله احدهما لم يرد به احد معين وهو ايضا بمعنى واحد منهما فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب منهما الا سبب منهما ويمكن ان يقدر بقرينتهما سبق فلا يوجد سبب غيرهما هي شرطفيه الا احدهما فيستقيم المعنى واللفظ وفيه نظر لان استثناء الكل من الكل باق من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله غيرهما هي شرط فيه ليس الا العدل ووزن الفعل فيكون حاصل المعنى فلا يوجد سبب من العدل ووزن الفعل الا احدهما اى احد منهما واجيب بان مفهوم قوله غيرهما هي شرط فيه علم يتناول العدل ووزن الفعل وغيرهما وان كان المراد منه ههنا العدل ووزن الفعل ولزوم لفظ المستثنى منه من حيث اللفظ والمفهوم كاف لصحة الاستثناء وان كان ما صدق عليه خاصا الا ترى ان الرجل اذا كان له اربع نسوة فقال نسائي طوالق الا فلانة وفلانة وفلانة وفلانة صح الاستثناء حتى لم تطلق واحدة منهن مع انا استثناء الكل من الكل من حيث المعنى لان ما صدق عليه قوله نسائي ليس الا هذه الاربع المستثناة لكنه جعل استثناء البعض من الكل باعتبار ان مفهوم قوله نسائي عام يتناول الاربع المستثنات وغيرها وان كان ما صدق عليه هي الاربع المستثنات فالحاصل ان استثناء الكل من الكل لفظا بالحمل وحكما صحيح وذلك لان الاستثناء لما كان ظرفا في التكلم يشترط صحة التكلم لاحتمال الحكم فافهم **فاذا انكر** ذلك الاسم اى الاسم الذي كانت العلمية فيه مؤثرة **بقي بلا سبب** فيما هي مؤثرة فيه بطريق الشرطية حيث ينعدم الشروط عند عدم الشرط فلا يبقى فيه سبب **او على سبب** واحد فيما هي مؤثرة فيه بطريق السببية لا بطريق الشرطية وهو العدل ووزن الفعل **وخالف سيبويه** الاخفش بنصب الاخفش لاغير **في مثل احمر** المراد بمثل احمر كل ما كان صفة في اصله مقترنا بسبب اضر فيدخل في هذا الحكم مثل سكران **علما** حال من مفعول المخالفة اى خالف سيبويه الاخفش فيما مثل احمر حال كونه علما او تمييز عن التام بالاضافة من ال عن الموصوف اى في علم مثل احمر على نحو على التمرة مثلها زبدا اى على التمرة مثلها ولين تعلق بقوله خالف عند ابي الحسن حيث يلزم حينئذ خلاف سيبويه حال العلمية وليس كذلك بل الخلاف حالة التنكير دل عليه قوله **اذا انكر** فانه ظرف خالف سيبويه الاخفش في مثل احمر وقت تنكيره وذكر في بعض الشروح الاولى رفع الاخفش لان الاخفش ثلثة احدها استاذ سيبويه وهو ابو الخطاب والثاني تلميذه وهو ابو الحسن سعيد بن مسعدة والثالث قرينه وهو ابو الحسن علي بن سليمان والمراد ههنا تلميذه كذا صرح المصنف في شرح المفصل فلو نصب الاخفش كانت نسبة المخالفة فصلا الى الاستاذ وهي غير ملائمة برتبته وفيه نظر لان نسبة المخالفة فصلا الى التلميذ ايضا لا بد من الملائمة لانها توجب الفرق ولو كانت المخالفة لاظهار الحق لا بأس بها من كلا الجانبين الا ترى انه ورد نسبتها الى الاستاذ والتلميذ جميعا في عبارة الفقهاء في قول عمر قال ابو حنيفة

Marfat.com

كنا خلافا لابي يوسف بمعنى خالف ابو حنيفة ابا يوسف قولهم قال ابو يوسف كنا خلافا لابي حنيفة فلا وجه لما ذكر في بعض الشروح من اولوية رفع الاخفش بل للصواب هو النصب فعلى هذا يكون الكلام من حيث المعنى استثناء من الضابطة المذكورة كانه قال وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف الا مثل احمر فانه اذا نكر بعد العلمية يبقيه سيبويه غير منصرف **اعتبارا للصفة** الاصلية **بعد التنكير** كما اعتبرت الصفة الاصلية في سودا سما للحية بالاتفاق والاخفش لم يعتبرها لان الساقط بالعلمية التي هي وضع ثان ساقط عن درجة الاعتبار بخلاف اسودا سما للحية فان الوصف فيه معتبر عنده لان غلبة الاسمية عارضة فلا يعارض الاصل وكان غلبة الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية على ما مر بخلاف ما لو جعل علما فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسمية الاسود بالاحمر وبالعكس واجيب بان الساقط للمانع يعتبر بعد زوال المانع وللاخفش ان يقول ان الوصفية تزول بالعلمية للتضاد بينهما والعلمية لا تزول بالتنكير لان تنكير العلم اما بالشركة الاتفاقية بان يسمى جماعة باحمر او بان يجعل اسم جنس نحو لكل فرعون موسى على ما سبق وعلى كلا التقديرين لا يرجع احمر بعد التنكير الى معناه الاصلي وهو من له الحمرة فكيف يعتبر الوصف الاصلي بعد زوال المانع واجيب بانه ليس المراد بالاعتبار ان الوصف رجع بعد التنكير بل المراد انه كالتانيث لكونه صليا مع زوال ما يضاده ولذلك قالوا في جمع احمر حمر وان كان علما وفي احمد احامد فلولا اعتبار الوصفية فيه لما صاغ لهم ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المختار كان نصب قوله اعتبارا على انه مفعول له اي خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الصفة الاصلية او على انه تمييز عن نسبة في مثل احمري خالف سيبويه الاخفش من حيث اعتبار الصفة الاصلية او على انه حال بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش حال كونه ذا اعتبار للصفة الاصلية او على انه ظرف زمان لان للمصدر قد يجعل حينا اي خالف سيبويه الاخفش وقت اعتباره الصفة الاصلية او على انه مفعول مطلق يكون الاعتبار المذكور نوعا من المخالفة مثل رجع القهقرى او بحذف مضاف اي خالف سيبويه الاخفش مخالفة اعتبار للصفة الاصلية واضافة المخالفة الى الاعتبار من قبيل اضافة المسبب الى السبب وان كان مفعولا كما زعم بعض الشارحين كان نصب قوله اعتبارا يجوز بجميع ما ذكرنا من الوجوه الا كونه مفعولا له لعدم اتحاد الفاعل للفعل المعلل وفاعل المفعول له لان المخالف حينئذ هو الاخفش والمعتبر للصفة الاصلية هو سيبويه وهو شرط نصبه ويمكن حينئذ ان يكون بدل اشتمال من قوله سيبويه ايضا بحذف الضمير اي خالف الاخفش سيبويه اعتباره للصفة الاصلية والحاصل ان نصب اعتبارا على انه مفعول به لقوله اعتبارا واللام مقوية للعمل وقوله بعد التنكير ظرف اعتبارا يعني ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية في مثل احمر بعد التنكير لا في حال العلمية ثم ههنا اشكال يرد على سيبويه في وجه المسئلة المذكورة وتقريره ان يقال انه اعتبر الوصف الاصلي بعد التنكير وان كان زايلا فيلزمه ان يعتبر في حال العلمية الاصالة ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف لوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه بقوله **ولا يلزمه** اي سيبويه **باب حاتم** كما ذكرت حيث لم يعتبر فيه الوصف الاصلي والمراد باب حاتم كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء علمية **لما يلزم من** اعتباره **اعتبار متضادين** وهو الوصف والعلمية **في حكم واحد** وحدة فردية وهو ممنوع صرف لفظ واحد وهو ممتنع لانه ان اعتبر كل ضد مؤثرا لما لزم توارد المؤثرين على اثر واحد وان اعتبر جزء المؤثر لزم اجتماع الضدين لان علة الشيء اذا كانت ذات جزئين يلزم عند ثبوته اجتماع كلا الجزئين معا فيلزم مصلحة الضدين في حكم واحد

Marfat.com

لامحالة فعدم اعتبار الوصف الاصلی ههنا لتحقق المانع وهو لزوم اعتبار الضدین فی حکم واحد وحدة فردیة بخلاف اعتبار الوصف والعلم فی منع الصرف فانه ایضا اعتبار الضدین فی حکم واحد لکنه وحدة نوعیة وهو جائز وجه التضاد بین العلمیة والوصفیة ان العلم للخصوص والوصف للعموم فان قیل اعتبار الضدین فی حکم واحد فی حاضر انما یلزم لو کان امتناعه بالعلمیة والوصفیة القائمین ولیس للمدعی ان یدعی هذا بل المدعی ان سیبویه ان اعتبر الوصف الاصلی بعد التسکیر فی احمر وان کان زائلا فیلزمه ان یعتبر فی حالة العلمیة لاصالته ایضا فیمتنع خوجاتر من الصرف للصفة الاصلیة الزائلة والعلمیة القائمة لان الوصف الاصلی معتبر عنده لاصالته وان کان زائلا کما فی احمر بعد التسکیر وکما فی اسود بعد غلبة الاسمیة ولا تضاد بین العلمیة القائمة والصفة الاصلیة الزائلة اذ لا تنافی بین کون الشیء وصفا فی الاصل وبین کونه علما فی الحال فیجوز ان یعتبر فی لفظ واحد وصف زائل والعلمیة القائمة قیل سلمنا ان العلمیة قائمة والوصف زائل لکن کون الوصف زائلا والعلمیة قائمة ینافی الاجتماع ولا ینافی التضاد فتحققت المضادة بینهما فلو امتنع خوجاتر من الصرف لزم اعتبار الضدین فی حکم واحد لامحالة فان قیل قد جاء اعتبار المتضادین فی حکم واحد کثیرا کاعتبار الحرکتین المتضادین فی حصول اختلاف خر الکلمة وتحمل الضدین لتغیر العامل وخو ذلک قیل الصفة والعلمیة لیسا بعلتین حقیقتین طبعیتین لمنع الصرف بل هما علتان جعلیتان واعتبارتان لمنع الصرف واعتبار الضدین وجعلهما علة لحکم واحد ممتنع بخلاف العلل الحقیقیة الطبیعیة کحرکتی الحرکتین المختلفتین لحصول اختلاف أخر الکلمة وتحمل الضدین لتغیر العامل وخو ذلک اذ لا مرد للعقل فلا یلزم من اعتبار الضدین فی حکم واحد عند وجود التاثیر الطبیعی اعتبارهما بدون التاثیر الطبیعی بحیث یحصل به الاعتبار او یقال التغیر والاختلاف وان کان کل واحد منهما حکما واحدا ظاهرا لکنه متضمن لحکمین معنی لکونه عبارة عن تحقق حالة وزوال حالة اخری فیلزم من حیث المعنی اعتبار الضدین فی حکمین لا فی حکم واحد فان قیل قوله الما یلزم متعلق بقوله ولا یلزمه والنفی اذا دخل علی فعل فیه قید یوجه ما توجه ذلک النفی الی ذلک القید ویبقی اصل الفعل مثبتا کقولک لم یاتک القوم اجمعون ولو بقی اصل الفعل ههنا منفیا لعند المعنی حیث یلزم منه ان یلزم سیبویه باب حاتم ان لم یلزم اعتبار متضادین فی حکم واحد ولیس الامر کذلک قیل انه متعلق بنفی الفعل لا بالفعل المنفی ای نفی لزوم باب حاتم علی سیبویه لما یلزم من اعتبار متضادین فیهم المعنی **وجمیع الباب بالام او الاضافة** اللام فی الباب للعهد والباء للسببیة متعلق بقوله یجر ای جمیع باب غیر المنصرف بسبب لام التعریف والاضافة **یجر بالکسر** الجملة خبر لقوله وجمیع الباب ای یجر بصورة الکسر اذ الکسر من اقاب البناء فیستحیل للاجرار به فلا بد من حذف او تجوز فان قیل لا فائدة فی قوله بالکسر اذ یکفی ان یقول وجمیع الباب بالام والاضافة یجر قیل لیس الامر کذلک بل هذا القید مناط الفائدة ومدارها اذ غیر المنصرف یجر لامرو اضافة منجر لکن بصورتها الفتحة ویعد اللام والاضافة یجر بصورة الکسر نحو مررت بالاحمر وبعمرکم واختلف فی تعلیل الجر به بصورة الکسر فمن قال ان الجر والتنوین کلاهما یقطان عن خیر المنصرف فقد قال انما یجران اللام والاضافة لکونهما من معظم خواص الاسم یقویان جهة الاسمیة ویتبعدان عن معنی الفعل فیضعف تاثیر شبهة حضار الاسم منصرفا فیجر بصورة الکسر وانما کانتا من معظم خواص الاسم لانهما یمتزجان به امتزاجا تاما ویجعلان الاسم النکرة معرفة ویقوما ان مقام التنوین الذی له زیادة تناف مع الفعل للدلالة علی القطع عما بعده والفعل متصل بما علیه بخلاف حرف الجر وکونه مسندا الیه فانهما لا یمتزجان به امتزاجهما ولا یحدثان فی معنی الاسم شیئا

Marfat.com

ولا يقوم ان مقام التنوين فلم يعتد بهما فلم يجر غير المنصرف بهما وان كانا من خواص الاسم ومن قال ان الجر
يسقط عنه تبعا للتنوين فقال انما يجر لان الجر يسقط منه تبعا للتنوين لما قلنا شبه الفعل وهنا لم يسقط التنوين بشبه الفعل بل باللام والاضافة فتبقه
تبقة الاسم غير المنصرف لبقاء السببين ثم لما فرغ عن تقسيم المعرب باعتبار الانصراف وعدمه شرع فى تقسيم اخر المعرب
باعتبار اتمام الاعراب فقال **المرفوعات هو ما اشتمل** كلمة ما موصوفة عبارة عن اسم ومعرب
والجملة الفعلية صفتها اى هو اسم او معرب اشتمل **على علم الفاعلية** اى علامتها وهى الرفع والواو والالف
نحو جاء نى زيد اوابوه اوالزيدان سواء كانت تلك العلامة لفظا او تقديرا فيدخل الاعراب اللفظى والتقديرى
لان اللفظ يشتملهما دون المحلى فالاعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون نحو جاء نى هؤلاء مرفوعا ومعنى الرفع
المحلى انه فى محل وكان ثمه معرب لكان مرفوعا ثم قوله المرفوعات مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وهو
عائد الى المرفوعات وانما ذكره ووحده مع ان المرفوعات جمع مؤنث نظرا الى خبر المرفوعات اولانه عائد اليها
بتاويل كل واحد اولانه عائد الى المرفوع المذكور معنى له دلالة المرفوعات عليه لان المرفوعات جمع المرفوع دون
المرفوعة لان افراده الاسماء والجمع بالالف والتاء كما يكون للمؤنث يكون لصفات غير العقلاء ايضا نحو اجبال
راسخات والكواكب الطالعات وانما اعاد الضمير الى المرفوع دون المرفوعات لان التعريف انما يكون للجنس
والحقيقة دون الافراد وانما ذكر المرفوعات على صيغة الجمع ولم يقل المرفوع هو كذا ليشتمل الباب على جميع مسائلها
ويمكن ان يكون قوله المرفوعات خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المرفوعات وقوله هو ما اشتمل جملة
مستأنفة لانه لما قال هذا ذكر المرفوعات فكان سائلا قال ما المرفوعات فقال هو ما اشتمل على كذا والتاء فى
الفاعلية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للنسبة اى الخصلة المنسوبة الى الفاعل فيدخل الملحقات و
يحتمل ان يكون التاء والياء لافادة معنى المصدرية اى كونه فاعلا فيراد كونه فاعلا حقيقة او حكما فيدخل الملحقات
وانما قال على علم الفاعلية ولم يقل على الرفع ليتناول الاعراب بالحرف ولئلا يلزم تعريف الشىء بما يساويه فى المعرفة
والجهالة وايثر الى اصالة الفاعل فى باب الرفع كما هو الصحيح من المذهب **فمنه الفاعل** مبتدأ تقدم خبره
والفاء للتفسير اى فمن ما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل او فمن المرفوعات الفاعل وتذكيره وتوحيده بما عرف من
التاويلات فى هو ما اشتمل وانما قدم الفاعل على سائر المرفوعات لانه اصل المرفوعات وسائر المرفوعات ملحق به
على الصحيح لان وضع الكلام للاخبار والفاعل جزء الجملة الفعلية التى هى اصل الجملتين فى الاخبار اذ الاصل ان
يخبر بالفعل لكونه لم يوضع الا له واذا كان الفعل هو الاصل فما يخبر عنه بالفعل وهو الفاعل ايضا يكون اصلا
بخلاف المبتدأ فانه ليس بهذه المثابة ولان عامله لفظى وعامل المبتدأ معنوى واللفظى اقوى من المعنوى واذا
كان عامله اقوى كان هو قوى ضرورة ولان الفاعل اشد فى باب الركنية حيث لا يجوز حذفه الا لسد شىء مسده
بخلاف المبتدأ وفيه نظر لان الركنية لا ينافى الحذف الا ترى ان المبتدأ والخبر ركنان وقد جاز حذفهما فعدم
حذف الفاعل لا يدل على ركنية فكيف يدل على كونه اشد فى باب الركنية ولان رفع الفاعل لا يستغنى بالنواسخ
بخلاف المبتدأ فان رفعه قد يستغنى بدخول باب ان وعلمت وكان وفيه ايضا نظر لان رفع الفاعل قد يستغنى ايضا
بدخول الحروف الزائدة نحو كفى بالله وما جاءنى من احد واجيب بان الزوائد مما لا يعتد بها وقيل اصل المرفوعات
المبتدأ وهو مذهب سيبويه لانه باق على ما هو الاصل فى المسند اليه وهو التقديم ولانه يحكم عليه بكل حكم جامدا او
فان الخبر يجرى مشتقا وجمودا على الصحيح نحو هذا حجر زيد قائم فكان قوى بخلاف الفاعل فانه لا يحكم عليه الا

Marfat.com

بالمشتق لان عامله لا يكون الا مشتقا ولان المبتدأ يحكم عليه بأحكام متعددة في تركيب واحد نحو زيد علم عاقل جواد شجاع بخلاف الفاعل فان حكمه وحده لا يزيد على **وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه** اى الفاعل اسم اسند اليه الفعل او شبهه كالمصدر وآتى الفاعل والمفعول واسم التفضيل ولقائل ان يقول قد يسند اليه الفعل ايضا كالظرف نحو زيد في داره عمرو ويعبر عنه بمعنى الفعل لا بشبهه فقوله او شبهه اما ان يندرج تحته ما هو معنى الفعل كالظرف او لا يندرج فاذا اندرج لم يصدق قوله في الحال ان العامل فيها الفعل او شبهه او معناه وان لم يندرج كان حقه ان يذكر هنا ايضا او معناه واجيب بان العامل في الاسم المرفوع بعد الظرف هو الظرف عند البعض لقيامه مقام العامل المعنوي المقدر واليه ذهب المصنف صاحب بأب الاعراب وعند الاكثر هو الفعل المقدر او اسم الفاعل لا الظرف لانه جامد ولما كان مذهب المصنف هنا مخالفا لمذهب جمهور لم يقل في تعريفه او معناه وانما قال او شبهه ليتناول زيد قائم ابوه وعمرو حسن وجهه **وقدم عليه** عطف على قوله اسند وحال بتقدير قد اى وقد قدم ذلك الفعل على ذلك الاسم وفيه احتراز عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لكنه مؤخر عنه فان قيل الفعل فيه مسند الى الضمير دونه **قيل** بل اسند اليه ايضا والا صار فيه مبتدأ حيث اسند الفعل اولا الى الضمير ثم بواسطة عود ذلك الضمير الى زيد اسند الفعل اليه ثانيا فيتكرر الاسناد ويتقوى الحكم كذا في الفتاح وغيره وما قيل ان قوله وقدم عليه لدفع وهم من توهم ان الفعل فيه -- الى ضمير زيد لا للاحتراز عنه فعلى تقدير تسليم ان الفعل فيه مسند الى الضمير فقط لا الى زيد وفي بعض النسخ وقع مقدما عليه مكان وقدم عليه وقوله **على جهة قيامه به** حال بعد حال اى واقعا على طريقة قيام ذلك الفعل بذلك الاسم وطريقة قيامه بان لا يكون الفعل مبنيا للمفعول اى لا يكون على صيغة المجهول وفيه احتراز عن مفعول ما لم يسم فاعله نحو ضرب زيد وزيد مضروب غلامه فانه مما اسند اليه الفعل او شبهه وقدم عليه لكن لا على جهة قيامه به بل على جهة وقوعه عليه وانما لم يذكر الشيخ عبد القاهر والزمخشري وغيرهما هذا القيد في حد الفاعل لان مفعول ما لم يسم فاعله فاعل على اصطلاحهم وانما قال على جهة قيامه به ولم يقل على قيامه به او قائما به لئلا يخرج نحو مات زيد وطال عمرو فان الموت ليس بقائم بزيد وكذا الطول ليس بقائم بعمرو لكنهما على جهة انهما قائمان بهما فان قيل يدخل في هذا الحد تابع الفاعل بدلا او عطفا نحو جاءني زيد اخوك وقام زيد وعمرو حيث اسند الفعل اليهما على جهة قيامه بهما قيل المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات المذكورة غير التوابع بقرينة السياق وهو ذكر التوابع بعد هذه المعربات فيكون المعنى ما اسند اليه الفعل بلا تبعية او غير تابع **مثل قام زيد** مثال الفاعل الذي اسند اليه الفعل وزيد في بعض النسخ وزيد قائم ابوه ليكون مثال الفاعل الذي اسند اليه شبه الفعل ثم لما فرغ عن بحث تعريف الفاعل شرع في بيان احكامه فقال **والاصل ان يلي الفعل** اى الاولى ان يقارن الفاعل الفعل الذي اسند اليه بحيث لا يتخلل بينه وبين الفاعل شيء من المفاعيل ولواحقها لان الفاعل كالجزء منه لان الفعل لا يفيد بدونه ولو قال والاولى ان يليه لكان اخصر واوضح واحسن اما الاول فلترك الفعل واما الثاني فلان الاصل يحتمل المعاني بخلاف الاولى فانه لا يحتمل سوى معنى واحد واما الثالث فلمراعاة الاشتقاق وهي من المحسنات على ما عرف في علم البديع **فلذلك** الفاء للنتيجة واللام للتعليل على ما مر في بحث الوصف اى لاجل ان الاصل في الفاعل ان يلي الفعل **جاز ضرب غلامه زيد** بنصب غلامه ورفع زيد اى جاز هذا التركيب بتقدم معاد الضمير وهو زيد حكما لتقدم الفاعل رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر **وامتنع ضرب**

Marfat.com

غلامه زيدا برفع غلامه ونصب زيدا ای وامتنع هذا التركيب للزوم الاضمار قبل الذكر لتاخر المعاد
وهو المفعول لفظا ورتبة بناء على اصالة تقدم الفاعل عليه وهذا عند الجمهور خلافا للاخفش وابن جنی فانهما
جوزاه تمسكا بقول الشاعر ٭ جزی ربه عنی عدی ابن حاتم ٭ جزاء الكلاب العاديات وقد فعل ٭ فان ضمير
ربه عايد الى عدی وهو متاخر والجواب ان الضمير للصدقة لعدی ای جزی رب الجزاء لدلالة جزی المقدم
عليه كقول الله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوی فان قيل قد جاء الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير فلم لم يعتبر
المفسر يزيد كما اعتبر في تنازع الفعلين عن اعمال الثاني قيل الاضمار قبل الذكر بشرط التفسير يختص بالعمدة
والضمير في غلامه مضاف اليه وهو غير عمدة الا ترى انه لا يضمر المفعول في الاول اذا اعمل الثاني عند تنازع
الفعلين مع كون الاسم الظاهر مفسرا وما قيل ان الضرورة قد دعت الى الاضمار قبل الذكر في التنازع لشدة اقتضاء
الفعل الفاعل ولا كذلك ههنا اذ المفعول فضلة ففيه نظر لان الفعل المتعدي في اقتضاء الفاعل والمفعول به
سواء فانه كما يتوقف تصور ماهيته على الفاعل يتوقف تصور ماهيته على المفعول كالضرب مثلا فانه مستعمل الة التاديب
في محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الالة لا يتصور بدون ذلك المحل غاية ما في الباب
ان الفاعل ركن الكلام حيث يفوت بفواته والمفعول به ليس بركن فتحققت الضرورة في كلتا الصورتين واجيب
بان المراد بالضرورة ضرورة تصحيح الكلام دون ما ذكرتم من الضرورة بمعنى الاضمار قبل الذكر في التنازع لضرورة
تصحيح الكلام حيث وجدنا التنازع في كلام العرب يحتاج في تصحيحه الى الاضمار قبل الذكر ولا نجد تلك الضرورة
ههنا لصحة حمل ما روی على غير الاضمار كما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم اخر وهو وجوب
تقديمه وتاخيره فقال **واذا انتفى الاعراب فيهما** ای في الفاعل والمفعول **لفظا** تميزا ای من حيث اللفظ
والقرينة عطف على الاعراب ای واذا انتفى القرينة حالية كانت او مقالية على فاعلية احدهما ومفعولية الاخر
نحو ضرب موسى وعيسى واكرم هؤلاء هؤلاء **او كان** الفاعل **مضمرا متصلا** سواء كان المفعول كذلك
نحو ضربت موسى وعيسى واكرم هؤلاء هؤلاء **او كان** الفاعل **مضمرا متصلا** سواء كان المفعول كذلك
ظاهرا نحو ضربت زيدا او مضمرا منفصلا نحو ما ضربت الا اياك او مضمرا متصلا نحو ضربتك او وقع مفعوله
ای مفعول الفاعل **بعد الا** نحو ما ضرب زيد الا عمرا **او بعد معناه** ای معنى الا وهو انما فانه بمعنى
الا في افادة القصر على ما هو المشهور عند النحاة نحو انما ضرب زيد عمرا انما بمعنى ما والا بمعنى الا فقط فكان
في جعل انما بمعنى الا تساهل ثم كون انما بمعنى ما والا اختيار المصنف والا فالمذكور في المفتاح وغيره هو انما
متضمنة بمعنى ما والا لا انه بمعنى ما والا وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا انتفى مع ما عطف عليه ای
وجب تقديم فاعل على المفعول اما في الصورة الاولى ای في صورة انتفاء الاعراب فيهما والقرينة فللتحرز عن الالتباس
بخلاف ما لو وجدت قرينة مقالية نحو ضرب سعدی موسى وضربت موسى سعدی وضرب موسى الفاعل عيسى
العاقل بنصب العاقل الاول ورفع الثاني فان فيها قرينة مقالية وهي تذكير الفعل في المثال الاول وتانيثه في الثاني
واعلم ان الصفة في الثالث او حالية نحو اكل الكمثری موسى فان فيه قرينة حالية وهو عدم صلاحية الكمثری للفاعلية
فحينئذ لا يجب تقدير الفاعل لعدم الالتباس فان قيل قد اعتبر لزوم الالتباس ههنا ولم يعتبر في تقديم المفعول على
الفعل في هذه الصورة نحو موسى ضرب عيسى واجيب الرجحان احدهما ان يكون موسى مبتدا والجملة الفعلية خبرا والثاني
ان يكون موسى مفعولا مقدما على الفعل وكذا في قائما زيد اجيب الرجحان احدهما ان يكون قائما مبتدا وما بعده
فاعل سد الخبر والثاني ان يكون قائم خبرا مقدما والمبتدا محذوفا وكذا في غير هما مما اجيب فيه الرجحان والوجه

Marfat.com

فلابد من بيان الفرق بين صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجه قيل الفرق مبني على تمهيد اصل وهو ان احد الوجهين اذا كان على خلاف الاصل والآخر على الاصل فقصد المتكلم ما يخالف الاصل ملبس ممتنع للالتباس فالسامع يحكم بما هو الاصل لسبق ذهنه اليه ولا يتأمل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وان استويا اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التأمل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال دون الالتباس والاجمال جائز والالتباس ممنوع واذا عرفت هذا فاعلم انك اذا قلت ضرب موسى عيسى بلا قرينة حالية او مقالية وقصدت فاعلية عيسى كنت ملبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تأخر الفاعل عن المفعول لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعلية موسى وانت لم تقصده فيلزم التباس المقصود بغيره بخلاف ضرب عيسى موسى حيث يجوز فى موسى الوجهان لاستوائهما فى مخالفة الاصل اذ مفعوليته توجب تقدم المفعول على الفعل وهو خلاف الاصل وابتدائيته توجب كون الخبر جملة وهو ايضا خلاف الاصل اذ الاصل فى الخبر الافراد فيستويان فى خلاف الاصل فلا يلزم اللبس وكذا اقائم زيد حيث يجوز فى قائم الوجهان لاستوائهما فى مخالفة الاصل على ما سنبين ذلك فى موضعه ان شاء الله تعالى وعلى هذا فقس سائر الامثلة هذا هو الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين او الوجوه واما فى الصورة الثانية اى فى صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلان اتصاله مانع من تأخيره لامتناع الفصل مع الاتصال والمراد بتقديم الفاعل ان لا يتخلل المفعول بينه وبين الفعل فلا ينتقض بنحو زيدا ضربت ولما فى الصورة الثالثة اى فى صورة وقوع المفعول بعدا او معناها فلانه لو اخر الفاعل لا تخل بالقصر وذلك لان المقصود منه قصر الفاعل على المفعول فلو قدم المفعول على الفاعل لانقلب ذلك الى قصر المفعول على الفاعل اذ معنى قولنا ما ضرب زيدا الا عمرو لان زيدا ليس ضاربا لاحد الا لعمرو فاما عمرو فيجوز ان يكون مضروبا لغيره وبتقدير المفعول اى بقولك ما ضرب عمرا الا زيد ينعكس ثم هذا اذا وقع المفعول فقط بعدا او معناها واما اذا وقع بعدا او معناها كلاهما ثم قدم عمرا على زيد نحو ما ضرب الا عمرا زيد فانه جائز عند الاخفش وعند الفارسى سواء قصد استثناء عمرو وتقديره الا عمرا على الفاعل بقرينة او قصد استثناء امرين من امرين اى ما ضرب احدا احدا الا عمرا زيد حيث لا ينقلب الاختصاص المقصود وذلك لان الاختصار انما يقع فيما يلى الا فلو ذكر الفاعل بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا زيد عمرا فكانك قلت الضارب زيد لا غير ولو ذكر المفعول بعدها فالاختصار يقع فيه فاذا قلت ما ضرب الا عمرا زيد فكانك قلت المضروب عمرو لا غير وذهب الاكثرون الى انه لا يجوز ذلك سواء قصد استثناء عمرو وتقديره الا عمرا على زيد او قصد استثناء امرين من امرين اما الثانى فظاهر لوجوب استثناء شيئين من شيئين باداة واحدة بلا عطف وهو لا يجوز لضعف الحرف بالاعمال فلزوم الالتباس بالثانى ثم لما بين المواضع التى وجب فيها تقديم الفاعل على المفعول شرع فى بيان المواضع التى وجب فيها تأخيره عنه فقال **واذا اتصل به** اى بالفاعل **ضمير مفعول** اى ضمير عائد الى المفعول نحو قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه **او وقع الفاعل بعد الا** نحو ما ضرب عمرا الا زيد **او بعد معناها** اى معنى الا وهو انما نحو انما ضرب عمرا زيد **او اتصل به** اى بالفاعل **مفعوله** اى مفعول الفعل **وهو** اى الفاعل **غير متصل** بالفعل نحو ضرب بنى زيد وما ضربنى الا انت وقوله **وجب** تأخيره جواب الشرط السابق اى وجب تأخير الفاعل عن المفعول واما فى الصورة الاولى اى فى صورة اتصال ضمير المفعول فللتحرز عن لزوم الاضمار قبل الذكر واما فى الصورة الثانية اى فى صورة وقوعه بعد الا او

Marfat.com

معناها قليلا ينقلب الحصر المقصود لان المقصود منه قصر المفعول على الفاعل فلو قدم الفاعل على المفعول لانقلب ذلك
الى قصر الفاعل على المفعول اذ معنى قولنا ما ضرب عمرا الا زيد ان عمرا ليس مضروبا لاحد الا لزيد فاما زيد فجاز
ان يكون ضاربا لغيره او بتقديم الفاعل اى بقولك ما ضرب زيد الا عمرا ينعكس ثم هذا اذا وقع مجردا عما بعد
الا او معناها اما اذا وقع بعد الا او معناها كلاما نحو ما ضرب الا زيد عمرا فانه جائز لبقاء الاختصار المقصود على
حاله وقيل لا حاجة الى هذا القيد كما هو ظاهر لفظ المصنف لان مثل هذا التركيب محمول على كلامين فيكون
عمرا معمول فعل محذوف ليس فيه تقديم الفاعل على مفعول واما فى الصورة الثالثة اى فى صورة اتصال المفعول
اتصال المفعول مانع عن تاخيره لمنافاته للاتصال الفعل وانما قال وهو غير متصل احترازا عما اذا كان الفاعل
متصلا ايضا مثل ضربتك فانه يجب تقديم الفاعل على المفعول على ما مر **وقد يحذف الفعل** كلمة قد للتقليل
واللام للعهد اى قلما يحذف الفعل الرافع للفاعل **لقيام قرينة** اللام بمعنى الوقت لا للعلة لان قيام القرينة
شرط للحذف لا علة بل العلة الايجاز والاختصار اى وقت حصول قرينة حالة على الحذف وتعيين المحذوف فى
قوله **جوازا** صفة مصدر محذوف اى وقد يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول القرينة
بالقرينة **كقولك زيد** خبر مبتدا محذوف والقول بمعنى المقول اى هو مثل مقولك وزيد بدل من
المقول اى كزيد والرفع محلى وفى بعض النسخ فى مثل زيد مع ضم كقولك زيد وهو ظرف قوله جواز الفعل
هذا يكون زيد مضافا اليه والرفع محلى على المعذورين وقوله **لمن قال** الجار والمجرور صفة زيد وكلمة من
موصولة وقال صلتها اى زيد المقول للذى قال **من قام** كلمة من هذا استفهامية مبتدأة وقام خبره
والجملة الاستفهامية مقول قال فزيدا لواقع فى الجواب فاعل فعل محذوف اى قام زيد فحذف الفعل لوجود
القرينة وهو قام المذكورة فى السؤال فان قيل لم لم يجعل من باب حذف الخبر بتقدير زيد قام ليطابق الجواب السؤال
وهو من قام لانه جملة اسمية فوجب ان يكون الجواب كذلك ولن يكون ذلك الا بتقدير الخبر قيل لو جعل هذا
من باب حذف الخبر يطابق السؤال صورة ولا يطابقه معنى لان قوله من قام سؤال عن الفاعل من غير قيد
فى الحكم وزيد قام تقييد تقوى الحكم بتكرار الاسناد فلا يطابق الجواب السؤال من حيث المعنى او نقول حذف
الخبر يوجب حذف الجملة وحذف الفعل يوجب حذف شبهها والتقليل فى الحذف اولى فوجد حذف الفعل [ ]
يكون بقرينة السؤال المحقق كما فى المثال المذكور ويكون بقرينة السؤال المقدر كقول ضرار المتمثل فى مرثية يزيد بن
ممثل **وليبك يزيد ضارع لخصومة** الواو فى قوله وليبك ليست بداخلة فى البيت بل هى من عبارة المصنف
لعطف مثال على مثال وهو امر غائب مبنى للمفعول وقوله يزيد غير منصرف للعلمية ووزن الفعل مرفوع على انه مفعول
ما لم يسم فاعله لقوله ليبك وقوله ضارع فاعل فعل محذوف لان الشاعر لما امر بالبكاء بقوله ليبك يزيد اى
على يزيد بصيغة المجهول خيل السامع ان يسأل قائلا من يبكيه وجعل هذا السؤال المقدر كالمحقق فاجاب بقوله
ضارع اى يبكيه ضارع اى عاجز عن خصمه عند الخصومة فحذف الفعل للدلالة السؤال المقدر عليه واللام فى
قوله لخصومة بمعنى الوقت متعلق بقوله ضارع وان لم يعتمد على شىء لان الجار والمجرور يكفيه اعتماد الفعل اى يبكيه
من يعجز عند الخصومة او بقوله يبكيه المقدر والمراد بالخصومة خصومة غيره معه او خصومة مع غيره وانما
يبكيه وقت الخصومة لضعف حاله وقلة اعوانه فان يزيد كان ظهير الضارعين ومعين الضعفاء وقيل اللام
للعلة ان اريد خصومة غيره معه **وفيه** نظر لان الخصومة لا تصلح علة للبكاء بل العلة العجز عن خصومة غيره

Marfat.com

اياه وكون يزيد ظهير الضارعين ومعين الضعفاء فاللام بمعنى الوقت على كلا التقديرين واجيب بان حمل اللام على العلة على تقدير ان يكون قوله لخصومة متعلقا بقوله ضارع لا بقوله يبكيه المقدر اى ضارع لاجل خصومة غيره معه اى يبكيه من يعجز عند حضرة غيره معه هذا البيت من كتاب سيبويه واخره ومختبط مما تطيح الطوائح * قوله **ومختبط** عطف على ضارع اى يبكيه ضارع ومختبط وهو سائل العطايا من غير وسيلة وانما يبكيه مختبط لان يزيد معطى السائلين من غير وسيلة وقوله **مما تطيح الطوائح** اى مما تهلك حوادث الزمان متعلق بقوله يبكيه المقدر او بقوله مختبط وكلمة من للسببية وما مصدرية والمضارع بمعنى حكاية حال ماضية والاطاحة هو الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على خلاف القياس كلواقح جمع لحقة والقياس المطيحات والمطيحة هي الحادثة المهلكة اى يبكيه مختبط لاجل اطاحة الطوائح ماله اى لاجل اهلاك المهلكات ماله ومتعلق بقوله ليبك اى ليبك يزيد لاجل اطاحة الطوائح يزيد اى لاجل اهلاك المهلكات يزيد ومعنى البيت انه ينبغي ان يبكي على يزيد كل ذليل لا ناصر له وكل فقير سائل اصابته حوادث الزمان واهلكت ماله ولم يجد من يعتنيه فان يزيد ناصر كل ذليل وجابر فقر كل فقير وقوله **ووجوبا** عطف على قوله جوازا اى ويحذف حذفا واجبا في **مثل وان احد من المشركين استجارك فاجره** اى مثل هذا الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل محذوف تفسيره استجارك وتقديره وان استجارك احد من المشركين استجارك والمراد بالمثل كل ما فسر فيه المحذوف فيجب فيه الحذف لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر فان قيل فليكن الجمع بينهما كما في المفسر بان وان وعطف البيان نحو رايت غضنفرا اى اسدا ونحو قوله ونادينا ان يا ابراهيم ونحو جاءني ابو الفضل زيد قيل ذلك تفسير المعنى وهذا تفسير للمحذوف وصح الجمع بين المفسر والمفسر ثمه ولم يصح هنا لانه بالجمع لا يبقى المفسر محذوفا فلا يكون المفسر تفسيرا للمحذوف ثم لما فرغ عن بحث حذف الفعل وحده شرع في بحث حذف الفعل والفاعل جميعا فقال **وقد يحذفان معا** اى الفعل والفاعل لقيام قرينة نظيره **مثل نعم لمن قال** الجار والمجرور صفة نعم اى نعم القولة لمن قال او حال اى مثل نعم مقولة لمن قال **اقام زيد** تقديره نعم قام زيد فحذف الفعل والفاعل بدلالة نعم التي لتصديق ما سبق وحذف الجملة هنا جايز لا واجب ونعم قرينة لانها سادة مسد الجملة كذا قالوا ولقائل ان يقول ان سد الشيء مسد غيره قد يكون بان يفيد فائدته كما في اقايم الزيدان ولا شك ان نعم تفيد فائدة الجملة المحذوفة فيكون السؤال قرينة الحذف ونعم سادة مسد المحذوف فينبغي ان يكون حذف الجملة ههنا واجبا على ان الجملة لم تستعمل بعد حرف التصديق في موضع وخامارة الوجوب والجواب عنه ظاهر فليتامل ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام الفاعل شرع في بيان حكم آخر له وهو الاضمار عند التنازع وذكر سائر احكام التنازع استطرادا فقال **واذا تنازع الفعلان اسما ظاهرا بعدهما** اى بعد الفعلين قوله ظاهرا مفعول تنازع لان نازع متعد الى مفعولين تقول نازعته الثوب فيتعدى تنازع الى واحد فيكون من باب استجاذبنا الثوب لا من باب تضارب زيد وقوله بعدهما صفة ظاهرا اى ظاهرا واقعا بعدهما وانما ذكر الفعلين لان العمل للفعل في العمل والتنازع لا يختص بالفعل بل يجري في غيرهما من الصفات ايضا نحو زيد ضارب ومكرم عمرو او بكر شريف وكريم ابوه وغير ذلك وهذا بيان لاقل ما يتحقق فيه التنازع ولا يختص التنازع بالفعلين بل يجري في اكثر منهما ايضا نحو ما جاء في الصلوة المأثورة كما صليت وبلغت وباركت

Marfat.com

ورحمت ترحمت على ابراهيم فان هذه الجملة تنازعت فى على ابراهيم وانما قيل بالظاهر احترازا عن المضمر فان التنازع لا يجرى فيه بل يلحق بما يليه وليس فى جواز اعمال كل واحد منهما فاذا قلت ضربت واكرمت على صيغة المتكلم وضرب واكرم على صيغة الغائب اوضربك واكرماك على صيغة المخاطب كان كل من الفعلين اتصل به ما يقتضيه ولا يمكن اعمال احدهما فيما اتصل بالآخر لان المتصل يجب اتصاله بعامله وبما هو جزء له ولا يتصل بعامل آخر فلما اتحد فى المتصل لم يجز فى المنفصل طردا للباب وانما قيد سبقه بعدهما لان الاسم الظاهر اذا كان متقدما او متوسطا يلغى بالفعل الاول اذ يستحقه هو قبل التكلم بالثانى فلا يكون فيه محل نزاع فلا يكون من هذا الباب كقولك زيدا ضربت واكرمت وضربت زيدا واكرمت فان قيل التنازع يتحقق فى تركيب ما عند احد لان البصريين ذهبوا الى اعمال الثانى واضمار الفاعل فى الاول وحذف المفعول ان استغنى عنه والا اظهر والكوفيين الى اعمال الاول واضمار الفاعل والمفعول فى الثانى الا ان يمنع مانع فيظهروه على ما يأتى فى المتن فكيف قال واذا تنازع الفعلان الى آخره قيل المراد بالتنازع التنازع فى القلب دون التركيب فيكون المعنى واذا قصد توجه فعلين الى اسم واحد فى القلب دون التركيب والفاء فى قوله **فقد يكون** جواب اذا فعلى هذا يكون الفاء فى قوله فان اعملت للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير والجزاء محذوف تقديره واذا تنازع الفعلان ظاهر بعدهما جاز اعمال كل واحد منهما وعلى هذا يكون الفاء فى قوله فان اعملت ايضا للتفسير ويحتمل ان يكون الفاء للتفسير وجزاء الشرط قوله فان اعملت الثانى الى آخره اى فقد يكون تنازع الفعلين واقعا **فى الفاعلية** اى فاعليته الاسم الظاهر وياء النسبة مع التاء تفيد معنى المصدرية اى فى كونه فاعلا **نحو ضربنى واكرمنى زيد** وقد يكون **واقعا فى المفعولية** اى فى مفعولية الاسم الظاهر اى فى كونه مفعولا **نحو ضربت واكرمت زيدا** وقد يكون **واقعا فى الفاعلية والمفعولية مختلفين** فى الاقتضاء بان يقتضى احد الفعلين فاعلية الاسم الظاهر والآخر مفعوليته معا نحو ضربنى واكرمت زيدا وانتصاب قوله مختلفين على انه حال من الفعلين المقدرين اللذين هما فاعل المصدر المضاف اليهما المدلول بالضمير المستكن فى فقد يكون العامل فى قوله فى الفاعلية والمفعولية بواسطة العطف اى وقد يكون تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية معا حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء فيكون العامل فى الحال وصاحبها ذلك المصدر فيتحد عامل الحال وصاحبها ولقائل ان يقول لو كان ذلك حالا من الفعلين المقدرين وعاملة المصدر المدلول بالضمير المستكن فى قوله لم يكن يلزم اعمال الضمير العائد الى المصدر فى الحال وصاحبها لانه حينئذ ممتنع ويمكن ان يجاب بانه حال من الفعلين المفهومين من ذلك الضمير فيكون حالا من مفهوم الكلام وعاملة المصدر المفهوم من الكلام والحال يصح ان يكون عاملها معنويا مفهوما من الكلام من حيث المعنى فيكون من باب اعمال مفهوم الكلام لا من باب اعمال الضمير ويمكن ان يقال انه خبر كان المحذوف اى ان كان الفعلان مختلفين عملا بان يكون احدهما رافعا والآخر ناصبا وقوله **ويختار البصريون** بكسر الباء والقياس الفتح وكان الكسر لايقاع الفصل بين المنسوب الى المدينة وبين المنسوب الى البصرة بمعنى الحجارة اى يختار النحاة المنسوبة الى البصرة **اعمال الثانى** عطف على الجزاء المحذوف اى واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما يجوز اعمال كل منهما ويختار البصريون اى نحاة البصرة اعمال الفعل الثانى مع تجويز اعمال الاول فالاختلاف فى الاختيار والاولوية دون الجواز واحتجوا بان الفعل الثانى اقرب الطالبين الى المطلوب فهو اولى اخذه اقدر وبان عمل الاول يستلزم الفصول بين العامل والمعمول وهو خلاف الاصل

Marfat.com

اذ الاصل فى المعمول ان يلى عامله وبا ستفاضته الاستعمال على ذلك فى القرآن وكلام الفصحاء منه قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه حيث اعمل الثانى اذ لو اعمل الاول لقيل اقرؤه لاختيار اضمار المفعول فى الثانى عند اعمال الاول ومنه قوله تعالى آتونى افرغ عليه قطرا حيث اعمل الثانى اذ لو اعمل الاول لقيل افرغه لما مر ومنه قول الشاعر

ـه ومكنا مدثاة كان متونها ✦ جرى فوقها واستشعرت لون مذهب ✦ حيث اعمل الثانى والا لقيل واستشعرته لما ذكرنا ومنه قول الآخر ـه قضى كل ذى دين فوفى غريمه ✦ وغرثم ممطول معنى غريمها ✦ حيث اعمل الثانى فى كلا المصراعين اما فى المصراع الاول فلانه لو اعمل ذلك لقيل فوفاه لما قلنا واما فى المصراع الثانى فلانه لو لا ذلك لقيل معنى هو غريمها باظهار الضمير فى معنى لانه صفة جرت على غير من هى له حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم حيث اسند اليه والصفة اذا جرت على غير من هى له يجب فيها ابراز الضمير اذا لم يضم على شريطة التفسير فلما لم يبرز الضمير دل على انه قد اعمل الثانى بخلاف ما لو كان الغريم معمولا لقوله معنى فانه لا يجب ابراز الضمير فى ممطول لانه وان كان صفة جرت على غير من هى له حيث وقع خبر الغرة وهو صفة الغريم الا ان ضميره اضمر على شريطة التفسير لضميره فلا يجب فيه ابراز الضمير **و يختار الكوفيون** اى نحاة الكوفة اعمال الفعل **الاول مع** تجويزهم اعمال الثانى واحتجوا بان الاول اسبق الطالبين فهو اولى باعطاء المطلوب وبان اعمال الثانى يستلزم اضمار قبل الذكر ولا كذلك اعمال الاول فكان اولى ويقول امرء القيس ـه فلو انما اسعى لادنى معيشة ✦ كفانى ولم اطلب قليلا من المال ✦ فان كفانى ولم اطلب تنازعا فى قليل واعمل كفانى فيه حتى ان نفع به معا مكان اعمال الثانى وهو لم اطلب اذ لا تفاوت فى النظم بين نصب قليل ورفعه مع ان نصبه خلاف الاصل وهو حذف المفعول بلا نقاء فلو لا ان اعمال الاول مختار لما اختاره الشاعر المفصح لا يختار الا الوجه المختار فلما اختاره دل على ان اعمال الاول هو المختار وجوابه ياتى فى المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثانى عند البصريين واعمال الاول عند الكوفيين شرع فى تفسير مذهبهما وبيان كيفية الاعمال فقال **فان اعملت الثانى** الفاء للتعقيب وانما بدأ بتفسير اعمال الثانى لانه الاولى والاكثر استعمالا اى فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين سواء كان الثانى مقتضيا للفاعل او المفعول **اضمرت الفاعل** فى الفعل **الاول** اذا اقتضى الفاعل **على وفق الظاهر** اى على موافقة الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث نحو ضربنى واكرمت زيدا وضربانى واكرمت الزيدين وضربونى واكرمت زيدين وضربتنى واكرمت هندا او ضربانى واكرمت هندين وضربتنى واكرمت هندات وقوله **دون الحذف** ظرف اضمرت اى دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله بدونه الا اذا سد شئ مسده كما فى ما جاءنى الا زيد وفى ضرب زيد على صيغة المجهول بخلاف الاضمار قبل الذكر فانه جائز فى العدد بشرط التفسير نحو قل هو الله احد ونعم رجلا ان قيل لم يظهر الفاعل فى الاول عند اعمال الثانى لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر وحذف الفاعل قيل لو اظهر ذلك لزم التكرار وهو قبيح فلا يصار اليه مع امكان الاضمار **خلافا للكسائى** ؒ مفعول مطلق لفعل محذوف اى يخالف القول بالاضمار دون الحذف خلافا للكسائى فانه يقول بحذف الفاعل دون اضماره محترزا عن الاضمار قبل الذكر والجواب ان الاضمار قبل الذكر شبهه المفسر فى الجملة جائز نحو نعم رجلا وقل هو الله احد بخلاف حذف الفاعل بدون سد شئ مسده فانه لم يوجد فى كلامهم اصلا فان قيل قد جاء حذف الفاعل بدون سد شئ مسده نحو قوله تعالى سمع بها فى

Marfat.com

حيث حذفت بهم فى الثانى وهو فاعل عند سيبويه ونحو ما قام وقعد الا انا حيث حذف الا انا فى الاول هو الفاعل ونحو ضربونى من حيث حذف الفاعل وهو الواو ونحو اكرموا القوم حيث حذف الفاعل وهو الواو لفظا لئلا يلتقى ساكنان وانما بقيت خطا لئلا يلتبس الجمع بالواحد ونحو الطعام فى يوم ذى مسغبة حيث حذف فاعل المصدر قيل ان المصدر قاصر فى العمل لا يجب فيه وجود الفاعل فقوله الطعام فى يوم ذى مسغبة من باب عدم الفاعل بعد الاقتضاء كما فى الجوامد لا من باب حذف الفاعل وكالامثلة السابقة من باب تقديم الفاعل لا من باب حذفه نسيا منسيا والمحذوف فى باب التنازع نسيا منسيا ويظهر اثر الخلاف بين القائلين بالاضمار وبين القائلين بالحذف فى التثنية والجمع دون المفرد لكون الضمير بارزا فيهما ومستترا فيه فيقال فى الاضمار ضربانى واكرمنى الزيدان وضربونى واكرمنى الزيدون وفى الحذف ضربنى واكرمنى الزيدان او الزيدون بخلاف ضربنى واكرمنى زيد حيث لا يظهر اثر الخلاف فيه صورة بل معنى فان الفاعل فى الفعل الاول مضمر مستتر عند القائلين بالاضمار ومحذوف عند القائلين بالحذف وقوله **وجاز** جملة معترضة لبيان خلاف الفراء والواو اعتراضية اى وجاز اعمال الثانى عند اقتضاء الاول الفاعل وقوله **خلافا للفراء** مفعول مطلق اى يخالف القول بالجواز فى الفراء فانه منع جواز ذلك للزوم حذف الفاعل وال

الاوقت منع مانع عن الاضمار فحينئذ وجب اظهار المفعول وهو ما اذا كان مفعولا ثانيا من باب علمت مع ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فان حسبني وحسبتهما تنازعا في منطلقا فاعمل الاول وهو حسبني فجعل الزيدان فاعلاله ومنطلقا مفعولا له واضمر للمفعول الاول في حسبتهما واظهر الثاني وهو منطلقين لمانع يمنع اضماره وهو انه لو اضمر مفردا خالف لمن هوله وهو المفعول الاول وذا غير جايز لوجوب المحال وانما وهما فيما صدقا عليه في هذا الباب ولو اضمر مثنى خالف المعاد وهو قوله منطلقا فلما امتنع الاضمار وجب اظهاره وان كان مطابقا للظاهر بضمير نحو حسبني وحسبته اياه زيد منطلقا ثم لما فرغ من ذلك شرع في جواب ما تمسك به الكوفيون بقول امرئ القيس من ان كفاني ولم اطلب تنازعا في قليل واعمل كفاني فقال **وقول امرء القيس** ظرفا اسعى لادنى معيشة * كفاني ولم اطلب قليلا من المال * **ليس منه** القول بمعنى المقول اى مقوله ليس من باب التنازع **لفساد المعنى** اى لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجههما الى قليل من المال حيث يلزم التناقض وخلاف المقصود لان كلمة لو يجعل المثبت من شرطه وجزائه وما عطف على احدهما منفيا والمنفى من كل واحد من ذلك مثبتا فاذا قلت لو اكرمتني اكرمتك فالاكرامان منفيان واذا قلت لو تكرمني لاكرمك فالاكرامان مثبتان فعلى هذا قوله فلو انما اسعى لادنى معيشة يستلزم انتفاء سعيه لادنى معيشته اى انتفاء طلبه لقليل من المال لانه مثبت وقع في سياق لو وكذا قوله كفاني قليل من المال يستلزم انتفاء كفاية قليل من المال فلو كان قوله ولم اطلب متوجها الى قليل من المال كما زعموا يستلزم كونه طالبا لقليل من المال لانصار مثبتا بالعطف على جزاء لو فيلزم من المصراع الاول ان لا يكون طالبا لقليل من المال ومن الثاني ان يكون طالبا له وهو تناقض بين وكذا يلزم من الاول انتفاء كفاية قليل من المال ومن الثاني ثبوت طلبه وهو غير مقصود فثبت ان الفعل الثاني غير متوجه الى ما توجه اليه الفعل الاول بل الاول متوجه الى قليل من المال والثاني متوجه الى المجد المؤثل المحذوف بدلالة البيت الثاني وهو قوله * ولكنما اسعى لمجد مؤثل * وقد يدرك المجد المؤثل امثالي * فيكون المعنى لو ثبت سعيي لادنى معيشة كفاني قليل من المال ولم اطلب المجد المؤثل اى الملك العظيم ولكنما اسعى لمجد مؤثل فلا يكون من باب التنازع اذ شرطه ان يكون الفعلان متوجهين الى شيء واحد وقال الفارسي الواو في قوله ولم اطلب للحال دون العطف فلا يصير الطلب مثبتا فلا يلزم التناقض ولا خلاف المقصود ويكون المعنى ما ثبت سعيي لادنى معيشة وما كفاني قليل من المال والحال اني لم اطلب قليلا من المال فيكون من باب التنازع باعمال الاول وفيه نظر لان الحال قيد العامل فيستلزم كون الشرط ملزوما للكفاية المقيدة بانتفاء الطلب وليس كذلك لتحقق السعي لادنى معيشة مع كفاية قليل من المال مطلقا سواء طلبه ولم يطلبه نعم يمكن ان يكون البيت من هذا الباب باعمال الاول وحذف المفعول من الثاني على غير المختار ان كان قوله ولم اطلب عطفا على مجموع الجملة الشرطية دون الجزاء وكان اعتراضيا حيث لا يكون حينئذ في سياق لو فلا يصير مثبتا فلا يفسد المعنى فاذا عرفت هذا فاعلم ان قوله وقول امرء القيس مبتدأ وقوله ليس منه خبره وقوله كفاني في البيت جواب لو في الكافية بدل من قول امرء القيس واضافة الفساد الى المعنى اضافة المصدر الى الفاعل ثم المصنف لما فرغ من مفعول ما لم يسم فاعله عن تعريف الفاعل بقوله على جهة قياسه شرع في تعريفه بجعله على حدة فقال **مفعول ما لم يسم فاعله** اى مفعول فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصل بينهما كما فصل المبتدأ لشدة تعلقه بالفاعل حتى

Marfat.com

٥ سماه بعض النحويين فاعلا **كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه** كلمة كل لبيان الاهم فلا يكون ذكره ههنا مستنكرا وقوله حذف فاعله صفة مفعول وهو تاكيد للضمير المستتر في اقيم اى واقيم ذلك المفعول مقام الفاعل وانما اكد لئلا يتوهم سناد اقيم الى قوله مقامه فان قيل هذا الحد صادق على الربيع في قولهم انبت الربيع البقل حيث كان في الاصل مفعولا فيه اى انبت الله البقل وقت الربيع فهو مفعول حذف فاعله و اقيم هو مقامه قيل انه قد خرج عن كونه مفعولا فيه وصار فاعلا لصدق حد الفاعل عليه فلم يصدق عليه كل مفعول حذف فاعله ثم لما فرغ عن تعريف مفعول ما لم يسم فاعله شرع في بيان شرطه فقال **وشرطه** اى شرط مفعول ما لم يسم فاعله **ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل** وصيغة الفاعل الى صيغة المفعول فان قيل كيف يدخل في هذا الشرط نحو افتعل واستفعل وغيرهما مما بني للمفعول قيل في الكلام حذف معطوف اى الى فعل ويفعل ونحوهما مما بني للمفعول او يقال المراد بقوله فعل ويفعل مجرد اللفظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بصفة اشتهر مسماه بها كما في لكل فرعون موسى اى لكل جبار عادل والصفة المشتهرة لمسمى فعل ويفعل كونهما ماضيا مجهولا ومضارعا مجهولا او كونه صيغة المبني للمفعول ويكون المعنى ان تغير صيغة الفعل الى الماضي المجهول والمضارع المجهول او ان تغير صيغة الفعل المبني للفاعل الى صيغة المبني للمفعول ثم لما كان تعريف مفعول ما لم يسم فاعله موهما بان كل مفعول صالح لاقامته مقام الفاعل شرع في بيان ما يقع من المفعولات مقامه وما لا يقع فقال **ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت** مقام الفاعل لان المفعول الثاني مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لزم كونه مسندا و مسندا اليه معا مع كون كلا الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد فان ضرب وان كان مسندا ومسندا اليه لكن اسناده الى الفاعل غير تام **و كذا لا يقع المفعول الثالث من باب اعلمت** مقام الفاعل لان حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا وكذا ثاني مفاعيله عند اللبس نحو اعلم موسى عيسى الخ بخلاف اعلمت زيدا عمرا ذاهبة **والمفعول له والمفعول معه كذلك** اى لا يقعان مقام الفاعل لان المفعول له والمفعول معه مثل المفعول الثاني من باب علمت والثالث من باب علمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل لما الاول فلان المفعول له جواب لم ويبطل السؤال عن العلية قبل تمام الحكم وفيه نظر لان هذا الدليل برجليه لا يجري لانه يقتضي امتناع اقامة المفعول له واللام ايضا لانه جواب لم وقد جاز ذلك بالاتفاق يقال ضرب للتاديب وما يقال لا نسلم انه بعد اظهار اللام جواب لم ففيه وهاء لا يخفى لان المفعول له بلا لام انما يقع جوابا لم لكونه صالحا للام و لا يتفاوت تلك الصلاحية بعد اظهار اللام الا ترى ان قولك للتاديب يصلح جوابا لمن قال لم ضربت كان تاديبا صالحا لذلك وهذا امر يعرف بالوجدان لا بالبرهان وعلل بعض الشارحين بان النصب فيما قصد علميته مشعر بالعلية فلو اقيم مقام الفاعل صار مرفوعا فيفوت الاشعار بالعلية وفيه نظر لانا نسلم ان من مقتضى هذا الدليل جواز اقامته لو قام قرينة تشعر بالعلية وليس الامر كذلك بل المنع مطلق ولان هذا الدليل يقتضي امتناع اقامة الظرف ايضا لان النصب فيما قصد ظرفيته مشعر بالظرفية فلو اقيم مقام الفاعل فات النصب والاشعار وقد صح ذلك يقال سير يوم الجمعة واما الثاني فلان المفعول معه لو اسند اليه المفعل فلا يخلو اما ان يحذف الواو عند اسناد الفعل اليه او لا فان حذفت يتغير ماهية المفعول معه ويخرج عن كونه مفعولا معه وان لم تحذف يمتنع الاسناد اليه اذ لا واو يمنع الاسناد اليه ثم لما بين المفاعيل التي لا يقع موقع الفا

Marfat.com

شرع فى بيان مايقع موقعه فقال **واذا وجد المفعول به** بلاواسطة فى الكلام مع غيره من سائر ٥
المفاعيل التى تقع موقعه وهى المفعول المطلق الذى ليس للتاكيد وظرف الزمان والمكان والمفعول بواسطة
حرف جر **تعين له** اى تعين المفعول به لاقامته مقام الفاعل اى لاسناد الفعل اليه وانما تعين له
لان الفعل المجهول بنى له واسند اليه حقيقة والى غيره من الملابسات مجازا ولا يصار الى غير الحقيقة مع امكانه
فان قيل لا يتوجه المفعول المطلق والزمان على المفعول به باعتبار ان كل واحد منهما جزء مدلول الفعل لان الفعل
يتضمن المصدر والزمان ردا المكان باعتبار انه مستلزم مدلول الفعل لان كل مصدر يستلزم المكان بخلاف
المفعول به فانه مقتض مدلوله من حيث ان المصدر يقتضى المحل من جهة ما وقوع عليه ولا يستلزمه فان الضرب فى
ضربت زيدا مثلا وان استلزم المحل من جهة وقوع المصدر على ذلك المحل لكن باعتبار المصدرية بل باعتبار الصفة التعدية
وان نفس المصدر يمكن ان يكون بدون المفعول به كالقيام والقعود وغيرهما من المصادر اللازمة فثبت ان
احتياج الفعل الى هذه المفاعيل اشد من احتياجه الى المفعول به فلم لا تترجح هى عليه قيل انما يترجح هى عليه الى الفعل
المجهول غير مبنى لواحد من هذه المفاعيل فكان راجحا عليها ولذا لا تقول **ضرب زيد يوم الجمعة**
امام الامير ضربا شديدا فى داره فتعين زيد الفاء للتعليل وهذا تعليل على التمثيل
المذكور لانه اذا قيل تقول كذا فتعين زيد فكانه قال مثاله كذا لانه تعين فيه زيد كما ترى مع وجود غيره من المفاعيل
التى تصلح للاقامة فان قوله يوم الجمعة ظرف زمان وقوله امام الامير ظرف مكان وقوله ضربا شديدا مفعول مطلق
للنوع باعتبار الصفة وقوله فى داره مفعول به بواسطة حرف الجر مع ان المفعول به بلا واسطة حرف جر اقيم مقام الفاعل
لقائل ان يقول ان قوله فى الدار مفعول به بواسطة حرف الجر على اصطلاح الجمهور واما على اصطلاح المصنف
فهو مفعول فيه حيث جعل تقديرا فى شرط نصب المفعول فيه لا شرط نفى المفعول فيه فيلزم تكرار تظيير ظرف المكان
وترك تظيير المفعول به بالواسطة وايضا لم يقل ان كلام المصنف غير منتظم فان قوله اذا وجد وقوله تعين
قوله تقول امور مستقلة وقوله فتعين زيد ماض البتة الا ان يجعل قوله تعين بمعنى المستقبل كما فى قوله تعالى ويوم
ينفخ فى الصور ففزع من فى السموات والارض **فان لم يكن** تامة لا ناقصة اى فان لم يوجد المفعول به بلا
واسطة فى الكلام **فالجميع سواء** اى فجميع المفاعيل مستوية فى الاقامة لاستواء الجميع فى عدم بناء الفعل
المجهول له وكون الاسناد اليه مجازا فان قيل فى كلام الشيخ نوع اشكال وهو انه لو اريد جميع المفاعيل مع مفعول به
بيتقيم لا بتنائه على قوله فان لم يكن وان اريد جميع ما سوى المفعول به فهو سواء مطلقا وجد المفعول به او لم يوجد
قيل المراد وان لم يوجد المفعول به فجميع ما سواه سواء فى جواز الاقامة وعند وجوده كانت سواء فى عدم جواز
الاقامة او يقال المراد ان لم يوجد المفعول به فجميع ما يذكر فى التركيب المذكور من المفاعيل سواء وان وجد فجميع
ما يذكر منها فيه ليس بسواء لترجح المفعول به ولو قال والا فالبواقى سواء لكان اخصر لترك فعل الشرط واوضح لان
لفظ الجميع يوهم خلاف المقصود على ما عرفت **و** المفعول **الاول من** مفعولى **باب اعطيت** والمراد
باب اعطيت كل فعل متعد الى مفعولين ثانيهما غير الاول فيتناول كسوت اى المفعول الاول من الفعل المتعدى
الى مفعولين ثانيهما غير الاول **اولى من** المفعول **الثانى** فى اقامته مقام الفاعل لان المفعول الاول
من اعطيت زيدا درهما فيه معنى الفاعلية اذ هو عاط اى اخذ وكذا المفعول الاول من كسوت زيدا جبة فيه
معنى الفاعلية اذ هو مكتس فى الثانى منهما معنى المفعولية لانه ماخوذ ومكتسى وما فيه معنى الفاعلية فهو انسب وليق

Marfat.com

باقامته مقام الفاعل ويجب اقامته عند اللبس نحو اعطى زيدا عمرو فان كل واحد من مفعوليه يصلح ان يكون اخذا وملخوذا بخلاف اعطيت زيدا درهما فان الثانى لا يصلح ان يكون آخذا بل يتعين لكونه ماخوذا فلا لبس فى اقامته ثم لما فرغ من بحث الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله شرع فى بحث المبتدأ والخبر فقال **ومنها المبتدأ والخبر** مبتدأ متقدما الخبر والجملة عطف على قوله فمنه الفاعل اى من المرفوعات المبتدأ والخبر انث الضمير مهنا لتانيث المعاد بتذكيره لتذكير الخبر وفى بعض النسخ ومنه المبتدأ والخبر اى ومما اشتمل على علم الفاعلية المبتدأ والخبر وفى بعض النسخ المبتدأ والخبر فعلى هذا يكون المبتدأ مبتدأ محذوف الخبر اى ومنها المبتدأ والخبر او منه وانما حذف الخبر لبقاء ما ذكر فى الفاعل ولذلك حذف ذلك فى سائر المرفوعات الاتية وانما جمع المبتدأ والخبر فى فصل واحد لكمال الملازمة بينهما على ما هو الاصل اذ الاصل فيهما اذا ذكر احدهما ذكر الاخر اما حذف احدهما فخلاف الاصل ولاشتراكهما فى كون عاملهما معنويا وغير ذلك **فالمبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية** قوله المبتدأ مبتدأ وهو ضمير الفصل لا محل له من الاعراب وقوله الاسم خبر وقوله المجرد صفة الاسم وقوله عن العوامل متعلق المجرد وقوله اللفظية صفة العوامل اى العوامل المنسوبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ونسبة الجزئيات الى الكليات وعلى الاول يكون اللفظ بمعنى التلفظ اى العوامل المنسوبة الى تلفظ لافظ ذلك العوامل فيكون العوامل محفوظة وعلى الثانى بمعنى الملفوظ اى العوامل المنسوبة الى الاشياء الملفوظة فالاشياء الملفوظة كلية والعوامل بعض جزئياتها وفى قيد الاسم احتراز عن الفعل فانه لا يقع مبتدأ والمراد بالاسم اعم من ان يكون اسما لفظا او تقديرا ليدخل فى الحد سواء علم ان اندرجهم لم تندرجهم ستسمع بالمعدى خير لمن ان تراه وحق ان زيدا منطلق وفى قيد المجرد عن العوامل اللفظية احتراز عن الاسم الذى يدخل فيه عامل لفظى وانما اطلق العوامل اللفظية ولم يقيدها بلبس كان وان وعملت كما فسرها العلامة جار الله الزمخشرى فى المفصل لانه عرف المبتدأ وحده فالحرى ان يطلق بخلاف جار الله حيث قصد ان ما هو المشترك بين المبتدأ والخبر قائلا هما الاسمان المجردان عن العوامل اللفظية للاسناد والمشترك بينهما المجرد عن العوامل التى من شانها ان تدخل عليهما وهى الافعال الثلثة وفروعها ليس الا ولا يرد على المصنف قولهم بحسبك درهم فان قولهم بحسبك مبتدأ وليس مجردا عن مطلق العوامل اللفظية لان الباء زائدة والحروف الزوائد مما لا يعتد به وقوله **مسندا اليه** حال من الضمير المستكن فى قوله المجرد والمجرد مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مسندا وهو انما عمل لانتحاله عتدة على ذى الحال وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والقسم الثانى من المبتدأ فانه خارج من هذا القسم فان قيل مال انى ضمير الفصل فى حد المبتدأ او خبر دون حد الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله قيل اكتفى فى بعض الحدود بالحصل المستفاد من المقام لمكان الاعراد والانعكاس وصرح بذلك فى بعضهم ليكون صوا التصريح حالة على صوا الاكتفاء وقيل صرح بالحصر هنا ردا على من زعم ان اسم الفاعل مبتدأ وفاعله سد مسد الخبر كما قائم الزيدان لانه مسند به لا مسندا اليه ولانه اسم بصفة واقعة بعد حرف النفى والاستفهام وفيه نظر لان ضمير الفصل يقتضى قصر الخبر على المبتدأ دون العكس فاذا قلت زيد هو المنطلق كان الانطلاق مقصورا على زيد لا ان زيدا مقصور على الانطلاق فعلى هذا يكون الاسم المجرد عن العوامل اللفظية المسندا اليه والصفة الواقعة بعد حرف النفى والاستفهام مقصورا على المبتدأ لا ان المبتدأ مقصور على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يحصل بضمير الفصل رد زعمه لان الاسم المذكور والصفة المذكورة

Marfat.com

مبتدأ بلا خلاف واجيب بانه قد يجيئ لقصر المبتدأ على الخبر كما يقال لكرم هو التقوى ومنه قوله تعالى واولئك هم المفلحون اى اولئك هم المقصورون على الفلاح لا يتعدى الفلاح منهم الى غيرهم وههنا من هذا القبيل فيكون المبتدأ مقصورا على الاسم المذكور والصفة المذكورة فلا يكون المبتدأ غيرهما فيحصل به رد زعمه فان قيل التجريد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها كما ان قولك زيد مجرد عن الثياب يقتضى سبق وجود الثياب ولم يوجد فى المبتدأ عامل قطعا قيل سلمنا ذلك لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود كما فى قولك للحفار ضيق فم الركية والركية البير وقولك سبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وقوله تعالى امتنا اثنتين واحييتنا اثنتين بتسمية العدم الاصلى ماتة وهنا من هذا القبيل فان قيل التجريد نفى الوجود من حيث المعنى واللام فى العوامل للاستغراق فيكون المعنى المبتدأ هو الاسم الذى لم يوجد فيه كل عامل لفظى ونفى الكل نفى العموم كقولك لم يقم كل انسان لا عموم النفى كقولك كل انسان لم يقم وقد عرفت ان نفى العموم لا يفيد نفى الحكم عن كل فرد من افراد ما اضيف اليه الكل بل يفيد نفى الحكم عن جملة افراده فيصدق عند عدم بعض العوامل ووجود البعض لان التجريد عن شمول الوجود كما يكون بشمول العدم يكون بالافتراق ايضا قيل هذا انما يرد اذا كان التجريد بمعنى السلب البسيط ولا نسلم ذلك بل هو سلب على وجه العدول واذ النسبة ايجابية كقولك الجماد لا حى واثبات التجريد عن جميع العوامل بان لا يوجد فيه عامل على سبيل عموم النفى لا نفى العموم فيكون المعنى هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى او يقال سلمنا ان التجريد بمعنى السلب البسيط يفيد نفى العموم ونفى العموم يحتمل الشمول العدم والافتراق فتعين احدهما وهو شمول العدم بالدليل الخارجى كما فى قوله تعالى ان الله لا يحب كل مختال فخور وان الله لا يحب كل اثام كفار اثيم ولا تطع كل حلاف وذلك الدليل ههنا شهرة الاصطلاح على ان المبتدأ هو الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى ويمكن ان يقال اللام فى قوله العوامل للجنس دون الاستغراق فيبطل معنى الجمعية اى المبتدأ هو الاسم المجرد عن ماهية العوامل اللفظى فلا يرد ما ذكرا صلا وقوله **او الصفة** عطف على قوله الاسم اى المبتدأ هو الاسم المذكور او الصفة **الواقعة بعد النفى او الف الاستفهام** والمراد بالصفة اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والجارى مجراها كالمنسوب نحو ما قرشى اخوك وانما قيد الصفة بكونها واقعة بعدهما ليحصل الاعتماد وفيه احتراز عن قولك قائم زيد فان الصفة ليست بمبتدأة لعدم الاعتماد خلافا للاخفش والكوفيين وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع وليست للشك والتشكيك فلا ينافى التعريف اذ هى لتقسيم الحدود دون الحد وضابطة تقسيم الحدود ان يذكر فى صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وههنا كذلك فان قوله الاسم يتناول كلا القسمين اذ المراد بالاسم ما هو قسيم الفعل كما دل عليه كلام المصنف فى شرحه لا قسيم الصفة كما زعم بعض الشارحين فان قيل ان اريد بتقسيم الفعل لا يحصل التقابل بين القسمين فالظاهر ان المراد قسيم الصفة ليحصل التقابل قيل التقابل بين القسمين يحصل بالنظر الى المجموع او بقوله مسندا اليه فان المبتدأ فى القسم الاول مسند اليه وفى الثانى مسند به ولا يصح ان يراد قسيم الصفة لانه يلزم حينئذ تقسيم الحد الذى ليس فى صدر الحد ما يتناول كلا القسمين وقوله **رافعة** حال من ضمير الواقعة اى حال كون تلك الصفة رافعة **لظاهر** بان كانت الصفة مفردة والظاهر الذى بعدها مثنى او مجموعا وانما قيد بالظاهر احترازا عن الصفة الرافعة لضمير نحو اقائمان الزيدان فانما رافعة لضمير عائد الى الزيدان ولو كانت رافعة للظاهر ليجب تثنيتها لما عرفت من رفع الفاعل اذا قدم عليه لا يثنى ولا يجمع فكانت خبرا ليس لا فان قيل يخرج من هذا الحد مثل اقائمتان فان الصفة رافعة للضمير مع انها مبتدأة قيل المراد بالظاهر معناه اللغوى

Marfat.com

وهو خلاف المستقر فلا يخرج ذلك فان قيل الصفة الواقعة بعد هل الاستفهامية الرافعة لظاهر مبتدأة ايضا بالاعتماد على هل الاستفهامية نحو هل قائم زيد فلو قال بعد حرف النفي والاستفهام لكان اشمل قيل الصفة الواقعة بعد هل اختلفوا في ابتدائيته قال بعضهم انها مبتدأة وقال بعضهم انها خبر فالمصنف ان اختار الاول كان ذكر الالف لاصالتها وان اختار الثاني كان ذكرها تقييدا واحترازا عن هل فان قيل الصفة الواقعة بعد لام الموصول الرافعة لظاهر مبتدأة ايضا بالاعتماد على الموصول نحو القايم ابوه زيد فلو قال بعد حرف النفي والف الاستفهام ولام الموصول لكان اشمل قيل انما لم يعتبر وقوع الصفة بعد لام الموصول لان هذا القسم من المبتدأ ضروري يصار اليه لعدم وجه آخر ولا ضرورة ههنا للزوم اعراب الصلة باعراب اللام الموصولة كاعراب ما بعد الا بمعنى غير باعرابه توضيحه ان حق الاعراب ان يكون على الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية والحرف لا يحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها فاعرب باعرابها عارية كما ان الا الاسمية لما كانت بمعنى غير لما كانت في صورة الا الحرفية نقل اعرابها الى ما بعدها فاعرب باعرابها عارية **مثل زيد قائم** مثال القسم الاول من المبتدأ **وما قايم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد حرف النفي **واقائم الزيدان** مثال الصفة الواقعة بعد الف الاستفهام فالصفة في هذين المثالين مبتدأة وليس مسندا اليها والزيدان فاعلها ساد مسد الخبر في تمام الجملة **فان طابقت مفردا** اي فان وافقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام اسما مرفوعا مفردا واقعا بعدها بان كانت الصفة والاسم المرفوع الواقع بعدها مفردين **جاز الامران** احدهما كون الصفة مبتدأة وما بعدها فاعلها الساد مسد الخبر في تمام الجملة والثاني كون الصفة خبرا وما بعدها مبتدأ بخلاف ما اذا طابقت مثنى او مجموعا نحو قايمان الزيدان واقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا فان قيل هذا القسم من المبتدأ ضروري لا يصار اليه الا عند عدم وجه آخر فلما جاز وجه آخر فقدت الضرورة قيل الضرورة هنا على تقدير مخصوص لا مطلقا وهو على تقدير جعل الاسم الظاهر فاعلا لانك اذا جعلته الاسم الظاهر فاعلا فلا وجه في الصفة سوى رفعها على الابتداء فتحققت الضرورة فان قيل اعتبر في منع تاخير المبتدأ في نحو زيد قام لزوم الالتباس بالفاعل ولم يجز حينئذ وجهان ولم يعتبر الالتباس هنا وجوز الوجهان فلا بد من بيان الفرق بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين قيل الفرق بينهما قد ذكرنا من قبل وهو ان حمل الوجهين اذا ادى على خلاف الاصل والاخر على الاصل فقصد ما يخالف الاصل ملتبس ممتنع للالتباس اذ السامع يحكم بما هو الاصل من غير ان يسبق ذهنه اليه ولا يتامل ولا يستفهم فيخل بالمقصود وقد مر هذا من هذا القبيل لانك لو قصدت ابتدائية زيد كنت ملتبسا حيث لا يسبق ذهن السامع الى تاخير المبتدأ عن الخبر مع صلاحية الفاعل لكونه خلاف الاصل بل يسبق الى فاعليته وانت لم تقصده فيلزم الالتباس المقصود بغيره فلا يجوز فيه الا الفاعلية لبعدها من مخالفة الاصل وان استوى الوجهان اصالة ومخالفة للاصل كانا جائزين على الاحتمال حيث لا يتعين احدهما بالاصالة حتى لا يسبق ذهن السامع اليه بل يحتاج الى التامل والاستفسار فيكون جوازهما من باب الاجمال والاجمال جائز والالتباس ممنوع وذلك **مثل اقائم زيد** فان وجهيه مستويان في مخالفة الاصل اذ ابتدائيته توجب وقوع المسند به مبتدأ وهو خلاف الاصل وخبريته توجب تقدير الخبر على المبتدأ وهي ايضا خلاف الاصل فاستوى الوجهان فجوز هذا هو القدر بين جميع صور الالتباس وجواز الوجهين ثم لما فرغ عن بيان المبتدأ شرع في بيان الخبر فقال **والخبر هو المجرد** عن العوامل اللفظية **المسند به المغاير للصفة المذكورة** اي الذي لا يكون صفة واقعة

Marfat.com

بصدر حرف النفي والف الاستفهام رافعة لظاهر وقوله المجرد شامل للمبتدأ بقسميه وقوله المسند به احتراز عن القسم الاول منه وقوله المغاير للصفة المذكورة احتراز عن القسم الثاني منه وانما العرفيل هو الاسم لخروج ان الخبر قد يكون جملة والجملة من حيث هي هي ليست باسم ولا فعل ولا حرف فترك ذكر الاسم ليتناول الاسم والجملة وقيل انما العرفيل هو الاسم المجرد اكتفاء بما قال في المبتدأ والجملة التي وقعت خبرا في تاويل الاسم فان قيل يدخل في الحد يضرب في زيد يضرب ابوه وليس بخبر بل الخبر هو الجملة قيل معناه المسند به الى المبتدأ فيخرج ذلك لانه مسند الى الفاعل دون المبتدأ وعلى هذا قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيد لان القسم الثاني من المبتدأ يخرج بهذا القيد ثم الخبر مبتدأ وهو ضمير الفصل والمجرد خبر والمسند به صفة المجرد والمغاير صفة اخرى ثم لما بين المبتدأ والخبر شرع في بيان احكامهما على الترتيب فقال **واصل المبتدأ التقديم** اي الاولى في المبتدأ ومقتضى الدليل فيه ان يكون مقدما على الخبر لانه موصوف معنى والخبر صفة والموصوف مقدم على الصفة ولانه عمدة البيان والخبر عمدة الافادة والبيان اهم والاهم اليق والحري بالتقديم بخلاف الفعل والفاعل فان الاهم هو الفعل دون الفاعل لان الفعل يدل على التجدد والحدوث والغرض من الجملة الفعلية هو الدلالة على التجدد والحدوث بخلاف المبتدأ والخبر فان الاهم هو المبتدأ لان الغرض من الجملة الاسمية الدلالة على الثبات والدوام **ومن ثم** اي ولاجل ان اصل المبتدأ التقديم **جاز في داره زيد** مبتدأ متقدم الخبر والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل جاز وانما جاز ذلك مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا لتقدمه رتبة لكان اصالة تقدمه **وامتنع صاحبها في الدار** الجار والمجرور خبر لقوله صاحبها والجملة بتاويل هذا الكلام فاعل امتنع وانما امتنع هذا لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخر فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة ثم لما فرغ عن بيان بعض احكام المبتدأ شرع في حكم اخر له فقال **وقد يكون المبتدأ نكرة** كلمة قد للتقليل اي قلما يكون المبتدأ نكرة فيه اشارة الى ان الاصل في المبتدأ التعريف لكونه محكوما عليه والاصل فيما التعريف بخلاف الفاعل فانه انما يكون نكرة مع كونه محكوما عليه لتقدم حكمه عليه فالفاعل المنكر تخصص بتقدير المحكوم عليه بعدك اي التنكير **اذا تخصصت** اي قل شيوعها وابهامها وحصل فيها نوع تعين **بوجه ما** كلمة ما للابهام او صفة وجه اي بوجه اي وجه فان قيل بيان التنكير عند بيان اصالة التقديم غير ملائم فكان الاولى ان يذكر بعد قوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى اخره مما وجب فيه هذا الاصل او تخلفه قيل ان المبتدأ لما جاز فيه التقديم والتعريف فبين احدهما للتصريح والاخر بالالتزام لان بيان اصالة التنكير يستلزم اصالة التعريف فكانه قال وقد يكون المبتدأ نكرة واصله التعريف او يقال لما بين اصالة تقدير المبتدأ شرع في بيان ما يلزم فيه تاخيره ويتخلف عنه ذلك اذا كان الخبر مما يصح حاله نحو في الدار رجل فعلى هذا المقصود من بيان وجود تخصيص النكرة قوله في الامثلة الاتية وذكر سائر الوجوه استطرادا فان ذكر التنكير بعد ذكر التقديم هذا التلفيف والملائمة وفيه نظر لان ذكره بعد ذكره لو كان بهذا التلفيف لكان ينبغي ان تقدم قوله في الدار رجل على سائر الامثلة يابى هذا التلفيف **مثل ولعبد مؤمن خير من مشرك** فان قوله ولعبد مبتدأ موصوف بالصفة لان قوله لعبد يحتمل المؤمن والكافر فاذا وصف بالمؤمن صار مخصوصا وحصل فيه نوع تعين **ورجل في الدار امرأة** فان قوله رجل مبتدأ تخصص بالعلم بثبوت الخبر لاحد الجنسين عند التكلم لان ام المتكلم المعاملة للمخاطب السؤال عن التعيين سببا العلم بثبوت الخبر لاحد هما عنده فلذا

Marfat.com

كان الخبر معلوما صار بمنزلة الصفة اذ الصفة من شأنها ان تكون معلومة للسامع
قبل اجراء على الموصوف بخلاف الخبر وان من شأنه ان يكون مجهولا له قيل لكل
على المخبر عنه ولذا قيل الصفات قبل العلم بها اخبار بعد العلم بها صفات
فصار المبتدأ كانه تخصص بالصفة وفيه نظر لانه يلزم من هذا استناع ارجل فى الدار هل رجل
فى الدار لعدم لفظام التى تدل على ثبوت الخبر لاحدهما عند المنكر ولا ولى ان نقول المحوج تلك وقوعها
فى سياق الاستفهام وذلك لان النكرة فى سياقه فى تاويل المعرفة اذ المعنى اهذا الجنس فى الدار ام ذاك الجنس
وليس المراد واحدا بعينه اولا بعينه كذا فى العباب **وما احد خير منك** فان قوله احد مبتدأ عندى
تميم تخصص بصفة العموم لان النكرة فى سياق النفى تعم وفيه نظر لانه جمع بين الضدين لان اى العموم ضد
الخصوص فكيف يحصل الخصوص مع العموم وكيف يوصف اللفظ الواحد بالخصوص والعموم جميعا واجيب انما
يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هنا التفرد الذى هو ضد العموم والشمول وليس كذلك بل المراد التقليل
الشيوع والابهام الحاصل فى النكرات وهنا كذلك لانه لما نفى عن كل واحد من جميع الناس ان يكون خيرا من
المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان الاشتباه انما يكون اذا اللاد واحدا من الجماعة من غير تعيين فيشتبه على
السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصيص ههنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلزم الجمع بين الضدين
فانعم ثم هذا التمثيل للمبتدأ على مذهب بنى تميم لان ما ولا المشبهتين بليس لان عندهم على ما عرف
وشر اهر ذا ناب فان قوله شر مبتدأ تخصص بالصفة المقدرة تقديره شر عظيم اهر الكلب لا شر
حقير وذلك لان التنوين فيه للتعظيم فيدل على صفة تخصيص او يكونه فاعلا فى المعنى حيث كان فى الاصل اهر ذا ناب
بجعل شر بدلا من الضمير المستتر فى هر والبدل من الفاعل فاعل معنى ثم قدم ليفيد الحصر لان تقديم
ما حقه التاخير يوجب الحصر فيكون المعنى ما اهر ذا ناب الا شر وانما قدر المقدم والتاخير مع انه وجه
بعيد عن الفهم لضرورة تصحيح وقوع النكرة مبتدأ ثم اعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا
بان يكون الجانى جبانا او تاجرا او مخبرا بخبر مسرة وقد يكون شرا بان يكون الجانى لصا او عدوا والمهر له
بنباح غير معتاد يتشاءم به ويخشى منه السوء وهذا لا يكون الا شرا فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخبر
وعلى الثانى لا يصح القصر لانه لا يكون الا شرا فيقدر الوصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب
وهذا على قول من قال بان التقييد بالوصف يدل على نفى ما عداه فنحو رجل طويل جاءنى معناه لا قصير
قيل ان هذا القول انما يتكلم به العرب اذا سمعوا الهرير كلب فى وقت لا يهرة فى مثله الا السوء فكان هريره
هريرا يتشاءم به ويخشى منه السوء والمراد بذى ناب الكلب **وفى الدار رجل** فان قوله رجل مبتدأ
تخصص بتقدير الخبر الذى هو ظرف متعين لكونه حكما لانه اذا قيل فى الدار علم ان ما بعده موصوف باستقراره
فى الدار فكانه متخصص بالصفة بخلاف نحو قائم رجل فانه لم يتعين لكونه حكما لجواز ان يكون قائم مبتدأ
رجل بدلا منه فلو قلنا بانه خبر يلزم الالتباس فلم يجز ذلك وفيه نظر حيث يصح قائم رجل مع ان هذا الالتباس
موجود فيه **وسلام عليك** فان قوله سلام مبتدأ تخصص بكونه منسوبا الى المتكلم اذ معناه سلمت سلاما
عليك فحذف فعله كما يحذف فعال المصادر فصار سلاما عليك فعدل عن النصب الى الرفع لقصد الاستمرار
والدوام فى الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلمت سلاما عليك لان سلمت معناه قلت

Marfat.com

سلام عليك كما ان سبحانك معناه قلت سبحان الله ولبيت قلت لبيك فيلزم التسلسل والدور والتكرار لان سلام عليك في قولك قلت سلام عليك ايضا مبتدأ منكرا فاحتاج في تخصيصه الى تقدير اخر مثله وذلك الى تقدير اخر مثله الى ما لا يتناهى فيلزم التسلسل وان زعمت ان تخصيصه لكونه في معنى سلمت سلاما عليك الاول لزم الدور حيث يحتاج سلمت سلاما عليك الاول في بيان معناه الى قلت سلام عليك والمقول يحتاج في تخصيصه اليه واحتياج الجزء يوجب احتياج الكل لكون الجزء محتاجا اليه واما التكرار فظاهر على الفطن على ما بيناه قيل لا نسلم ان معنى سلمت قلت سلام عليك بل معناه سلمك الله او قلت السلام عليك وذلك لا يحتاج الى تقدير فلا يلزم التسلسل والدور وان قيل السلام لما كان مصدر سلمت الذي معناه قلت السلام عليك كان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لان قوله سلام عليك مقول قولي فلا بد من ذكر قولي لئلا يكون المبتدأ بلا خبر فيلزم تكرار الخطاب قيل سلمنا ان معنى قولك سلام عليك قولي سلام عليك واقع عليك لكن ليس فيه تكرار الخطاب بل فيه تعيين المخاطب بالارادة من اللفظ الصالح له وقد مر صاحب الصواب سلمك الله عرضا من تقدير سلمت وهو غير معلوم حيث لا معنى لسلمك الله عليك بعد استيفاء المفعول مرة ثم لما فرغ من احكام المبتدأ شرع في احكام الخبر فقال **والخبر** اللام للعهد اي خبر المبتدأ **قد يكون جملة** لان الحكم كما يقع بالمفرد يقع بالجملة ولان حد الخبر صادق عليها وفي كلمة قد اشارة الى ان الاصل في الخبر الافراد لكونه احد جزئي الكلام ثم قوله والخبر مبتدأ وقوله قد يكون جملة خبر فيصلح مثالا لوقوع الخبر جملة والمراد بالجملة مطلقا سواء كانت خبرية او انشائية وهو الصحيح وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين الخبر لا يكون جملة انشائية بناء على تاويل نظيره بالجملة الخبرية **مثل زيد ابوه قائم** فزيد مبتدأ وابوه مبتدأ ثان وقائم خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول **وزيد قام ابوه** فزيد مبتدأ وقام فعل وابوه فاعله والجملة الفعلية خبر المبتدأ الاول ونظير الجملة الانشائية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وقولك نعم الرجل زيد على قول من جعل المخصوص بالمدح مبتدأ متقدما والخبر وعند المخالفين الجملة الانشائية انما يقع خبرا بالتاويل اي بل انتم مقول في حقكم لا مرحبا بكم وزيد مقول في حقه نعم الرجل وفيه تعسف واذا كان الخبر جملة **فلا بد من عائد** يعود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة من حيث هي مستقلة بنفسها فاذا تعلق بشئ يحتاج الى عائد اي الى رابط يربطها ضميرا كان ذلك الرابط او غيرهما كالاشارة في نعم الرجل فانه اما لا استغراق الجنس كما ذهب اليه البعض والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فجرى اشتماله مجرى الذكر اللفظي واما للتعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر والمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الضمير وكوضع الظاهر موضع المضمر في نحو قوله تعالى الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في قوله تعالى قل هو الله احد ثم قوله الله الصمد مشترك لانه اسم لا لفظ الجنس وقوله من عائد خبر لا وزعم بعض الشارحين ان الجار والمجرور متعلق بقوله بد وخبر لا محذوف تقديره لا بد من عائد فيها وفيه نظر لانه على هذا يصير قوله بد مضارعا للمضاف فيكون منصوبا لا مفتوحا على نحو لا حافظا للقرآن عندك ولا بد هو الفراق اي لا فراق من علمك وقد يحذف العائد بقرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه والمنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يبيع غير ذلك ومنه المحذوف في المثال الاول حال من الضمير المستكن في بستين والحال وان لم تفد على العامل المعنوي الا انها اذا كانت ظرفا تقدمت عليه حيث اتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره وفي المثال الثاني في محل الرفع على انه صفة المرفوع وهو منوان اي منوان كائنان منه ولذلك صح وقوع منوان مبتدأ **وما وقع**

Marfat.com

ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اى الخبر الذى وقع ظرفا نحو زيد فى الدار وعمرو من الكرام فالاكثر النحاة على انه مقدر بجملة متعلق بفعل محذوف من الافعال العامة لدلالة الظرف عليه وذلك لان الاصل فى العمل للفعل فقدر به عاملا فى الظرف اخرى ولانه اذا وقع صلة يقدر بجملة لا محالة فكذلك اذا وقع خبرا ولان الظرف المستقر يعمل لقيامه مقام عامله فجعله فرع الفعل الذى هو الاصل فى العمل ولى من جعله فرعا لفرعه وقال الكوفيون هو مقدر باسم الفاعل فقدير زيد فى الدار زيد حاصل فى الدار لان الاصل فى الخبر الافراد ولان المقدر لو كان فعلا لافاد نحو زيد فى الدار المعنى وليس كذلك ولان المقدر حال عن الضمير لانتقاله الى الظرف والعامل بخلو الاسم عنه اولى من العامل بخلو الفعل عنه ثم قوله ما مبتدأ وقوله ظرفا حال وقوله فالاكثر مبتدأ ثان وقوله انه مقدر بجملة خبر المبتدأ الثانى بحذف على اى على انه لان حذف حرف الجر من ان وان قياسي مستمر والجملة خبر المبتدأ الاول وانما دخلت الفاء فى الخبر لان المبتدأ متضمن بمعنى الشرط لكونه موصولا بفعل فان قيل ما معنى الباء فى قوله بجملة وما معنى قوله مقدر بجملة والمقدر هو الجملة لا الخبر الذى هو ظرف قيل المقدر هو المفروض وقوله بجملة حال اى فالاكثر انه مفروض ملتصقا بجملة ثم اختلفوا فى الخبر قال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده وقال بعضهم هو الظرف الساد مسده وهو المختار وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف وكذا اختلفوا فى ان الضمير منتقل من الفعل المقدر الى الظرف او محذوف مع الفعل وقال ابو على ومن تابعه انه منتقل واليه يشير كلام صاحب اللب واللباب وقال السيرافى انه محذوف مع الفعل واليه يشير كلام المصنف فاعرف ثم لما قال اولا ان اصل المبتدأ التقديم شرع فى بيان موجبات تقديمه وتاخيره فقال **واذا كان المبتدأ مشتملا على ماله صدر الكلام كالاستفهام نحو من ابوك** والشرط نحو من يكرمنى فانى اكرمه وضمير الشان نحو هو زيد منطلق ودخول لام الابتداء على المبتدأ نحو لزيد منطلق والتعجب نحو ما احسن زيدا ثم قوله ما موصولة او موصوفة وقوله صدر الكلام فاعل الظرف وهو قوله له او مبتدأ متقدم الخبر والجملة صلة او صفة ومن فى قوله من ابوك مبتدأ وابوك خبر فان قيل من نكرة وابوك معرفة ولا يجوز ان يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة قيل من نكرة ظاهرا ومعرفة معنى لان معناه اهذا ابوك ام ذلك او زيد ابوك ام عمرو وامثالهم مثل قولهم ما رايته منذ يوم الجمعة فان منذ مبتدأ مع كونه نكرة ويوم الجمعة خبر مع كونه معرفة لان منذ معرفة من حيث المعنى وان كان نكرة من حيث الظاهر لان معناه اول المدة التى انتفت فيها الرؤية يوم الجمعة او **كانا معرفتين** اى او كان المبتدأ والخبر معرفتين نحو زيد المنطلق او المنطلق زيد او كانا نكرتين **متساويين فى رتبة التخصيص نحو افضل منك افضل منى** فان افضل منك مبتدأ و افضل منى خبره وكلاهما متساويان فى رتبة التخصيص لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وانما لم يقل او متساويتين وان كان موصوفه مؤنثا لما ان تانيث لفظ النكرة غير مرتب على التذكير فلا يجب مراعاته فان قيل لو قال او كانا متساويين يتناول التساوى فى التعريف والتخصيص فيستغنى عن ذكرهما معرفتين فما وجه الاطناب قيل لو قال ذلك لتوهم اشتراط التساوى فى رتبة التعريف كما اشترط التساوى فى رتبة التخصيص وليس كذلك فان قولك زيد المنطلق احدهما معرفة بالعلمية والاخر باللام وكذا زيد ابوك احدهما معرفة بالعلمية والاخر بالاضافة وقد وجبتهما تقدير المبتدأ على الخبر فصرح بقوله او كانا معرفتين تحرزا عن هذا الوهم وتنبيها على وجوب التقدير فى المعرفتين مطلقا **او كان الخبر فعلا له** عطف على قوله او كانا معرفتين

Marfat.com

والام للعهد اى او كان خبر المبتدأ فعلا للمبتدأ نحو زيد قام فان قام خبر وهو فعل للمبتدأ وقوله
وجب تقديمه جزاء الشرط السابقة اى وجب تقديم المبتدأ على الخبر فى هذه المواضع اما فى الاول فمثلا يبطل
صدارته ولا يرد زيد من ابوه لتصدره على جملته فلا يبطل صدارته واما الثانى والثالث فمثلا يلتبس المبتدأ
بالخبر واما اذا لم يلتبس بان قامت قرينة على تعيين المبتدأ فلا يجب التقديم نحو بنونا بنو ابنائنا وبناتنا
بنوهن ابناء الرجال الاباعد + فان بنو ابنائنا مبتدأ وبنونا خبر لانه لو جعل بالعكس لانقلب المعنى لان ابناء الابناء
منزلون منزلة الابناء لان الابناء منزلون منزلة ابناء الابناء وكذا قولهما ابو حنيفة ابو يوسف فان قوله
ابو يوسف مبتدأ وابو حنيفة خبر لان ابا يوسف منزل منزلة ابى حنيفة لان ابا حنيفة منزل منزلة ابى يوسف
وذهب الامام فخر الدين الرازى رح الى ان تقدم المبتدأ فى نحو زيد المنطلق والمنطلق زيد ليس بواجب لان الاسم متعين
للمبتدأ تقدم او تاخر لانه يدل على الذات والصفة للخبرية لانها تدل على المعنى لنسبى المشروط فى الخبر فلم يلتبس المبتدأ
بالخبر وهذا ليس بسديد لان الخبر يصح ان يكون جامدا ومشتقا فى الصحيح مع ان الجامد لا يدل على المعنى النسبى و
لان الاسم يصح وقوعه خبرا بمعنى المسمى بكذا والصفة مبتدأ بمعنى الذات الذى اتصف بكذا فالمنطلق زيد بمعنى
الذات الذى اتصف بالانطلاق مسمى بزيد واما الرابع فمثلا يلتبس المبتدأ بالفاعل فان قيل الخبر فى اقائم زيد
فعل للمبتدأ ولم يجب تقديمه قيل المراد بالفعل الفعل الاصطلاحى دون اللغوى واقائم ليس بفعل اصطلاحى
وفيه شبهته فان قوله لا يابى هذه الارادة فالاولى ان يراد به الفعل اللغوى فى ضمن الاصطلاحى فيخرج اقائم
زيد فان قيل الخبر فى قولك الزيدان يقومان فعل للمبتدأ مع انه لم يجب تقديم المبتدأ بل جاز يقومان الزيدان
لعدم اللبس لان الفاعل هو الضمير المتصل فى يقومان فلا يصلح الزيدان فاعلا اذ الفاعل واحد ليس الا قيل
المراد بالفعل الفعل المفرد فيخرج الزيدان يقومان لان الخبر جملة وفيه نظر لانه على هذا يخرج نحو زيد قام عن هذه
الضابطة فان قام مع فاعله جملة واجيب بان المراد المفرد صورة فيدخل زيد قام ويخرج الزيدان يقومان او
يقال هما هاهنا اذا كان الخبر فعلا لا جملة باعتبار الصورة فيخرج نحو الزيدان يقومان لان الخبر جملة صورة لا فعل بخلاف
زيد قام فان الخبر فيه فعل لا جملة صورة اذ الضمير المستكن امر اعتبارى لا صورى ولذا جعل ابن فى اين زيد خبرا
مفردا مع ان فيه ضميرا مستكنا ثم لما فرغ عن بيان موجبات تقديم المبتدأ شرع فى بيان موجبات تاخيره
فقال **واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام** كالاستفهام ونحو نحو اين زيد فان
اين خبر مفرد مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان قيل الخبر فى اين زيد جملة لانه ظرف وما
وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة فكيف قال انه خبر مفرد قيل جوابه ما مر من ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة
صورة اذ الضمير المستكن امر اعتبارى لا صورى **او كان الخبر ظرفا مصححا له** اى للمبتدأ النكرة
مخصصا له **مثل فى الدار رجل** فان قولنا فى الدار خبر تخصص المبتدأ وهو رجل بتقديمه **او كان**
المتعلقة ضمير فى المبتدأ اى لتعلق الخبر ضمير كائن فى المبتدأ بان يتصل بالمبتدأ ضمير يعود الى الخبر
والمراد بتعلق الخبر متعلقة الساد مسده **مثل على التمرة مثلها زبدا** فان قوله مثلها مبتدأ وقد
اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو التمرة لتعلق الجار والمجرور بحصل او حاصل الذى هو خبر وهذا التعلق
ساد مسد الخبر او يقال الخبر هو مجموع قوله على التمرة ومتعلق الخبر هو التمرة فقط تعلق الجزء بالكل والضمير
المتصل بالمبتدأ عائد الى التمرة الذى هو متعلق الخبر وقوله زبدا تمييز عن التام بالاضافة منزل عن الموصوف

Marfat.com

اى حصل او حاصل على التمرة ويد مبتدأ مثلها فى المقدار وانما قال هذا الكلام لان التمرة توكل فى العرب مع الزبد فالاسم المبهم المحتاج الى التميز هو المثل لابهامها **وكان الخبر خبرا عن انّ** اى عن مفرد ان المفتوحة بان تقع انّ مع اسمها وخبرها المأولة بالمفرد مبتدأ **مثل عندى انك قايمٌ** فان انّ المفتوحة مع اسمها وخبرها بمعنى المفرد مبتدأ وعندى خبرا ى عندى قيامك وقوله **وجب تقديمه** جزاء لقوله واذا تضمن مع ما عطف عليها ى وجب تقديم الخبر على المبتدأ فى هذه المواضع اما فى الاول فلئلا يبطل صدارة ولا يرد عليه زيد اين ابوه لتصدرا ين على جملة فلا يبطل صدره واما فى الثانى فلئلا يبقى المبتدأ بلا تخصيص واما فى الثالث فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر واما اذا لم يلزم ذلك وذلك اذا لم يتعلق الخبر مسندة فلا يجب التقديم كما فى قولهم على الله عبده متوكل فان قوله عبده وان كان مبتدأ اتصل به ضمير عائد الى متعلق الخبر وهو الله لتعلق الجار والمجرور بقوله متوكل الذى هو خبر لكن لم يجب تقديم الخبر حيث لا يلزم الاضمار قبل الذكر لعدم سند متعلق الخبر مسندة واما فى الرابع فلئلا يلتبس ان المفتوحة بالمكسورة اللهم الا اذا لم يلتبس نحو لولا انك قائم لكان كذا **وقد يتعدد الخبر** كلمة قد للتقليل او للتحقيق اى قد يتعدد خبر المبتدأ فيكون اثنين فصاعدا وذلك اى التعدد جايز وواجب فالجايز ان تم المعنى بدونه **مثل زيد عالم عاقل** فان زيد مبتدأ تعدد خبره وقد تم المعنى بدونه والواجب ان لم يتم المعنى بدونه نحو الخل حلو حامض والابلق اسود ابيض وهما علم وجاهل ثم لما فرغ عن بيان احكام مختص بكل واحد منهما شرع فى بيان ما يتعلق بهما فقال **وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط** وهو كون الثانى ملزوما للاول وقيل كون الاول سببا للثانى ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله وما مبتدأ متضمن معنى الشرط وقوله فمن الله خبره اى ما حصل بكم من نعمة فهو صادرة من الله تعالى مع ان النعمة التى حصلت بالمخاطبين ليست بسبب لصدور النعمة من الله تعالى بل الامر على العكس فان صدورها من الله تعالى سبب لايجادها والتصاقها بهم الا ان يراد السببية للحكم به او للاخبار عنه اى ما حصل بكم من نعمة فحكما و فى الخبر انها صادرة من الله تعالى ولا شك ان النعمة التى حصلت بهم سبب للحكم والاخبار بكونها صادرة من الله تعالى والفاء فى قوله **فمنصح دخول الفاء فى الخبر** للعطف وهو معطوف على قوله يتضمن واللام فى الخبر لام عهد اى فمنصح دخول الفاء الجزائية فى الخبر المبتدأ اذا قصد سببية الاول للثانى او ملازمتها لثانى الاول والا فلا يجوز اذا قصد السببية او الملازمة فالفاء واجب فى الخبر ليدل على قصد السببية او الملازمة والا لم يجز ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على هذا وانما قال فيصح ولم يقل فيجب لان قصد السببية او الملازمة فى حيز الجواز وان الوجوب اذا يراد بقوله يصح لا يمتنع والصحيح ان الفاء عند قصد السببية او الملازمة جائزة لا واجبة لان الخبر كالجزاء من حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز تجريده منها مع قصد السببية او الملازمة نحو الذى يأتينى له درهم **وذلك** اى المبتدأ المتضمن معنى الشرط هو **الاسم الموصول** اى الاسم الذى وصل **بفعل او ظرف او النكرة الموصوفة بهما** اى والنكرة التى وصفت بالفعل او الظرف ولقائل ان يقول ينبغى ان يقول والنكرة الموصوفة به لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه بكلمة او بفرد يقال زيد او عمرو قايم ولا يقال قايمان الا ان يحمل على حذف المضاف من المضمر اى الموصوفة باحدهما اى باحد المذكورين نظير الموصول **مثل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم** الفاء جواب المبتدأ الذى تضمن معنى الشرط وقوله او

Marfat.com

فى الدار ليس بزيد بين الشرطين بل هو من باب عطف عبارة على عبارة اى يقال يا تينى او يقال فى الدار
مكان يا تينى ومثله نظير النكرة الموصوفة وهو **وكل رجل يا تينى او فى الدار فله درهم**
اى يقال يا تينى او يقال فى الدار موضع يا تينى فان قيل عبارة الشيخ تشير الى ان المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط
منحصر فى هذين القسمين اى فى الاسم الموصول بفعل او ظرف وفى النكرة الموصوفة بهما لان تعريف المسند
والمسند اليه يقتضى الحصر والمبتدأ الداخل عليه اما نحو ما زيد فمنطلق والمبتدأ المتضمن بمعنى حرف الشرط
نحو من يا تنى فله درهم وما عملت اليوم فانت تجزى به غدا والمبتدأ الموصوف بالاسم الموصول بفعل او ظرف
كقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم من هذا الباب ايضا فكيف يستقيم الحصر قيل كلاما فيما
اذا دخل الفاء فى الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط والفاء فى القسمين الاولين لحرف الشرط لا لتضمن المبتدأ معنى
الشرط اما الاول فظاهر لان لما حرف الشرط واما الثانى فلان كل واحد من مَن وما يتضمن معنى حرف الشرط
ويجرى فيه احكام الشرط والجزاء من لزوم الفاء فى مواضع اللزوم والجواز والامتناع فى مظانهما وجعل الماضى
مستقبلا حتما وجزم المضارع وغير ذلك بخلاف المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط فانه لا يلزم فى خبره الفاء وان
كان جملة اسمية لما ذكرنا ان فصل السببية والملازمة امر جائز لا واجب ولا يجعل الماضى بمعنى المستقبل حتما
بل يجوز فيه كلا الوجهين ولا يجزم المضارع فذكر القسمين الاولين فى هذا الباب ليس بسديد واما القسم الثالث
فلحق بالموصول بفعل او ظرف فهو الحصر **وليت ولعل** اذا دخلا على المبتدأ المتضمن بمعنى الشرط
مانعان دخول الفاء فى الخبر **بالاتفاق** اى باتفاق النحويين فلا يقال ليتا ولعل الذى يا تينى
او فى الدار فله درهم وكذا لا يقال ليت او لعل كل رجل يا تينى او فى الدار فله درهم ثم انهم بعد ما اتفقوا على كونهما
مانعين دخول الفاء اختلفوا فى تعليله فقال بعضهم ان الفاء انما يدخل الخبر لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل
لان ما للشرط وهو الصدارة بدخولهما فبطل الشرط لان الشئ ينتفى بانتفاء لازمه وعلل بعضهم ان الفاء انما
يدخل لتضمن المبتدأ معنى الشرط وقد بطل ذلك بدخولهما لان الشرط يدل على القطع بوجود الخبر على تقدير
وجود المبتدأ وهما يفيدان ان الجملة من القطع الى الشك لافادتهما التمنى والترجى فان قيل باب كان وباب علمت
ايضا مانعان دخول الفاء فى الخبر بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق من
بين الحروف المشبهة بالفعل لا مطلقا فالمعنى وليت ولعل من بين الحروف المشبهة بالفعل مانعان بالاتفاق
فان قيل ما وجه تخصيص بيان الاتفاق ما بين الحروف المشبهة بالفعل مع ان باب كان وعلمت ايضا مانعان
بالاتفاق قيل وجه التخصيص ان باب كان وباب علمت لا يفارق بعضها بعضا فى المنع والاتفاق بخلاف الحروف
المشبهة بالفعل فان بعضها يفارق البعض **والحق بعضهم ان بهما** اى الحق بعض النحويين وهو
سيبويه ان المكسورة المشددة **بليت ولعل** فى منع دخول الفاء فى الخبر لبطلان صدارة الشرط بدخولها
فعلا فلا للاخفش فانه يجوز دخول الفاء لانهما لا تغير معنى الشرط بل تؤكدانه وتقل بعضهم الخلاف على العكس
والصحيح الجواز بدليل قوله تعالى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا فلهم عذاب جهنم وقوله تعالى
قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم واجاب عنه المانع بان الفاء فى مثل هذه الآيات ليست بجزائية
بل هى زائدة او هى للتعليل والخبر محذوف بدليل تركها مع ان فى بعض الآيات نحو فى قوله تعالى ان الذين
امنوا وعملوا الصالحات لهم اجرهم عند ربهم وقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات تجرى

Marfat.com

من نحتها الانهار فيكون التقدير في الآية الاولى ان الذين فتنوا المؤمنين والمؤمنات ثم لم يتوبوا لهم عذاب
في الآخرة لان لهم عذاب جهنم وفي الآية الثانية قل ان الموت الذي تفرون منه لا ينفعكم الفرار منه لانه
ملاقيكم وفي هذا الجواب وهاء لا يخفى لان حملها على الزيادة على خلاف الاصل فلا يصار اليه بلا مانع وضرورة
وان حملها على التعليل يأباه السوق والسوق وتركها مع ان في بعض الآيات لا يوجب كونها مانعة ولا يدل على
كونها زائدة او للتعليل لان صدرها اي المبتدأ الذي تضمن معنى الشرط في حيز الجواز لا في حيز الوجوب فان قيل
كما اختلف في ان المكسورة اختلف في ان المفتوحة وفي كان ولكن فما وجه تخصيص ان المكسورة ببيان الاختلاف
قيل لعل القول بالمنع في ان المكسورة مرجوع بدليل الاستعمال القرآني فيها فيها خلاف لا اختلاف وفي
غيرها اختلاف فبين في ان المكسورة ان الحاقها بما قول البعض على خلاف الاكثر كذا قيل وفيه نظر لا يمكن
ان يكون الحاق ان المفتوحة وكان ولكن ايضا قول البعض على خلاف الاكثر فلا وجه لتخصيص ان المكسورة
ببيان الاختلاف واجيب بانه وجد الاستعمال القرآني في ان المكسورة دون غيرها فحمل القول بالمنع على انه
مرجوع وفيه ان القاء في الاستعمال القرآني يحتمل الزيادة والتعليل واجيب بانه خلاف الظاهر فلا يحمل عليه
بدون ضرورة ثم لما فرغ عن بيان ذكر المبتدأ والخبر شرع في بيان حذفهما فقال **وقد يحذف المبتدأ**
لقيام قرينة اللام بمعنى الوقت اي وقت حصول قرينة لفظية او عقلية **جوازا** صفة مصدر محذوف
اي حذفا جائزا للايجاز والاقتصار مع الحصول الغرض بالقرينة **كقول المستهل** خبر مبتدأ محذوف
والقول بمعنى المقول اي نظيره مثل مقول طالب الهلال او رافع الصوت عند رؤية الهلال **الهلال والله**
اي هذا الهلال والقرينة حال ترى الناس الهلال فان هذا الكلام انما يقال لمن اجتمع الناس للنظر الى
مطلع الهلال فلا حاجة الى المبتدأ ولو ذكره كان عبثا للاستغناء عنه بالقرينة فان قيل لم يجعل من باب
حذف الخبر بتقدير الهلال هذا قيل لان المقصود نفس الهلال لا تعينه بالاشارة وانما اتى بالقسم لعلمهم
ان مخبر الهلال ساكن لاجل الوقت وحينئذ لا يتعين ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير
ابصر وانما خص القسم جريا على عادة العرب فان عادتهم ان يذكروا القسم في كلامهم كثيرا فان قيل لما
جاء حذف المبتدأ بطريق الجواز جاء حذفه بطريق الوجوب كما في المخصوص بالمدح والذم نحو نعم الرجل زيد وبئس
الرجل عمرو بتقدير هو زيد عند من ذهب الى ان المخصوص خبر مبتدأ محذوف وكما في الصفة المقطوعة بالرفع
نحو الحمد لله الحميد اي هو الحميد وانما وجب حذف المبتدأ ههنا ليعلم ان النعت كان في الاصل صفة فقطع لقصد
المدح او الذم او الترحم فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك وكما في زيدا الخبز اكله منصوب الخبز اذ لا بد من اضمار ناصب
للخبز لكون اسم الفاعل الذي بعده مشتغلا عنه بضميره ويكون هذا الناصب مرفوعا بانه خبر زيد والتقدير زيد
اكل الخبز اكله واذا كان هو خبرا لا يجوز ان يكون اكله ايضا خبرا له لاستغناء المبتدأ عنه ولا يجوز ان يكون تأكيدا
للخبر المحذوف لان المؤكد لا يحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة اذ لو لم يحذف المبتدأ لا يكون في رفع اكله
وانما لزم حذف المبتدأ ههنا لئلا يتوهم انه كلام آخر غير مفسر فلم لم يذكر هذا القسم اعني حذفه بطريق الوجوب قيل
حذفه بطريق الوجوب قليل جاء في مواضع معدودة فلم يذكره الحاقا للقليل بالمعدوم فكانه لم يجيء وزعم البعض
ان حذفه بطريق الوجوب لم يجيء في كلامهم وعلله بكون المبتدأ ركنا في الكلام وحذف الركن غير شائع وهذا
ليس بسديد لان الركنية لا تنافي وجوب الحذف في موجب الا ترى ان الخبر ركن في الكلام ايضا وقد يجب حذفه

Marfat.com

لما فرغ عن بحث حذف المبتدأ شرع فى بيان حذف الخبر فقال **و قد يحذف الخبر جوازا** اى حذفا جائزا لقيام قرينة ونظيره **مثل خرجت فاذا السبع** فان السبع مبتدأ خبره محذوف اى فاذا السبع موجودا وحاصل والقرينة لحذف هذا الخبر هى اذا المفاجاة فانه للظرف وهو يدل على الفعل العام كالوجود والحصول ولا يصح ان يكون اذا خبرا لانه ظرف زمان عند الزجاج وهو اختيار العامة وهو لا يصح خبرا عن الجثة والعامل فيه معنى المفاجاة والفاء للعطف وهو معطوف على قوله خرجت اى خرجت ففاجأت زمان السبع موجود والجملة المضاف اليها الزمان بمعنى المفرد اى خرجت ففاجأت زمان وجود السبع فيكون من حيث المعنى عطف جملة اسمية على الفعلية فان قيل المفاجاة المقدرة متعدية فيكون اذا مفعولا به لا ظرفا فلا دلالة له على الخبر المقدر على ما قيل المفاجاة المقدر ههنا تنزل منزلة اللازم فلا ينقلب اذا الظرف مفعولا به بل يبقى ظرفا ويمكن ان يتعلق اذا بالخبر المقدر خاصا اى خرجت فاذا السبع واقف او حاضر فلا يكون ظرفا مستقرا حتى يلزم خبرية الزمان للجثة بل يكون ظرفا ملغى والظرف الملغى يصلح خبرا عن الجثة وفيه نظر لان حذف الخبر الخاص لا يجوز بدون قرينة خاصة ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل الخاص فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وهو لا يجوز وذهب المبرد الى ان اذا المفاجاة ظرف مكان فيصلح خبرا عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت ففى ذلك المكان السبع فان قيل هذا لا يطرد فى نحو قولك خرجت فاذا السبع بالباب اذ لا معنى لقولك خرجت ففى ذلك المكان السبع بالباب قيل يجوز ان يكون الخبر هو قوله ففى ذلك المكان وقولنا بالباب بدل عنه او خبر بعد خبر له **و وجوبا** عطف على قوله جوازا اى وقد يحذف الخبر حذفا واجبا وذلك **فيما التزم فى موضعه غيره** كلمة ما موصوفة اى فى تركيب التزم فيه غير الخبر فى موضع الخبر اى فى تركيب سد فيه غير الخبر مسد الخبر مع قرينة او مصدرية حينية اى فى وقت التزام غير الخبر فى موضع الخبر نظيره **مثل لولا زيد لكان كذا** فان زيد مبتدأ محذوف الخبر اى لولا زيد موجود وانما حذف الخبر لوجود القرينة وسد غيره مسده اما القرينة فلولا لانها لامتناع الشئ لوجود غيره فيكون مشعرا بهذا الخبر واما السادة مسده فجواب لولا والمراد بمثل لولا زيد لكان كذا كل اسم وقع بعد لولا وكان خبره علما يجب حذفه لسد جواب لولا مسده واذا كان الخبر خاصا لا يجب حذفه لعدم دلالة لولا عليه كقول الشافعى رحمه الله ولولا الشعر بالعلماء يزرى ✦ لكنت اليوم اشعر من لبيد ✦ فقال الكوفيون ان قوله لولا زيد لكان كذا من باب حذف الفعل اى لولا وجد زيد لكان كذا لشبه لولا بحرف الشرط ولاختصاص لولا التخصيص بالفعل فحمل لولا الامتناعية عليه **و مثل ضربى زيدا قائما** فيه مذاهب ذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما فضربى مبتدأ مضاف الى الفاعل وزيدا مفعول ضربى وحاصل خبر المبتدأ وقائما حال من الضمير المستكن فى كان العائد الى زيد فيكون كان عاملا فيه وكان هذه تامة بمعنى حصل ثم حذف الخبر وهو حاصل بدلالة الظرف المستقر لانه يدل على متعلقه العام ثم جعل الظرف بعد حذف حاصل خبرا وهو يصلح خبرا لغير الجثة ثم حذف اذا كان لدلالة الحال وهى قائما عليه لان الحال يدل على الوقت والزمان فبقى ضربى زيدا قائما وانما وجب حذف الخبر لحصول القرينة وسد غيره مسده لما مر ان قائما يدل على لفظ اذا كان لدلالة الحال على الظرف واذا كان يدل على الخبر لدلالة الظرف على متعلقه العام فقائما يدل على الخبر لان الدال على الدال على الشئ دال على ذلك الشئ فبقيت الحال سادة مسده والضرب عام على الاصل لان معناه كل ضرب يقع على زيد فانه حاصل فى حال قيامه

Marfat.com

وذلك كان المصدر واسماء الاجناس والجموع اذا اضيفت تكون عامة بدلالة الاستعمال فيكون ضربي زيدا قائما اخبارا عن عامة الضربات فى حال القيام فيلزم منه انه لم يضربه فى غير حال القيام وانه لو ضربه مرة فى غير حال القيام لكان مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما ولا يجوز ان يكون كان المقدر ناقصة قائما خبرها لانه لو كان خبرها لم يكن فيه دلالة على الظرف وكذا لا يجوز ان يكون قائما حالا من زيد لانه حينئذ يكون العامل فيه ضربي فيكون من تتمة المبتدأ ومتعلقاته وما كان من تتمة المبتدأ لا يبد مسد الخبر لان مقام الخبر بعد تمام المبتدأ بخلاف ما اذا كان حالا من ضمير كان لانه حينئذ كان من تتمة الخبر ومتعلقاته فيصح ان يبد مسده وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا فائما حاصل بجعل قائما حالا من زيد ومتعلقا بقوله ضربي وهو فاسد لفظا ومعنى اما لفظا فلانه يلزم حذف الخبر بدون سد شئ مسده لما ذكرنا ان قايما لو كان معمولا لضربي كان من تتمة المبتدأ وما كان من تتمة المبتدأ لا يبد مسد الخبر واما معنى فلانه يلزم تقييد المبتدأ المقصود به عمومه بدلالة الاستعمال لان قائما لما كان متعلقا بقوله ضربي كان المعنى كل ضرب مني وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل فلا يلزم منه انه لم يضربه فى غير حال القيام وانه لو ضربه مرة فى غير حال القيام يكون مناقضا لقوله ضربي زيدا قائما وهذا يعرف بالوجدان لا بالبرهان وقال الاخفش تقديره ضربي زيدا اوضربه قائما فحذف مصدر مثله واقعا خبرا وهو ضعيف لان حذف المصدر مع بقاء معموله غير معهود ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم حذف الخبر بلا قرينة وقال ابن درستويه هو مبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل كقائم الزيدان بمعنى يقوم الزيدان ومعنى ضربي زيدا قائما ضربت زيدا قائما وهو ضعيف ايضا لانه لو كان كذلك لتم الكلام بضربي او بضربي زيدا بغير ذكر الحال وليس الامر كذلك ثم المراد بمثل ضربي زيدا قائما كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تاويله مضافا او منسوبا الى الفاعل او الى المفعول او الى كليهما وبعد الحال مفردة او جملة نحو ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما او قائمين وضربك زيدا قائما او قائمين وان ضربك زيدا قائما او قائمين ومضاربتنا زيدا قائما او قائمين لكون المفاعلة للمشاركة ضمنا فكان ضمير المتكلم كناية عن الفاعل والمفعول جميعا او كان اتم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر نحو اكثر شربي السويق ملتوتا ولخطب ما يكون الامير قائما اى افضحه كون الامير حاصل اذا كان قائما وانما وجب حذف الخبر فى مثله لسد الحال سده على ما قررنا **و مثل كل رجل وضيعته** فكل مبتدأ مضاف الى رجل وضيعته معطوفة على كل والواو بمعنى مع وخبره محذوف تقديره كل رجل وضيعته اى حرفته مقترنان او مستقران وانما وجب حذف الخبر هنا لحصول القرينة وقيام غيره مقامه لان واو العطف بمعنى مع فيدل على خصوصية الخبر وهى المقارنة وان غير الخبر هو وضيعته قائم مقام الخبر وقيل حذف الخبر هنا غير واجب لان الخبر المحذوف من نحو مقترنان خبر المبتدأين فلا يبد المبتدأ الثانى وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدأ لا يكون سادا مسد الخبر والجواب ان يقال المبتدأ الثانى يبد مسد الخبر المحذوف من حيث ان الخبر المحذوف خبر المبتدأ الاول فيجب حذفه من هذا الوجه لا من حيث انه خبر المبتدأ الثانى ولا يشترط وجوه حذف الخبر سد الشئ مسده من كل وجه والاولى ان يقدر الخبر مفردا ويعطف وضيعته على ضميره ويكون تقدير كل رجل متقارن هو وضيعته والمراد بمثل كل رجل وضيعته كل مبتدأ عطف عليه شئ بالواو بمعنى مع وانما وجب حذف الخبر الكلام فى مثله لاحتواء الواو التى بمعنى مع عنه وسدها مسده وقال الكوفيون ان هذا الكلام تام لم يحذف عنه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لوجب الى تقدير الخبر

Marfat.com

تمكنها هذا والجواب بان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها عن العطف الاصلى وبقاء العطف الاصلى يمنع جعله خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدأ فلا بد من تقدير الخبر لئلا يكون المبتدأ بلا خبر بخلاف مع ضيعته فان مع ظرف حقيقة فتاير مقام متعلقه وهو كائن فلا يحتاج الى تقدير الخبر و مثل **لعمرك لافعلن كذا** العمر بالفتح والضم البقاء الا انه استعمل فى القسم بالفتح حتى لا يجوز غيره لا يثارا لاخف فيه لكثرة دوران الحلف به على السنتهم ولذلك حذفوا الخبر وتقديره لعمرك اى بقاؤك قسمى او ما اقسم به واستعماله فى القسم على وجهين بغير اللام وباللام فان لم تات باللام نصبته نصب المصادر وقلت عمرك لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف ببقائك واذا ادخلت عليه اللام رفعته بالابتداء وقلت لعمرك لافعلن كذا واللام فيه للتوكيد والابتداء والخبر محذوف وانما وجب حذف الخبر لوجود القرينة والسادمسده لان المقسم به وهو عمرك يدل على خصوصية هذا وان جواب القسم قائم مقام الخبر والمراد بمثل لعمرك لافعلن كذا كل مبتدأ يكون مقسما به نشأ فرع عن بحث المبتدأ والخبر شرع فى بحث خبران واخواتها فقال **خبران واخواتها** عطف على ان اى خبران وخبر اخواتها اى امثالها واشباهها من الحروف الخمسة الباقية من الحروف المشبهة بالفعل وهى ان وكان ولكن وليت ولعل وقوله خبر ان مبتدأ محذوف الخبر بقرينة تاسبن اى ومنه خبران واخواتها وقوله **هو المسند بعد دخول** اى احدى **هذه الحروف** ابتداء كلام او يقال ان قوله خبران مبتدأ وقوله المسند خبره وقوله هو ضمير فصل وقوله بعد ظرف المسند ولحترز بقوله المسند عن كل ما هو ليس بمسند وبقوله بعد دخول هذه الحروف عن خبران واخواتها فان قيل يدخل فى هذا الحد يضرب فى ان زيدا يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول ان مع انه ليس بخبر ان بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان فيخرج ذلك لانه ليس مسندا اليه بل الى فاعله فعلى هذا يكون قوله بعد دخول هذه الحروف تاكيدا حيث خرج بهذا القيد ما اخرج بقوله بعد دخول هذه الحروف فان قيل يدخل فى هذا الحد حسنا فى ان رجلا حسنا قائم وهو صفة اسم ان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم ان بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد ذلك **مثل ان زيدا قائم** فان قائم مسند بعد دخول ان وانما قدم خبران على خبر لا التى كنفى الجنس مع ان كلا منهما من ملحقات الفاعل لان خبر ان فرع خبر ان لانها تعمل لشابهتها ان على ما عرف وعلى اسم ما ولا بمعنى ليس لانهما فرع معمول الفعل الحامل مع شذوذه فى لا بخلاف خبران **وامره كامر خبر المبتدأ** اى حكم خبران مثل حكم خبر المبتدأ او شابه مثل شانه فى اقامه وشرائطه واحكامه **الا فى تقديمه** استثناء مفرغ من كلام موجب على نحو قرأت الا يوم كذا اى وامره كامر خبر المبتدأ فى جميع احكامه الا فى حكم التقديم حيث يفترقان فيه جوازا وامتناعا فقد جاز تقديم خبر المبتدأ على المبتدأ ولم يجز تقديم خبران على اسمها لان فى تقديمه قلب صورة عمله المقصودة لانحطاطه عن عمل الفعل وهى تاخير المنصوب عن المرفوع ولقائل ان يقول الضمير فى قوله تقديمه لا يخلو اما ان يكون عائدا الى خبر المبتدأ او الى خبران وكل ذلك خبر مستقيم اما الاول فلانه يلزم انتشار الضمير لان الضمير فى امره عائد الى خبران وكذا الثانى فان حكم التقديم غير متحقق فى خبران فلو قال الا فى التقديم بدون الضمير لكان اصوب ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالحكم اعم من ان يكون ايجابا او سلبا وحكم التقديم من حيث السلب متحقق فى خبران فيرتفع عود الضمير اليه وقوله **الا اذا كان ظرفا** استثناء مفرغ من كلام منفى اى الا فى تقديمه فانه لا يجوز فى جميع الاوقات الا وقت كونه ظرفا فحينئذ يجوز ان يتقدم على الاسم حيث يتوسع

Marfat.com

في الظرف مالا يتوسع في غيره لما فرغ عن بحث خبر ان واخواتها شرع في بحث خبر لا التي لنفي الجنس فقال
خبر لا لنفي الجنس الجار والمجرور صفة لا اي لا الكائنة لنفي الجنس اي لنفي حكم الجنس اذ لا رجل قائم مثل
لنفي القيام عن جنس الرجل لا لنفي جنس الرجل وقوله خبر لا مبتدأ محذوف الخبر اي ومنه خبر لا وقوله هو المسند
بعد دخولها استيناف او قوله ضمير فصل والمسند خبر احترز بقوله المسند عن اسم ما ولا وعن كل ما ليس مسند
وبقوله بعد دخولها عن غير خبر لا والمراد بالمسند المسند الى اسم لا بلا تبعية بقرينة ذكر التوابع بعد فلا يدخل
في الحد يضرب في لا رجل يضرب ابوه فانه مسند بعد دخول لا ولس بخبر بل الخبر مجموع الجملة وكذا
في نحو لا رجل حسنا في الدار فانه مسند بعد دخول لا وليس بخبر بل صفة رجل **مثل لا غلام رجل**
ظريف فيها فهو لظريف مسند بعد دخولها وقوله فيها خبر بعد خبر والهاء عائد الى الدار اي في الدار
وهو مذكور لان هذا الكلام جواب سايل سال هل في الدار غلام رجل ظريف كذا قيل ولقائل ان يقول لو كان
جوابا لكان كلمة لا وحده يكفي الا ترى انه اذا قيل هل في الدار رجل فالجواب ان يقال نعم او لا وانما الى
بتقدير الخبر لئلا يلزم الكذب بنفي ظرفية مثل غلام رجل فيكون قوله فيها من باب تقدير الخبر لزوما على نحو
الا بلق اسود ابيض للزوم الكذب بالتوحيد ويمكن ان يكون من باب تقدير الخبر جوازا على نحو زيد عالم
ما قل ان قيل بانتفاء لزوم الكذب في الظرف من حيث انهم عمان بالمبالغة والاعم علة او يقال انما الى
بتقدير الخبر ليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ولا يصلح ان يكون في له فيها ظرفا لقوله ظريف او حالا
لان الظرافة لا تتقيد بالظرف ونحوه وانما اختار هذا المثال وعدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في
الدار احتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة رجل محمولة على الحمل والمثال وان صلح محتملا ولا يتجه اذ تدرج المقصود
وبكما اذا استوى الاحتمالان مع ترجيح واذا اخطأ المقصود كان الاجدر ان يكون المثال المشهور بريئا لان حذف
خبر لا كثير شائع كما قال الشيخ **ويحذف كثيرا** اي يحذف خبر لا حذفا كثيرا او زمانا كثيرا بخلاف المثال
الذي اختاره لان غلام رجل معرب لا يجوز ارتفاع صفته حملا على الحمل على لا محل وهو اختيار المصنف فلا
يحتمل قولنا ظريف ان يكون صفة لقوله غلام رجل والخبر محذوف بل هو متعين للخبرية وقوله **وبنو تميم لا**
ينبتونه اي لا يثبتون خبرا يحتمل معنيين احدهما انهم لا يثبتون خبرها اصلا اي لا لفظا ولا تقديرا
ويقولون معي لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير الخبر والثاني انهم لا يثبتون خبرها
لفظا قائلين بوجوب الحذف فان قيل فما يقولون فيما يرى خبرا مثل لا رجل قائم ومثل قول حاتم الطائي
وهو من بني تميم ولا كريم من الولدان مصبح قيل انهم يجعلون امثال ذلك على الصفة المحمولة على محل لا
مع النفي دون الخبر ثم لما فرغ عن بحث خبر لا لنفي الجنس شرع في بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس فقال
اسمها ولا المشبهتين بليس في النفي الحال بطريق المبالغة وفي الدخول على المبتدأ والخبر ثم قوله اسم ما ولا
مبتدأ محذوف الخبر اي ومنه اسم ما ولا وقوله المشبهتين صفة ما ولا وقوله بليس متعلق بقوله المشبهتين وقوله
هو المسند اليه بعد دخولها استيناف او قوله ضمير فصل والمسند خبرهما ولا وقوله بعد ظرف المسند
اليه احترز بقوله هو المسند اليه ما ليس بمسند اليه وبقوله بعد دخولها اي بعد دخول ما ولا عن خبر اسم ما ولا
والمراد بالمسند اليه الذي اسند اليه خبر لا بتبعية بدليل ذكر التوابع بعد هذا فلا يدخل في الحد ابوه في ما زيد
قائم حيث اسند اليه خبرها اذ الخبر مجموع الجملة فعلى هذا يكون قوله بعد دخولها تاكيدا حيث خرج بهذا القيد

Marfat.com

ما اخرج بقوله بعد دخولهما وكذا لا يدخل اخوك فى ما زيد اخوك قائما لانه تابع اى بدل من قوله زيد
نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة لان لا تعمل فى النكرة بخلاف ما
فانه يعمل فى النكرة والمعرفة وهو فى لا شاذ اذ اجراء حكم ليس او عمل ليس والتشبيه بليس فى لا شاذ
لقصور شبهها بليس لان ليس لنفى الحال ولا لنفى الاستقبال فى المضارع وللحال فى الاسم فيقتصر عملها على
مورد السماع نحو قول الشاعر من صد عن نيرانها * فانا ابن قيس لا براح ثم لما فرغ عن المرفوعات شرع فى
بيان المنصوبات فقال المنصوبات هو ما اشتمل اى اسم او معرب اشتمل على علم المفعولية
فقوله المنصوبات مبتدأ وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وقوله ما اشتمل خبره ويحتمل ان يكون قوله المنصوبات
خبر مبتدأ محذوف والتقدير هذا ذكر المنصوبات وقوله هو ما اشتمل جملة مستانفة لانه لما قال هذا ذكر المنصوبات
فكان سائلا يسأل ما المنصوبات فقال هو ما اشتمل على علم المفعولية وهو النصب والالف والياء نحو رايت زيدا
واياه او الزيدين والتاء فى المفعولية يحتمل ان يكون لمطابقة الموصوف والياء للضبة اى الخصلة المنسوبة الى
المفعول فيدخل الملحقات وانما قدم المنصوبات على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فمنه المفعول
المطلق مبتدأ مقدم الخبر والفاء للتفسير اى فما اشتمل على علم المفعولية او فمن المنصوبات المفعول المطلق
سمى مطلقا لان نصبه غير مقيد بحرف بخلاف سائر المفاعيل وانما قدم المفاعيل على سائر المنصوبات لانها
اصل المنصوبات وسائر المنصوبات تلحق بها ثم قدم منها المفعول المطلق لانه مفعول ينتصب بلا تقييد بحرف
بخلاف المفعول به فانه قد يتقيد بالحرف فاخره عنه ثم قدمه على المفعول فيه والمفعول له والمفعول معه لان
كلا منها مقيد بالحرف جميعا لكنه فى المفعول فيه قد يكون محذوفا نائبا كما فى اللازم النصب وقد يكون فى اللفظ
بالواسطة البتة فقدمه على المفعول له الذى جاز ذكر الواسطة فى جميع افراده ثم قدمه على المفعول معه الذى
لا يجوز فيه ترك الواسطة اصلا وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه
كلتاهما عبارتان عن حدث لان ما فعله فاعل فعل هو الحدث ليس الا لكن يرد عليه ضربا وجدالا فانه مفعول
مطلق وليس بحدث لان معنى الترب الزاب ومعنى الجندل الحجر وهما اسمان عين واجيب بانه حدث حكما لان
قولهم تربا وجندلا دعاء وفى الدعاء لم يرد بهما المعنى الحقيقى بل اريد المعنى المجازى وهو الملاك لان الدعاء
يبتدع الفعل فاجريا مجرى المصدر فاذا قال الداعى تربا وجندلا فكانه قال هلكت هلاكا بالترب والجندل
ويرد على قوله فاعل فعل مذكور ضربا على صيغة المجهول فانه مفعول مطلق ولم يفعله الفاعل اذ الفعل
مجهول بل فعله مفعول فعل مذكور وكذا يرد عليه مات موتا وجم جمامة وشرف شرفا فان كلا منها مفعول
مطلق وليس من جنس ما فعله فاعل فعل مذكور واجيب عن الاول بان المفعول لما قام مقام الفاعل اخذ
حكمه فكانه فاعل حكما وعن الثانى بان الفاعل لما كان مسببا للموت والجمامة والشرف عد فاعلا لها حكما
ويرد على قوله فعل نحو زيد ضارب ضربا فانه مفعول مطلق ولم يفعله ذا علم الفعل بل فاعل الصفة واجيب
بان المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الاصطلاحى الذى هو قسيم الاسم هذا حدث فعله فاعل حدث مذكور
فساوى الفعل الاصطلاحى والصفات ويرد على قوله مذكور قوله تعالى فضرب الرقاب من حيث ان فعله غير مذكور واجيب
بانه مذكور تقديرا اذ التقدير فاضربوا الرقاب ويرد على قولنا بمعناه ضربته سوطا فانه مفعول مطلق ليس ما فعله فاعل فعل
مذكور بمعناه واجيب بان اصله ضربته ضربا بالسوط ثم حذف ضربا بالسوط وضربته ضرب سوط فكان ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه تقديرا فلم يرد ان جميع الفاظ

Marfat.com

واقع على التمام وان الجواب عن كل ما يرد على تحديده الحمل على التمام واعتبار الحقيقى والحكمى من ذلك ويرد
على هذا الحد انه غير مطرد لانه صدق على نحو كرهت كراهتى اذا قصد كونه مفعولا به لا مفعولا مطلقا واجيب بانه
يخرج باعتبار حيثية وقوع الفعل اى ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه وان
كان حدثا فعله فاعل فعل مذكور بمعناه لكنه لم يقصد فيه هذه الحيثية بل قصد فيه حيثية محل وقوع افعل المذكور
كما فى كرهت قيامى لكن اعتبار الحيثية يغنى عن بعض القيود الاخر لخروج ما اخرج بها باعتبار الحيثية **ويكون**
المفعول المطلق للتاكيد حيث لا يزيد دلالته على دلالة الفعل **والنوع** حيث دل على بعض انواع الفعل **والعدد**
حيث دل على العدد **نحو جلست جلوسا** نظير للتاكيد **و جلست جلسة** كبل الجيم نظير للنوع اى
جلست نوعا من الجلوس **و جلست جلسة** بفتح الجيم نظير للعدد اى جلست مرة واحدة **فالاول**
اى الذى للتاكيد **لا يثنى ولا يجمع** لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية
والجمع يستلزمان التعدد ولان الفعل لا يثنى ولا يجمع فكذا ما معهوم مفهوم الفعل **بخلاف اخويه** اى اخوى
الاول وهما اللذين للنوع والعدد فان كلا منهما يحتمل التعدد فيثنى ويجمع **وقد يكون** المفعول المطلق
بغير لفظه اى لفظ الفعل هذا عند المبرد والكسائى وعند سيبويه المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظه
نحو لك جلوسا اى **نحو قعدت جلوسا** مضوب بقعدت عندهما وعليه الاخفش ونحو جلست الله
عنده وبكل مذهب فى نحو حلفت يمينا اذ لا فعل له من لفظه الا ان يقال المفعول المطلق يجب ان يكون من لفظ
الا اذا لم يكن فعل من لفظه حينئذ ان يكون من غير لفظه ضرورة فلا يرد ذلك اذ ليس للبين فعل يجرى عليه فان
قيل ان اريد بقوله بغير لفظ بغير صيغة يجب ان يكون نحو ضربت ضربا من هذا القبيل لتغاير الصيغة وان اريد
به بغير مادته وجب ان لا يكون نحو قولهم انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل لتغاير الصيغة دون المادة قيل
يمكن ان يراد به بغير مادة ولا يجعل نحو قوله انبتكم من الارض نباتا من هذا القبيل ويمكن ان يراد بغير لفظه
مادة اوبابا فيندرج فيه نحو قعدت جلوسا فانبتكم من الارض نباتا اما الاول فلتغاير المادة واما الثانى فلما
الباب فافهم وانما ابرز هذا القسم مع صدق حد المفعول المطلق عليه تنبيها على قلة هذا القسم **وقد يجب**
الفعل اللام للعهد اى الفعل الناصب للمفعول المطلق **لقيام قرينة** اى وقت حصول قرينة دالة
جوازا صفة مصدر محذوف اى يحذف حذفا جائزا للايجاز والاختصار مع حصول الغرض بالقرينة
كقولك لمن قدم من سفر خير مقدم فان خبر اسم تفضيل ومصدر بمعنى اما باعتبار الموصوف
اى قدمت قدوما خير مقدم ثم حذف الموصوف واقيم الصفة مقامه فاخذ حكمه اما باعتبار المضاف اليه لان
اسم التفضيل لحكم ما اضيف اليه وانما حذف الفعل لان مشاهدة الحال يدل عليه لان هذا الكلام لا يقال الا
لمن ظهر عليه علامات القدوم وقوله **و وجوبا** عطف على قوله جوازا اى يحذف حذفا واجبا وقوله **سمعا**
صفة لقوله وجوبا اى حذفا سماعيا لوحدة فاسرعا او مقول مطلق اى حذف سماعا **نحو سقيا** اى سقاك الله
مطرا **ورعيا** اى رعاك الله رعيا **وخيبة** اى خاب خيبة **وجدعا** اى جدع جدعا وهو قطع الانف
وحمدا اى حمدت حمدا **وشكرا** اى شكرت شكرا **وعجبا** اى عجبت عجبا فان عامل هذه المصادر حذف
سماعا بمعنى انه لم يستعمل اظهاره فى كلامهم فان قيل كيف لعمت انه يجب حذف الفعل والشهود بين الناس قولهم
حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا قيل ذلك من استعمال المولدين لا من استعمال العرب وكلامنا فى

Marfat.com

استعمالہ لا الی استعمال المولدین علی ان البعض قیّد وا وجوب الحذف فی نحو حمدا لہ وشکرا لہ باستعمالہ مع اللام فلا یتوجہ الاشکال اصلا وقولہ **وقیاسہ** عطف علی قولہ سماعا وقولہ **فی مواضع** خبر مبتدا محذوف ای وذلک فی مواضع **منہا** ای من تلک المواضع **ما وقع** کلمۃ ما موصوفۃ والجملۃ صفۃ محذوف والضمیر ای موضع وقع المصدر فیہ حال کون ذلک المصدر **مثبتا** فیہ احترازا عن نحو ما زید سیرا فانہ یجوز اظہار فعلہ نحو ما زید یسیر سیرا **بعد نفی** ظرف وقع فیہ احترازا عن نحو زید سیرا فانہ یجوز اظہار فعلہ نحو زید یسیر سیرا **او معنی نفی** ای بعد ما ہو متضمن للنفی کما فی انما **دخل** قیل ضمیر دخل عائد الی النفی او معنی النفی بتاویل کل واحد منہما وفیہ نظر لان الضمیر الراجع الی المعطوف والمعطوف علیہ بکلمۃ او یجب افراد ہ یقال زید وعمرو قاما ولا یقال قاما ولا حاجۃ الی التاویل بل ہو عائد الیہما بدون التاویل ای داخل ذلک النفی او معنی النفی **علی اسم** فیہا احترازا عن نحو ما سرت الا سیر البرید **لا یکون خبرا عنہ** ای لا یصلح ذلک المصدر خبرا عن ذلک الاسم بمعنی ان یکون ذلک الاسم اسم عین وذلک المصدر اسم معنی واسم المعنی لا یخبر عن الجثۃ وبہ احترز عن نحو ما سیری الا سیر شدید فانہ لم یعرف نصبہ **او وقع المصدر مکررا** بعد اسم لا یکون خبرا عنہ وانما لم یذکر ہذا القید اکتفاء بما ذکرہ او لانہ جمع بین الضابطتین وان کان کل واحد منہما ضابطۃ علی حدۃ لاشتراکہما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنہ **نحو ما انت الا سیرا وما انت الا سیر البرید** مثلا ان لوقوع المصدر مثبتا بعد نفی داخل الی اخرہ ای ما لک الا تسیر سیرا ویقال ہذا السافر الذی لا یزال یسافر وما لک الا تسیر سیر البرید ای الا تسیر میرا مثل سیر البرید والبرید لغۃ المرتبطۃ فی الرباط قریب ثم بعید ثم سمی بہ الرسول المحمول علیہا ثم سمی بہ الرسول المحمول علیہا ثم استعمل فی اتیہ شہیرا وکان من عادۃ الملوک انہم یبنون المرابط ویقفون البغال فیہا ویقطعون اذنابہا وکانت موقوفۃ فیہا لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبرید ہہنا السرع من بلد الی اخرہ لاداء الرسالۃ یقال لہ ما لک تسیر سیرا واحدا ونظیرین لان الاول نظیر المصدر النکرۃ والثانی نظیر المصدر المعرفۃ فیحتاج الی تنبیہ علی ان الحکم لا یفترق بین المصدر النکر والمعرف **وانما انت سیرا** مثال وقوع المصدر مکررا ای زید یسیر سیرا سیرا فان قیل المصدر فی قولہ تعالی اذا دکت الارض دکا دکا وقع مکررا ولم یحذف الفعل قیل ہذا الحذف فیما اذا وقع المصدر المکرر فی موضع الخبر عن اسم لم یصلح ان یکون خبرا عنہ والمصدر فی الآیۃ وان وقع مکررا لکنہ لم یقع فی موضع الخبر اذ لیس قبلہ مبتدا وانما وجب حذف الفعل فی الضابطتین لوجود القرینۃ والسادّ مسد المحذوف اما القرینۃ فی الضابطۃ الاولی ففی ما المشبہۃ بلیس فانہا یقتضی خبرا ولا یصلح خبرا الا فعل ہذا المصدر واما السادّ مسد المحذوف فہو الا الاستثناء واما القرینۃ فی الثانیۃ فہو المبتدا فانہ یقتضی خبرا ولا یصلح خبرا الا فعل ہذا المصدر واما السادّ مسد المحذوف فہو المصدر الاول وکلتا او فی قولہ او وقع مکررا فائدۃ الخلو دون الجمع بدلیل قولہ وانما انت **لا سیرا سیرا ومنہا** ای من تلک المواضع **ما وقع** ای موضع وقع المصدر فیہ حال کونہ **تفصیلا لاثر مضمون جملۃ متقدمۃ** ای سابقۃ علی المصدر وفی قیدا لاثر احتراز عما اذا وقع تفصیلا لمضمون الجملۃ دون اثرہ مضمونہا نحو زید یسافر فریسخرا وبریدا کذا قیل وفیہ نظر لان المصدر فی ہذا المثال تفصیل لاثر مضمون نحو زید یسافر فریسخرا او بریدا فریسخ قریبا او بریدا کذا قیل وفیہ نظر لان المصدر فی ہذا المثال تفصیل لاثر مضمون نحو زید یسافر

Marfat.com

مع الضمير جملة لا مفرد بل الاولى ان يقال فى المثال لزيد سفرا ما يصح صحتا ونيتم اقتناما او لزيد ضرب ظالما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يملك هلاكا وفى المقدمة احتراز عن المتاخرة نحو اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يملك هلاكا فاضربه والا تمنون بشد منا او تفدون فداء فشدة واقال بعض الشارحين التفصيل انما يكون للجملة المتقدمة لان المفصل لا يكون متاخرا عن التفصيل بحرف متقدمة فيه وفيه نظر لان التفصيل قد يكون لاثر مضمون جملة متاخرة ايضا وحينئذ لا يجب الحذف فلا بد من قيد متقدمة ليحترز عنه وذلك مما مر نحو قولك اما يتادب زيد بالضرب تاديبا او يملك هلاكا فاضربه على ان التفصيل قد يكون متقدما على المفصل اما للاهتمام بشانه او لرعاية السجع كما قال صاحب التلخيص وعلم من البيان ما لم يعلم فان قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم قدم عليه رعاية للسجع واجيب بان الكلام فى مثل هذه المواضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم فى حكم التاخير **مثل** قوله تعالى **حتى اذا اثخنتموهم فشدوا الوثاق** اى للاسارى والا فلا **فاما منا بعد واما فداء** نقوله فاما منا بعد واما فداء وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة لان قوله فشدوا الوثاق جملة متقدمة ومضمونها شد الوثاق واثر شد الوثاق ذلك التفصيل وهو القتل او الاسترقاق او المن او الفداء فوجب حذف فعلهما اى فاما تمنون منا واما تفدون فداء والفداء مصدر والكلام من قبيل يعدى مثل الكتاب وانما وجب حذف الفعل فى هذه الصورة لسد الجملة المتقدمة مسد الفعل المحذوف لمناسبتها له من جهة ان التفصيل لاثر مضمونها **ومنها** اى ومن تلك المواضع **ما وقع** اى موضع وقع فيه المصدر **للتشبيه** اى لاجل تشبيه شئ بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على مشاركة امر لامر فى معنى وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا الصوت صوت حمار فان الصوت ثانى ليس للتشبيه بل هو بدل من الاول **علالها** حال اى حال كون ذلك المصدر دالا على الحدوث كالفعل وفيه احتراز عن نحو مررت به فاذا له زهد زهد الصلحاء او علو علو الفقهاء فان الوجه فيه الرفع لفقدان العلامة الدالة على الحدوث لان الزهد والعلو ممدوح به فلا يدل على الحدوث **بعد جملة** ظرف وقع وفيه احتراز عن نحو صوت زيد صوت حمار فان صوت حمار مصدر وقع للتشبيه دالا على الحدوث لكنه ليس بعد جملة **مشتملة** صفة جملة **على اسم** متعلق مشتملة **بمعناه** صفة اسم اى مشتملة على اسم كائن بمعنى المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بزيد فاذا له صفة صوت حمار فان الصفة ليس بمعنى الصوت **وعلى صاحبه** عطف على اسم اى ومشتملة على صاحب ذلك المصدر وهو الذى صدر منه ذلك المصدر وفيه احتراز عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوت صوت حمار لعدم اشتمال الجملة على صاحب المصدر وهو الذى قام به المصدر والوجه فيه الرفع على الوصف او على البدل **نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار** قوله صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علالها بعد جملة وهى قوله له صوت وهى مشتملة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ومشتملة على صاحب الصوت وهو الذى صدر منه الصوت وهو الضمير فى له لانه راجع الى الشخص الذى صدر منه الصوت فوجب حذف فعل اى يصوت صوت الحمار بمعنى يصوت صوتا مثل صوت الحمار **وصراخ** عطف على الصوت الاول اى فاذا الصراخ **صراخ الثكلى** اى يصرخ صراخ الثكلى بمعنى يصرخ صراخا مثل صراخ الثكلى **الصراخ** هو الصوت **والثكلى** المراة التى مات لها ولد وانما اورد مثالين لان المصدر الاول مضاف الى النكرة والثانى الى المعرفة **ومنها** اى من تلك المواضع **ما وقع** اى موضع وقع فيه المصدر حال كون ذلك المصدر **مضمون جملة** لا يحتمل لها غيره

Marfat.com

الجملة صفة جملة ای لا محتمل لتلك الجملة غير ذلك المصدر او غير ذلك المضمون وفيه حذف مضاف ای لمضمون جملة **نحو له** ای لفلان **علیّ الف درهم اعترافا** فالف درهم مبتدأ وعلیّ خبره وله متعلق الخبر او علیّ لعکس واعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهی قوله علیّ الف درهم لان مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه فوجب حذف فعله ای اعترفت بهذا الالف اعترافا والاعتراف الاقرار بالشیء من معرفة وفی بعض النسخ وقع عرفانا مکان اعترافا وهو اسم من الاعتراف وهو نصب نصب المصادر **ویسمی** هذا المصدر **توکیدا لنفسه** ای تقریرا لذاته لاتحاد مدلول المصدر والجملة **ومنها ما وقع مضمون جملة** ای من تلك المواضع موضع وقع المصدر فیه حال کونه مضمون جملة **لها محتمل غیره** الجملة صفة جملة ای لتلك الجملة محتمل غیر ذلك المصدر او غیر ذلك المضمون **مثل زید قائم حقا** مصدر وقع مضمون جملة وهی قوله زید قائم لانه مضمونه الصدق والحق ولها محتمل غیره وهو الکذب والباطل فوجب حذف فعله ای احق هذا الکلام او هذا الخبر حقا ای صدقا **ویسمی** هذا المصدر **توکیدا لغیره** ای تقریرا لغیره واللام هنا للتعلیل دون الصلة والمضاف محذوف ای توکیدا للجملة لدفع غیره وهو الکذب والباطل او لاجل احتمال غیره بخلاف اللام فی قوله لنفسه فانه صلة التوکید ویمکن ان یکون اللام هنا ایضا للصلة لان قوله زید قائم حقا حکم وزید قائم محتمل والحکم یغایر المحتمل وصفا وان اتحدا مرادا فیکون لمعنی ویسمی وکیدا لما یغایره وصفا **ومنها ما وقع مبنی** ای ومن تلك المواضع موضع وقع المصدر فیه حال کونه دالا علی التکریر والتکثیر **مثل لبیك** ای الب لطاعتك البابا بعد لباب ای اقیم بطاعتك اقامة بعد اقامة ای مرة بعد اخری ای مرارا **وسعدیك** ای اسعدك اسعادا بعد اسعاد ای اعنتك اعانة بعد اعانة والمصادر فی هذا الباب سماعیة وان کان الحذف قیاسا لانه مبنی علی ضابطة کلیة لما فرغ عن بحث المفعول المطلق شرع فی بحث المفعول به فقال **المفعول به** بالجار والمجرور فی الاصل کان مفعول مالم یسم فاعله لقوله المفعول لان معناه الذی فعل به وصارا لان جزءا لاسم المصطلح علیه والضمیر المجرور عائد الی اللام الموصولة فی المفعول وکذا المفعول فیه والمفعول له والمفعول معه **هو اسم ما وقع علیه فعل الفاعل** ولم یذکر الاسم هنا اکتفاء بما سبق فان قیل یخرج من هذا الحد بعض افراد المفعول بهنحو خلق الله العالم وما ضربت زیدا فان العالم وزیدا کل منهما مفعول به ولم یقع علیه فعل الفاعل قیل المراد بالوقوع الوقوع علیه حقیقة او عبارة بان جعلت عبارة کعبارة ما یقع علیه فعل الفاعل حقیقة فیدخل ذلك فان العالم وزیدا وان لم یکن فیهما حقیقة الوقوع الا انه جعلت العبارة فی التقدیر کان الفعل وقع علیهما کذا قیل وفیه نظر لان هذا مسلم فی خلق الله العالم لا فی ما ضربت زیدا فانه عبارة عدم الوقوع لا عبارة الوقوع وانما عبارة الوقوع ضربت زیدا واجیب بانا لا نسلم ذلك بل هو عبارة الوقوع فی الاصل کما ان ضرب زید عبارة الصدور فی الاصطلاح فافهم وقیل ان معنی قولهما وقع علیه الفعل ما تعلق به الفعل بحیث لا یتصور الا به نفیا کان او اثباتا فلا یخرج ذلك فان العالم وزیدا مما تعلق بهما الفعل بحیث لا یتصور الا بهما فان قیل ذکر الوقوع والارادة التعلق حقیقة او مجاز لا سبیل الی الاول لعدم الوضع ولا الی الثانی لعدم الاتصال بینهما قیل وقوع الفعل علی الشیء فی عرف النحاة عبارة عن تعلقه به بحیث لا یعقل الا به فیکون ارادة التعلق من الوقوع حقیقة عرفیة فلا یلزم دعوی الوضع وبیان الاتصال ویقال الوقوع لا ینفك عن التعلق فکان التعلق لازما للوقوع فذکر الملزوم واراد اللازم فان قیل ان اردت بالوقوع التعلق یخرج من الحد زیدا فی ضربت زیدا حیث لا یتوقف علیه تصور الضرب

Marfat.com

بل يتوقف على تخصيصها بما يصلح للمضروبية قيل انه مما يتوقف عليه تصور الضرب على البدلية وان لم يتوقف عليه بالتعيين فان قيل يدخل فى الحد المفعول فيه الزمانى لان الزمان مما تعلق به الفعل بحيث لا يعقل الا به قيل الزمان لانه لوجود الفعل دون تصور ماهيته فيتوقف عليه وجود الفعل لازما كان او متعديا لا يعقل ماهيته بخلاف المفعول به فانه مما يتوقف عليه تصور ماهية الفعل المتعدى كضربت زيدا فان الضرب باستعمال آلة التاديب فى محل قابل للايلام وهو كما لا يتصور بدون من يستعمل تلك الآلة فكذا لا يتصور بدون ذلك المحل او يقال انه يخرج بقيد الحينية فانها ملحوظة فى جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فيكون المعنى هو ما ذكر بحيث وقع عليه فعل الفاعل والمفعول فيه الزمانى لم يذكر بحيث يقع عليه فعل الفاعل ولقائل ان يقول لا فائدة فى قوله للفاعل ولو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر الا ان يقال التصريح فى مقام التعريف انسب **نحو ضربت زيدا** مثال المفعول به لما فرغ عن تعريف المفعول به شرع فى بيان احكامه فقال **وقد يتقدم على الفعل** اى قد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه كانه معمول قوى تعلقه بعامله فيتعلق به متقدما او متاخرا الا ان يمنع مانع كوقوعه فى حيز ان وغير ذلك وانما خص الفعل لاصالته وان كان التقدم يخص بالفعل بل يجرى فى غيره من العوامل ما لم يمنع مانع او اراد الفعل العامل او فى الكلام حذف اى على الفعل وغيره من عوامله **مثل زيدا ضربت** وبعمرو مررت ثم لما فرغ من بيان بعض احكام المفعول به شرع فى بيان حكم آخر فقال **وقد يحذف الفعل** الناصب للمفعول به **لقيام قرينة** اى وقت حصول قرينة دالة على الحذف وتعيين المحذوف **جوازا** اى حذفا جايزا **كقولك زيدا لمن قال** الجار والمجرور صفة زيدا اى زيدا ان المفعول لمن قال **من اضرب** مقول قال تقديره اضرب زيدا فحذف الفعل بقرينة السوال **ووجوبا** عطف على جوازا اى ويحذف الفعل حذفا واجبا **فى اربعة ابواب** وفى بعض النسخ فى اربعة مواضع مكان ابواب وفى الحصر على الاربعة نظر لتحقق وجوب الحذف فى المنصوب على الاغراء بتقدير نحو الزم وحافظ نحو ثناتك والمجد والصلوة الصلوة وكذا فى المنصوب على المدح او الذم او الترحم بتقدير اعنى نحو الحمد لله الحميد واتانى زيد الفاسق ومررت به المسكين **الاول سماعى** مبتدا وخبر اى فى باب الاول سماعى اى مقصور على السماع وانما قدم السماعى على القياسى لانه اقل منه **مثل** قول العرب اه اى اترك امرءا مع نفسه اى اترك كل امرء مع نفسه **و** مثل قوله تعالى **انتهوا خيرا لكم** اى انتهوا يا معشر النصارى عن التثليث اى عن قولكم ان الله ثالث ثلاثة وافصدوا خيرا لكم وهو التوحيد وقال الفراء هو صفة مصدر موصوف اى انتهاء خيرا لكم وفيه نظر لانه غير متردد فى نحو قولهم انتهى امرا قاصدا لان قوله امرا لا يحتمل ان يكون صفة لانه اسم جنس فتعين انه مفعول به لفعل محذوف اى انته عن الافراط والتفريط وايتا امرا قاصدا اى متوسطا بين الافراط والتفريط اى بين الغلو والتقصير وقال الكسائى هو خبر يكن المحذوفة اى انتهوا عن التثليث يكن الانتهاء خيرا لكم وفيه ايضا نظر لانه حذف كان بلا حرف شرط شاذ فلا يحتمل عليه مع امكان الوجه القياسى وانما اخر هذا النظير وان كان عظيم القدر لانه من القرآن لان له مساغا من وجه دون وجه مما نحن بصدده على ما بينا من الاختلاف **و** مثل قول العرب **اهلا وسهلا** اى اتيت اهلا لا اجنبيا ووطيت سهلا من البلاد لا حزنا الحزن بفتح الحاء وسكون الزاء المكان الخشن والصلب هذا الكلام يقوله المزور والمضيف للزاير والضيف لمضيفه وانما يباح له الا من من جهة يخشى انا من اهلك واتيت اهلك

Marfat.com

لا الاجانب ومنزلك سهل لين لا مشقة عليك فى منزلى ثم لما فرغ عن السماعى شرع فى القياسى فقال
الثانى اى الباب الثانى من الابواب الاربعة التى خبب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **المنادى**
وانما وجب حذف الفعل لان حرف النداء نايب منابه فلو ذكر الفعل يلزم الجمع بين النايب والمنوب وهو
المطلوب اقباله مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المطلوب اى وهو الاسم الذى يطلب حضار ذلك الاسم
بحرف متعلق بالمطلوب اى بواسطة حرف من حروف النداء الخمسة وهى يا وآيا وهيا وآى والهمزة وقوله
نايب صفة حرف وقوله **مناب** ظرف نايب وانما حذف فى فيه مع انه ليس من الجهات الستة لكونه
جاريا مجرى لفظ المكان لكونه ذا ابهام وفيه معنى الاستقرار اى بواسطة حرف نايب مقام لفظ **ادعو** او
انادى وفيه احتراز عن الطلب اقبال زيد وانادى زيدا وادعو الله ونحو ذلك فانه وان كان مطلوبا لا اقباليا
لكن لا بواسطة حرف نايب منابه فان قيل يخرج من هذا الحد قولنا يا الله فانه منادى ولا يصدق
عليه كونه مطلوب الاقبال قيل انه مطلوب الاقبال حكما لكونه مطلوب الاجابة فيكون منادى هذا الا
او قيل ان ندعو الله تعالى استعارة تخييلية وطلب الاقبال منه ادعائى كانيابة المنية فى قول الشاعر
واذا المنية انشبت اظفارها * الفيت كل تميمة لا تنفع * وفيه نظر لانه يستلزم تشبيه الله تعالى بما يكون
مطلوب الاقبال لما عرف ان الاستعارة التخييلية لا تنفك عن الاستعارة المكنى عنها فيلزم تشبيه الله تعالى
او بما يكون مطلوب الاقبال ثم اثبات الظاهر على سبيل التخييل فان قيل يخرج من هذا الحد نحو يا زيدا
تقبل فانه منهى عن الاقبال لا مطلوبه وكذا نحو يا جبال ويا سماء ويا ارض ويا ماء ويا الهى ونحو قول احد
المتحابين لصاحبه يا فلان وغير ذلك مما لا يتصور طلب اقباله قيل فى الجواب عن الاول بانه مطلوب الاقبال
استماعا انتهى ومنهى عن الاقبال بعد توجهه فاختلفت الجهتان وبانه مطلوب الاقبال حكما لكونه مسئول الاجابة
كما قيل فى يا الله وعن الثانى بانها من باب الاستعارة بالكناية حيث شبهت هذه الاشياء بما يكون مطلوب الاقبال
ونداؤها استعارة تخييلية وطلب الاقبال قرينة ادعائى وقوله **فخرج الخ** تفصيل للمنادى والظرف
وهو الاظهر اى وذلك الحرف اما ان يكون ملفوظا نحو يا زيد فذاك او مقدرا مثل قوله تعالى يوسف اعرض عن
هذا ثم لما فرغ عن بيان حقيقة المنادى شرع فى بيان حكمه فقال **ويبنى** المنادى وجوبا **على ما**
يرفع به قبل النداء اى حالة الاعراب من حركة او حرف اى يبنى على الضم ان كان رفعه قبل النداء بالضمة وعلى
الالف ان كان رفعه بالالف وعلى الواو ان كان رفعه بالواو فان قيل الضمير فى يرفع عائد الى المنادى فيكون
المعنى ويبنى على ما يرفع المنادى به من حركة او حرف وانت تعلم ان المنادى لا يرفع بحال قيل انه مستدل
المجاز والجرور اعنى به فلا ضمير فيه فيكون المعنى ويبنى على ما يقع به الرفع قبل النداء من حركة او حرف فان
قيل يمكن ان يكون فيه ضمير عائد الى الاسم دون المنادى فيكون المعنى ويبنى على ما يرفع الاسم به قبل النداء
من حركة او حرف قيل انه ممكن لكنه بعيد لان الضمير فى قوله ويبنى عائد الى المنادى فلو كان الضمير فى يرفع عائدا
الى الاسم لتمانتشار الضمير وهو قبيح فالصواب ما ذكرنا انه مستغنى عنه ولا ضمير فيه اى يبنى على ما يقع بالرفع
من حركة او حرف **ان كان** المنادى **مفردا** اى ليس فيه اضافة ولا شبه بالاضافة وفيه احتراز عن
المضاف والمضارع له **معرفة** صفة مفردا او خبر آخر لكان لا ضمير فيه احتراز عن النكرة نحو يا رجلا لغير معين والمراد بالمعرفة ما من شانه ان يكون معرفة قبل النداء ليدخل فيه نحو يا

Marfat.com

او رد المثالين المبنى بالضم ليكون **مثل يا زيد** مثال للمعرفة قبل النداء **ويا رجل** مثال المعرفت بعد النداء **ويا زيدان** مثال المبنى بالالف **ويا زيدون** مثال المبنى بالواو فالالف والواو فيهما نائب للاعراب بل يجريان التثنية والجمع فان قيل العلم اذا ثنى وجمع لزم فيه اللام فكيف يصح يا ربدان ويا زيدون بلا لام قيل انما صح ذلك لقيام يا مقام اللام وكفاها فى حكمها فى افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع التى التعريف وهو محذور حينئذ وانما بنى المنادى المفرد المعرفة لشبهه بكاف دعوك فى وقوعه موقعها وانما بنى كاف ادعوك وهو اسم لشبهه بكاف اياك وهو حرف مبنى لاصل لاحظ له من الاعراب لفقد المعانى الموجبة للاعراب الا اذا كان علما موصوفا بابن مضاف الى علم آخر حينئذ يختار فتحه كما سيجئ ويجوز تنوين المنادى المفرد المعرفة عند ضرورة الشعر نحو سلام الله يا مطر عليها + وليس عليك يا مطر السلام حيث نون المطر الاول وهو قبيح والمطر اسم رجل والضمير فى عليها راجع الى المرأة المطر وهى جميلة ثم لما فرغ عن بيان بناء المنادى شرع فى بيان ما يعترض عليه ويصير معربا فقال **ويخفض** المنادى **بلام الاستغاثة** او التعجب او التهديد بحمل الكلام على حذف المعطوفين ويمكن ان يحمل الكلام على حذف المضاف اى بجر لام الاستغاثة اى بلام يدخل المنادى وقت الاستغاثة **مثل يا لزيد** وقت التعجب نحو يا للماء ووقت التهديد نحو يا لبكر لاقتلنك وانما اعرب المنادى بعد دخول اللام مع كونه مفردا معرفة لخروجه عن تأثير شبه الحرف لقوة جهة الاسم بدخول الجار ولان يا مما يشبه المنادى بالحرف وبدخول اللام صار المنادى بعيدا عن مدار الشبه وهو يا ولان المنادى يخرج عن الافراد بالتركيب مع اللام وفى كل نظر اما الاول فلان دخول الجار لا يخرج الاسم عن تأثير شبه الفعل ولهذا كان الاسم غير منصرف بدخوله نحو مررت باحمد فكيف يخرجه عن تأثير شبه الحرف فلو قويت جهة الاسم بدخوله ليخرج عن تأثير شبه الفعل والحرف جميعا لان البناء وعدم الصرف كلاهما خلاف الاصل فالقول بخروجه عن شبه الحرف بدخول الجار دون شبه الفعل مما لا يخفى على ان اللام الجارة كثيرا ما تدخل على الاسم المبنى ولم يصير معربا بدخولها كقولك هذا المال لخمسة عشر رجلا وهؤلاء الرجال واما الثانى فلان لام الاستغاثة قد تدخل على كاف الخطاب الذى هو منادى مستغاث نحو يالك لزيد فعلم ان المنادى المستغاث المظهر قائم مقام كاف الخطاب فكيف يصح القول بصيرورته بعيدا عن مدار الشبه بدخول اللام واما الثالث فلان المفرد ههنا بمقابلة المضاف والمضارع له ويا لزيد هذه النيابة فلا يخرج المنادى عن الافراد بالتركيب مع اللام على ان التركيب مع الجار غير معتبر حيث جاز الفصل بينه وبين المجرور بالحرف الزائدة فى السعة بخلاف التركيب من المضاف والمضاف اليه وقيل انما اعرب المنادى بعد دخول اللام لان حرف الجر دخل عليه ولا يمكن الغاؤه وان كان زائدا وفيه انه انما لا يمكن الغاؤه فى المعربات دون المبنيات بدليل انه يصح جيئتك من قبل ومن بعد وانما فتحت اللام الجارة هنا مع انها تكسر اذا دخلت على الاسم الظاهر لان المنادى واقع موقع كاف الخطاب واللام الداخلة على الضمير كانت مفتوحة نحو لك وله فكذا اذا دخل على ما هو واقع موقعه ولذا بقيت على الكسر اللام الثانية نحو يا لزيد لعمرو ويا لله للمسلمين وانما اختيرت اللام من بين الحروف للاستغاثة والتعجب لان المستغاث مخصوص من بين مثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص بالاستحضار لغرابته ثم هذه اللام يتعلق بادعو المقدر وجازه ذلك فى المتعدى بنفسه بعد الحذف لكنها لا تزاد الا فى موضع الاستغاثة او التعجب والتهديد مما عدا

Marfat.com

ويفتح لمنادى **لالحاق الفها** اى الف الاستغاثة لموافقتها الالف **مثل يا زيداه** وكذا يضم و يكسر بواو الاستغاثة وياءيها اللاحقتين لدى اللبس كما فى المندوب نحو يا منهوه فى المسمى بمنه ويا منكيه فى المسمى بمنك **فلا لام** فيه حينئذ اى حين اذ دخلت الالف تنزاعن الجمع بين حرفى الاستغاثة و عن الجمع بين العوض والمعوض منه لان اللام عوض عن الالف كذا روى عن الخليل وانما قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار بالتعميم فى قوله **وينصب ماسواهما** اى ماسوى المفرد المعرفة من كل وجه والمستغاث سواء كان مع لام الاستغاثة اومع الفها كذا فى الشرح ويرد عليه المنادى المتعجب منه والمهدد لانه مما سوى المفرد المعرفة والمستغاث وليسا بمنصوبين فالاولى ان يقال ان الضمير عائد الى المفرد المعرفة من كل وجه والداخل عليه لام الاستغاثة اونحوها او الف الاستغاثة فلا يرد المنادى المتعجب منه والمهدد وماسواهما النكرة موصوفة اوغير موصوفة والمضاف والمضارع له **مثل يا عبد الله** نظير المضاف **وياطالعًا جبلًا** نظير المضارع للمضاف والمراد بالمضارع للمضاف كل اسم غير مضاف تعلق به شئ هو من تمام معناه المعمول الاول كالمثال المذكور فى المتن واما معطوف عليه على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشئ واحد نحو يا ثلثة وثلثين علما اولا واما صفة هى جملة اوظرف نحو يا حافظًا لا يتنسى ويا شاعرًا لا شاعر اليوم مثله والا يا نخلة من ذات عرق فان كلا من ذلك مضارع المضاف بخلاف الموصوف بصفة هى مفردة فانه نكرة وليس بمضارع للمضاف نحو يا رجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين الموصوف بصفة هى مفردة وبين الموصوف بصفة هى جملة اوظرف فى كون الاول نكرة وكون الثانى معرفة مضارعًا للمضاف مع ان كلا منهما موصوف بصفة قيل الفرق ان المنادى فى نحو يا رجلا صالحا هو الموصوف بقطع النظر عن الوصف ثم ذكر الوصف بعد النداء للتخصيص فلا يكون من تمام المنادى فلا يحصل التعيين ولا يفيد التعريف بخلاف المنادى الموصوف بالجملة اوالظرف فان المنادى فيها هو الموصوف بالاوصاف المذكورة والوصف فيها سابق على النداء ذكر للتاكيد فكانه من تمام المنادى لا وصفه فيحصل التعيين ويفيد التعريف فاعرف فانه فرق دقيق فان قيل اسم الفاعل لا يعمل بدون الاعتماد على احد الاشياء الستة المعروفة فكيف عمل قوله طالعًا فى قوله جبلًا قيل المعتمد لا يلزم ان يكون ملفوظًا بل كما يكون ملفوظًا يكون مقدرا وههنا مقدر تقديره يا رجلًا طالعًا جبلًا او يا انسانًا طالعًا جبلًا كذا قيل وفيه نظر لانه على هذا يدخل فى باب يا رجلا صالحًا فانه نكرة وذلك معرفة بدليل تعرف صفته عند غير الكسائى يقال يا طالعًا جبلا الظريف بخلاف يا رجلا صالحا فانه نكرة بدليل امتناع تعرف صفته لا يقال يا رجلان الصالح ويمكن ان يقال انه معتمد على موصوف معرفًا تقديره يا ايها الرجل الطالع جبلا فحذف اى بالاختصار ثم حذف اللام لئلا يجتمع التا التعريف ثم نصب طالعا لكونه مضارعا للمضاف على انه يحتمل ان يكون هذا المثال على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل بدون الاعتماد **ويا رجلا لغير معين** الجار والمجرور حال من قوله يا رجلًا اى يا رجلًا حال كونه مقولا لرجل غير معين كما فى قوال الاتى هذا مثال النكرة وانما لم يمثل النكرة عن مثال المضاف والمضارع له لان النكرة خرجت عن المفرد المعرفة بقيد التعريف المؤخر بخلاف المضاف والمضارع لانهما خرجا عنه بقيد الافراد المقدم ثم لما فرغ عن بحث المنادى شرع فى بحث توابعه فقال **وتوابع المنادى المبنى** احترز عن توابع المنادى المعرب فانها ان كانت غير البدل والمعطوف غير ذى اللام فهى لا تكون الا منصوبة كتوابع المضاف اوالنكرة او مجرورة

Marfat.com

كتوابع المنادى المستغاث باللام والمراد بالمنادى المبنى غير المستغاث بالالف فانه مبنى على الفتح لا يرفع توابعه وغير المبهم لان صفته لازمة الرفع ولا تنصب كما سيجئ وقوله **المفردة** مرفوع على انه صفة لقوله توابع والمراد بالمفرد المفردة من كل وجه وفيه احتراز عن التوابع المضافة والمضارعة لها وقوله **من التاكيد** صفة توابع اى التوابع الكائنة من التاكيد او حال من الضمير فى المفردة اى كائنة من التاكيد والمراد بالتاكيد التاكيد المعنوى لان التاكيد اللفظى حكمه فى الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء وقد جاء اعرابه رفعا ونصبا كقول الشاعر ؎ انى واسطار سطرن سطرا ؎ انه لقائل بالضر نضربنصرا ؎ وهو غير غالب ويحتمل ان يكون المختار عند المصنف اعرابه رفعا ونصبا كما هو غير الاغلب ولذلك اطلق التاكيد ولم يقيد بالمعنوى فقال ومن التاكيد **والصفة وعطف البيان والمعطوف بالحرف الممتنع** مجرور على انه صفة سببية لقوله المعطوف بالحرف وفاعله قوله **دخول يا عليه** اى المعطوف بالحرف الذى يمتنع دخول يا على ذلك المعطوف وهو المعطوف باللام وفيه احتراز عن المعطوف بالحرف غير الممتنع دخول يا عليه وهو المعطوف غير اللام نحو يا زيد وعمرو من المعطوفات فان حكمه وحكم البدل حكم المنادى المستقل كما سيجئ وقوله **ترفع** خبر لقوله توابع المنادى اى ترفع تلك التوابع **حملا على لفظه** اى لفظ المنادى لشبهه بالرفع فى العروض والاطراد اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل منادى مفرد معرفة مضموم كما يقال كل فاعل مرفوع واما العروض فلان ضمة المنادى عرضت بدخول يا عليه عروضها فى الفاعل بدخول العامل فان قيل الرفع لا بد له من رافع وههنا اى شئ هو قيل رافعه يا لانها لما شبهت ضمة المنادى بالرفع فى العروض والاطراد شبه موجب الضمة وهو يا بالرافع فى كون اثر كل عارضا ومطردا ولم يظهر اثر هذا الشبه فى المنادى لمكان البناء فظهر فى التوابع احتياجا الى المؤثر **وتنصب** تلك التوابع **حملا على محله** اى محل المنادى لان محله النصب على المفعول فان قيل انهم بنوا صفة اسم لا التى لنفى الجنس لبناء موصوفها نحو لا رجل ظريف فلم لم يبن صفة المنادى ابناءها بعد فى بناء الصفة فى لا رجل ظريف امتزاج الصفة والموصوف ولا كذلك صفة المنادى لمكان الفصل بالمنادى وكانه وجه بناء الصفة فى لا رجل ظريف كون الصفة هى المنفية من حيث المعنى ولا كذلك صفة المنادى لعدم توجه النداء اليها فافترقا ونظير الصفة **مثل يا زيد العاقل بالرفع و** يا زيد والعاقل **بالنصب** ونظير التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين ونظير عطف البيان يا غلام بشر وبشرا ونظير المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه نحو يا زيد والحارث والحارثَ وانما اقتصر المصنف على نظير الواحد للاختصار وانما ذكر نظير الصفة من بين التوابع ردا لقول من قال ان المنادى لما قام مقام المضمر والمضمر لا يوصف فكذا المنادى لا يوصف فرفع الصفة عنده على انه خبر مبتدأ محذوف ونصبه بتقدير اعنى والصحيح جواز الصفة لانه وان وقع موقع المضمر لكنه ما خرج عن كونه ظاهرا فلم يبن جواز الوجهين فى توابع المنادى المبنى شرع فى بيان الاختلاف الواقع فى اختيار احد الوجهين فى واحد منها وهو المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه فقال **والخليل بن احمد واستاذ سيبويه فى المعطوف** المذكور اى المعطوف بالحرف الممتنع دخول يا عليه **يختار الرفع** الجملة خبر لقوله الخليل اى يقول بالاولوية الرفع وانما يختار الرفع لانه منادى ثان معنى لانه ايضا مطلوب قباله عجز نائب منابه دعوى لان الواو قامت مقام يا لانه يقتضى الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه فكانه باشره يا فيختار فيه حركتها اثر يا تنبيها على انه منادى ثان معنى ولم يبن لان اللام تمنع

Marfat.com

دخول يا عليه صريحا **وابو عمرو** بن العلاء يختار **النصب** لان ذا اللام لا تباشر يا حقيقة فا متنع فيه حركة هي اثر يا مختار فيه حركة هي اثر ادعوا لا اثر يا **وابو العباس** المبرد يقول **ان كان** المعطوف الذي يمتنع دخول يا عليه **كالحسن** في جواز نزع اللام منه وقيل في كونها علما ذا اللام ويدخل نحو الرجل علما على الاول دون الثاني ونحو النجم يدخل على الثاني دون الاول **فكالخليل** خبر مبتدأ محذوف اي فهو كالخليل في اختيار الرفع والجملة جزاء الشرط والشرطية خبر لقوله وابو العباس وانما اختيار الرفع في مثل الحسن لان اللام لما كانت في معرض النزع فلم يعتد بها او لان اللام في العلم لا معنى لها فلا يعتد بوجودها والا **فكابي عمرو** اي وان لم يكن المعطوف المذكر كالحسن بان لم يجز نزع اللام منها وبان لم يكن علما ذا لام فهو مثل ابي عمرو في اختيار النصب وسياقة هذه الاعلام من لطايف هذا الكتاب ثم لما فرغ عن بحث التوابع المفردة شرع في بحث التوابع المضافة فقال **والمضافة تنصب** اي توابع المنادى المضافة اذا كانت معنوية تنصب لانها لو وقعت منادى لا يجوز فيها الا النصب فكذا اذا كانت تابعة لان التوابع لا تكون ارفع من متبوعها فتقول في الصفة يا زيد صاحب الفرس ويا بشر ذا الجمة والجمة بالضم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وفي التاكيد يا خالد نفسه وفي عطف البيان يا غلام ابي عبد الله وفي المعطوف بالحرف يا بكر و عبد الله وانما قيدنا المضافة بالاضافة المعنوية احترازا عن اللفظية فان حكمها وحكم التوابع المضارعة للمضاف حكم المفرد عند المحققين لان اللفظية في حكم الانفصال والتوابع المضارعة للمضاف مفرد حقيقة وصورة فتقول يا زيد الحسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول يا زيد خيرا من عمرو بالرفع والنصب قال الشاعر يا صاح يا ذا الضامر العنس فان اسم الاشارة وهو ذا منادى مفرد معرفة والضامر مرفوع على انه صفة ذا وان كان مضافا لان الاضافة اللفظية في حكم الانفصال والتقدير يا ذا الضامر عنسه والضامر من الضمر بالضم وهو الهزال يقع على الناقة والجمل والعنس بالفتح الناقة الصلبة اي الشديدة فان قيل ما الهم لم يعتبروا في الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية والمضارعة للمضاف حكم الاضافة اذا وقعت منادى حتى اوجبوا فيها النصب و حكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جوزوا فيها الرفع والنصب قبل الاسماء المضافة بالاضافة اللفظية مضافة صورة ومفردة حكما والمضارعة للمضاف مضافة حكما ومفردة حقيقة وصورة فعاملوا بالاعتبارين في الحالين وعليك ان تحقق وجه عدم العكس في كل منهما **والبدل من المنادى المبني والمعطوف** على المنادى المبني **غير ما ذكر** صفة المعطوف او بدل منه اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل اي غير الممتنع دخول يا عليه بان لم يكن ذا لام **حكمه** اي حكم كل واحد منهما **حكم المنادى المستقل** اعرابا وبناء فقوله والبدل مبتدأ وحكمه مبتدأ ثان وقوله حكم المستقل خبر المبتدأ الثاني والجملة الاسمية خبر المبتدأ الاول وما عطف عليه وقوله **مطلقا** ظرف اي زمانا مطلقا اي سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او مختلفين لكونهما في حكم تكرير العامل تقول في البدل يا زيد زيد ويا زيدا اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد رجلا صالحا وفي المعطوف يا زيد وعمرو ويا اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا ويا زيد ورجلا صالحا فان قيل ما الفرق بين المعطوف على المنادى المبني وبين المعطوف على اسم لا المبني في ان الاول يجب فيه البناء وان الثاني لا يجوز فيه البناء بل وجب الاعراب رفعا ونصبا مثل لا اب وابن ادلنا قيل جوابه ياتي في موضعه ان شاء الله تعالى ثم لما فرغ عن بحث التوابع التي وافقت المتبوع شرع في بحث التوابع التي وافقتها المتبوع فقال **و المنادى الذي هو العلم الموصوف بابن** اي بلفظ ابن وموشوهو ابنة

Marfat.com

حال كون ذلك الابن مضافا الى علم آخر يختار فتحه اى فتح المنادى الذى هو العلم المذكور لموافقة حركة الابن وقصد التخفيف لكثرة استعمال العلم وطول الكلام ويسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا يقول يا زيد بن عمرو ويا هند ابنة بشر وفى قوله يختار فتحه اشارة الى جواز البناء على الضم ايضا وانما قيد بقوله الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا يا هند ابنة عمنا فانه يبقى على الضم ولا يسقط حينئذ الف ابن ومؤنثه خطا ثم لما فرغ عن التوابع الصورية والمعنوية شرع فى بحث التوابع الصورية فقال **واذا نودى المعرف باللام** اى واذا قصد ندائه ونظيره فى له تعالى واذا قرأت القرآن فاستعذ بالله اى اذا اردت قراءته **قيل يا ايها الرجل** بتوسيط اى وها التنبيه **ويا هذا الرجل** بتوسط هذا **ويا ايهذا الرجل** بتوسط اى وهذا جميعا فالرجل صفة هذا وهذا صفة اى لمشاركة اسم الاشارة لاى فى الابهام بل اى ادخل فى الابهام لتناوله المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث بلفظ واحد فان قيل الجملة الشرطية لا يتم لان الشرطية كلى يتناول نداء المعرف باللام اى معرف كان نحو الرجل والغلام والانسان ونحوها والجزاء جزئى وظاهر ان الجزئى لا يترتب على الكلى حيث يلزم ملزومية الكلى للجزئى قيل الكلام محمول على حذف المعطوف اى قيل يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل ونحوها او على المجاز كان المراد بقوله يا ايها الرجل ويا هذا الرجل ويا ايهذا الرجل هذه الالفاظ واللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما والعلم يصح تاويله بمسمى بها صاحبه نحو لكل قوم موسى اى لكل جبار قاهر عادل ونحو لا هيثم الليلة للمطى اى لا داعى فيكون المعنى قيل كلام وسط فيها اى مع هاء التنبيه وكلام وسط فيه اسم الاشارة وكلام وسط فيه كلا الامرين فيكون الشرط والجزاء كليتين فيتم الشرطية ولا يلزم ملزومية الكلى للجزئى وانما وسطها او اسم الاشارة تحرزا عن اجتماع التى للتعريف فى صورة وان كان فى احدهما من الفائدة ما ليس فى الاخر فان قيل التحرز عن ذلك يحصل بتوسط احدهما فلا حاجة الى المبهم الثانى فى يا ايهذا الرجل قيل المبهم الثانى وان لم يكن محتاجا اليه لكن فى اتيان مبهم بعد مبهم وتاخير البيان فائدة وهى زيادة التشويق والتوجه فى البيان مزيد التشويق والتاخير فيه **والتزموا** اى التزم النحاة **رفع الرجل** فى مثل يا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل وان كان صفة وكان حقها جواز الوجهين كما مر **لانه المقصود** اى لان الرجل هو المقصود بالنداء بالذات اى واسم الاشارة بل هما وسيلتان لندائه الا ترى انك لو حذفت الرجل بطل النداء ولو حذفت الظريف لم يبطل فالتزموا رفعه تنبيها على انه منادى حقيقة وان كان صفة لاى صورة فان قيل فعلى هذا يصدق عليه حد البدل دون الصفة قيل انه مقصود واقعا لا لفظا حيث برز فى اللفظ فى معرض غير المقصود وذكر بحيث انه بيان لمعنى فى المتبوع لا بحيث انه منادى مستقل فلا ثبت بدليته على ان البدل فى حكم تكرير العامل فلو كان الرجل بدلا لزم دخول يا فى المعرف باللام حكما فظهر انه ليس ببدل **وتوابعه** مجرورة معطوفة على الرجل اى التزموا نحو رفع توابع الرجل مفردة كانت او مضافة نحو يا ايها الرجل الكريم ويا ايها الرجل صاحب الفرس **لانها** اى لان توابع الرجل **توابع** اسم **معرب** مرفوع فيكون مرفوعة كمتبوعها بخلاف يا زيد الظريف فانه تابع مبنى فان قيل هذا الدليل غير تام لان توابع المعرب قد تحمل على اللفظ وقد تحمل على المحل فلا يلزم من رفع المتبوع رفع التابع قطعا بل يجوز ان يكون المتبوع منصوبا والتابع منصوبا او مرفوعا حملا على اللفظ والمحل كما فى ان زيدا القائم وعمرو وان يكون المتبوع مجرورا والتابع مجرورا او منصوبا كما فى

Marfat.com

ضرب زید وعمرو وکما فی قولہ ویذھبن فی نجلاء وغورا غائرا وغیر ذلک مما یتبع المعرب لفظا ومحلا امثل
معناہ توابع معرب لا محل لہ سوی الرفع او یقال ان کل ما یتبع المعرب لفظا ومحلا فالتنوع ھناک باعتبار
تعدد اعرابہ معربا الا معرب واحد بخلاف توابع الرجل ھھنا فانھا توابع معرب واحد فلا یتبع غیر اعرابہ
او یقال ان احدی المقدمتین من الدلیل محذوف ای لانھا توابع معرب وتوابع المعرب فی باب النداء لا یتبع
غیر اعرابہ اذ لا محل لہ سوی ذلک الاعراب **وقالوا یا اللہ** بقطع الھمزۃ **خاصۃ** ھذا جواب سوال یرد
نقضا علی القاعدۃ المذکورۃ وھو من حیث المعنی مستثنی من القاعدۃ المذکورۃ وھو الوجہ وانما استثنی
منھا الوجھین احدھما ان التوسط فیہ ممتنع لان ابا یستلزم العقاب وھا تنبیہ واللہ تعالی یتعالی عن ذلک
والتنبیہ وھذا للاشارۃ الحسیۃ واللہ تعالی یتعالی عن ذلک ولو سلم جوازہ علی التجوز کما فی ذکرنی ذکرکم اللہ ربی
کان محمولا علی ای طرد الباب والثانی ان اللام فیہ لیست للتعریف بل عبارت جزء الکلمۃ بالعلمیۃ وکانت
فی الاصل عوضا عن ھمزۃ الٰہٍ فاضمحل فیہ جھۃ التعریف بوجھین فلم یعتبر بخلاف التجم فان اللام فیہ و
ان صارت جزء الکلمۃ بالعلمیۃ لکنہ فی الاصل لیس بعوض عن شیء وبخلاف الناس فان اللام فیہ وان
صارت جزء الکلمۃ بکونھا عوضا عن ھمزۃ اناس بضم الھمزۃ لکنہ لیس بعلم فان قیل فعلی ھذا لو صار الناس
علما لوجب صحۃ ان یقال یا الناس ولیس ذلک بصحیح بدلیل قولہ خاصۃ قیل ان العلمیۃ لا توجب ھجر اصلہ
بالکلیۃ لانہ بعد العلمیۃ یستعمل بمعناہ الاصلی ایضا وھو جماعۃ الاناسی استعمالا شائعا بخلاف یا اللہ فان
علمیتہ توجب ھجران اصلہ بالکلیۃ لانہ بعد العلمیۃ لم تسلیمل بمعناہ الاصلی صلا وھو مطلق المعبود حقا کان او
باطلا فانتقاد لہ خاصۃ مصدرا اقیم مقام الحال من یا اللہ ای حال کونہ مختصا بذلک القول خصوصا
ثم لما فرغ عن بحث المنادی غیر المکرر شرع فی بحث المنادی المکرر فقال ذلک اصل للخطاب ان یکون
للعین وقد یکون لغیر معین وھنا کذلک ای جاز لک او جائز لک فی مثل قولک جریدیا تیم تیم عدی
لا ابا لکم لا یلفینکم فی سرۃ عمرو ای قیاکم رفیہ المنادی فی حال الاضافۃ الضم فاعل جاز المقدر
او مبتدأ متقدم الخبر ای یجوز لک او جائز لک الضم **والنصب** ای ضم الاول ونصبہ اما الضم فعلی انہ منادی
مفرد معرفۃ واما النصب فعلی انہ مضاف الی عدی المذکور وتیم الثانی تاکید لفظی ولما کان حکم التاکید
اللفظی فی الاغلب حکم المنادی المذکور فی الاعراب والبناء کما مر حذف التنوین من الثانی وان لم یکن مضافا
لان الاول محذوف التنوین للاضافۃ وانما جاز الفصل ھنا بین المضاف والمضاف الیہ مع انہ لا یجوز الفصل
بینھما الا فی ضرورۃ الشعر بالظرف خاصۃ لانہ لما کرر اللفظ الاول بلا تغییر صار الثانی ھو الاول فکانہ لا فصل
بینھما ولھذا جاز ضرب ضرب زید عمرا وھذا مذھب سیبویہ والخلیل وذھب المبرد الی انہ مضاف الی
عدی المحذوف لدلالۃ الثانی علیہ تقدیرہ یا تیم تیم عدی علی نحو بین ذراعی ربعۃ الاسدای مین ذراعی
الاسد وربعۃ الاسد فعلی ھذا کانت الاضافۃ الثانیۃ تاکیدا لفظیا للاضافۃ الاولی ھذا ھو الظاھر ولا یجوز
فی تیم الثانی الا النصب لان تیم الاول ان کان مضموما علی انہ منادی مفرد معرفۃ فکان الثانی تابعا مضافا فکان
نصبا وان کان منصوبا علی انہ منادی مضاف الی عدی المذکور او المحذوف کان الثانی تابعا للمنادی
المضاف فکان نصبا ایضا **والمنادی المضاف الی یاء المتکلم یجوز فیہ** اربعۃ اوجہ احدھا
یا غلامی بسکون الیاء واصلھا الفتح لان الاسم الذی بنی علی حرف واحد کان مفتوحا لکن الخطاب

Marfat.com

والسكون للتخفيف لكون الياء حرف علة و الثانى يا غلامِىَ بفتح الياء على الاصل و الثالث يا غلامِ بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة لكثرة دوره و الرابع يا غلاما بقلب الياء الفا والكسرة فتحة لخفة الالف والفتحة او بحذف الياء وتعويض الالف عنها وشذ فيها يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح فالحاصل ان المنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه تراكيب مفتوح الياء وساكنها ومحذوفها ومقلوب الياء الفا وبالهاء وقفا اى ويكون بالحاق هاء السكت فى الوقف لبيان حرف المد وهى الالف فيقال يا غلاماه كذا فى بعض الشروح وقيل معناه ويكون بالحاق هاء السكت فى الكل وقفا وهو الصواب لان هاء السكت كما يجئ لبيان الالف يجئ لبيان الحركة بان يزاد فى اخر الكلمة ليبقى حركة الكلمة فى الوقف بحالها فيقال يا غلامِيه ويا غلامِيهِ ويا غلامَيه ويا غلاماه ثم قوله وبالهاء وقفا عطف الجملة الظرفية على الجملة الفعلية اى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه كذا ويكون بالهاء حال كونه موقوفا اوهى معطوف على محذوف اى يجوز فيه كذا بغير الهاء وبالهاء فى الوقف او خبر مبتدأ محذوف اى وهو بالهاء فى الوقف او متعلق بفعل محذوف اى يوقف عليه بالهاء وقفا فيكون قوله وقفا حالا او ظرفا او مصدرا للفعل المحذوف وفى اكثر النسخ لم يذكر الثانى وهو بفتح الياء فيكون المعنى يجوز فيه هذه الثلاثة كما جاز يا غلامى بفتح الياء وانما شبهت تلك الثلاثة به لانه الاصل **وقالوا يا ابى ويا أُمِّى** يعنى اذا كان المنادى المضاف الى ياء المتكلم لفظ اب وام يجوز فيه ما جاز فى سائر الاسماء المضافة اليها نحو يا غلامى مع زيادة وجوه اخر لكثرة استعمال المضاف اليهما ووروود السماع على ذلك فقالوا يا ابى ويا امى على القياس **وقالوا يا ابت ويا امّت** بابدال الياء تاء على غير القياس وقوله **فتحا وكسرا** حالان اى حال كونهما مفتوحين ومكسورين اما الفتح فلموافقة حركة الياء المبدل منه التاء اذ الاصل فى الياء الفتح على ما مر واما الكسر فلموافقة طبيعة الياء المبدل منه التاء اذ الكسرة مناسب الياء فالفتح لكونهما بدلا من حرف متحرك بالفتح والكسر لكونهما بدلا من حرف مناسب لكسرة ويجوز فيهما ضم التاء ايضا لاجرائهما مجرى المفرد ولم يذكر هذا القلة اعلم ان التاء فيهما للتانيث مع كونها عوضا عن الياء ولهذا فتح ما قبلها ويوقف عليها بالهاء وانما طولت وان كانت للتانيث لكونها عوضا عن الياء كما طولت تاء بنت واخت وان كانت للتانيث لكونها عوضا من الواو لكن تاء ابت وامت يصير فى الوقف هاء بخلاف تاء بنت واخت فانها لا تصير فى الوقف هاء وذلك لان اصل هذه التاء اى تاء اخت وبنت اصلى لانها عوض عن الواو الاصلية واصل تلك التاء زائدة لانها عوض عن الياء الزائدة فيفترقان وذكرنى تقرير ايجاز البيان ان تاء التانيث فى ابتِ للمبالغة كعلامة **وبالالف** عطف على محذوف اى وقالوا يا ابتِ ويا امت بغير الالف وبالالف فقالوا يا ابتا ويا امتا بابدال الياء تاء وبالفتحة قبل الالف فيكون فيه جمع بين البدلين وذلك جائز وقيل هذه الالف لفظ الاشباع **دون الياء** حال اى قالوا ذلك متجاوزين عن الياء يعنى لم يقولوا يا ابتى ويا امتى تحرزا عن الجمع بين البدل والمبدل منه لان التاء فيهما عوض عن الياء **ويا ابن ام ويا ابن عم خاصّة** اى خصهما خصوصا **مثل يا غلامى فى** جميع وجوهه يعنى اذا كان المنادى المضاف لفظ ابن مضاف الى ام وعم مضافين الى ياء المتكلم جاز فيه ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم من الوجوه فقالوا يا ابن امى ويا ابن عمى بالسكون ويا ابن امى ويا ابن عمى بالفتح ويا ابن امه ويا ابن عم عجفا فى الياء والاكتفاء بالكسر ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا مع زيادة وجه اخر حيث لم يقولوا يا غلام بحذف الالف والاكتفاء بالفتح الاعلى وجه الشذوذ **وقالوا يا ابن امّ ويا ابن عمّ**

Marfat.com

يحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وتقل التضعيف وانما قال خاصة لعدم جواز ما جاز فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم فى غيرهما فلا يقال يا ابن اخى ويا ابن خالى على الوجوه المذكورة فى المنادى المضاف الى ياء المتكلم بل على ما جاز فى غير المنادى المضاف الى ياء المتكلم وهو فتح الياء وسكونها نحو يا غلامى وثوبى وذلك لانهما اكثر استعمالا كثرة يا غلامى فحمل معاملته بخلاف غيرهما فانه لم يكن كذلك فلم يعامل معاملته ثم لما كان الترخيم من خصائص النداء شرع فى بيانه فقال **وترخيم المنادى جائز** فى سعة الكلام اى من غير ضرورة **وفى غيره ضرورة** منصوب على انه مفعول له اى الترخيم فى غير المنادى جائز لضرورة الشعر ولا يصح فيه الرفع لانه حينئذ يكون المعنى والترخيم فى غير المنادى ضرورة ولا معنى له كذا قيل فان قيل لا يصح النصب فيه ايضا لان شرط حذف اللام فى المفعول له ان يكون فاعله وفاعل عامله واحدا وهنا ليس كذلك لان المضطر الشاعر والجواز صفة الترخيم قيل انه مفعول له لفعل الترخيم دون جوازه والتقدير يفعل الترخيم فى غير المنادى للاضطرار اى لاضطرار الشاعر الى الترخيم والمضطر واحد ويمكن رفعه على انه خبر مبتدأ محذوف بحذف مضاف اى هو فى غيره اى ضرورة او هو خبر على المبالغة على نحو زيد عدل فاذا صح خبريته لم يصح منع رفعه كما ظن بعض الشارحين **وهو** اى الترخيم **حذف فى آخره** اى آخر الاسم **تخفيفا** مفعول له اى لاجل التخفيف فان قيل هذا الحد يصدق على نحو يد ودم وقاض ورداع بقول معناه حذف فى آخره تخفيفا لاقانون تصريفى وسماع لغوى او براعاة الحذف فى آخره فى حال التركيب دون الافراد فلا يرد حذف الالف والخر فى يد ودم ونحوهما ثم لما فرغ عن تعريف الترخيم شرع فى بيان شرطه فقال **وشرطه** اى شرط جواز الترخيم فى المنادى **ان لا يكون** المنادى **مضافا** لان آخر المضاف وسط حكما والترخيم يختص بالآخر والمضاف اليه غير المنادى فلا مساغ للترخيم فى جزء ما **ويصلح فى يا صاحبى شاذ** **ولا يكون مستغاثا** ولا مندوبا لان المطلوب فيهما مد الصوت ولهذا يزاد فى آخرهما الف لاظهار الاستغاثة والتقصير والحذف ينافيه ولم يذكر المندوب لانه غير المنادى عند المصنف بدليل انه عرف المنادى على نمط خرج منه المطلوب لانه غير مطلوب الاقبال **ولا يجوز** ترخيم غير المنادى فى سعة الكلام فلا حاجة الى ما ذكرنا فيه **ولا يكون جملة** نحو يا تأبط شرا ويا برق نحره لان الاعلام المنقولة عن الجملة تحكى كما هى ثم لما فرغ من بيان شرطه العدمى شرع فى بيان شرطه الوجودى فقال **ويكون** اى وشرطه فى ان يكون المنادى **اما علما زائدا على ثلثة احرف** اما كونه علما فلعدم الاشتباه فيه لشهرته بخلاف غير العلم واما كونه زائدا على الثلثة فلئلا يلزم اخلال البنية واجازا الكوفيون ترخيم الثلاثى المتحرك الاوسط نحو يا عمر لقيام حركة الوسط مقام الحرف الزائد كما فى منع الصرف نحو سقر وهو ضعيف لان جعل الحركة منزلة الحرف غير مطرد فى كل مكان والا لكان مثل هند ودعد وخيط وخليط حماسيا وليس كذلك واجاز بعضهم ترخيم الثلاثى الساكن الاوسط ايضا نحو يا زيد لان الاخلال ثبت بمعارض الترخيم فلا يعتبر وهو اضعف من ذلك **واما بتاء التانيث** فحينئذ لا يشترط العلمية ولا الزيادة على الثلثة نحو يا بنة علما او غير علم لان اخلال البنية حينئذ لو كان لكان من قبل الواضع لان تاء التانيث ليست بداخلة فى البنية بل هى كلمة اخرى فالاخلال ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا العلمية لعدم الاشتباه حيث يبقى ما قبل التاء على الفتح فيدل على الترخيم بحذف التاء وان لم يكن علما نزلما فرغ من

Marfat.com

٧ بيان شرائط الترخيم شرع فى تفسير كيفية المحذوف فقال **فان كان فى آخره** اى فى آخر الاسم المنادى المرخم **زيادتان فى حكم الواحدة** صفة زيادتان اى زيادتان كائنتان فى حكم الواحدة بان يكون زيادتان معا لمعنى يوجد فى اجتلابهما دفعة واحدة لمعنى واحد وفيه احتراز عن نحو ارطاة فان التاء والالف زيادتان ولكنهما ليستا فى حكم الواحدة لان الالف زيدت ولا للالحاق ثم زيدت التاء للتانيث فلا يتلا يا ارطى فى ارطاة فان قيل حكم الواحدة فى الزيادتان وليست الزيادتان فى حكم الواحدة فكيف يستقيم الترجمة قيل هو الظرف اعتبارى لا حقيقى او العبارة محمولة على القلب **كاسماء** وزنه فعلاء واصله وسماء من الرسامة فقلبت الواو همزة كما فى احد واناة ففى آخره زيادتان وهما الالف والهمزة فى حكم الواحدة **و** كذا الالف والنون فى **مروان** يعنى الالف والهمزة فى الاسماء زيدتا معا لمعنى التانيث والالف والنون فى مروان زيدتا معا لمعنى التذكير وكذا يا المنسبة فى بصرى والالف والنون فى زيدان والواو والنون فى زيدون والالف والتاء فى هندات يقال فيها يا اسم ويا مرو ويا بصر ويا زيد ويا هند **او** عطف على قوله زيادتان اى او كان فى آخر الاسم الذى اريد ترخيمه **حرف صحيح قبله** اى قبل ذلك الحرف **مدة** والمراد حرف علة ساكنة حركتما قبلها يوافقها والمراد بالمدة ههنا المدة الزائدة لئلا يرد نحو مختار فانه لو رخم لا يحذف منه الا الراء لان الالف اصلى **وهو الاكثر** الواو للحال اى والحال ان الاسم الذى فى آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر **من اربعة احرف** نحو منصور وعمار وادريس وفيه احتراز عن نحو سعيد وثمود وعاد فانه لا يحذف فيه حرفان لئلا يلزم اخلال البنية بحذف الحرفين وقوله **حذفتا** جزاء الشرط اى حذفت الحرفان فاخا رخم نحو منصور وعمار وادريس قيل يا منص ويا عم ويا ادر فان قيل يدخل فى هذا القسم اسماء ومروان ايضا لان فى آخرهما حرف صحيح قبله مدة فما وجه ذكر القسمين قيل بين القسمين عموم وخصوص من وجه اذ قد يصدق القسم الاول دون الثانى كبصري وقد يصدق الثانى دون الاول كمنصور وقد يجتمعان كاسماء ومروان قلنا لم يكتف بذكر احد القسمين **وان كان** الاسم المنادى المرخم **مركبا** غير المركب الاضافى والاسنادى كبعلبك وخمسة عشر على ما سيجىء **حذف الاسم الاخير** منهما **يقال** فى بعلبك يا بعل وفى خمسة عشر يا خمسة لان صار الاسم الاخير منزلة تاء التانيث فى كونهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء من الكلمة **وان كان الاسم المرخم غير ذلك** اى غير ما فيه زيدتا ان فى حكم الواحدة وغير ما فيه حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف **فحرف واحد** اى فالمحذوف منه حرف واحد لحصول المقصود وعدم ما يوجب حذف اكثر من حرف واحد وانما اتى هنا بالجملة الاسمية لكون هذا القسم كثيرا مستمرا فقال فى يا حارث يا حار **وهو** اى المحذوف المترخيم المنادى كان **فى حكم الثابت** اى الموجود **على الاستعمال الاكثر** فيبقى ما قبله كما كان فيقال لماء للتعليل اى لانه يقال وجوب شرط محذوف اى واذا كان كذلك فيقال او للعطف على الاسمية السابقة ما قلته بالفعلية كانه قيل يجعل المحذوف ثابتا فيقال **يا حار** بكسر الراء فى يا حارث **و يا ثمو** بواو ساكنة بعد ضمة فى يا ثمود ولو جعل المحذوف منسيا والواو اخيرا وجب قلبها ياء وكسر ما قبلها لوقوعها طرفا بعد ضمة كادل ويا كرو بواو مفتوحة بعد فتحة ولا تقلب الواو الا لتحركها وانفتاح ما قبلها لتحقق المانع وهو وقوع الساكن بعدها وهو الالف المحذوف والمذكور فى حكم الثابت ولم يكن فى حكم الثابت لقلبوا الواو الفا وقيل يا كر لارتفاع المانع

Marfat.com

وقد يجعل المرخم او ما بقى بعد الحذف **اسما برأسه** اى اسما مستقلا بنفسه غير مبنى على ما كان يجعل المحذوف تنبيها كانه لم يحذف عنه شئ فيكون له فى بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل **فيقال يا حار** بالضم فى يا حارث على انه اسم برأسه كانه اسم مفرد معرفة فيضم **ويا ثمى** فى يا ثمود كانه لما جعل ثمو اسما برأسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلما جزم قلبت ياء وكسر ما قبلها كاد **ويا كرا** فى يا كروان كانه لما جعل كرَوا اسما برأسه ارتفع مانع الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها **وقد تعملوا** اى استعمل العرب صيغة النداء اى حرف النداء وهى يا فقط **فى المندوب** اى فى الاسم الذى يندب مسماه اى يبكى عليه لاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوا **وهو** اى المندوب الاسم **المتفجع عليه** اى الاسم الذى يتفجع اى يتحزن لاجله **بيا او وا** الجار والمجرور صفة المتفجع عليه والباء للالتصاق اى المتفجع عليه الملتصق بيا او وا وفى جعل الباء للسببية او الاستعانة نظر لان يا ووا ليسا بسببين للتفجع اذ لا تاثير لهما فيه فلا يكون للسببية وان باء الاستعانة تدخل فى آلة الفعل نحو كتبت بالقلم ولا يتوهم كون يا ووا آلة للتفجع فان قيل لم لم يذكر المتفجع منه نحو واويلاه ووامصيبتاه وواحزناه وواحسرتاه ونحو ذلك فلو قال هو المتفجع عليه او منه بيا او ووا لكان اولى قيل هو داخل فى المتفجع لاجله فلا حاجة الى ذكره على حدة **واختص** المندوب **بو** ايحتمل ان يكون الباء داخلة فى المختص دون المختص به اى انفرد وا بالمندوب يعنى لا يدخل واو غير المندوب ويحتمل ان يكون الباء داخلة فى المختص به دون المختص كما هو الاصل اى انفرد المندوب بواو غالبا لكونه نصا على المندوب **بخلاف** يا فانه ليس بنص عليه فكان المندوب به قليلا **وحكمه** اى حكم المندوب **فى الاعراب والبناء** تبيان اى من حيث الاعراب والبناء مثل **حكم المنادى** اى حكم اعراب المندوب وبنائه مثل حكم اعراب المنادى وبنائه لانه لما جرى مجرى المنادى صيغة جرى مجراه فى احكامه ولاشتراكهما فى الاختصاص بكون كل منهما مدعوا يعنى ان كان المندوب مفردا معرفة يضم وان كان مضافا او مضارعا له يُنصب ولا يقع نكرة لانه لا يندب الا المعروف وكذلك توابعه كتوابع المنادى **ولك زيادة الالف** اى جاز لك وجاز لك زيادة الالف **فى آخره** اى آخر المندوب سواء كان مع يا او وا لمد الصوت المطلوب فى الندبة فقوله زيادة الالف مبتدأ مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر واضافة الزيادة الى الالف من باب اضافة المصدر الى المفعول **فان خفت** بزيادة الالف **اللبس** اى لبس ذلك اللفظ بغيره عدلت عنها الى غيرها من حروف المد مناسبا لما فى آخر الاسم من كسرة او ضمة فاخا ندبت غلامك بخطاب المؤنث **قلت واغلاميه** بالياء اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكاه لزم لبس خطاب المؤنث بخطاب المذكر فزيدت الياء المناسبة لحركة الكاف واذا ندبت غلامكم بخطاب الجمع **قلت واغلاميكمو** بالواو اذ لو زيدت الالف وقيل واغلامكماه لزم لبس خطاب الجمع بخطاب التثنية زيدت الواو المناسبة لحركة الميم اذ الميم اصله الضم وقيل فزيدت الواو المناسبة للجمع **ولك الهاء فى الوقف** اى جاز لك او جاز لك زيادة الهاء اى هاء السكت لبيان حرف المد وهى الالف فى الوقف فى الدرج واختيم الهاء مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه واغلاميكيه واغلامكموه فالهاء مبتدأ مقدم الخبر او فاعل جاز المقدر وقوله فى الوقف ظرف قوله جاز او ظرف جاز المقدر او ظرف للزيادة المضافة الى الهاء **ولا يندب الا المعروف** مستثنى مفرغ اى لا يندب باسم الا الاسم المشهور المسلوم وهو الذى

Marfat.com

يعرف ذاته وسماه سواء كان علما او غير علم فلو كان علما غير معروف لم يجز ندبته ولو كان معروف غير علم جاز ندبته فلذلك جاز وامن حفر بير زمزم ماءه لانه بمنزلة واعبد المطلب من حيث انه حاز وقد اشتهر بذلك اشتهار العلم وذلك لانه اذا كان معروفا كان التادب معه في ندبته والتفجع عليه لان ندبته لاظهار الجزع والالم وينيب ذلك بحصل بالمعروف **فلا يقال وارجلاه لرجل** غير معين اى فلا يقال هذا اللفظ **وامتنع** عطف على قوله لم يندب دون قوله فلا يقال لانه نتيجة لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون هذا نتيجة لما سبق ايضا وليس كذلك اى لمتنع هذا القول **وهوا زيد الطويلاه** بالحاق الف الندبة في صفة المندوب لان الف الندبة انما يلحق الاسم المتفجع عليه وهو قد تم بالموصوف والصفة ليست من جملته بل هي اسم اخر جئ للتوضيح ولانها غير ممتزج بالموصوف حتى جاز الفصل بغير الظرف بينهما في سعة الكلام كقوله تعالى وانه لقسم لو تعلمون عظيم فلو الحق ذلك في الصفة الحق في غير المندوب فلا يقال وازيد الطويلاه بل يقال وازيداه الطويل بخلاف المضاف اليه حيث الحق الف الندبة به يقال واامير المؤمنياه واعبد المطلباه لان المضاف والمضاف اليه جعلا كالجزئين على المسمى بجملة فالمضاف اليه مع المضاف كالمضاف لشدة امتزاجهما حتى امتنع الفصل بينهما في السعة واما قراءة ابن عامر قتل اولادهم شركائهم برفع قتل ونصب اولادهم وجر شركائهم والفصل بين المضاف وهو القتل والمضاف اليه وهو شركائهم بالمفعول وهو اولادهم فشاذ **خلافا ليونس** اى بخالف هذا القول يونس خلافا فانه اجاز الحاق علامة الندبة في صفة المندوب كالمضاف اليه لان الاتحاد بين الصفة والموصوف معنى لا يقصر في ذلك عن الامتزاج بين المضاف والمضاف اليه لفظا وذلك لان الصفة عين الموصوف لان الطويل في قولك زيد الطويل عين زيد وزيد في قولك غلام زيد غير الغلام والامتزاج المعنوي اقوى من الامتزاج اللفظي فلما جاز لحوقها فيما كان مغايرا له معنى باعتبار الامتزاج اللفظي فلان يلحق فيما كان عينا له باعتبار الامتزاج المعنوي بالطريق الاولى وجوابه ان الالحاق امر لفظي والامتزاج اللفظي في المضاف لا في الصفة **ويجوز حذف حرف النداء** لقيام قرينة **الا مع اسم الجنس** نكرة اى في جميع الازمان مقارنته اسم الجنس او حالا اى في جميع الاحوال الا مقارنا مع اسم الجنس غاية والمراد من الجنس ما لا يكون بالالف واللام اى ما كان نكرة قبل النداء لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف فيه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى فيلتبس المنادى بغيره ولان المعرف للجنس هو حرف النداء فلو حذف لزم لبس المعرفة بالنكرة ولان يا فيه نائبة عن ادعو في التعريف فلو حذف يلزم فيه حذف النايب والمنوب وتقائل ان يقول فعلى هذا ينبغي ان لا يجوز حذف حرف النداء فيما يجوز حذفه لان حرف النداء نايب مناب ادعو فاذا لحذف حرف النداء لزم حذف النائب والمنوب اللهم الا ان يقال ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف النايب والمنوب بل من باب التقدير كما في المستثنى المفرغ نحو ما جاءني الا زيد **و الا مع اسم الاشارة** لانه كاسم الجنس في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا بتقدير يا رجل ويا هذا **و الا مع الاستغاثة والندبة** لان المطلوب فيهما امتداد الصوت لاظهار الاستغاثة والتفجع والحذف ينافيه واعلم ان حرف النداء يجوز حذفها من العلم واي والمضاف ومن الموصولة **مثل** قوله تعالى **يوسف اعرض عن هذا** اى يا يوسف بقرينة المقام **و مثل ايها الرجل** اى يا ايها الرجل

Marfat.com

لان صورتها يختص بالنداء ومثل من لا يزال محسنا احسن إلي اى يا من لا يزال ومثل قوله تعالى ربنا آتنا فى الدنيا حسنة وفى الآخرة حسنة اى يا ربنا **وشذ** قولهم **اصبح ليل** و قولهم **افتد مخنوف** و قولهم **اطرق كرا** ان النعامة فى القرى هذا جواب سؤال يرد وهو ان ليل فى قول العرب اسم جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوف وكذا كرا وجوابه انه شاذ لا يقاس عليه ومعنى اصبح ليل ادخل فى الصباح يا ليل او صر صباحا يا ليل فالهمزة للدخول او للصيرورة هذا فى اصل قول المرأة التى طرقها امرؤ القيس مستغيثة الى الليل بالانقضاء للتخلص منه ثم صار مثلا يضرب فى شدة الطلب للشئ ومعنى انت مخنوف افتد فنك يا مخنوف تلى اعط الفداء وخلص نفسك اى يا من عصر حلقه الغم هذا مثل فى التحريض على تخليص النفس من الشدائد ومعنى اطرق كرا اخفض عنقك يا كروان لتطاد فان من هو اكبر منك وهو النعامة قد صيد وحمل من البد والى القرى وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من هو اعلى واقوى منك قد صيد وحمل من البد والى القرى يقال اطرق الرجل اذا سكت ونظر الى الارض فالكروان طاير ضعيف طويل العنق وقيل هذا القول رقيته للعرب يصاد به الكروان وذلك لان الكروان يخاف من النعامة اذا مر بها النعامة يمشى على هيئة يمد عنقه ويرفع راسه فاذا راه يلصق بالارض كيلا تراه فصار مثلا يضرب فيما اذا امر شخصا ضعيفا بالانقياد اذا انقاد من هو اعلى واقوى منه وفى كرا شذوذ ثلثة اى حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم وجعل المرخم سما براسه على ما سبق بيانه **وقد يحذف المنادى لقيام قرينة** دالة على حذفه وتعيينه **جوازا** اى حذفا جائزا **مثل** قراءة الكسائى **الا يا اسجدوا** فانه يخفف الا على انه حرف تنبيه ويقف على يا وهو حرف نداء ويبتدى اسجدوا بضم الهمزة فعلى هذا القراءة كان المنادى محذوفا اى الا يا قوما اسجدوا بقرينة امتناع دخول حرف النداء على الفعل بخلاف قراءة من قرأ الا يسجدوا بتشديد لا ويسجدوا على صيغة المضارع فانه ليس من هذا الباب **و الباب الثالث** من الابواب الاربعة التى يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به **ما اضمر عامله على شريطة التفسير** اى اسم الذى اضمر اى قدر عامله اضمارا واقعا على شرط تفسير ذلك العامل بلفظ ما بعده او بمعنى لفظ ما بعده او بلازم معنى لفظ ما بعده فيجب حذفه لئلا يلزم الجمع بين المفسر والمفسر واضافة الشريطة الى التفسير بيانية اى على شرط هو تفسير ما بعده **وهو** اى ما اضمر عامله على شريطة التفسير **كل اسم** منصوب ثبت **بعده فعل** صلة او قوله بعده خبر وفاعل قوله بعده والجملة صفة اسم **او شبهه** عطف على قوله فعل اى شبه الفعل وهو اسما الفاعل والمفعول دون المصدر والصفة المشبهة وافعل التفضيل **وشبهه** معمول شابه كالمثل بمعنى المماثل وقوله **مشتغل عنه** صفة فعل بدليل افراد الضمير كذا قيل وفيه نظر لان الاشتغال فى شبه الفعل شامل ايضا فكيف يكون صفة فعل وحده بل الصواب انه صفة فعل وشبهه انما افرد الضمير لان العائد الى المعطوف والمعطوف عليه باو يجب افراده لان او لاحد الامرين غير معين فيكون صفة احد المذكورين ايهما كان اى معرض كل واحد منهما عن ذلك الاسم **لضميره** اى بسبب نصبه فى ضمير ذلك الاسم نحو زيدا ضربته فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضمير ذلك الاسم **او** بسبب نصبه فى **متعلقه** الضمير عائما الى الاسم اى متعلق ذلك الاسم نحو زيدا ضربت غلامه فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بما لت

Marfat.com

ذلك الاسم وهو الغلام وقيل الضمير عائد الى الضمير وهو اولى لقربه اى متعلق ضمير ذلك الاسم وهو الغلام المضاف الى ضميره فان الغلام متعلق بضمير ذلك الاسم ومتعلق ضميره قد يكون مضافا اليه اى الى ذلك الضمير كما فى هذا المثال او موصوفا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا يحبه او موصولا بعامله اى بعامل ذلك الضمير نحو زيدا ضربت رجلا الذى يحبه وغير ذلك من المتعلقات **لو سُلط** الجملة الشرطية صفة ثانية لفعل او شبهه اى لو سلط نفس ذلك الفعل او شبهه لفظا **عليه** اى على ذلك الاسم **هو** تاكيد لضمير سلط وانما اكده ليصح ان يعطف عليه قوله **او مناسبه** اى لو سلط مناسب ذلك الفعل او شبهه فى موضعه **لنصبه** اى نصب ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم ومناسبه ما هو منه او لازمه فيدخل نحو زيدا ضربت غلامه وزيدا مررت به وزيدا حبست عليه فان كل واحد منها لم ينصب زيدا بعد التسليط ولكن ينصبه مناسبه وهو اهنت وجاوزت ولابست وانما قيدنا بقولنا لفظا لان كلمة لو تقتضى انتفاء ما دخلت عليه والتسليط ثابت تقديرا فلا بد من تقييده وفى قوله لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه احتراز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث اللفظ كالاسم الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كماء النافية وحرف الاستفهام واحدى الحروف المشبهة بالفعل وحرف الشرط والتخصيص ولام الابتداء ونحوها مثل قولك زيدا ما ضربته وزيدا ضربته واما زيدا فانى اكرمه وكذا البواقى فان زيدا اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكن لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه لئلا تقدم ما فى حيز هذه الحروف عليها واحترز عن الاسم الذى لا يصح تسليط الفعل ولا مناسبة عليه من حيث المعنى كقوله تعالى وكل شئ فعلوه فى الزبر كما سيجئ **مثل زيدا ضربته** نظيرا ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه نفسه لنصبه وزيدا **ضربت غلامه** نظيرا ما اشتغل عنه بمتعلقه لو سلط عليه لازمه وهو اهنت لنصبه **وزيدا مررت به** نظيرا ما اشتغل عنه بضميره بحرف جر لو سلط عليه معناه وهو جاوزت لنصبه و **زيدا حبست عليه** اى انتظرت لاجله نظيرا ما اشتغل عنه بضميره لو سلط عليه لازمه معناه وهو لابست لنصبه **ينصب** تعليل لقوله مثل زيدا ضربته الى آخره اى لانه ينصب **بفعل** محذوف **يفسره** صفة اى بفسر ذلك الفعل **ما بعده** من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بضميره او متعلقه **اى يفسر ما بعده** يعنى المراد بما بعده **ضربت** فى زيدا ضربته لامكان تقديره **واهنت** فى زيدا اضربت غلامه اى اهنت زيدا ضربت غلامه لانه لازم معناه لان اهانة المولى من لوازم ضرب غلامه وان قدرت ضربت كنيت لانث ضربت غلامه لازيدا **وجاوزت** فى زيدا مررت به لانه بمعنى كان معنى مررت المتعدى بالباء جاوزت اى جاوزت زيدا مررت به وان قدرت مررت لا ينصبه لانه لا يتعدى بنفسه **ولابست** فى زيدا حبست عليه لانه لازم معناه لان كونه محبوسا لاجله يستلزم كونه ملابسا وملازمة له فالحاصل انه ان امكن تقدير نفس الفعل المفسر قدر وان لم يمكن فان امكن تقدير معنى الفعل المفسر قدر وان لم يمكن قدر لازم معنى الفعل المفسر **ويختار الرفع** فيه اشارة الى جواز النصب اى يجوز النصب ويختار الرفع فى الاسم المذكور اعنى الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه **بالابتداء** اى بكونها مبتدأ **عند عدم** اى عند انتفاء **قرينة خلافه** اى خلاف الرفع وفيه نظر لان انتفاء قرينة خلاف الرفع يجب الرفع لانه يختار واجب بان المضاف محذوف اى عند

Marfat.com

عدم قرينة حلف اختيار الرفع من قرائن وجوب النصب واختياره ومساواته الرفع ووجوب الرفع لانه اذ عدم قرائن اختيار الرفع كان الرفع راجحا نحو زيد ضربته فان الرفع والنصب جايزان فيه لوجود قرينة جواز كل واحد منهما لكن قرينة خلاف اختيار الرفع منتف وقرينة اختيار الرفع متحقق وهي السلامة عن الحذف اذ في النصب يلزم حذف الفعل الناصب والاصل عدم الحذف **او عند وجود قرينة اقوى منها** اى من قرينة خلاف الرفع يعني بوجد قرينة الرفع وخلافه لكن قرينة الرفع اقوى من قرينة خلافه **كما** مثال المقارن **مع غير الطلب** نظير قوله عند وحي ذا قوى منها نحو لقيت القوم و اما زيد فاكرمته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لانه على تقدير النصب يكون عطف الجملة الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتان وما التي تضمنت معنى الابتداء قرينة الرفع لانها تضمنها معنى الابتداء لم يلاصقها فعل فلا يليها لفظا الا الاسم لكن قرينة الرفع اقوى لسلامتها عن الحذف الذى يلزم في النصب فكان الرفع مختارا وانما قيد بقوله بغير الطلب احترازا عن اما مع الطلب نحو رايت القوم فاما زيدا فلا اكرمه فان في هذه الصورة يختار النصب لان قرينة الرفع ليس باقوى من قرينة النصب لمعارضة لزوم كون الانشاء خبرا سلامة الحذف لكن الحذف اهون من لزوم كون الانشاء خبرا لان الحذف كثير شائع ووقوع الانشاء خبرا بعيد جدا حتى ذهب البعض الى انه لا يقع خبرا بدون تاويل فكان قرينة النصب اقوى منها فاختير النصب لان من ابتلى ببليتين يختار اهونهما فان قيل ذكر الطلب يتناول الامر والنهي والاستفهام والتمني والدعاء وغيرها والحكم مخصوص بالامر والنهي والدعاء فقط فكيف اطلق الطلب قيل شرط ما اضمر عامله على شريطة التفسير ان يصح تسليط المفسر على ما قبله وغير الامر والنهي والدعاء يمتنع تسليطها على ما قبلها لتضمنها صدر الكلام فلا يكون غيرها من هذا الباب فلا حاجة الى التقييد فان قيل لو قال كاما مع الخبر لكان اخصر فما وجه الاطناب قيل لان في قوله غير الطلب اشارة الى انتفاء المعنى المؤثر في اختيار النصب لان المعنى المؤثر في اختيار النصب سببا ما هو الطلب حيث يلزم في الرفع وقوع الطلب خبرا كما يتبادر وهذا المعنى منتف هنا اى في غير الطلب فاختير الرفع **واذا للمفاجاة** عطف على اما اى وكاذا للمفاجاة نحو خرجت فاذا زيد لقيته فان الجملة الفعلية السابقة قرينة للنصب واذا المفاجاة التي تقع بعدها الجملة الاسمية غالبا قرينة الرفع لكن هذه القرينة اقوى للسلامة عن الحذف فاختير الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان اذا المفاجاة يلزم بعدها الجملة الاسمية ويفهم ههنا رجحانها لا لزومها و هذا تناقض قيل اراد باللزوم فيما الغلبة واللزوم الاستعمالي الاعتباري المبني على الترجيح لا اللزوم الحقيقي فلا تناقض او يقال ان القياس يقتضي وجوب الرفع بعد اذا المفاجاة للزوم الجملة الاسمية بعدها في غير هذا الموضع لكن النصب في هذا الموضع انما جاز بناء على السماع **ويختار النصب** مع جواز الرفع في الاسم المذكور **بالعطف** اى بعطف الجملة التي وقع فيها الاسم الذى بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره **على جملة فعلية** **للتناسب** بين الجملتين اى بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها نحو خرجت فزيد لقيته فان السلامة عن الحذف قرينة الرفع وعطف الفعلية على الفعلية قرينة النصب وقد ترجحت هذه القرينة لان الحذف وان كان خلاف الاصل لكنه كثير شائع بخلاف المخالفة بين الجمل في الاسمية والفعلية فانها قليلة جدا فاختير النصب **و يختار النصب** مع جواز الرفع في الاسم الذى وقع **بعد حرف الاستفهام** نحو اعلى زيدا ضربته **و بعد حرف النفي** نحو ما زيدا ضربته **و بعد اذا الشرطية** اى المنوية الى الشرط نحو

Marfat.com

اذا زيدا ضربته يضربك **و بعد حيث** نحو حيث زيدا تجده فاكرمه وانما خص اذا وحيث من بين سايرادوات الشرط لان سايراد وات الشرط يجب النصب بعدها لو دخلت على مثل هذا الاسم كما ياتى والمبرد اوجب النصب بعد اذا الشرطية ايضا كان الشرطية **و فى الامر** عطف على قوله بعد اى يختار النصب فى وقت وقوع الامر **والنهى** بعد الاسم المذكور نحو زيدا ضربه ونحو زيدا لا تضربه **اذ هى** اى ما بعد حرف الاستفهام والنفى واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهى **مواقع الفعل** اى مواضع وقوع الفعل لان النفى والتردد الداعى الى الاستفهام فى الغالب يلحقان الافعال دون الذوات وكذا معنى الشرط الذى تضمنه اذا وحيث مع عدم رسوخهما فى الشرط وكذا ما قبل الامر والنهى موضع وقوع الفعل لئلا يقع الانشاء خبرا فلاجرم يختار المنصب بتقدير الفعل بخلاف سايرالادوات فانها راسخة فى الشرط فوجب الفعل بعدها فلاجرم يجب النصب بعدها بتقدير الفعل اذا دخلت على مثل هذا الاسم ليحفظ رتبة ما ليس براسخ فى الشرط عما هو راسخ فيه **و عند** عطف على قوله فى الامر اى ويختار النصب فى الاسم المذكور عند **خوف لبس المفسر بالصفة** يعنى ان ما يكون مفسرا على تقدير النصب يلتبس بالصفة على تقدير الرفع وبالصفة لم يحصل المقصود **نحو** قوله تعالى **انا كل شئ خلقناه بقدر** بنصب كل شئ على انه مفعول لخلقناه المحذوف الذى يفسره المذكور وقوله بقدر حال ولا محل له من الاعراب والمعنى انا خلقنا كل شئ حال كونه كائنا بقدر فيفيد الاية المعنى المقصود وهو عمومية القدر فى جميع المخلوقات اما لو رفع على الابتداء وجعل قوله خلقناه خبرا لقوله كل شئ وبقدر حالا والمجموع خبر ان فيفيد الاية المعنى المقصود ايضا حيث يصير معناه كل شئ مخلوق لنا حال كونه كائنا بقدر وهو المقصود لكنه يحتمل ان يغلط بعض فيجعل خلقناه صفة مخصصة لكل شئ على ما هو الظاهر فى الصفة وبقدر خبر لقوله كل شئ فيكون المعنى كل شئ هو مخلوقنا كائن بقدر وهذا ليس بمقصود حيث يكون قوله خلقناه حينئذ قيدا على ما هو الظاهر فى الصفة فيوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة فى الافعال الاختيارية فالحاصل انه على تقدير الرفع يحتمل ان يكون قوله خلقناه خبرا لكل شئ فلا يفوت المقصود ويحتمل ان يكون صفة له فيفوت المقصود فلم يكن الرفع اولى لما فيه من التباس المقصود بغيره فكان النصب اولى لما فيه من النص على المقصود وبهذا حصل الجواب عن الاشكال الذى اورده صاحب الرضى فى هذا المقام حيث قال لا فرق بين النصب والرفع من جهة المعنى سواء جعلت خلقناه خبرا او صفة وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل مخلوق نصبت كلا او رفعته وسواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبرا عنه وذلك لان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشئ لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات التى لا تتناهى ويقع على كل واحد منها اسم الشئ فمعناه على تقدير ان يجعل خلقناه خبرا له كل مخلوق فمخلوق بقدر وعلى تقدير ان يجعل صفة له كل شئ مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد الى هنا حاصل كلامه فان قيل ينبغى ان يجوز هنا الوجهان على سبيل التساوى اى النصب على انه مفعول به باضمار عامله على شريطة التفسير والرفع على انه مبتدأ وخلقناه خبره وبقدر حال كما جاز الوجهان فى اقائم زيد قيل كيف يجوز ذلك مع الاختلاف بين المقصود وغيره فان قيل ينبغى ان يجب النصب اذا التحرز عن اللبس واجب قيل هذا وهم اللبس لا اللبس ولان اسماء شروط اللبس **ويستوى الامران** اى الرفع والنصب فى الاختيار اى ايا قصد منهما يكون مختارا **فى مثل زيد قام**

Marfat.com

وعمرو اكرمته اى فيما اذا عطفت الجملة التى وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات وجهين وهى الجملة الاسمية التى خبرها الجملة الفعلية فانها ذات وجهين احدهما كونها جملة اسمية وهى الجملة الكبرى اعنى المبتدأ والخبر والثانى كونها جملة فعلية وهى الخبر اعنى الفعل والفاعل فيصح رفعه على الابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيما بين الجملتين فى الاسمية والفعلية ففى الرفع تكون الجملة اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهى اسمية وفى النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهى فعلية فان قيل على تقدير النصب والعطف على الصغرى يلزم حذف الفعل وعلى تقدير الرفع والعطف على الكبرى لا يلزم ذلك فكان الرفع راجحا لسلامته عن الحذف قيل قد عورضت سلامة الحذف بقرب المعطوف عليه على تقدير النصب فاستوى الوجهان كذا فى الشروح وفيه نظر لانها اذا عطفت على الكبرى فهى ايضا قرينة غير مفصولة بين الجملة المعطوفة والمعطوفة عليها بشئ آخر فلا يتفاوتان قربا وبعدا اجيب سلمنا انهما لا يتفاوتان قربا وبعدا باعتبار عدم الفاصل لكن معنى العطف اعادة الكلام على كلام سابق يعتبر فى العطف ابتداء الكلام السابق لا انتهاؤه فمسافة ابتداء المعطوف عليه ان كان قريبا فقريب وان كان بعيدا فبعيد وان كان انتهاء المعطوف عليه متصلا غير منفصل فى كلام الصورتين والاولى ان يقال ان قصد العطف على الكبرى اختير الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى فحينئذ لا يخلو اما ان رفع على انه عطف اسمية على فعلية او نصب على انه عطف فعلية على فعلية وفى كلا الوجهين خلاف الاصل اذ فى عطف الاسمية على الفعلية لزم عدم التناسب بين الجملتين وفى عطف الفعلية على الفعلية لزم حذف الفعل لكن حذف الفعل اهون من عدم التناسب لان الحذف كثير الاستعمال وعدم التناسب قليل الوجود فى كلام العرب فالحذف الذى هو كثير الاستعمال لا يعارضه عدم التناسب الذى هو قليل الوجود فاختير النصب ولم يعتبر هذا المعارض فاستوى الوجهان فى الاختيار فافهم فان قيل لا يصح العطف على الصغرى فى المثال المذكور لاشتراط صلاحية المعطوف عليه لان يخبر به ليكون خبرا وهنا ليس كذلك لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيها الضمير العائد الى المبتدأ وليس فى المعطوف هنا ضمير يعود اليه اذ التقدير وعمرو اكرمت عمرا قيل هذا بعض التركيب وتمامه ان يقال زيد قام وعمرو اكرمته عنده او فى داره او نحو ذلك وانما ذكر بعض التركيب ولم يذكر الضمير لان غرضه تعيين جملة اسمية خبرها جملة فعلية وتصحيح المثال انما يكون باعتبار الضمير وقد اعتمد فيه على علم التامع على ان المناقشة فى المثال ليس من دأب المحصلين **ويجب النصب** فى الاسم المذكور **بعد حرف الشرط** غالبة سواء كان صريحا كما فى ان ولو غيرا ما او تضمنا كما فى متى وايما وحيثما الا اذا لم يكن ما نحو فى الشرط كان الشرط وحيث وانما يجب النصب بعدها لان الشرط يستلزم الفعل وذلك لان الشرط انما يدخل فيما كان فيه احتمال وترددا وما ذلك الا فى الافعال بخلاف اما فانها وان كان حرف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم **و بعد حرف التحضيض** وهى هلا والا ولولا ولوما وانما يجب النصب بعدها لاختصاصها بالفعل لانها وضعت للّوم والتوبيخ على ترك الفعل اذا دخلت على الماضى وعلى الحث والتحضيض على الفعل اذا دخلت على المستقبل فاذا وقع بعدها اسم وجب ان يقدر فعل ناصب له يفسره ما بعده لئلا يخرج عن وضعها وهو اختصاصها بالفعل نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال حرف الشرط اى ان ضربت زيدا ضربك **والا زيدا ضربته** مثال حرف التحضيض اى الا ضربت زيدا ضربته

Marfat.com

وليس مثل ازيد ذهب به منه خبر ليس اى ليس هذا التركيب من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير لان شرطه انه لو سلط الفعل الواقع بعده او مناسبه عليه لنصبه وهنا ليس كذلك لان ذهب به على بناء لفظ الماضى المجهول لو سلط على زيد لم ينصب هو زيدا وكنا لو سلط مناسبه واذا كان كذلك **فالرفع** مبتدأ محذوف الخبر او فاعل فعل محذوف اى فالرفع واجب او فيجب الرفع على الابتداء **وكذلك** اى ومثل قوله ازيد ذهب به قوله تعالى **وكل شئ فعلوه فى الزبر** اى فى انه ليس من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وفى وجوب الرفع لانه لم يتحقق فيه معنى التسلط لانه لو سلط عليه قولهم فعلوا افسد المعنى حيث يصير المعنى فعلوا كل شئ فى الزبر اى فى كتب الحفظة وهى صحف اعمالنا وهم لم يفعلوا فيها شيئا فيكون كل شئ مبتدأ و فعلوه صفة لشئ وفى الزبر خبرا والمعنى وكل شئ هو مفعول لهم كائن فى الزبر وهو المقصود **ونحو** عطف على قوله وكل شئ اى وكذلك نحو قوله تعالى **الزانية والزانى** فى وجوب الرفع **فاجلدوا كل واحد منهما الفاء بمعنى الشرط عند ابى العباس المبرد** يحتمل ان يكون فى قوله ونحو مبتدأ وفى له والفاء مبتدأ ثانى وفى له بمعنى الشرط خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول وعند ظرف لقوله بمعنى الشرط لانه ظرف مستقر ويحتمل ان يكون قوله ونحو عطف على قوله كل شئ فعلوه وقوله الفاء مبتدأ وقوله بمعنى الشرط خبره والجملة معللة لقوله وكذلك نحو الزانية والزانى اى ومثل قولنا زيد ذهب به قوله تعالى الزانية والزانى فاجلدوا انه ليس من هذا الباب اى من باب ما اضمر عامله على شريطة التفسير وان كان جميع شرائط هذا الباب حاصلة فيه لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بما تعلق بضميره لان قوله تعالى منهما صفة لقوله كل واحد وقد تحقق فيه معنى التسلط لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كقوله تعالى وربك فكبر فيجب ان يختار فيه النصب لوجود قرينة اختيار النصب وهو الطلب الا ان القراء السبعة لما اتفقوا فيه على الرفع ولم يقرأ بالنصب الاستاذ تحمل النحاة لاخراجه عن الضابطة المذكورة اى عن ضابطة ما اضمر عامله على شريطة التفسير لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار من حيث ان الرفع فى الطلب غير مختار على ما تقدم ولا يلزم كون الطلب خبرا بلا تاويل فقال ابو العباس المبرد الفاء بمعنى الشرط وليست بزائدة لان اللام فى قوله الزانية والزانى بمعنى التى والذى والمبتدأ اذا كان موصولا صلته فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب لعدم تسليط ما بعد الفاء الجزائية على ما قبلها فتعين الرفع على انه مبتدأ تضمن بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتاويل مقول اى التى زنت والذى زنى مقول فى حقهما اجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بخلاف الفاء فى نحو وربك فكبر فانها زائدة وما بعدها يعمل فيما قبلها **والكلام جملتان عند سيبويه** ظرف لمفهوم الكلام اى حكم بكون الكلام جملتين عند سيبويه اذ قوله الزانية مبتدأ وقوله والزانى عطف عليها والخبر محذوف اى حكم الزانية والزانى فيما سيتلى عليكم او خبر مبتدأ محذوف على نحو الباب بالفصل والتقدير هذا بيان حكم الزانية والزانى وقوله فاجلدوا بيان لحكمهما وهو ابتداء كلام والفاء فيه عندهما زائدة او للتفسير فيمتنع التسليط لان جزء جملة لا يعمل فى جزء جملة اخرى فلا يدخل فى الضابطة المذكورة وفيه نظر لان حمل الفاء على الزيادة لا يليق بجزالة نظم القرآن وحملها على التفسير غير ظاهر لانه غير محتاج اليه **والا فالمختار النصب** اى وان لم نحمل على ما حمل المبرد وسيبويه

Marfat.com

بان يحمل الفاء على الزيادة ويجعل الكلام جملة واحدة كان النصب مختارا كما في القراءة الشاذة لكنه ليس بمختار والا يلزم اتفاق القراء السبعة على غير المختار فيلزم حمل الكلام على ما حمل من كون الفاء بمعنى الشرط او كون الكلام جملتين ليمتنع التسليط لان ما بعد الفاء الجزائية لا يعمل فيما قبلها وكذا جزء جملة لا يعمل في جزء جملة اخرى هذا دليل على ما ذكر على صورة القياس الاستثنائي والاستثناء المحذوف وهو قولنا لكنه ليس بمختار سلب التالي وهو كون النصب مختارا فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء الحمل على ما ذكر وسبب انتفاء الحمل على ما ذكر اثباته على نحو قولك ان لم يكن الشمس طالعة فالليل موجود لكن الليل ليس بموجود فالشمس طالعة فان الاستثناء ههنا وهو قوله لكن الليل ليس بموجود سلب التالي وهو وجود الليل فيلزم سلب المقدم وهو انتفاء طلوع الشمس وسبب انتفاء طلوع الشمس اثباته **الباب الرابع** من الابواب الاربعة التي يجب فيها حذف ناصب المفعول به **التحذير** وانما وجب حذف الفعل العامل في التحذير لعدم الفرهة في ذكره واقتضاء المقام حذفه لان ذلك يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت ضيق والقائل يخاف ان اشتغل باظهار الفعل يقع المحذور في البلية فيحذف الفعل ويكتفي بذكر المحذر منه ثم الرابع اسم فاعل ابيان الحال اي رابع الاربعة المذكورة التحذير او للتصيير ان اريد بالنسبة الى الثلاثة السابقة اي رابع الثلاثة المذكورة اي مصير الثلاثة المذكورة اربعة **التحذير** وهو في الاصل مصدر ثم صار في الاصطلاح اسما لنوع من انواع المفعول به **وهو معمول** اي مفعول به **بتقدير اتق** ونحوه من احذر واياك وجانب واجتنب وفي تقدير اتق سماحة اذ لا يقال اتقيت زيدا من الاسد بمعنى تجنبت ولو قال بتقدير نح او بعد كان اولى **تحذيرا مما بعده** انتصاب تحذيرا اما على انه مفعول مطلق وكلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلة او صفة والجملة صفة لقوله معمول اي حذر ذلك المعمول تحذيرا من الاسم الذي او من اسم ثبت بعد ذلك المعمول واما مفعول له التقدير او لقل له ذكر المحذور اي ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده واما ظرف اذ المصدر قد يجعل حينا الى قدر وقت تحذير للمفعول مما بعده وفي قوله بتقدير اتق احتراز عن المعمول الذي لم يكن بتقدير اتق نحو زيدا في جواب من قال من اضرب فانه ليس من هذا الباب بجواز ذكر فعله وفي قوله مما بعده احتراز عن المعمول الذي بتقدير اتق لكن لا للتحذير مما بعده نحو اياك في جواب من قال من اتقي فانه ليس من هذا الباب لجواز ذكر فعله **او ذكر المحذر منه مكررا** روي قوله ذكر على لفظ المصدر والماضي المجهول وفي كلتا الروايتين نظر اما الاولى فلان التحذير اسم لنوع من انواع المفعول به والذكر ليس بمفعول به بل المفعول به هو المحذر منه المذكور مكررا واما الثانية فلانه ليس فيما مر ما يعطف عليه الفعل وكان المعطوف بأو اذا كان مخالفا للمعطوف عليه في الفعل والاسم او كان فيه زيادة على قدر صحة العطف يكون اضرابية بمعنى بل نظير الاول نحو انا مقيم او امشي فانه بمعنى بل امشي ونظير الثاني ما قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم اثما او كفورا اذ لو قيل اولا تطع كفورا لفهم المعنى فكانت او بمعنى بل لان اظهار الفعل في المعطوف زائد على قدر صحة العطف وههنا لو عطف قوله او ذكر على قوله معمول لخالف المعطوف عليه في الفعل والاسم فيكون بمعنى بل وحينئذ يفسد المعنى وهذا ظاهر لا يحتاج الى ابيان ويمكن تصحيح كلتا الروايتين اما الاولى فلان المصدر ان كان على لفظ المصدر المرفوع كان الذكر بمعنى المفعول اي او مذكور المحذر منه مكررا وهذه الاضافة من باب جرد قطيفة اذ الاصل

Marfat.com

او حذر منه مذكورا مكررا فكان عطفا على قوله معمول فان قيل لو كان عطفا على قوله معمولٍ لزمان لا يكون القسم الثانى معمولا بتقدير اتق على قضية كلمة او التى توجب التقابل بين المعطوف و المعطوف عليه و ليس كذلك بل كل من القسمين معمول بتقدير اتق قيل التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده فان التحذير فى القسم الثانى وان كان معمولا بتقدير اتق لكنه ليس بحذر مما بعده وان كان على لفظ المصدر المنصوب كان عطفا على قوله تحذيرا بجعل كل واحد من المصدرين حينا اى قد روقت تحذيرا المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا واما الثانية فلان الماضى المجهول يمكن ان يكون عطفا على فعل ناصب لقوله تحذيرا وهو ذكرا المحذوف ان كان ذلك مفعولا له او حذرا المحذوف ان كان ذلك مفعولا مطلقا اى سواء ذكر ذلك المعمول المحذر تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا او حذر ذلك المعمول تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه من نوعيه مكررا والجملتان اعنى حذر وذكر مع معمولهما فى محل الصفة لقوله معمول فان قيل الجملة الثانية ليس فيه ضمير يعود الى المعمول فكيف يكون صفة له قيل الرابطة للجملة الثانية ما ذكرنا من المتعلق مع من البيانية وهو قولنا من نوعيه ويمكن ان يكون عطف على قوله تحذيرا على جعل المصدر حينيا و تنزيل الفعل منزلة المصدر الحيني اى قد وقت تحذيرا المعمول مما بعده او وقت ذكر المحذر منه مكررا ويمكن ان يكون عطفا على الجملة الظرفية المقدرة بالفعلية وهى قوله بتقدير اتق اى ثبت بتقدير اتق وكان التقابل بين المعطوف والمعطوف عليه باعتبار القيد وهو قوله تحذيرا مما بعده والا لزم ان لا يكون القسم الثانى بتقدير اتق فى قوله او ذكر المحذر منه مكررا احترازا عن قول الطريق من غير التكرار فانه ليس من هذا الباب **نحو اياك والاسد** هذا نظير القسم الاول واصله اتقك والاسد الا ان ضميرى الفاعل والمفعول اذا كانا لشئ واحد وجب ابدال الثانى بالنفس فى غير افعال القلوب فصار اتق نفسك والاسد فلما حذف اتق لضيق المقام حذفت النفس لزوال ضرورة اجتماع ضميرى الفاعل والمفعول فابدل المتصل بالمنفصل لعدم ما يتصل به وقوله والاسد معطوف على اياك ومعناه اتق نفسك من الاسد واتق الاسد من نفسك اى اتق نفسك ان تتعرض للاسد واتق الاسد ان يملكك فان قيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن القسمين فينبغى ان لا يكون تحذيرا وليس كذلك بل هو ايضا تحذير قيل هو تابع للتحذير والتوابع خارجة عن هذه الموردات بدليل ذكرها بعد فاعرف **واياك وان تحذف** هذا ايضا نظير القسم الاول اى اتق نفسك ان تتعرض للحذف واتق الحذف ان يتعرض لنفسك ثم التحذير فى القسم الاول اما ان يكون ظاهرا او مضمرا والظاهر لا يكون الا مضافا الى ضمير المخاطب نحو اصلك والبيت والمضمر هو فى الاغلب الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كقول عمر ايای وان يحذف احدكما الا رب [illegible] الحصا كما ان الخذف بالخاء والذال المعجمتين الرمى بالحصا اى ايای [illegible] الى الارنب اى تحفى عن مشاهدة حذف الارنب ونحو حذفها عن مشاهدتى وانما هى تحفى [illegible] الى الارنب لان ذلك يقتلها فلا يحل **والطريق الطريق** نظير المحذر منه مكررا اى اتق الطريق او بعدها وكذا الصبى الصبى والجدار الجدار والاسد الاسد اى اتق الصبى ان تطأه واتق الجدار ان يسقط على

Marfat.com

واتق الاسد ان يهلك وتكرار المحذر منه للتاكيد **وتقول** اى ولك ان تقول فيه عبارة اخرى وهى **اياك من الاسد** اى نَحِّ نفسك من الاسد **و** تقول اياك ان **تحذف بتقدير من** الجار والمجرور اى ملتبسًا بتقدير من اى اياك من ان تحذف اذ حذف حرف الجر من ان وان كثير شائع **ولا تقول اياك الاسد** بتقدير اياك من الاسد لامتناع تقدير من فى الاسم الصريح بخلاف اياك ان تحذف واما قول الشاعر اياك اياك المراء فانه ✦ الى الشر دعّاء وللشر جالب ✦ بتقدير اياك من المراء فشاذ - او محمول على ضرورة الشعر والكلام فى السعة او على حذف فعل واياك اياك من باب الاسد الاسد والتقدير اتق نفسك و اترك المراء اى الجدال وهذا قول سيبويه والخليل او جار مجرى ان تمارى لان المراء مصدر والمصدر بتقدير الفعل مع ان فان تقدير اعجبنى ضرب زيد اعجبنى ان ضرب زيد وهذا قول ابى اسحاق الزجاج وفيه نظر لانه على هذا يلزم ان يجوز ذلك فى سائر المصادر نحو اياك الضرب لاشتراك العلة لان كل مصدر بتقدير الفعل مع ان وليس بجائز اللهم الا ان يقال هذا وجه ان كان بالشذوذ وليس بوجه قياسى وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره ولقائل ان يقول انا المراء معرف باللام فلا يصح ان يقدر بان والفعل ولهذا لا يعمل المصدر المعرف باللام على الاكثر لامتناع تقدير بان والفعل ثم لما فرغ عن بحث المفعول به شرع فى بحث المفعول فيه فقال **المفعول فيه** الجار والمجرور فى الاصل مفعول ما لم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة وقوله المفعول فيه اما مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه المفعول فيه بقرينة ما سبق واما خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان المفعول فيه فعلى هذين الوجهين يكون قوله **هو ما فعل فيه** جملة مستانفة واما مبتدأ خبره ما فعل فيه وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب والمضاف محذوف اى المفعول فيه اسم ما فعل فيه اذ المفعول فيه فى الاصطلاح للفظ الذى سماه شئ فعل فيه **فعل مذكور** المراد بالفعل الفعل اللغوى وهو الحدث لا الفعل الاصطلاحى الذى هو قسم الاسم والحرف فتناول الفعل واسمى الفاعل والمفعول والمصدر وفى قوله مذكور احتراز عن نحو يوم الجمعة طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور وقوله **من زمان او مكان** بيان ما والزمان ما يصلح جوابا لمتى والمكان ما يصلح جوابا لاين والمراد بالزمان والمكان ههنا اعم من ان يكونا حقيقيين او اعتباريين فالحقيقيان نحو قولك سرت يوم الجمعة خلفك فان يوم الجمعة زمان حقيقى وخلفك مكان حقيقى والاعتباريان نحو قولك جلست قدام زيد ان الشمس تغرب الشمس فان قدام زيد زمان اعتبارى اذ المصدر قد يجعل حينا والشمس مكان اعتبارى اذ العين قد يجعل مكانا اى جلست وقت قدام زيد فى مكان غروب الشمس فان قيل يدخل فى هذا الحد نحو اعتكفت اليوم الذى صمت فيه فان اليوم فعل فيه فعل الصوم وهو مذكور وليس هو مفعولا فيه لفعل الصوم قيل يخرج ذلك بقيد الحيثية لانها ملحوظة فى جميع الحدود لا سيما الحدود النحوية فتكون المعنى ما ذكر بحيث فعل فيه فعل مذكور واليوم فى المثال المذكور ليس بحيث يفعل فيه فعل الصوم او يقال معناه ما فعل فيه فعل عامل فيه فيخرج ذلك لان فعل الصوم ليس بيان فيه جملة والحرف عائد ان يقول فعلى هذين الوجهين كان ذكر قوله مذكور مستغنى عنه

Marfat.com

الا ان يحمل على التاكيد ثم لما فرغ عن تعريف المفعول فيه شرع فى بيان نصبه فقال **وشرط نصبه** اى نصب المفعول فيه **تقدير فى** لانما اذا اظهرت لزما الجر كان فى حرف الجر وهو الفاء حرف الجر غير شايع وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو قولك خرجت فى يوم الجمعة كان مفعولا به لكنه لم يبن بمنصوب وهذا عند المصنف حيث عرف المفعول به على نمط يدخل ذلك فيه وذهب الجمهور الى ان تقدير فى شرط المفعول فيه واذا اظهرت كان مفعولا به بواسطة حرف الجر لا مفعولا فيه اذ المفعول فيه عندهم هى المقدر او بقى من زمان او مكان فعل فيه فعل مذكور **وظروف الزمان كلها** اى سواء كان مبهما او محدودا وسواء كانت معرفة او نكرة **تقبل ذلك** اى تقدير فى او لفظه بتقدير فى نحو سرت حينا او حين فتودك وخرجت يوما او يوم الجمعة اضافة الظروف الى الزمان من باب ابواب الساج واسورة الذهب بمعنى من اى الظروف التى هى الزمان وكلها تاكيد الظرفية واللام فى الزمان للجنس اى ظروف هذا الجنس وكذا اللام فى المكان وذلك مفعول تقبل وفاعله ضمير العائد الى الظروف والجملة خبر لقوله وظروف الزمان **وظروف المكان** اى ظروف الذى هو المكان **ان كان مبهما** اى ان كان من الجهات الست وما الحق بها على تقدير المصنف **قبل** النصب بتقدير فى نحو جلست خلفه **والا فلا** اى وان لم يكن مبهما فلا يقبل النصب بتقدير فى فلا يقال صليت المسجد بل يقال صليت فى المسجد وذلك لان المبهم من ظروف الزمان جزء مدلول الفعل كالمصدر فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه لاشتراكهما فى الذات فى الزمانية والمبهم من المكان محمول على المبهم من الزمان ايضا لاشتراكهما فى الوصف اى فى الابهام ولا يحمل المكان المحدود على الزمان المبهم لاختلافهما فى الذات والصفة وكذا لم يحمل على المكان المبهم مع اتحادهما فى الذات لان المكان المبهم محمول على الزمان المبهم فلو حمل عليه المكان المحدود كان بمنزلة الاستعارة من المتغير والزوال من الغير **وعنى بالمبهم** من ظروف المكان عند الاكثرين من المتقدمين وهو الذى اختاره المصنف **بالجهات الست** سواء كانت معرفة او نكرة وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وذلك لان قولك جلست خلف زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض وكذا البواقى وعنى ببعض المبهم من ظروف المكان بما هو النكرة منها نحو يخرج من خلفك ومن امامك فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه معرفة والبعض بما هو غير المحصور منها نحو يخرج من عندنى يخ فانه منصوب على الظرفية بلا خلاف وانه محصور لانه مقدر باثنى عشر الف خطوة والبعض بالاسم باعتبار ما لم يدخل فى مسماه كالفوق فان هذا الاسم يطلق على هذا المكان بالاضافة الى التحت وكذا غيره من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل فى مسمى الفوق وكذا غيره ويندرج فى هذا القبيل نحو عند ولدى لان اسم عند ولدى لا يطلق باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس بداخل فى مسماهما فلا حاجة الى الحمل ولما فسر الاكثرون والمصنف بالجهات الست ورد عليه عند ولدى ولفظ مكان وما بعد دخلت فانها يقبل النصب بتقدير فى على الظرفية مع انها غير الجهات فاجاب عن كل من ذلك بقوله **وحمل عليه** اى على المكان المبهم وهى الجهات الست **عند و لدى و شبههما** نحو دون وسوى نحو جلست عند زيد ولدى زيد واعطيت زيدا دون

Marfat.com

عمرو درهما وجاء القوم سوى زيد **لابهما** اى لابهام عند ولدى وكذا ما هو بمعناهما اى لشائبتهما فان قولك جلست عندك لا يتناول مكانا معينا بل يتناول جميع الامكنة التى حاذيك كما يتناول قولك جلست خلف زيد جميع ما يقابل ظهر زيد الى انقطاع الارض **و** حمل عليه **لفظ مكان** وما بمعناه اذا كان الفعل موافقا له فى افادة معنى الاستقرار نحو جلست مجلسك ووقفت مقامك ووضعتك موضع فلان الى غير ذلك من ذوات المبهم مما يجرى هذا المجرى **لكثرته** دون ابهامه اى لكثرة استعماله فيما سبب التخفيف بحذف فى فيقال جلست مكانك **و** حمل عليه **ما بعد دخلت** نحو دخلت الدار ونزلت الجبال وسكنت العرفة **على الاصح** اى حملا واقعا على القول الاصح لانه كثير الاستعمال فيطلب فيه التخفيف بالحذف وانما قال على الاصح تنبيها على ما قال الجرمى ان دخلت وما يقاربه افعال متعدية وما بعدها مفعول به لا مفعول فيه واجيب بان كون مصادرها على صيغة الفعول التى هى فى الغالب مصدر لازم وهى الدخول والنزول والسكون وكون ضدها الخروج والتحرك والارتحال التى هى لازمة اتفاقا برجحان لزومه وقيل معنى قوله على الاصح اى على الاستعمال الاصح وذلك ان دخلت يستعمل تارة بفى وتارة بغير فى تقول دخلت فى الدار ودخلت الدار وعند سيبويه اظهار فى شاذ فحمل ما بعده على الاستعمال الاعم دون الشاذ وانما ترك التاء فى العدد اى فى لفظ الست ولم يقل بالجمات الستة لان الجمات مؤنثة وتانيث العدد من الثلاثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء **و ينصب** المفعول فيه **بعامل مضمر** جوازا بلا شريطة التفسير كقولك لمن قال متى سرت يوم الجمعة اى سرت يوم الجمعة **و** بعامل مضمر وجوبا نصا وانما **على شريطة التفسير** كما ينصب المفعول به وضابطة كل ظرف بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه او سلط عليه هو او مناسبه لنصبه نحو يوم الجمعة صمت فيه او يوم الجمعة اكلت فى غدائه او يوم الجمعة نويت الصوم فى ليلته وهو فى كون نصبه على شريطة التفسير واجبا ومختارا ومساويا للرفع ومرجوحا مثل المفعول به فيجب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض نحو ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه ويمتنع بعد اذا الشرطية وحرف النفى وحرف الاستفهام نحو اذا يوم الجمعة سرت فيه وبالعطف على جملة فعلية نحو افطرت يوم الخميس ويوم الجمعة صمت فيه ويستوى الامران فى نحو زيدا سار ويوم الجمعة سرت فيه معه ويترجح الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه وعند وجود اقوى منها كاذا المفاجاة نحو اما يوم الجمعة سرت فيه ولقيت زيدا فاذا يوم الجمعة صام فيه وعند لبس المفسر بالصفة نحو كل يوم صمت فيه فى الصيف واما الظرف الذى يتوسط بينه وبين الفعل الناصب حرف له صدر الكلام كما النافية وحرف الاستفهام ونحوهما نحو يوم الجمعة ما صمت فيه ويوم الخميس سرت فيه فيحتمل ان يكون النصب ممتنعا والرفع واجبا كما فى المفعول به للمانع وهو بطلان صدارة ما النافية وحرف الاستفهام اذ لو نصب لزم تقدم ما فى حيزهما عليهما ويحتمل ان يكون النصب مختارا حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره بخلاف المفعول به

تتمة فرغ عن بحث المفعول فيه شرع فى بيان المفعول له فقال **المفعول له** مبتدأ محذوف الخبر اى منه المفعول له او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول له **هو ما فعل لاجله** اى اسم ما فعل لاجله بمنزلة ما سبق فى المفعول المطلق وفى هذا القيد احتراز عما لم يفعل لاجله فعل كسائر المفاعيل والحالات

Marfat.com

والمراد بقوله **فعل مذكور** الحدث لا الفعل الاصطلاحي فيتناول الفعل وما اشبهه من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا القيد احتراز عن نحو اعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور والمراد بالمذكور اعم من ان يكون حقيقة او حكما فلا يرد صورة كون الفعل محذوفا ثم المراد بقوله ما فعل لاجله فعل مذكور اعم من ان يكون علة مؤثرة او علة غائية وهي اثر وهذا اورد المثالين ليكون **مثل ضربته تاديبا** نظير العلة الغائية لان التاديب علة غائية اي غرض للضرب حيث فعل لاجله الضرب **وقعدت عن الحرب جبنا** نظير العلة المؤثرة فان الجبن علة مؤثرة للقعود ولو قال في موضع قعدت جبنا حاربت شجاعة لكان حسنا لقائل ان يقول يدخل في هذا الحد كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني التاديب فانه فعل لاجله فعل مذكور وهو الضرب وان قصد شرط الحيثية او يراد بفعل العامل لا مستغنى عن قيد مذكورا يضا والحق ان يقول ما فعل لاجله مضمون عامله يدخل الفعل وشبهه لان مضمون العامل اعم ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله وضربت واعجبني التاديب لان ضربت ليس بعامل في التاديب واجيب بان المراد من قوله فعل مذكور الفعل اللغوي وهو الحدث فيتناول الفعل وشبهه ويخرج نحو كرهت التاديب الذي ضربت لاجله بقصد الحيثية وفيه نظر لان الفعل عند الاطلاق يقع على الفعل الاصطلاحي دون اللغوي فارادة اللغوي ابهام في التعريف فالحق ان يقول مضمون عامله ليتناول كلا القسمين في اول الوهلة من غير تامل في القرائن وان قيد الحيثية يغني عن قيد مذكور **خلافا للزجاج** اي لابي اسحاق الزجاج اي يخالف هذا القول الزجاج خلافا والجملة معترضة للتنبيه على بيان الخلاف **فانه** اي فان المفعول له **عنده** اي عند الزجاج **مصدر** من غير لفظ الفعل للنوع بقرينة تاديبا وجبنا مثل رجع القهقرى وله وجهان احدهما ان قولك ضربته تاديبا بمعنى ادبته بالضرب تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا بمعنى جبنت في القعود عن الحرب جبنا او بمعنى ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن وقيل لا يقال قعود جبن الا هنا وفيه نظر لان الجبن سبب للقعود واضافة المسبب الى السبب ليس بمجازية كصلوة الظهر وثانيهما ان المفعول له علة المصدر فيقام مقامه كما اقيمت الة المصدر مقامه في ضربته سوطا بمعنى ضربته ضربا بسوط او بمعنى ضربته ضرب سوط والجواب عن الاول بان صحة تاويل نوع بنوع لا يدل على ذلك في حقيقة الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف وتاويل المصدر بالمفعول به من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب ومعنى ضربت زيدا ضربا احدثت ضرب زيد من غير ان يخرجا عن حقيقتهما وعن الثاني بان الالة انما يلتفت من العلة لاحتياجها اليها فانا حيث لا يتصور الكتابة بدون القلم والضرب من غير الة من سوط ونحوه والا لم من غير قدوم وكذا سائر الافعال المتعلقة بالالات بخلاف العلة فان الفعل لا يحتاج اليها فانا لتحقق العبث اي لوجود الفعل بلا علة ولذا جعل المفعول له مستدعى الفعل لا مستلزمه فلا يلزم من اقامة ما هو الذي للفعل من العلة اقامتها ثم لما فرغ من تعريف المفعول له شرع في بيان شرط نصبه فقال **وشرط نصبه** اي نصب المفعول له **تقدير اللام** لانها اذا اظهرت لزم الجر وفيه اشارة الى انه اذا اظهرت نحو جئتك للسمن كان مفعولا له لكنه ليس بمنصوب وهذا اختيار المصنف يدل عليه حده لكنه خلاف اصطلاح الجمهور فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط

Marfat.com

وانما يجوز حذفها اى تقديرها فيكون قوله حذفها من باب وضع المظهر موضع المضمر وانما غير عن التقدير بالحذف للتنبيه على جريان الاصلاح باطلاق كلا اللفظين اى لا يجوز حذف اللام عن المفعول له **اذا كان** المفعول له **فعلا لفاعل الفعل المعلل** اى اتحد فاعل المفعول له وفاعل عامله وفيه احتراز عما اذا كان عينا وعما اذا كان فعلا لغير فاعل الفعل المعلل حينئذ يجب اظهار اللام نحو جئتك للسمن او لمجيئك اياى **و اذا كان مقارنا له** اى للفعل المعلل فى الوجود اى اتحد زمان المفعول له وزمان الفعل المعلل وفيه احتراز عما اذا لم يكن مقارنا له فى الوجود حينئذ يجب اظهار اللام نحو اكرمتك اليوم لوعدى بذلك امس وانما اشترط حذف اللام عنه بهذه الشرائط لان المفعول له عند اجتماع هذه الشرائط يشبه المفعول المطلق فانه فعل لفاعل عامله ومقارن لعامله فى الوجود فيتعلق بالفعل بلا واسطة كتعلق المفعول المطلق بخلاف ما اذا اختل شئ منها ولان اكثر علل الافعال كذلك فوجودها يكون ظاهرا فى العلية موافقا لما هو الغالب فيستغنى عن اظهار اللام بخلاف ما اذا اختل شئ منها كذا ذكر المصنف فى شرح المفصل وفيه نظر لانه يشترط حذف اللام عنه ان يكون نكرة لانه يشبه الحال والتمييز وهما نكرتان ورد بان ادخاره فى قول الشاعر

صوراء الكريم ادخاره ✦ واعرض عن شتم اللئيم تكرما ✦ معرفة وقد حذف عنه اللام فيكون هذا الشعر حجة عليه تش فى قوله وانما يجوز حذفها اشارة الى جواز اظهار اللام مع حصول هذه الشرائط لكن ينبغى ان اظهار اللام مع التنكير ضعيف وقيل هو غير جائز ثم لما فرغ عن بحث المفعول له شرع فى بيان المفعول معه فقال **المفعول معه** الظرف مفعول مالم يسم فاعله والضمير عائد الى اللام الموصولة فى قوله المفعول معه اما مبتدأ محذوف الخبر اى ومنه المفعول معه بقرينة ما سبق او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المفعول معه فيكون قوله **هو اسم مذكور** استيناف او مبتدأ خبره اسم مذكور وهو ضمير فصل اى المفعول معه هو الذى يذكر **بعد الواو** التى بمعنى مع وفيه احتراز عن سائر المفاعيل **لمصاحبة معمول فعل** اضافة الصدر الى المفعول وفيه احتراز عن نحو كل رجل وضيعته فان وضيعته مذكور بعد الواو التى بمعنى مع لكن لا لمصاحبة معمول فعل وانما لم يقل لمصاحبة فاعل فعل كما قال الاخرون لتناول ما ذكر لمصاحبة المفعول نحو حسبك وزيدا درهم فان قوله وزيدا مفعول معه وانه ليس بمصاحب للفاعل بل مصاحب للمفعول لان معناه كفاك وزيدا درهم ومنه قول الشاعر

اذا كانت الهيجاء وانشقت العصا ✦ فحسبك والضحاك سيف مهند ✦

اى اذا وقعت الحرب وتفرقت الجماعة كفاك والضحاك سيف مهند اى مطبوع من حديدة الهند وقوله **لفظا او معنى** خبر كان المحذوف اى سواء كان الفعل لفظيا او معنويا فان قيل يدخل فى هذا الحد وعمرا فى نحو ضربت زيدا وعمرا اذا كان الواو بمعنى مع وهو معطوف على المفعول به اتفاقا لا مفعول معه قيل معناه وهو مذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل وقصد فيه هذه الحيثية فيخرج ذلك لانه لم يقصد فيه هذه الحيثية وانما عدل عن المفعول الى العطف فى هذه المسئلة **فان كان** الفاء للتفسير وكان ناقصة او تامة اى فان وجد الفعل اللام للعهد اى الفعل الذى قصد مصاحبة المفعول معه بمعموله **لفظا** خبر كان او حال اى لفظيا او ملفوظا او تمييز اى من حيث اللفظ **وجاز العطف** عطف جملة على جملة او حال بتقدير قد اى وقد جاز العطف

Marfat.com

٨ اى عطف ماذكر بعد الواو على معمول الفعل **فالوجهان** جايزان العطف وكونه مفعولا معه اذ لا مانع من واحد منهما **مثل** خبر مبتدأ محذوف اى نظيره ثابت فى مثل **جئت انا و زيدا** بالنصب والرفع فالنصب على انه مفعول معه والرفع على العطف وجاز العطف فيه لتاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل **والا تعين النصب** اى وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل لفظا على معمول الفعل تعين النصب على انه مفعول معه حيث لا وجه سواه **مثل جئت و زيدا** امتنع فيه العطف لعدم تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالمنفصل فتعين النصب على انه مفعول معه **وان كان** تاما اى وان وجد الفعل **معنى** حال ان او معنويا او تميزا اى من حيث المعنى **و جاز العطف** عطف على كان او حال اى وقد جاز العطف اى عطف ماذكر بعد الواو على ما قبله بان لم يمنع عنه مانع **تعين العطف** لتعذر النصب **مثل ما لزيد و عمرو** كلمة ما استفهامية مبتدأ ولزيد خبره اى اى شئ حصل لزيد انما تعين العطف فيه ليكون العامل حينئذ لفظيا وهو اللام فى المثال لان العطف فى حكم تكرير العامل فلا حاجة الى جعله معمولا للعامل المعنوى الذى هو عامل ضعيف فلا يصار اليه بلا حاجة وذهب الزمخشرى الى ان العطف **مختار** **والا تعين النصب** اى وان لم يجز العطف فيما يكون الفعل معنى تعين النصب على انه مفعول معه لتعذر العطف فيجب الرجوع الى تقدير ما يستقيم **مثل مالك و زيدا** كلمة ما استفهامية مبتدأة ولك خبره اى اى شئ حصل لك مع زيد **وما شانك و زيدا** كلمة ما استفهامية و شانك خبره اى اى شئ لامرك مع زيد وانما لم يجز العطف فى المثالين لان الكاف ضمير مجرور ولا يجوز العطف على ضمير المجرور بلا اعادة الجار وانما تعين النصب على المفعول معه اذ لا وجه سواه فان قيل لم لا يكون قوله و زيدا فى المثال الثانى عطفا على الشان قيل لانه خلاف المعنى اذ المعنى حينئذ ما شانك ونفس زيد وسؤال السائل عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وقوله **لان المعنى ما الصنع** دليل على كون المثال الثانى من باب العامل المعنوى وانما خص هذا المثال بالدليل دون الاول لان دلالة الظرف على معنى الفعل ظاهر ولا كذلك لفظ الشان لانه اسم لا يلزم تضمنه لمعنى فعل بل يتضمن لمعنى الفعل بقرينة الشان لانه بمعنى الفعل والصنع فيكون بمعنى المصدر الذى فيه معنى الفعل فهو مع الاستفهام يدل على الفعل ثم لما فرغ من بيان المفاعيل الخمسة شرع فى بيان الملحقات بها وهى الحال والتمييز والمستثنى والمضوب بلا التى لنفى الجنس وخبر ما ولا المشبهتين بليس فشرع الآن فى بيان الحال فقال **الحال ما تبين هيئة الفاعل والمفعول به** وفيه احتراز عما لم يبين هيئته وعن التمييز فانه يبين الذات لا الهيئة وكلمة او لمنع الخلو دون الجمع فيقع الحال عن الفاعل والمفعول به جميعا وتفريقا نحو ضربت زيدا راكبين ولقيته مصعدا ومنحدرا اى كان احدهما مصعدا اى مرتفعا الى موضع مرتفع والآخر منحدرا اى نازلا من موضع مرتفع وقوله **لفظا او معنى** تفصيل للفاعل والمفعول به بعد تمام الحد فلو قلت زيد قائم اخوك لم يجز لعدم المغايرة والمفعولية فى زيد لا لفظا ولا معنى فان قيل قد تقع الحال عن المفعول معه نحو جئت انا و زيدا راكبين قيل انما يقع الحال عنه لكونه فى معنى الفاعل والمفعول به لمصاحبته اياها فى صدور الفعل عنه ووقوعه عليه فان قيل قد يقع الحال

Marfat.com

عن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديدا قيل الحال من غير الفاعل والمفعول لا يقع الا مجملة في مقامها ٨
فلا يقال ضربت الضرب شديدا الا بتاويل احدثت الضرب شديدا فيكون حالا عن المفعول به فان
قيل قد يقع الحال عن المضاف اليه نحو قوله تعالى قُلْ بَلْ مِلَّةَ اِبْرٰهِيمَ حَنِيفًا وقوله اَيُحِبُّ اَحَدُكُمْ اَنْ
يَاْكُلَ لَحْمَ اَخِيهِ مَيْتًا قيل الحال عن المضاف اليه انما يجوز اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا به بحيث لو حذف
المضاف اليه واقيم المضاف مقامه لاستقام المعنى كما في الآيتين فانه لو قيل بل نتبع ابراهيم حنيفا لاستقام
المعنى وكذا لو قيل وان ياكل اخاه ميتا لان اللحم لاخيه فيكون المضاف اليه في مثل هذا الموضع في حكم
المضاف فيكون فاعلا او مفعولا به حكما فان قيل يدخل في الحد صفة الفاعل والمفعول به نحو جاءني زيد
الراكب ورايت زيدا الراكب فانها ايضا تبين هيئة الفاعل والمفعول به قيل معناها تبين هيئة الفاعل وقت
صدور الفعل عنه وهيئة المفعول به وقت وقوع الفعل عليه فتخرج الصفة لدلالتها على هيئة الموصوف
مطلقا غير مقيد بوقت الصدور او الوقوع او يقال انها تخرج بقيد الحيثية فانها دالة على هيئة الذات
مطلقا لا من حيث انها فاعل او مفعول به بخلاف الحال فانه دال على هيئة الذات من حيث هو فاعل او
مفعول به **مثل ضربت زيدا قائما** مثال الحال عن الفاعل والمفعول اللفظيين **زيد قائما** مثال الحال عن
الفاعل المعنوي وفيه نظر لان قائما حال من ضمير المستكن في قوله في الدار لما عرف
ان ضمير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر والضمير المستكن فاعل لفظي مثل قولك زيد خرج قائما اللهم
الا ان يجاب بان الظرف المستقر عامل معنوي لما في معنى الفعل فيكون الضمير المستكن فاعلا معنويا بخلاف
الفعل فانه عامل لفظي فكان الضمير المستكن فيه فاعلا لفظيا **وهذا زيد قائما** مثال المفعول المعنوي
اذ المعنى اشير الى زيد قائما ثم لما بين ان الفاعل والمفعول قد يكون لفظيا وقد يكون معنويا شرع في بيان
ما يكون بشبه الفاعل والمفعول اللفظيين والمعنويين فقال **وعاملها** اي عامل الحال **الفعل**
لانه الاصل في العمل نحو ضربت زيدا قائما **او شبهه** اي شبه الفعل لكان الشبه ونعني بشبه الفعل ما
يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر نحو
زيد ذاهب راكبا وزيد مضروب قائما وزيد حسن ضاحكا وهذا ابلغ الطيب منه رطبا وضربي زيدا قائما
او معناه اي معنى الفعل ونعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغه كالظرف
المستقر واسم الاشارة وحرف النداء والتمني والترجي والتشبيه وغير ذلك مما يدل على معنى الفعل نحو
زيد في الدار قائما وهذا زيد قائما وعليك زيدا راكبا ويا زيد قائما وليتك عندي قائما ولعله في الدار قائما
وكانه اسد صائلا والحال من المنادى مختلف فيه فاجازه البعض منهم المبرد واستقبحه الاخرون منهم الماذني
والعامل المعنوي لا يعمل في غير الحال والظرف ثم لما فرغ عن تعريف الحال وما يعمل فيها شرع في بيان شرطها
فقال **و شرطها ان تكون نكرة** اي شرط الحال كونها نكرة لئلا يلتبس بالصفة في حالة النصب نحو
ضربت زيدا الراكب وحلت حالة الرفع والجر على حالة النصب حملا للباب ولان النكرة اصل والغرض
يحصل بها فالتعريف زايد على الغرض **وصاحبها معرفة** اي صاحب الحال معرفة لانه محكوم عليه
في المعنى فكان اصله التعريف كالمبتدا ولانه اذا كان نكرة كان بيانها بالوصف اولى من بيان الحدث

Marfat.com

المنسوب اليه بالحال لانه لزم الاتحاد بالموافقة بين الحال وصاحبها في جميع الاحوال فهي جعلها حالا ايقاع المخالفة في الاعراب بين الحال وصاحبها في بعض الاحوال وفي جعلها صفة كذلك اذ الصفة على وفق الموصوف في الاعراب جزما ومعلوم ان في اثبات توافقه والهرب عن المخالفة دخول في حد المناسبة ثم قوله وصاحبها مرفوع على انه مبتدأ وقوله معرفة مرفوع على انه خبره والجملة عطف على الجملة السابقة ولا يستقيم ان يكون قوله وصاحبها مجرورا عطفا على الضمير المتصل قوله وشرطها وقوله معرفة منصوب عطف على قوله نكرة لان تعريف صاحب الحال ليس بشرط بل غالب بدليل قوله **غالبا** فان هذا قيد راجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب وهو ظرف متعلق بمفهوم قوله وصاحبها معرفة اى يتعرف صاحبها في غالب الاستعمال او صفة مصدر محذوف اى تعرفا غالبا او زمانا محذوف اى يتعرف صاحبها تعرفا غالبا او زمانا غالبا وانما قال غالبا لان صاحبها قد يجيئ نكرة عند تقديم الحال عليه كما ذكر في المتن وعند كونه نكرة موصوفة او مضافا الى النكرة نحو مررت برجل عالم قائما ومررت بغلام رجل مقبلا وغير ذلك مما يوجب تخصيص النكرة **وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه** متأول جواب سوال ومر ان العراك في قوله الشاعر ارسلها العراك ووحده في قولك مررت به وحده حالان وهما معرفتان فاجاب بان كل واحد منهما متأول بالنكرة وفي تاويلهما وجهان احدهما انهما حالان نكرتان معنى وان كانا معرفتين لفظا والتقدير وارسلها معتركة ومررت به متوحدا اى منفردا والثاني انهما مصدران اقيما مقام الحال والتقدير وارسلها يعترك العراك ومررت به منفردا انفرادا او الجملة حال وتمام البيت سه وارسلها العراك ولم يزدها + ولم يشفق على نغض الدخال + المراد بالارسال هنا الايراد والضمير المستكن في ارسلها للعير وهو الحمار والمراد هنا حمار الوحش والبارز للات وهو جمع اتان وهو انثى الحمار والعراك مصدر عارك يعارك معاركة وعراكا وقيل اصله مصدر اعترك يعترك اعتراكا الا انه جاء فيه الاعراك ايضا والعراك والاعتراك الازدحام والزدء هو الطرح يعني ان العير والاتن والاشفاق الخوف والضمير المستكن في قوله ولم يزد ولم يشفق عائد الى العير ونغض الدخال عبارة عن عدم تمام الشرب يقال نغض ينغض نغضا اذا لم يتم مرادته وكذا البعير اذا لم يتم شربه والدخال بكسر الدال وهو ان يشرب البعير ثم يرد من العطش الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب من مائه فاعياه ولم يمكن يشرب يعني ارسل حمار الوحش الاتن الى الماء معتركا اى مزدحمة مرة واحدة ولم يطرد ولم يخف ان لا يتم الشرب منه بعضها بالمزاحمة والازدحام والضمير في قوله ونحوه راجع الى كل واحد من المثالين اى ونحوه من الاحوال التي جاءت معرفة ظاهرة نحو قوله لهم جاؤا قضهم بقضيضهم فانه متأول بالنكرة ايضا اى جاؤا كثيرين وذلك ان القض الحصى الكبار والقضيض الحصى الصغار فمعنى جاؤا قضهم بقضيضهم جاؤا بكبرهم مع اصغرهم وهو حال بمعنى جميعا وقال بعضهم القض هو الكسر والتفريق وهنا بمعنى القاض اى الكاسر والقضيض بمعنى المقضوض اى المكسور يعني جاؤا اكثرين مزدحمين بحيث يكسر بعضهم بعضا لكثرتهم وازدحامهم فكان بعضهم كاسرين وبعضهم مكسورين نحو قولهم مررت بهم الجماء الغفير فانها ايضا متأول بالنكرة اى ساترين وجه الارض لكثرتهم وذلك ان الجماء بالمد بمعنى الجموع من الجمر وهو الجمع والغفير بمعنى الغافر وهو الساتر من الغفر وهو الستر والغفير صفة الجماء كانك قلت مررت بهم جامين غافرين اى جامعين اقدارهم وعشايرهم ساترين وجه الارض

Marfat.com

لکثرتھم **فان کان صاحبھا** ای صاحب الحال **نکرۃ** محضۃ **وجب تقدیمھا** ای تقدیم الحال علی صاحبھا لیتخصص النکرۃ بتقدیمھا فیقال جاءنی راکبا رجل بخلاف ما اذا کان صاحبھا نکرۃ مخصصۃ نحو جاءنی رجل کریم راکبا فانہ لم یجب تقدیمھا ولئلا یلتبس بالصفۃ فی المصب نحو لیت وجلا راکبا ثم قد مت فی سایر الاحوال طردا للباب وفی کلا الدلیلین بحث اما الاول فان صاحبھا المنکر قد تخصص بتقدیم الحکم مرۃ فلا یحتاج الی تخصیصہ بتقدیم حکم اخر الا تری انہ وقع فاعلا والفاعل محکوم علیہ والاصل فیہ التعریف فلو لم یکن مثل ھذا المنکر متخصصا بتقدیم الحکم لما صح وقوعہ فاعلا ویؤید ما ذکرہ المصنف فی شرح فی بیان تخصیص المبتدأ فی قولہ فی الدار رجل ان الخبر فی معنی الصفۃ لانا حکمنا علیہ قبل ذکرہ فلم یات الا بعد ان صار کانہ موصوف الا تری ان الفاعل لما کان الحکم علیہ مقدما جاز معرفۃ ونکرۃ - الی ھذا لفظہ وما ذکر فی الباب ان الضمیر الراجع الی نکرۃ غیر مخصصۃ قبل الحکم بحکم من الاحکام نکرۃ بخلاف الراجع الیہا وھی مخصصۃ بحکم من الاحکام نحو جاءنی رجل فضربتہ فانہ معرفۃ لان ھذا الضمیر لھذا الرجل الجائی دون غیرہ الی ھنا کلامہ وما ذکر فی الرضی الضمیر اذا عاد الی نکرۃ مخصصۃ بوجہ فھو نحو معرفۃ نحو جاءنی رجل فضربتہ والا فھو نکرۃ کما فی ربہ رجلا لانہ لم یخصص المنکر الموعوح الیہ بحکم اولا انتھی لفظہ وھذا کلہ دلیل علی ان الفاعل المنکر قد یتخصص بتقدیم الحکم علیہ فمن انکر ھذا التخصیص فھو متعنت وامّا الثانی فلانہ اذا التبس بالصفۃ فلیجز الوجھان کونہ حالا وکونہ صفۃ کما جوزوا کونہ ذا حال ومبدلا منہ عند تقدیم الحال ای فی قولک رایت راکبا رجلا وکما جوزوا کونہ حالا وتمیزا فی طاب زید فارسا وجیب عن ھذا بان الحال عن النکرۃ خلاف الاصل فلا یسبق الذھن الیہ مع صلاح الوصفیۃ فیلزم التباس المقصود بغیرہ بخلاف الوجھین فی صورۃ التقدیم لان کلیھما خلاف الاصل اما کونہ ذا حال فللتنکیر واما کونہ مبدلا منہ فلکونہ فی حکم التنحیۃ والتکرار فیستویان فی کونھما علی خلاف الاصل فلم یلزم اللبس وبخلاف الوجھین فی طاب زید فارسا لاستوائھما فی کونھما علی الاصل **ولا یتقدم** الحال **علی العامل المعنوی** ای عامل معنوی کان عند سیبویہ لکونہ ضعیفا فلا یقال زید قائما فی الدار ولا قائما لک درھم الا اذا کان العامل المعنوی ذا الحدثین ای دالا علی الحدثین تعلق بہما الحالان فیلزم ان یلی کل واحد منہما متعلقہ ای محدثہ نحو زید قائما کعمرو قاعدا فان العامل فی الحالین معنی التشبیہ وھو ما یدل علی حدثین حدث المشبہ وحدث المشبہ بہ لان التشبیہ نسبۃ تستدعی طرفین والقیام تعلق بحدث المشبہ فیجب ان یلیہ وھو زید والقعود تعلق بحدث المشبہ بہ فیجب ان یلیہ وھو عمرو فصح کون قولہ کعمرو عاملا فی الحالین لکن فی قائما باعتبار حدث المشبہ وھو معنی التشبیہ وفی قاعدا باعتبار حدث المشبہ بہ وھو معنی التشبیہ بالشیء وقال الاخفش یجوز تقدیم الحال علی العامل المعنوی اذا کان العامل المعنوی ظرفا او جارا ومجرورا بشرط ان یکون المبتدأ مقدما علی الحال نحو زید قائما فی الدار واما مع تاخیرہ فوافق سیبویہ فی المنع فلم یجوز ایضا قائما زید فی الدار ولا قائما فی الدار زید **بخلاف الظرف** التی لم تقع حالا فانہ یقدم علی العامل المعنوی نحو زید الیوم قائم فی الدار وکل یوم لک ثوب فثوب ستر لک وان خبرہ وکل منصوب علی الظرفیۃ والعامل فیہ لک وانما جاز تقدیمہ لان الظرف اتسع فیہ ما لا یتسع فی غیرہ لکثرۃ دورہ فی الکلام ثم قولہ بخلاف الظرف خبر مبتدأ محذوف ای ھو ملتبس بخلاف الظرف والجملۃ معترضۃ وقیل انہا

Marfat.com

الحال من فاعل لا يتقدم ما يتقدم الحال على العامل المعنوي سالكا كونها منتسبا بخلاف الظرف وفيه نظر لان الحال قيد لعامل فيلزم ان يتقيد عدم تقدم الحال على العامل المعنوي بمخالفة الظرف والحال لا يتقدم على العامل المعنوي مطلقا لانهما لان يقال انحال حائمة وهي لا يقبل المقيد وقوله **ولا على المجرور** عطف على قوله على العامل المعنوي ولا زائدة لتاكيد النفي كقوله تعالى **غير المغضوب عليهم ولا الضالين** اي ولا يتقدم الحال على صاحبها المجرور فلا يقال مررت راكبة هند ولا راكبا **بزيد في الاصح ظرف** لقوله لا يتقدم على المجرور وانما لا يتقدم عليه لانه ان تقدمه فان وقع بعد الجار لزم الفصل بين الجار والمجرور وان وقع قبل الجار لزم وقوع التابع وهو الحال حيث لا يجوز وقوع المتبوع وهو ذو الحال لان المجرور لا يتقدم على الجار فكيف يتقدم تابعه عليه وفيه بحث لان هذا الدليل يقتضي ان لا يتقدم مركبا على جاءني في زيد راكبا لانه تابع لزيد ومع زيد لا يتقدم على جاءني فكيف يتقدم تابعه عليه واجيب بان الفاعل من حيث هو مسند اليه محله قبل الفعل الا انه لا يجوز تقديمه تعارض الالتباس بالمبتدأ بخلاف المجرور فان محله بعد الجار لكنا محل تابعه جاز ابن كيسان تقديم الحال على صاحبها المجرور متمسكا بقوله تعالى **وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ** فان كافة حال من الناس المجرور اذ المعنى وما ارسلناك الا للناس كافة والجواب ان كافة حال من الكاف في نظر لان الكاف مذكر والكافة مؤنث والحال يجب ان يكون مطابقا لصاحبها واجيب ايضا بان الهاء في كافة للمبالغة كعلامة والمعنى وما ارسلناك الا كافة اي مانعة للناس عن الشرك والكبائر وذكرها حينئذ الكناف ان انتصاب كافة على المصدر اي ما ارسلناك الا رسالة كافة للناس اي عامة شاملة لهم ثم الاختلاف في تقديمها على المجرور بحرف الجر اما المجرور بالاضافة فلا يجوز تقديم الحال عليه بالاتفاق نحو زيد ضارب هند قائمة نعم اكثر النحاة شرطوا في الحال ان يكون مشتقة وما وجدوا تقدم غير مشتقة اولوه بالمشتق وتكلفوا في تاويله شرع في رد قولهم فقال **وكل ما دل على هيئة** كلمة كل مبتدأ وما موصوفة وما بعده صفة اي وكل لفظ دل على هيئة مشتقا كان او غير مشتق **صح ان يقع حالا** الجملة خبر لقوله كل اي صح وقوعه حالا لصدق حد الحال عليه لان الحال ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به وهو كذلك فلا حاجة الى ما ذهبوا **مثل قولهم هذا بسرا طيب منه رطبا** فان بسرا وقع حالا لانه لدلالته على هيئة البسرية والرطبية مع انهما ليسا بمشتقين معناه هذا التمر المشار اليه مفضل حال كونه بسرا على نفسه حال كونه رطبا ولا يلزم تفضيل الشيء على نفسه لانه مفضل باعتبار حالة البسر ومفضل عليه باعتبار حالة الرطبية ولا يبعد ان يكون الشيء الواحد مفضلا باعتبار ومفضلا عليه باعتبار ولولا اختلاف الاعتبارين لما جاز ذلك ثم انهم اختلفوا في عامل في بسرا بعد ما اتفقوا على ان العامل في رطبا الطيب قال بعضهم العامل فيه الطيب وهو الاصح فان قيل اسم التفضيل عامل ضعيف لا يتقدم معموله عليه لا يقال زيدا انك لحسن فكيف يتقدم هنا قيل ان في الحال اختصاصا بعمل العامل الضعيف فيها متاخرا عنها كالظروف توسعا وانما اخر العامل هنا لان اسم التفضيل عامل ذو حدثين اي دال على حدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اعني التفضيل والتفضيل على الشيء لاشتماله على معنى التفضيل وهو نسبة يقتضي طرفين وقد ذكرنا من قبل ان العامل اذا كان ذا حدثين اي دالا على حدثين

Marfat.com

وتعلق به الحالان يلزمان بلى كل واحد منهما بتعلقه اى بحدثه والسبرية تعلق بحدث المفضل فيجب ان يليه وهو هذه والرطبية تعلق بحدث المفضل عليه فيجب ان يليه وهو ضمير منه المتضمن لذكر المفضل عليه فيصح كون الطيب عاملا فى الحالين لكن فى سبرا باعتبار حدث المفضل وهو معنى التفضيل وفى رطبا باعتبار حدث المفضل عليه وهو معنى التفضيل على الشئ وعلى هذا كان معناه هذا التمر المشار اليه اطيب حال كونه سبرا من نفسه حال كونه رطبا وقال بعضهم العامل فيها اسم الاشارة وهو فاسد بوجهين الاول انه لو كان كذلك لتقيدت الاشارة بحال السبرية لان الحال قيد العامل فلا يستقيم ان يقال هذا الكلام الا فى حال السبرية وليس كذلك بل لو قيل عند كون المشار اليه ملحا او رطبا او تمرا لكان مستقيما والثانى انه لو كان كذلك لكان سبرا من تمرة هذا فمعنى اطيب عاملا فى رطبا وحده فيكون اطيبيته باعتبار حالة واحدة وهى حالة الرطبية لان السبرية لم تتعلق باطيب فكانه قال هذا التمر المشار اليه فى حال السبرية اطيب من نفسه حال كونه رطبا فيلزم تفضيل الشئ على نفسه باعتبار حالة واحدة وقال بعضهم العامل فيه كان المحذوفة التامة والمعنى هذا اذا وجد سبرا اطيب منه رطبا وانما كانت تامة لعدم مجئ سبرا ورطبا معرفة ولو كانت ناقصة لجاز استعمالهما معرفة وهو فاسد بالوجهين المذكورين ايضا تامل وتعرف شيئا فشيئا فرغ عن بيان الحال المفردة شرع فى بحث الجملة الواقعة حالا فقال **وقد تكون الحال جملة خبرية** لان بيان الهيئة كما يكون بالمفرد يكون بالجملة وانما قيد بالخبرية لان الانشائية لا يقع حالا ولا صفة ولا صلة وكذا لا يقع خبرا عند البعض بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه ثم لما بين ان الحال يكون جملة وهى متنوعة قد تكون اسمية وقد تكون فعلية اما مصدرة بالمضارع او بالماضى وكل واحد منهما مثبتا او منفيا شرع فى تفصيلها وبيان ان اى جملة يجب فيها الواو واى جملة يمنع فيها الواو واى جملة يجتمع فيها الامران فقال **والاسمية بالواو والضمير** اى الجملة الاسمية التى وقعت حالا ملتبسة بكلا الرابطين نحو جاء نى زيد وابوه قائم وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة من حيث هى هى مستقلة فاذا تعلقت بشئ يحتاج الى رابط وانما احتاجت الى الواو لان الاسمية تابى عن وقوعها حالا لانها للثبوت على الثبوت والدوام خرجت عما هو الاصل فى الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فاحتاجت الى زيادة رابط وهو الواو لانها الموضوعة للربط لكونها للجمع **او بالواو** وحدها نحو لقيته والجيش قادم واتيته والشمس طالعة لان الحال فى المعنى ظرف اذ المعنى لقيته فى حال قدوم الجيش واتيته فى حال طلوع الشمس فكما جاز ان تخلو الظرف عن الضمير جاز ان تخلو الجملة الواقعة حالا عن الضمير والقائل ان يقول الحال مباينة هيئة الفاعل او المفعول به وهى فى هذين المثالين لم تباين هيئة شئ منهما والجواب بانها تباين هيئة الفاعل اذ المعنى لقيته مقارنا بقدوم الجيش واتيته مقارنا لطلوع الشمس لو يقال انها لما باينت زمان صدور الفعل عن الفاعل وهو لازم الفاعل فكانها باينت ذاته فهى مباينة لهيئة لازم الفاعل فاعرف **او بالضمير وحده** على ضعف يتعلق بقوله او بالضمير يعنى الاقتصار على الضمير ضعيف نحو كلمته فوه الى فى ومنه قول الشاعر ولا جزاك الليل ما اب عامر الى جعفر بل لم يزت فعاما ضعف ذلك لان الضمير رابطة عام لا يدل على ارتباط الخاص بالحالية مع تحقق ما يباينه وهو ثبوت ما هو الاصل فى الحال

Marfat.com

بخلاف الواو وحدها لانها دالة على ارتباط الخاص وهو ارتباط الحالية ثم هذا في الجملة الاسمية التي تقع حالا منتقلة اما اذا وقعت حالا مؤكدة فلا يجوز فيه الواو بل يجب فيه الضمير وحده لانها متحدة بما قبلها فيكون كجملة تقع تاكيدا لاخرى **والمضارع المثبت** الواقع حالا **ملتبس بالضمير** يعني الجملة الفعلية المصدرة بالمضارع المثبت الواقعة حالا ملتبس بالضمير **وحده** حال بتاويل منفردا او مفعول مطلق اى يتفرد بالضمير انفرادا والجملة حال نحو جاءني زيد يضرب غلامه كان المضارع المثبت كاسم الفاعل من حيث الدلالة على حصول صفة غير ثابتة مقارنة للحال واما دلالته على حصول صفة غير ثابتة فلكونه فعلا مثبتا والفعل يدل على التجدد وعدم الثبوت واما المقارنة فلكونه مضارعا والاصل فيه الحال والاستقبال مجاز على الاصح فاجرى مجراه في الاستغناء عن الواو والاحتياج الى الضمير وحده والاولى ان يقال ان المضارع المثبت على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقدير منع فيمتنع دخول الواو فيه مثله واما ما جاء مع الواو ومن قوله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وفي قول بعض العرب عهدتك وجهه حسن واصك وجهه اى افرغ واضرب وجهه فمحمول على حذف المبتدا اى وانتم تنسون انفسكم وانا اصك وجهه فيكون في تقدير جملة اسمية فلا يرد نقضا **وما سواهما بالواو والضمير** اى ما سوى الجملة الاسمية والفعل المضارع المثبت من المضارع المنفي والماضي المثبت والمنفي ملتبس بالواو والضمير جميعا **او باحدهما** بلا ضعف وقل فيه ترك الرابطين وانما جاز فيه الجمع بين الرابطين والاقتصار على احدهما اما المضارع والماضي المنفيان فلان فيهما جهتين حقة من غير اسم الفاعل المنفي وجهة من الفعلية فاذا اعتبرت الجهتان جيء بهما معا واذا اعتبرت حجة الاول وحدها جيء بالواو وحدها واذا اعتبر الثاني جيء بالضمير وحده واما الماضي المثبت فبذاته يخالف الحال وبواسطة قد المقربة الى الحال يوافقها فباعتبار المخالفة جيء بهما معا وباعتبار الموافقة جيء باحدهما **ولا بد في الماضي المثبت** الواقع حالا اى في الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت **من** لفظ **قد** سواء كانت **ظاهرة او مقدرة** يعني لا يقع الماضي المثبت حالا الا ان يكون ذلك الماضي قريبا من العامل مقرونا بعلامة القرب لفظا او تقديرا لان الماضي الواقع حالا سابق على زمان العامل لانك اذا قلت جاء في زيد ركب ابوه كان الركوب مقدما على المجيء وقد منع اختلاف الحال وصاحبها زمانا فالتزمت قد المقربة الى الحال لتقرب الى زمان العامل فيتحد زمانهما حكما لان القريب من الشيء في حكم المقارن له ولذا لا يصح وقوع الماضي حالا فيما لا يصح استعمال قد فلا يقال مات الشيخ وقد ولد في يوم كذا لعدم اتحاد زمان موت فلان اليوم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا لعدم القرب وعدم استعمال قد فقد المهم الا بتاويل **ويجوز حذف العامل** اى عامل الحال اذا دلت القرينة عليه حالية كانت او مقالية واضافة الحذف الى العامل اضافة المصدر الى المفعول **كقولك للمسافر** اى لمن يريد السفر **راشدا مهديا** اى اذهب حال كونك مدلولا على طريق المستقيم الموصل الى المقصد فحذف اذهب بقرينة حال المخاطب **ويجب** حذف العامل في الحال **المؤكدة** وهي التي تؤكد ما في الجملة السابقة من المعنى الذي هو موجود في الحال وانما وجب حذف عاملها لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغني بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لذكر عين ما دل عليه الجملة السابقة

Marfat.com

مثل زيد ابوك عطوفا فانه حال مؤكدة لما فى الجملة السابقة من معنى العطف لانه من لوازم الابوة **اى زيد ابوك احقه** عطوفا اى اثبته والضمير راجع الى الابوة اى اثبت الابوة حال كونه عطوفا قال صاحب المفتاح احق التقديرات عندى ان يقدر مجئ عطوفا فان قيل قائما فى قوله تعالى شَهِدَ اللّٰهُ اَنَّهٗ لَا اِلٰهَ اِلَّا هُوَ وَالْمَلٰٓئِكَةُ وَاُولُوا الْعِلْمِ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ وقوله مدبرين فى قوله تعالى وَلَّوْا مُدْبِرِيْنَ حال مؤكدة ولم يحذف عاملهما قيل قد اختلفوا النحاة فى ان الحال المؤكدة هل تكون مقررة لمضمون الجملة الفعلية امر لا قال الجمهور لا يكون وقال بعض المحققين تكون الا انه لا تحذف فى تلك الفعلية عاملها فمذهب المصنف ان كان كمذهب الفريق الاول كان الضمير فى قوله **وشرطها** عائدا الى المؤكدة بدون حذف اى وشرط الحال المؤكدة **ان تكون مقررة لمضمون** اى لمفهوم **جملة اسمية** فلا يجاء لا يتأتى لان الحال فيهما غير مؤكدة لعدم الاسمية وانما سمى حالا دائمة فعلى فى لهم يكون الحال الدائمة واسطة بين المنتقلة والمؤكدة اذ المنتقلة متجددة لا تقرر مضمون ما قبلها سواء كانت ما قبلها مفردا او جملة اسمية او فعلية والمؤكدة تقرر مضمون جملة اسمية والدائمة تقرر مضمون جملة فعلية وان كان كمذهب الفريق الثانى كان عائدا الى المؤكدة مع حذف مضافين منه اى وشرط وجوب حذف عاملها اى تكون مقررة لمضمون جملة اسمية وانما حذف المضافان بدلالة ذكر هذا الكلام عقيب بحث وجوب حذف عاملها فلا يرد الايتان لان الحال فيهما مؤكدة فلم يوجد شرط وجوب حذف عاملها وهو الاسمية فعلى قولهم لا واسطة بين المنتقلة والمؤكدة ثم المراد بالجملة الاسمية الجملة الاسمية التى عقدها من اسمين لا عمل لهما فى الحال بل فى شئ آخر ثم لما فرغ عن الحال شرع فى بيان التمييز فقال **التمييز** مبتدأ وما بعده خبره او مبتدأ محذوف الخبر اى من المضوبات التمييز او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان التمييز وعلى هذين الوجهين يكون قوله **ما يرفع الابهام** خبر مبتدأ محذوف اى هو ما يرفع الابهام **المستقر** اى الثابت فى الوضع وفيه احتراز عن الصفة التى ترفع الابهام عن المشترك حتى رأيت عينا جارية فان قولك جارية ترفع الابهام عن فى لك عينا لانه يحتمل الجارية والباصرة وغيرهما لكنه غير مستقر فى وضعه لان العين لم يوضع مبهمة بل نشأ فى الاستعمال بالنسبة الى السامع باعتبار تعدد الوضع المبنى على غفلة الواضع او اختلافه **عن ذات** فيحترز عن الحال فانها ترفع الابهام عن هيئة لا عن الذات والجار والمجرور يتعلق بقوله يرفع اى يرفع الابهام عن ذات مذكورة نحو عندى رطل زيتا فان قولك زيتا يرفع الابهام عن ذات رطل **او عن** ذات **مقدرة** اى عن ذات نشأت عن جملة نسبة فى جملة اوشبهها او اضافة وقولك طاب زيد نفسا فان نفسا يرفع الابهام عن ذات مقدرة اذ لا ابهام فى طاب ولا فى ذات زيد ولا فى اصل النسبة فانها معلومة محققة وانما المبهم هو الامر المقدر فان المعنى لطاب امر من امور زيد ثم فسر ذلك الامر المجهول له نفسا فالمبهم فى الحقيقة هو الشئ المنسوب اليه لا النسبة وقوله نحو تفقأ زيد شحما اى تفقأ شحم زيد فشحما يرفع الابهام عن الشحم المقدر نظرا الى ان الابهام ناشئ عن جهة النسبة وكذلك قولك زيد طيب نفسا اى طابت نفسه نفسا وبقولنا لان يقول يدخل فى هذا الحد صفة المبهم نحو رأيت هذا الرجل وعطف البيان

Marfat.com

نحو جاءني زيدا او عبد الله والبدل من ضمير الغائب او مبهما آخر نحو ضربته زيدا او ضربت هذا زيدا والمجرور في خاتم فضة وغير ذلك مما ان كلا منها ليست بتمييز وان اجيب بان المعنى ما يذكر بحيث يرفع الابهام المستقر وانما لم يذكر بهذه الحيثية فلا يدخل في الحد فلا نسلم ذلك في صفة المبهم وعطف البيان والمجرور في خاتم فضة وان اجيب بالتزام ان المجرور في خاتم فضة تمييز وان كان مجرورا بالاضافة ولا يلزم في التمييز ان يكون ابدا منصوبا بل قد يكون مجرورا بالاضافة وسائر ما ذكر توابع والمعتمد هنا غير التوابع بدلالة ذكر التوابع بعد ذلك لضاع قيد المستقر لاخراج الصفة لخروجها بما ذكر فالاول اي ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة يرفعه **عن مفرد** تام بالتنوين لفظا او تقديرا او بنون التثنية او بنون يشبه نون الجمع لو بالاضافة والمراد بالمفرد ما يقابل النسبة في الجملة او في شبهها او في الاضافة ثم ما يرفع الابهام عن مفرد قد يكون عن مفرد **مقدر** صفة مفرد وهو ما يعرف به قدر الشيء وهو العدد والكيل والوزن والمساحة والمقياس **غالبا** مفعول مطلق او ظرف اي يرفعه عن مفرد مقدر رفعا غالبا او زمانا غالبا **اما في العدد** صفة لقوله مفرد اي مفرد كائن اما في العدد هذا من باب ظرفية الجزئي للكلي **نحو عندي عشرون درهما** تمييز يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة هي مفردة مقدار وهو العدد هذا مثال العدد والتام بنون يشبه نون الجمع وانما مثل بعشرون درهما دون احد عشر درهما ليكون مثالا لامرين العدد والتام بالنون وسيأتي بيان العدد او ذكر تمييز العدد **واما في غيره** اي في غير العدد مع كونه مقدارا **نحو** عندي **رطل زيتا** مثال المكيل والتام بالتنوين والرطل نصف مَنٍ بفتح الراء وكسرها والكسر هو الاصح والمراد بالرطل ما يكال به لا الخشبة المخصوصة وهو مبهم وقوله زيتا يرفع ابهامه **او** عندي **منوان سمنا** مثال الموزون والتام بنون التثنية والمنوان تثنية منّا وهو مرادف للمدّ **وعلى التمرة مثلها زبدا** مثال المقياس والتام بالاضافة وقوله مثلها مبتدأ وقوله على التمرة خبر واجب التقديم لانه معاد الضمير في المبتدأ ومعنى هذا التركيب فلنذكرنها في المرفق عادت **فيفرد** التمييز عن المفرد وجوبا **ان كان** ذلك التمييز **جنسا** فيقال عندي رطل او رطلان او ارطال زيتا لان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمع والمراد بالجنس هنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة على القليل والكثير كالماء والزيت والتمر والضرب بخلاف رجل وفرس **الا ان يقصد الانواع** مستثنى مفرغ والمراد بالانواع ما فوق الواحد اي يفرد في جميع الاوقات الا وقت قصد الانواع المختلفة فيجوز ان يثنى لقصد النوعين المختلفين ويجمع لقصد الانواع المختلفة فيقال عندي رطل زيتين او زيوتا وفي استثناء قصد الانواع دون قصد الافراد نظر لانه اذا قيل طاب زيد جلستين بفتح الجيم يجوز باعتبار قصد الافراد كما يجوز جلستين بكسر الجيم باعتبار قصد الانواع فلو قال الا ان يقصد الانواع او الافراد لكان اولى ويمكن ان يجاب بان حكم ذلك يفهم بالدلالة لانه لما جاز التثنية والجمع بقصد الانواع فلان يجوز بقصد الافراد اولى لان كل ما جاز في الاعم جاز في الاخص لوجود الاعم في الاخص **ويجمع** التمييز **وبثنى جوازا في غيره** اي في غير الجنس فيقال عندي عبد ثوبا او ثوبين او اثوابا وانما ترك ذكر التثنية لان المراد

Marfat.com

بالجمع الجمع اللغوی فیشتمل التثنیۃ والجمع الاصطلاحی اذ معنی الجمع لغۃ یشتملھما ولان حکم التثنیۃ یفھم بدلالۃ قولہ ویجمع لانہ لما جاز الجمع فالتثنیۃ اولی ثم ان کانت الاسم المبین المفرد المقدار ملتبسا **بتنوین** لفظا او تقدیرا **او بنون التثنیۃ جازت الاضافۃ** البیانیۃ الی التمیز لحصول الغرض بھا وھو البیان مع الخفۃ بترک التنوین والنون یقال عندی رطل زیت ومنوا سمن وانما التزمت ھذہ الحالۃ فی ثلثۃ رجال او مائۃ رجل طلبا للتخفیف بترک التنوین لکثرۃ استعمال العدد **والا فلا** ای وان لم یکن المبین ملتبسا بتنوین او بنون التثنیۃ بل بنون یشبہ نون الجمع او بالاضافۃ نحو عشرون درھما وملؤہ عسلا فلا یجوز الاضافۃ اما فی الاول فلان النون لا یخلو اما ان یحذف عند الاضافۃ او لا فان لم یحذف یلزم بقاء نون یشبہ نون الجمع وان حذف یلزم حذف نون وضعت مع الکلمۃ واما لمجاء من نحو عشر ودرھم وستوک فذلک قلیل جدا لکن یرد علینا الاضافۃ فی نحو الزیدون حسنوا وجہہ فان المبین لم یکن ملتبسا بتنوین ولا بنون التثنیۃ وقد اضیف الی وجہ واجیب بان کلامنا فی تمییز المفرد وھو تمییز النسبۃ واما فی الثانی فلانہ یلزم اضافۃ المضاف فان قیل ھذہ الشرطیۃ اعنی قولہ والا فلا غیر مستقیمۃ لان المبین المفرد ان کان ملتبسا بنون الجمع جازت الاضافۃ نحو ستو عمرو وستو رجل فی ستون عمرا وستین رجلا قیل مجیء المبین عن مفرد تام بنون الجمع قلیل لان الغالب فی التمییز عن المفرد فیما کان من المقادیر وفی غیرھا قلیل جدا فلا یعبأ بہ **وعن غیر مقدار** عطف علی قولہ عن مفرد مقدارا ای فالاول عن مفرد مقدارا وعن مفرد غیر مقدار مما ھو مفرد لیست بکیل او وزن او عدد او مساحۃ او متیاس **مثل خاتم حدیدا** فان الخاتم مبھم باعتبار الجنس تام بالتنوین فاتفق ممیزان مبین بالاضافۃ الی نوعہ **والخفض لاکثر** ای خفض التمییز عن غیر المقدار بالاضافۃ اکثر استعمالا من النصب لحصول الغرض وھو البیان مع الخفۃ وقصور غیر المقدار عن طلب التمییز لان الاصل فی المبھمات المقادیر فھو اولی بالتمییز الذی نصبہ فرض علی کونہ ممیزا بخلاف غیر المقادیر فانہ لیس بھذہ المثابۃ لان ابھامہ لیس کابھام المقادیر فھو اولی بالمجیء علی الاضافۃ لیس بنص علی کون المضاف الیہ ممیزا **والثانی** ای ما یرفع الابھام المستقر من ذات مقدرۃ یرفعہ **عن ذات** نشأت **عن نسبۃ** حاصلۃ **فی جملۃ** فعلیۃ **او عن نسبۃ** حاصلۃ **فی ما اضاھاھا** من المضاھاۃ وھی المشابھۃ ای فیما شابہ الجملۃ الفعلیۃ وھو اسم الفاعل عن نحو حض ممتلأ ماء او اسم الفاعل نحو الارض مفجرۃ عیونا او الصفۃ المشبھۃ نحو زید حسن وجھا او اسم التفضیل نحو زید افضل ابا فان ھذہ الصفات مع ضمایرھا لیس بجملۃ لکن یشابھھا لانہ منسوبۃ الی فاعلھا کما ان الفعل منسوب الی فاعلہ نحو طاب زید نفسا مثال التمییز الذی وقع بعد الجملۃ وھو منزل عن الفاعل ای طابت نفس زید وزید طیب ابا وابوۃ وذا مرا وعلما مثال التمییز الذی وقع بعد ما ضامی الجملۃ او حلف علی قولہ فی جملۃ ای او من ذات نشأت عن نسبۃ حاصلۃ **فی اضافۃ نحو اعجبنی طیبہ** ابا او ابوۃ او ذا مرا او علما مثال التمییز الذی وقع بعد الاضافۃ وھو غیر صفۃ وانما کثرا مثلہ ما فیھا ای الجملۃ والاضافۃ اشارۃ الی کثرۃ اصناف التمییز حیث یکون احیانا منتصبا عن الجملۃ عینا او عرضا من الامور الاضافیۃ او غیرھا فالاب یحتمل ان یکون لہ ویحتمل ان یکون لمتعلقہ وھو من اضاف

Marfat.com

والابوة والدار والعلم متعلقات فالابوة عرض اضافى والدار عين غير اضافى والعلم عرض غير اضافى
وانما خص مثال الفرع اعنى ما يضاهى الجملة والاضافة بذكر اصناف التمييز ليستدل به على ذلك فى الاصل
اعنى الجملة لانها اصل فى النسبة **ولله دره فارسا** مثال التمييز الذى وقع بعد الاضافة وهو صفة
فان قيل ما المصنف ذكر هذا المثال مثالا للتمييز عن النسبة فى الاضافة ولصاحب المفصل ذكره مثالا
للتمييز عن المفرد قيل لاختلاف الوجهين فى الضمير فى دره فان كان مبهما لا يعرف المقصود منه كضمير
ربه رجلا ونعمه رجلا وساء مثلا كان التمييز عن المفرد كما ذهب اليه صاحب المفصل لان الضمير نكرة يحتمل
ان يكون المراد منه رجلا او امرأة او صبيا او حرا او عبدا وان كان معينا معلوما يعرف المقصود منه
برجوعه الى سابق معين معلوم كان التمييز عن النسبة فى الاضافة كما ذهب اليه المصنف ثم الدر فى
اللغة اللبن وفيه خير كثير للعرب اذ به معاشهم فاريد به الخير اى لله خيره فارسا اى لله خير
فروسيته وهذا القول انما يستعمل فى التعجب اى الخير الصادر من الممدوح ليس لما صدر عنه بل هو من
صنع الله تعالى اى لله ما صدر عن الممدوح من خير ثم **ان كان** التمييز عن النسبة **اسما**
اى غير صفة **يصح جعله لما انتصب عنه** الجملة الفعلية صفة لقوله اسما اى اسما يصح
جعله اسما لما انتصب التمييز عنه وعبارة عنه وهو ما ذهب اليه عامل التمييز كزيد فى طاب زيد اما و
جعله منتصبا عنه من باب المجاز لان التمييز لم ينتصب عنه لكنه لما كان سببا لنصبه حيث انتصب
باعتبار نسبة الفعل اليه سمى منتصبا عنه مجازا ويمكن ان يجعل الكلام على حذف المضاف من ضمير عنه اى
لما ينتصب التمييز عن عامله كزيد فى مثال المعروض **جاز ان يكون له** الجملة جزاء الشرط اى جاز
ان يكون التمييز اسما لما انتصب عنه وعبارة عنه **ولمتعلقه** اى لمتعلق ما انتصب عنه **والا فهو**
لمتعلقه اى وان لم يصح جعل التمييز اسما لما انتصب عنه فهو اى التمييز اسم لمتعلق ما انتصب عنه
مثال الشرطية الاولى طاب زيد ابا فان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لزيد وعبارة عنه ويترجم بقولنا
خوش ست زيد از ان روى كه او پدر ست ويصح ان يجعل اسما لمتعلقه وعبارة عنه ويترجم بقولنا خوش ست
زيد از ان روى كه او را پدر است ومثال الشرطية الثانية طاب زيد علما فان قوله علما لم يصح ان يجعل اسما لزيد
فتعين كونه اسما لمتعلقه فان قيل الشرطية الاولى منقوضة بقولك نفسا فى طاب زيد نفسا فانه يصح ان
يجعل اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل
اسما لما انتصب عنه مع انه لا يصح ان يكون اسما لمتعلقه قيل لا نسلم ذلك لان نفسا يجوز ان يجعل اسما لما
انتصب عنه ولمتعلقه اى لطاب زيد من حيث انه نفس من النفوس او من حيث ان له نفسا من النفوس
تعلقت به فثبت ان كل موضع يصح جعله اسما لما انتصب عنه جاز فيه كلا الامرين كونه له وكونه لمتعلقه
وان كل موضع لم يصح جعله اسما لما انتصب عنه تعين كونه لمتعلقه قال الشيخ الاستاذ فلا يخفى وروجى
هذا مما لم يتنبه كثير من الشارحين وهو حسن بديع وتحمل الشارحون فى تصحيح الشرطين امورا لا يخلو كل
من ذلك عن اشتباه فقال بعضهم ان كلام الشيخ محمول على حذف المعطوف فى الشرط اى فان كان
اسما يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه جاز ان يكون له ولمتعلقه فلا يرد طاب زيد نفسا حيث لا يصح
كونه لمتعلقه وفيه نظر لانه على هذا يصير الشرط والجزاء واحدا فاجيب بان اختلاف الشرط والجزاء حينئذ

Marfat.com

باعتبار الحيثية لان الصحة فى جانب الشرط باعتبار حيثية الافراد وحيثية غير التميز والجواز فى جانب الجزاء باعتبار حيثية التركيب او حيثية التميز فيكون المعنى ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه و لمتعلقا فردا او غير متمين جاز كونه لكل واحد منهما تركيبا او تميزا وتقائل ان يقول مع هذا التكلف والتعمل لا يستقيم كلام الشيخ بعد لانه لو حذف المعطوف يندرج ذلك المعطوف المحذوف فى الشرطية الثانية ايضا فيصير المعنى وان لم يصح جعله لما انتصب عنه ولمتعلقه وهو فاسد حيث لا يترتب عليه قوله فهو لمتعلقه اذ نفى المجموع كما يكون بنفى كل جزء يكون بنفى البعض اى بعض كان والمنفى فى الشرطية شيئا صلاحية له وصلاحية لمتعلقه ولا شك انه على تقدير انتفاء هذا المجموع ينفى صلاحية لمتعلقه لا يترتب عليه صلاح كونه لمتعلقه **فيطابق فيهما ما قصد** اى فيطابق التميز فى الصورتين المذكورتين ما قصد من الافراد والتثنية والجمع اى ان كان المقصود **الافراد** يوتى بالمفرد وان كان المقصود المثنى يوتى به وان كان المقصود الجمع يوتى به **الا ان يكون التميز جمعا** استثناء مفرغ اى فيطابق التميز فى الصورتين ما قصد فى جميع الاوقات الا وقت كون التميز جمعا يقع على القليل نحو طاب بزيد علما فيفرد لما مر ان الجنس يقع على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه **الا ان يقصد الانواع** استثناء مفرغ ايضا والمراد بالانواع ما فوق الواحد اى يفرد التميز اذا كان جنسا فى جميع الاوقات الا وقت قصد انواع المختلفة فيطابق ما قصد من النوعين او الانواع فيقال طاب زيد علمين او علوما وتقائل ان يقول لما قال فيطابق فيهما ما قصد فلان كل واحد من هذين الاستثناء بين مستغنى عنه لانه ان قصد الجنس فالجنس وان قصد النوعان فالمثنى وان قصد الانواع فالجمع فالتعيين على كل تقدير مطابق لما قصد **وان كان** التميز عن النسبة **صفة** بان كان اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او اسم تفضيل **كانت له** اى كانت تلك الصفة صفة لما انتصب عنه لان الصفة ستدعى موصوفا فالمذكور اولى بحمل الصفة عليه فاذا قيل طاب زيد ولدا كان الولد هو زيد ولا يحتمل ان يكون له والد بخلاف الاسم نحو طاب زيد ابا فانه يحتمل ان يكون الاب هو زيد ويحتمل ان يكون له اب كما بينا وكانت **طبقه** عطف على له والطبق بمعنى المطابق كالجنس بمعنى المجانس والمثل بمعنى المماثل والشبه بمعنى المشابهة اى وكانت تلك الصفة مطابقة للمنتصب عنه فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره فيقال طاب زيد فارسا وطاب الزيدان فارسين وطاب الزيدون فوارس **واحتملت الحالة** عطف على قوله كانت له اى واحتملت تلك الصفة الحال لان المعنى كما يستقيم على التميز يستقيم على الحالية نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا **ولا يتقدم التميز على عامله** اذا كان لذا العامل اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندى زيتا رطل ولا سمنا منوان ولا درهما عشرون لانه عامل ضعيف فلا يعمل **مؤخرا والاصح** اى اصح المذاهب **ان لا يتقدم التميز على الفعل** ايضا مع قوته فى العمل وذلك لان التميز بيان والبيان قبل الاجمال ممتنع ولان التميز ان كان معمولا لغير الفعل فهو ضعيف العمل فلا يعمل مؤخرا وان كان معمولا للفعل فهو من حيث المعنى فاعل الفعل نحو طاب تميزا اى طاب ابوه وفى كلا القبيلين بحث اما الاول فلان البيان قد يكون مقدما على الاجمال للاهتمام بشانه الداعية الى الجمع كما قال صاحب التلخيص وكم من بيان ما لم تعلم فان قوله من البيان بيان

Marfat.com

لقوله مالم نعلم قدم عليه لرعاية السجع واجيب بان الكلام فى مثل هذا الموضع محمول على التقديم والتاخير فيكون ذلك التقديم فى حكم التاخير واما الثانى فلان هذا الدليل يقتضى امتناع تقديم التمييز الذى هو فاعل من حيث المعنى اما اذا كان مفعولا من حيث المعنى كقوله تعالى وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا فان معناه فجرنا عيون الارض فلا يقتضى امتناع تقديمه واجيب بان التمييز الذى هو مفعول من حيث المعنى وان لم يكن فاعلا الفعل الذى يعمل فيه لكنه فاعل لطاوع ذلك الفعل كانه قيل وتفجرنا عيون الارض فتفجرت عيونها **خلافا للمازنى والمبرد** اى لابى عثمان المازنى وابى العباس المبرد وهو تلميذ ابى عثمان المازنى وهو تلميذ ابى الحسن الاخفش الذى هو تلميذ سيبويه وهو استاذ البصرة فانهما اجازا تقدمه على العامل اذا كان فعلا او اسما الفاعل او المفعول ووافقهما الفراء وهو تلميذ الكسائى وهو استاذ كوفة احد القراء السبع نظرا الى قوة العامل واستدلا بقول الشاعر الفصيح المجيد سلمى بالفراق حبيبها وما كاد نفسا بالفراق تطيب وجه الاستدلال ان فى كاد ضمير الشان لتذكيره وفى تطيب ضمير سلمى لتانيثه وتطيب خبر كاد اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فقدم نفسا على تطيب والجواب ان المروى فى تطيب الياء التحتانية فلم يكن البيت دليلا قطعيا لهم لجواز ان يكون الضمير فى كاد و تطيب للحبيب ونفسا تمييزا من نسبة كاد وهو العامل فيه ويطيب خبر كاد اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب بالفراق اى وما كادت نفس الحبيب تطيب بالفراق فلما يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال وان كان المروى فيه التاء الفوقانية فيحتمل ان يحمل على هذا الوجه ايضا ويكون التانيث باعتبار النفس اى وما كادت نفس الحبيب تطيب ويحتمل ان يحمل على اضمار الشان فى كاد وحذف خبر كاد وهو تطيب مقدما على التمييز وتفسيره المذكور وعلى هذا يعود ضمير تطيب الى سلمى اى وما كاد الشان تطيب سلمى نفسا بالفراق فلا يكون التمييز مقدما على العامل فلا يحتمل هذا الوجه لا يتعين الاستدلال به على رواية التاء الفوقانية ايضا فلا يصح التمسك به ثم لما فرغ عن التمييز شرع فى المستثنى المنصوب وذكر سائر احكام المستثنى استطرادا فقال **المستثنى متصل ومنقطع** ويسمى منفصلا ايضا وانما قسم المستثنى الى هذين القسمين قبل تعريفه لانه صار فى الاصطلاح كالمشترك بينهما وهما حقيقتان مختلفتان لان احدهما يخرج عن متعدد والآخر غير مخرج فلم يمكن جمعهما فى تعريف جامع بينهما فللقائل ان يقول يمكن جمعهما فى تعريف جامع بينهما بان يقال هو المذكور بعد الا غير الصفة والحق انتهاء واجيب بانه وان امكن ذلك الا انه ليس فيه فائدة معتدة بها لانه تعريف باعتبار اللفظ دون الحقيقة فان قيل تقسيم المستثنى الى هذين القسمين لا يخلو اما ان يكون من باب تقسيم الكل الى الاجزاء او تقسيم الكلى الى الجزئيات لا يستقيم الاول لان المستثنى يطلق على كل واحد لا على المجموع من حيث المجموع وكذا الثانى لانه لم يكن لفظ المستثنى متواطيا اى كليا يصدق على كل واحد منهما على السوية لانه مشترك وقد سبق انه صار فى الاصطلاح بمنزلة المشترك قيل يمكن ان يكون من الاخير ويراد بالمستثنى ما هو المشترك بين القسمين على وجه عموم المجاز وهو المذكور بعد الا مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ويمكن ان يراد باللفظ الدال على المستثنى وبالمتصل والمنفصل مدلوله فيكون حمل المتصل والمنقطع عليه من باب حمل المدلول على الدال لان لفظ المستثنى دال على هذين القسمين وفيه نظر لان الضمير فى قوله وهو منصوب عائد

Marfat.com

الى قوله المستثنى وانت تعلم ان المنصوب هو مدلول لفظ المستثنى لا لفظ المستثنى واجيب بانه على هذا التقدير يمكن ان يراد بالمستثنى اللفظ ويضمر فيه ما هو المشترك بين القسمين على طريقة ضعنة الاستخدام اما على تقدير الاول فلا استخدام فى الكلام اصلا **فالمتصل** الفاء للتفسير وهو مبتدأ خبره قوله **المخرج** اى الاسم المخرج **عن متعدد** احتراز عن غير المخرج عن شئ ويرد عليه ان الاخراج لا يكون الا من متعدد فيكون قوله من متعدد مستدركا واجيب بانه وان كان مستدركا لكنه ذكره لبيان التفصيل وهو قوله **لفظا او تقديرا** فانه تفصيل المتعدد ومثال المتعدد لفظا خرج جاءنى القوم الا زيدا ومثال المتعدد معنى نحو ما جاءنى الا زيد وقرأت الا يوم كذا والباء فى قوله **بالا واخواتها** متعلق بالمخرج اى بواسطة الا واخواتها اى اخوات الا وهى غير وسوى وحاشا وليس ولا يكون وفيه احتراز عن مخرج عن متعدد بلفظ استثنى ونحو نحو جاءنى القوم استثنى عنهم زيدا او مستثنى عنهم زيدا فانه ليس بمستثنى اصطلاحى وان كان مخرجا عن متعدد والمراد بالاخير الصفة اذ ما بعد الا التى للصفة ليس بمستثنى كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان قيل الاستثناء المتصل مشكل لانك اذا قلت جاءنى القوم الا زيدا فزيد لا يخلو اما ان يكون داخلا فى عموم القوم او لا فان كان داخلا يكون المجئ منسوبا اليه فاخراجه بنفى المجئ عنه يكون كذبا وتناقضا وهو باطل لان هذا الاستثناء موجود فى القرآن وهو يتعالى ان يوجد فى كلامه الكذب والتناقض وان لم يكن داخلا فيه لم يتحقق الاخراج عن المتعدد وهو شرط كما ذكرتم قيل انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ فاخرج عنه فى التركيب والحكم كان الاستثناء بيان التغيير توقف حكم صدره على آخره كما فى ضربت زيدا راسه و اعجبنى زيد علمه فلا يلزم شئ مما ذكر لاختلاف الجهة **والمنقطع** مبتدأ خبره قوله **المذكور** اى الاسم المذكور **بعدها** اى بعد الا غير الصفة واخواتها **غير مخرج** عن متعدد نحو ما جاءنى القوم الا حمارا لما كان المستثنى فى عامله مشتملا على خمسة اضرب شرع فى بيان كل واحد منها على التفصيل فقال **وهو منصوب** فى عود الضمير تفصيل ان اريد بالمستثنى المذكور لفظه وكان حمل المتصل والمنقطع عليه حمل المدلول على الدال كان الضمير عائدا الى المستثنى واريد ما هو المشترك بين المتصل والمنفصل على سبيل عموم المجاز لا لفظه وكان فى الكلام من المحسنات صنعة استخدام وان اريد به ما هو المشترك بين الضميين على وجه عموم المجاز كان الضمير عائدا اليه ولم يكن فى الكلام استخدام وقد سبقت الى هذا التفصيل اشارة وقيل الضمير عائد الى المستثنى المذكور بقطع النظر عن كونه متصلا او منفصلا وفيه نظر لانه يلزم عموم المشترك وهو غير جائز قلت يجاب بانه ليس من عموم قبيل المشترك بل من قبيل عموم المجاز حيث يراد به ج ما هو اعم من المتصل والمنقطع اذا كان المستثنى واما بعد الا **غير الصفة** احتراز عن الا التى للصفة فانه لا يجب النصب بعدها اذ ما بعدها تابع لما قبلها فى الاعراب نحو جاءنى رجل الا زيد ورايت رجلا الا زيدا او مررت برجال الا زيد وفيه نظر لانه لا حاجة الى هذا القيد ههنا لان قوله وهو راجع الى المستثنى وكذا ضمير قوله كان وقوله الا التى للصفة لا يستثنى بها فلا يكون المذكور بعدها مستثنى فلا احتاج الى اخراجه اللهم الا ان يقال انه قيد اتى لا احترازى او يقال انما اخرج مثل هذا ملاحظة لصورة الاستثناء فى كلام موجب تأمل فيخرج عن قولى الا حمارا كذا

Marfat.com

على صيغة المجهول ورفع اليوم فانه وان كان كلاما موجبا لكنه ليس بتام والمراد بالموجب ههنا ما ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا وفيه احتراز عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس بواجب النصب بل يختار النصب والبدل ان كان تاما ويعرب على حسب العوامل ان كان ناقصا على ما سيجئ **او مقدما** عطف على قوله بعدا لا اي واذا كان المستثنى مقدما **على مستثنى منه** سواء كان في كلام موجب او غيره نحو جاءني الا زيدا احد والحمار الجو اعني منه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله المستثنى والضمير المجرور عائد الى لام الموصول في المستثنى **او منقطعا** عطف على قوله مقدما اي واذا كان المستثنى منقطعا عن المستثنى منه بان كان المستثنى على خلاف جنس المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غيره وانما وجب النصب في المستثنى في المواضع الثلاثة المذكورة لاستحقاقها النصب لشبهه بالمفعول في كونه فضلة ولشبه الخاص بالمفعول معه لتعلق بواسطة الحرف مع امتناع البدل في هذا المواضع اما فيما وقع بعد الا في كلام موجب فلان البدل في حكم تكرير العامل وعلى تقدير تكريره يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه فصار معنى قولك جاءني القوم الا زيدا جاءني زيد وهو عكس الغرض وخلاف المقصود اذ المقصود الاخبار عن مجيء القوم غير زيد بخلاف غير الموجب حيث يمكن فيه تكرير اصل العامل مع ترك النفي العارض فلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه لان المبدل منه في حكم الطرح فيكون المستثنى في حكم المقرر وهو ممتنع في الايجاب بعد ما استقامة المعنى بان انه ان القوم لو سقط في جاءني القوم الا زيدا بقي جاءني الا زيدا وهو باطل لان معناه جاءني جميع الناس الا زيدا وهو محال وفي كلا الدليلين نظر اما الاول فلانا لا نسلم يلزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه حيث يمكن تكرير العامل المنفي بقرينة ان الابعد الاثبات يوجب النفي وذلك لان حكم ما بعدها يخالف ما قبلها بالاتفاق كما في قرأت اليوم كذا فانه في تقدير قرأت يوما كذا فلا يلزم عكس الغرض وخلاف المقصود واما الثاني فلانه يوجب الابدال فيما يصح فيه الطرح والايجاب كما في قولك ترقى زيد الى السوح الا يوم كذا وليس كذلك واما فيما اذا كان المستثنى متقدما فلامتناع تقدير البدل على المبدل منه لانه تابعه ولا يجوز تقدير التابع على المتبوع واما في المنقطع فلانه لو كان بدلا فلا يخلو اما ان يكون بدل الكل او بدل البعض او بدل الاشتمال او بدل الغلط والكل منتف اما الاول والثاني فلانهما لا يتحققان بدون اتحاد الجنس اي بدون المجانسة بين البدل والمبدل منه ولا اتحاد بينهما ولا مجانسة بينهما في المنقطع واما الثالث فلانه لا يتحقق بدون الملابسة بين البدل والمبدل منه ولا ملابسة بينهما في المنقطع اذ لا يمكن ان يشتمل البدل المبدل منه او يشتمل المبدل منه البدل واما الرابع لعدم وقوعه في كلام الفصحاء وفيه نظر لان النحوي يبحث عن اصل الجواز لا عن الفصاحة والبلاغة والاولى ان يقال في الدليل على امتناع ابدال المنقطع انه لو كان في الايجاب نحو جاءني القوم الا حمارا لزم الايجاب في المستثنى والمستثنى منه لانه في حكم تكرير العامل فيصير معناه جاءني القوم الا جاءني حمار ومن خلاف الغرض ولو كان في النفي نحو ما جاءني القوم الا حمار لزم الغلط في العامل ما لم يعمل جميعا حيث يكرر فيفصل العامل ويترك النفي العارض لئلا يلزم النفي في المستثنى والمستثنى منه فيلزم الغلط

Marfat.com

فى العامل والمعمول جميعًا حيث يصير معناه ما جاءنى القوم الا جاءنى حمار والغائط فى هذا البدل فى المعمول فقط فاعرف قوله **فى الاكثر** ظرف منصوب المقدار المحل المنصب على قوله اذا كان منقطعا بواسطة العطف اى وهو منصوب اذا كان منقطعا فى قول اكثر النحويين وهو خبر مبتدأ محذوف اى هو اعنى النصب فى المنقطع فى الاكثر والجملة اعتراضية للتنبيه على الخلاف وانما قيد المنقطع بقوله فى الاكثر احترازا عن قول بعض النحاة فانهم يجوزون فيه الرفع على البدل تمسكا بقول الشاعر وبلدة ليس بها انيس + الا اليعافير والا العيس + فانه مستثنى منقطع لان قوله انيس لا يتناولها لاختلاف الجنس والجواب انه جعل مستثنى متصلا على وجه الاستعارة حيث شبه اليعافير والعيس بما يكون مونسا لجامع ما هذا المكان فكانهما مونسان او يقال انه مستثنى مفرغ وعامله محذوف تقديره ليس بها انيس وليس فيها الا اليعافير والا العيس **او كان** عطف على كان الاول اى وهو منصوب اذا كان واقعا **بعد خلا وعدا فى الاكثر** كونهما ناصبين عدى بنفسه وخلا بعد الا تصال بحرف من والمستثنى بعدهما مفعول به نحو جاءنى القوم خلا زيدا وعدا عمرا فانما قال فى الاكثر احترازا عن قول بعضهم فانهم يجوزون الجر بهما لانهما حرفا جر عندهم قال السيرافى لم اعلم خلافا فى جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر **او كان بعد ما خلا وما عدا** او انما لزم النصب بهما لتبين فعليتهما بما المصدرية نحو جاءنى اخوانك ما خلا زيدا وما عدا عمرا وهما فى الكلام فى محل النصب على الظرفية اى وقت خلوهما وخلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهما او مجاوزة مجيئهم عمرا وروى ابن السراج عن الاخفش الجر بهما بجعل ما من زيدة لا مصدرية وروى ذلك عن الجرمى ايضا ولعل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتبر خلافه حتى لم يقل فى الاكثر **و بعد ليس ولا يكون** نكونهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر نحو جاء فى القوم ليس زيدا وسيأتى اهاك لا يكون بشرا وهما فى التركيب فى محل النصب على الحالية ولزما اضمارا سمهما فى باب الاستثناء وهو راجع الى بعض مضاف الى ضمير المستثنى منه اى ليس بعض ما استثنى منه ولا يكون بعض ما استثنى منه كما لزما اضمار فاعل خلا وعدا ثم لما فرغ عن بحث المواضع التى يجب فيها نصب المستثنى شرع فيما يجوز فيه النصب ويختار البدل فقال **ويجوز فيه** اى فى المستثنى **النصب** على الاستثناء **ويختار البدل** اى بدل البعض اذ البدل بعد الا لا يكون الا كذلك **فيما بعد الا** كلمة ما موصولة او موصوفة اى فى مستثنى وقع بعد الا او فى المستثنى الذى وقع بعد الا **فى كلام غير موجب وذكر المستثنى منه** الجملة المشتملة وقعت حالا بتقدير قد اى وقد ذكر المستثنى منه وفى بعض النسخ والمستثنى منه مذكور فالجملة الاسمية حال ايضا **مثل** قوله تعالى **مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ** بالنصب على الاستثناء **والا قليل** بالرفع على البدلية من الواو فى فعلوا وفى قوله بعد احترازا عما اذا وقع فى كلام غير موجب والمستثنى منه مذكور لكنه بعد خلا وعدا اوليس او لا يكون او غير او سوى او نحو ذلك وفى قوله فى كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع فى كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر وفى قوله وذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل كما ياتى فان قيل يدخل فى هذه الضابطة المستثنى المقدم على المستثنى منه والمستثنى المنقطع مع انه لا يجوز فيهما الوجهان بل يجب النصب كما مر قيل معناه ويجوز النصب ويختار البدل فى مستثنى متصل متاخر او فى المستثنى المتصل

Marfat.com

المتاخر بعد الا بدلالة تمثيل المصنف بقوله ما فعلوه الا قليل ودلالة ما تقدم وانما يجئ في المنصوب يختار البدل اما المنصوب على الاستثناء المتصل المنصوب على التشبيه بالمفعول واما اختيار البدل فلانه مقصود في الكلام بخلاف ما اذا كان منصوبا حيث يكون فضلة فان قيل بدل البعض يجب فيه ضمير عائد الى المبدل منه ولا ضمير ههنا قيل بدل البعض اذا كان بعد الا لا يجب الضمير بقرينة الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه كذا في العباب فان قيل البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه والمستثنى في كلام المتبوع اذا كان بدلا كان كل واحد من التابع والمتبوع مقصودا والتابع مقصود بالنسبة الثبوتية والمتبوع مقصود بالنسبة السلبية لان حكم ما بعد الا يخالف ما قبلها بالايجاب قيل تعريف البدل محمول على حذف المضاف اى تابع مقصود باصل ما نسب الى المتبوع ولا شك ان النسبة الثبوتية اصل والنسبة السلبية عارضية والبدل هنا مقصود بالنسبة الثبوتية او يقال التعريف بحسب الاثبات فاما السلب محمول عليه فان قيل فلم نصب المستثنى في نحو لا اله الا الله مع انه مستثنى بعد الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه قيل لانه يوهم وجوبا ممتنعا وهما لا بد لاحدهما من لفظ الا وانما امتنع الابدال من اللفظ لان المستثنى من النفي لاثبات فلو ابدل من اللفظ لزم حمل لا في الاثبات فيكون بدلا من محله لان عمله الرفع على الابتداء وعامله معنوي وكذلك نولك لا رجل في الدار الا زيد ثم لما فرغ عن بحث المواضع التي يجب فيها النصب ويجوز فيها الوجهان شرع في بيان ما يجوز فيه الاوجه الثلاث فقال ويعرب المستثنى **على حسب العوامل اذا كان المستثنى منه غير مذكور** ويعني هنا المستثنى مفرغا لتفريغ العامل الذي قبل الا له وعدم اشتغاله بالمستثنى منه والحسب الفدر اي ويعرب المستثنى على قدر اقتضاء العامل الذي قبل الا اذا كان المستثنى منه غير مذكور يعني يعرب المستثنى اذا كان العامل رافعا نحو ما جاءني الا زيد وينصب ان كان العامل ناصبا نحو ما رايت الا زيدا ويجر اذا كان العامل جارا نحو ما مررت الا بزيد وفي المتمم الاخير نظر لان قيام زيد مجرورا به لا بعامل المستثنى فكيف يكون مثالا لما يعرب على حسب العوامل المستثنى منه اللهم الا ان يقال معناه ويعرب على حسب العوامل سواء كانت عوامل للمستثنى منه كما في المثالين الاولين منه او لا كما في مثال الاخير فان قيل البدل اذا كان المستثنى منه مذكورا ايضا معرب على حسب العوامل يقال ما جاءني احد الا زيد وما رايت احدا الا زيدا وما مررت باحد الا بزيد فما وجه تخصيص هذا القسم بكونه معربا على حسب العوامل قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل فيما اذا كان المستثنى منه مذكورا معرب بتبع المبدل منه بخلاف المستثنى المفرغ فانه لما حذف المستثنى منه واقيم هذا مقامه سمي باسمه حقيقة او مجازا على حسب الاصلين واعرب على حسب اقتضاء العوامل بلا اعتبار تبعية فان قيل اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل كقوله تعالى للذين استضعفوا لمن امن منهم فالبدل الذي يعيد الا اذا كان عامل المبدل منه حرف جر جاز تكريره في البدل ايضا نحو ما مررت باحد الا بزيد فهذا القسم من البدل معرب بعامله بلا تبعية ايضا كما ان المستثنى المفرغ في قولك ما مررت الا بزيد معرب بعامله بلا تبعية قيل معناه ويعرب على حسب العوامل بلا تبعية البتة اذا كان المستثنى منه غير مذكور والبدل المذكور وان اعرب بعامله لكنه ليس ذلك البتة بل يجوز فيه اعرابه بتكرير العامل بلا تبعية ويجوز فيه اعرابه بتبعية كان تكرير عامل البدل منه

Marfat.com

في البدل المذكور جايز لا واجب فاعرف واوا وفي قوله **وهو** للحال اي والحال ان يكون ذلك 9
المستثنى منه واقعا **في غير الموجب** وانما اشترط **ليفيد** الكلام والا استثناء وانما ترك
مفعوله لانه مثل قلان يعطي ويمنع والمعنى ليحصل الافادة وذلك لان المستثنى منه لا يقدر الا عاما من
جنس المستثنى وذلك لا يستقيم الا في المنفي **نحو ما ضربني الا زيد** اي ما ضربني احد الا زيدا اذ
لا ما ضرب جميع الناس ممكن بخلاف جاءني الا زيد بتقدير جاءني كل واحد الا زيد فانه ممتنع لانه لا
يفيد لمكان الاستحالة ولا قرينة على تقدير المستثنى منه الخاص وكذلك ضربني الا زيد بتقدير ضربني
كل واحد الا زيد فان قيل لم لا يجوز ذلك عند قيام القرينة على الخاص كما يقال في جواب من قال هل
جاءك جميع اهل بيتي جاءني الا ابنك فان المعنى جاءني جميع اهل بيتك الا ابنك رايضا لم لا يجوز ذلك
على وجه مبالغة الغلو كقولك اخفت اهل الشرك حتى انه ليخافك النطف التي لم تخلق قيل لانا لم
نعدم الجواز على هذين الاعتبارين لا ندراجه حينئذ في صورة الاستقامة وفيه نظر لان منع المصنف
مطلقا على ان صاحب المفتاح قد صرح بعدم صحة الاستثناء المفرغ عند قيام القرينة على تقدير الخاص
الا ان يستقيم المعنى مستثنى من فعل يفهم من التقييد بقوله في غير الموجب اي لا
يعرب على حسب العوامل في الموجب في جميع الاوقات الا وقت استقامة المعنى في الموجب بان يكون
الحكم مما يصح ان ثبت في العام فح يعرب في الموجب ايضا **مثل قرأت الا يوم كذا** اي قرات
في جميع الايام الا يوم السبت او يوم الاحد ونحو ذلك فان القراءة حكم يصح ان يثبت في جميع الايام
وكذا قطعت الرجاء الا من الله تعالى اي قطعت الرجاء من كل واحد الا من الله **ومن ثم** اشارة
الى المكان الاعتباري اي من اجل تقييد اعراب المستثنى المفرغ على حسب العوامل بعدم الايجاب و
استقامة المعنى في الايجاب **لم يجز ما زال زيد الا عالما** لانه استثناء من الموجب لان
ما في ما زال للنفي وزال ايضا فيه معنى النفي والنفي اذا دخل على النفي صار معناه الاثبات فيكون
المعنى زيد ابدا على جميع الصفات الا على صفة العلم ولا يستقيم ذلك لمكان الاستحالة فان قيل ربما
لا يستقيم المعنى على عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد وما خلق الا بشر فالنفي
والاثبات سيان في ذلك فينبغي ان يدار الحكم على استقامة المعنى لا على عدم الايجاب قيل لعله اعتبر
الغالب اذ الغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على عدم العموم وفي النفي عكسه فان قيل الفائدة
اصل المعنى متحققة في الايجاب والنفي على العموم والخصوص ولكن الافتراق في مطابقة الواقع و
عدمها وليس ذلك من وظايف النحو الا ترى انه يجوز قولك رايت بحرا من المسك ولقيت لقفا
والسماء تحتنا والارض فوقنا ونحو ذلك وان لم يطابق الواقع فينبغي ان يجوز جاءني الا زيد وضربني
الا زيد كذلك ثم قوله ما زال زيد الا عالما يتاول هذا التركيب او هذا الكلام فاعل لم يجز واذا
تعذر البدل على اللفظ المجرور اما متعلق بالحمل المحذوف اي واذا تعذر حمل
البدل على اللفظ اي لفظ المستثنى منه واما حال عن البدل اي واذا تعذر البدل محمولا على اللفظ
المستثنى منه **فعلى الموضع** اي يحمل او محمول على الموضع اي على محل المستثنى منه عملا بالمختار على
قدر الامكان **مثل ما جاءني من احد الا زيد** فانه بدل محمول على محل من احد لانه مرفوع المحل

Marfat.com

على انه فاعل **ولا احد فيها** اى فى الدار **الا زيد** فانه بدل محمول على محل اسم لا التى لنفى الجنس لانه مرفوع المحل على الابتداء وما زيد شيئا الا شئ فانه بدل محمول على محل خبرها التى بمعنى ليس لانه مرفوع المحل على انه مبتدأ اى ما زيد شيئا الا شئ حقير لان التنكير للتحقير وزيد فى بعض النسخ **لا يعبأ به** اى لا يبالى ولا يلتفت اليه وهو صفة شئ وانما وصف المستثنى بقوله لا يعبأ به ليكون المستثنى مغايرا للمستثنى منه وهذا اى تعذر البدل فى الامثلة الثلاثة المذكورة **لان كلمة من لا يزاد بعد الاثبات** فالمستثنى من المنفى اثبات فلو ابدل قوله الا زيد فى المثال الاول من لفظ احد المجرور بمن الزائدة لزم زيادة من فى الاثبات لان البدل فى حكم تكرير العامل وهذه الكلمة الزائدة لا تزاد فى الاثبات على اصح المذاهب فتعين ابداله من محل احد اذ محل الرفع على الفاعلية وعامله الفعل دون من الزائدة **وما ولا** عطف على قوله من اى ولان ما المشبهة بليس ولا التى لنفى الجنس **لا تقدران** اى لانتفاء ان **عاملتين** تميزا وحالا او المفعول الثانى لقوله لا تقدران على تضمين التقدير معنى الجعل اى لا تجعلان عاملتين بعده اى بعد الاثبات **لانهما** اى لان ما ولا المذكورتان **عملتا** حيث عملتا **للنفى** اى لاجل النفى لانه علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس لما عرف ان لا التى لنفى الجنس انما تعمل لانها نقيضة ان لانها لتاكيد النفى كما ان ان لتاكيد الاثبات فحمل عليه حمل النقيض على النقيض وما انما تعمل لانها شبيهة بليس فى نفى والدخول على الاسمية فحمل عليه حمل النظير على النظير فثبت ان النفى علة حمل لا على ان وجزء علة حمل ما على ليس وهو علة منحصرة له **وقد انتقض** ذلك النفى **بالا** فى المثال الثانى والثالث لانها بعد النفى يوجب الاثبات وانتفاء العلة المنحصرة يوجب انتفاء الحكم فلو ابدل قوله الا زيدا فى المثال الثانى من لفظ احد لكانت لا عاملة فى البدل للنصب وان لم تعمل فى المبدل منه المبنى فيلزم عملها فى الاثبات لما ذكرنا ان البدل فى حكم تكرير العامل وكذا لو ابدل قوله الا شئ فى المثال الثالث من لفظ شيئا لكانت ما عاملة فى الاثبات فتعين ابداله من المحل اذ محل المبدل منه فى المثال الثانى الرفع على الابتداء وفى الثالث الرفع على الخبرية وعاملها معنوى وهذا **بخلاف ليس زيد الا شيئا الا شيئا** حيث يجوز ابداله من اللفظ **لانها** اى لان ليس **عملت للفعلية** اى لنزعها فعلا لا للنفى فلا اثر فيها لنقض **معنى النفى** النقض هنا مصدر مبنى للمفعول اى لانتقاض معنى النفى **بالا لبقاء الامر العامل هى لاجله** متعلق بمفهوم قوله فلا اثر اى لا يتحقق اثر نقض معنى النفى لبقاء الامر التى عملت ليس لاجل ذلك الامر وهو الفعلية وانما ابرز ضمير العاملة لانها صفة جارية على غير ما هى له ولهذا انثت **ومن ثم** الاشارة الى المكان الاعتبارى اى من اجل ان ليس عملت للفعلية وانه لا اثر لنقض معنى النفى فى انتقاض عملها **جاز ليس زيد الا قائما** بالنصب على انه خبر ليس مع انتقاض نفيها بالا لبقاء الفعلية بخلاف ما زيد الا قائم حيث لا يجوز الا قائما لانتقاض عمل لا بانتقاض النفى الموجب لانتقاض الشبه بليس ثم فى فرع قوله ليس زيد الا قائما تاويل هذا الكلام او هذا التركيب فاعل جاز ثم لما فرغ عن ذلك شرع فى بيان المواضع التى يجب فيها الجر فقال **ومخفوض** اى المستثنى مخفوض وفى بعض النسخ ويخفض **بعد**

Marfat.com

غير وسوى وسواء بالاضافة لان كلا منها لازم الاضافة ثم قوله سوى مقصور وفيه لغتان كسر السين وهو المشهور وضمها وسواء ممدود بفتح السين وهما ههنا غير منونين على الحكاية وان نونتهما جاز ايضا ويعد حاشا لكونه حرف جر **فى الاكثر** اى فى قول اكثر النحويين وانما قال فى الاكثر احترازا عن قول المبرد فانه على قوله قد يكون فعلا بمعنى جانب كما فى الدعاء المنقول اللهم اغفر لى ولمن سمع دعائى حاشا الشيطن ثم لما ادخل كلمة غير فى الاستثناء وهو اسم متمكن لابد له من الاعراب شرع فى بيان اعرابه فقال **واعراب غير** مستعمل **فيه** اى فى الاستثناء **كاعراب المستثنى بالا** اى مثل اعراب الاسم الذى استثنى بالا على التفصيل الذى سبق ذكره فى المستثنى بالا من وجوب النصب فى المستثنى من الموجب والمقدم والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل فى غير الموجب التام والاعراب على حسب العوامل فى النافى نحو جاءنى القوم غير زيد وما جاءنى غير زيد احد وما جاءنى القوم غير حمار بالنصب وما جاءنى احد غير زيد بالرفع على البدل والنصب على الاستثناء وما جاءنى غير زيد على التقديم وانما اعرب غير اعراب المستثنى بالا لانه لما استعمل بمعنى الا كان ما بعده مستثنى ليستحق ما بعده اعراب المستثنى وهو مستغن عن اعرابه لان له وجها آخر لاجله الاضافة وغير لاوجه لاعرابه فالحرى ان لا يراعى حق ما بعد غير على قرينة المحتاج بما فضل عن حاجته وهو اعراب المستثنى فان قيل لم لم يبن غير لكونه بمعنى الحرف قيل للاضافة المانعة للبناء ثم لما ذكره فى الاستثناء بين ان ذلك بطريق الشفاعة دون الاصالة فقال **وغير** مبتدأ بتاويل لفظ غير وخبره قوله **صفة** فى الاصل اذ هو بمعنى مغاير يقال مررت برجل غير زيد اى مغايره **حملت على كلمة الا** الضمير للصفة او لغير بتاويل الكلمة او باعتبار حمل الصفة عليه والجملة الفعلية صفة لقوله صفة او مستانفة لانه لما قال هو صفة كان سائلا قال فكيف يكون استثناء فقال حملت على الا **فى الاستثناء** حال اى حال كون الا واقعة فى الاستثناء او متميزا اى من حيث انها واقعة فى الاستثناء او ظرف لمفهوم الكلام اى حملت على الا ومشاركة فى الاستثناء فالاستثناء محل المشاركة فكان ظرفا **كما حملت الا صفة** مصدر محذوف اى حملا مثل حمل الا عليها اى على غير فى الصفة حال او تمييز او ظرف على طريقة قوله فى الاستثناء **اذا كانت تابعة لجمع منكور** ظرف لقوله حملت الا اى كما حملت الا عليها فى الصفة اذا كانت الا تابعة لجمع منكور اى واقعة بعد جمع منكور **غير محصور** اى غير متحقق تناول المستثنى وعدم تناوله وانما حملت الا على الصفة حينئذ **لتعذر** كلا النوعين من **الاستثناء** اذ المتصل يلزم دخوله جزما والمنقطع يلزم عدم دخوله جزما والجمع المنكور غير المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها بتناول المستثنى ولا بعدم تناوله فتعذر فيه كلا النوعين من الاستثناء وفى قوله لجمع منكور احتراز عن الجمع المعرف حيث يراد به الاستغراق او العهد فان اريد به الاستغراق يعلم التناول حتما وان اريد به العهد يعلم عدم التناول جزما فلم يتعذر الاستثناء وفى قوله غير محصور احتراز عن العدد نحو لفلان على مائة الا واحدا لانه حينئذ لم يتعذر الاستثناء **مثل** قولنا **لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا** اى لو كان فى السماء والارض الهة او اثر قدرة الهة غير الله نخرجنا عن هذا النظام فالا فى الاية واقعة بعد جمع منكور غير محصور وهو قوله الهة فحملت على الصفة بمعنى غير وهذه الضابطة نظر طردا وعكسا اذ ربما يتعذر

Marfat.com

الاستثناء فى المحصور ايضا نحو جاءنى مائة رجل الا زيدا فانها تافية لجمع منكور محصور ومع ذلك تتعذر الاستثناء لعدم تيقن دخوله فى المائة وعدم تيقن غيره دخوله فيها وربما لا يتعذر فى منكر غير محصور نحو جاءنى رجال الا احدا لصحة الاستثناء المنقطع لكون المستثنى خلاف جنس المستثنى منه فلا ولى ان يدار الحكم على تعذر الاستثناء لا على كونه جمعا منكورا غير محصور المهم الا ان يقال انما اعتبروا الغالب اذ الغالب عند وجود هذا الشرط تعذر الاستثناء وعند عدمه صحة الاستثناء **وضعف** حمل الاعلى الصفة **فى غيره** اى فى غير الجمع المنكور المذكور نحو قولك الشاعر مه وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان + فانه لم يتعذر ههنا الاستثناء لاستغراق كل اخ ومع ذلك حمل الاعلى الصفة اى غير الفرقدين اذ لو كان الاعلى حقيقتها لقال الا الفرقدين لانه مستثنى من كلام موجب وفى البيت ضعفان آخران احدهما توصيف المضاف دون المضاف اليه والقياس توصيف المضاف اليه لانه مقصود وكل جئ لاحاطة افراده والثانى لفصل بين الصفة والموصوف بالخبر وهو مفارقه اخوه ثم لما فرغ عن بحث الاعراب غير شرع فى بيان اعراب سوى وسواء فقال **واعراب سوى وسواء النصب** بناء **على الظرف** اى على انهما ظرفا مكان من حيث المعنى لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى زيد كانك قلت جاءنى القوم مكان زيد اى بدله فهو ظرف صالح لاستثناء لان البدل والمبدل منه لا يجتمعان فكان اخراجا لزيد من الجمع المجئ فكانه قيل جاءنى القوم وكم يجئ زيد والذى يدل على الظرفية وقوعهما صلة للموصول تقول رايت الذى سواك كما تقول رايت الذى عندك وكل ظرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال **على الاصح** تنبيها لقول من يجريهما مجرى غير فى جواز وقوعهما غير ظرف فيجيزون فى السفر مررت سواك وجاءنى سواك ثم لما فرغ عن المستثنى شرع فى خبر كان واخواتها فقال **خبر كان** مبتدأ محذوف الخبر لقرينة ما سبق اى ومنها خبر كان **واخواتها** اى واحدى اخوات كان وستعرفها ثم تم الفصل وقوله **هو المسند بعد دخولها** ابتداء كلام اى دخول كان او لاحدى اخواتها وفى قوله المسند احتراز من كل ما هو المسند اليه وفى قوله بعد دخولها احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثانى من باب علمت ونحو ذلك فان قيل يدخل فى هذا الحد نحو كان زيد يضرب الان فانه مسند بعد دخول كان وليس بخبر كان بل الخبر مجموع الجملة قيل المسند المسند الى اسم كان فيخرج ذلك لانه ليس بمسند اليه بل الى فاعله وان قيل يدخل فى الحد صالحا فى نحو كان زيد رجلا صالحا وهو صفة خبر كان لا خبرها قيل المراد بالمسند المسند الى اسم كان بلا بينة بدليل ذكر التوابع بعد ذلك **مثل كان زيد قائما** فان قائما مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان واخواتها فى المنصوبات ولم يذكر اسمها فى المرفوعات لانه فاعل لا ملحق به فلهذا عد على حدة بخلاف خبرها فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول فذكره على حدة وقال بعضهم ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل وليس بفاعل لانتفاء لازم الفاعل وهو تمام الكلام به **وامره** اى حكم خبر كان وشأنه كامر خبر المبتدأ فى اقتضائه واحكامه وشرائطه **ويتقدم معرفة ظاهرة الاعراب** اى يتقدم خبر كان واخواتها على اسمها حال كونه معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهى النصب نحو كان المنطلق زيد بخلاف ما اذا لم يكن ظاهرة الاعراب فحينئذ لا يتقدم على اسمها بدون

Marfat.com

قرینۃ للزوم اللبس نحو کان موسی عیسی وبخلاف خبر المبتدأ فانہ اذا کان معرفۃ ظاہرۃ الاعراب فانہ لایتقدم علی المبتدأ لمکان اللبس **وقد یحذف عاملہ** ای عامل خبر کان دون اخواتہا عند قیام قرینۃ وانما اختصت کان بالحذف لکثرتہا ولا یحذف ذلک الا **فی مثل** قولہم **الناس مجزیون باعمالہم ان خیرا فخیر وان شرا فشر** ای ان کان عملہم خیرا فجزاؤہم خیر وان کان عملہم شرا فجزاؤہم شر فحذف کان واسمہا لدلالۃ حرف الشرط الذی لایلیہا الا الفعل علیہ وحذف المبتدأ ایضا لدلالۃ الفاء التی فی جواب الشرط علیہ لاقتضائہا جملۃ اسمیۃ **ویجوز فی مثلہا** ای فی مثل ہذہ الصورۃ او فی مثل ہذہ المسئلۃ وہو کل موضع یجیء بعد ان الشرطیۃ اسم وجزاؤہا بالفاء وبعدہا اسم مفرد **اربعۃ اوجہ** الاول نصب الاول والثانی بتقدیر کان مع الاسم فی الموضعین ای ان کان عملہم خیرا فیکون جزاؤہم خیرا والثانی رفعہما بتقدیر کان مع الخبر فی الاول وتقدیر المبتدأ فی الثانی ای ان کان فی عملہم خیر فجزاؤہم خیر والثالث نصب الاول ورفع الثانی ای ان کان عملہم خیرا فجزاؤہم خیر والرابع رفع الاول ونصب الثانی ای ان کان فی عملہم خیر فیکون جزاؤہم خیرا **ویجب الحذف** ای حذف کان **فی مثل امّا انت منطلقا انطلقت ای لان کنت** منطلقا انطلقت ای لاجل انطلاقک انطلقت فحذف اللام الجار لکثرۃ حذف حرف الجر من ان المصدریۃ ثم حذف کان بدلالۃ ان المصدریۃ فانہا تستدعی الفعل کما ستدعاء ان الشرطیۃ ایاہ ولا دلیل علی الخاص فقدر العامل الناصب لوجود النصب فی منطلقا وہو کان فابدل الضمیر المتصل بالضمیر المنفصل لعدم ما یتصل بہ وہو کان فصار ان انت منطلقا ثم زیدت ما عوضا عن کان فصار ان ما انت منطلقا فادغمت النون فی المیم لقربہا فصار امّا انت منطلقا فوجب الحذف لئلا یلزم اجتماع العوض والمعوض فبقی الخبر منصوبا وخصت ما بالزیادۃ لمجیئہا زائدۃ کما فی قولہ تعالی فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللهِ ولکثرۃ مشابہتہا بما ہو اخت کان وہو لیس ثم ما ذکر من التقدیر فی المتن فہو علی تقدیر فتح الہمزۃ فی اما واما علی تقدیر کسرہا فالتقدیر ان کنت منطلقا انطلقت ثم اعلم ان سیبویہ لم یجوز حذف الفعل مع ان المکسورۃ وجوزہ المبرد لانہا تشبہ المفتوحۃ فی السببیۃ ثم لما فرغ من بیان خبر کان واخواتہا شرع فی بیان اسم ان واخواتہا فقال **اسم ان** مبتدأ محذوف الخبر ای ومنہا اسم ان **واخواتہا** ای امثالہا علی الاستعارۃ المصرح بہا وقولہ ہو المسند الیہ مستانفۃ فیہ احترازا عما لیس بمسند الیہ **بعد دخولہا** ای دخول ان واحدی اخواتہا فیہ احترازا عما ہو المسند الیہ بغیر دخول ان واحدی اخواتہا فان قیل یدخل فی الحد نحو ابوہ فی ان زیدا ابوہ قایم فانہ مسند الیہ بعد دخول ان ولیس باسم ان قیل المراد بالمسند الیہ الذی اسند الیہ خبرہ فخرج ذلک وحیث لم یسند الیہ خبر ان فان قیل یدخل فی الحد اخاک فی ان زیدا اخاک قائم فانہ مسند الیہ بعد دخول ان قیل المراد الذی اسند الیہ خبرہ بلا تبعیۃ بدلیل ذکر التابع بعد فیخرج ذلک لانہ تابع ای بدل من قولہ زید **مثل ان زیدا قائم** فان زیدا مسند الیہ بعد دخول ان وانما انتصب اسم ان واخواتہا لشبہہ بالمفعول فی وقوعہ بعد ما یقتضی اسنادہ المرفوع لا فی کونہ فضلہ حیث یشترک فیہ الحال والتمیز والمستثنی المنصوب ثم لما فرغ عن

Marfat.com

اسم ان واخواتها شرع فى المنصوب بلا التى لنفى الجنس فقال **المنصوب بلا التى لنفى الجنس** قوله لنفى الجنس صلة التى والموصول مع الصلة صفة لا اى المنصوب بكلمة لا التى لنفى الجنس اى لنفى حكم الجنس وانما لم يقل اسمها على الاطلاق ليس من المنصوبات بل قد يكون مبنيا نحو لا رجل فى الدار وانما لم يقل المنصوب من المفعولين والمنصوب بكان واخواتها والمنصوب بان واخواتها ونحو ذلك مع ان بعضها مبنى لان المراد بالمنصوب اعم من ان يكون منصوبا لفظا او تقديرا او محلا والمبنى من المفعول به وخبر كان واسم ان منصوب محلا فيكون من المنصوبات بخلاف المبنى من اسم لا فانه ليس بمنصوب محلا عند سيبويه واتباعه فلا يكون من المنصوبات وذهب بعضهم الى ان محل اسمها المبنى رفع ونصب لانها تعمل عمل ان ومحل اسمها المبنى رفع ونصب **ثم** قوله **المنصوب** مبتدأ محذوف الخبر وقوله **هو المسند اليه** استيناف وفيه احتراز عما لم يكن مسندا اليه وقوله **بعد دخولها** ظرف المسند اليه فيه احتراز عن المبتدأ وسائر اصناف المسند اليه من غير دخول لا النافية للجنس وقوله **يليها** الضمير المستكن عائد الى المسند اليه والبارز الى لا اى يلى المسند اليه لا والجملة الفعلية حال من الضمير فى اليها ومن الضمير فى دخولها وحينئذ لا يجب ابراز الضمير وان كان جاريا على غير ما هو له لان الاول فعل المسند اليه وقد جرى على الضمير فى دخولها حيث وقع حالا عنه لعدم اللبس لاختلاف الموصوفين تأنيثا وتذكيرا نحو هند زيد يضربه بخلاف ما لو كانت الصفة جارية على غير ما هى له فحينئذ يجب ابراز الضمير وان لم يوجد اللبس نحو هند زيد ضاربته هى فالحاصل ان الضمير اذا اسند اليه صفة جرت على غير من هى له وجب ابراز الضمير فى صورة اللبس وغيره نحو زيد عمرو ضاربه هو وهند زيد ضاربته هى واما اذا اسند اليه فعل جرى على غير من هو له وجب ابراز الضمير عند اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو وعند عدمه لا نحو هند زيد تضربه وقوله **نكرة** حال من ضمير المستكن فى يليها اى حال كون ذلك المسند اليه نكرة وكذلك قوله **مضافا** اى حال كون ذلك المسند اليه مضافا **او مشبها به** اى بالمضاف فى تعلق شئ هو من تمام معناه واحترز بقوله يليها نكرة عما يكون مفصولا بينه وبين لا وعما يكون معرفة فحينئذ يجب الرفع والتكرير وقوله مضافا او مشبها به عن النكرة المفردة فانها مبنية والمراد بالمسند اليه الذى اسند اليه خبره غير تابع بدليل ذكر التوابع بعد فلا يدخل فى الحد ابوه فى لا رجل ابوه قائم حيث لم يسند اليه خبر لا اذ الخبر مجموع الجملة وكذا لا يدخل غلاما فى لا غلام رجل غلاما حسنا عندك لانه تابع **مثل لا غلام رجل ظريف فيها** نظير المضاف وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها **ولا عشرين درهما لك** نظير الشبيه بالمضاف **ثم** لما فرغ عن تعريف المنصوب بلا شرع فى بيان فائدة القيود المذكورة فى ذلك التعريف فقال **فان كان** اسم لا التى لنفى الجنس **مفردا** اى غير مضاف ولا مشبه به ولا يجوز ان يكون الضمير عائدا الى المنصوب بلا حيث لا يستقيم الحمل لان المنصوب بلا ليس بمفرد ولا يترتب على هذا الشرط قوله **فهو مبنى** لان هذا الضمير حينئذ كان عائدا اليه ايضا فيفسد المعنى بل الضميران عائدان الى اسم لا المذكور حكما اذ المطلق مذكور بدلالة المقيد اى فاسم لا مبنى **على ما ينصب به** الفعل مسند الى الضمير اى على ما ينصب هو به اوالى قوله به اى على ما

Marfat.com

يمنع النصب به والاول اصوب لان اسم لا تنصب اذا كان نكرة مضافا او مشبها به اى على ما تنصب
به حالتا الاعراب من حركة او حرف على ما بينا يعنى ان كان نصبه بالحركة بنى عليها نحو لا
رجل فى الدار وان كان نصبه بالحرف بنى عليها نحو لا غلامين ولا ناصرين فى الدار والنون
فى المثنى والمجموع لا تمنع البناء على الصحيح كما فى يا زيدان ويا زيدون وذهب المبرد الى اعرابهما
مستدلا بان النون فيهما مثابتا التنوين فكانت منافية للبناء كالتنوين فاعلم ان نصب اسم لا
لنفى الجنس قد يكون بالفتحة نحو لا غلام رجل فيها وقد يكون بالالف نحو لا ابا رجل فيها ولا اباله
وقد يكون بالياء نحو لا غلامى رجل فيها وبناء اسم لا يكون الا بالفتحة والياء وذلك لان بناءه
اذا كان مفردا والاسماء الستة انما يكون اعرابها بالالف نصبا اذا كانت مضافة او مشبها بالمضاف
انما بنى لتضمن من الاستفهامية لان نحو لا رجل فى الدار مبنى على سؤال كانه قيل هل من رجل فى الدار
فقيل لا رجل فى الدار اى لا من رجل فيها **وان كان** اسم لا **معرفة او مفصولا بينه** الظرف
مفعول ما لم يسم فاعله اى بين اسم لا **وبين لا وجب الرفع على الابتداء والتكرير نحو لا**
زيد فى الدار ولا عمرو ولا فى الدار رجل ولا امرأة اما الرفع فى المعرفة فلامتناع ان تلى لا نفيها لا نفى
لنفى الجنس وذلك لا يتحقق الا فى النكرة واما الرفع فى المفصولة فلضعف عملها لكونها عاملة لحملها
على ان فلا يرتفع الفصل فاذا لم تكن موثرا فيها رجع الى اصلها وهو الرفع على الابتداء واما
التكرير فلمطابقة السؤال لان قوله لا زيد فى الدار ولا عمرو جواب من قال ازيد فى الدار ام عمرو وقوله
لا فى الدار رجل ولا امرأة جواب من قال افى الدار رجل ام امرأة **ومثل** قولهم **قضية**
ولا ابا حسن لها متاول جواب سؤال وهو ان يقال ابا الحسن معرفة لكونها علما فانه كنية
على بن ابى طالب ولا رفع فيه ولا تكرير فاجاب بانه متاول بالنكرة اى بتقدير المثل اى هذه
قضية ولا مثل ابى حسن لها وهو فى المعنى نكرة فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وبصفته
ثم سمى هذا العلم بها اى هذه قضية ولا حاكم لها وذلك لان عليا رضى الله عنه كان مشهورا
بالحكومة قال اقضاكم علي ونظيره قولهم لكل فرعون موسى اى لكل جبار قاهر عادل قيل هذا
قول الصحابة كانوا يقولون عند القضاء معناه هذه قضية مشكلة لا يطيب بالحكم فيها غير ابى الحسن
رضى الله عنه او معناه هذا حكم وليس ابو الحسن حاضرا فيه **وفى مثل لا حول ولا قوة الا بالله**
اى فيما كرر النكرة مع لا من غير فصل يجوز فى المعطوف والمعطوف عليه **خمسة** اوجه الاول **فتحهما**
اى فتح الاسمين اى المعطوف والمعطوف عليه على ان لا فيهما لنفى الجنس والثانى فتح الاول على
ان لا فيه لنفى الجنس **ونصب الثانى** على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفى وانه معطوف على لفظ الاول
لمشابهة فتحة النصب فى العروض والاطراد كضمة المنادى اما الاطراد فلانه يصح ان يقال كل اسم
لا مفرد نكرة مفتوح كما يقال كل مفعول منصوب واما العروض فلان فتحة اسم لا عرضت بدخول
لا عليه عروضها فى المفعول بدخول العامل والثالث فتح الاول على ان لا فيه لنفى الجنس ورفعه اى رفع
الثانى على ان لا فيه زائدة لتاكيد النفى وانه معطوف على محل الاول لان محله الرفع على الابتداء
والرابع رفعهما اى رفع الاسمين على عدم البناء والحمل على الابتداء لمطابقة السؤال لانه حينئذ

Marfat.com

جواب من قال احول لنا ام قوة فى النكرة الغير المفصول لمناسبة السوال وان كان فيه مخالفة قياسية و
الخامس **رفع الاول** على ان لا بمعنى ليس وهذا ثابت **على ضعف** لان عمل لا بمعنى ليس
ضعيف لقصور شبهه به على ما سبق ذكره **وفتح الثانى** على ان لا فيه للجنس بان قيل ما له تراخ الوجه
السادس الذى ذكره الزمخشرى فى المفصل وهو فتح الاول على ان لا فيه لنفى الجنس ورفع الثانى على
ان لا فيه بمعنى ليس قيل لان هذا الوجه وجيه سقيم لانه باعتبار الصورة عين الوجه الثالث ولو اعتبر
اختلاف الوجه لازدادت الوجوه على الستة لان النصب فيه فى الثانى يحتمل ان يكون للحمل على اللفظ
ويحتمل ان يكون لانه زائدة لتاكيد النفى او يكون لا بمعنى ليس ثم قيل فى تفسير قولنا لا حول ولا قوة الا
بالله مرفوعا الى رسول الله لا حول من معصية الله تعالى الا بعصمته ولا قوة على طاعته الا بعون الله تعالى
اى لا رجوع لنا من معصية الله الا بعصمته ولا قوة لنا فى طاعة الله الا بتوفيقه **واذا دخلت الهمزة**
على لا التى لنفى الجنس **لم يتغير العمل** اى لم يتغير تاثير لا شبه المتبوع ولا فى التابع لان الهمزة
لا تبطل عمل عامل تقول الا رجل فى الدار والا غلام رجل فيها بخلاف ما اذا دخل الجار عليها فانه
يتغير العمل فيقال بلا رجل ولا غلام رجل فيها ان قيل لفظ العمل فى الاصطلاح لا يطلق الا فى المعرب
وقولك لا رجل فى الدار مبنى فكيف يقال لم يتغير العمل قيل المراد بالعمل ههنا العمل اللغوى وهو التاثير
الاصطلاحى او المراد بالعمل اعم من ان يكون حقيقيا كما فى لا غلام رجل او شبهيا كما فى لا رجل فان
فتحه يشبه النصب فى العروض والاطراد واما قول الشاعر لا رجل جزاه الله خيرا فتقديره لا تزوينى او محمول
على الضرورة **ومعناها** اى معنى الهمزة الداخلة على لا **الاستفهام** نحو الا ماء فاشرب منه
والعرض نحو الا تنزل بنا فنحسن الينا فان قيل ذكر الاندلسى ان لا فى العرض يختص بالفعل فكيف
يدخل ههنا على الاسم قيل ان المصنف لعله خالفه فى ذلك **والتمنى** نحو الا اتيان منك فنحدثنا
وفيه قول الشاعر الا سبيل الى خمر فاشربها ام لا سبيل الى نصر بن حجاج * ونحو هما الانكار
والتقدير وغيرها ثم اعلم ان نحو العرض والتمنى من مولدات الاستفهام وجعل سيبويه التمنى
مغيرا لحكم التابع حتى منع حمله على المحل بجعل الاسم مفعول الفتق والمصنف اختار قول المازنى
والمبرد كما اختاره الجزولى لما فرغ عن بحث اسم لا شرع فى توابعه فقال **وانعت** اسم لا المبنى
الاول بالرفع على انه صفة النعت **مفردا** حال من ضمير قوله المبنى اى حال كون النعت مفردا
يليه حال مترادفة او متداخلة اى حال كون النعت مفردا يليه المبنى من غير فصل بينهما **مبنى**
حملا على المرصوف لحكاهما الاتحاد بينهما بمعنى لا لانهما على شئ واحد ولامكان الانفصال بينهما اذ الكلام
فى المنعت الغير المفصول ولتوهمك التى اليحلا لان الصفة هى المتقية من حيث المعنى **ومعرب رفعا** حملا
على محله **ونصبا** حملا على لفظه من حيث ان فتحه يشبه النصب فى العروض والاطراد كحركة
المنادى وقوله رفعا ونصبا مصدران نوعيان يتعلق له معرب او منصوبا بان على نزع الخافض اى
معرب برفع ونصب **مثل لا رجل ظريف ظريفان** قوله ظريف بالفتح والرفع والنصب وفى قوله
المبنى احترازعن نعت المعرب فانه معرب رفعا ونصبا نحو لا غلام رجل ظريف فيهما لكون منعوته
معربا وفى قوله الاول احترازعن النعت الثانى فصاعدا فانه معرب رفعا ونصبا وليس مبنى نحو لا رجل

Marfat.com

ظريف شريف فى الدار ولقائل ان يقول ان قوله يليه يغنى عن قيد الاضافى وقوله مفردا
حترازعن المضاف والمشبه به فانه معرب لاغير نحو لا رجل حسن الوجه عندى ولا رجل احسن منك عندى
لان اسم لا اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الا معربا فتابعه اذا كان مضافا او مشبها به لا يكون الا
معربا فتابعه اذا كان مضافا او مشبها به كان اولى بالاعراب وفى قوله يليه احترازعن المفصول بينهما فانه
معرب لاغير نحو لا غلام فيها ظريف لان الفاصل يمنع حمل الموصوف والصفة شيئا واحدا **والا**
اى وان لم يكن النعت كذلك بان كان نعت المعرب او غير ال او مضافا او مشبها بهما او مفصولا **فالاعراب**
مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزاء الشرط اى فالاعراب واجب رفعا ونصبا لعدم علة البناء حينئذ كما ذكرنا
نحو لا غلام رجل ظريف فى الدار ولا رجل ظريف كريم فيها ولا رجل راكب فرس عندى ولا رجل خيرا
منك فى البلد ولا رجل فى الدار كريم ثم لما فرغ عن بيان حكم النعت المبنى شرع فى بيان حكم المعطوف
عليه فقال **والعطف على اللفظ وعلى المحل جايز** اى حمل المعطوف على اسم لا المبنى على
لفظه وعلى محله جايز يعنى يجوز ان يكون منصوبا حملا على لفظه ومرفوعا حملا على محله هذا اذا كان
المعطوف نكرة اما اذا كان معرفة وجب رفعه **لا على المحل** نحو لا غلام لك والفرس لعدم تاثير لا النافية
للجنس فى المعرفة فوجب حمله على المحل ومحله الرفع على الابتداء وعامله معنوى ونظير حمل العطف على
اللفظ وعلى المحل ثابت فى **مثل** قول الفرزدق من قصيدة مدح بها عبد الملك بن مروان **لا اب وابنا**
وابن مثل مروان وابنه ... اذهو بالمجد ارتدى وتازرا ... فقوله **وابن** يجوز بالنصب والرفع حملا
على اللفظ والمحل ولا يجوز فى المعطوف البناء لامكان الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالعاطف فلم يجعل فى
حكم المستقل كما زيد وعمرو لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى يزاد فيه لا كثيرا نحو لا حول و
لا قوة ولا بيع فيه ولا خلة ولضعف تاثيرها لا حتى يجوز فى اسمها الرفع عند تكرير ذلك يجب بدون التعريف كما مر فى لا حول ولا قوة عند التعريف
والفصل وبدون التكرير والتعريف والفصل يجوز حملا ايضا عند المبرد بخلاف ما فان قيل ما الفرق بين
حكم النعت والعطف دون حكم سايرالتوابع قيل لان حكم سايرها لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان
يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى **ومثل لا اباله** بانبات الالف **ولا غلامى**
له ولا ناصرى له بحذف النون **جايز** مع انه ليس بمضاف لعدم التعريف والكثيرالشايع لا اب له
ولا غلامين له ولا ناصرين له على البناء على ما ينصب به كما مر القياس **تشبيها له بالمضاف**
مفعول له للفعل المفهوم اى اجيز تشبيها لمثل لا اباله ولا غلامى له ولا ناصرى له بالمضاف او مفعول
مطلق اى شبه تشبيها والجملة معللة اى لكونه مشبها بالمضاف **لمشاركته له** اى لمشاركة مثل لا
اباله ولا غلامى له ولا ناصرى له للمضاف **فى اصل معناه** اى معنى المضاف وهو الاختصاص
ولذلك كان معربا لان الاضافة مانعة للبناء فكذا ما يشابهها فكان **كل منهما معربا** فكان اثبات
الالف فى لا اباله علامة النصب وحذف النون فى لا غلامى له ولا ناصرى له لشبههما بالاضافة **ومن**
ثم اى لاجل ان جوازه للتشبيه بالمضاف للمشاركة فى اصل معناه وهو الاختصاص **لم يجز**
لا ابا فيها ولا غلامى فيها ولا ناصرى فيها لعدم مشاركته بالمضاف فى اصل معناه هو الاختصاص
وليس نحو لا اباله ولا غلامى له ولا ناصرى له **بمضاف** الى الهاء لفساد المعنى اذ تقدير

Marfat.com

كونه مضافا لانه لو كان مضافا لكان معرفة فيلزم الاستواء بين المعرفة وهو لا اباله وبين النكرة وهو لا اب له في المعنى وهو فاسد لامتناع اتحاد معنى اللفظين مع اختلافهما تعريفا وتنكيرا وفيه نظر لان الاستواء بينهما في المعنى باعتبار وقوع النكرة هنا على المعين لعدم تعدد لا اب ولا استواء بينهما في المعنى يعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد لا اب والاستواء بينهما في المعنى يعارض وقوع النكرة على المعين لا يستلزم الاتحاد بينهما في الوضع والممتنع الاتحاد بينهما وضعا لا الاستواء بينهما يعارض الا ترى ان وجهك ووجه لك متساويان في المعنى يعارض وقوع النكرة على المعين لعدم تعدد المخاطب وان كانا مختلفين وضعا وكذا راسك وراس لك وقلبك وقلب لك وصدرك وصدر لك وجاءني رجل موزيد ونحو ذلك على ان امتناع الاتحاد بين المعرفة والنكرة ايضا ممنوع فقد يوجد الموافقة بين المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك فان كلا منهما يفيد التعريف وان كان مضمونا منهما نكرة من حيث الوضع نعم يمتنع الاتحاد بينهما اذا كان من كل وجه وذا ههنا ممنوع اذ الاتحاد ههنا من وجه وهو ان كلا منهما يفيد الاختصاص **خلافا لسيبويه** فانه ذهب الى ان كل واحد من قولنا يا غلامي وناصري مضافا الى الهاء واللام زائدة لتاكيد الاضافة او لتاكيد اللام المقدرة ولاداء حق لا من صورة النكرة وهو الذي اختاره صاحب المفصل ولا فساد في موافقة المعرفة والنكرة في المعنى كما في وجهك ووجه لك وراسك وراس لك وغير ذلك فان قيل لو كان مضافا يلزم عمل لا في المعرفة بدون الرفع والتكرير وهو غير جايز قيل انه وان كان معرفة لكنه يشبه النكرة بصورة الفصل بين المضاف والمضاف اليه باللام فلا يلزم الرفع والتكرير **ويحذف كثيرا** اي يحذف اسم لا حذفا كثيرا عن قيام قرينة قياسا على حذف المبتدا لانه هو المبتدا في الاصل **كما في نحو لا عليك اي لا باس عليك** والقرينة ههنا دخول لا على ما يعرف هذا الكلام يقال لمن يخاف امرا تم لما فرغ عن اسم لا شرع في بيان خبر ما ولا يعني ليس فقال **خبر ما ولا المشبهتين بليس** في النفي والدخول على الجملة الاسمية قوله خبر ما مبتدا محذوف الخبر اي منه خبر ما ولا، قوله **هو المسند بعد دخولهما** اي دخول ما ولا ابتداء كلاما او مبتدا خبر المسند وهو فصل واحترز بقيد المسند عما هو مسند اليه وقوله بعد دخولهما عما اذا كان مسندا بغير دخولهما كخبر المبتدا ونحو فان قيل يدخل في الحد يضرب في ما زيد يضرب انه مسند بعد دخول ما وليس بخبر ما بل الخبر مجموع الجملة قيل المراد بالمسند الذي اسند الى اسم ما ولا فخرج ذلك وفيه نظر لانه على هذا تقع قوله بعد دخولهما مستدركا فالاولى ان يقال انه يخرج بقصد الحيثية حيث لم يقصد في اسناده كونه بعد دخولهما فان قيل يدخل في الحد يضرب في نحو ما زيد رجلا يضرب مع انه ليس بخبر ما بل صفة خبرها قيل المراد بالمسند الذي هو غير تابع بدليل ذكر التوابع بعدها فخرج ذلك لانه تابع **وهي** اي انتصاب خبر ما ولا والتانيث باعتبار الخبر وهو **لغة اهل الحجاز** وعند بني تميم هما لا يعملان ان اذ القياس في العامل ان يختص بالقبيل الذي يعمل فيه من الاسم والفعل ليكون ممكنا بثبوته في مركزه كالجواهر والجوازم وما ولا لا يختصان بقبيل واحد بل يدخلان في الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس المختص بقبيل واحد وهو الاسم ثم لما فرغ عن بيان عملهما شرع

Marfat.com

فى بيان مايبطل به عملهما فقال **واذا زيدت ان مع ما** بان زيدت بين ما واسمها لتاكيد النفى نحو ما ان زيد قائم وانما قيد بما لانها لا تزاد مع لا بالاستقراء **او انتقض النفى بالا** الموجبة للاثبات بعد النفى **او نقدم الخبر** اى خبرهما على اسمهما نحو ما زيد الا قائم وما قائم زيد **بطل العمل** اى عمل ما ولا وفيه نظر لان الشرط الاول مقيد بما وحدها فلا يترتب عليه حكم كليهما فالاولى ان يقال معناه بطل عمل ما حصل فيه شئ من ذلك اما فى صورة زيادة ان فللفصل بان بين ما ولا معمولها مع ضعفه فى العمل واما فى صورة نقديم الخبر فلتغير الترتيب المالوف مع ضعفها فى العمل واما فى صورة انتقاض النفى بالا فلان عملهما باعتبار الشبه بليس وذلك الشبه مبنى على النفى فينتفى بانتفاء النفى اذ الحكم ينتفى بانتفاء علة المنحصرة او جزئها ونقل عن يونس جواز الاعمال مع الانتقاض تمسكا بقول الشاعر * وما الدهر الا مجنونا باهله * وما صاحب الحاجات الا معذبا * واجيب بانه ليس فى البيت تنصيص على الاعمال لجواز ان يكون مجنونا محمولا على حذف الفعل اى وما الدهر الا يشبه مجنونا فيكون منصوبا لا خبرا او محمولا على حذف المضاف اى وما الدهر الا دوران مجنون وعلى جعل معذبا مصدرا ميميا وجعل الكلام من باب ما زيد الا سيرا اى وما الدهر الا يدور دوران مجنون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا ثم لما فرغ عن بيان ما يبطل به عملهما شرع فى بيان ما يبطل به عمل ما عطف على خبرها فقال **واذا عطف عليه** اى على خبر ما ولا **بموجب** بكسر الجيم اى بحرف مثبت اى بحرف يفيد اثبات النفى كبل ولكن فانهما تفيدان الاثبات بعد النفى **فالرفع** اى فرفع المعطوف واجب بالحمل على محل الخبر اذ محله الرفع بى الاصل على الخبرية لبطلان عملها لانها عملت لمشابهة ليس فى النفى وقد بطلت بانتقاء النفى فيبطل عملها نحو ما زيد قائما بل قاعد ولا رجل قائما لكن قاعد ثم لما فرغ عن الشرعات شرع فى المجرورات فقال **المجرورات** مبتدأ او خبر مبتدأ محذوف اى هذا ذكر المجرورات **هو ما اشتمل** فعل او مبتدأ وما خبر المجرورات او خبرهو اسم او معرب اشتمل **على علم المضاف اليه** وهو الجر والياء **وهو** اى المضاف اليه **كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف الجر** اى حرف كان مايلا يراد المحل وانما قال كل اسم تنبيها على ان المضاف اليه لا يكون اسما نحو قوله تعالى **يوم ينفع الصادقين صدقهم** ويوم **ينفخ** فى الصور تاويل المصدر اى يوم نفع الصادقين ويوم النفخ فى الصور فيكون المراد بشئ اسما اعم من ان يكون حقيقة او حكما وانما قال شئ تنبيها على ان المضاف قد يكون اسما وقد يكون فعلا نحو غلام زيد ومررت بزيد وانا مار بزيد وانما قال بواسطة حرف الجر احترازا عما نسب اليه شئ لا بواسطة حرف الجر كنسبة الفعل الى الفاعل او المفعول به بلا واسطة وقوله **لفظا او تقديرا** خبر كان المحذوفة اى ملفوظا كان ذلك الحرف نحو مررت بزيد وانا مار بزيد او مقدرا نحو غلام زيد وخاتم فضة او تبين اى بواسطة تلفظ حرف جر او تقديره وقال صاحب المغنى انه حال اى حال كون ذلك الحرف ملفوظا او مقدرا وفيه نظر لان وقوع المصدر حالا سماعى لا قياسى واجيب بان وقوعه حالا سماعى عند سيبويه وعند المبرد قياسى فهذا محمول على مذهبه وفيه نظر لان ذلك ليس بقياسى عنده مطلقا بل اذا كان المصدر من انواع عامله حتى جوزنا نا فى زيد سرعة ولم يجوزا فى زيد ضحكا وههنا ليس كذلك واجيب بان العامل ههنا الواسطة لانه بمعنى التوسط ولا شك ان المصدران المذكوران

Marfat.com

من انواع التوسط لان توسط حرف الجر قد يكون لفظا وقد يكون تقديرا وقوله **مرادا** حال اى حال كون ذلك المقدر مرادا اى ظاهرا اثره اى جرورا ما امكن وفيه نظر لانه على هذا يلزم الدور لاخذ المضاف اليه فى تعريف المجرور واخذ المجرور فى تعريف المضاف اليه واجيب بان تعريف الحرف بما ذكر فظى لا حقيقى فلا ضير ولا دور وفى قوله مرادا احتراز عن نحو صمت يوم الجمعة فانه وان نسب الصوم اليه بالحرف المقدر وهو فى لكنه غير مراد اذ لو كان مراد الظهر اثره وهو الجر ويظهر من هذا الكلام ان اجرار المضاف اليه فى قوله غلام زيد وخاتم فضة بواسطة حرف الجر المقدر المراد كما هو مذهب الجمهور فان قيل يخرج من هذا الحد نحو الحسن الوجه كما اضيف الى الفاعل من حيث ان الفاعل ليس من مدلول حرف الجر فلا وجه فيه لتقديرها قيل انه من باب الاضافة الى المشبه بالمفعول بدليل ان فاعل الحسن مضمر كما قال المصنف فى الصفة المشبهة ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف فلو كان من باب الاضافة الى الفاعل لزم تعدد الفاعل وانما اضيف الحسن الى الوجه مع انه ليس بفاعل لانه لما احتيج الى تبيين محل الحسن اضيف اليه وعلى هذا يمكن فيه تقدير من البيانية كما فى خاتم فضة لان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة حاصل الجواب ان الفاعل فى نحو الحسن الوجه بعد الاضافة واضمار الفاعل خرج عن حيثية كونه فاعلا لفظا لئلا يلزم تعدد الفاعل فلا ضير فى تقدير حرف الجر فيه او يقال يمكن ان يقدر فيه اللام الزائدة لضرورة تنجر الجر اذ الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناها والا لكانت معنوية ولا شك ان الفاعل عن مداخل حرف الجر الزائدة كقوله تعالى وكفى بالله شهيدا ويقال ان نحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من حيث ان الحسن هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة او براد بتقدير حرف الجر حقيقة او حكما **فالتقدير** الفاء للتفسير اى تقدير حرف الجر **شرطه** اى شرط تقديره **ان يكون المضاف اسما** لا فعلا بخلاف تلفظ الحرف حيث لا يشترط فيه ان يكون المضاف اسما نحو مررت بزيد فقوله التقدير مبتدأ وقوله شرطه مبتدأ ثان وقوله ان يكون المضاف اسما خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول اى شرطه كون المضاف اسما **مجردا** منون **منه** مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مجردا وهو صفة لقوله اسما والعبارة محمولة على القلب والمقلوب مقبول عند السكاكى مطلقا سواء تضمن نكتة لطيفة او لا اى مجردا هو عن تنوينه او ما يقوم مقامه من نون التثنية والجمع **لاجلها** اى لاجل الاضافة كغلام زيد وضارب عمرو وحسن الوجه وضاربا زيد وضاربو زيد و لا يجوز الغلام زيد والضارب ازيد لسقوط التنوين لاجل اللام لا لاجل الاضافة ولقائل ان يقول بشكل ذلك فى نحو الحسن الوجه فانه جاز اتفاقا وان لم يكن مجردا تنوينه لاجل الاضافة قيل القياس يقتضى عدم جوازه لكنه انما جاز حملا على الحسن الوجه على ما يأتى فكان فى حكمه فان قيل يشكل ذلك فى نحو كرم رجل وضارب بكر وبيت الله حيث لم يكن فيها تنوين حتى يجرد لاجل الاضافة قيل المراد بالتنوين اعم من ان يكون لفظا او تقديرا

Marfat.com

وهى مجردة عن التنوين التقديرى والمقدر كالملفوظ عندهم **وهى** اى الاضافة بتقدير حرف الجر **معنوية** اى منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى فى المضاف تعريفا او تخصيصا **ولفظية** اى منسوبة الى اللفظ اى ثابتة فى اللفظ دون المعنى **فالمعنوية** اى فالاضافة المعنوية **ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها** قوله مضافة صفة قوله فيكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها يشير الى ان المضاف اما غير صفة اى اسم جامد نحو غلام زيد وقيام عمرو او صفة لكنها مضافة الى غير معمولها نحو كريم البلد فان الكريم صفة غير مضافة الى معمولها فان البلد ليس بمعمولها اذ لا يقال كريم البلد بل يقال كرم من فى البلد وكذلك مصارع مصر فان مصارع صفة غير مضافة الى معمولها فان مصر ليس بمعمولها وكذلك الاضافة فى هذا ضارب زيد امس فان المضاف اليه ليس بمعمول للمضاف فكان فى قوله غير صفة احترازا عن نحو ضارب زيد والحسن الوجه لان المضاف صفة وفى قوله مضافة الى معمولها احترازا عن خروج مصارع مصر وكريم البلد لان المضاف صفة مضافة الى غير معمولها فان قيل ان حمل قوله ان يكون المضاف غير صفة على قوله فالمعنوية لا يستقيم لان الاضافة المعنوية هو اضافة غير الصفة او الصفة الى غير معمولها لا كون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها قيل كلام الشيخ محمول على حذف مضاف من المبتدا او الخبر اى فحالة المعنوية كون المضاف كذا او المعنوية ذات كون المضاف كذا ثم لما فرغ من بيان الاضافة المعنوية شرع فى بيان اقسامها فقال **وهى** اى الاضافة المعنوية **اما بمعنى اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه** اى فى المضاف اليه الذى عدا جنس المضاف وظرفه اعنى اذا لم يكن المضاف اليه من جنس المضاف ولا ظرفه وهو ما كان المضاف اليه مباينا للمضاف نحو غلام زيد او اخص منه مطلقا نحو يوم الاحد وعلم الفقه **او بمعنى من فى جنس المضاف** اى فى المضاف اليه الذى هو جنس المضاف اراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه كخاتم فضة فان الخاتم قد يكون من فضة وقد لا يكون وكذا الفضة قد يكون خاتما وقد لا يكون بخلاف ما اذا لم يكن كذلك بان يكون بينهما مباينة او كان المضاف اعم من المضاف اليه مطلقا فحينئذ يكون الاضافة بمعنى اللام كغلام زيد ويوم الاحد وعلم الفقه فان بين الغلام وزيد تباينا وبين اليوم والاحد عموما وخصوصا مطلقا فان اليوم قد يكون احدا وقد لا يكون والاحد لا يكون الا يوما وكذا بين العلم والفقه فان العلم قد يكون فقها وقد لا يكون والفقه لا يكون الا علما فاما اذا كان المضاف اخص من المضاف اليه مطلقا كاحد اليوم او مساويا له كليث اسد فالاضافة ممتنعة وما ذكرنا ههنا ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يكون بينهما عموم وخصوص من وجه هو معنى ما قال بعض المحققين من ان المراد بكون المضاف اليه جنسا للمضاف ان يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف وعلى غيره ايضا كما يصح اطلاق الفضة على الخاتم وغيره فيكون الاضافة فى بعض القوم بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على المضاف اذ المراد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا الاضافة فى ربع القوم وثلثه ويد زيد ووجهه والاضافة فى يوم الاحد وعلم الفقه وجميع القوم وعين زيد وطور سيناء وسعيد كريم ايضا بمعنى اللام حيث لم يصح اطلاق المضاف اليه على غير المضاف

Marfat.com

وهذا ظاهر لا يحتاج الى البيان او **بمعنى فى فى ظرفه** اى فى المضاف اليه الذى هو ظرف المضاف سواء كان ظرف زمان او ظرف مكان نحو ضرب اليوم وقتيل كربلا **وهو قليل** اى كون الاضافة بمعنى فى قليل فى الاستعمال والاولى ان يجعل الاضافة الى الظرف ايضا بمعنى اللام كما ذهب اليه بعض المحققون لان ادنى ملابسة واختصاصه يكفى فى الاضافة بمعنى اللام كما فى سائر اضافات اللام بادنى ملابسة فيكون معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه كقولك كوكب الخرقاء سهيل اى كوكب له اختصاص بالمرأة الخرقا لانها تشرع التميا فى التمنى لاسباب الشتاء عند طلوعه لاقبله كما هو شان النساء المدبرة المتهيئة للامور فى اوانها فاعرف وانحصار الاضافة المعنوية على الاقسام الثلثة المذكورة استقرائى لا عقلى والا لازاد تلك الاقسام على الثلثة وقيل انما انحصرت على هذه الاقسام الثلثة لان هذه الاضافة اما لتخصيص المضاف بالمضاف اليه او تبيينه به او ظرفية المضاف اليه للمضاف وهذه الحروف وضعت لهذه المعانى فكانت هى المبينة للتقدير **فمثل غلام زيد** مثال الاضافة بمعنى اللام **وخاتم فضة** مثال الاضافة بمعنى من **وضرب اليوم** مثال الاضافة بمعنى فى فان قيل الاضافة اللفظية ايضا منحصرة على هذه الاقسام الثلثة نحو ضارب زيد وحسن الوجه وسارق الليلة فما وجه تخصيص الاضافة المعنوية بها قيل حرف الاضافة فى الاضافة اللفظية غير منحصرة فى الثلاث المذكورة بل يقدر بحسب اقتضاء تعدى اسم الفاعل والمفعول كالى فى بالغ البلد وعند عدم اقتضائه كما فى حسن الوجه وضارب زيد فقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما ذكرنا ان الاضافة الصورية تستدعى صورة اللام لا معناه والا لكانت معنوية او يقال لا نسلم ان حرف الاضافة مقدر فيها بل نحو ضارب زيد ملحق بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم فى تقدير فى فعلى هذا يراد بتقدير حرف الجر فى تعريف المضاف اليه حقيقة او حكما وزعم بعض الفاضلين ان هذا على مذهب الجمهور وهو الذى اختاره المصنف اما على مذهب من قال ان العامل فى المضاف اليه هو المضاف فلا حاجة الى تقدير حرف الجر وفيه نظر لان الاسم على ما قال ابو على لا يعمل فى هذا الباب الا نيابته عن حرف الجر فاذا لم يكن حرف الجر مقدرا كيف ينوب الاسم عنه ويمكن ان يجاب عنه بان عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقى بتجريده عن التنوين او النون لاجل الاضافة حقيقة او حكما وتقييد الاضافة المعنوية سواء كانت بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى فى **تعريفا مع المعرفة** اى تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة نحو غلام زيد لسراية التعريف اليه عن المضاف اليه لكان التصال والامتزاج بينهما فان المضاف اليه منزل منزلة تنوين المضاف الذى لا يتصور فيه الانفصال فيجب ان يسرى اليه تعريف المضاف اليه كسراية التانيث فى قولهم سقطت بعض اناملة فيراد بالمضاف المعهود فاذا قلت غلام زيد يراد به وضعه غلام له مزيد خصوصية بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشهرهم بكونه غلاما له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج او الذهن ومجيئه لغير معين على خلاف وضع الاضافة الا فى غير ومثل فانهما لا تتعرفان وان اضيفا الى المعرفة لتوغلهما فى الابهام اللهم الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد فقط او مثل مشتهر بحيث يتعرف لعدم الابهام نحو غيرك بالحركة فغير لا يتعرف

Marfat.com

و فلان مثل حاتم والا فى حسبك وشرعك ونحوهما فانها ايضا لا يتعرف لكونها بمعنى الفعل اى بمعنى كفاك والا فى واحد امه ونجم وحده وهو عبد بطنه عند البعض خلافا للاكثر لانه بتاويل كريم ولئيم يقال فلان واحد امه اى كريم و فلان عبد بطنه اى لئيم فكان نكرة وعلل بعضهم بعود الضمير المضاف اليه الى المضاف وفيه نظر لان هذا التعليل يوجب ان يكون نحو فلان صدر بلده ورئيس قبيلته كذلك ولم يقل به احد **و** تفيد **تخصيصا مع النكرة** اى مع المضاف اليه المنكر نحو غلام رجل وذلك لان الاضافة الى النكرة تفيد تقليل الشيوع فانك اذا قلت غلام رجل كان شائعا فى امتناع قلت غلام رجل زال عنه بعض الشيوع حيث لم يبق صالحا لان يكون غلاما مرأة فحصل التخصيص وقل الشيوع الثابت فى النكرة **وشرطها** اى شرط الاضافة المعنوية **تجريد المضاف من التعريف** لم يقل من حرف التعريف ليتناول العلم ونحوه من المعارف فان قيل التجريد يقتضى سبق الوجود ولم يكن فى نحو غلام زيد تعريف حتى جرد منه قيل المراد بتجريد المضاف من التعريف اخلاؤه منه حقيقة بان كان ذا لام فيحذف لامه او حكما فيما وول بالنكرة او حكما كما فى غلام زيد بتنزيل العلم منزلة المحقق كقولهم ضبع فر الركبة وسبحان الذى صغر جسم البعوض وكبر جسم الفيل وانما اشترط التجريد منه لئلا تضيع الاضافة لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة بان قيل لغلام رجل لكان طلبا للاخف وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة نحو الغلام زيد يلزم تعريف المعرف وتحصيل الحاصل وهو محال فلما لم تفد الاضافة تعريفا ولا تخصيصا كانت ضائعة فان قيل يجوز ان يكون المضاف اليه معرفا من المضاف فاضافة المعرفة تفيد للمضاف حصول مرتبة المضاف اليه فى التعريف فيصير ذا اللام اذا اضيف الى العلم او الضمير فى حكمه فلا يكون ضايعة ولا يلزم تحصيل الحاصل قيل هذه فائدة تابعة فلا يعتبر بدون اصل التعريف او يقال لما انتفى ازدياد المرتبة فى الاضافة الى المساوى حمل عليه صورة الاضافة الى الاعرف نحو الغلام زيد والغلام لك طردا للباب فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما فى نحو النجم والصعق والفرزدق وابن دارا ن وابن كراع فى لزوم تعريف المعرف مع اختلاف جهتى التعريف وازدياد المرتبة اذا كان المضاف اليه اعرف فما بالهم جوزوا هذا دون ذلك قيل بل بينهما فرق وهو ان المعرف باللام والاضافة نحو الفرزدق وابن دارا ن اذا جعل علما لم يقصد بذلك العلم التعريف ويكتفى بالتعريف الاصلى باللام والاضافة لان التعريف فى العلم بالقصد لا بالالة وجعل التعريف القصدى ممكن لانه غير وضعى فجاز للمتكلم تغيير ما يحصل بقصده فلا يلزم تعريف المعرف بخلاف المعرف باللام فانه بالالة دون القصد ولا يمكن خلع التعريف منها مع قيامها لانه وضعى فلا مجال للمتكلم فى تغييره فلا يجوز اضافة المعرف باللام لانه يستلزم تعريف المعرف ولهذا المعنى جوز نداء الاعلام لامكان خلع التعريف عنها ومنع نداء المعرف باللام لامتناع ذلك ولقائل ان يقول فلما ذا لم يجز اضافة الاعلام بخلع التعريف العلمى او الاكتفاء بالتعريف الاصلى بالاضافة ولما ذا جوزوا نداء المضاف هو معرف بالاضافة وخلع التعريف الاضافى عن الاضافة مع قيام الاضافة غير ممكن واجيب عنه بان الاضافة على الاطلاق ليست بموجبة للتعريف الاضافى وضعا كاللام فكانت قاصرة لم يبق قوة للالة الموضوعة للمعنى فجمعوا بين حرفى النداء والاضافة دون اللام لئلا يلزم التسوية بين القوى والضعيف

Marfat.com

وما اجازه الكوفيون من حذف تنوين المضاف من حرف التعريف في كل عدد مضاف
الى معدود غير الثلاثة الاثواب وشبهه عن الخمسة الدراهم والمائة الدينار متمكين بان
المضاف والمضاف اليه واحد فيما صدقا عليه فان الخمسة هي الدينار فلما كان المضاف في الاعداد
هو المضاف اليه كانا بمنزلة ذات واحدة فلم يحصل التعريف في المضاف بواسطة المضاف اليه فالمعرف
شرطه ان يكون مغايرا للمعرف فاذا اراد التعريف ادخل حرف التعريف في الجزء الاول لانه محل التعريف
لان المقصود تعريف العدد دون المعدود كما في خمسة عشر ولم يخل الثاني عنه لانه المقصود بالذات
في الحقيقة اذ المقصود الاصلي المعدود دون العدد وهذا معنى التمسك بالاتحاد بينهما فيما صدقا عليه
غير صحيح لانه يلزم جواز الخاتم الفضة ايضا بوجود الاتحاد بينهما فيما صدقا عليه فان الخاتم هو الفضة
ولم يقل بجوازه احد ثم قوله ما مبتدأ وخبره قوله **ضعيف** اي ما اجازه الكوفيون من كذا فهو ضعيف
لانه خلاف القياس وخلاف استعمال الفصحاء اما خلاف القياس فما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل و
اما خلاف استعمال الفصحاء فاثبت منهم من صدر استعمال اضافة العدد حال المعدود مع اللام كقوله
الفرزدق لا زال منهلا بجرعائك القطر * وناديا ولا زالت بخمسة الاشياء * وغير ذلك وامثل الحديث
قوله مما سلف بالف دينار فحمول على البدل دون الاضافة ثم لما فرغ عن بيان الاضافة المعنوية شرع
في بيان اضافة **اللفظية** فقال **ان يكون صفة** وهو اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة **مضافة الى معمولها** اراد بالمعمول ان يكون مجردا للفظا ومرفوعا او منصوبا
معنى وفي قوله ان يكون صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة كغلام زيد فانه اضافة معنوية وفي قوله
مضافة الى معمولها عما اذا كانت الصفة مضافة الى غير معمولها نحو ضارب غلام مضروب العبد وضارب
زيد امس فانه اضافة معنوية اعلم ان حمل قوله ان يكون صفة على قوله اللفظية لا يخلو من بعد
المضاف من المبتدأ والخبر اي علامة الاضافة اللفظية كون المضاف صفة او اللفظية ما يكون
المضاف صفة **نحو ضارب زيد** اضافة اسم الفاعل الى المفعول **وحسن الوجه** اضافة
الصفة المشبهة الى فاعلها ثم اعلم ان اضافة الصفة المشبهة ابدا لفظية لانها ابدا عاملة وكذا ما
سمي اسم فاعل والمفعول الى فاعلهما السببي ابدا لفظية لجواز عملهما فيه مطلقا سواء كان نحو الحسن
نحو زيد مسعود وجهه او نحو الماضي نحو زيد خارج ابوه امس وذلك لان ادنى مشابهة تعمل
يكفي للرفع لشدة الاختصاص به واما اضافتهما الى المفعول فانما يكون لفظية اذا كانا نحو الحال
والاستقبال **ولا تفيد** الاضافة اللفظية فائدة **الا تخفيفا في اللفظ** اي في لفظ
المضاف بحذف التنوين وفي التثنية والجمع حقيقة او حكما كما ذكرنا في نحو الحسن الوجه
والتخفيف بحذف التنوين المقدرة نحو حاج بيت الله وضارب زيد تخفيف في اللفظ حكما اذ المعتبر
كالملفوظ ولا تفيد تعريفا ولا تخصيصا لانها في تقدير الانفصال لان ما هو مجرور في اللفظ مرفوع او
منصوب في المعنى نحو حسن الوجه وضارب زيد فان قيل يرد عليه مررت برجل ضارب امرأة فانه
اضافة لفظية وقد افاد تخصيصا فكيف يصح الحصر قيل انها لم تفد تخصيصا عند الاضافة بل هو
حاصل قبلها بخلاف مررت بغلام رجل فان الاضافة تفيد تخصيصا عند الاضافة فان قيل ما

Marfat.com

فائدة قوله لفظا قيل فائدة الاشارة الى وجه التسمية او تحقيق المقابل بين الاضافة اللفظية والمعنوية صريحا ومن ثمّ اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا جاز مررت برجل حسن الوجه لحصول المطابقة بين الصفة والموصوف تنكيرا حيث لم تفيد الاضافة اللفظية تعريفا ولو افادت التعريف لامتنع لعدم المطابقة بينهما فان قيل فما اشارة الى الحصر المذكور وحمل ذا هذا الكلام يبتنى على عدم افادتها التعريف لا على الحصر المذكور حيث لا تعلق له بعدم افادتها التعريف قيل كلمة ثم ههنا اشارة الى ما هو المفهوم من الحصر المذكور لانه لما قال لا تفيد الا تخفيفا وفهم منه انها لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فهذا تفريع على انها لا تفيد تعريفا اى من اجل ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا جاز هذا الكلام وامتنع مررت بزيد حسن الوجه لعدم حصول المطابقة بين الصفة والموصوف لان الموصوف معرفة والصفة نكرة لان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا ولو افادت التعريف لجاز ذلك لحصول المطابقة بينهما وجاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون الثنية والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف نون الجمع وامتنع الضارب زيد لعدم حصول التخفيف بهذه الاضافة اذ التنوين حذف لاجل اللام فلم يحصل بالاضافة تخفيف وكذا امتنع الحسن وجهه والحسن وجه بالاضافة ونحو ذلك لعدم التخفيف مع ان الثاني يتضمن اضافة المه فالى النكرة ايضا فان قيل لم لم يعمل الضارب زيد على ضارب زيد كما عمل الضارب على ضارب قيل لو عمل لما حصل التخفيف فائدة في صورة ما خلافا للفراء اى ان الاضافة اللفظية لا تفيد تعريفا خلافا للفراء فانه اجاز ذلك قولا بتقدم الاضافة على اللام فحصل التخفيف في الاضافة فادخل اللام ثم ادخلت اللام للتعريف واجيب بان الاضافة على هذا تكون ضايعة بقاء وان حصل بها التخفيف ثم يلزم بعد ادخال اللام عليه عدم بقائها والرجوع الى النصب الذي هو الاصل فالاولى ان يعترض الاضافة لاجله بيانه ان الاصل في ضارب زيد النصب وانما عرضت الاضافة لاجل التخفيف فاذا زال التخفيف بادخال اللام لزمان يزال الاضافة ويصار الى الاصل على ان القول بتاخر اللام المقوية لفظا ومعنا مجرد الدعوى لمخالفة الكلام وضعف قول الاعشى الواهب المائة الهجان وعبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها بكون هذا الكلام باعتبار عطف قوله وعبدها على قوله المائة من باب الضارب زيد والحسن وجهه اذ المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها وان كان قوله الواهب المائة من باب الضارب الرجل المحمول على الحسن الوجه على ما ياتي عليه فان قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمنع فيلزم امتناعه دون ضعفه قيل لما كان التابع بحيث قد يحمل فيه ما لا يحمل في المتبوع كما في رب شاة وسخلتها ويا زيد والحارث ونحو ذلك وحيث لا يجوز رب سخلتها ويا الحارث لامتناع دخول حرف النداء على ما فيه الالف واللام وامتناع دخول رب على المعرفة احتمل الجواز كما ذهب اليه سيبويه فحكم لضعفه دون امتناعه ولقائل ان يقول لما كان المعطوف بحيث قد يحمل فيه ما لا يحمل في المعطوف عليه لزمان لا يحكم بضعفه ايضا كما لا يحكم بضعف المثالين المتشهدين ولو حكم بضعفه لزمان يحكم بضعفهما ايضا لانه مثلهما فالاولى ان يحكم بضعفه دونهما واجيب بان عدم الضعف في يا زيد والحارث باعتبار ان حرف النداء ضعيف

Marfat.com

فى افادة التعريف يجوز ان يكون ما عطف على المنادى محلى باللام او باعتبار ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه لا فيما يختص بالمعطوف عليه والتجريد عن اللام يختص بالمنادى لئلا يجتمع آلتا التعريف فلا يتعدى الى ما عطف عليه وعدم الضعف فى رب شاة وسخلتها باعتبار ان الاضافة فى حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة وسخلة لها يجوز دخول رب عليه او باعتبار ان الضمير فى سخلتها نكرة لانه عائد الى نكرة غير مختصة بحكم من الاحكام كالضمير فى ربه رجلا بخلاف ما اذا كان عائدا الى نكرة مختصة بحكم من الاحكام نحو جاءنى الرجل فضربته فانه معرفة لان الضمير عائد الى هذا الرجل الجائى دون غيره كذا فى الرضى والباب ثم ضعف هذا الكلام على تقدير حر وعبدها اما اذا نصب حملا على محل المائة او على انه مفعول معه فلم يكن ضعيفا فاذا عرفت هذا فلنرجع الى حل البيت فنقول قوله وهب المائة اضافة اسم الفاعل الى المفعول بناى الذى يهب المائة الجان وهى النوق البيض وهى صفة المائة او بدل منه وقوله وعبدها عطف على المائة اى عبد تلك المائة والمراد بعبدها راعيها اذ الرامى قائم بخدمة المواشى كما ان الصيد قائم بخدمة مولاه او على الحقيقة والاضافة بادنى ملابسة كملوك الخرقاء وحنظر قلك وقوله عضه اصال اى مال كون تلك المائة حديثات النتاج قوله ترجى اى تتاق وانما جاز الضارب بالمرجل جواب سوال وهو ان يقال جاز الضارب الرجل مع انتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام دون الاضافة فاجاب بان القياس كان يقتضى ما ذكر لكنه انما جاز حملا على الوجه المختار فى الحسن اى لوجهه وهو جر الوجه بالاضافة المفيدة للتخفيف بحذف الضمير من الفاعل الذى هو كالعوض عنه اذ الاصل الحسن وجهه ووجه الجمال اشتراكهما فى كون المضاف صفة للمضاف اليه جنسا معرفين باللام كما جاز الحسن الوجه بالنصب حملا على الضارب الرجل بالنصب لوجه باستقناء الاضافة اللفظية عن التخفيف واما قراءة على النصب فيه وجهين آخرين وهما رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه كون الجر فيها قليلا سيجئ فى الصفة المشبهة انشاء الله تعالى نحو قوله حلال المفعول له اى جاز جره حملا على لفظ حلال او لقوله جاز بجعله مصدرا محضا بان يحذف الالف واللام والحاق الفاعل الفعل المبنى للمفعول له لان الحال الخوى والجائع هذه المسئلة المذكورة وانما جاز الضارب الرجل وقوله نحو الضاربه جواب سوال آخر وهو ان يقال جاز الضاربك وشبهه على الاضافة مع عدم التخفيف لان سقوط التنوين لاجل اللام دون الاضافة وهذا فيمن قال اى فى قول من قال وهو سيبويه ومن تابعه انه اى ان الضاربك مضافك دون من قال انه غير مضاف والكاف مفعوله المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير فانه لا يحتاج جوازه الى حمل فاجاب بان القياس كان يقتضى على ما جوزه لكنه انما جاز حملا على ضاربك واضافة تفيد التخفيف بحذف التنوين المقدرة اذ التنوين الساقطة لاتصال الضمير ونحوه من غير اللام والاضافة مقدرة فاذا اعتبرت الاضافة سقطت من التقدير فحصل التخفيف فى اللفظ حكما اذ المقدر كالملفوظ ووجه الحاقها شاركتها فى حذف التنوين قبل الاضافة فان قيل ما الدليل على ان سقوط التنوين فى ضاربك لاتصال الضمير دون الاضافة وهلا قيل انها سقطت للاضافة حتى كان التخفيف فيه بحذف التنوين المحققة قيل لو

Marfat.com

سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يقصر الانفصال كما في ضارب زيد ولما لم يقصر للانفصال علم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة فكان التخفيف فيه بحذف النون المقدرة **ولا يضاف موصوف الى صفة** لئلا يلزم الجمع بين الضدين لان الصفة من حيث انها صفة يجب ان تكون تابعة للموصوف في الاعراب فلو كانت مضافا اليها كانت مجرورة فلم يجب متابعتها للموصوف في الاعراب فيودي الى ان تكون مجرورة ومرفوعة وهو باطل ولان الموصوف يلزمه ان يكون اخص او مساويا والمضاف يلزمه ان يكون اعم او مباينا ولا يجوز ان يكون اخص او مساويا على ما سبق ذكره **ولا يضاف صفة الى موصوفها** لان اضافتها الى موصوفها يستلزم تقدم الصفة على موصوفها او تاخر المضاف عن المضاف اليه وكلاهما ممتنعان **ومثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء** جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان الجامع والغربي والاولى والحمقاء صفات حيث يقال المسجد الجامع والجانب الغربي والصلوة الاولى والبقلة الحمقاء وقد اضيفت اليها موصوفاتها فاجاب بان ذلك **مما وَلَ** بحذف الموصوف من المضاف اليه اي مسجد الوقت الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجد للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء وانما اضيفت البقلة الى الحبة لانها نبتت من الحب وانما وصفت هذه الحبة بالحمقاء لانها نبتت في مسيل الماء فيقلعها السيل فكان نبتها على الماء حمقا منها **ومثل جرد قطيفة واخلاق ثياب** جواب سوال يرد على قوله ولا يضاف موصوف الى صفة وهو ان يقال ان المجرد والاخلاق صفتان للقطيفة والثياب حيث يقال قطيفة مجردة وثياب اخلاق وقد اضيفتا الى موصوفهما فاجاب بان ذلك **مما وَلَ** بحذف الموصوف من المضاف وايراد المضاف اليه من مثل ذلك الموصوف المحذوف لبيان المضاف وتخصيصه حيث يبقى بعدما بعد حذف موصوفها فاصلة قطيفة جرد وثياب اخلاق فحذف الموصوف وبقي الصفة بعده يحتمل ان يكون صفة لموصوف اخر فاضيف الى ما كان موصوفا للتخصيص والبيان بقطع النظر عن كونه موصوفا وهذا كما قيل في قول النابغة والمومن العايذات الطير يمسحها * ركبان مكة بين الغيل والسند اى * الطير بيان وتخصيص العايذات بقطع النظر عن كونه موصوفا لافتقار الصفة على الموصوف فيكون الاضافة في جرد قطيفة واخلاق ثياب من باب اضافة العام الى الاخص تخصيصا وبيانا مثل خاتم فضة لا من باب اضافة الصفة الى موصوفها هذا ما ذكر في الحواشي وتوضيحه ان الجرد ليس صفة للقطيفة وكذا الاخلاق ليس صفة للثياب وان كان صفة في قولنا قطيفة جرد وثياب اخلاق لانه لما حذف الموصوف واستعمل الصفة مقامه استغنى عن ايراد الموصوف فصار في الاستعمال كانه غير صفة بمنزلة خاتم ثم حصل الابهام وهو ان الجرد من اي جنس هو وان الاخلاق من اي جنس هي مثل خاتم فانه من اي جنس هو فاضافوا الى جنس الذي تبين به كما اضافوا خاتما الى فضة وهو ما كان موصوفا لهما في الاصل تخصيصا وبيانا لا بالنظر الى انها اضافة الصفة الى موصوفها فقالوا جرد قطيفة واخلاق ثياب فحصل التاويل ان جردا واخلاقا بعد حذف

Marfat.com

موصوفهما ولا قامتهما مقام موصوفهما متأول بان ما غير صفتين فلم يلزم اضافة الصفة الى موصوفها فان قلت لما كانوا محتاجين الى اتيان الموصوف رفعا للابهام فلم لم يسق الكلام على اصله كفاية لمؤنة الحذف ثم الرد قلت هذا الاحتياج ما كان وانما عرض بعد طول العهد المنسي للموصوف المحذوف ولما عند قرب العهد بحذف الموصوف فانما كانت الاذهان شاعرة بالموصوف فلم يقع الابهام لذلك حق لو كان الابهام اول وهلة لما غير الكلام عن اصله فان قلت بعد تسليم الابهام هلا رد الكلام الى اصله قلت لان الصفة كانها خرجت بهذا الاستعمال عن كونها صفة فلم تحتج الى الموصوف بل احتاجت الى المبين والبيان بالاضافة وهو الاصل ثم المجرد بمعنى المجرد وهو العريان والعظيفة كساء له خمل كثير ومعنى عظيفة جرد عظيفة متقرية مجردة عن الخمل اى ذهب خملها من كثرة اخلاقها والاخلاق بفتح الهمزة جمع خلق بفتحتين **ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه** اى لما يصير مضافا اليه على تقدير الاضافة **في العموم** ظرف لقوله مماثل اى مماثل به في العموم **والخصوص** بان يصدق كل واحد منهما على ما يصدق عليه الآخر يعني لا يضاف احد الاسمين المماثلين في العموم والخصوص الى الآخر سواء كانا متساويين كانسان وناطق او مترادفين **كليث واسد** مثال المترادفين من الاعيان **وحبس ومنع** مثال المترادفين من المعاني فلا يقال ليث الاسد ولا منع الحبس فان قيل قد جاء اضافة الليوث الى الاسد بضم الهمزة وسكون السين في قول كعب بن زهير ليوث لاسد قيل هو متأول بمعنى ليوث كاملة من بين الليوث بحيث انها ليوث بالنسبة الى سائر الليوث كما يقال لفلان خواص الخواص واشراف الاشراف **لعدم الفائدة** المطلوبة من الاضافة وهو التعريف والتخصيص لامتناع كون الشيء معرفا لنفسه ومخصصا بنفسه وهذا القيد اعني قوله لعدم الفائدة تعليل لما تضمنه قوله لا يضاف اى منع اضافة اسم مماثل للمضاف اليه لعدم الفائدة وانما يصح التعليل بنفي الفائدة الى القيد وبقاء اصل العلل ثبتا وهذا **بخلاف كل درهم وعين الشيء** اى عين ذلك الشيء **فانه** الفاء للتعليل اى فان المضاف اليه لا يماثل المضاف في العموم والخصوص **بل يختص** فان الكل اعم من الدراهم والعين اعم من الشيء لان الكل قيل اضافة الشيء يكون دراهما ودنانيرا وغيرها والعين قبل الاضافة يحتمل الموجود والمعدوم وبعد الاضافة يختص الكل بالدراهم والعين بالموجود لان الشيء لا يطلق الا على الموجود فكان المضاف اليه خاصا فلا يكون مضافا اليه خاصا فلا يكون مضافا اليه اضافة واحد للمتماثلين الى الآخر **وقولهم سعيد كرز وخوه** اضيفا الاسم الى اللقب كزيد بطة وقيس فقه جواب ما يقال ان سعيدا يماثل كرزا في المفهوم حيث انهما علمان لشخص واحد وتقرير الجواب انه **متأول** باضافة المفهوم او المسمى بالاول واللفظ او الاسم بالثاني فاذا قلت جاءني سعيد كرز فكانك قلت جاءني مفهوم هذا اللفظ او مسمى هذا الاسم اى جاءني سعيد المسمى باسم كرز فهو في الحقيقة اضافة الشيء الى غيره كما في مفهوم اللفظ غير اللفظ ومسمى الاسم غير الاسم ثم قوله وقولهم مبتدأ وقوله متأول خبره وقوله سعيد كرز معمول قوله جاء او بدل منه **واذا اضيفت الاسم الصحيح** المراد بالصحيح في كلام النحاة ما ليس في آخره حرف علة نحو غلام وثوب ودار وغير ذلك لان بحثهم يقع عن اواخر الكلام **او الملحون به** اى بالصحيح والمراد

Marfat.com

بالملحق بالصحيح ما آخره واو او ياء قبله ساكن كـ لو وطبي وانما كان ملحق بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكون في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكون يعني في ابتداء التلفظ ثقل حركة كانت لقوة المتكلم في الابتداء لان هذه الحركة يقع عليها بعد استراحة اللسان فيحتمل كل حركة بخي وصولا ويسير وقاية وبخي ذلك فكذا بعد السكون لا يثقل عليها الحركة اية حركة كانت وقوله **لياء المتكلم** متعلق بقوله اضيف وقوله **كسر آخره** جزاء الشرط اي اذا اضيف اي كسر آخر ذلك الاسم وهو الحرف الذي وقع قبل الياء لموافقة الياء نحو غلامي ودلوي وظبيي **والياء مفتوحة** الجملة الاسمية حال او عطف الاسمية على الفعلية بارادة الثبوت في الثانية على نحو بالف الدرهم المضروب صرتنا لكن يمر عليها وهو منطلق فان الجملة الاسمية وهي قوله وهو منطلق معطوف على الجملة الفعلية وهي يمر عليها بارادة الثبوت في الثانية ولو لم يرد الثبوت لكان المعنى لكن يمر عليها وهو يمر لان الانطلاق هو المرور فكذا ههنا يراد بالثانية الثبوت فيحسن عطف الاسمية على الفعلية وانما فتحت الياء لان الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة ككاف التشبيه وواو العطف وقايتا وحكما ككاف الضمير في اكرمتك والياء في غلامي ودلوي وظبيي كذلك والاصل فيما بني على الحركة الفتح لخفته **او ساكنة** للتخفيف ثم لما فرغ عن بيان حكم الاسم الصحيح شرع في بيان حكم المذكور والمفتوح فقال **فان كان آخره** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا مطلقا سواء كانت للتثنية او لغيرها **تثبت** تلك الالف عند الاضافة نحو عصاي ورحاي وغلاماي لعدم الموجب للانقلاب **وهذيل** بضم الهاء وفتح الذال اسم قبيلة **تقلبها** اي الالف التي كانت في آخر المضاف الى ياء المتكلم حال كونها كائنة **لغير التثنية ياء** فتدغم تلك الياء المبدلة من الالف في ياء المتكلم فتقول عصيّ ورحيّ بالضم لما اراد واكسرها لالف قبل ياء المتكلم لمشاكلة الياء لم يقدروا الالف ياء فاجتمع متجانسان فادغموا احدهما في الآخر بخلاف ما اذا كانت للتثنية فانهم يثبتونها فيقولون غلاماي وذلك لان الف التثنية علامة الرفع فلو قلب ياء لالتبس المرفوع بالمنصوب والمجرور **وان كان** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **ياء** سواء كانت الياء للتثنية او للجمع او لغيرهما **ادغمت** تلك الياء في ياء المتكلم لاجتماع المثلين نحو مسلميَّ بفتح الميم ومسلميَّ بكسر الميم وقاضيّ وانما عاد المحذوف في قاضيّ لان بالاضافة سقطت التنوين التي يلزم منها ومن الياء اجتماع الساكنين **وان كان** اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم **واو او ياء ساكنة قلبت ياء وادغمت** تلك الياء المبدلة من الواو في ياء المتكلم لاجتماع الواو والياء وسبق احدهما بالسكون نحو مسلميَّ والاصل مسلوي فاعل اعلال مرمي **وفتحت الياء** اي ياء المتكلم في الحرف الثلاث المذكورة اي فيما كان آخره الفا او ياء او واوا ولم تسكن للساكنين اي للزوم التقاء الساكنين على ما يجيء **واختير الفتح** اي في ياء المتكلم **للخفة** واما الاسماء الستة فاخي وابي اي فيقال في اضافة اخ واب الى ياء المتكلم اخي وابي بياء مخففة ولا يرد اللام المحذوفة وهي الواو كما لا يرد في غير الاضافة لجواز ان يعد حذف حرف العلة شيئا منسيا مجرى الصحيح مثل يدي

Marfat.com

وحدى وكقائل ان يقول ولا وجه لتقديم الاخ على الاب فى تذكر المهم الا ان يقال ان الاحتياج الى
اضافة الاخ الى ياء المتكلم اكثر بالنسبة الى اضافة الاب اليها **واجاز ابو العباس المبرد الحى**
وابى بياء مشددة لرد الواو المحذوفة وقلبه ياء وادغامه فى ياء المتكلم وانما يجاء بهذه
اضافتهما الى الظاهر والى المضمر غير الياء نحو ابو زيد وابوك واخو زيد واخوك مثلما يقول الشاعر وابى
مالك ذو المجد بلارة فاصل بين المضاف اليه وهو اب فاضيف الى ياء المتكلم فصار ابى باثبات حرف العلة تمسك
الاضافة الى ياء المتكلم كما تيا نها عند الاضافة الى غيرها فاعل واجيب بان الاصل يجمع فى كلامهم
جمع السلامة فيقال ابون وابين كما يقال بنون وبنين وان كان ذلك شاذا كما قال الشاعر وقد بنا
بالابينا فيحتمل ان يكون قوله ابى جمع سلامة مجرورا بالواو والنون ثم اضيف الى ياء المتكلم فسقطت نون الجمع
وادغمت ياء الجمع فى ياء الاضافة ومثل هذا الاحتمال يدفع التمسك به فان قيل الجمع بالواو والنون
مختص باعلام العقلاء وصفاتهم والاب اسم جنس قيل ان مثل هذا الجمع قد جاء فى الاسماء الناقصة
المنقوصة بحذف اللام كقولهم وبنون وسنون جبر الما فات منها والاب منقوص مثلها فلا يبعد
جمعه كجمعها لكن هذا الجبر ليس بقياسى وان كان كثيرا ذا جزئيات كثيرة ثم المراد بما يرد المحذوف فى
الحى والاب فقط ولا يرد فى غيرهما وهو رواية جار الله الزمخشرى وروى بن يعيش وابن مالك عن الرؤ
فى اخى وابى **ههنى و تقول** فى اضافة هن وحم الى ياء المتكلم **حمى و هنى** بياء مشددة
بلارد المحذوف يعنى ان حكمها حكم اخ واب وانما صرح هنا بلفظ تقول ولم يعطف على اخى وابى
تحرزا عن نسبة الهن والحم الى نفسه ولو قال ويقال حمى وهنى لكان اولى للتحرز عن ذلك الا ترى
ايضا مع ان اضافة الحم الى المخاطب غير صحيحة لانه ابو الزوج فلا يضاف اليه الا فى لغة من يقول
ان الرجل اذا قال حمى كان محمولا على حذف المضاف اى حمو امرأتى او يقال ان واو تقوله
صيغة الغايبة دون المخاطب بقرينة حمى اى وتقول قابله وهو قال فى الحم
فم الى ياء المتكلم **فى** بكسر الفاء وتشديد الياء **فى الاكثر** وهو الاضافة الى ياء
المحذوفة وقلبها ياء وادغامها فى ياء المتكلم وانما قلبت الواو ياء لاجل الضرورة وذلك ان اصل فم فوه بدليل افواه فحذفت الهاء للشاذة عن
العلة ثم قلبت الواو ميما لقرب مخرجهما ولو لم تقلب الواو ميما لقلبت الف ما
لتحركها وانفتاح ما قبلها فوجب حذف الالف لالتقاء الساكنين وهما الالف والتنوين فوق الاسم
المعرب على حرف واحد وهذه الضرورة مفقودة فى حال الاضافة لعدم موجب حذف فيها وهو
التقاء الساكنين فرد الى الاصل ولا يقلب ميما **و قيل فمى** بقلب الواو ميما قياسا على حالة الاضافة قراءة
فى بعض النسخ **و هو لبين بفصيح** وان قلب الواو ميما فى الافراد للضرورة وهو ضرورة فى الاضافة
ما بقاء الميم عند الاضافة غير فصيح **واذا قطعت** هذه الاسماء عن الاضافة **قيل** اخ و
اب وحم وهن و فم مثل يد ودم بحذف لاماتها وجعل الاعراب على عيناتها
ما هو بدل من العين وجاء اخ دون اب كذلك مطلقا فيقال هذا اخو واخيك ورايت اخا واخاك
ومررت باخ واخيك وجاء ابا ولحا كعصا مطلقا فيقال هذا ابا واخا ورايت ابا واخاك ومررت ابا

Marfat.com

وفما اوابك واخاك ومررت بابا واخا وبابك واخاك ويقال فى تثنيتهما ابوان واخوان وفى
جمعهما ابأة واخوة وجاء فى تثنيتهما ابان واخان وفى جمعهما ابون واخون وجاء اب واخ
مشددين وجاء ابك واخك معربين بالحركة مضافين الى غير ياء المتكلم وشذ قوله فمن يجوز
فيهما وضمها وكسرها وفتح الفاء افصح منهما اى من ضمها وكسرها لدلالة فتح الفاء عليهما
وفى بعض النسخ لم يذكر قوله منهما وجاء بتشديد الميم مع فتح الفاء وضمها مطلقا وقيل التشديد فيه
مبنى على الضرورة وليس لغة فيه وجاء مقصورا مع التثليث فى الفاء مطلقا وجاء اتباع الفاء الميم فى
حركات الاعراب وجاء حم مثل بد اى حمك مثل حم بد فى حذف اللام وجعل الاعراب على العين
وجاء فى كونه مهموزا ومعربا بالحركات ثلاث ودلو فى كون اخره واوا خالصة وعصا فى
كونه مقصورا ومعربا بالحركات المقدرية مطلقا مثلث الكل اى فى حال الافراد والاضافة فقط
كان مثل يد يقال هذا حما وحمك ورايت احمرا وحمك واذا كان مثل خبء يقال هذا حما وحمك
ورايت حماء او حمئك ومررت بحماء او حمائك واذا كان مثل دلو يقال هذا حمو وحموك ورايت حمو
او حموك ومررت بحمو وحموك واذا كان مثل عصا يقال هذا حمًا او حماك ورايت حما او حماك و
مررت بحما او حمائك وقد جاء مثل رشاء مطلقا فيقال هذا حماء او حموك ورايت حمًا او حماك و
مررت بحما او حمائك وجاء هن مثل يد مطلقا اى فى الافراد والاضافة فيقال هذه
هن او هنك ورايت هنا وهنك ومررت بهن وهنك وجاء هن بتشديد النون مطلقا و
ذو لا يضاف الى مضمر بل يضاف الى اسم الجنس الظاهر لانه وضع ليتوصل به الى
جعل اسم الجنس صفة لاسم نحو مررت برجل ذى مال والضمير ليس باسم جنس ولا يقطع ذو
عن الاضافة لوضعها لازمة للاضافة الى اسم الجنس الظاهر وما جاء مضافا الى مضمر نحو اللهم صل
على محمد وذويه اى اصحابه او مقطوعا عن الاضافة كقول الشاعر ولكن اريد به الذودينا اى اصحابنا
فشاذ وجاء فى ذو التصغير والقصر لما فرغ عن بيان المعربات الى اعرابها اصلى شرع فى بيان
المعربات التى اعرابها تبعى فقال التوابع اللام للجنس فلا يلزم تعريف الافراد كل ثان
كلمة كل لبيان الاطراد وهو الجنس من حيث انه يشتمل التابع وغيره من خبر كان وان وخبر المبتدأ
والمفعول الثانى والحال ونحو ذلك واثنا ثوان وفصل من حيث انه يخرج به ما ليس بثان نحو المبتدأ
والفاعل والمفعول الاول ونحو ذلك باعراب سابقه لجار والمجرور صفة ثان اى كل ثان
ملتبس باعراب سابقه وفيه احتراز عن خبر كان وان فانهما وان كانا ثانيين لكنهما ليسا باعراب
سابقهما من جهة واحدة اى من مقتضى واحد فرفع عاقل فى جاءنى رجل عاقل من جهة
فاعليته موصوفة لا من جهة فاعليته اخرى وكذا فى رايت رجلا عاقلا ومررت برجل عاقل فكذا سائر التوابع
تعرف وفيه احتراز عن خبر المبتدأ والمفعول الثانى والحال بعد الحال ونحو ذلك مما هو ثان باعراب السابق لا
من جهة واحدة بل اعراب الثانى من جهة اخرى فان قيل المراد من جهة واحدة ان يكون اعراب
الثانى والسابق بمقتضى واحد وخبر المبتدأ كذلك لانه ثان باعراب سابقه وهو المبتدأ بمقتضى وجه
وهو الفاعلية وكذا المفعول الثانى من باب علمت وعلمت فانه ثان باعراب سابقه بمقتضى واحد هو

الفائدة الثانية

Marfat.com

المفعولية فينبغي ان يكون كل منها تابعًا قيل المراد بالجهة الواحدة وحدة فردية فيخرج خبر المبتدأ اذ جهة رفع المبتدأ وخبره متحدة نوعًا وهو الفاعلية لافردا الان فاعلية خبر المبتدأ غير فاعلية المبتدأ الان فاعلية المبتدأ من جهة كونه مسندا اليه وفاعلية خبر المبتدأ من جهة كونه جزءًا ثانيا من الجملة وكذا جهة نصب مفعولي باب علمت واعطيت متحدة نوعًا وهو المفعولية لافردا الان مفعولية الثاني غير مفعولية الاول لان مفعولية الثاني من باب علمت من جهة كونه محكومًا به ومفعولية الاول من جهة كونه محكومًا عليه ومفعولية الثاني من باب اعطيت من جهة كونه ماخوذًا ومفعولية الاول من جهة كونه اخذًا فان قيل يخرج من قوله ثاني الصفة الثانية والثالثة فصاعدًا قيل المراد بالثاني المتاخر اى كل متاخر فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة نحو ضرب ضرب زيد وان ان زيدًا قائم وزيد قائم زيد قائم فان كل واحد من ضرب الثاني وان الثاني والجملة الثانية تابع لانه تاكيد وليس باعراب سابقة قيل هذا تعريف التوابع من الاسماء اذ البحث في شتم الاسم فليخرج ذلك او يقول المراد باعراب سابقة على تقدير ان يكون له اعراب ولو فرضا فلا يخرج فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة نحو جاءني عشرة الا رجال قيل المراد ما هو اعراب لفظا او محلا فلا يخرج ذلك فان قيل يخرج من قوله باعراب سابقة يا زيد العاقل برفع العاقل ولا رجل ظريفا بنصب ظريف قيل المراد ما هو اعراب حقيقة او حكما وضمة يا زيد وفتحة لا رجل اعلم ان حكما من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض والا فالمراد ثم لما فرغ عن بيان التوابع شرع في تقسيمها وهي خمسة النعت والعطف بالحرف والتاكيد والبدل وعطف البيان فقال **النعت** وانما قدم النعت لكثرة جهات تعينه لانه يتبع المنعوت في الاعراب والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث بخلاف سائر التوابع قوله **تابع** جنس من حيث انه يدخل فيه سائر التوابع وفصل من حيث انه يخرج عنه غير التوابع **يدل على معنى** حاصل **في متبوعه مطلقا** زعم الشارحون ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترازا عن سائر التوابع وفي قوله مطلقا احترازا عن الحال لان معناه قوله مطلقا اى غير مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه والحال وان دل على معنى في متبوعه لكن مقيد بحال صدور الفعل عنه او حال وقوعه عليه وفي كل منهما نظر اما الاول فلان التاكيد في مثل نحو جاءني القوم كلهم اجمعون لا يخرج عنه لانه تابع يدل على الشمول والاجتماع الحاصلين في المتبوع واما الثاني فلان الحال قد خرج بقوله تابع فلا حاجة الى اخراجه بقوله مطلقا فالاولى ان يقال ان في قوله يدل على معنى في متبوعه احترازا عن سائر التوابع سوى نحو جاءني القوم اجمعون وفي قولي مطلقًا احترازا عن نحو جاءني القوم اجمعون اذ معناه اى غير مقيد بحال النسبة اذ في نحو جاءني القوم كلهم اجمعون وان دل على معنى في متبوعه وهو الشمول والاجتماع لكن مقيد بحال النسبة قال شيخي في حفظ فهذا مما سنح به خاطري قال بعض الشارحين ان هذا القيد لرفع توهم من يتوهم ان الحال داخل في التوابع لا للاحتراز عنه فان قيل يدخل في الحد بدل الكل وعطف البيان نحو جاءني زيد صديقك ان كان بدلا او عطف بيان وكذا يدخل بدل الاشتمال نحو اعجبتني زيد علمه ونحو ذلك قيل ان مثل ذلك يخرج باعتبار الحيثية اى ذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بخلاف البدل المذكور فانه لم يذكر بحيث يدل على معنى في متبوعه بل ذكر بحيث يكون مقصودا بالنسبة دون متبوعه وكذا

Marfat.com

عطف البیان لم یذکر ھھنا لخفیۃ بل ذکر حیث یوضح متبوعہ فافھم فان قیل یخرج من الحد الصفۃ السببیۃ نحو جاءنی رجل حسن غلامہ فان حسن نعت مع انہ لا یدل علی معنی فی متبوعہ بل علی معنی فی متعلق متبوعہ قیل المراد بالمتبوع اعم من ان یکون حقیقیا او سببیا **و فائدتہ** ای فائدۃ النعت **تخصیص** او توضیح التخصیص عند النحاۃ عبارۃ عن تقلیل الشیوع الابہام الحاصل فی النکرات نحو رجل عالم فان قولہ رجل کان بحسب الوضع محتملا لکل فرد من افراد الرجل فاذا وصفتہ بعالم زالت الشیوع والاحتمال وخصصہ بفرد من الافراد المتصفۃ بالعلم والتوضیح عبارۃ عن رفع الاحتمال الحاصل فی المعارف نحو زید التاجر عندنا فان قولہ زید کان یحتمل التاجر وغیرہ علما وصفتہ بالتاجر رفع الاحتمال **وقد یکون** النعت **لمجرد الثناء** ای لمحض الثناء من غیر تخصیص وتوضیح وذلک اذا کان الموصوف معلوما عند المخاطب بذلک الوصف قبل ذکر نحو بسم اللہ الرحمن الرحیم **او لمجرد الذم** نحو اعوذ باللہ من الشیطان الرجیم **او لمجرد التوکید** اذ دل الموصوف علی معنی ذلک الوصف بالتضمن مثل **نفخۃ واحدۃ** فان قولہ واحدۃ نعت مؤکد اذ الواحدۃ یفھم بالتاء فی نفخۃ وقد یکون النعت لتکشف نحو الجسم الطویل العریض العمیق کذا والفرق بین النعت المؤکد والنعت الکاشف ان النعت المؤکد یؤکد بعض مفھوم المنعوت کامس الدابر والہ واحد ونفخۃ واحدۃ وحسن بین وعذاب شدید وشخص منیر وبلد رفیع والنعت الکاشف یکشف تمام ماھیۃ المنعوت کالامثال المذکورۃ ولم یذکر النعت الکاشف الحاقا لہ بالنعت المؤکد وقد یکون النعت **للتعمیم** ای لانتفاع التخصیص بنوع دون نوع نحو کان ذلک فی یوم من الایام ای یقصد فیہ مجرد کونہ یوما لا امرا زائدا علی ذلک من کونہ یوم الخمیس او یوم الجمعۃ وکذا نحو کان ذلک من کونہ فی وقت من الاوقات ای یقصد فیہ مجرد کونہ وقتا لا امرا زائدا علی ذلک من کونہ فی وقت الصبح او وقت الظھر وکذا نحو جاءنی رجل من الرجال ای یقصد فیہ مجرد کونہ رجلا لا امرا زائدا علی ذلک من کونہ عالما او شاعرا ثم لما کان کثیر من النحویین شرطوا فی النعت ان یکون مشتقا والیہ ذھب الزمخشری والملکی وما وجدوا غیر مشتق اولوہ بالمشتق وتکلفوا فی تاویلہ شرع المصنف فی رد قولھم **ولا فصل** ای ولا فرق **بین ان یکون** النعت **مشتقا** کعالم وعامل **او غیرہ** ای غیر مشتق لان المعنی من النعت تابع یدل علی معنی فی متبوعہ وھذا المعنی کما یحصل بالمشتق یحصل بغیرہ فلا حاجۃ الی اشتراط الاشتقاق لکن لما کان الاکثر فی الدلالۃ علی المعنی فی المتبوع ھو المشتق توھم کثیر من النحاۃ ان الاشتقاق شرط حتی اولوا غیرہ بالمشتق واختار المصنف الا فرق بین ان یکون مشتقا او غیرہ **اذا کان وضعہ** قید لکونہ غیر مشتق اذا کان وضع غیر المشتق **لغرض المعنی** ای الدلالۃ علی المعنی **عموما** ای وضعا عاما او دلالۃ عامۃ یجری فی جمیع الاستعمالات **مثل تمیمی وذی مال** تقول جاء رجل تمیمی او ذو مال وان کل واحد منھما یدل علی معنی فی متبوعھما فی جمیع الاستعمالات **او خاصا** ای وضعا خاصا او دلالۃ خاصۃ یجری فی بعض الاستعمالات کای واسم الجنس واسم الاشارۃ نحو **مررت برجل** **ائتنی برَجُلٍ** ای رجل کامل فای انما یدل علی معنی فی متبوعہ اذا وقع صفۃ النکرۃ فی موضع المدح ولم یدل فی نحو ائتنی برجل عندک **و** مررت **بھذا الرجل** فان اسم الجنس انما یدل

Marfat.com

على معنى فى متبوعه اذا وقع صفة للمبهم وذلك المعنى ضمن حقيقة الذات فان قيل اسم الجنس يدل على الذات دون المعنى قيل ان المبهم يدل على الذات فتبين دلالة اسم الجنس على المعنى ولهذا لم يوصف المبهم الا باسماء الاجناس **و** مررت **برجل هذا** ومررت بغلام زيد هذا ومررت بغلامك هذا ومررت بغلام هؤلاء هذا فان اسم الاشارة انما يدل على معنى فى متبوعه اذا وقع صفة للعلم او المضاف الى العلم او الى المضمر او الى مثله ولا يقع صفة فى قولك هذا زيد **و** لم **توصف النكرة بالجملة الخبرية** وهى الجملة التى يحتمل الصدق والكذب نحو مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الدلالة على المعنى فى متبوعه كما يوجد فى المفرد كذلك يوجد فى الجملة وانما قيد بالجملة الخبرية احترازا عن الجملة الانشائية كالامر والنهى والاستفهام والتمنى وغيرها فانها لا تقع صفة **و** لا **خبرا** لاصلة ولا حالا بدون تاويل لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه ولا توصف المعرفة بالجملة الخبرية فلا يقال مررت بزيد قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يصح ان يوصف بها المعرفة وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التى لها محل من الاعراب يجب صحة وقوع المفرد موقعها والمفرد الذى يسبك من الجملة نكرة لانه انما يكون باعتبار الحكم الذى يناسبه التنكير لان الاصل فى الحكم ان يكون مجهولا يفيد السامع وينبغى ان يكون المراد من قال ان الجملة نكرة كذا فى الرضى **و يلزم الضميران** فى الجملة التى تقع صفة للنكرة ليحصل الربط بينهما **و يوصف بجمال الموصوف** اى بحال قائمة بالموصوف نحو مررت برجل حسن فالحسن حال قائمة بالرجل **و يوصف بجمال متعلقها** اى بحال قائمة بمتعلق الموصوف **نحو مررت برجل حسن غلامه** فالحسن حال قائمة بالغلام وهو متعلق الموصوف ثم اعلم ان متعلق الموصوف هو الذى بينه وبين الموصوف علاقة اما قريبة من نحو مررت برجل قائم ابوه او ملك كمررت برجل حسن غلامه او مخالطة كمررت برجل طويل ثوب به او بعيدة كمررت برجل قائم غلامه فالاول اى النعت بحال الموصوف **يتبعه** اى يتبع الموصوف **فى الاعراب** رفعا ونصبا **جرا والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث** لكان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما اسند اليه وقيامه بالموصوف ويوجد من هذه الامور كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من التعريف والتنكير والواحد من الافراد والتثنية والجمع والواحد من التذكير والتانيث **والثانى** اى النعت بحال متعلق الموصوف **يتبعه** اى يتبع للموصوف **فى الخمسة الاول** جمع الاولى اراد بالخمسة الاول الرفع والنصب الجر والتعريف والتنكير ويوجد من هذه الامور فى كل تركيب اثنان الاعراب والواحد من التعريف والتنكير **وفى الباقى** اى باقى الامور المذكورة من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث مع الفاعل الظاهر الذى يعده **كالفعل** مع الفاعل الظاهر الذى بعده فى المطابقة فى التذكير والتانيث وتعين الافراد كما ان النعت فى هذا القسم يشبه الفعل من حيث ان كلا منهما مسند الى ما بعده فكما ان الفعل يجب تذكيره اذا كان الفاعل مذكرا ويجب تانيثه اذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ويجب افراده اذا كان الفاعل مظهرا مثنى او مجموعا فكذا النعت بالنسبة الى ما يفيده بخلاف الخمسة الاول فتقول مررت برجل قائمة جاريته

Marfat.com

وبامرأة قائم غلامها وبرجلين قائم ابوهما وبرجال ذاهب غلامهم كما يقال قامت جاريته وقام غلامها وقام ابوهما وذهب غلامهم **ومن ثمة** بالهاء دون التاء على ما سبق ذكره اى ولاجل كون النعت فى هذا القسم فى باقى الامور المذكورة كالفعل **حسن قام رجل قاعد غلمانه** بافراد النعت وان كان فاعله جمعا كما حسن قام رجل يقعد غلمانه **وضعف قام رجل قاعدون** غلمانه كما ضعف قام رجل يقعدون غلمانه لان النعت مع فاعله فى هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا اسند الى الفاعل المظهر لا يثنى ولا يجمع وانما لم يمتنع لجواز كونه من باب اكلونى البراغيث **ويجوز** من غير ضعف قام رجل **قعود غلمانه** بجمع النعت مطابقا لفاعله لان جمع التكسير فى حكم المفرد فكانه لم يجمع ولمجيئه على صيغة لا توازى الفعل فى حركاته وسكناته بخلاف قاعدون فانه يوازى الفعل فى حركاته وسكناته **والمضمر لا يوصف** بشئ لان فائدة الصفة فى المعارف التوضيح وضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فتوضيحهما تحصيل الحاصل وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب **ولا يوصف به** اى لا يوصف شئ بالمضمر لان الموصوف اعرف من الوصف او مساويله ولا شئ اعرف من المضمر ولا مساويله حتى يوصف به ولان المضمر اذا وقع صفة فموصوفه لا يخلو اما ان يكون مضمرا او غيره لا يستقيم الاول اذ المضمر معزل من الموصوفية على ما بينا وكذا الثانى لان غير المضمر دونه فى التعريف فلا يقع موصوفا له لان الموصوف يجب ان يكون اعرف من الصفة او مساويله كما قال الشيخ **والموصوف اخص ومساو** اى الموصوف المعرف اعرف اى كمل تعريفا من صفة او مساويها فى رتبة التعريف لئلا يكون الاصل ادنى من الفرع فان قيل يشكل هذا الاصل فى نحو جاءنى زيد صديقك عند سيبويه لان المضاف الى ضمير المخاطب اعرف من العلم عنده وكذا يشكل فى نحو مررت بزيد هذا عند ابن السراج لان اسم الاشارة اعرف من العلم عنده وكذا يشكل فى نحو مررت بالرجل الذى قام ابوه عند الكوفيين لان الموصول اعرف من المعرف باللام عندهم قيل اذا وجد الاعرف فى مذهب انه وقع صفة لغير الاعرف فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب لا صفة فصديقك فى المثال الاول بدل عند سيبويه لا صفة وكذا اسم الاشارة فى المثال الثانى بدل عند ابن سراج لا صفة وكذا الذى فى المثال الثالث عند الكوفيين ويمكن ان يحمل الذى على المعرف باللام للموافقة فى الصورة لكون الموصول مع الصلة بمعنى المعرف باللام فان الذى قام بمعنى القائم ويمكن ان يحمل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ما يطلق عليه لفظ الموصوف يكون من افراد ما يطلق عليه لفظ الصفة او مساويا فيتناول الكلام الموصوف المعرف والمنكر فلا يرد ما ذكرتم لكن يرد قولهم جوان ناطق ان الموصوف ليس باخص من الصفة **ولا مساو بل الصفة اخص** وكذا يرد قولهم جوان ابيض فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساو بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل جوان ابيض ولا كل ابيض جوان الا ان يقال ان الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالجوان بعد التوصيف بالناطق صار اخص من الابيض وحينئذ يكون قوله والموصوف اخص او مساو بيانا للواقع اذ لا يمكن التخلف عن هذا الاصل **ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله** اى من اجل

Marfat.com

ان شرط الموصوف ان يكون اعرف او مساويا لم يوصف ذو اللام اى ما فيه لام التعريف الا بمثلها اى بذى اللام نحو جاءنى الرجل العالم او بالمضاف الى مثله اى الى ذى اللام سواء كان بلا واسطة نحو جاءنى الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو مررت بالرجل صاحب لجام الفرس وانما لم يوصف بغيرهما لان غيرهما من المعارف عرف منه البتة فلو وصف ذو اللام بغيرهما من المعارف كانت الصفة اعرف من الموصوف وهذا عند سيبويه وهو الذى اختاره المصنف وهذا بناء على ان تعريف المضاف على حسب تعريف المضاف اليه عنده وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز مررت بالرجل صاحبك صاحب زيد وصاحب هذا وهذا بناء على ان تعريف المضاف الى اى معرفة كانت ادنى من تعريف جميع المعارف عندهم وامثلة المذكورة على ما ذكر المصنف محمولة على البدل فان قيل ان ذا اللام يوصف بالموصول بالاتفاق كقوله تعالى قُلْ اِنَّ الْمَوْتَ الَّذِيْ تَفِرُّوْنَ مِنْهُ. فكيف يصح الحكم فيما ذكر من الموصول فى حكم ذى اللام فان كان تعريفه بالموصولية لا باللام الاشتراك فى الصورة او يكون مع الصلة بمعنى ذا اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب ويمكن ان يجعل الاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق فيكون المعنى ان ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفة اومساويا له فيتناول الكلام المعرف والمنكر لكن يرد عليه قولهم حيوان ناطق فان الموصوف ليس باخص من الصفة ولا مساويا بل الصفة اخص منه فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوى ما ذكرنا اولا منه ويرد ايضا عليه قولهم حيوان ابيض فان الموصوف ليس اخص من الصفة ولا مساويا بل كل واحد منهما اعم من وجه واخص من وجه اذ ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض الحيوان ابيض وبعض الابيض حيوان اللهم الا ان يقال الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوصيف فالحيوان بعد التوصيف بالناطق مساو للناطق وبعد التوصيف بالابيض اخص من الابيض ومن ثم يكون قولهم والموصوف اخص او مساو بيان للواقع اذ لا يمكن تخلف الموصوف من هذا الحكم لا بيان اشتراط كون الشئ موصوفا ولقائل ان يقول لو اريد بالاخص والمساوى على اصطلاح اهل المنطق لا يبقى عليه قوله ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله فان العالم فى قولك جاءنى الرجل العالم اخص من الرجل على اصطلاحهم فالظاهر ان المراد بالاخص والمساوى ما ذكرنا اولا وانما التزم جواب ما يقال لما استوى ذو اللام والمضاف الى ذى اللام فى رتبة التعريف فالاسم الاشارة التزم وصفه بذى اللام دون المضاف الى ذى اللام او هو جواب ما يقال ان اسم الاشارة اعرف من المضاف الى ذى اللام لكونه اعرف من ذى اللام فينبغى على الاصل المذكور وهو اشتراط كون الموصوف اخص او مساويا ان يجوز وصفه بالمضاف الى ذى اللام كما يجوز وصفه بذى اللام لاستوائهما فى رتبة التعريف قياسا على وصف ذى اللام حيث يجوز وصفه بذى اللام وبالمضاف الى ذى اللام وتقدير الجواب انما التزم **وصف باب هذا** اراد بباب هذا اسماء الاشارة **بذى اللام** اى بالذى والتى المحمولين على ذى اللام للصورة او لكونهما مع الصلة بمعنى ذى اللام **للابهام** اى لابهام المقتضى لبيان الجنس وذلك اعنى بيان الجنس لا يصدر باسم الاشارة آخر لابهامه ولما لم يدل على شئ من المعارف لانه اكتسب البيان من المضاف اليه فلو اكتسب المبهم البيان منه كان كالاستعارة

Marfat.com

من المستعين والسوال من السائل المحتلم والضمير والعلم بمعزل عن كونهما وصفين لشئ لفقدان معنى الوصفية فيهما وهو الدلالة على معنى بين لبيانه الاذ واللام وما الحق به من الذى واتى وانما يقتضى المبهم بيان الجنس لانه مبهم الذات يقتضى صفة تعين ذاته ويدل على ذاته والاسماء الدالة على الذات عن اسماء الجنس **ومن ثم** اى ومن اجل ان المقصود من صفة المبهم بيان الذات وكشف الجنس **ضعف مررت بهذا الابيض** وان كانت الصفة ذا اللام من حيث ان البياض عام لا يختص بجنس واحد لانه يوجد فى الاجناس الكثيرة فلا يكون فيه بيان الجنس **وحسن مررت بهذا العالم** لان العلم يختص بجنس واحد وهو الانسان فيتبين به انه انسان ويتبين الجنس ثم لما فرغ من النعت شرع فى بيان العطف بالحرف وسمى عطف النسق ايضا فقال **العطف بأحد حروف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه** واحترز بقوله تابع مقصود بالنسبة عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصود بل متبوعاتها وبقوله مع متبوعه عن البدل لانه مقصود دون متبوعه فان قيل يخرج من هذا الحد العطف ببل نحو جاءنى زيد بل عمرو فان عمرا ليس مقصودا بالنسبة مع متبوعه لان كلمة بل للاضراب عن الاول والاثبات للثانى والاضراب لا يجامع القصد قيل المراد بكونه مقصودا اعم من ان يكون مقصودا ابتداء او انتهاء والمعطوف عليه ببل مقصود ابتداء والمعطوف بها مقصود انتهاء بتبدل الراى فكلاهما مقصودان بهذا الطريق هذا هو الفرق بين المعطوف ببل وبين بدل الغلط لان فلطا غير مقصود اصلا اى لا ابتداء ولا انتهاء لانه يبتنى على سبق اللسان بخلاف متبوع المعطوف ببل فانه مقصود ابتداء فاذا قلت جاءنى زيد بل عمرو كنت قاصدا للاخبار بمجئ زيد ثم تبين لك انك غلطت فى ذلك فتضرب عنه الى عمرو فتقول بل عمرو واما اذا قلت مررت برجل حمار فكنت قاصدا للاخبار بمرور حمار فسبق لسانك على مرور رجل فان قيل يخرج من هذا التعريف العطف بلا ولكن نحو جاءنى زيد لا عمرو فان العطف ليس بمقصود بالنسبة الى قصدهما المتبوع بل المتبوع مقصود بالنسبة الايجابية والتابع بالنسبة السلبية وكذا يخرج نحو ما جاءنى زيد لكن عمرو فان المتبوع مقصود بالنسبة السلبية والتابع بالنسبة الايجابية قيل معناه تابع مقصود باصل النسبة ولا يلزم قصده بكيفية النسبة من السلب والايجاب فلا يرد شئ ثم لما فرغ من حد العطف شرع فى بيان شرطه فقال **ويتوسط بينه** اى بين العطف **وبين متبوعه** اى متبوع العطف **احد الحروف العشرة وسيأتى** بيان الحروف العشرة فى فصل الحرف **مثل قام زيد وعمرو** فعمرو تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه ويتوسط بينه وبين متبوعه الواو **واذا عطف المظهر على الضمير المرفوع المتصل اكد بمنفصل** اى بضمير منفصل **نحو ضربت انا وزيد** ويعطف على تاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وانما اكد بمنفصل لان الضمير المرفوع المتصل غير مستقل بنفسه اذ هو بمنزلة الجزء من الفعل والمعطوف اسم مستقل بنفسه والمستقل اقوى وغير المستقل اضعف فلو عطف عليه لزم عطف القوى على الضعيف فيلزم اختلاط المتبوع عن التابع ومزية التابع على المتبوع وهو قبيح فاكد بمنفصل ليحدث فيه جهة من الانفصال فيكون عطفا على المنفصل من هذا الوجه فلا يلزم العطف على جزء الكلمة من كل وجه ولقائل ان يقول هذا تعقيد

Marfat.com

فى البدل والتاكيد وعطف البيان حيث جاز ان يكون كلا منها مستقلا ومتبوعا تما مضمر فى عامل متصلا كما تاكيد فى المثال المذكور فى المتن والبدل فى قوله تعالى وَاَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِيْنَ ظَلَمُوْا على قول من قال ان الذين ظلموا بدل من الضمير البارز فى اسروا وعطف البيان فى قولك زيد جاءنى ابو عبد الله فان قيل له ابو عبد الله عطف بيان للضمير المستكن فى جاءنى فيلزم مزيتة التابع على المتبوع وانحطاط المتبوع من التابع واجيب بان التاكيد وعطف البيان وان كانا مستقلين لفظا لكنهما غير مستقلين حكما لكونهما غير مقصودين بالنسبة فيتبجان الضمير المتصل الذى هو كالجزء لعدم استقلالها من كل وجه بخلاف العطف بالحرف فانه مستقل من كل وجه لا استقلاله لفظا وحكما واما البدل فهو مستقل لفظا وحكما كالمعطوف لكن متبوعه غير مقصود بحيث انه فى حكم التنحية فهو متبوع لفظا لا معنى فلا ضير فى انحطاط هذا النوع من المتبوع عن التابع واستقلاله كما مع جزئيته بخلاف العطف بالحرف فان متبوعه مقصود فلا يسوغ انحطاطه عن التابع او يقال لا ضير فى استقلال التاكيد وعطف البيان مع جزئية المتبوع لانهما لما كانا غير مقصودين بالنسبة كانا منحطين عن متبوعهما وانحطاطهما فى عدم القصد يعارض استقلالهما وكذا لا ضير فى جزئية المتبوع واستقلال التابع فى البدل لان متبوعه وان كان متبوعا لكنه منحط فى حكم التنحية فتعارض هذه الجهة جهة المتبوعية فلا يستقيم انحطاطه بجزئيته مع استقلال تابعه وفى العطف التابع والمتبوع مقصودان او يقال انما جاز تاكيد الجزء والبدل منه وعطف بيانه دون العطف عليه لفحش الفرق بين العطف عليه وبين تاكيده والبدل منه وبيانه ان التاكيد وعطف البيان غير مقصودين بالنسبة ولا مغايرين لمتبوعهما والبدل وان كان مقصودا لكنه غير مغاير لمتبوعه فيتاتى انحطاطهما عن متبوعهما فلا ضير فى استقلالهما مع جزئية متبوعاتها بخلاف المعطوف فانه مقصود ومغاير للمتبوع فاستقام استقلاله مع جزئية متبوعه فان قيل لما كان التاكيد غير مقصود ولا مغاير للمتبوع كان ينبغى ان يجوز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس بالتاكيد بمنفصل اذ لا ضير فى استقلاله مع جزئية متبوعه قيل انما لم يجز تاكيد الضمير المرفوع المتصل بالعين والنفس لا بعد التاكيد بمنفصل مع عدم القصد والمغايرة لخوف اللبس بالفاعل لانهما يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمتصل المستكن بغير التاكيد بمنفصل لالتبس التاكيد بالفاعل فى مثل زيد ضرب هو نفسه وبشر جاء هو عينه بخلاف كل واجمع حيث لا يصح وقوعهما فاعلين فلا حاجة الى التاكيد لعدم اللبس وانما قال على المرفوع المتصل احترازا عما اذا عطف على المنصوب المتصل او على المرفوع المنفصل فانه يجوز مطلقا سواء اكد بمنفصل او لا نحو ضربتك وزيدا وما جاءنى الا انت ولزيد بخلاف المرفوع المتصل فانه لا يجوز العطف عليه بدون التاكيد **الا ان يقع فصل** استثناء مفرغ اى لكنه بمنفصل فى جميع الاوقات الا وقت وقوع فصل بين المعطوف والمعطوف عليه **فيجوز تركه** اى ترك التاكيد بمنفصل **مثل ضربت اليوم وزيدا** فانه عطف على الضمير المتصل فى ضربت وهو التاء بدون التاكيد بالمنفصل لكان الفصل انما يجوز ترك التاكيد فى صورة الفصل لظهور حد وك تقدير فى المعطوف باعتبار البعد عن المتبوع بالفصل فلا يلزم مزية التابع على المتبوع فى الدرجة باعتبار استقلال التابع وعدم استقلال المتبوع لمعارضة هذا التقدير **واذا عطف على الضمير المرفوع المتصل الخافض**

Marfat.com

سواء كان الخافض حرف جر او مضافا نحو مررت بك وبزيد ومررت بغلامك وغلام زيد وانما وجب اعادة الخافض لئلا يلزم العطف على جزء الكلمة لان الضمير المجرور كالجزء من الجار لشدة اتصاله بالجار من حيث انه لا ينفصل عن الجار اصلا فلو عطف عليه بدون اعادة الجار لزم العطف على جزء الكلمة فان قيل لم لم يكن بضمير المنفصل لئلا يلزم العطف على جزء من كل وجه كما قلتم في العطف على المرفوع المتصل قيل تاكيد الضمير المجرور غير ظاهر لاحتياجه الى استمارة الضمير المرفوع للضمير المجرور بان يقال مررت بك انت وزيدا اذ لم يوجد للجرور ضمير منفصل كما وجد للمرفوع المتصل واما قراءة حمزة يتساءلون به والارحام بالجر عطفا على الضمير المجرور في قوله به فشاذ وقيل الواو في قوله والارحام للقسم دون العطف فان قيل فما تقول بعد اعادة الخافض اتقول الجار والمجرور عطف على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قيل المجرور عطف على المجرور والعامل مكرر لكن اختلفوا في جر المعطوف فقيل جره بالجار الاول والجار الثاني كالعدم معنى بدليل قولهم المال بيني وبينك فان ضمير المخاطب لما عطف على ضمير المتكلم المجرور اعيد الجار وهو بين وجعل كالعدم معنى ليتحقق اضافة بين الى المتعدد لما عرف انه لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جر المعطوف بالجار الثاني فانه ليس بافل من الجار للقسم والحرف الزائدة في نحو ثم اسم السلام وكفى بالله فانها لا تلغى مع زيادتها وهو الاصح والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ولذلك ضعف الواهب المائة الجمان وعبدها وكذا الضارب الرجل وزيدا لكونه باعتبار العطف من باب الضارب زيد وقيل يمتنع هذا دون ذلك لان في بينهما ان الضمير في الاول عائد الى المائة وهي معرفة باللام فكان المضاف الى ضميرها في حكمها فكان في حكم الواهب المائة لخلاف وزيد في الثاني حيث يكون المقدر الضارب زيد فيمتنع فاه قيل هذا الاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع ينتقض في كثير من المواضع مثل يا زيد وزيد ويا زيد وعبد الله حيث بني المعطوف عليه واعرب المعطوف فلو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لما اختلف حكمهما اعرابا وبناء ومثل يا زيد والحارث صح دخول يا على المعطوف عليه لتجرده عن اللام ولم يصح دخولها على المعطوف لعدم تجرده عن اللام ولو كان المعطوف في حكم المعطوف عليه لامتنع هذا التركيب حيث يلزم دخولها في المعطوف باللام ومثل زيد شجاع وغلام حيث يشتمل المعطوف عليه الضمير وخلا عنه المعطوف وعن ذلك قيل المعطوف في حكم المعطوف عليه لا فيما يختص بالمعطوف عليه ولا يتعداه الى غيره كبناء لا رجل وزيد ويا زيد وعبد الله فان البناء في اسم لا التي لنفي الجنس لتضمن معنى من الاستغراقية وذا يختص باسم لا المنكر فلا يتعدى الى ما عطف عليه وكذا البناء في المنادى لقيامه مقام كاف الخطاب وذا يختص بالمنادى المفرد المعرفة فلا يتعدى الى ما عطف عليه من المضاف اذ الاضافة تمنع البناء وكالتجرد عن اللام في نحو يا زيد والحارث فان التجرد عنها لرفع اجتماع التي للتعريف وذا يختص بالمنادى فلا يتعدى الى عطف عليه وكاشتمال الضمير في زيد شجاع وغلامه ونحو ذلك فان اشتمال الضمير في الخبر يختص بكون الخبر مشتقا فلا يتعدى الى ما عطف عليه من الجوامد فالحاصل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه الا ان يفترقا في وجه مالسبب وعدم بان يوجد سبب البناء او سبب التجرد عن اللام او سبب اشتمال الضمير في المعطوف عليه دون المعطوف فحينئذ

Marfat.com

لا يكون المعطوف فى حكم المعطوف عليه فان قيل لو كان المعطوف فى حكم المعطوف عليه لوجب ان يمتنع ضرب شاة وسخلتها لامتناع دخول رب على المعارف قيل لاضافة فى سخلتها فى حكم الانفصال لعدم قصد التعيين اى رب شاة و سخلة لها او هو محمول على نكارة الضمير على سبيل الشذوذ فى مثل ربه رجلا ونعم رجلا وفيه نظر لان نكارة الضمير شاذ ليس بقياسى وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره فكيف يصح قياسه على ربه رجلا ونعم رجلا **ومن ثم** اى ومن اجل ان المعطوف فى حكم المعطوف عليه فيما يجب فيه ويمتنع **لم يجز فى ما زيد بقايم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع** اى رفع ذاهب على انه خبر لقوله عمرو وهو مبتدأ فيكون عطف جملة على جملة ولا يجوز النصب والجر بالعطف على معمولى عامل واحد اى يعطف ذاهب على قائما او قائم وعطف عمرو على زيد لامتناع عمل ما فى خبرها المتقدم وقال بعض الشارحين انما لم يجز النصب والجر لانه لو نصب او جر عطفا على الخبر المنصوب والمجرور لزم فى المعطوف عدم ما وجب فى المعطوف عليه وهو الضمير العائد الى اسم ما لكونه خبرا مشتقا مثله وفيه نظر لانه يحتمل ان يكون هذا بعض التركيب كما قلتم فى زيد قام وعمرو اكرمته على تقدير العطف على الصغرى وتمامه ان يقال ولا ذاهبا عمرو عندنا او فى داره فلا يلزم ما ذكرتم واجيب بان عدم جواز النصب والجر على تقدير ان يكون هذا تمام التركيب واما على تقدير ان يكون بعضه فلا نسلم عدم جوازهما **وانما جاز الذى يطير فيغضب زيد الذباب** جواب سؤال وهو ان يقال ان قوله يطير فى هذا الكلام صلة الذى وفيه ضمير ولا ضمير فيما عطف عليه وهو قوله فيغضب زيد فاجاب بانه انما جاز هذا الكلام اى ما جاز هذا الكلام **الا لانها** اى لان الفاء فى قوله فيغضب فاء **السببية** لا العاطفة كذا قيل وفيه نظر لان فاء السببية عاطفة ايضا كقولك اطعمته فاشبعته وسقيته فارويته فيكون فيغضب معطوفا على يطير وان كان المعطوف عليه سببا للمعطوف فكيف واى لانها عاطفة وقيل انما فاء السببية وكفى لها رابطة لانها توجب سببية الاول للثانى فيحصل الربط بينهما وفيه نظر لان الفاء لم تعد من الروابط فكيف يكفى بها رابطة هنا والاولى ان يقال انها فاء السببية وهى وان كانت للسببية عاطفة ايضا لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فتكفى بالربط فى احدهما عن ذكره فى الاخرى نظير الرابط فى الاول الذى يطير فيغضب زيد الذباب فالمعنى الذى او الذى يطير فيغضب زيد الذباب او الذى يغضب زيد يطير الذباب وتظير الرابط فى الثانية يقال الذى يطير الذباب فيغضب هو زيد فزيد خبر الذى وفاعل يغضب الضمير المستكن فيه اى فيغضب هو زيد **واذا عطف على معمولى عاملين مختلفين لم يجز** فى صورة **نحو زيد فى الدار وعمرو الحجرة** وان زيدا فى الدار وعمرو الحجرة لان الواو حرف ضعيف فلا تقوم مقام عاملين مختلفين فتعمل عملهما ولان الواو فى ان زيدا فى الدار وعمرو الحجرة اذا قام مقام ان ومقام فى قد وقع بين فى ومجروره فاصل اجنبى اذ التقدير فى عمرو الحجرة وانما قال عاملين مختلفين احترازا عما اذا عطف على معمولى عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وبشرا خالدا لعدم المانع المذكور فان قيل لا يعرف لاستعمال اذا والماضى جمة حسن لان استعمالهما يدل على وجوب العطف على معمولى عاملين مختلفين فكيف يترتب على وجوب العطف عدم الجواز فالصواب ان يقال ولم يجز لعطف

Marfat.com

على معمولى عاملين مختلفين قيل فى استعمال اذا والماضى ههنا اعتبار للطيف وهو الاشارة الى ان العطف على معمولى عاملين مختلفين يحكم بعدم جوازه وان ادعى المخالف غلبة وقوعه بناء على وضوح الدليل على امتناعه ولذلك اتى بهذه العبارة ولم يقل وليجز العطف **خلافا للفراء** فانه جوز مطلقا قياسا على العطف على معمول عامل واحد **الا** مستثنى مفرغ اى لم يجز فى صورة ما الا فى صورة تقدير المجرور على المرفوع والمنصوب كما فى **نحى فى الدار زيد والحجرة عمرو** فانه **جائز** وهو مذهب الاعلم وغيره من البصريين المتأخرين وهو الذى اختاره المصنف فالحجرة عطف على الدار والعامل فيه فى وعمرو عطف على زيد والعامل فيه الابتداء والمجرور معتمد على المرفوع فى المعطوف والمعطوف عليه وانما جاز العطف فى هذه الصورة لانه مسموع من العرب كما فى قول الشاعر اكل امرئ تحسبين امرءا + ونار توقد بالليل نارا + فان قوله ونار عطف على امرئ المجرور والعامل فيه كل وقوله ونارا عطف على امرءا المنصوب والعامل فيه تحسبين وكما فى مثل وما كل سوداء تمرة ولا بيضاء **شحمة** فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه كل وقوله شحمة عطف على تمرة والعامل فيه ما فاقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع ولم يسمع الا فى صورة تقديم المجرور **خلافا لسيبويه** فانه منعه مطلقا واليه ذهب البصريون المتقدمون وحمل الامثلة المذكورة على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه والتقدير اكل نار توقد بالليل نارا ولا كل بيضاء شحمة هذا على نحو ما جاء فى بعض القراءة **تُرِيدُونَ عَرَضَ الْحَيٰوةِ الدُّنْيَا وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْاٰخِرَةَ** بالجر اى عرض الاخرة ثم ابقاء المضاف اليه على اعرابه وان كان شاذا لكن حذف المضاف فى مثل هذا الموضع فيما اذا كان لفظ المضاف المحذوف مذكورا سابقا مضافا الى شئ آخر قياسى ثم لما فرغ من العطف بالحرف شرع فى بيان التاكيد فقال **التاكيد تابع يقرر امر المتبوع** اى شانه **فى النسبة** اى نسبة الحكم الى المتبوع نحو جاءنى زيد نفسه وعينه فان قولك جاءنى زيد قبل ذكر نفسه موجبة لنسبة الفعل الى نفس زيد ويحتمل ان يكون لنسبة الى غيره مجازا وهو متعلقه وهو غلام زيد ورسوله ومكتوبه فاذا قلت نفسه قررت نفس زيد فى نسبة الفعل اليه **او الشمول** اى شمول نسبة الفعل الى المتبوع نحو جاءنى القوم كلهم فان قولك جاءنى القوم قبل ذكر كلهم موجبة الشمول والاحاطة الى جميع القوم لكنه يحتمل ان يكون المراد اكثر القوم مجازا بطريق اطلاق اسم الكل على البعض فاذا قلت كلهم قررت امر القوم فى الشمول والاحاطة وقوله فى النسبة تميز عن نسته فى اضافة الامر الى المتبوع اى يقرر امر نسبة المتبوع او شموله او تميز عن الذات المذكورة التامة بالاضافة وهو الامر واحترز بقيد التابع عن غير التابع وبقى له يقرر امر المتبوع من سايرالتوابع سوى الصفة المؤكدة فانها تقرر امر المتبوع ايضا وذلك فى عطف البيان والعطف بالحرف والصفة غير المؤكدة ظاهر وكذا فى البدل لان متبوعه مقصود فلا يكون تقريره مقصودا وقيل لهما ان لا بد ال التقرير معناه انه لتقرير ما صدق عليه البدل لا لتقرير المتبوع من حيث هو متبوع بخلاف الصفة المؤكدة فانها ايضا تقرر امر المتبوع نحو نفخة واحدة والله واحد وامس الدابر فلا تخرج بهذا القيد وبقوله فى النسبة او الشمول عن الصفة المؤكدة لان تقريرها فى المعنى الافرادى لا فى النسبة والشمول هذا هو الفرق بين التاكيد بين الصفة المؤكدة وفرق المصنف بينهما بان

Marfat.com

تقرير الصفة المؤكدة بالتضمن وتقرير التاكيد بالمطابقة وفيه نظر لان اجمعون فى قولك جاءنى القوم كلهم اجمعون ايضا يقرر امر المتبوع بالتضمن دون المطابقة لان متبوعه يدل على الشمول والاجتماع وهذا يدل على الاجتماع فقط فينبغى ان لا يكون تاكيدا على ان الصفة الكاشفة ايضا تقرر امر المتبوع بالمطابقة فينبغى ان يكون تاكيدا فان قلت الصفة هى ماذكرناها اولا فان قيل قد ذهب الزجاج والمبرد الى ان اجمعون يدل على صفة الاجتماع وهو المختار فمعنى قولهم جاءنى القوم اجمعون ان مجيئهم كان مجتمعا فقد افاد هذا ما لم يفده الكلام الاول لان كلام الاول لا يفيد الا الشمول فقط فكيف يكون تاكيدا عندهما بل وجب ان ينصب على الحال ويقال جاءنى القوم جميعا قيل كونه دالا على صفة الاجتماع لا ينافى كونه دالا على الشمول مقررا للمد تقرير الشمول بكلهم لا ينافى تقريره باجمعون واتباعه لانه قد تقرر شئ مرارا كولئن سلمنا انه يدل على صفة الاجتماع فقط ولا يدل على الشمول اصلا فنقول المراد تقرير امر المتبوع فى نفس الشمول او صفة واجمعون تقرر امره فى صفة الشمول وهو الاجتماع فان قيل يخرج من هذا التعريف ان زيدا قايم لعدم التقرير فى النسبة او للشمول قيل هذا التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمى فلا ضير فى خروج التاكيد الحرفى وفيه نظر لان قوله ويجرى فى الالفاظ كلها يشير الى ان هذا التعريف لجنس التاكيد سواء كان اسميا او فعليا او حرفيا واجيب بان المراد تقرير امر المتبوع فى نفس النسبة او صفتها وان المكررة مقررة صفة نسبة الجملة وهى كونها انكارية او طلبية لا ابتدائية فالنسبة الانكارية هى التى ينكرها السامع والطلبية هى التى يطلبها السامع لكونه متردد افيها والابتدائية هى التى لا ينكرها السامع ولا يطلبها بل هو خالى الذهن عنها ويمكن ان يجعل التعريف لنوع من التاكيد وهو التاكيد الاسمى والضمير فى قوله وهو لفظى ومعنوى يرجع الى جنس التاكيد دون التاكيد المحدود فلا يرد قوله ويجرى فى الفاظ كلها على دخول التاكيد الحرفى فى الحد فان قيل يجعل فى هذا الحد على نحو يا زيد زيد وقد ذكر صاحب المفصل انه بدل قيل لو كان ذكر زيد الثانى بحيث يقرر امر زيد الاول فى النسبة فلا شك انه تاكيد وان كان ذكر زيد الاول بحيث يكون ناظرا الى غيره ثم بدا له ان يقصد لا دون غيره فذكره ثانيا بهذا الطريق ولا ضير فى كون الشئ الواحد مقصودا وغير مقصود لاختلاف الزمان فافهم فان قيل ما لصاحب المفصل جعل يا زيد زيد بدلا وجعل رايت زيد ازيدا تاكيدا قيل ان باب الاخبار يجوز فيه التسامح والمجاز فيجوز فيه التاكيد للايذان بانه لا تسامح فيه بخلاف باب النداء فانه لا مدخل للتسامح فيه لان المنادى لا ينادى شخصا الا بعد ان يتصور من ذلك الشخص امورا يعوالى ندائه فلا يتسامح فى ندائه لئلا تفوت غرضه ثم لما فرغ من تعريف التاكيد شرع فى تقسيمه فقال **وهو لفظى ومعنوى** فان قيل لا يجوز ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور حيث عرف اللفظى بتكرير اللفظ الاول والتاكيد هو اللفظ المكرر لا التكرير قيل لفظ التاكيد يستعمل لمعنيين بمعنى التابع المذكور وبمعنى التقرير فاراد بلفظ التاكيد المذكور المعنى الاول وبالضمير المعنى الثانى وهو من باب الصفة لاستخدام فعلى هذا يكون معنى قوله والمعنوى بالفاظ التقرير المعنوى ملتبس بجزئيات مخصوصة ويمكن ان يعود الضمير الى التاكيد المذكور ويحمل قوله لتكرير لفظ الاول على ما به تكرير اللفظ الاول ويحمل قوله بالفاظ محصورة على حقيقة اى ان تاكيد المعنوى كائن

Marfat.com

بالفاظ مخصوصة فاعرف **فاللفظى تكرير اللفظ الاول** اى فالتقرير اللفظى تكرير اللفظ الاول او فالتاكيد اللفظى ما به تكرير اللفظ الاول نحو جاءنى زيد زيد فان قيل ان اريد بالتاكيد تكرير اللفظ الاول بعينه يخرج منه ضربت انت وضربت انا وضربتك اياك وجائع ونائع وليث واسد اذ ليس فيه تكرير اللفظ الاول بعينه مع ان كلا منهما تاكيد لفظى وان اريد تكرير لفظ الاول حقيقة او حكما بايقاع المرادف لا يخرج ذلك لكن يدخل ابصرون واكتعون وابتعون لتزاد فيها وهو تاكيد معنوى لا لفظى قيل المراد الاخير وترادف هذه الالفاظ ممنوع على ما سبينه ولقائل ان يقول كما لا ترادف بين ابصع واتبع كذلك لا ترادف بين خبيث ونبيث لان نبيثا ماخوذ من نبيثة البئر اى استخرجه فكون ابصع وتبع تاكيدا معنويا وكون خبيث ونبيث تاكيدا لفظيا مشكل اللهم الا ان يمنع كون نبيثا تاكيدا الى يجعل نبيثا صفة اخرى لموصوف خبيث فليتامل قيل ان الضمير المرفوع المنفصل فى ضربتك اياك بدل لا تاكيد بخلاف الضمير المنفصل فى نحو ضربت انت فانه تاكيد قالوا ان الضمير المتصل منصوبا او مجرورا لا يوكد الا بمنفصل مرفوع كضربتك انت ومررت بك انت ولو قلت ضربتك اياك ومررت بك اياك كان بدلا لا تاكيدا كما فى المفتاح قال صاحب الرضى وهو عجب لعدم الفرق بين الضميرين فى المثالين والفرق يعلمان المنصوب فى باب البدل اولى لان البدل فى نيته استيناف التعلق كذا فى الموذنى شرح المفتاح **ويجرى التاكيد اللفظى فى الالفاظ كلها** اى فى الاسماء والافعال والحروف والجمل والمركبات التقييدية وغيرها نحو جاءنى زيد زيد وضرب ضرب زيد وان ان زيدا قائم و زيد قائم زيد قائم وهذا جحر ضب خرب وهذا غلام زيد غلام زيد وقد تزاد فى التاكيد اللفظى حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون ولا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب فان قوله فلا تحسبنهم تاكيد لقوله ولا تحسبن وغير ذلك ونحو قرات الكتاب سورة وجاء ربك والملك صفا صفا وبنيت الحساب بابا وجاء القوم ثلثة ثلثة ليس من باب التاكيد ولا من شئ من التوابع وجعلتا تبعا غلط و انما هو تكرير المعنى والثانى غير الاول معنى واعراب الاول والثانى اعراب واحد لتاويلهما بلفظ واحد اى قرات الكتاب مسورا وجاء ربك والملك مصفين وبينت له حسابه مبوبا ومفصلا وجاء القوم مثلثين وانما ظهر الاعراب فى موضعين تحرزا عن الترجيح بلا مرجح **والمعنوى بالفاظ محصورة** اى والتقرير المعنوى كلى ملتبس بجزئيات معدودة او على حقيقة اى التاكيد المعنوى بالفاظ معدودة وفى بعض النسخ وقع محصورة بكان محصورة وهى اى تلك الالفاظ المحصورة **نفسه وعينه وكلاهما معناه اثنان وكله واجمع واكتع وابتع وابصع** بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة كذا فى الرضى ثم الثلثة الاخيرة مؤكدات لاجمع وقيل لا معنى لها مفردة كحسن بسن فان قوله بسن لا معنى لها مفردة بل يضم الى حسن لتزيين الكلام لفظا والمقوية معنى وقيل اكتع من حول كتيع اى تمام وابصع من بصيع العرفطى سال وابتع من البتع بفتحتين وهو طول العنق مع شدة مقرر والجامع بينها الوكادة والظهور **فالاولان** اى النفس والعين **يعمان** اى يفيدان على الواحد والمثنى والجمع والمذكر والمؤنث اى يكدبهما كل واحد ملتبس **باختلاف صيغتهما**

Marfat.com

وضميرهما بحسب المؤكد نحو قولك فى المذكر الواحد جاء زيد نفسه وفى المؤنث الواحد جاءت هند المرأة نفسها وفى تثنية المذكر والمؤنث جاء فى الزيدان او المرءان انفسهما وانما قيل فى التثنية بصيغة الجمع لالحاقها بالجمع لكونها اقل الجموع وبعض العرب يقول فى التثنية نفساهما وعيناهما والاول اولى وفى جمع المذكر العاقل جاء فى الزيدون انفسهم وفى جمع المؤنث وفى غير العاقل من المذكر جاءت هند النساء والافراس انفسهن والثانى اى كلاهما لما سمى للنفس والعين ولين سمى الثالث ثانيا فقال والثانى للمثنى تقول فى المذكر المثنى نحو جاء فى الرجلان كلاهما وفى المؤنث المثنى جاءتنى المرأتان كلتاهما والباقى بعد الثلثة المذكورة وهو الكل واجمع الى بصع لغير المثنى ما هو جمع حقيقة نحو جاء فى القوم كلهم اجمعون او حكما اذا كان مفردا ذا اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما نحو قرأت الكتاب كله واشتريت العبد كله باختلاف الضمير دون الصيغة فى الكل تقول قرأت الكتاب كله وقرأت القصة كلها واشتريت العبيد كلهم وتزوجت النساء كلهن باختلاف الصيغ دون الضمير فى الكلمات البواقى تقول فى المذكر الواحد اجمع واكتع وابتع وابصع وفى المؤنث الواحد والجمع بتاويل الجماعة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء وفى جمع المذكر اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون وفى جمع المؤنث جمع كتع وبتع وبصع وجاز الاخفش اجمعان وجمعاوات وهو غير مسموع ولا يوكد بكل واجمع الا شئ ذو اجزاء مفردا كان او جمعا فالمراد بالاجزاء الامور المتعددة فيتناول الافراد والاجزاء اى ذو امور متعددة يصح افتراقها اى افتراق تلك الاجزاء حسا نحو الرجال والقوم او حكما نحو العبد فانه يصح افتراق اجزائه حكما بالنسبة الى بعض الافعال كالشرى والبيع ولا يفترق اجزائه حسا بالنسبة الى بعضها كالمجئ والذهاب نحو اكرمت القوم كلهم تاكيد القوم هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حسا فان القوم يصح افتراق اجزائها اى افراده فى الحس وهى زيد وعمرو وبكر وغيرهم واشتريت العبد كله تاكيد العبد هذا نظير ذى اجزاء يصح افتراقها حكما لان العبد يصح افتراق اجزائه فى حكم الشراء لانه يجوز شراء نصفه او ثلثه او ربعه بخلاف جاء فى زيد كله فانه لا يصح لعدم صحة افتراق اجزاء زيد حسا وهو ظاهر ولا حكما فى حكم المجئ لانه لا يمكن مجئ زيد نصفه او ثلثه او ربعه وانما اشترط ذلك لان الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فى ذى اجزاء يصح افتراقها حسا او حكما وهما متميزان منزلان من فاعل يصح او مفعول مطلقان كضربته وطا اى يصح افتراقها افتراقا حسيا او حكميا وخبر كان المحذوف اى سواء كان افتراقها حسيا او حكميا او حالان بحذف مضاف اى يصح افتراقها ذا حس او حكم او غير ذلك واذا اكد الضمير المرفوع المتصل اى واذا اريد تاكيد الضمير المرفوع المتصل سواء كان مستكنا او بارزا بالنفس والعين اكد اولا بمنفصل اى بضمير منفصل ثم اكد بالنفس والعين بخلاف كل واجمع واخواته مثل ضربت انت نفسك تاكيد لتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل وكذا زيد ضرب هو نفسه وانما اكد بمنفصل لما مر من قبل ان النفس والعين يقعان فاعلين كثيرا نحو زيد ضرب نفسه وبشر جاء عينه فلو جعلا تاكيدين للمستتر المستكن

Marfat.com

بغیر التاکید بمنفصل ترم التباس التاکید بالفاعل فی مثل زید ضرب نفسہ وبشر جاء عینہ ولما لزم
فی ھذہ الصورۃ ای فیما اکد الضمیر المتصل المستکن بھما التزموا فیما لا یلزم ذلک ایضاً ای فیما اذا
اکد المرفوع المتصل البارز بھما نحو ضربت انت نفسک وضربا ھما انفسھما وضربوا ھم انفسھم طردا
للباب بخلاف کل واجمع حیث لا یصح وقوعھما فاعلین فلا حاجۃ الی التاکید بعدم اللبس
واکتع واخواہ ای اخوا اکتع ای مثلاہ ونظیراہ وھما ابتع وابصع **اتباع لاجمع** استماہ
فلا یتقدم علیہا الفاء للنتیجۃ ای فلا یتقدم اکتع وابتع وابصع علی اجمع لکونھما اتباعا لہ ثم
یتقدم اکتع علی اخویہ فی الفصیح ثم اتبع علی ابصع عند الزمخشری وتبعہ المصنف ح فیقال جاء نی
القوم کلھم اجمعون اکتعون ابتعون ابصعون وعند البغدادی والجزولی یتقدم ابصع علی ابتع
وقال ابن کیسان ابتداء بایتھن شئت بعد اجمع **وذکرھا دونہ ضعیف** ای ذکر اکتع وابتع و
ابصع دون اجمع ضعیف للزوم ذکر التوابع بدون ذکر الاصل ثم لما فرغ عن التاکید شرع فی
بیان **البدل فقال البدل تابع مقصود بما نسب الی المتبوع دونہ** ای دون
المتبوع وھو ظرف او حال ای متجاوزا عن المتبوع احترز بقولہ تابع مقصود بما نسب الی المتبوع
عن سائر التوابع سوی العطف بالحرف وبقولہ دونہ عن العطف بالحرف فان قیل یصدق ھذا الحد
علی المعطوف ببل لانہ تابع مقصود بالنسبۃ الی المتبوع دونہ قیل معناہ تابع مقصود بما نسب الی المتبوع
دونہ ابتداء وبقاء فلا یصدق الحد علیہ لان متبوعہ مقصود ابتداء ثم بدالہ فاعرض عنہ و
قصد المعطوف فکلاھما مقصودان بھذا الطریق ثم لما فرغ عن تعریف البدل شرع فی تقسیمہ فقال
وھو ای البدل اربعۃ انواع احدھا **بدل الکل من الکل** وثانیھا **وبدل البعض**
من الکل وثالثھا **بدل الاشتمال** ورابعھا **بدل الغلط** الاضافۃ فی بدل الکل والبعض
بمعنی من ای بدل ھو کل المبدل منہ وبدل ھو بعض المبدل منہ وفی بدل الاشتمال بمعنی اللام ای
بدل یختص غالبا باشتمال المبدل علی المبدل منہ نحو سلب زیدا ثوبہ او باشتمال المبدل منہ علی البدل
نحو یسألونک عن الشھر الحرام قتال فیہ قل قتال فیہ وفی بدل الغلط اضافۃ المسبب الی السبب لان الغلط
سبب لذکر البدل ای بدل ذکر لاجل الغلط کذا قیل وفیہ اختلاف کیفیۃ الاضافۃ یکون بعضھا
بمعنی من وبعضھا بمعنی اللام وبعضھا اضافۃ المسبب الی السبب وبعضھا الی غیرہ وفیہ نظر لان المضاف
ھھنا واحد والمضاف الیہ مختلف کالاضافۃ فی غلام زید وعمرو وبکر وخالد وکالاضافۃ فی خاتم
ذھب وفضۃ ورصاص وحدید فیکون الاضافۃ ھھنا واحدۃ کالاضافۃ فی الامثلۃ المذکورۃ
والاضافۃ الواحدۃ کیف لا یکون بمعنی الحروف المختلفۃ الا ان یقال المضاف مقدر فی کل مضاف
الیہ باعتبار المعطوف والمقدر کالملفوظ فیکون الاضافۃ متعددۃ تقدیرا وحکما فالظاھر ان
الاضافۃ فی الجمیع مطرحۃ عن معنی اللام لکن بادنی ملابسۃ ای بدل یختص بان ینسب الی الکل و
الی البعض والی الاشتمال والی الغلط فاعرف **فالنوع الاول** مدلولہ ای بدل الکل **مدلول**
الاول ای مدلول المبدل منہ نحو جاءنی زید ابوک او اخوک فان قیل ان قولک اخوک یدل
علی اخوۃ المخاطب ولا یدل علیھا زید تکیف یکون مدلول اخیک عین مدلول زید ولان مدلولہ

Marfat.com

لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا لا بدلا قيل مراده انهما متحدان فيما صدقا عليه اى يطلقان على ذات واحدة والنوع **الثانى** اى بدل البعض مدلوله **جزء ما** اى جزء مدلول الاول اى جزء مدلول المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه **و** النوع **الثالث** اى بدل الاشتمال **بينه** اى بين البدل **وبين الاول** اى بين المبدل منه **ملابسة** اى تعلق **بغيرهما** اى بغير الكلية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه واعجبنى زيد علمه **ولقائل** ان يقول فى اطلاق قوله ملابسة بغيرهما يدخل بعض افراد بدل الغلط نحو ضربت زيدا غلامه او حماره لوجود الملابسة بين المبدل منه والبدل بغير الكلية والجزئية فالاولى ان يقال المراد بالملابسة بين البدل والمبدل منه بحيث توجب النسبة الى المبدل منه النسبة الى البدل اجمالا فبقيت النفس عند ذكر المبدل منه منتظرة لبيان ذكر البدل نحو اعجبنى زيد علمه حيث يعلم ابتداء ان يكون زيد معجبا باعتبار صفاته كالعلم والجود والشجاعة وغيرها لا باعتبار ذاته فتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبة الى صفة من صفاته اجمالا وكذا فى سلب زيد ثوبه بخلاف نحو ضربت زيدا حماره او ضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة اى غير محتملة لا يلزم فى صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط فافهم **و** النوع **الرابع** اى بدل الغلط **ان تقصد اليه** بكسر الصاد من باب ضرب يضرب اى ان تقصد الى البدل **بعد ان غلطت** اى بعد غلطك **بغيره** اى بغير المبدل وهو المبدل منه نحو اعجبنى زيد حماره او غلامه انما قال بعد ان غلطت بغيره ولم يقل بعد ان غلطت بالمبدل منه ولا بالمتبوع لان المبدل منه حين ذكر لم يذكر لا حيثية كونه مبدلا منه ولا متبوعا بل لحيثية كونه غلطا فلم يذكر باسم المتبوع ولا باسم المبدل منه ولقائل ان يقول لا يستقيم حمل القصد اليه على بدل الغلط لان بدل الغلط ليس عبارة عن القصد اليه بعد غلطك بغيره والجيب بان فى العبارة تسامحا والمعنى والرابع يحصل بان تقصد اليه اذ حذف حروف الجر من ان وان كثير شائع **ويكونان** اى يكون البدل والمبدل منه فى الانواع المذكورة اربعة انواع **معرفتين** نحو ضربت زيدا اخوك **ونكرتين** نحو جاءنى رجل غلام لك **ومختلفين** نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاءنى رجل غلام زيد فهذه اربعة اقسام والبدل ايضا على ما ذكر اربعة اقسام فصير مذهبه الاقسام الاربعة بضرب تلك الاقسام الاربعة فيها ستة عشر قسما **واذا كان البدل نكرة** بالنصب على انه خبر كان اى واذا كان البدل نكرة مبدلة **من معرفة** وفى بعض النسخ هو مرفوع على انه فاعل كان التامة اى واذا وجد نكرة مبدلة من معرفة **فالنعت** اى فنعت تلك النكرة واجب كما قال البعض وظاهر لفظ الكتاب يشير الى هذا اوحسن كما قال البعض واليه ذهب الزمخشرى **مثل** قوله تعالى **بالناصية ناصية كاذبة** فان قوله ناصية نكرة ابدلت من المعرفة وهى الناصية فوصفت بصفة كاذبة وذلك لان البدل هو المقصود بالنسبة فلو لم تنعت تلك النكرة لكان المقصود منحطا عن غير المقصود من كل وجه فأتى بالنعت ليتخصص النكرة وتقرب من المعرفة ولان النكرة تبعد المعرفة تسامحا مع بعد البيان فأتى بالنعت ليتخصص النكرة فيقل الابهام ويفيد البدل بواسطة النعت ما لم يفده المبدل منه المعرفة فلا يكون المقصود انقص من غير المقصود فان قيل يشكل هذا بقوله تعالى قل هو الله احد فان قوله احد بدل من الله

Marfat.com

بعض الوجوہ ولم یوصف بشئ وبقولہ تعالی حٰمٓ تَنْزِیْلُ الْکِتٰبِ مِنَ اللّٰہِ الْعَزِیْزِ الْعَلِیْمِ
الی قولہ شَدِیْدِ الْعِقَابِ فان قولہ شدید العقاب بدل من اللہ وھو نکرۃ لان الاضافۃ
لفظیۃ ولم یوصف بشئ بخلاف قولھم مررت بزید ضارب ابوہ فان ضارب بدل من زید وھو
نکرۃ فاجیب بان کل من ذلک بدل علی المتابع وبالحقیقۃ ھو صفۃ المبدل والتقدیر قل ھو اللہ
الله احد والہ شدید العقاب ومررت بزید رجل ضارب ابوہ ویمکن ان یحمل الاول علی تقدیر
صفۃ من محذوف احد عظیم واحد لا شریک لہ او غیر ذلک ویمکن ان یجعل قولہ لم یلد صفۃ قولہ احد
قولہ اللہ الصمد اعتراض ویمکن ان یحمل ذلک علی قولہ ابی علی الفارسی فانہ یجوز ترک الوصف اذا
استفید بالبدل ما لم یستفد بالمبدل منہ نحو مررت بالانسان رجل ونحو بالواد المقدس طوی اذا لم
یجعل طوی اسما للوادی بل بمعنی المکرر تقدیسہ لانہ قدس مرتین وان لم یکن کذلک لا یجوز ترک
الوصف عندہ ایضا نحو مررت بزید رجل ثم النعت انما یجب اذا ابدلت النکرۃ من المعرفۃ بدل الکل
بخلاف غیرہ من الابدال فانہ لا یجب النعت نحو مررت بزید حمار ونحو **ویکون فان** ای المبدل
والمبدل منہ فی الاقسام الاربعۃ **ظاھرین** نحو جاءنی زید اخوک **ومضمرین** نحو ان زیدا
لقیتہ ایاہ ومثل الشارحون بنحو ضربتک ایاک وفیہ نظر لانا لا نسلم ان ایاک بدل بل ھو تاکید
لصدق حد التاکید علیہ مثل انت فی ضربت انت واجیب بانا قد بینا من قبل ان الضمیر المتصل
منصوبا او مجرورا لا یوکد الا بمنفصل مرفوع فاذا قلت ضربتک ایاک کان بدلا لا تاکیدا لان النصوب
فی باب البدل اولی لان البدل فی نیۃ استیناف التعلق وقیل ان الثانی ان ذکر بحیث یکون مستقلا
بالنسبۃ کان بدلا وان ذکر بحیث یکون مقررا لامر الاول فی النسبۃ یکون تاکیدا او الحیثیات معتبرۃ
فی الحدود **ومختلفین** نحو اخوک ضربتہ زیدا او اخوک ضربت زیدا ایاہ باعادتہ الضمیر الی الاخ
الذی ھو زید ومثل الشارحون بنحو ضربت زیدا ایاہ وفیہ نظر لانہ یصدق علیہ حد التاکید واجیب بما
مر من الوجھین فی ضربتک ایاک وھذا اربعۃ اقسام والبدل ایضا اربعۃ اقسام فیصیر الاقسام
بضرب ھذا الاربعۃ فی تلک الاربعۃ ستۃ عشر قسما **ولا یبدل** اسم **ظاھر من مضمر**
بدل الکل فلا یقال مررت بہ المسکین ولا یقال رایتک زیدا **الا من الغایب** مستثنی من قولہ
مضمر ای لا یبدل الظاھر من مضمر ای مضمر کان بدل الکل الا من الضمیر الغایب فانہ یبدل
الظاھر منہ بدل الکل نحو ضربت زید او انما لم یبدل ظاھر من مضمر متکلم ومخاطب
لئلا یصیر المقصود ناقصا لانہ من غیر المقصود مع اتحاد ما صدقا علیہ لکونہ ضمیر المتکلم والمخاطب
اعرف المعارف بخلاف الغائب فان فیہ ابھاما کالظاھر وبخلاف غیر بدل الکل من الابدال لعدم
الاتحاد فیما صدقا علیہ وافادت البدن مالم یفد المبدل منہ فیجوز نحو ضربتنی رأسی فی بدل البعض
ووجدتنی علمی فی بدل الاشتمال واعتنی غلامی فی بدل الغلط وقال ابن مالک الضمیر الواجب الاستتار
فی افعل وتفعل وافعل لا تبدل عنہ بدل ما سواہ کان بدل الکل او غیرہ استقبالا بالابدال الظاھر
عما لا یقع ضمیرا بارزا ولا ظاھرا فقط ثم لما فرغ عن البدل شرع فی عطف البیان فقال **عطف البیان**
تابع غیر صفۃ یوضح متبوعہ احترز بقولہ غیر صفۃ عن الصفۃ وبقولہ یوضح متبوعہ عن

Marfat.com

البدل وعطف النسق والتاكيد فاذا قيل جاءني زيد ابو عبد الله فقيل له ابو عبد الله ان ذكر بحيث انه يكون مقصودا بالنسبة يكون بدلا وان ذكر بحيث انه يوضح مقرره يكون عطف بيان **مثل** قول اعرابي حيث اتى عمر بن الخطاب وقال ان اهلي بيدو وانى على ناقة دبراء اعجفاء نقباء فقال عمر رضي الله عنه ان بها من نقب ولا دبر فانطلق الاعرابي الى اهله فقال **أقسم بالله ابو حفص عمرا** ان بها من نقب ولا دبر اعزله الاهمان كان فقيل له عمر عطف بيان فقيل له ابو حفص وهو كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب **وفصله من البدل** صفة الفصل اى مرت عطف البيان الكائن من البدل **لفظا** انما قيد به لان الفرق بينهما معنى مطرد وذلك بما عرفت فى الحد من ان البدل مقصود بالنسبة وذكر المبدل منه للتوطية وعطف البيان غير مقصود بها وانما المقصود بها المتبوع وذكره كالمصلح للبدل المتبوع **فى مثل** قوله المار **انا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير ترقبه وقوعا** اى فرقه الطير فى الهواء ينتظر موته فان قوله بشر عطف بيان للبكرى ولا يصح ان يكون بدلا اذ البدل مقصود فى حكم تكرير العامل فيكون المعنى التارك بشر فلا يصح لكونه من باب الضارب زيد والمراد بقوله فى مثل كل ما كان عطف بيان من المعرف باللام الذى اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد والتارك البكرى بشر وكما يظهر الفرق فى هذه الصورة يظهر فى النداء ايضا نحو يا غلام زيدان حمل زيد بدلا لا يجوز فيه الا الضم لان البدل فى حكم المستقل مطلقا وان جعل عطف البيان يجوز فيه الرفع والنصب على ما عرفت من قبل ويمكن ان يراد بقوله فى مثل كل ما يختلف حكمه عطف بيان وبدلا فيتناول صورة النداء ايضا قال بعض المحققين فى الفرق بينه وبين البدل انه لو قال رجل زوجت بنتى فاطمة وكان اسم امرأته عائشة فان اراد عطف البيان صح النكاح فان الغلط وقع فيما هو غير مقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح اذ الغلط وقع فيما هو مقصود بالنسبة ثم لما فرغ من بيان المعرب شرع فى المبنيات فقال **المبنى ما ناسب مبنى الاصل** اى ما ناسب المبنى فى اصل وضعه وهو الماضى والامر بغير اللام والحرف وهو الشهور وقيل الجملة ايضا وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث انه لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليه والجملة كذلك فانها لا تحتاج الى الاعراب لانها بانفسها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها قلنا كذلك لكنها كانت فى اعراب المفرد نيابة عنها مقام المفرد فخرجت عن كونها مبنية الاصل بهذا الاعتبار لانها هو مبنى الاصل كالجملة الماضى والامر بغير اللام لا يكون لها اعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم تخرج عن شبهها بمبنى الاصل بل هى مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها وجوبا وجوب البناء كاذ واذا وحيث وجوازا جواز البناء كاليوم والليلة والحين والوقت والمراد بالمناسبة المناسبة المعتبرة اى ما ناسب المبنى فى اصل وضعه مناسبة معتبرة وفى هذا القيد احتراز عن المناسبات التى لم يعتبر لضعف او معارض كمناسبة غير المنصرف فعل الماضى فى الفرعيتين ومناسبته اى الحروف مع لزوم الاضافة المانعة للبناء وقد ذكرنا بيانها فى تعريف المعرب على الاستقصاء والمراد بالمناسبة اعم من ان يكون بوجه قريب اى بلا واسطة حرف او بعيد اى بواسطة حرف فما ناسب على شابه ليتناول ما تضمن معنى مبنى الاصل كاين وما قام مقامه كصه

Marfat.com

وغیر ذلک ثم تلک المناسبة بستة اوجه علی ما سبق ذکره فی حد المعرب فان قیل مبنی الاصل نوع من الانواع المبنی واخذ النوع فی تعریف الجنس یوجب الدور قیل هذا تعریف المبنی من الاسماء لا تعریف مطلق المبنی فلا دور **او ما وقع** حال کونه **غیر مرکب** ترکیبا اسناد یا فالمضاف الیه علی هذا قبل الترکیب الاسنادی مبنی فیکون السکون فی غلام زید سکون بناء وقیل معناه ای غیر مرکب مع عامله فالمضاف الیه علی هذا قبل الترکیب الاسنادی معرب لانه رکب مع عامله وهو المضاف اوحرف الا ضافة المقدر وسکونه سکون وقف لا سکون بناء وقد سبق تحقیقه فی تعریف المعرب نحو ابت ونحو التقداد نحو زید عمرو بکر خالد ونحو الاصوات التی لا ترکیب فیها وکلمة او مانعة للخلو دون الشک فلا ینافی التعریف فان قیل فی ای حد ید خل نحو غاق فی قولهم غاق صوت الغراب ولیس فیه مناسبة مبنی الاصل ولا عدم الترکیب قیل هو داخل فی الحد الثانی والمراد بغیر المرکب اعم من ان یکون حقیقة او حکما وهو غیر مرکب حکما بناء علی قصد المشاکلة للمسمی الواقع غیر المرکب حقیقة **وحکمه** ای حکم المبنی **ان لا یختلف اخره** ای هیئة اخر المبنی **لاختلاف العوامل** فان قیل حکم الشیء هو الاثر الثابت بذلک الشیء وعدم اختلاف اخر المبنی اثر مناسبة مبنی الاصل لا اثر المبنی قیل اراد بالحکم الخاصة ای خاصته عدم اختلاف هیئة اخره لاختلاف العوامل فان قیل قوله لاختلاف العوامل لا یخلو اما ان یتعلق بمعنی النفی وهو عدم اختلاف او الفعل المنفی وهو لا یختلف لا یستقیم کل منهما اما الاول فلان اختلاف العوامل لیس بعلة لعدم اختلاف اخره واما الثانی فلان النفی اذا دخل علی فعل فیه قید یوجه ما توجه النفی الی ذلک القید ویبقی اصل الفعل مثبتا فلو بقی اصل الفعل ههنا مثبتا لافسد المعنی حیث یلزم منه ثبوت اختلاف اخر المبنی عند عدم اختلاف العوامل قیل یمکن ان یتعلق بالفعل المنفی والفعل بعد توجه النفی الی القید یکون جایز الثبوت لا واجب الثبوت وثبوت اختلاف اخر المبنی عند عدم العامل فی المبنی جایز الثبوت نحو من الرجل ومن زید ویمکن ان یکون اللام بمعنی الوقت ای وقت اختلاف العوامل فیصلح ان یتعلق بمعنی النفی ایضا فلا یرد توجه النفی الی القید **والقابه** ای القاب البناء **ضم وفتح وکسر ووقف** وهذا عند البصریین والکوفیون یطلقون القاب الاعراب علی البناء وبالعکس، وانما ذکر الشیخ فی الاعراب الانواع حیث قال وانواعه رفع ونصب وجر وفی البناء القاب اذ الاعراب ما به الاختلاف فیکون کل من الرفع واخواته نوع منه والبناء عبارة عن صفة فی المبنی وهی عدم الاختلاف لا عن الحرکات والسکون بل الحرکات والسکون ما به البناء فلا یکون کل من الضم واخواته نوعا منه بل یکون لقبا واسما لما فی اخره من الحرکات والسکون فلو قال انواع البناء لسبق الذهن الی کون کل من الضم واخواته بناء کما فی انواع الاعراب ولیس الامر کذلک بل هی القاب لما فی اخره من الحرکة والسکون فیکون المعنی والقابه ای القاب حرکات واخره وسکونه ضم واخواتها وانما سمی الضم ضما لحصوله بضم الشفتین والفتح فتحا لانفتاح الفم فی التلفظ به والکسر کسرا لانکسار الشفة السفلی فی التلفظ به والوقف وقفا لتوقف اللفس فیه عن الجری **وهی** ای المبنی **سبعة** ابواب کذا فی بعض الشروح وفیه نظر لان المصنف لم یذکر الاصوات فی باب اسماء الافعال کالزمخشری بل ذکرها فی باب علیحدة فیکون المبنیات عنده ثمانیة ابواب بخلاف الزمخشری فانه ذکر الاصوات فی باب اسماء الافعال فیصح قوله وانا اسوق الیک ما بینه عامة العرب فی سبعتنا ابواب وانما انث الضمیر مع کونه راجعا الی المبنی لتانیث الخبر

وهی المضمرات واسماء الاشارة والموصولات واسماء الافعال والاصوات

Marfat.com

بالرفع عطف على اسماء افعال وبالجر عطف على الافعال والمعنى واسماء الاصوات وفى كلا الوجهين نظر
اما الجر فلان المذكور من نخ زغات ونحوهما صوت لا اسم صوت الا ان يقال
الاضافة بيانية واما الرفع فلان الصوت ليس باسم لانه لم يوضع لمعنى بل هو حال
عليه بالطبع فكيف تذكر فى الاسماء المبنية الا ان يقال ان الاصوات ملحقة
بالاسماء لانها يحصل بها فائدة كالاسماء فعوملت معاملتها واجريت مجراها
فى البناء وان لم يكن اسماء على الحقيقة لعدم الوضع فلا يشكل ذكرها فى الاسماء المبنية
والمركبات والكنايات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميع الظروف
ليست مبنية بل المبنى بعضها وفيه نظر لان المركبات والكنايات ايضا كذلك فينبغى ان يقول وبعض المركبات
والكنايات والظروف كما قال صاحب اللب وانما بنى المضمر لانه يحتاج الى المكنى عنه فاشبه الحرف
فى الاحتياج **وهو ما وضع لمتكلم او مخاطب او غايب تقدم ذكره** قيل فيه احتراز
عن الاسماء الظاهرة فانها غايب لكن بغير شرط تقدم ذكرها فيخرج لفظ الغايب فانه وضع لغايب مطلقا
لا مقيدا بتقدم ذكره وكذا يخرج اسماء الاشارة لكونها غايبا كسائر الاسماء الظاهرة لكن بغير شرط التقدم
لكن يدخل لفظا المتكلم والمخاطب فيراد به ما وضع لمتكلم او مخاطب على وجه الكناية فيخرج لانهما وان وضعا
لمتكلم او مخاطب لكن لا على وجه الكناية او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب ليس فيهما جهة الغيبة فيخرج
لان فيهما جهة الغيبة لكونهما من الاسماء الظاهرة او يراد ما وضع لمتكلم او مخاطب مادة فيخرج لانهما
موضوعان لمتكلم ومخاطب صيغة لا مادة او يراد بالمتكلم او المخاطب الاصطلاحيان دون اللغويين
فيخرج لانهما لا يسميان متكلما او مخاطبا فى الاصطلاح او يراد بالمتكلم ما هو فى ان الحكاية عن نفسه و
بالمخاطب ما هو فى ان توجه الخطاب فيخرج لانهما اعم ولا يدخل فى الحد نحو امير المؤمنين يامرك
بكذا فى قول الامير مريدا انا امرك بكذا لانه وان كان مستعملا للمتكلم لكنه غير موضوع له فيخرج عن الحد
بقيد الوضع وقيل هذا اعنى قوله تقدم ذكره تقسيم للغايب غير داخل فى الحد اى سواء تقدم ذكره
لفظا او معنى او حكما فعلى هذا يراد بالوضع الوضع على وجه الكناية فيخرج الاسماء الظاهرة
ولفظ الغايب واسماء الاشارة وقائل ان يقول ان هذا القيد لو لم يكن داخلا فى الحد لم يدخل فيه نحو
كم وكذا فانه وضع لغايب على وجه الكناية لكن لا بشرط تقدم الذكر فلا بد من القيد به فكيف يكون
غير داخل فى الحد والمراد بقوله لفظا اعم من ان يكون تحقيقا نحو ضرب زيد غلامه او تقديرا نحو
ضرب غلامه زيد لتقدم الفاعل تقديرا وفيه نظر لان دأب المصنف انه جعل التقدير قسيما للفظ لا قسما له
والمراد بتقدم ذكره معنى ان يتقدم ما يتضمن معاد الضمير نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى اى العدل تضمن
اعدلوا اياه او يدل عليه سياق الكلام التام نحو قوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما السدس اى لابوى الميت
اذ سوق الكلام لبيان الميراث وهو يستلزم سبق الميت ويمكن ادراج نحو ضرب غلامه زيد فى هذا القسم
لتقدم الفاعل تقديرا او معنى وهو المحق والمراد بتقدم ذكر الفاعل حكما ان يعود الضمير الى ما اضمن
الذهن من الشان او القصة او غيرهما ولم يصرح به لقصد الابهام والاجمال او لاثر التفسير ثانيا فى مقام
التفخيم والتعظيم لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مفسرا يوجب فى المفسر تفخيما وتعظيما فهو مما يدل المذكور حكما

Marfat.com

كقل له تعالى قل هو الله احد فهو عائد الى الشان المحضر فى الذهن ولم يصرح به لقصد تفخيم الشان بتبيين مجملا اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير فى نعم رجلا فانه عائد الى الرجل المحضر فى الذهن ولم يصرح لقصد تفخيم ذلك الرجل بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ثانيا وكذا الضمير فى ربه رجلا ولقائل ان يقول ما ذكرتم من وجه عدم التصريح لا يطرد فى باب التنازع نحو اكرمنى وضربت زيدا على مذهب البصريين لعدم قصد التفخيم والتعظيم فالاولى ان يقال لم يصرح به قصدا لابهام تفخيما لو للتحرز عن لزوم التكرار ثم شرع فى تعريف المضمر شرع فى تقسيمه فقال **وهو** اى المضمر قسمان **متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه فى التلفظ** اى الذى يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح **والمتصل غير المستقل بنفسه** فى التلفظ به اى الذى لا يصح التلفظ به منفردا فى الاصطلاح اى ما كان كالتتمة لما قبله اى ما كان كالجزء لما قبله وكبعض حروفه وانما قيدنا بقولنا فى الاصطلاح اذ صح التلفظ بالضمير المتصل البارز منفصلا ايضا وانما قال فى التلفظ احترازا عن الدلالة على المعنى فان المنفصل والمتصل كلاهما مستقلان بنفسه فى الدلالة على المعنى لانهما اسمان والاسم ما يكون مستقلا بنفسه فى الدلالة على المعنى ولم يذكر هذا القيد فى بعض النسخ **وهو** اى المضمر باعتبار انواع الاعراب اقسام ثلثة **مرفوع ومنصوب ومجرور فالاولان** اى المرفوع والمنصوب **متصل ومنفصل** لا يجوز ان يكون قوله متصل ومنفصل خبر المبتدأ اى فالاولان لان الخبر اذا كان مشتقا يجب ان يكون مطابقا للمبتدأ ولا مطابقة ههنا فحمل على انه خبر مبتدأ محذوف اى فالاولان كل واحد منهما متصل ومنفصل والجملة خبر المبتدأ الاول او بدل من الخبر المحذوف اى فالاولان كل واحد منهما قسمان متصل ومنفصل وعلى تقدير الخبر الجامد اى ضمير متصل وضمير منفصل ولا يلزم المطابقة **والثالث** اى المجرور **متصل فقط** اذ لا يوجد المنفصل الا لتعذر المتصل وذلك هو ما يتقدم الضمير على عامله او بالفصل بين الضمير وعامله بحذف عامله وكل ذلك ممتنع ههنا اما الاول فلانه يلزم تقديم المجرور على الجار واما الثانى فلانه يلزم الفصل بين الجار والمجرور واما الثالث فلانه يلزم حذف الجار وابقاء المجرور وكل ذلك ممتنع فان قيل الفصل بين المضاف والمضاف اليه بالظرف فى الشعر فى الظاهر جائز كقوله لما رأت ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها فلم لا يجوز ذلك فى المضمر جريا على سنن الاطراد قيل الفصل بينهما وان جاز بالظرف فى الشعر لكنه ممتنع عند ازدياد جهة اخرى بواسطة اتصال الضمير **فذلك** اى المضمر **خمسة انواع** المرفوع المتصل والمرفوع المنفصل والمنصوب المتصل والمنصوب المنفصل والمجرور المتصل **الاول** اى مثال النوع الاول من الانواع الخمسة وهو المرفوع المتصل **ضمير ضربت** على صيغة الماضى المعروف **وضربت** على صيغة الماضى المجهول **الى ضمير ضربن** على بناء المعروف **وضربن** على بناء المجهول اى ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن ضربت ضربا ضربوا ضربت ضربنا ضربن وكذا مجهولها وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف فلذلك قدم فى الحد واخر ضمير الغائب لانه دون الكل فان قيل لا يدخل فى هذا التعداد ياء ضمير المخاطبة نحو تضربين وبعض المستكنات فى المضارع نحو اضرب ونضرب وتضرب ولو قيل مكان ضربت الى ضربن اضرب الى يضربن لكان

Marfat.com

اولى اذ لا فرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضمائر بخلاف المضارع فان بعض ضمائره يفارق ضمائر الماضى قيل لعل المصنف اعتبر الفرق بين الماضى المجهول والمعروف فى الضمائر من حيث المعنى باعتبار ان الضمير المعروف ضمير الفاعل وضمير المجهول ضمير مفعول ما لم يسم فاعله بخلاف ياء تضربين والمستكن فى نحو اضرب ونضرب فانهما من حيث انهما ضميرى المخاطب والمتكلم عين ضميرى المخاطب والمتكلم فى الماضى لان كل واحد منهما ضمير الفاعل وان كانا مختلفين بالنظر الى الصورة فلم يذكرهما على حدة اذ العبرة للمعنى لا للصورة فان قيل كلمة الى ههنا لمد الحكم لا للاسقاط لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيلزم ان لا يدخل ما بعد ما فى الحكم قيل معناه الاول وضربت وضربت وما دون ذلك الى ضرب وضرب فتكون الى للاسقاط لكن قوله وما دون ذلك يتناول ما بعده حتما فى حق لمعدانى فى حكم ما قبلها او قال ان ما بعد الى لا متنع ان يدخل فى حكم ما قبلها لا بدليل خارجى ههنا دخل ما بعدها فى حكم ما قبلها بدليل خارجى او يقال معناه كان ضربت وضربت يا لغا الى ضربن وضربن او واصلا الى ضربن وضربن فالى ههنا صلة البلوغ او الوصول لا امتداديته ولا اسقاطية فلا يلزم خروج ضربن وضرب من الحكم ولقيل انها بمعنى مع او بمعنى حتى فيدخل ما بعدها فيما قبلها فى الحكم لا يستقيم اما الاول فلانها لو كانت بمعنى مع لابدل اللفظ على حكم ما بين ضربت وضربت وضربن وضربن واما الثانى فلان حكم حتى ان يكون ما بعدها منتهى به المذكور او عنده وضربت وضربن ليس مما ينتهى به ضربت وضربت او عنده **والثانى** اى المرفوع **للتصل انا الى هن** يعنى انا نحن انت انتما انتن هو هما هم هى هما هن كلها الى هنا اسقاطية ومعناه انا وما دونه فيدخل ما بعده فيما قبله **والثالث** اى المنصوب **المتصل ضمير ضربنى** وما دونه **الى ضربهن** اى ضربنى ضربنا ضربك ضربكما ضربكم ضربك ضربكما ضربتكن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن **وانى** اى وضمائره التى **ما دونه الى ضمير اهن** اى انى انك انكما انكم انك انكما انكن انه انهما انهم انها انهما انهن الهن الاول نظير المتصل بالفعل والثانى نظير المتصل بالحرف انما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المتصل للنصوب يتصل بالفعل والحرف. **والرابع** اى المنصوب المنفصل **ايا** سمى **وما دونه الى اياهن** يعنى اياى ايانا اياك اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكن اياه اياهما اياهم اياها اياهما اياهن **والخامس** اى المجرور المتصل ضمير **غلامى ولى** وما دونها **الى ضمير غلاهن ولهن** اى غلامى وغلامنا ولى ولنا وغلامك غلامكما غلامكم غلامك غلامكما غلامكن وغلاك لكما لكم لك لكما لكن وغلامه غلامهما غلامهم وغلامها غلامهما غلامهن وله لهما لهم لها لهما لهن الاول مثال المتصل بالاسم والثانى مثال المتصل بالحرف وانما اورد نظيرين ليعلم ان الضمير المجرور المتصل بالاسم والحرف ثم لما فرغ من بيان اقسام الضمير شرع فى بيان محل اتصال الضمير للتصل فقال **فالمرفوع** اى فالضمير المرفوع المتصل **خاصة** اى مختص **بمحل فى الماضى** فقوله خاصة حال من فاعل يستقر فان قيل فاعله مذكر والخاصة مؤنثة وانما يجب ان يكون مطابقا لصاحبها قيل التاء فى الخاصة للمبالغة لا للتانيث كالتاء فى علامة ويمكن ان يكون الخاصة مصدرا على زنة فاعل بمعنى الخصوص كالعافية بمعنى المعافات منصوب بفعل محذوف اى خص يا مستقر

Marfat.com

خصوصا والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره او حال موكدة وانما قال خاصة احترازا عن المنصوب والمجرور المتصلين لعدم الاستتار فيهما وانما يستتر المرفوع لان علة الاستتار دلالة الفعل على ماهو كجزء منه وهذا انما يتحقق فى المرفوع المتصل والجار والمجرور فى قوله **للغايب والغائبة** صفة للماضى اى الماضى الكائن للغايب والغائبة نحو زيد ضرب وهند ضربت **وفى المضارع** عطف على قوله فى الماضى اى يستتر فى المضارع الكائن **للمتكلم مطلقا** ظرف او مفعول مطلق اى يستتر فى المضارع المتكلم زمانا مطلقا واستتارا مطلقا اى سواء كان المتكلم واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب **والمخاطب** عطف على قوله للمتكلم اى فى المضارع للمخاطب اذا كان مفردا مذكرا نحو يا زيد تضرب **والغايب** نحو زيد يضرب **والغائبة** نحو هند تضرب وفى الصفة اى فى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وافعل التفضيل **مطلقا** ظرف ومفعول مطلق اى يستتر فى الصفة زمانا مطلقا واستتارا مطلقا اى سواء كان واحدا او مثنى او مجموعا او مذكرا او مؤنثا نحو زيد ضارب والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون وهند ضاربة والهندان ضاربتان والهندات ضاربات والالف والواو فى ضاربان وضاربين حرفان زيدتا علامة للمثنى والمجموع كالالف والواو فى الزيدان والزيدين ليسا بضميرين بدليل اختلافهما بالعامل فجاء فى الضاربان والضاربون ورأيت الضاربين والضاربين ومررت بالضاربين والضاربين **ولا يسوغ المنفصل** اى لا يجوز اتيان الضمير المنفصل **الا لتعذر المتصل** مستثنى مفرغ واللام بمعنى لوقت اى لا يسوغ المنفصل فى جميع الاوقات الا وقت تعذر المتصل وعلى حقيقتها اى لا يسوغ المنفصل لاجل شئ الا لاجل تعذر المتصل وذلك لان وضع الضمائر للاختصار لانها كنايات والاصل فى الكلام الصريح والكناية خلاف الاصل فالعدول عنه لا يكون الا للاختصار والمتصل اخصر من المنفصل لكونه اقل حروفا من المنفصل فمتى امكن المتصل لا يسوغ المنفصل اذ لا يسوغ العدول عن الاصل الا عند تعذره فلا تقال ضرب انت ولا ضربت اياك لعدم تعذر المتصل **وذلك بالمقدم** اى تعذر المتصل كائن بسبب تقدم الضمير **على عامله** نحو اياك ضربت لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل بالاول اذ الاتصال انما يكون باخر العامل اذ المتصل كالجزء منه **او بالفصل** بين الضمير وعامله **بغرض** لا يحصل الا به اذ لو حصل لغيره لم **يتحقق** تعذر الاتصال نحو ما ضربك الا انا وانما تعذر المتصل بالفصل اذ الفصل ينافى الاتصال ويترتب على الفصل فوت الغرض الذى لا يحصل الا به **او بالحذف** اى بحذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد فى اللفظ ما يتصل به نحو اياك والشر **او بكون العامل معنويا** اى يكون عامل الضمير معنويا وهو الابتداء نحو انا زيد **او يكون** عامله **حرفا والضمير مرفوع** نحو ما انت قائما الفوت ما يتصل به اذ الضمير المرفوع لا يتصل الا بالفعل وانما قيد الضمير بكونه مرفوعا لانه لو كان منصوبا او مجرورا جاز اتصاله بالحرف نحو انني وانك ولى وانك ثم قوله والضمير مبتدأ وقوله مرفوع خبره والجملة حال ولا يحتاج الى ضمير لان الجملة فى مثل هذا الموضع اجريت مجرى الظرف كما فى قولك لقيتك والجيش قادما اى فى اى وقت قدوم الجيش **او يكون** اى يكون الضمير مسندا اليه اى الى ذلك الضمير **صفة** اى اسم فاعل او اسم مفعول

Marfat.com

اوصفة مشبهة **جرت تلك الصفة على غير من هي له** اى على غير الذى تلك الصفة كائنة له **نحو هند زيد ضاربته هي** فهند مبتدأ وزيد مبتدأ ثان وضاربته خبر المبتدأ الثانى وهى فاعل ضاربته فهى ضمير اسندت اليه ضاربته وهى صفة جرت على غير من هى له فانها جرت على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها فابرز الضمير وانما وجب ابراز الضمير حينئذ لحصول اللبس فى بعض الصور نحو زيد عمرو ضاربه هو حيث لا يعلم ان الفاعل زيد والمضروب عمرو او على العكس فابرز الضمير ليدل الانفصال الذى هو خلاف الاصل على عود الى البعيد الذى هو خلاف الاصل ولما حصل اللبس فى هذه الصورة وجب ابراز الضمير وحمل صورة عدم اللبس فى الصفات على صورة اللبس طردا للباب كما فى هند زيد ضاربته هى فانه يعلم ان الضاربة هند والمضروب زيد وهذا عند البصريين واما الكوفية فلا يلزمون ابرازه فى صورة عدم اللبس **قيل سأل على الفعل** فان قيل ما الفرق بين الصفة التى جرت على غير من هى له وبين الفعل الذى جرى على غير من هو له حيث وجب ابراز الضمير فى الصفة مطلقا عند البصريين وحمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس **وفى الفعل** اقتصر ابرازه على صورة اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو بخلاف هند زيد تضربه حيث لا يجب **تضربه هى** لعدم اللبس ولم يجعل فيه صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا للباب قيل انما حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس فى الصفات دون الافعال تحصيلا للفرق بينها وبين الافعال فى تحمل الضمائر ولم يعكس لان الفعل اولى بالتخفيف وذلك باستتار الضمير فيه ثم الحكم لا يختلف فى المسئلة بين الصفة الجارية على غير من هى له وبين الصفة الجارية على غير ما هى له لكنه ذكر الاصل وهى من المختص بالعقلاء ثم لما فرغ عن بيان مواضع تعذر الاتصال شرع فى بيان امثلتها على الترتيب فقال **مثل اياك ضربت** مثال المقدم على عامله **وما ضربك الا انا** مثال الفصل لغرض **واياك والشر** مثال حذف العامل اذ اصله اتق نفسك والشر اى اتق نفسك ان تتعرض للشر واتق الشر ان يهلكك على سبيل بيانه فى التحذير **وانا زيد** مثال كون العامل معنويا **وما انت قائما** مثال كون العامل حرفا والضمير مرفوع **وهند زيد ضاربته هى** مثال الضمير الذى اسندت اليه صفة على غير من هى له فانها اسندت للمبر الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهى صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما اختار بالتمثيل صورة عدم اللبس ليستدل به على صورة اللبس بخلاف ما لو عكس ثم الضمير البارز فى المثال فاعل لا تاكيد والا لكان داخلا فى صورة الفصل لغرض وقيل هو تاكيد الضمير المستكن فى ضاربته لكنه تاكيد لازم لا فاعل بدليل الزيدون العمرون الضاربوهم نحن حيث جمع الضاربون ولو كان نحن فاعلا لضعف جمعه لانه كالفعل والفعل اذا قدم على الاسم لا يثنى ولا يجمع ومن ثم ضعف قام رجل قاعدون غلمانه على ما عرف من قبل وروى عن الزمخشرى الزيدون العمرون ضاربهم نحن بافراد الصفة وعلى هذا يكون الضمير البارز فاعلا كما قيل **واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا** الواو للحال اى والحال انه ليس احد الضميرين ضميرا مرفوعا **فان كان احدهما** اى احد الضميرين **اعرف** من الاخر **وقدمته** اى قدمت الاعرف **فلك الخيار فى الثانى** اى فى اتصال الضمير الثانى المؤخر وانفصاله **نحو الدرهم**

Marfat.com

اعطيتك واعطيتك اياه وضربيك وضربي اياك اجتمع في المثالين ضميران كلاهما غير مرفوع لنصبهما في اعطيتكه وجر الاول ونصب الثاني في ضربيك واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب في اعطيتكه وياء المتكلم في ضربيك وقدم الاعرف فيهما فجاء في الثاني الوجهان الاتصال والانفصال وانما اوردت مثالين ليعلم ان الضميرين يجوز ان يكونا منصوبين وان يكون احدهما منصوبا والآخر مجرورا فان قيل قد سبق انه لا يسوغ المنفصل الا تعذر المتصل فيما لا يخلو اما ان تعذر الاتصال لوجود احد الضميرين واقع لا محالة فان تعذر وجب ان يتعين الانفصال وان لم يتعذر وجب ان يتعين الاتصال فما وجه التخيير قيل تعارض فيه جهتا التعذر وعدمه اما جهة التعذر فباعتبار الفصل بالفضلة لفظا بين الضمير وعامله وقد عرفت ان الفصل بينا في الاتصال واما جهة عدم التعذر فباعتبار عدم الفصل حكما لما ان تلك الفضلة ضمير متصل والفصل بما هو متصل غير معتد به فيكون هذا الفصل كلا فصل فلما تعارض فيه جهتان جوز الوجهان تقابلتا بين الجهتين وانما قال وليس احدهما مرفوعا احترازا عما اذا كان احد الضميرين مرفوعا نحو اكرمتك لانه حينئذ وجب الاتصال اذ الضمير المرفوع كالجزء من الفعل فكانه لم يتحقق الفصل اصلا لا لفظا ولا حكما فيجب الاتصال وانما قال فان كان احدهما اعرف احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاه اياه واعطيته اياه حيث يجب الانفصال في الاصح للتحرز عن تقدم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح وليكون الاول راجحا على الثاني بالاتصال ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه وفيه نظر لان المفعول الاول في باب اعطيت راجح على الثاني معنى لان في الاول معنى الفاعلية وفي الثاني معنى المفعولية فهو يستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي فلا يلزم تقديم احد المتساويين على الآخر من غير مرجح ولا يستنكف الثاني عن اللحوق بمثله من كل وجه ولا يحتاج الى ترجيحه بالاتصال وانما قال وقد مت احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك حيث يلزم انفصاله لانه لو قيل اعطيتكه لزم تاخير الاعرف عن غيره وهو خلاف الاصل فوجب انفصاله ليكون المتكلم معذورا في تاخير الاعرف باعتبار الصورة ولا يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على وجه خلاف الاصل وحكى سيبويه فيه تجويز الاتصال في اعطيتهوك لان الثاني وان كان الاعرف لكن الاول فيه معنى الفاعلية هو مستحق التقديم نظرا الى الترجيح المعنوي باعتبار المقام المغني عن الترجيح اللفظي **والا فهو منفصل** اي وان لم يكن احدهما اعرف او كان احدهما اعرف لكن لا يكون الاعرف مقدما فالثاني منفصل لما بينا **نحو اعطيته اياك** اجتمع فيه ضميران وليس شيء منهما مرفوعا واحدهما اعرف وهو ضمير الخطاب لكنه لم يكن مقدما **واعطيته اياه** اجتمع فيه ضميران متساويان وليس شيء منهما مرفوعا **والمختار في خبر باب كان الانفصال** يعني اذا وقع خبر كان ضميرا جاز اتصاله نحو كنته لانه يعد دخول كان عليه اشبه المفعول والمفعول اذا كان ضميرا وجب اتصاله نحو ضربته وجاز انفصاله نحو كنت اياه لانه في الاصل خبر للمبتدا وخبر المبتدا اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان حاله معنوي لكن الحقيقة اعجز على الشبيه فيختار الثاني **والاكثر** انه اذا كني عن الاسم الواقع **بعد لولا الامتناعية وعسى** ان وقع بعد لولا ضمير مرفوع منفصل وبعد عسى ضمير مرفوع متصل **فيقال لولا انت لولاك** اي لولا انتم لولاكم لولا انتما لولاكما لولا انتن لولاكن لولاهو لولاها لولاهما لولاهم لولاهن لولانا

Marfat.com

١٢ لولاكن وعيت بفتح التاء اه اى عيتَ عيتما عيتم عيتِ عيتما عيتن عاه عاها عاهم عاها عاها عاها عاهن عيت عينا وذلك لان ما بعد لولا مبتدأ وما بعد عسى فاعل والمبتدأ اذا كان ضميرا وجب انفصاله لان عامله معنوى والاصل فى الفاعل اذا كان ضميرا يجب ان يتصل بفعله لانه كجزء من الفعل وللقائل ان يقول لو قال لولا انا وعيت بضم التاء الى آخرها لكان اولى لان المتكلم مقدم على المخاطب والغائب فيدخل ما دونه فى قوله اه بخلاف ذكر المخاطب حيث لا يدخل المتكلم فى قوله اه لانه فى اول المخاطب لا فى آخره فيكون العبارة قاصرة عن ذكر المتكلم الا ان يقال انما اختار ضمير المخاطب لانه متوسط وخير الامور اوساطها وجاء بعد لولا وعسى ضمير متصل يقال **لولاك وعساك الى آخرهما** اى لولاك لولاكما لولاكم لولاكِ لولاكما لولاكن لولاه لولاها لولاهما لولاهم لولاها لولاهما لولاهن لولاى لولانا وعساك عساكما عساكم عساكِ عساكما عساكن عساه عساها عساهما عساهم عساها عساهما عساهن عساى عسانا لكنهم اختلفوا فى هذا الضمير اى فى ضمير المتصل بلولا وعسا الى آخرهما فذهب سيبويه الى ان الضمير فى الاول مجرور بجعل لولا حيازة فى الضمير خاصة على ان للولا مع الضمير شانا ليس لها مع المظهر كما ان للدن مع العدوة شانا ليس لها مع غيرها وفى الثانى منصوب تشبيها لعسى بفعل من حيث ان عسا فيها معنى الترجى كما فى لعل ويلزم سيبويه ان الجار اذا لم يكن زائدا لابد من متعلق ولا متعلق فى لولا ظاهرا ويمكن ان يقال ان متعلق لولا جوابه فيكون المعنى فى نحو لولاك لهلكنا انقضى هلاكى بوجودك وذهب الاخفش الى ان الضمير فى الاول مرفوع على انه مبتدأ وفى الثانى مرفوع على انه فاعل كالضمير المنفصل بعدها باستعارة الضمير المجرور للضمير المرفوع فى الاول كعكسه فى مررت بك انت وباستعارة الضمير المنصوب للضمير المرفوع فى الثانى كعكسه فى ضربتك انت لما ان الكاف ليس من المضمرات المرفوعة بل هو مما من المضمرات المنصوبة او المجرورة فاحتيج الى الاستعارة ويلزم الاخفش تغيير اثنى عشر ضميرا فى كليهما اول يمكن ان يقال ان التغيير المستعمل وان كان كثيرا هون مما لم يستعمل وان قل **ونون الوقاية مع الياء** اى مع اتصال ياء الضمير المتكلم لازمة **فى الماضى** مطلقا نحو ضربنى وضربونى وفى **المضارع** اذا كان **عريا** اى خاليا **عن نون الاعراب** نحو يضربنى ويكرمنى واضافة النون الى الاعراب بمعنى من كخاتم فضة لان بين النون والاعراب عموما وخصوصا من وجه اما لزمت النون فيهما لانه اذا اتصل ياء الضمير وجب كسر ما قبلها لمناسبة فلزمت نون يضربون لفصلها عن الكسرة التى هى اخر المختص بالاسم وانما سميت هذا النون بنون الوقاية اى الصيانة لانها تقى اى تصون الفعل عن اخ الجر وسميى نون العماد ايضا لاعتماد بقاء حركة آخر الفعل وسكونه عليها فان قيل نون الوقاية حرف فكما يصان الفعل عن اخ الجر المختص بالاسم ينبغى ان يصان الحرف ايضا عن اخ الجر المختص بالاسم لان خاصة الشئ ما يوجد فيه دون غيره قيل كسرة نون الوقاية ليست باخ الجر لعدم كونها فى الاخر لكونها على حرف واحد والاخر انما يكون لما للآخر فان قيل فى دعاورمى لا يلزم الكسرة عند اتصال ياء الضمير اذ يمكن ان يقال دعانى ورمانى فلم لزمت هذه النون فيهما قيل لزوم الكسرة قد يكون لفظا كما فى ضربنى وقد يكون تقديرا كما فى دعانى ورمانى او يقال لما لزمت الكسرة فى ضربنى حمل عليه دعانى ورمانى طردا للباب فان قيل قد دخل الكسرة فى الفعل بمن تضربين ولم يكن الجر بل الكسرة قيل المراد بالكسرة الكسرة التى فى الاخر لزوما بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط بخلاف كسرة يكرمن الذين وقل على

Marfat.com

العروضها بانضمام كلمة مستقلة منفصلة فيكون عارضا محضا ولهذا لا يعود المحذوف فيها بخلاف الحركة ٢
الحاصلة باعتبار كلمة متصلة كقولا وضربني فان قيل كيف يستوى بين قولا وضربني مع ان ضمير قولا
فاعل وضمير ضربني مفعول والفاعل بمنزلة الجزء للفعل والمفعول فضلة واتصال ضمير مدون اتصال
ضمير الفاعل قيل سلمنا ان ضربني دون قولا لكنه فوق لم يكن الذين وقل الحق لان الحركة فيه حاصلة
باتصال كلمة متصلة كما في قولا فلا يكون عارضا محضا بخلاف الحركة في المثالين المضروبين حيث حصلت
الحركة فيهما بانضمام كلمة منفصلة فيكون عارضا محضا فاعرف وانما تركت النون في قولهم عساى
حملا لعلى في الترجي والاكثر عساني مع النون وانما تركت النون في قول الشاعر * عهدت بوتى كعلني
الطيس * ان ذهب الفرم الكرام ليسي * حملا على لعلى واجاز الكوفيون ترك النون في فعل التعجب
فقالوا ما احسن وما اجمل بزيد والنون **وانت مع النون فيه** اى في المضارع **ولدن وان و**
اخواتها مخير فانت مبتدأ ومخير خبره وهذا الخطاب لمخاطب غير معين والالزم في النون التي هي
وفيه صفة النون اى انت مع نون الاعراب الكاينة في المضارع ومع لدن وان واخواتها سوى ليت
ولعل وهي ان وكان ولكن مخير بين اتيان النون وتركها تقول يضربانى ويضربنى ولدنى بالتشديد
وانى وانني وكانى وكانني ولكنى ولكنني وانما استثنى ليت ولعل من اخوات ان لعدم التخيير فيهما لان التخيير يوجب استواء الجانبين ولا يستوى
الجانبان فيهما بل الاتيان في ليت والترك في لعل مختار كما قال الشيخ من سعد ويختار في ليت وعكسها في
لعل فهذا الكلام دليل خروجهما عن التخيير لعدم استواء الجانبين فيهما لا ان يقال التخيير لا يوجب
استواء الجانبين بل جوازهما ورجحان احدهما لانا في التخيير باعتبار اصل الكلام فيكون صورة اختيار
الاتيان كما في ليت واختيار الترك كما في لعل قسما من صورة التخيير فلا يدل كلام الشيخ بعدا على خروج
ليت ولعل من هذا الكلام فلا حاجة الى الاستثناء ههنا وانما خير فيهما بين الاتيان والترك لعلمنا الاتيان
فالهما فظة على حركات البنائية في غير لدن وعلى السكون البنائي الذي هو الاصل في البناء في لدن
واما الترك ففي غير لدن للتحرز عن اجتماع النونات وذلك في ان واخواتها ظاهرا واما في المضارع مع نون
الاعراب نحو لحوق نون الثقيلة وفي لدن فلكونه اسما مستغنيا عن هذه النون فان قيل اجتماع النونات
في ان وان وكان مسلم وفي ليت ولعل غير مسلم قيل اجتماع النونات قد يكون حقيقة وقد يكون حكما
كما في لعل لان اللام تشبه النون لقربهما في المخرج ولكونه محمولا على نظائرها وهي لن ومن وان وكما في ليت
لكونه محمولا على اخواتها لكن لما ركبن في ذاتهما مانع وهو اجتماع النونات وتحقق الداعي الى اتيانهما وهو قصد
المحافظة على حركاتها البنائية وانحمل على الاخوات خلاف الاصل اختير فيه الاتيان ولما ارتفاع المانع في لعل
وهو انضمام ثقل كثرة الحروف مع ثقل اجتماع اللامات اذ ليس بين اللام الاولى والاخيرين الا حرف
واحد وهو العين اختير فيه الترك **ويختار لحوق النون الوقاية في ليت** من بين اخواتها
انه استعملا فيقال ليتني اذ لا يلزم فيه اجتماع النونات ولا ثقل التضعيف وقال سيبويه لا يحذف النون في
ليت الا لضرورة الشعر نحو قوله ابن الخليل كنيته جابرا اذا قال ليتني اصادفه واقتداء بعض ملى **وفي من**
وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب فيقال منى وعنى بالتشديد وقدني وقطني بمعنى حسبي اى كفاني

Marfat.com

والاتيان فى من وعن وقد وقط للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء بخلاف الحركة اللازمة حيث لا يلزم محافظتها لانها ليست باصل فى البناء والترك فيها قياسا على محوق الساكن الظاهر نحو من ابنك ومن الرجل **وعكسها** اى عكس لبت **لعل** اى يختار فيها تركها فيقال لعلى لثقل تكرار اللامات وكثرة الحروف وحكم نجل بنون وجيم مفتوحتين ولام ساكنة وهو بمعنى حسب حكم لعل فيقال نجلى بمعنى كفانى لكراهة لام ساكنة قبل النون **وبين سط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل اللفظية** عليها فى نحو كان وان وعلمت واخواتها وفروعها من نحو ساء ولا المشبهتين بليس **وبعدها** اى بعد دخول العوامل اللفظية **صيغة مرفوع منفصل** نحو زيد هو القائم وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وعلمت زيدا هو القائم وما زيد هو بكريم وانما قال صيغة مرفوع منفصل ولم يقل ضمير مرفوع منفصل لئلا يكون الاختلاف فى كونه ضميرا على ما سنبين ولا يمكن الاختلاف فى كونه صيغة مرفوعة فان قيل يلزم فى المبتدأ والخبر الجمع بين الحقيقة والمجاز لانهما قبل دخول العوامل عليهما مبتدأ وخبر حقيقة وبعد دخولهما مجازا من باب تسمية الشئ باعتبار ما كان قيل الجمع بينهما جائز باختلاف الجهة بيانه ان عدم جواز الجمع بينهما للتنافى ولا تنافى عند اختلاف الجهة اى عند اختلاف القرائن كما يقال لا تنكح ما نكح ابوك عقد الوطيا فانه اريد بقوله ما نكح الحقيقة بقرينة قوله وطيا والمجاز بقرينة قوله عقدا ومنه قوله تعالى وان كانوا اخوة رجالا ونساء فغلب من جوز الجمع بينهما حيث اريد بالاخوة الاخوة والاخوات بقرينة قوله بعد هما رجالا ونساء فكذا هنا يراد بالمبتدأ والخبر الحقيقة بقرينة قوله قبل العوامل والمجاز بقرينة قوله وبعد ما ويمكن ان يحمل الكلام على عموم المجاز فيجوز الكلام عند الكل فيراد بالمبتدأ المسند اليه المقدم وبالخبر المسند به المؤخر بالرتبة او يراد بالمبتدأ الجزء الاول من الجملة الاسمية وبالخبر الجزء الثانى منها ونحو ذلك مما يصح او يقال ان الاشكال انما يتوجه اذا كان الظرف اعنى قوله قبل العوامل وبعدها صفة المبتدأ والخبر اما اذا كان متعلقا بقوله يتوسط فلا يتوجه الاشكال اصلا كما ان الظرف فى قولك رايت هذا الشاب فى شبابه وصباه متعلق بقوله رايت ليس بصفة للشباب فعلى هذا يكون المبتدأ والخبر على الحقيقة فافهم وانما تعينت صيغة المرفوع لانها دال على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة فى كلامهم وانما تعينت صيغة المرفوع المنفصل لانه امر ملحوظ موضوع على صورة الانفصال او اسم مبتدأ والمبتدأ اذا كان ضميرا كان حقه الانفصال وقوله **مطابق للمبتدأ** صفة اخرى اى مطابق له فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والتكلم والخطاب والغيبة نحو زيد هو القائم والزيدان هما القائمان والزيدون هم قائمون وهند هى القائمة وان ترن انا اقل منك وكنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم وانما كان مطابقا للمبتدأ لكونه عبارة عنه وقوله **ويسمى** (**فصلا**) الجملة صفة اخرى اى يسمى تلك الصيغة فصلا وانما يتوسط هذه الصيغة بين المبتدأ والخبر **لتفصل** تلك الصيغة **بين كونه نعتا وخبرا** اى ليفيد نوعا من التاكيد هذا علة التوسط لا علة التسمية لان هذا الغرض لا يحصل بالتسمية ووجه التسمية غير مذكور فى المتن ثم قال الخليل وسيبويه انما يسمى فصلا لانه يفصل بين ما قبله وما بعده ببيان ان ما بعده ليس فى حيز الاول وليس من صفاته ومتممة تتوقال المتاخرون انما يسمى فصلا لانه يفصل اى يفرق بين الخبر والنعت ومآل كلا الوجهين واحد وانما الفرق

Marfat.com

فى العبارة وهذه التسمية عند البصريين والكوفيون يسمونه عمادا لانه يحفظ ما بعده عن السقوط عن الخبر مثل عماد البيت والضمير فى قوله كونه عائدا الى الخبر دون المبتدأ وان كان مذكرا سابقا المبتدأ والخبر لتعينه بالقرينة اذ هو المتعين لصلاحية النعت دون المبتدأ ويمكن ان يعاد الضمير الى ما بعده بعد تلاقى اى بين كون ما بعده وانتصاب نعتا على انه حال او خبر لكونه فان قيل الاحتياج الى الفصل انما يكون اذا احتمل اعراب المبتدأ والخبر وكان المبتدأ ظاهر الحصول اللبس نحو زيد هو القائم اما اذا اختلف اعرابهما نحو ان ربك هو القائم وكان زيد هو القائم او كان المبتدأ ضميرا نحو كنت انت الرقيب وانه هو الغفور الرحيم فلا احتياج اليه لعدم اللبس قيل لما حصل اللبس فى بعض الصور حمل صورة عدم اللبس على صورة اللبس طردا للباب **وشرطه** اى شرط هذا التوسط او شرط الفصل او شرط المذكور من الصيغة **ان يكون الخبر** اى خبر المبتدأ **معرفة** او ملحقا بالمعرفة مثلا **افعل من كذا** وانما شرطان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه اذا كان الخبر معرفة اذ لو لم يكن معرفة لم يلتبس الخبر بالنعت فلا يحتاج الى الفصل وافعل من كذا ملحق بالمعرفة لامتناع دخول اللام فيه لقيام من فيه مقام اللام ولهذا لا يجتمع بينهما لا يقال زيد الافضل من عمرو اجازه ابو عثمان المازنى ووضعه قبل المضارع لمشابهة الاسم للمعرفة فى امتناع دخول اللام فيه كقوله تعالى ومكروا اولئك هو يبور واجيب بانه لا يتعين فى الآية كونه فصلا لاحتمال ان يكون مبتدأ وما بعده خبره او تاكيدا لما قبله كما فى قوله تعالى وانه هو اضحك وابكى وانه هو امات واحيى فافهم **كان زيد هو افضل من عمرو** وهذا مثال كون الخبر افعل من واما ذكر مثال كون الخبر افعل من كذا دون دخول العامل دون كون الخبر معرفة ودون كون الخبر قبل العوامل مع انها شروط لان الفصل انما يحتاج اليه فيهما لرفع اللبس بخلاف كون الخبر افعل من كذا وكون الخبر قبل العوامل فانهما قرينان لعدم اللبس فلا يحتاج فيهما الى الفصل لعدم اللبس فيهما غالبا فاختار بالتمثيل للقرينين ليستدل بهما على ما لا قرينة فيه بخلاف ما لو عكس ولان كون الخبر معرفة وكون الخبر قبل العوامل مستغنيان عن المثال لكثرتهما بخلاف القرينين فانهما يحتاجان الى المثال لقلتهما **ولا موضع له** اى لا محل للضمير الفصل من الاعراب **عند الخليل** لانه عنده حرف على صيغة الضمير وضع للفصل بتغيير تغيير المبتدأ فيكون بمنزلة كاف الخطاب فى ذلك ذلكما وذلكم وتاء الخطاب فى انت انتما انتم فكما ان هذه الحروف لا محل لها من الاعراب فكذا هنا وعند بعضهم اسم ملغى ليس بمعمول ولا عامل واستبعد الخليل الغاء الاسم وقوله عند الخليل متعلق بقوله له لكونه ظرفا مستقرا اى لا موضع كائن لهذا عند الخليل او متعلق بمعنى النفى اى انتفى الموضع له عند الخليل **وبعض العرب يجعله** اى ضمير الفصل **مبتدأ وما بعده خبره** يجوز ان يكون قوله خبره بالرفع فيكون قوله ما بعده مبتدأ وقوله خبره خبره والجملة حال ويجوز ان يكون بالنصب فيكون ما بعده عطفا على اول مفعولى يجعل وخبره عطف على ثانى مفعولى يجعل اى بعض العرب يجعل هذا الضمير مبتدأ ويجعل ما بعده خبره فلا ينصب فى كنت انت الرقيب وظننت زيدا هو المنطلق وبعضهم يجعل هذا الضمير تاكيدا لما قبله ورد بانه يجوز دخول لام الابتداء على هذا الضمير ولو كان تاكيدا لما جاز ذلك فدخول اللام يمنع كونه تاكيدا وبعضهم يجعله تابعا لما بعده فى الاعراب ورد بان كون الشئ تابعا لما بعده ليس بمعهود فى كلامهم على انه ينتقض بقوله

Marfat.com

كنت انت الرقيب فان الرقيب منصوب وانت ضمير مرفوع ولو كان ضمير الفصل تابعا لما بعده لوجب
اختلافه لما بعده لاختلاف المتبوع فوجب ان يقال كنت اياه الرقيب وكذا ينتقض بنحو كان زيد هو القائم وعلمت
زيدا هو المنطلق فانه لو كان تابعا لما بعده لوجب ان يقال وايا ه المنطلق اذ المتبوع منصوب فيجب ان يكون
التابع ضميرا منصوبا وهذا النقض يتوجه على من يجعله تاكيدا لما قبله ايضا لانه لو كان تاكيدا لما قبله لوجب
ان يقال ان زيدا ايا ه القائم وعلمت زيدا اياه المنطلق لان التاكيد ابدا يتبع المؤكد والمخصم ان يقول هذا
من باب استعارة الضمير المرفوع للضمير المنصوب كما في ضربتك انت وانما تعينت الاستعارة لما مر ان
الضمير المرفوع ادل على الخبرية لان مرفوعيته كثيرة في كلامهم ثم لما فرغ عن بيان ضمير الفصل شرع
في بيان ضمير الشان والقصة فقال **ويتقدم قبل الجملة ضمير غايب** مرفوع على انه صفة
ضمير **يسمى ضمير الشان والقصة يفسر** الجملة صفة اخرى لقوله ضميرا اى يسمى ذلك الضمير
ضمير الشان ان كان مذكرا كقوله تعالى قل هو الله احد ضمير القصة ان كان مؤنثا كقوله تعالى
اولم تكن لهم اية ان يعلمه علماؤ بني اسرائيل اى اولم تكن القصة وانما يتقدم هذا الضمير للتعظيم
والاجلال لان ذكر الشيء مبهما ثم ذكره مفصلا يوجب في النفس تعظيما واجلالا ولئلا يفوت الكلام
السامع عند غفلته وانما يسمى هذا الضمير ضمير الشان والقصة لانه عائد الى امر المهوم في الذهن من
شان او قصة وقيل انما سمي ضمير الشان لان هذا الضمير لا يجوز دخوله الا في كلام له شان عظيم فلا يقال
هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما وقع في قلوب الناس وبخامسا نيث هذا الضمير رجوعه
الى القصة اذا كان في الجملة المفسرة مؤنث غير فضلة لفصد المناسبة لا لقصد انه راجع الى ذلك المؤنث
كقوله تعالى فانها لا تعمى الابصار فان قيل قوله قبل حشو لا فائدة فيه اذ الغرض يحصل بان يقال
يتقدم الجملة ضمير غايب قيل يمكن ان يراد بقوله يتقدم بعض معناه لان من التقدم الوقوع مقدما او
ريد ههنا مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة كما في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعبده ليلا حيث عبر
بالاسرى مجردا لا الذهاب بالليل بدلالة قوله ليلا اى ويقع قبل الجملة ضمير غايب ويمكن
ان يقال القبلية ان استفيد بقوله يتقدم لكنه صرح به لتاكيد التقدم كان تقدم الضمير على ما هو عليه
قبا لحري ان يؤكد وقوله غير صفة بعد صفة لقوله ضمير غايب اى يسمى ذلك الضمير كذا بالجملة
البعدة الظرف صفة الجملة اى بالجملة الكائنة الواقعة بعده اى بعد ذلك الضمير وانما وجب تفسير
هذا الضمير بالجملة لانه عائد الى الشان والقصة وذلك لا يكون الا جملة والمراد بجواز تفسيره بالمفرد
الماول بالجملة نحو كان قائما الزيدان وانما قال بالجملة دون بجامع ان الموضع موضع الضمير لعدم المعاد
ولزيادة التمكن في الذهن لان مرجع ضمير الشان الى الجملة خلاف ما عليه شان الضمائر وكان من
مظان التاكيد وانما ذكر قوله بعده مع انه مستدرك بقوله ويتقدم الجملة لكان التاكيد بالمرة **ويكون**
منفصلا ومتصلا ومستترا وبارزا فقوله يكون منفصلا ومتصلا تقسيم ضمير الشان
والقصة وقوله مستترا وبارزا تقسيم للمتصل اى يكون ذلك الضمير منفصلا ومتصلا مستترا اذ ذلك
المتصل وبارزا **على حسب العوامل** اى انفصاله واتصاله واستتاره وبروزه كان او بارزا على حسب العوامل
فان كان عامله معنويا بان كان الضمير مبتدأ كان منفصلا لفوات ما يتصل به نحو هو زيد قائم وان كان

Marfat.com

عامله لفظيا فان كان صالحا لاستتار الضمير كان مستترا نحو كان زيد قائم والا بارزا اى ان كان الضمير منصوبا وعامله فعل او حرف كان الضمير بارزا نحو ظننته زيد قائم وانه زيد منطلق فقول الشيخ **نحو هو زيد قائم** مثال المنفصل **وكان زيد قائم** مثال المتصل المستتر **وانه زيد قائم** مثال المتصل البارز **وحذفه** اى حذف ضمير الشان حال كونه **منصوبا ضعيف** لعدم الدليل عليه بعد حذفه لان الخبر كلام مستقل ليس فيه رابط والجواز لكونه على صورة الفضلات ولقائل ان يقول قد يقوم الدليل عليه بعد حذفه كرفع زيد فى ان زيد قايم وانما قال منصوبا لان حذفه مرفوعا لا يجوز اصلا لان كان فاعلا ظاهرا وان كان مبتدأ فلعدم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر مع كونه ركنا **الا مع ان** مستثنى مفرغ اى ضعيف مع كل عامل الا مع ان المفتوحة **اذا خففت** ظرف لقوله الا مع ان لمعنى المقارنة ولمعنى الاستثناء اى الا مقرونا بان وقت تخفيفها او استثنى وقت تخفيفها **فانه** اى فان حذف فلا يلزم اما القول بوجود هذا الضمير فلان ان المكسورة والمفتوحة تعمل كل واحد منهما يعملان لمشابهتهما الفعل على ما عرف لكن المفتوحة اقوى شبها من المكسورة به لان صيغته مثل صيغة مد ورشد فقلنا بوجود هذا الضمير ليكون ان المفتوحة عاملة اعتبارا لقوة شبهها بالفعل واما امتناع التلفظ بهذا الضمير فلكون ان ملتبسة صورة عملا بتخفيفها وتغيير صورتها مثاله قوله تعالى واخر دعوتهم ان الحمد لله رب العالمين

اسماء الاشارة ما وضع لمشار اليه كلمة ما جنس وقوله وضع لمشار اليه فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل ان اريد بقوله لمشار اليه الاشارة الاصطلاحية لزم تعريف الشيء بما يساويه فى المعرفة والجهالة اذ الاشارة فى الحدود اصطلاحية فان اريد بالاشارة اللغوية لا يستقيم التعريف حيث يدخل فيه ضمير الغايب والمعهود وغيرهما قيل المراد الاول والتعريف لفظى وهو تعريف لفظ بلفظ اجلى منه او يقال الاشارة فى الحدود لغوية فى الاصل صارت هى جزء المحدود والمحدود اسماء الاشارة لا الاشارة او يقال المراد الثانى ويخرج ضمير الغايب ونحوه باعتبار الحيثية فان ضمير الغايب وان وضع للاشارة الى شيء بالمعنى اللغوى لكنه لم يقصد فيه ذلك بل يقصد كونه كناية عن غايب متقدم بالذكر او يقال المراد الاشارة الحسية وهو الاشارة بالجوارح اى ما وضع لمشار اليه اشارة حسية فلا يرد ضمير الغايب ونحوه فانه يشير الى المعاد اشارة وهمية غير حسية ويرد عليه نحو ذلكم الله فان الله تعالى منزه عن الاشارة الحسية واجيب بانه محمول على التهكم **وهى ذا للمذكر** وللقائل ان يقول لا يستقيم حمل قوله ذا خير لقوله وهى اذ لم يعطف على ذا غيره من سائر اسماء الاشارة فلا يصح حمل ذا على الضمير العائد الى اسماء الاشارة ويمكن ان يحمل كلام الشيخ على تاويل ونتابعه وذلك بوجوه احدها ان قوله هى مبتدأ محذوف الخبر اى وهى حسنه والجملة بعده مبنية والثانى ان قوله وهى مبتدأ وذا خبره بحذف المعطوف اى وهى ذا واخواتها وقوله للمذكر خبر مبتدأ محذوف اى وهو للمذكر وللمثناه كذا والثالث ان قوله هى مبتدأ وقوله ذا مبتدأ ثان محذوف الخبر اى وهى منها ذا والجملة خبر المبتدأ الاول وقوله للمذكر صفة ذا والرابع ان قوله هى مبتدأ وذا مبتدأ ثان وللمذكر خبر ذا والجملة خبر المبتدأ الاول بحذف الضمير اى وهى ذا منها للمذكر ويحذف الموصول فيما عطف اى وهى ذا للمذكر والذى لمثناه وقوله خان ذين بدل من الموصول المحذوف فافهم ثم اختلف فى ذا فقال ابن يعيش يمكن ان يكون ذا كلمة ثنائية

Marfat.com

كهن وهم، ومَن وما فلا يحتاج الى بيان اصله وقد بان احكام الاسماء المتمكنة غالبة فى هذه الكلمة حيث يختلف صيغتها تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا حيث يقال فى المفرد المذكر ذا وفى المؤنث ذى وفى المثنى ذان وفى الجمع اولاء وهذا اية التصرف والتمكن وغلبة احكام الاسماء المتمكنة والمتصرف يمنع كونها ثنائية لان بناء الاسم المتمكن لا يكون اقل من القدر الصالح فلابد من بيان اصل وقيل اصله ذَوَىٌ بالواوين فحذف الثانية اعتباطا اى بغير علة موجبة وقلبت الواو الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وبقى لشابهتها الحروف فى الافتقار فذهب التنوين للبناء فصار ذا وفيه نظر لانه لو كان اصله ذَوَوٌ وجب ان يكون تثنيته ذوان كعصوان تثنية عصا واجيب بانه انما لم يقل تثنيته ذوان فرقا بين الاسم المتمكن وغيره وذلك لان المثنى فى غير المتمكن صيغة مرتجلة غير مبنية على الواحد فلم يعد الى اصله وقيل اصله ذيي بالياءين فحذفت الياء الاخيرة اعتباطا [illegible] الاولى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وفيه نظر لانه لو كان اصله ذيي لوجب ان يكون تثنيته ذييان كرحيان تثنية رحى وقيل اصله ذوى بفتح العين فحذفت الياء وقلبت الواو الفا وقيل اسم الاشارة ذال وحدها والالف زائدة **ولمثناه** اى مثنى ذا **ذان** رفعا **وذين** نصبا وجرا واختلف النحاة فى مثناه فذهب الكثرون الى بنائه لقيام علة البناء وهى مشابهة الحرف فى الاحتياج وقيل معرب لان آخره يختلف باختلاف العوامل والاول اصح لان بناء الواحد والجمع اعنى ذا وهؤلاء شاهدان صدق على بناء المثنى وعلى ان اختلافهما صيغ وضعى غير مضاف الى العامل كاختلاف صيغ الضمائر مثل انا وايای فيكون ذان صيغة مرتجلة للمثنى المرفوع غير مبنية على الواحد وذين صيغة مرتجلة للمثنى المنصوب كانا وايای وكذا الحكم فى الذان واللذين وقد سبق ذكره فى حكم المعرب **وللمونث تا وتى وته وذى و ذه وذهى وتمى** بقلب ذال تاء فى تا وبقلب الالف ياء الى ذى وهاء فى ذه وبالجمع بين القلبين فى تى وته يعنى ان ذال قلبت تاء والف قلب ياء فى تى وهاء فى ته وبالجمع بين البدلين فى ذهى وتمى يعنى ان الف قلب هاء وياء **ولمثناه** اى لمثنى المؤنث **تان** رفعا **وتين** نصبا وجرا على الخلاف المذكور فى ذان وذين **وبجمعهما** اى جمع المذكر والمؤنث عاقلا كان او غير عاقل **اولاء مدا وقصرا** اى سواء كان ممدودا او مقصورا والمقصور يكتب بالياء وقد يوزن الممدود مكسورا كصه وان كان اولاء معرفة وصه منونا نكرة لافادة العدد تنزيلا بالمد منزلة التنكرة **وبلحقها** اى يدخل فى اول اسماء الاشارة **حرف التنبيه** وهى الهاء لان الاشارة بلا يه تنبيه المخاطب ولا يقال هذا وهذان وهاتا وهاتان وهؤلاء **ويتصل بها** اى ويتصل باواخر الاسماء الاشارة **حرف الخطاب** ليدل على احوال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فيقال ذلك ذانك ذانكما ذاكم وتاكم وتانكما تاكن اولئك والدليل على حرفية ذلك امتناع وقوع الظاهر موقعه وفيه نظر لان ضمير الفعل ايضا يمتنع وقوع الظاهر فى موقعه لاستتار ضمير الفاعل فيه لازما واجيب بانه وان امتنع ذلك لكنه لما وجد فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه يحكم باسميته **وهى خمسة فى خمسة** اى حرف الخطاب خمسة وهى ك كما كر لك كما كن فى خمسة اسماء الاشارة وهى ذا وذان وتا وتان واولاء **فيكون** المجموع بضرب اسماء الاشارة

Marfat.com

الخمسة فى حروف الخطاب **الخمسة وعشرين** لفظا والقياس يقتضى ان يكون حروف الخطاب ستة واشترك خطاب الاثنين فبقى خمسة لفظا لحرف يذكر ويؤنث وههنا اعتبر التذكير ولذا انث العدد لما عرف ان تانيث العدد من الثلثة الى العشرة على عكس تانيث جميع الاشياء **وهى** اى تلك الخمسة والعشرون **ذاك الى ذاكن** كلمة الى ههنا استعالية ومعناه خالعدو ما سواه الى ذاكن فلا يخرج ما بعدها عن حكم ما قبلها **وذانك** وما سواه **الى ذانكن** بتخفيف النون وتشديدها قال الله تعالى فذانك برهانان من ربك ووجه التشديد سنذكره بعد اسطر **وكذلك البواقى** اى تاك الى تاكن وكذلك سائر لغاتها وتانك الى تانكن واولئك الى اولئكن **ويقال ذا للقريب** اى للمشار اليه القريب **وذلك للبعيد** اى للمشار اليه البعيد **وذاك للمتوسط** اى للمشار اليه المتوسط اى الذى بين القريب والبعيد وانما قال هكذا لمناسبة بين قلة المسافة وقلة الحروف وكثرة المسافة وكثرة الحروف وانما اخر ذكر المتوسط عن الطرفين والمقام ان يذكره فى الوسط لتوقف معرفته على معرفة الطرفين وانما احال المصنف الفرق الى غيره حيث قال ويقال ذا للقريب اه ولم يقل ذا للقريب اه لانه لما راى كثرة تخلف هذا الفرق باستعمال خلاف مكان اخويه وبالعكس لم يتخذه مذهبه واحال الى غيره فقال ويقال **وتلك وذانك وتانك مشددتين واولئك مثل ذلك** خبر لقوله وتلك وما عطف عليه اى لفظ تلك وما عطف مثل لفظ ذلك فى افادة البعد وقال الاندلسى لا فرق بين تشديد النون وتخفيفها قربا وبعدا والنحاة فرقوا وذلك مذهب المبرد ووجه التشديد ان احدى النونين فيما نون التثنية والاخرى بدل من اللام المحذوفة فى الواحد عند المبرد وعوض من الالف المحذوفة فى الواحد عند غيره لان الالف فيهما الف التثنية لا الف الواحد وانقلاب قوله مشددتين على انه خبر كان المحذوفة اى ان كانتا مشددتين وفيه نظر لان حذف كان بدون حرف الشرط سماعى وقيل انه حال من ذانك وتانك المحكوم عليهما بما ثلة ذلك فيكونان فاعلين معنى وفيه ايضا نظر لان معنى المماثلة فى مثل ذلك عامل معنوى والحال لا يتقدم على العامل المعنوى **واما ثم** بفتح الثاء وتشديد الميم **وهنا** بضم الهاء وتخفيف النون **وهنا** بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء ايضا **فللمكان** اى فللاشارة الى المكان **خاصة** اى اختصه خاصة اى خصوصا وملازمة مؤكدة يعنى ان هذه الاسماء الثلثة للاشارة الى مكان خاصة اى لا يشار بها الى غير المكان لكن منها ما يشار بها الى المكان القريب وهنا وهنا ك الى المتوسط وثم وهنا مشددة وهنالك الى البعيد ولما فرغ من ذكر الموصول الحرفى قال كذا ومن ثم قلت كذا فللاشارة الى المكان الاعتبارى **الموصول** اسمى **ما لا يتم جزءا** من الكلام اى مبتدأ او خبرا او فاعلا او نحو ذلك وانتصابه على التمييز اى لا يتم جزئيته او حال اى لا يتم حال كونه جزءا من الكلام **الا بصلة وعائد** مستثنى مفرغ اى لا يتم بشىء الا بصلة وعائد من الصلة فان قيل ان اريد الصلة الماخوذة فى تعريف الموصول اللغوية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال فى الحد وان اريد الاصطلاحية فاما ان يوخذ الموصول فى تعريفها بان يقال الصلة هى الجملة الخبرية المبنية للموصول اولم يوخذ بان

Marfat.com

يقال الصلة هى الجملة الخبرية وعلى الاول يلزم الدور فماذا المراد بالموصول الاصطلاحى وعلى الثانى يلزم ان يسمى كل جملة خبرية صلة وليس كذلك قيل المراد به الاصطلاحى وليس تعريفا الموصول باعتبار ان الصلة فيه من باب تعريف الشئ بنفسه بل هو من باب تعريف الشئ بما يحتاج الى تفسير اخر من غير ان يعود الى المحدود حتى يلزم الدور كما يقال العالم من قام به العلم ثم قال العلم صفة يتجلى بها المذكور لمن قامت هى به فكذا هنا قال الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة ثم فسر الصلة بقوله وصلته جملة خبرية لئلا يلزم تعريف الشئ بما هو اخفى منه ولا يلزم منه ان يسمى كل جملة خبرية صلة بل كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا بد ونهايد لالة التقسيم فافهم وقال المصنف اريد بالصلة الصلة اللغوية ولا يلزم تعريف الشئ بنفسه اذ المراد بالموصول الاصطلاحى وفيه نظر لانه لو لم يرد الاصطلاحية لا يتم الحد ويلزم الاجمال والاشكال فى الحد على انه قال بعد ذلك انما قلت بصلة ولم اقل بجملة كما قال الزمخشرى جريا على اصطلاحهم فيتناقض كلامه فان قيل الموصول كما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة وعائد نحو جاءنى الذى قام ابوه كذلك لا يتم فضلة فى الكلام الا بهما نحو ضربت الذى تاما ابوه فما وجه تخصيص الجزئية قيل الجزء اعم من الركن فيتناول الفضلة لانها ايضا جزء الكلام وان لم يكن ركنا يفوت الكلام بفوته فان قيل لو قال ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضميره لكان اخصر واوضح قيل انه سلك طريق الاجمال والتفصيل وذلك من باب البلاغة او يقال انه قصد بيان الاسم المصطلح عليه لتلك الجملة ولذلك الضمير وقيل انما قال بصلة احترازا عن الاسماء التى لا يتم جزءا من الكلام بدون صلة نحو زيد ورجل وانما قال وعائد احترازا عن بعض الظروف المضاف الى الجملة كحيث واذ واذا اذ هذه الاسماء مما لا يتم جزءا الا بصلة بعدها لكنها لا يحتاج الى عائد وليست بموصولة فى الاصطلاح وفيه نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج الى اخراجها الى قيد اخر لان جملتها لا تسمى صلة اصطلاحا ولو اريد بالجملة ما كلمة كان قوله وعائد احترازا عن الموصول الحرفى وهو ان وما وكى المصدريات واذا اريد بها الاسم بدلالة مورد التقسيم كان ذلك خارجا عنها **وصلته** اى صلة الموصول **جملة خبرية** معلومة مضمونها للمخاطب وانما وجب ان يكون صلته جملة لان وضع الذى والتى وتثنياتهما وجموعهما لغرض وصف المعارف بالجمل فحمل اخواتهما عليهما وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان الانشائية لا ثبوت لها فى نفسها واثبات الشئ للشئ فرع ثبوته فى نفسه وانما وجب ان يكون معلومة للمخاطب قياسا على سائر الصفات لان الصفة من شانها ان تكون معلومة للمخاطب قبل اجرائها على الموصوف فلا يقال جاءنى الذى قام الا لمن عرف قيامه وجهل مجيئه فان قيل الموصول معرفة فكيف تبين بالجملة وهى نكرة على ما عرف قيل لا ضير فيه اذ قد تفيد النكرة ما لا تفيده المعرفة **والعائد ضمير له** اى للموصول وانما احتاج الى عائد ليربط الصلة بالموصول والا لكانت اجنبية غير مفيدة **وصلة الالف واللام** وهما المختصتان من الذى والتى صارتا بمعناهما للتخفيف **اسم فاعل او مفعول** وهما بمعنى الفعل ولهذا كانا يعملان عملها وان لم تكونا بمعنى الفعل لما صح وقوعهما صلة وانما اورد الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالحقيقة اسم موصول وهو انما يدخل فى الجملة لكنها يشبه اللام الحرفية اعنى لا مد التعريف صورة وهو انما يدخل المفرد فجعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا

Marfat.com

صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا لصفة مشبهة لنقصان مشابهتها بالفعل ولا اسم تفضيل لانه ليس بمعنى الفعل بسبب الزيادة ولا مصدر لانه لا يقدر بالفعل الا بتضمنه ان وهو معها بتقدير المفرد وكان حق الاعراب ان يكون على اللام الموصول لكن لما كانت اللام الاسمية فى صورة اللام الحرفية والحرف لا يتحمل الاعراب نقل اعرابها الى صلتها واعربت باعرابها كما فى الا الكائنة بمعنى الغير على ما مر فى باب الاستثناء فقيل جاءنى الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب **وهى** اى الموصولات **الذى** للمفرد المذكر **والتى** للمفرد المؤنث **واللذان** لمثنى المذكر **واللتان** لمثنى المؤنث مطلقا **بالالف** رفعا **والياء** نصبا وجرا **والاولى** على وزن الحلى والهدى **واللذين** كلاهما لجمع المذكر **واللائى واللاء واللاتى واللاتى واللواتى** كلاهما لجمع المؤنث **ومن وما** وهما بمعنى الذى يستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث غير ان من يختص بذوى العلوم وما بغيرها بطريق الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الاخرى مجازا **واى** للمذكر بمعنى الذى كقوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا **واية** للمؤنث بمعنى التى نحو ايتهن احسن من هند عندى **وذو الطائية** اى ذو المنسوبة الى بنى طى اى ذو التى يستعملها بنو طى بمعنى الذى والتى ثم اعلم ان ذو بمعنى لمعنيين بمعنى صاحب كما مر فى الاسماء الستة وبمعنى الذى والتى فى لغة بنى طى وهو المراد هنا والفرق بينهما ان الاولى معربة وهذه مبنية لا يتغير تقول جاءنى ذو قام ورأيت ذو قام ومررت بذو قام ويستوى فيه المذكر والمؤنث والواحد والمثنى والمجموع والغائب والحاضر كقوله **محاذ** لئن تغير بعض ما صنعتموه لا تجزعين للعظم ذو انا عارقه اى للعظم الذى انا عارقه وكقول الآخر فان الماء ماء ابى وجدى وبئرى ذو حفرت وذو طويت اى التى حفرتها والتى طويتها **وذا بعد ما للاستفهام** نحو ماذا صنعت اى اى شئ الذى صنعته وكذا بعد من الاستفهامية نحو من ذا اكرمت وقيل ان ذا من الموصولات مطلقا **والالف واللام** عطف على ما ذكر من الموصولات فان قيل قوله والالف واللام يوهم ان كلا منهما موصول وليس الامر كذلك بل مجموعهما موصول قيل الجمع بحرف الجمع كالجمع بلفظ الجمع كانه قال ومجموعهما **والعائد المفعول يجوز حذفه** اى الضمير العائد من الصلة الى الموصول يجوز حذفه اذا كان مفعولا كقوله تعالى اهذا الذى بعث الله رسولا اى بعثه الله رسولا وانما جاز حذف مثل هذا الضمير لحصول العلم به بكونه محتاجا اليه حيث يحتاج الموصول اليه فيدل على المحذوف وعلى ان المحذوف ضمير لا ظاهر مع كونه فضلة بخلاف ما اذا لم يكن الضمير محتاجا اليه حيث لا دليل حينئذ على حذف الضمير لحصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذى هو الاصل فلا حاجة الى حذف الضمير الذى هو خلاف الاصل وذلك بان لا يكون عائدا الى الموصول نحو سمع الله لمن حمده او عاد اليه ضمير آخر ايضا كما عرفت نحو الذى ضربت عبده غلامه وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها فالضمير احد دلائل موصوليتها وبخلاف ما اذا كان فى الصلة ضمير الفاعل اذ الفاعل لا يحذف والحاصل ان العائد الى الموصول غير اللام اذا كان فضلة ولا يكون ضمير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بخلاف ما اذا كان ضمير سواه نحو الذى ضربت عبده غلامه وبخلاف العائد الى غير الموصول نحو سمع الله لمن حمده فان الضمير عائد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه مطلقا حيث لا يدل الموصول على المحذوف لاستغنائه عنه فاذا قال سمع الله

Marfat.com

لمن حمده قاصدا قوله لمن حمده على ما هو شان من يقصد اتباع السنة كان هذا غير جائز من جهة النحى للزوم حذف الضمير المستغنى عنه مرادا فلا يكون مما يشبه الفاظ القرآن فينبغى ان يفسد الصلوة كما جاء فى بعض الروايات وبخلاف صلة اللام الموصولة لعدم ظهور الموصولية فيها والضمير احد دلائل موصوليتها فان قيل اى حاجة الى دلالة الموصول عليه فلم لا يجوز حذف العائد المفعول اذا كان فى الصلة ضميران اذا كان الضمير عائدا الى غير الموصول قيل الاصل ان الضمير وان كان فضلة لا يحذف لان الاضمار خلاف الاصل وانما وضعت الضمائر للاختصار وبعد الحذف يستوى الظاهر والضمير فلا حاجة الى ارتكاب مخالفتى الاصل الاضمار والحذف مع حصول الغرض وهو الاختصار بحذف الظاهر الذى هو الاصل لكنا اذا احتجنا الى الضمير من حيث هو ضمير كالعائد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق مخالفتى الاصل وهما الاضمار والحذف فعلى هذا التحقيق ظهر ان اللام فى العائد للعهد اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به فيخرج العائد الى غير الموصول والعائد اليه للتعدد وانما قيد العائد بالمفعول ليخرج عنه العائد الذى هو فاعل وقيد نظر لانه كما يخرج العائد الذى هو فاعل يخرج العائد الذى هو مبتدأ وقد جاء حذفه اذا كان خبره غير جملة فى صلة اى مطلقا نحو قوله تعالى ثُمَّ اشْتَدَّ عَلَى الرَّحْمٰنِ عِتِيًّا اى هو اشد وفى صلة غيره عند طولها كقوله تعالى وهو الذى فى السماء اله وفى الارض اله اى الذى هو فى السماء اله حذف العائد عن الصلة لطولها بالعطف عليها فما فائدة قيد المفعول ثم اعلم ان العائد المفعول يجوز حذفه الا اذا كان العائد ضميرا منفصلا واقعا بعد الا نحو الذى ما ضربت الا اياه فحينئذ لا يجوز حذفه اذ لو حذف لا يعلم انه حذف ضمير منفصل بعد الا لجواز ان يكون المحذوف ضميرا متصلا قبل الا وحينئذ يفوت الغرض الذى لاجله الانفصال فعدم جواز الحذف ههنا للمانع **واذا اخبرت** عن شئ هو جزء جملة **بالذى** او بالتى الباء للاستعانة اى باستعانة كلمة الذى وليست بصلة الاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها **صدرتها** الجملة الفعلية مع ما عطف عليه جزاء الشرط فان قيل الجزاء يجب ان يكون متاخرا عن الشرط وههنا قد تقدم على الشرط قيل معناه واذا اردت ان تخبر عن شئ باستعانة الذى او باستعمال الذى وهذا الشرط مقدم على الجزاء لا محالة اى اوقعت كلمة الذى فى صدر الجملة **وجعلت موضع المخبر عنه** اى فى موضع الذى قصد الاخبار عنه **ضميرا لها** اى لكلمة الذى **واخرته خبرا عنه** اى اخرت المخبر عنه حال كونه خبرا عنه اى عن الذى **فاذا اخبرت** الفاء للتفسير او للتعليل اى فاذا اردت الاخبار **عن زيد من ضربت زيدا** بالذى الجار والمجرور صفة زيد اى عن زيد الكائن من ضربت زيدا او كلمة من تبعيضية اى عن زيد الذى هو بعض هذا التركيب **قلت الذى ضربته زيد** بتصدير الذى وجعل الضمير فى موضع زيد وتاخير زيد خبر الذى **وكذلك** اى مثل الذى **الالف واللام فى الجملة الفعلية** المقرونة **خاصة** اى خصت الالف واللام بالجملة الفعلية خاصة اى خصوصا **ليصح** بناء صلتها وهى **اسم الفاعل والمفعول** من الفعل الذى فى الجملة الفعلية اذ لا يصح بناؤهما من جملة اسمية فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا بالالف واللام قلت الضارباه زيد واذا اخبرت عن زيد من قام زيد بهما قلت القائم زيد **واذا تعذر امر منها** اى من الامور المذكورة اى شرط من الشروط

Marfat.com

المذكورة وهي تصدير الذي وجعل الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه خبرا لها **تعذر الاخبار** المذكور وهو الاخبار بالذي **ومن ثم** اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار **امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان** نحو هو زيد قائم حق العبارة ان يقول ومن ثم امتنع عن ضمير الشان لان ضمير الشان مخبر عنه لا مخبر فيه الا انه جعل المخبر عنه ظرفا على الاتساع على نحو النجاة في الصدق وانا في حاجتك وانما امتنع الاخبار بالذي عن ضمير الشان لامتناع تاخيره خبرا عن الذي بان يقال الذي هو زيد قائم هو لانه يستلزم التقدم على الجملة المفسرة وانما بدأ بالتقريع من الاخير لانه الاول اخذا مما عن القريب **و في الموصوف** والصفة فلا يجوز في ضرب زيد العاقل ان تخبر بالذي عن زيد ولا عن العاقل لامتناع جعل الضمير في موضع واحد منهما لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذي ضرب هو العاقل زيد لزم وقوع الضمير موصوفا ولو جعل في موضع الصفة بان يقال الذي ضرب زيد هو العاقل لزم وقوع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به ثم الاخبار عن الموصوف انما يمتنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير ممتنع نحو الذي ضربته زيد العاقل **و في المصدر العامل** فلا يجوز في عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذي عن الدق لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل الضمير في موضعه بان يقال الذي عجبت منه القصار الثوب دق لزم اعمال الضمير وهو ممتنع ثم الاخبار عن المصدر العامل انما يمتنع اذا كان بدون المعمول اما اذا كان مع المعمول فلا يمتنع نحو الذي عجبت منه دق القصار الثوب **و في الحال** فلا يجوز في جاءني زيد راكبا ان تخبر بالذي عن قولك راكبا لامتناع جعل الضمير في موضعه لانه لو جعل في موضعه بان يقال الذي جاءني زيد هو راكب لزم وقوع الضمير حالا وهو ممتنع لما عرفت ان الحال لا يكون معرفة **و في الضمير المستحق لغيرها** اي لغير كلمة الذي فلا يجوز في زيد ضربته ان تخبر بالذي عن الضمير العائد الى المبتدأ لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته هو فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع **و في الاسم المشتمل عليه** اي على الضمير المستحق لغيرها فلا يجوز في زيد ضربت غلامه ان تخبر بالذي عن غلامه لامتناع تصدير الذي لانه لو صدر بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير ان عاد الى الموصول لزم خلو المبتدأ عن العائد وان عاد الى المبتدأ لزم خلو الموصول عن العائد وكل منهما ممتنع **وما الاسمية** انواع فيه احتراز عن ما الحرفية كما النافية والمصدرية والكافة اي ما المنسوبة الى الاسم نسبة الجزئي الى الكلي لان ما جزئي والاسم كلي اي ما الذي هي من جزئيات الاسم لا من جزئيات الحرف انواعه ستة **موصولة** بمعنى الذي نحو اعجبني ما صنعت اي الذي صنعت **واستفهامية** نحو ما لك بيمينك يا موسى **وشرطية** نحو ما تصنع اصنع **وموصوفة** اما بمفرد نحو مررت بما يعجب لك اي شيء معجب لك واما بجملة كقول الشاعر ربما يكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال * وما في البيت يحتمل ان يكون كافة اي ما نائبة عن الفعل مبنية لدخول رب على الفعل كقوله تعالى ربما يود الذين الآن الجملة اختارها كما نهما موصوفة بمعنى شيء والعائد محذوف اي رب شيء تكرهه النفوس لانها لو كانت كافة لابد لها من

Marfat.com

حذف مفعول يكره حينئذ وكان تقدير الكلام وربما يكره النفوس شيئا من الامر وحينئذ يلزم حذف الموصوف واقامة الصفة التي هي الجار والمجرور هو من الامر مقامه وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة هذا حاصل ما ذكره المصنف في شرحه وفيه نظر لانه لا يمتنع ان يكون من متعلقة بقوله يكره وهي للتبعيض كما في اخذت من الدراهم شيئا فلا حاجة الى حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه فالاولى ان يقال ان كلمة ما يحتمل ان يكون موصوفة وان يكون كافة فالمثال يصلح محتملا لكن يرد عليه ان المثال وان صلح محتملا لكن غير المقصود واذا كان مساويا للمقصود كان قبيحا وان كان راجحا كان اقبح ويدفع بان جعلها موصوفة راجحة هنا لحمل رُبَّ على بابها الكثير وهو كونها غير مكفوفة وغير داخلة على الفعل **وتامة بمعنى الشيء** منكر عند ابي علي الفارسي وبمعنى الشيء معرفا عند سيبويه نحو قوله تعالى وان تبدوا الصدقات فنعما هي اي فنعم شيئا هي او نعم الشيء هي وانما سميت تامة لانها لا يحتاج الى صلة وصفة **وصفة** نحو اكرمته بوجه ما اي بوجه اي وجه وقيل هي حرف زائدة وفائدتها الابهام وتاكيد التنكير تعظيما نحو لامر ما غلبت او تحقيرا نحو اعطيت عطية ما او تمويها نحو اضرب به ضربا ما وانما ذكر انواع ما في الموصولات لانها ليس لها باب على حدة وانها موافقة لما الموصولة لفظا فبينها في ضمن الموصولة **ومن كذلك** اي مثل ما في اوجهها **الا في التامة والصفة** فان من لا يكون تامة ولا صفة خلافا لابي علي فالموصولة نحو اكرمت من جاءك اي الذي جاءك والشرطية نحو من تضرب اضرب والاستفهامية نحو من غلامك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمدا ايانا اي على شخص غيرنا وبالجملة نحو رب من جاءك تذاكرمته وبناء من وما الموصولتين لشبه الحرف في الافتقار وبناء الاستفهاميتين والشرطيتين لتضمن حرف الاستفهام والشرط وبناء التامة والصفة لمشابهتهما الموصولة لفظا **واي** للمذكر بمعنى الذي **واية** للمؤنث بمعنى التي **كمن** في اوجهها اي تكونان موصولتين نحو اضرب ايهم وايتهن لقيت واستفهاميتين نحو ايهم اخوك وايتهن اختك وشرطيتين نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى واية طريقة سلكت سلكت وموصوفتين نحو يا ايها الرجل ويا ايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفتين في غير هذا المقام واجاز الاخفش كونهما موصوفتين في غير هذا المقام ايضا نحو مررت باي محسن اليك فان قيل قوله كمن يشير الى عدم كونهما صفتين لعدمه في من لكنه ثابت بالاتفاق نحو مررت برجل اي رجل وامرأة اية امرأة اي رجل كامل وامرأة كاملة قيل لعل الشيخ ادرجه في الاستفهام لان اصلهما صفتين هو الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اي رجل فكانه قيل مررت برجل عظيم لا يعرف هيئته فيسال عن شانه ويقال اي رجل فنقل الى الصفة وجعل بمعنى عظيم فاعرب باعراب الموصوف فعلى هذا كان شبههما من في حق ثبوت الوجوه الاربعة وانتفاء التامة والصفة فيكون التشبيه تاما ويحتمل ان يكون التشبيه في ضمن ثبوت ما ثبت فيه دون انتفاء ما نفي عنه فيكون التشبيه قاصرا فلا يرد مجيئهما صفتين دون من فان قيل اللفظ اذا اريد به مجرد اللفظ يكون علما فيكون اية ههنا علما فينبغي ان يكون غير منصرف لوجود السببين العلمية والتانيث وقد نقل ههنا منونا قيل هو غير منصرف وتنوينه لشاكلة مساه والممنوع في غير المصرف تنوين التمكن

Marfat.com

لاتنوين المشاكلة وقد سبق مثل هذا الكلام فى قوله واما فزانة فمنصرف **وهى معربة** اى كلمة اى الموصولة معربة **وحدها** حال بتاويل النكرة اى منفردا او مصدر قائم مقام الحال اى بانفرادها والجملة حال فان قيل سائر انواع اى واية سوى كونهما موصوفتين ايضا معربة فلا وجه لتخصيص كونهما موصوليتين قيل انفرادها فى الاعراب بالنسبة الى انواع الموصولات لامطلقا اى وهى معربة من بين الموصولات وحدها اى لايشاركها من الموصولات فى الاعراب غيرها وذلك للزوم اضافة المانعة عن البناء لنزولها منزلة التنوين المنافى للبناء لكونها دالة على امكنية الاسم فكذا ما هو بمنزلته من لزوم الاضافة ولايرد نحو حيث فانها لازمة الاضافة الى الجملة مع انها مبنية لان الاضافة اعتبرت مانعة لا رافعة ووجهه قد سبق فى بحث غلامى ولايرد نحو يومئذ ويوم ينفع الصادقين ويوم ينفخ فى الصور فان الاضافة داعية الى البناء فكيف يكون مانعة لان هذه الاضافة من حيث انها اضافة الى الجملة اوالى اذ المضاف الى الجملة داعية لما عرف ان الجملة تشبه مبنى الاصل كما انها من حيث انها قائمة مقام التنوين مانعة فيجوز البناء توفيقا بين جهتى كونها داعية ومانعة **الا اذا حذف صدر صلتها** اى صلة اى فحينئذ يجوز ان يبنى على الضم ان كانت مضافة نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا اى لننزعن من كل طائفة من طوائف البغى والفساد الذى هو اشد على الرحمن فى الطغيان والعلو فى الكفر فنعذبنه اى فى ادخاله فى النار وذهب الكوفية الى انها معربة مبتدأة استفهامية لاموصولة وعلى كل شيعة متعلقة بالنزع ومن للتبعيض والجملة صفة شيعة بتاويل مقول فيهم لان الجملة الانشائية لاتقع صفة وحمله يونس على التعليق بالاستفهام ويلزم عليه التعليق فى غير افعال القلوب وهو من خصائصها فيه ان اختصاص التعليق بها ليس مذهب يونس فلا يلزم عليه ذلك وحمله الاخفش على زيادة فى الاثبات كما هو مذهبه فيكون كل شيعة مفعولا وجعل ايهم مستانفة وانما بنيت بعد حذف صدر صلتها لان البناء كان صفتا شباهها ومثالها اعنى سائر الموصولات لشبهها بالحرف فى الافتقار وهذا انما منع عن صفتا شباهه لاضافة المانعة للبناء فاذا حذف صدر صلتها ازداد شبهه بالحرف لازدياد افتقاره بحذف صدر صلة التى هى مبنية وموضحة له فعارض هذا الجهة جهة اضافتها فعاد مبنيا لان ما هو صفة لاشباهه يميل اليه كل شئ بادنى سبب فيه وفيه انه منقوض بما اذا كانت غير مضاف وقد حذف صدر صلة نحو اضرب ايا افضل اى هو افضل حيث وجد ازدياد افتقاره بحذف صدر صلتها ولم يبن لانه لم يسمع الا منصوبا فانما بنى على الضم لانه لما تمكن فيه نقصان بحذف بعض ما يوضحه ويبينه وهو الصلة فانها المبنية للموصول جبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات كما قيل فى قبل وبعد لكن لما تمكن فيهما نقصان بحذف ما اضيف اليه جبر ذلك النقصان بالضم الذى هو اقوى الحركات وقال سيبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها ايضا لغة جيدة قال الجرمى خرجت من خندق الكوفة فلما سمع احدا الى مكة يقول اضرب ايهم الافضل الا منصوبا **وفى ما ذا صنعت** وكذا فى من ذا اكرمت **وجهان احدهما** اى احد الوجهين ما **الذى** اى افادة معنى الذى يكون ذا موصولا وما استفهاما بمعنى اى شئ اى اى شئ الذى صنعته **وجوابه** اى جواب يا ذا صنعت على هذا الوجه **الرفع** اى على نوع او ذو ورفع على انه خبر المبتدا المحذوف فالتقدير فى قولك

Marfat.com

الاكرام فى جواب من قال ماذا صنعت اى الذى صنعته الاكرام والوجه **الاخر اى شئ** اى افادة معنى اى شئ يكون ماذا بمنزلة اسم واحد بمعنى اى شئ كانه قيل اى شئ صنعت فيكون ماذا منصوبة المحل على انه مفعول به لفعل صنعت **وجاز به** اى جواب ماذا صنعت على هذا الوجه **نصب** اى منصوب اوذ ونصب على انه مفعول به فاذا قيل الاكرام فى جواب ماذا صنعت كان المعنى صنعت الاكرام وقد قرئ قوله تعالى قل العفو فى جواب ماذا ينفقون بالرفع والنصب فالرفع على انه خبر مبتدأ محذوف اى الذى ينفقونه العفو والنصب على المفعولية اى ينفقون العفو وعفوا المال ما يفضل عن النفقة **اسماء الافعال** بنيت لقيامها مقام الامر او الماضى كما اشار اليه الشيخ بقوله **ما كان بمعنى الامر او الماضى** كلمة كان هذه يحتمل الوجوه الاربعة وهى ان يكون ناقصة على اصلها اقامتا او بمعنى صار او زائدة اى ما كان كائنا بمعنى الامر او الماضى او ما وجد بمعنى الامر او الماضى او ما صار بمعنى الامر او الماضى او بمعنى الامر او الماضى قد مالامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه ويرد عليه ان اسماء الافعال قد يكون بمعنى المضارع مثل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فكيف يصح الحصر واجيب بان اصلهما كونهما بمعنى تضجرت وتوجعت وان عبر عنه بالمستقبل مجازا فلا يرد نقضا فان قيل نحو الضارب امس بمعنى الذى ضرب فينبغى ان يكون اسم فعل قيل معناه ما كان بمعنى الامر او الماضى وضعا وانه صار بمعنى الماضى بعارض لحوق امس وفيه نظر لان اسم الفعل لما كان بمعنى الامر او الماضى وضعا صدق عليه حد الفعل لانه دل على معنى فى نفسه مقترنا باحد الازمنة الثلاثة وضعا واجيب بانها وضعت اولا اسماء لانها فى الاصل اما مصدر او ظرف او جار ومجرور ووضعها بمعنى الافعال وضع ثان وهو وضع اعتبارى استعمالى فانها استعملت بمعنى الافعال بعد النقل فلم يتناول نحو الضارب امس لعدم الوضع الثانى له ولم يخرج عن الاسماء لتحقق الوضع الاول فيها فافهم فان قيل لم عرفتان هذه الكلمات ليست بالافعال قيل بالدليل وذلك لان صيغها مخالفة لصيغ الافعال ولان بعضها يبنى عند التنكير نحو مه وصه وان واقه وبعضها تدخل فيه اللام وبعضها منقول عن المصدر والظرف والجار والمجرور كما يجئ فانه منقول عن المصدر لانه فى الاصل تصغير اروادا تصغير الترخيم بحذف الزوائد كقوله تعالى امهلهم رويدا ووراءك فانه منقول عن الظرف وعليك فانه منقول من الجار والمجرور وهذا دليل ظاهر على بعضها وبعضها يشبه ان يكون مصدرا ولم يثبت استعماله مصدرا نحو وشكان بمعنى سرع وشتان بمعنى افترق وهيهات بمعنى بعد ونزال بمعنى انزل فان هذه الكلمات يحتمل ان يكون منقولة عن المصادر لان وشكان وشتان على وزن ليان اصله لويان وهو مصدر لوى يلوى على حد ضرب يضرب وهيهات على وزن قوقاة وهو مصدر قوقى ونزال على وزن ذهاب وهو مصدر ذهب فيحمل ما هو منقول على الاحتمال على ما هو منقول على اليقين وجعل الكل منقولا **نحو رويد زيدا اى امهله** نظيرما يكون بمعنى الامر وهو متعد والمنقول عنه فيه مستعمل **وهيهات ذلك اى بعد** نظير ما يكون بمعنى الماضى وهو لازم والمنقول عنه فيه غير مستعمل وانما اختار هذين المثالين ليشير الى تقسيم اسماء الافعال الى ما كان بمعنى الامر او الماضى والى ما كان متعديا او لازما والى ما كان المنقول عنه فيه مستعملا اولا وفى محل هذا الاسم من الاعراب مذهبان احدهما الرفع على الابتداء فيكون مع فاعلها الساد مسد الخبر جملة كما قاله الزجاج

Marfat.com

على راى وفيه نظر لان معنى الفعل يمنع الابتدائية واجيب بانا لانسلم ان هذا النوع من المبتدأ ينافيه معنى الفعل لكونه مسندا به لا مسندا اليه الا ترى ان قائما فى قولك اقائم الزيدان مبتدأ وفيه معنى الفعل لانه بمعنى يقوم الزيدان والثانى النصب على المصدرية فزيد زيدا مثلا فى تقديرا رود زيدا ارودا ثم حذف الفعل وصغر ارودا تصغير الترخيم بحذف الزوائد وفيه نظر لانه يستدعى تقدير الفعل قبلها فلا يكون حينئذ من اسماء الافعال والحق انه لا محل لها من الاعراب لصيرورتها بمعنى الفعل واخذها حكمه **وفعال** مبتدأ اى ما يوازن بفعال **بمعنى الامر** الجار والمجرور صفة فعال اى فعال الكائن بمعنى الامر **من الثلاثى** الجار والمجرور اما صفة الامر اى بمعنى الامر الكائن من الثلاثى او حال من ضمير ثبت **قياس** وهو خبر لقوله فعال اى قياسى اوذو قياس ومجئ فعال بمعنى الامر من كل ثلاثى قياسى عند سيبويه يعنى ان كل فعل ثلاثى يصح ان يشتق عنه فعال بمعنى الامر **كنزال** الكائن **بمعنى انزل** وضراب بمعنى اضرب واكال بمعنى كل و كتاب بمعنى اكتب وعلام بمعنى اعلم وفى غير الثلاثى سماع لمريات الاقدار وعرهار وعند المبرد مجئ فعال مطلقا سماعى وعند الاخفش مجيئه مطلقا قياسى ثم اعلم ان فعال التى بمعنى الامر من اسماء الافعال وسائر اقسامها ليس منها **وفعال** مبتدأ **مصدرا** حال عن ضمير قوله مبنى ولا يجوز ان يكون حالا عن فعال لانه ليس بفاعل ولا مفعول به **معرفة** اى علما للمعانى **كفجار** علم للفجرة او الفجور وهما من المعانى وانما قلنا انه مصدر لان العدل تغير الصيغة بدون تغير المعنى فيكون معناه المصدر وانما قلنا انه معرفة بدليل قولهم فجار القبيحة واما لزوم التانيث فيه باعتبار ان سائر اقسام فعال مؤنثة **وصفة** عطف على قوله مصدرا اى صفة مختصة بالنداء **مثل يافساق** وياخباث او غير مختصة مثل جار للشمس وخلاق للمنية وقوله **مبنى** خبر لقوله وفعال اى فعال مصدرا وصفة مبنى وانما بنى فعال التى هى مصدر معرفة او صفة **لمشابهته له** اى لمشابهة فعال التى هى مصدر معرفة او صفة لفعال التى بمعنى الامر **عدل ووزنة** تميزان اى لمشابهة عدله ووزنته لعدل فعال بمعنى الامر ووزنته او حال اى حال كونه معدولا وصاحب زنته فعال يعنى كما ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر فكذا فعال مصدرا معدول عن المصدر المعرفة وصفة معدولة عن فاعلة **وعلما للاعيان** الجار والمجرور صفة قوله علما وقوله **مؤنثا** صفة اخرى لقوله علما اى علما كائنا للاعيان مؤنثا معنويا واللام فى قوله للاعيان للجنس فيبطل معنى الجمع اى علما للعين المؤنث المعنوى فلا يرد ما قيل ان قطام ليس علما للاعيان بل علما للعين فلا يصح التمثيل وفيه احتراز عما اذا كان علما للمعنى كفجار وقوله وعلما داخلة على قوله مبنى للعطف على قوله مبنى لسابق الواقع خبر المبتدأ وهو قوله فعال ولا يجوز ان يكون قوله علما حالا عن فعال المقدر بواسطة العطف لانه ليس بفاعل ولا مفعول به بل هو حال عن مفهوم قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى تميم يعنى جعلها مبنى خبر واحد اى اختلف فيه حال كونه علما للاعيان وان تعلق بكل من قوله مبنى فى الحجاز ومعرب فى التميم لزم تواردا العاملين على معمول واحد وان تعلق باحدهما لزم خلو الاخر عن التعلق بهذا الحال **كقطام** علم **غلاب مبنى فى الحجاز** لما مر فى فجار وفساق اى لمشابهته بفعال التى بمعنى الامر عدلا ووزنة

Marfat.com

۱۳ **ومعرب فی تمیم** ای فی استعمال بنی تمیم لجیئہ فی استعمالھم معربا علی ما حکوا ولان العمل التقدیری لا یؤثر فی البناء لضعفہ **الا ما کان فی آخرہ** راء فی الاکثر اسم کان وقولہ فی آخرہ خبرہا والجملۃ صلۃ او صفۃ وما منصوبۃ المحل علی الاستثناء من الموجب لانہ مستثنی من قولہ وفعال علما للاعیان لانہ بمعنی کل ما یوازن فعال فیکون علما فیستثنی منہ ما خرج عن حکمہ وھو الاختلاف فی بنائہ واعرابہ بین اھل الحجاز وجمیع بنی تمیم وفی بعض النسخ الا ما آخرہ راء بدون کان وفی فانہ مبنی باتفاق اکثر بنی تمیم لانہ لم یعرف الا مبنیا ولعل ذلک بناء علی ثقل الراء التی ھی من حروف التکریر فوجب التخفیف فیہ بالامالۃ وھی لا تحصل بدون البناء علی الکسر نحو **حضار** علم کوکب ولھا اسم للمکان المرتفع وکرا اسم لحزنۃ تنحر بھا الشاۃ ازواجھن ونحو **فلک الاصوات** وھی لیست باسماء لعدم رکونھا دالۃ بالوضع وذکرھا فی باب الاسماء المبنیۃ لاجرائھا مجراھا واخذھا حکمھا وبنیت لجریھا مجری ما لا ترکیب فیہ من الاسماء نحو زید عمرو وعلی عدان وانما قال الاصوات ولم یقل اسماء الاصوات لان المطلوب بیان الاصوات مما یصوت بہ الانسان بھیمۃ کخ عند اناخۃ البعیر او تشبہ بغیرہ کالتشبیہ بصوت الغراب وغیرہ لا بیان الاسماء الدالۃ علی الاصوات من نحو نخ صوت اناخۃ البعیر وغاق صوت الغراب **کل لفظ حکی بہ صوت** ولیس المراد بہ حکایۃ الصوت فی نحو غاق صوت الغراب لانہ اسم لا صوت ولاستواء القسمین فیہ حیث یقال ایضا نخ صوت اناخۃ البعیر فیصیر القسمان قسما واحدا بل المراد ما یشبہ بہ الانسان بصوت غیرہ من بھیمۃ او طائر او غیرھما ای لفظ صوت بہ مثل صوت بھیمۃ او طائر او غیرھما کما یفعل بعض الصیادین عند الصید لئلا ینفر الصید الصوت والتصویت بمعنی واحد یقال قد صات الشیء یصوت صوتا وکذا صوت الانسان تصویتا **او صوت بہ** الجار والمجرور معمول ما لم یسم فاعلہ ای کل لفظ صوت بذلک اللفظ **للبھائم** لزجرھا او دعائھا او خشیھا او حسھا او غیر ذلک مثل عدس زجر للبھائم وبس دعاء للغنم وھج حثی للکلب ای طرد لہ وسمع حثا للابل والغرض بھذا التصویت انقیاد البھائم عند سماع ھذہ الاصوات وذلک لاجراء اللہ تعالی العادۃ بذلک فان قیل لم یذکر ھھنا قسما ثالثا وھو ما ھو صوت الانسان ابتداء من غیر تعلق بالغیر کوی صوت المتعجب یقال وی ما اغفلہ ای ما اتعجب من کمال غفلتہ قال اللہ تعالی وی کانہ لا یفلح الکافرون ای ما اشبہ الحال بان الکافرین ینالون الفلاح وکاہ صوت المتوجع یقال اوہ ای اتوجع ونحو ذلک قیل لان حکمہ یعلم بالدلالۃ لانہ داخل الاقسام من ذلک لان ھذین القسمین لما کانا ملحقین بالاسماء المبنیۃ لجریھا مجری ما لا ترکیب فیہ من الاسماء کان کون ذلک القسم ملحقا بھا اولی لکونہ صوت الانسان من غیر تعلق بغیرہ او یقال فی الکلام حذف معطوف ای او صوت بہ للبھائم او غیرھا فلا یخرج ما صوت بہ لتعجب کوی او لتوجع کاوہ والحذف بقرینۃ ان ھذا القسم اولی الاقسام **فالاول** ای ما حکی بہ صوت **کغاق** حکایۃ صوت الغراب بان صوت بالانسان تشبیھا بالغراب **والثانی** ای ما صوت بہ **للبھائم کخ** مشددۃ او مخففۃ صوت عند اناخۃ البعیر **المرکبات** اللام للعھد ای المرکبات المذکورۃ من قبل ای فی صدر الاسماء المبنیۃ **کل اسم رکب من کلمتین** ای مرکب من

فائدۃ فی الصوت

فائدۃ فی الکلام

Marfat.com

كلمتين او حاصل من اجتماع كلمتين وجعلهما كلمة واحدة بالامتزاج وفي حمل كل اسم على المركب نوع تسامح اى المركب كل اسم من كلمتين وانما قال من كلمتين ولم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو بخت نصر لان ثاني الجزئين فعل لا اسم لكنه يخرج منه علم مركب من مهملتين نحو جسق فسق علما لان المهمل ليس بكلمة لعدم الوضع وقيل انما لم يقل من اسمين لئلا يخرج نحو سيبويه لان ثاني الجزئين صوت لا اسم وفيه نظر لانه لو لم يكن اسما فما هو ان قيل انه حرف فهو قول لم يقل به احد وان قيل انه ليس باسم ولا فعل ولا حرف لعدم كونه دالا بالوضع بل قسم رابع فيخرج من كلمتين ايضا اذ الكلمة لا يكون الا اسما او فعلا او حرفا فلو قال من لفظين لكان اولى ليتناول نحو سيبويه وجسق فسق علما ويمكن ان يراد بالكلمتين اللفظان على طريق ذكر الاخص وارادة الاعم ويمكن ان يقال كلامنا في المركب الذي سبب بنائه التركيب وسيبويه ليس كذلك فكان خارجا عن البحث فلا حاجة الى اخراجه عن هذا التعريف **ليس بينهما نسبة** الجملة صفة كلمتين اى ليس بين تلك الكلمتين نسبة لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا نسبة عمل ولا نسبة افادة معنى فيخرج منه تابط شرا وعبد الله وزيد والبحر اعلاما فان قيل تابط شرا مبني فكيف يحترز عنه قيل الكلام ههنا في المركب الذي سبب بنائه التركيب وهو ليس كذلك **فان تضمن** الجزء **الثاني** من المركب **حرفا بنيا** اى بني الجزء الثاني على الفتح الاول لكونه صار وسطا بالتركيب والوسط ليس بمحل الاعراب والثاني لكونه متضمنا للحرف **كخمسة عشر** فان اصله خمسة وعشر فحذفت الواو قصدا لتمزج الاسمين وتركيبهما **وحادي عشر** بفتح الياء لبناء صدر ما اعدا حالة كونه مركبا على الفتح كخمسة وهو الافصح وجاز سكون الياء تخفيفا وكذلك الحكم في ياء ثماني عشر على ما ياتي **واخواتها** اى اخوات حادي عشر الى تاسع عشر ولقائل ان يقول ان بناء حادي عشر واخواتها مشكل لان الجزء الثاني لا يتضمن الحرف لان معناه واحد من احد عشر وهذا المعنى لا يستقيم تقدير حادي وعشر ويمكن ان يجاب عنه بان حادي عشر بمعنى احد وعشر ثم اذا اريد بيان حاله ومرتبته في المعداد غير المركب المذكور مع بقاء التركيب الى واحد من احد عشر بمعنى واحد من احد عشر بتغيير الجزء الاول وهو الواحد الى صيغة اسم فاعل مقلوب من الوحد اى الى صيغة الحادي فانه مقلوب من الواحد بدليل امثلة اشتقاقه فاخرت الواو عن الدال وقدمت الحاء على الالف فصار الحاد ثم قلبت الواو ياء كما قلبت في الداعي وفي الثاني عشر الى التاسع عشر بلا قلب فلا يلزم استقامة معنى الواحد والسطف بعد التغيير اذ الاعراب والبناء في المفردات باعتبار المنقول عنه والمعنى باعتبار المنقول اليه ويمكن ان يقال ان العدد المركب الذي لبيان حال المتعدد مبني للحمل على الذي لبيان المتعدد فحادي عشر محمول على احد عشر وكذا اخواتها ذلك على اخوات **هذا الا اثني عشر** مستثنى من قوله بنيا لا من اخواتها لان اثني عشر ليس من اخوات حادي عشر اى بني الجزء ان الا اثني عشر فانه لا يبنى فيه الجزء ان بل يبنى الثاني ويعرب الاول لشبهه بالمضاف بسقوط النون لان سقوطها من احكام الاضافة فاعطي له حكم المضاف **والاعراب الثاني** اى وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الجزء الثاني لعدم سبب بنائه مع امتناعه عن الصرف لوجود السببين اى العلمية والتركيب **كبعلبك وبني الجزء الاول على الفتح في الاصح**

Marfat.com

ای صحح الوجهان لتوسط المانع عن الاعراب وهو الواسطة بين الاعراب والبناء وقيل يعرب الجزء الاول مضافا الى الثانی مع امتناع الثانی عن الصرف لوجود حالسببين وقيل مع انصرافه **الكنايات** ای بعض الكنايات اذ جميع الكنايات ليست بمبنية نحو فلان وفلانة كنايتين عن الاعلام وهن وهنة كنايتين عن الاجناس فانها معربات ثم الكنايات الفاظ مبهمة تعبر بها عن شئ وقع مفسرا فی كلام متكلم اما بجعله مبهما على المخاطب اولنسيانه هذا حاصل ماذكره المصنف فی شرحه وفيه نظر لانه يخرج من هذا التعريف كم وكذا لانه غير معبر بها عن شئ وقع مفسرا فی كلام متكلم وانما لم يعرف الكنايات فی المتن واكتفى بذكر المجزئيات لانها معدودة منحصرة معلومة بالتعين فلا حاجة الى تعريفها ومن جزئياتها **كم وكذا للعدد** صفة كنايا ای كذا الكائن للعدد او صفة كم وكذا ای كم وكذا الكائنان للعدد و جاء كذا كناية عن غير العدد نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت والاحد ونحوهما **وكيت وذيت للحديث** والقصة ولا يستعملان الا مكررتين نحو لك كان بينی وبين فلان كيت وكيت او ذيت وذيت كناية عما جرى بينك وبينه من الحديث والقصة واصلهما كيت وذيت بالتشديد فخففا وانما بنيت الكنايات لتركيب كذا عن مبنيين الكاف وذا وتضمن كم الاستفهامية حرف الاستفهام وحمل الخبرية على رب التی هی نقيضها لكونها للتكثير وكون رب للتقليل او على الاستفهامية لانها مثلها فی اللفظ وحمل كيت وذيت على الجمل المكنی عنها بهما وهی تشبه مبنی الاصل على ما عرف **فكم الاستفهامية** ای الدالة على الاستفهام **مميزها** ای مميز كم الاستفهامية **منصوب** على التمييز **مفرد** نحو كم درهما عندك وكم رجلا ضربت فكم مبتدأ ومميزها مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ الثانی والجملة خبر المبتدأ الاول **والخبرية** ای مميز كم الخبرية بحذف المضاف والا لم يصح الحمل **مجرور** على الاضافة **مفرد مرة ومجموع** اخرى نحو كم رجل او رجال عندی وانما كان مميز الاستفهامية منصوبا ومميز الخبرية مجرورا او مجموعا لانهما لما حملتا على العدد باعتبار كونهما كنايتين عنه اخذتا حكم العدد وهو نوعان احدهما المضاف الى المميز وثانيهما المميز بالمنصوب ففرق بين كم الخبرية والاستفهامية حيث اعطى الاستفهامية حكم العدد المضاف الى المميز بالمنصوب فنصب مميزها واعطى الخبرية حكم العدد المضاف الى المميز فخفض مميزها على الاضافة ولما حملت الخبرية على العدد المضاف وهو نوعان مضاف الى الجمع وهو من الثلاثة الى العشرة ومضاف الى الواحد وهو المائة والالف جرى فيه حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستفهامية لما حملت على العدد حملت على العدد المتوسط بين القليل والكثير وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين دون العدد القليل وهو ما دون العشرة ودون العدد الكثير وهو المائة وما فوقها لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح والمتوسط راجح لان خير الامور اوسطها ولانه كثير والخبرية لما حملت على العدد حملت على العدد المضاف لانها نقيضته رب فكان الجر مناسبها اليق واحرى ثم الجر بعد الخبرية انما يجب اذا لم يفصل بينها وبين مميزها شئ فان فصل بينهما فالمختار النصب حملا على الاستفهامية لانه لا يمكن الاضافة مع الفصل نقول كم فی الدار رجلا فان قيل قد قالوا ان كم الخبرية لانشاء التكثير فما وجه الجمع بين كونها كرب خبرية وكونها انشائية والتنافی بين الخبر والانشاء ظاهر ولهذا يجری فيها التصديق والتكذيب فی المجرد عن الانشاء قيل لا تنافی بينهما لاختلاف الجهة نحو كم رجل

Marfat.com

ضربت اخبار بضرب كثير من الرجال وانشاء الاستكثار الضرب ولهذا يقال لمن كذبت ما ضربت كثيرا من الرجال ولا يقال لمن كذبت ما استكثرت الضرب كما لو قال ما اكثر هم صح ان يقال ليسوا بكثيرين ولم يصح ان يقال ما تعجبت من كثرتهم فاختلف جهتا الانشاء والخبر ولا تنافي مع اختلاف الجهة **وتدخل** كلمة **من** البيانية **فيهما** اى فى مميز كم الاستفهامية ومميز كم الخبرية كقوله تعالى وكم من قرية واذا كان الفصل بينها وبين مميزها بفعل متعد وجب دخولها لئلا يلتبس مميزها بمفعول ذلك المتعدى كقوله تعالى وكم اهلكنا من قرية وكم اتيناهم من اية بينة **ولهما** اى لكم الاستفهامية والخبرية **صدر الكلام** اى لا يعمل فيهما ما قبلهما من الفعل فلا تقعان فاعلتين وصفتين لان الفاعل والصفة واجب التاخير وانما استحقتا الصدر لانهما الاستفهامية يتضمن الاستفهام والخبرية يتضمن معنى الانشاء فى التكثير كما ان رب يتضمن الانشاء فى التقليل او للحمل على الاستفهامية **وكلاهما** الضمير عائد الى كم الاستفهامية والخبرية فان قيل لو قال وكلتاهما كان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليهما باويل التذكير اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية او كلا النوعين وهما كم الاستفهامية وكم الخبرية **يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا** اى يقع مرفوعا محلا وكذا منصوبا ومجرورا شرع فى تفسير كونهما مرفوعين ومنصوبين ومجرورين فقال **فكل ما بعدها** الفاء للتفسير وكلمة ما موصوفة وفى كونها موصولة نظر لان الموصولة معرفة وكلمة كل اذا دخلت على المعرفة اوجبت احالة الاجزاء دون الافراد وحينئذ لا يستقيم المعنى وذلك ظاهر فيكون موصوفة بالنكرة فى تاويل شىء ما اى كل لفظ من كم الخبرية والاستفهامية وقع بعده **فعل غير مشتغل عنه** اى غير معرض عن كم بسبب تعلقه **بضميرها** او متعلقه **كان منصوبا** اى ضمير كان العائد الى كل او كل ما بعده اسمه ومنصوبا خبره والجملة خبر المبتدا وهو كل ما بعده وانما كان منصوبا لتوجه الفعل اليه وعمله فيه **معمولا على حسبه** اى على حسب العامل وذاته اى على حسب ما يقتضيه العامل يعنى ان اقتضى العامل مفعولا به كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا لقيت وكم غلاما اشتريت وان كان ظرفا كان منصوبا على ذلك نحو كم يوما سرت وكم يوم صمت وان اقتضى خبرا كان منصوبا على ذلك نحو كم رجلا كان من جاءك وكم رجل كان من حضرتى وان اقتضى مصدرا كان منصوبا على ذلك نحو كم ضربا ضربت وكم ضربة ضربت وفى قوله غير مشتغل عنه نظر لان اشتغال الفعل عن كم بسبب تعلقه بضميرها او متعلقه لا يمنع انتصابه على شريطة التفسير وتسليط مثل ذلك الفعل عليها اذ لا شك فى جواز النصب فى نحو كم رجلا او رجل ضربته على شريطة التفسير بتقدير كم رجلا ورجل ضربت ضربته وكذا فى نحو كم رجلا او برجل ضربت فلا مه لان الناصب فى صورة شريطة التفسير اذا اقتضى المعمول الصدر يقدر مؤخرا ولا فائدة فى اشتراط هذا القيد لانتصابه اللهم الا ان يقال ان اشتراط هذا القيد لانتصابه على سبيل الوجوب والنصب فى نحو كم رجلا ورجل ضربته جائز لا واجب بل الرفع على الابتداء اولى لسلامته عن الحذف فيراد بقوله منصوبا كونه منصوبا على سبيل الوجوب ويرد عليه ان قوله والا فمرفوع يقتضى وجوب الرفع فيما اذا كان بعده فعل مشتغل عنه بضميره او متعلقه فكيف جاز الوجهان فى المثال المذكور ويدفع بان المراد بقوله منصوبا الوجوب وبقوله والا فهو مرفوع الامكان العام المشتمل على الجواز والوجوب فيدخل فى قوله والا فمرفوع

Marfat.com

نحو کم رجلا او رجل ضربته او یقال المراد بذلك فعل غیر مشتغل عنه لفظا او تقدیرا فلا یرد نحو
کم رجلا او رجل ضربته لان التقدیر کم رجلا ضربت ضربة لما ذکرنا ان الناصب فی صورة شریطة التفسیر
اذا اقتضی المعمول الصدر تقدر مؤخرا فضلی هذا یراد بقوله منصوبا وبقوله والا فمرفوع الوجوب فی
کلا الوجهین علی معنی وان لم یکن کذلك لا لفظا ولا تقدیرا فمرفوع او یقال انما قید بها احترازا عن نحو کم
رجل او رجلا ضربته اذا جعل کم مبتدأ ولا یقدر بعده فعل غیره مشتغل عنه **وکل ما قبله**
ما موصوفة لا موصولة لما مر ای کل لفظ من کم الاستفهامیة والخبریة قبله **حرف جر او**
مضاف فمجرور بالاضافة الحاصلة بواسطة الحرف الجار اللفظی او التقدیری نحو بکم درهم
اشتریت العبد وبکم رجل مررت وغلام کم رجلا ضربت وعبد کم رجل اشتریت فان قیل کم یدخل
علی الصدر فاذا دخل علیه الجار والمضاف لا یکون داخلا فی الصدر قیل اذا دخل الجار او المضاف علیه
انتقل الصدارة منهما الی الجار والمضاف لکان الاتحاد والجزئیة بین الجار والمجرور والمضاف والمضاف
الیه **والا فمرفوع** ای وان لم یکن بعده فعل ناصب غیر مشتغل عنه بضمیره او متعلقه ولا قبله جار
او مضاف فمرفوع لانه اذا لم یکن بعده فعل غیر مشتغل عنه بضمیره او متعلقه ولا قبله جارا او مضاف
کان مجردا عن العوامل اللفظیة فیکون مبتدأ وخبرا فان قیل یمکن ان لا یکون بعده فعل غیر مشتغل
عنه بضمیره او متعلقه بل مشتغل عنه بضمیره او متعلقه ولا یکون کم مجردا عن العوامل اللفظیة بل یکون
الناصب مضمرا علی شریطة التفسیر نحو کم رجلا او رجل ضربته فیکون منصوبا علی شریطة التفسیر لا مرفوعا
قیل معنی قوله فمرفوع انه یرفع علی الوجوب مرة کما فی کم رجلا او رجل غلامك وعلی الاولویة اخری
کما فی کم رجلا او کم رجل ضربته او ضربت غلامه فان الرفع فی مثل ذلك اولی لسلامته عن الحذف
وقوله فمرفوع خبر مبتدأ محذوف ای فهو مرفوع **مبتدأ ان لم یکن** کما لاستفهامیة والخبریة
ظرفا نحو کم رجلا قام او قائم لصدق حملا المبتدأ علیه **وخبرا ان کان** کما لاستفهامیة والخبریة
ظرفا نحو کم یوما سیرك وکم یوم سیری لصدق حمل الخبر علیه ویعلم کونه ظرفا بالممیز ان کان الممیز
ظرفها فظرف والا فلا وقیل فی الکلام حذف مضاف ای مبتدأ ان لم یکن ممیز کم الاستفهامیة والخبریة
ظرفها وخبر ان کان ممیزها ظرفها فان قیل هذا الاصل منقوض بنحو کم یوما وکم یوما مدة سیرك
لیس بخبر مع کونه ظرفا قیل المراد بالظرف المستقر فلا یرد ذلك لانه ظرف ملغی او یقال معناه
مبتدأ ان لم یکن ظرفا ولیس ما بعده ما یصلح الابتدائیة فلا یرد ذلك لانه وان کان ظرفا لکن ما
بعده صالح للابتدائیة وفیه نظر لانه علی هذا ینتقض بمثل کم رجل او کم رجلا غلامك فان ما بعده
صالح للابتدائیة ولیس بمبتدأ بل هو خبر لذو کم مبتدأ واجیب بان ما بعده وان صلح للابتدائیة لغة
لکن کم متعین للابتدائیة اصطلاحا لان المبتدأ اذا تضمن صدر الکلام تعین للابتداء اصطلاحا علی ما عرف
فی من ابوك عند سیبویه **وکذلك** ای مثل کم فی محل الاعراب **اسماء الاستفهام والشرط**
نحو من وما واین ومتی فان کان بعدها فعل غیر مشتغل عنها بضمیرها او متعلقها کان محلها النصب
نحو من ضربت وما صنعت ومن تضرب اضرب وما تصنع اصنع وان کان قبلها حرف جر او مضاف
تحملها الجر نحو بمن مررت وغلام من ضربت وبمن تمر ومررت به وغلام من تضرب اضربه ولان لم یکن

Marfat.com

بعدها فعل غير مشتغل عنه ولا قبله جار ومضاف فمحل اسماء الاستفهام الرفع على الابتداء ان لم يكن ظرفا نحو من قام وعلى الخبر ان كان ظرفا نحو متى القتال واين قيامك ومحل اسماء الشرط على الابتداء فقط نحو من ياتني فهو مكرم وما تقدموا لانفسكم من خير تجدوه عند الله ولا يتاتى فيها الخبرية اذ لا يقع بعدها الا الفعل وهو لا يصلح للابتداء وبهذا علم ان الشبه في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي اسماء الشرط في بعض الوجوه **وفي تميزكم نحو لك يا جرير وخالة** ✦ قد عاء قد حلبت علي عشاري ✦ **ثلثة اوجه** البيت للفرزدق يهجو جريرا اي جاء في تميزكم الذي احتمل الاستفهام والخبر واحتمل حذف المميز ثلثة اوجه النصب على ان كم الاستفهامية وآلجر على انها خبرية وعلى هذين الوجهين يكون كم مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة لقوله نحو وقد حلبت علي عشاري خبره والرفع على ان نحو مبتدأ ولك ظرف مستقر صفة لها فيكون المبتدأ نكرة مخصصة بالصفة وحذف مميز كم وقد حلبت علي عشاري خبرها وعلى هذا الوجه تكون كم استفهامية او خبرية وقع مصدرا ان كان المميز المحذوف حلبة او ظرفا ان كان المميز المحذوف مرة اي كم حلبة او كم مرة نحو لك يا جرير وخالة قد عاء قد حلبت علي عشاري وبهذا ظهر ان تسمية نحو تمييزا ليس باعتبار الوجوه الثلاثة بل باعتبار نصبها وجرها فقط ثم ان نصبت نحو نصبت خالة وقد عاء وان رفعتها رفعتهما وان جررتها جررتهما لكونهما تابعين لها لكون خالة عطفا عليها وقد عاء صفة لها ويحتمل ان يكون صفة خالة وان يكون صفة نحو وخالة بتاويل كل واحدة منهما لكونها في صورة النصب لانه غير منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ وحينئذ يكون قد حلبت صفة او حالا ونصبها على الحال من ضمير لك والقد عاء المرأة التي اعوجت رسغها من كثرة الحلب او غيره والعشار بكسر العين جمع العشراء على وزن علماء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر فكر الخبرية تدل على كثرة عماته وخالاته الحالبة عشاره والاستفهامية تدل على كثرتهما بحيث خرج عددها من علمه حتما الى الاستفهام مع ان هذا الاستفهام يتضمن التقرير وهو حمل المخاطب على الاقرار بامر يعرفه كقوله تعالى الم نشرح لك صدرك ويتضمن ايضا ادعاء وضوح الامر بحيث يقربه الخصم عند الاستفهام عنه وتنكير عمة اما للتحقير او للتكثير او التفخيم وفي ذكر اللام في لك تخصيص الشناعة ببيان اختصاص مثل هذه العمة والخالة والجملة الندائية اعني يا جرير معترضة متضمنة لا يقاض بسماع ما ذكره والتعريج بتوجيه الشيمة اليه وفي قوله قد عاء ذمها بسوء الخلقة او صير وبما كذلك بكثرة حلب عشاره وانما ذكر الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي وحلب العشار يدل على دوام هذا الفعل مدة طويلة لان العشار تتاذى من الحلب ولا تطيع الا من الفته واعتادت حلبته فيدل حلبها العشار استدامة هذا الفعل منها والفتها العشار بها لان العشار بها واستمال علي يدل على حلبها عشاره ومع كراهة ذلك وتكافئ من خدمتها وهذا كما يقال باع القاضي عليه داره في دينه كانه يستنكف ان يحلب لمثالها عشاره **و قد يحذف المميز** اي مميزهما عند قيام قرينة **في مثل كم مالك** مثال حذف مميز كم الاستفهامية اي كم درهما مالك **وكم ضربت** مثال حذف مميز كم الخبرية اي كم مرة ضربت **الظروف** وستعرف وجبناها منها اي من الظروف المبنية **ما قطع عن الاضافة** كلمة ما عبارة عن ظرف اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه وهو

Marfat.com

مقصود منوي اما اذا حذفته نسيا اعربت المضاف مع التنوين نحو رتب بعد كان خيرا من قبل اى رتب متاخر كان خيرا من مقدم **كقبل وبعد** تقول جئتك من قبل بضم اللام ومن بعد بضم الدال وكذا فوق وتحت وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول بمعنى قبل بين كل بمعنى فوق تقول اتيته من كل بضم اللام اى من فوق وكنا نقول ابتداء بمعنا اول بضم اللام اى اول فعلك اى قبل فعلك واذا حذفت المضاف اليه نسيا قلت جئته من كل بالجر والتنوين او ابتدأ او كلا بالنصب والتنوين اى اول فعلك اى قبل فعلك وسميت الظروف المقطوعة غايات لان غاية الكلام في الظن كانت مضافة هي اليه فلما حذف المضاف اليه صرن غايات في الظن بها ينتهي الكلام وانما بنيت هذه الظروف لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف في الاحتياج الى المضاف اليه فان قيل الحاجة ثابتة على تقدير ذكر المضاف اليه ايضا كاحتياج الموصول الى الصلة مع وجود ذكرها قيل نعم لكن الاضافة تمنع البناء واما نحو حيث واذ فبناؤه لكون بناء المضاف اليه داعيا اليه معارضا لذلك المانع واختير الضم لجبر النقصان حيث تمكن فيه نقصان بحذف المضاف اليه خير ذلك النقصان بالضم لكونها قوى الحركات **واجرى مجراه** اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة في حذف المضاف اليه والبناء على الضم **لا غير و ليس غير و حسب** وان لم يكن ظروفا اى لفظ غير بعد لا وليس ولفظ حسب لا بما مر غير حيث لا يتعرف بالاضافة وكثرة الاستعمال في حسب تقول جاءني زيد لا غير او ليس غير او حسب **ومنها** اى من الظروف المبنية **حيث** وانما بني حيث لزوم اضافتها الى الجملة وهي تناسب مبنى الاصل **ولا يضاف الا الى جملة** مستثنى مفرغ اى لا يضاف حيث الى شيء الا الى جملة اسمية كانت او فعلية لاحتياجها الى جملة تبين معناها كاحتياج الموصول الى ما لا يتم الا به لانها موضوعة لمكان يقع فيه النسبة تقول اجلس حيث جلس زيد او حيث زيد جالس اى مكان جلوس زيد وانما قيد بقوله **في الاكثر** استعمالا لانه قد جاء اضافتها الى مفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذ للمستقبل** اى للزمان المستقبل الجار والمجرور اما صفة اى اذا الكائن للمستقبل او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى وهي للمستقبل نحو اذا يقوم زيد واذا دخلت على الماضي يجعله بمعنى المستقبل نحو اذا قام زيد فقد استعمل في الماضي نحو قوله تعالى حتى اذا ساوى بين الصدفين قال انفخوا وحتى اذا بلغ مغرب الشمس وله نظائر كثيرة **وفيها** اى وفي اذا **معنى الشرط فلذلك** اى لاستعمال اذا في الشرط **اختير بعدها الفعل** اى بعد اذا فعل ماض مجهول من الاختيار اى ولذلك قيل بما ولية الفعل بعدها اذ الشرط يقتضي الفعل لكنه لما كان غير وضعي في الشرط لم يجب الفعل بعدها بل جعل مختارا ونقل عن المبرد اختصاصها بالجملة الفعلية **وقد يكون اذا للمفاجأة** اى لوجود شيء فجأة اى بغتة اى يكون المفاجأة والفجأ مصدر مهموز اللام من باب المفاعلة معناه كسى را ناگاه گرفتن والفجاء بالضم ناگاه زيدن من باب فتح وسمع **فيلزم المبتدأ بعدها** اى بعد اذا المفاجأة في الاستعمال غالبا نحو خرجت فاذا زيد بالباب **ومنها** اى من الظروف المبنية **اذ للماضي** الجار والمجرور اما صفة اذا او خبر مبتدأ محذوف والجملة معترضة اى اذا الكائنة للماضي وهي كائنة لما مضى اى للزمان الماضي نحو خرجت اذ قام زيد وانما

Marfat.com

دخلت على المستقبل تجعله بمعنى الماضى نحو جئت اذ يقوم زيد اى قام **و قد يقع بعدها** اى
بعد اذ **الجملتان** اى الجملة الفعلية والاسمية نحو اذ قام زيد واذ زيد قائم لان اذ للزمان الماضى
والماضى مستقر ثابت والمستقر الثابت من صفات الاسم فتناسب الاسمية لثباتها والفعلية لكونها بمعنى
الماضى فضمت اضافتها اليهما **و منها** اى من الظروف المبنية **اين وانى للمكان** صفتان
خبر مبتدأ اى الكائنتان للمكان او هما كائنتان للمكان **استفهاما و شرطا** انتصاب استفهاما
اما على انه تمييز اى من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن المكان او حال اى حال كون المكان ذا
استفهام او ظرف اى وقت استفهام وانما بنيا لتضمن حرف الاستفهام والشرط نحو اين زيد واين تكن
اكن وانى يكن نل ولد وانى تذهب ويجيئ انى بمعنى كيف كقوله تعالى فاتوا حرثكم انى شئتم
ولا يجيئ بمعنى كيف الا بعد فعل للامر كما فى الرضى واذا جوزيت بها كانت بمعنى اين لا غير **و متى**
للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج وانما بنى لتضمن معنى
حرف الشرط او الاستفهام **و ايان للزمان** المجرد وصفتا بيان اى ايان الكائنة للزمان
او خبر مبتدأ محذوف اى هو للزمان **استفهاما** عن الزمان المستقبل بخلاف متى فانها عمت واجازت
المجازاة به بعض المتأخرين وهو غير مسموع من العرب وانتصابه استفهاما على انه تمييز اى ايان للزمان
من حيث الاستفهام اى للاستفهام عن الزمان او ظرف اى وقت استفهام او حال اى حال كون الزمان
ذا استفهام ويختص بالامور العظام كقوله تعالى يسألونك عن الساعة ايان مرساها وايان يوم الدين و
ايان يوم القيامة وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام ثم قيل اصله اى آوان فحذفت الهمزة مع الياء لاجتماع
فبقى ايوان فادغم بعد القلب وقيل اصله اى يان فخففت بحذف الهمزة التى قبل الالف مع بقاء
الالف وفيه نظر لانه الان غير مستعمل بالامر بل هو موضوع من اول احواله مع اللام وذلك ليس بشرط
ولهذا بنى لتضمنها حرف التعريف واجيب بان عدم استعماله مع اللام لا يمنع تقدير الاصل كذلك وقيل
زيد فى اين تشديد والف فوزنه فعال وفيه نظر لان اين للمكان وايان للزمان فكيف يكون ذلك
اصل هذا واجيب بانه يحتمل التغير معنى بعد التغير لفظا فان كثيرا من الاسماء والحروف يتغير معانيها
بعد تغير الفاظها **و كيف للحال** اى الكائنة للحال او هى كائنة لحال **استفهاما** وقد استفهم
او من حيث الاستفهام او حال كونها ذات استفهام وانما عد كيف فى الظروف بناء على مذهب
الاخفش واما عند سيبويه فهى اسم غير ظرف بدليل ابدال الاسم منها نحو كيف انت اصحيح ام سقيم
ولو كان ظرفا لابدلت منها الظرف نحو متى جئت ايوم الجمعة ام يوم السبت والاخفش يقول معناه
كيف انت اى فى حال الصحة او فى حال السقم بابدال الظرف او يقال انما عد فى الظروف لانه بمعنى على
اى حال فاذا قلت كيف زيد معناه على اى حال هو من السقم او الصحة او غيره والحال والظرف متقاربان
وانما بنى لتضمن حرف الاستفهام **و مذ و منذ** اى ومنهما مذ ومنذ وانما قدم مذ مع كونه فرعا لمنذ
لان مذ مقصور منه لكونها اخف من منذ وانما بنيا لتضمن معنى الاضافة لان معنى مذ يوم الجمعة
اول المدة ومعنى مذ يوم ان جميع المدة او لتشبيه بالغايات فى القطع عن الاضافة المنوية الا انهما يجيئان
الاسميين لا فعلا ابدا مقطوعتان عن الاضافة المنوية بخلاف الغايات او لحمل على ملذ منذ حرفين

Marfat.com

وقوله بمعنى اول المدة اما صفة اى مذ ومنذ الكائنتان بمعنى اول المدة او خبر مبتدأ محذوف اى
وهما كائنتان بمعنى اول المدة يعنى انهما بمعنيين احدهما بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة
اى يقترن بهما او يتصل بهما او يقع بعدهما المفرد المعرفة الواقعة خبرا عنهما لا المثنى ولا المجموع ولا النكرة
نحو ما رأيته مذ يوم الجمعة بالرفع اى اول مدة عدم رويتى يوم الجمعة واما المفرد فلان اول
المدة امر واحد لا يكون شيئين او اشياء واما المعرفة فلان الوقت المجهول لا بداية كل امر معلوم
لان كل واحد يعلم ان انتفاء رويتى كان من وقت معلوم لا محالة فلا فائدة فى ذكره فلا بد من التعيين
والمعرفة هو الاصل فى التعيين فلا يجوز العدول عنه الى النكرة المختصة وقيل المثنى نحو ما رأيته مذ اليومان
اللذان صاحبتا فيهما وكذا النكرة المختصة نحو ما رأيته مذ يوم لقيتنى لحصول التعيين وهو المقصود
و ثانيهما بمعنى الجميع اى جميع المدة فيليهما الزمان المقصود بالعدد معرفة كانت
او نكرة اى يقع بعدهما الزمان الذى قصد هو مع عدد اى للمدة التى قصدت هى مع عددها فالباء
بمعنى مع حتى لو كان مقصوده ان جميع المدة التى انتفت فيها الرويتة يوم ان قبل ما رأيته مذ يومان
اى جميع مدة عدم رويتى يومان وذلك لانه انما قصد بيان جميع المدة لا بد من ذكر المدة مع عدد
يتعلق بجميعها حتى يفيد ولقائل ان يقول ان المقصود بيان جميع المدة وذا لا يستلزم العدد لجواز ان
رأيته مذ يومنا هذا او شهرنا هذا واجيب بان المراد عدد الافراد او عدد الاجزاء اذ الجميع يستلزم
ذلك فلا يرد ما ذكرتم وقد يقع المصدر والفعل اى ان المثقلة بعدهما نحو ما فرحت مذ ذهابك وما فرحت
مذ ذهبت وما فرحت مذ انك ذاهب فيقدر زمان مضاف لصحة الحمل فكان التقدير فى ما فرحت مذ
ذهابك مذ زمان ذهابك بمعنى اول مدة عدم الفرح زمان ذهابك وفى ما فرحت مذ ذهبت مذ
زمان ذهبت باضافة الزمان الى الجملة نحو يوم ينفع فى الصور وفى ما فرحت مذ انك ذاهب مذ زمان
انك ذاهب بمعنى زمان ذهابك فان قيل لم لم يذكر المخففة نحو ما فرحت مذ ان ذهبت قيل لسلامة ما
فى ذكر ان بارادة ان مخففة او مشددة معا او ادرجها فى ذكر الفعل بارادة الفعل مجردا او مع ان
المصدرية **وهو** اى كل واحد من مذ ومنذ **مبتدأ خبره ما بعده** وصحة وقوعهما مبتدأ
لتأويلهما بالمعرفة اى بالاضافة لكونهما بمعنى اول المدة او جميعها خلافا **للزجاج** فانه يجعل ما
بعدهما مبتدأ وهما خبران مقدمان اى يوم الجمعة اول المدة ويومان جميع المدة لانهما نكرتان و
ما بعدهما معرفة او نكرة مختصة بتقدير الحكم والجواب ما ذكرنا من التأويل بالمعرفة وانتصاب خلافا على
انه مصدر اى يخالف هذا القول خلافا للزجاج والجملة معترضة لبيان الخلاف **ومنها** اى من الظروف
المبنية **لَدَى ولَدُنْ** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وفيها لغات غيرها وقد اشار اليها
بقوله **وقد جاء لَدَنْ** بفتح اللام وسكون النون **ولَدِنْ** بفتح اللام وكسر الدال وسكون
النون **ولُدُنِ** بضم اللام وسكون الدال وكسر النون **ولَدُنِ** بفتح اللام وسكون الدال وكسر
النون **ولَدْ** بفتح اللام وسكون الدال **ولُدْ** بضم اللام وسكون الدال **ولِدِ** بفتح اللام ووصل
اللغات **لَدُنْ** بفتح اللام وضم الدال وسكون النون كما ان عند بفتح العين وضم الضاد اصل لغاتها
فاسكن العين بلا نقل ضمة الى الفاء فالتقى ساكنان فحركت الدال فتحا وكسرا وحركت النون كسرا او

Marfat.com

حذفت النون او سكن العين بنقل ضمة الى الفاء فحركته النون كسرا او حذفت النون من اصل اللغات بلا اسكان فافهم وفى بعض النسخ وقع هذه اللغات بترتيب اخر وهو هكذا لَدُ بفتح اللام وضم الدال ولَدْ بفتح اللام وسكون الدال ولُدُ بضم اللام وسكون الدال ولَدُنْ بفتح اللام والدال وسكون النون ولَدِنْ بفتح اللام وكسر الدال وسكون النون ولُدُنْ بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولَدُنِ بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ثم غير بحذف النون من اصل اللغات بلا اسكان العين او بعد اسكانها بلا نقل او بنقل او بتحريك العين فتحا وكسرا للساكنين بعد اسكانها بغير نقل او كسرا بعد اسكانها بنقل او بتحريك النون كسرا بعد اسكان العين بلا نقل فتامل ثم اعلم ان لدى بمعنى عند وهو مذهب فلا وجه لبنائه الا ان يقال بنى لدن واخواته سوى لدى لشبهها بالحرف وهى من فى لزومها معنى ابتداء الغاية لانه بمعنى من عند ولذا يلزمها من لفظا او تقديرا وحمل لدى بمعنى عند بغير معنى الابتداء عليه طرح اللباب وقيل بنى لدن وسائر اللغات سوى لدى لتضمن معنى من وهو الابتداء لانها بمعنى من عند وحمل لدى التى بمعنى عند عليها طرح اللباب وفيه نظر لانه يوجب ان لا يبنى عند اظهار من فى نحو من لدن لعدم التضمن حينئذ وقيل بنى لدى بالحمل على لدن الموضوعة وضع الحرف وكذا سائر لغاته وفيه نظر لان وضع بعض اللغات وضع الحرف مبنى على بنائه وعدم التصرف فيه فلو بنى بناؤه على وضعه وضع الحرف لزم الدور واجيب بانا سلمنا ان بناءه مبنى على وضعه وضع الحرف ولكن لا نسلم ان وضعه وضع الحرف مبنى على بنائه وعدم التصرف فيه بل مبنى على شبهه بمن فى لزوم معنى ابتداء الغاية او على تضمن معنى من وهو الابتداء على ما مر فلا يلزم الدور والفرق بين لدى وعند ان عند يستعمل للحضور حقيقة او حكما فتقول عندى مال سواء كان المال حاضرا قريبا عندك او بعيدا عندك لكن فى حرزك وحفظك فكانه حاضر قريب عندك بخلاف لدى فانه يستعمل للحضرة الحقيقة فلا تقول لدى مال الا ان يكون حاضرا قريبا عندك **ومنها** اى من الظروف المبنية **قط** بفتح القاف وضم الطاء المشددة وفيها لغات وهى قُطْ بضم القاف والطاء المشددة المضمومة وقُطّ بضم القاف وكسر الطاء المشددة وقُطَّ بضم القاف وفتح الطاء المشددة وقَطْ بفتح القاف وضم الطاء المخففة وقُطْ بضم القاف والطاء المخففة المضمومة **وهى الماضى المنفى عموما** فمعنى ما رايته قط اى ما رايته فى جميع الازمنة الماضية والمراد بالمنفى اعم من ان يكون لفظا او معنى كقول الشاعر وجاء بمذ قوله هل رايت الذئب قط + وقد يستعمل فى الاثبات نحو كنت اراه قط اى دائما فى الماضى ان كان صفة الزمان اى الزمان الماضى فاسناد المنفى اليه مجاز عقلى من باب الاسناد الى الظرف اى للزمان الماضى الذى هى شئ فيه اى نفى وقوع شئ فيه وان كان صفة العامل اى للعامل الماضى اى عامله ماضى منفى نحو ما رايته قط فاسناد المنفى اليه ظاهر وكذا الكلام فى قوله **وعوض للمستقبل المنفى** اى للزمان المستقبل المنفى وقوع شئ فيه او للامر المستقبل المنفى اى عامله يكون امرا مستقبلا منفيا عموما نحو لا اراه عوض اى لا اراه فى جميع الازمنة المستقبلة بنى عوض لتضمن معنى حرف الاضافة ولشبه الحرف فى الاحتياج الى المضاف اليه مثل قبل وبعد اذ المعنى عوض العائضين بدليل استعماله كذلك واعرب حينئذ مثل قبل وبعد ولذلك بنى على الضم كقبل وبعد والعائض الباقى على وجه الارض اى وقت بقاء الباقين وبناء قط

Marfat.com

لتضمن معنى لام الاستغراق واختيار الضم للحمل على عوض وكو قال ومنها قط وعوض للماضى والمستقبل المنفيين على وجه اللف والنشر لكان احسن لتضمنه احد الوجوه المحسنة وسلامته عن تكرير لفظ المنفى لكنه لما كان مما يحتمل الجمع بين الماضى والمستقبل فى كليهما عدل عنه الى التكرار والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها اى يجوز بناء تلك الظروف على الفتح نحو يومئذ يفرح فى الصور ويوم ينفع الصادقين صدقهم ويومئذ وحينئذ اذ المعنى يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا وانما جاز بناؤها لان الجملة مبنية من حيث هى هى حتى ذهب البعض الى انها من مبنيات الاصل وذلك لان المراد بمبنى الاصل ما لا يحتاج الى الاعراب من حيث لا يقع فاعلا ولا مفعولا ولا مضافا اليها والجملة كذلك فانها بنفسها لا تحتاج الى الاعراب لانها لا تقع فاعلة ولا مفعولة ولا مضافا اليها بذاتها لكن لما كان اكتساؤها الاعراب لقيامها مقام المفرد اخرج عن كونها مبنية الاصل لان ما هو مبنى الاصل كالحرف والماضى والامر بغير اللام لا يكون لها الاعراب لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ونحو مررت برجل ضرب مجرور المحل فيه الجملة لا مجرد الماضى فخرجت الجملة عن كونها مبنية الاصل ولم يخرج عن شبهه بمبنى الاصل لانها اشبه مبنى الاصل فى عدم وقوعها فاعلة ومفعولة ومضافا اليها بل هى مبنية قوية بالنسبة الى غيرها من المبنيات فاقتضى مناسبتها بالاضافة اليها ولو بواسطة كما فى اذ المضاف الى الجملة جواز البناء واختيار الفتح للخفة ثم اعلم ان جواز البناء فى الظرف انما يكون فى المضافة الى الجملة جوازا كيوم وليلة وحين ووقت وزمان اما الظرف المضافة اليها وحويا مثل اذ واذا وحيث ولما كان بناؤها واجبا على ما عرف وكذلك اى مثل الظروف المذكورة فى جواز البناء على الفتح مثل وبينما مع ما اى مقرونا مع ما وان وان يعنى اذا اضيف مثل وغير الى ما وان ان المخففة لوالى ان المثقلة يجوز بناؤها على الفتح مثل الظروف المذكورة كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وكقول الشاعر لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت حمامة فى غصون ذات اوقال جميع وقال هو شجر الغضا وهو شجر معروف وفى الكلام قلب اى فى اوقال ذات غصون وانما قلب لضرورة الشعر والحمامة عند العرب ذات طوق كالفاختة والقمرى ونحوهما وكقولك لم يمنعنى من الجلوس غير انك قائم بنى مثل فى المثال الاول لاضافته الى ملانك وغير فى المثال الثانى لاضافته الى انك نطقت وفى المثال الثالث لاضافته الى انك قائم وانما بنيا لاضافتهما الى الجملة صورة وشبههما بالظرف للابهام والاحتياج الى المضاف اليه لرفع الابهام وانما ذكرنا هما فى بحث بناء الظروف لان لم يكونا من الظروف ضمنا لكونهما متشابهتين بالظروف ثم لما قسم الاسم اولا الى المعرب والمبنى وبين احكام قسميه شرع فى تقسيم الاخير للاسم باعتبار وضعه معين او غير معين فقال **المعرفة ما وضع لشئ بعينه** الجار والمجرور صفة شئ اى شئ ملتبس بعينه اى لشئ معين قيد به احترازا عن النكرة فانها لم يوضع لشئ معين والمراد بشئ معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود خارجيا او انا وانت وهو او جنسا معينا كاسامة فانه علم لجنس الاسد وكالاسد محلى بلام الجنس وجماعة معينة من كل افراد جنس وبعضها كالمعرف بلام الاستغراق والجمع المعهود فاعرف فان قيل يخرج من هذا الحد المضمرات والمبهمات لانهما ما وضعا لشئ معين لانهما كليات الوضع لان انا مثلا موضوع لكل متكلم وانت موضوع لكل مخاطب وهذا موضوع للاشارة الى كل شئ قيل معناه ما وضع للوقوع على شئ معين فى التركيب اى فى الاستعمال فتدخل المضمرات والمبهمات لانهما وان كانت

Marfat.com

كليات الوضع لكنهما جزئيات الاستعمال فان انا في التركيب لا يستعمل الا لمتكلم معين وانت لا يستعمل
الا لمخاطب معين وهذا لا يستعمل الا لمشار اليه معين او يقال معناه ما وضع لشيء معين بوضع جزئي كالاعلام
والمضمرات والمبهمات او بوضع كلي وقاعدة كالمعرف باللام والاضافة والنداء ولا يرد نحو جبلك و
راس لك فانه نكرة مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه المخاطب ورأسه لان وضع امثاله لغير معين
وان وقع على معين بعارض توحيد وجه المخاطب ورأسه وكذا لا يرد نحو ادخل السوق معرفا باللام العهد
الذهني فانه معرفة مع انه يقع على فرد غير معين حيث لا عهد بينك وبين مخاطبك في الخارج ولهذا توصف
بالجملة نحو ولقد امر على اللئيم يسبني + لما مر ان المراد لشيء معين اعم من ان يكون فردا معينا كزيد والرجل المعهود
خارجي او حقيقة معينة مثل اسامة ولاسد اذا كان محلى بلام الحقيقة ولا شك ان المعرف بلام العهد الذهني
وضع للوقوع على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ هي المعهود بينك وبين مخاطبك
في الذهن او يقال انه في حكم النكرة لوقوعه على فرد غير معين ولهذا يوصف بالجملة فليكن خارج من الحد
وفيه نظر لانه لو كان في حكم النكرة لما جرى عليه احكام المعرفة من وقوعه مبتدأ وذا حال ووضعا للمعرفة
وموصوفا بها ونحو ذلك وذلك لان المعرف بلام العهد الذهني موضوع لشيء معين فان وضعه باعتبار
وضع اللام للجنس اي الماهية المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض لحوق القرينة كالدخول مثلا
فان الدخول في ماهية السوق من حيث هي غير ممكن ويؤيده ما ذكر في الهروي وغيره ان الفرق
بين النكرة وبينه ان النكرة اسم لبعض من جملة الحقيقة نحو ادخل سوقا بخلاف المعرف باللام العهدية
نحو ادخل السوق فان المراد نفس الحقيقة والبعضية مستفادة من القرينة كالدخول مثلا **وهي**
اي المعرفة او المعارف ستة بالاستقراء **المضمرات** نحو انا وانت **والاعلام** نحو زيد وعمرو
والمبهمات اي الموصولات واسماء الاشارة نحو الذي وهذا وانما سميا مبهمين لان اسم الاشارة
من غير اشارة حسية الى مشار اليه مبهم عند المخاطب عند التلفظ به لان يحضر المتكلم اشياء يحتمل ان
يكون مشارا اليها وكذا الموصول من غير الصلة مبهم عند المخاطب ولم يقولوا المضمر الغائب مبهم لان
ما يعود اليه مقدم فلا يكون مبهما عند المخاطب عند التلفظ به وكذا ذا اللام العهدية كنا في الرضي
وما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية نحو الرجل والغلام وفي ذكر اللام فقط اختيار
مذهب سيبويه وعلى مذهب الخليل حرف التعريف اللام مع الالف وانما قال ما عرف باللام ولم يقل ما
دخله اللام ليخرج ما دخلته اللام الزائدة لتحسين النظم **او بالنداء** نحو يا رجل لقصد التعيين بخلاف
يا رجلا لغير معين فانه نكرة وفي ذكر المعرف بالنداء نظر لرجوعه الى المعرف باللام اذ هو مثل يا رجل يا ايها الرجل
ولهذا لم يذكره المتقدمون وانما لم يذكر المعرف بالميم مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر
لان الميم بدل من اللام فلا يعد ما دخلته هي قسما آخر من المعارف **والمضاف الى احدها** اي احد
الاربعة المذكورة معنى مفعول مطلق بحذف مضاف اي اضافة معنى اي اضافة مفيدة معنى او مفعول
بحذف مضاف اي افادة معنى اي الذي اضيف الى احدها لاجل افادة معنى او مفعول فيه لقوله والمضاف
بحذف مضافين اي وقت افادة معنى وفيه احتراز عن المضاف الى احد المعارف الاربع المذكورة اضافة
لفظية فانها لا تفيد تعريفا ثم الشيخ ذكر هذه المعارف على حسب ترتيبها في مراتب التعريف عند سيبويه و

Marfat.com

جمهور النحاة واشار بالترتيب فى الذكر الى الترتيب فى المرتبة **العلم ما وضع لشئ بعينه** صفة شئ اى شئ ملتبس بعينه اى لشئ معين وانما خص العلم بذكر التعريف من بين سائر المعارف لان المضمرات والمبهمات والمضاف بين تعريفها قبل والمعرف باللام مستغن عن التعريف فلا جرم خص العلم بذكر التعريف وكلمة ما موصولة او موصوفة عبارة عن اسم او لفظ والمراد بشئ بعينه اعم من ان يكون فرد اكزيد او جنسا كاسامة وكذا اعم من ان يكون عينا كزيد او معنى كفهار وحيات انسانا كان او غير انسان وذلك مما يتخذ ويؤلف كاعوج علم لفرس لبنى هلال اولا كاسامة علم الجنس غير متناول غيره انتصاب غير على الحال وانتصاب غيره على انه مفعول به لقوله متناول فان قيل يدخل فى هذا الحد المضمرات والمبهمات لانها وضعت لشئ معين غير متناول غيره فى تركيب واحد قبل معناه غير متناول غيره فى شئ من التراكيب فيخرج المضمرات والمبهمات والمعرفات باللام والمضافات لتناولها فردا اخر فى تركيب اخر ولا يرد عليه علم الجنس مثل اسامة حيث يقع على افراد غير معينة لانها وضعت لان يقع على حقيقة معينة غير متناولة غيرها وان كان ما صدقت عليه من الافراد غير معين وفيه نظر لانه على هذا ينبغى ان يكون الرجل والذكر علم جنس لانه وضع لان يقع على حقيقة معينة مثل اسامة وانما قال بوضع واحد لئلا يخرج العلم المشترك من التعريف نحو زيد اذا سمى به رجل ثم سمى به رجل اخر لانه وضع لشئ بعينه ويتناول غيره ايضا لكنه يتناول غيره بما وضاع كثيرة لا بوضع واحد فيصدق عليه انه غير متناول غيره بوضع واحد ثم العلم ما وضع لشئ واحد غير متناول غيره بوضع واحد سواء كان منقولا كفضل او مرتجلا كعمران مفرد نحو زيد او مركبا نحو عبد الله وبرق نحره اسما نحو زيد او لقبا نحو الصديق او كنية نحو ابو بكر موضوعا لعين كزيد او معنى حدثنا كسبحان الله علم التسبيح او وقتا كغدوة او لفظا يؤدى به نحو فعلان الذى مونثه فعلى او مراد محض لفظه كسعيد كرز او محض عدد كستة ضعف ثلاثة وانما قال غير متناول غيره ولم يقل غير متناول ما اشبه كما قال الزمخشرى لئلا يخرج لفظ الله لانه لا يشبه شيئا حتى يحكم انه لا يتناول ما اشبه وللزمخشرى ان يقول فى جوابه ان السلب لا يشترط فيها وجود الموضوع كما يقال شريك البارى ليس بموجود فلا يشترط لنفى تناول ما اشبه وجود ما اشبه وللمصنف ان يرد ذلك بان نفى التناول وان كان سلبا لكن الصلة وهى قوله لشبه موجبة فيوجب ثبوت الشبه وذلك باطل وللزمخشرى ان يدفع ذلك بان الموصول مع الصلة تصور لا تصديق وتصور ثبوت الشئ لا يوجب ثبوته فى الواقع فيمكن تعلقه بالنفى مع كون الصلة موجبة ونفى تناول ما اشبه اما نفى التناول مع وجود ما شبه او نفى التناول مع عدم ما اشبه وعدم ما اشبه اما بعدم الذات والصفة او بعدم الصفة فالمعرفة اى اعرف المعارف اى اكملها تعريفا المضمر المتكلم نحوانا ثم المخاطب نحوانت لاستحالة الاشارة اليه فى المضمر المتكلم وقلته فى المضمر المخاطب اذ الخطاب فى الغالب لمعين اما الخطاب لغير معين فقليل كقوله تعالى ولو ترى اذ المجرمون الاية ثم المضمر الغائب ثم العلم ثم الاشارة ثم الموصول والمعرف باللام او النداء والمضاف الى احدها بمعنى يعتبر بحسب المضاف اليه وهو مذهب سيبويه وعليه جمهور النحاة وفيه خلافات كثيرة لا يليق ذكرها بهذا المختصر وفائدة الخلاف تظهر فى الوصف فقط **النكرة ما وضع الشئ لا بعينه** اى لشئ غير معين من غير ان ينظر فيه الوضع للعين بوضع جنئ نحو رجل وفرس

بحث العلم

بحث النكرة

Marfat.com

فيه احترازعن المعرفة فلا يرد وجهك رأس لك فانه نكرة مع انه يقع على شئ معين لان ذلك موضوع الشئ لا بعينه وان وقع على معين باعتبار عارض فتطلق حد وجه المخاطب ورأسه ولا يرد نحو ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع على فرد غير معين لان وضعه باعتبار وضع اللام للحقيقة المعينة ووقوعه على فرد غير معين بعارض كالدخول مثلا فان الدخول فى حقيقة السوق من حيث هى هى ممتنع ولا يرد نحو اسامة حيث يقع على فرد غير معين وليس بنكرة لانه لم يوضع لفرد غير معين بل لماهية معينة وانما يقع على الفرد لان الحقيقة لا وجود لها الا فى ضمن الفرد وقد سبق هذا كله ثم لما فرغ عن تقسيم الاسم باعتبار وضعه لمعين وغير معين شرع فى تقسيم آخر للاسم باعتبار دلالته على الكمية وعدمه فقال

اسماء العدد

فالاسماء على نوعين اسم عدد وغيره واقتصر على ذكر اسماء العدد واشار الى ان كل ما سواه من القسم الآخر طلبا للاختصار او يقال لما ذكر النكرة اعقبها بذكر اسماء العدد التى يلازم اكثرها التقدير بالنكرة ولو اخرها عن المذكر والمؤنث لكان اولى لتعلقها بحث التذكير والتانيث ايضا ما وضح

لكمية آحاد الاشياء

والاحاد جمع الاحد وهو الفرد اى اسماء العدد اسماء وضعت ابتداء على مقدار افراد الاشياء اى على مقدار المعدودات خرج بقيد الوضع نحو رجل لانه وان فهم منه الكمية لكنه يفهم باعتبار سياق الاثبات لان النكرة فى سياق الاثبات تخص لكن لا بالوضع وكذا خرج رجلا لانه لم يقصد فيه هذا القدر بل الكمية مع الذات وهذا الجواب يتاتى فى رجل ايضا وبهذا اندفع ما قال صاحب الرضى انه يدخل فى هذا الحد رجلا ورجلان لانهما وضعا لكمية شئ وان كان وضعا مع ذلك الماهية ذلك الشئ ايضا الى هذا عبارته لا يقال انهما يخرجان بقوله احاد الاشياء لانا نقول انهما لو خرجا بهذا القيد لخرج واحد واثنان ايضا وهما لم يخرجا به على ما بينين سهنا فلم يخرج انه فلا بد ما ذكرنا فانهم وخرج بقيد الكمية الجمع لان كمية الشئ عدده المعين فكانه قال اسم العدد ما وضع للعدد المعين فيخرج الجمع لانه وضع لعدد غير معين وفيه نظر لان الكمية هى الصفة المنسوبة الى كم اى الصفة التى يستفهم عنها بكم وهى العدد الخاص فلا يلزم منه التعين وانما يلزم التعين فى الجواب فانهم بل خرج بهذا القيد ما لم يوضع للكمية وخرج بقيد احاد الاشياء ما وضع لكمية المسافة دون الاحاد كالفرسخ والميل وكذا خرج به الخط والسطح والجسم التعليمى لانها لم يوضع لبيان كمية احاد الاشياء والخط فى اصطلاح اهل الهندسة ما له طول فقط والسطح ما له طول وعرض والجسم التعليمى ما له طول وعرض وعمق وقيل يخرج بهذا القيد الزراع وفيه نظر لان الزراع وضع لما وضع لكمية ما يزرع به وهى الخشبة المقدرة ولم يوضع لكمية ما يزرع به فيخرج بقوله ما وضع لكمية ولا يحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء واجيب بانه وان لم يوضع لكمية ما يزرع به لكن لا يخفى انه وضع لكمية الخشبة المقدرة لانه وضع لخشبة متصفة بكمية معينة فلا يخرج بقوله ما وضع لكمية فيحتاج خروجه الى قوله احاد الاشياء فان قيل يخرج بقوله احاد الاشياء لفظ الواحد والاثنين والاختلاف عند النحاة فى انهما من اسماء العدد لصحة وقوعهما جوابا لمن قال كم عندك من كذا ولهذا عدهما من اصول الاعداد حيث قال اصولها اثنا عشر كلمة واحد الى عشرة ومائة والف قيل انهما بدلان على الاحاد بالدفعات وان لم يدلا عليه دفعة واحدة وقيل ان قوله احاد الاشياء فى مقابلة اسماء العدد والجمع اذا قوبل بالجمع يقتضى انقسام الاحاد الى الاحاد

Marfat.com

فيكون المعنى كل اسم من اسماء العدد وضع لكمية شيء من المعدودات فلا يخرج جان من الحد وقيل معناه وضع لبيان مقدار المعدودات فيندرج فيه الواحد والاثنان لان كمية الاشياء يعلم بهما كذا في الشامل وقال بعض الشارحين لو قال ما وضع المكية لكان اولى لئلا يخرج الواحد والاثنان فانهما من اسماء العدد عند النحاة ولا يدلان على كمية آحاد الاشياء فقوله احاد الاشياء ما نفع الا ما ضربه وفيه نظر لانه حينئذ يدخل في الحد ما وضع لكمية المسافة كالفرسخ والميل وكان يدخل النزاع على ما بيّنا فلا بد من هذا القيد فان قيل يخرج من هذا القيد نحو ثلاث جماعات وثلثة جموع فانه يدل على الجماعات دون الآحاد قيل لا نسلم ذلك بل يدل على آحاد الجماعات والجموع فلا يرد نقضا **واصولها** اى اصول اسماء العدد **اثنتا عشرة كلمة** فقوله اصولها مبتدأ وقوله اثنتا عشرة كلمة خبره والجملة مستانفة كانه لما ذكر تعريف اسماء العدد حرك السامع ان يسأل ما هي فقال اصولها اثنتا عشرة كلمة **واحد الى عشرة ومائة والف** يعنى ان الفاظ العدد التي يرجع جميع اسماء العدد اليها اثنتا عشرة كلمة وما عدا تلك الالفاظ متفرع عنها بتثنية كمائتان والفان او بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع او بعطف كثلثة وعشرين وكواحد ومائة وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف او باضافة نحو ثلثمائة وثلثة الاف كذا في الرضي وارتفاع قوله واحد على انه خبر مبتدأ محذوف اى احدها واحد او على انه بدل بعض من اثنتا عشرة في نظر لان الضمير لازم في بدل البعض وليس هنا ضمير واجيب بان المراد بالزوم فيه العلمية واللزوم بالاستعمالي فلا ضير في تركه في بعض كما ستعلمه لان على انه يمكن ان يكون الضمير محذوفا والحصول العلم به كما في قولهم البر الكر بسقيين والتقدير واحد منها فان قيل كلمة الى في قوله الى عشرة ليست لمقاطعية لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما فيكون امتدادية فيلزم ان لا يدخل العشرة في حكم ما قبلها مع ان الغائية قيل معناه واحد وغيره فيكون اسقاطية فيدخل ما بعدها في ما قبلها قوله ومائة عطف على قوله واحدا على قوله عشرة **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب في الغائبة اى تقول انت في الاحاد مفردة ومركبة ومعطوفة **واحد اثنان** للمذكر **واحدة اثنتان او ثنتان** للمؤنث هذا جار على الاصل والقياس بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وهذه الاعداد وما بعدها موقوفة لانها مذكورة على طريق التعداد **وثلثة الى عشرة** للمذكر **وثلث الى عشر** للمؤنث وهو خبر جار على الاصل والقياس بالتاء في المؤنث وانما الحق في المذكر لتاويله بالجماعة لان مدلول الثلثة وما فوقها جماعة فانه اجرى ان يؤول بالجماعة ليطابق اللفظ مدلوله وتركها في المؤنث للفرق بينه وبين المذكر ولم يعكس لان المذكر سابق تنبيه حتى الى تانيثه اولا وكلمة الى في كلا الموضعين اسقاطية معناه ثلثة وما زاد عليها الى عشرة وثلث وما زاد عليه الى عشر اعتباطية لا امتدادية ولا اسقاطية اى قولا منتهيا الى عشرة وقولنا قولا مفعول مطلق لقوله تقول ثم لما فرغ عن بيان العدد المفرد شرع في بيان العدد المركب فقال **احد عشر اثنا عشر** للمذكر **احدى عشرة اثنتا عشرة او ثنتا عشرة** للمؤنث وهذا جار على الاصل والقياس بتذكير الجزئين في المذكر وتانيثهما في المؤنث **ثلثة عشر وما زاد عليها الى تسعة عشر** للمذكر **ثلث عشرة وما زاد عليها الى تسع عشرة**

Marfat.com

للمؤنث يعني بإسقاط التاء من العشرة واثباتها في المذكر وعكس ذلك في المؤنث اي بتانيث الجزء الاول وتذكير الثاني في المذكر وتذكير الجزء الاول وتانيث الثاني في المؤنث لرجوع العشرة بعد التركيب الى الاصل دون النيف تقليلا بخلاف الاصل والنيف بالتشديد والتخفيف هو الزيادة و كل ما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثاني **وتميم تكسر الشين** الى شين العشرة المركبة مع غيره **في المؤنث** فقوله وتميم مبتدأ وقوله تكسر الشين خبر والجملة معترضة لبيان الخلاف في المؤنث ظرف تكسر وانما تكسر تحرزا عن توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة في احدى عشرة و ثنتا عشرة وخمسة فتحات في ثلث عشرة الى تسع عشرة احدها فتحة الحرف الاخر من الجزء الاول والباقي فتحات العشرة لان اللفظين بالتركيب الامتزاجي صارا بمنزلة لفظ واحد والجائز تسكينها تحرزا عن اربع متحركات مع ثقل التركيب وما ذهب اليه تميم ضعيف لانه عدول عن الفتح الذي هو اخف الى الكسر الذي هو الاثقل وهذا الخلاف في المؤنث واما في المذكر فالشين مفتوحة بلا خلاف **و عشرون واخواتها** اي اخوات عشرون اي نظائرها واشباهها **فيهما** اي في المذكر والمؤنث وضعا وذلك على سبيل تغليب المذكر على المؤنث كما في المفصل فقوله وعشرون من مقولات تقول على وجه التعداد والواو على الحكاية واخواتها منصوبة بكسر التاء على نحو ليت هندات عطف على قوله عشرون وفيهما ظرف تقول وان رفع اخواتها فهو مبتدأ محذوف الخبر اي واخواتها مثلها والجائز معتبة وان جعل عشرون مبتدأ واخواتها عطفا عليه وفيهما خبرا يقطع سلسلة التعداد فيشكل قوله **احد وعشرون** حيث لا خبر هنا فلا بد من جعل هذا الاعداد مقول تقول والواو في عشرون على الحكاية يعني اذا زاد على عشرون تقول بالعطف في المذكر احد وعشرون و في المؤنث **احدى وعشرون ثم تقول بالعطف بلفظ ما تقدم** ذكره اي بعطف عشرون واخواتها على النيف حال كون النيف ملتبسا بلفظ ما تقدم ذكره من ثلثة مع التاء في المذكر وثلث بدون التاء في المؤنث فتقول ثلثة وعشرون الى تسعة وعشرين رجلا وثلث و عشرون الى تسع وعشرين امرأة وكذا في سائر العقود تقول ثلثة وتسعون **الى تسعة وتسعين** رجلا وثلث وتسعون الى تسع وتسعين امرأة فقوله ثم بالعطف عطف على قوله تقول اي تقول كذا وكذا فيهما ثم تقول كذا ثم تقول **بالعطف على ما تقدم** اي ثم تقول قولا ملتبسا بعطف النيف على المائة والالف وتثنيتهما وجمعه او بالعكس اي بعطف المائة والالف وتثنيتهما وجمعها على النيف واقعا على وجه تقدم التذكير في المؤنث والتانيث في المذكر والافراد والاضافة والتركيب

Marfat.com

١٤ والعطف كما عرفت فتقول في الافراد مائة وواحد واحدة واثنان واثنتان وفي الاضافة مائة ثلثة
رجال وثلث نسوة وفي التركيب مائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ومائتان وثلثة عشر
رجلا وثلث عشرة امرأة وفي العطف مائة واحد وعشرون رجلا ومائة واحدى وعشرون امرأة
ومائة واثنان وعشرون رجلا وثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين
امرأة ثم تقول مائتان وكذا وثلث مائة وكذا الى تسع مائة وكذا والف وكذا الفان وكذا وثلثة آلاف
وكذا الى عشرة آلاف وكذا واحد عشر الفا وكذا وتسعة وتسعون الفا وكذا ومائة الف وكذا على ما ذكرنا
من الالفاظ وعلى هذا قس وزد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة واحدة ومائة
واثنان ومائة واثنتان الى آخر ما ذكرنا **وفي ثماني عشرة فتح الياء** مستدل عليه بالخبر اي
فتح الياء كائن في ثماني عشرة وهو الكثير الشائع قياسا على اخواته لان صدور الاصل الحركة مبني
على الفتح كثلثة عشر **وجاز اسكانها** اي اسكان ياء ثماني عشر تخفيفا **وحذفها بفتح**
النون شاذ خبر لقوله وحذفها اي حذف الياء مع فتح النون شاذ وانما جاز حذفها في الاكمال
التخفيف وانما فتحت النون حملا لهذا العدد بعد الحذف على صورته اخوانه من انفتاح الصدور ويجوز
حذف الياء مع كسر النون للدلالة الكسر على الياء وكذا يجوز حذف الياء افرادا من غير تركيب مع العشرة
ولو جعل النون معتقبة الاعراب اي موضع اعتقاب الاعراب اي موضع لحوق الاعراب فيدخل الرفع
والنصب والجر على حسب العوامل نحو قوله هما يا اربع حسن واربع فتزهما **اثنان ثم لما فرغ** عن بيان
كيفية استعمال الاعداد شرع في بيان حال المميز اعني المعدود فقال **وميز الثلثة وما**
زاد عليها الى العشرة مخفوض بالاضافة اي باضافة الاعداد الى المميزات **مجموع لفظا**
كثلثة رجال **او معنى** كتسعة رهط وثلثة زود وخمسة نفر وانما ابتدأ ببيان مميز الثلثة لانه
مجمع المميزات دون الثلثة وانما كان مميزها مخفوضا على الاضافة ولم يكن منصوبا على التمييز كمميز
ما زاد على العشرة لان مميز الاعداد موصوف معنى لان ثلثة رجال في الاصل رجال ثلثة
لان هذه الاضافة مثل اضافة اخلاق ثياب فلو نصب مثل هذا المميز يصير على صورة الفضلات
فوجب خفضه لئلا يكون على صورتها وانما النصب فيما زاد على العشرة لضرورتها امتناع
الاضافة كما ستعرف وانما كان مميزها مجموعا ولم يكن مفردا كمميز ما فوق العشرة لان مدلول الثلثة
وما فوقها جماعة فبالحري ان يفسر بالجماعة ليطابق العدد المعدود ولان العدد هو المعدود في المعنى
فان الثلثة هي الرجال في المعنى واما افراد مميز ما فوق العشرة فلدليل ستعرف وقد جاء ثلثة اثواب
ثلثة ونصب اثوابا في الشعر على الشذوذ ثم خلاف المجموع يجب ان يكون مكسرا او سالما بالالف والتاء
اذا لم يوجد غيره وقد جاء سبع سنبلات مع وجود سنابل ولم يجئ الا اضافة الى الجمع السالم بالواو
والنون اصلا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلاث سنين ثم المكسر يجئ لان يكون كل جمع سواء كان
جمع قلة او كثرة ان تعين ولم يوجد غيره فيقال ثلثة رجل ورجال اذا لم يوجد لواحدها جمع
غيرهما فيكون هذا من تركيب بين القلة والكثرة وان وجد جمع كثرة وقلة غلبت الاضافة الى جمع القلة
ليطابق العدد المعدود لان الثلثة الى العشرة عدد القلة وقد جاء الاضافة الى جمع الكثرة مع وجود القلة

Marfat.com

النكتة فيكون جمع الكثرة مستعارا عن الجمع القلة كالاضافة في قوله تعالى وثلثة قروء مع وجود اقراء
وليس بقياس وقال المبرد قياس والنكتة في استعمال جمع الكثرة في الآية مع وجود القلة التنبيه
على ان الثلثة في التربص في حق النساء لغاية تحوج الى الازواج كثيرة **الا في ثلث مائة**
مستثنى مفرغ اى مخفوض مجموع في جميع المواضع الا في ثلث مائة وما زاد على ذلك الى
تسع مائة فان مميز الثلث الى التسع في ثلثمائة الى تسعمائة وهو لفظ المائة مخفوض مفرد ولم يستعمل
عشر مائة استغناء بلفظ الف **وكان قياسها** اى قياس المائة المضاف اليها الثلث الى تسع
ميات للمؤنث او مائين للمذكر لكنه ترك هذا القياس لكراهتهم ان يرجعوا بعد التزام
المفرد في احد عشر الى تسعة وتسعين تقهقرى الى الجمع الذى طال عهدهم في ثلثة الى عشرة فاستحسن
الحمل على القريب وهو احد عشر الى تسعة وتسعين او على ما يليه من تسعة وتسعين رجل في لزوم
افراد الشين واعلما رجعوا الى الخفض فجروا عن اهدار حكم الثلثة الى تسعة من كل وجه فان قيل
اضافة العدد الى الجمع بالواو والنون غير جائز فلا يجوز ثلثة مسلمين والى ثلثة سنين فكيف يقال
كان القياس ثلث مئين قيل سماه قياسا من حيث هو جمع بقطع النظر عن كونه جمعا بالواو والنون لو كان
كذلك لاكتفى بنظير واحد فان قيل الجمع بالواو والنون يختص بذكور العقلاء فكيف يجمع المائة
بالواو والنون رفعا وبالياء والنون نصبا وجرا قيل جمعه بالواو والنون شاذ وارتكاب هذا الشذوذ
لجبر النقصان الواقع في مائة بحذف اللام فيجوز ان يجمع بالالف والتاء كثبات جمع ثبة و
بالياء والنون كثبين جمع ثبة وان لم يكن العقلاء وفي كلا التقديرين الميم مكسورة وبعضهم يقول
مئون رفعا ومئين نصبا وجرا بضم الميم وقال الاخفش ولو ضمت ميم ميات كميم مئين جاز
ومميز احد عشر وما زاد عليه الى تسعة وتسعين منصوب مفرد .....
نحو احد عشر رجلا قال الله تعالى تسع وتسعون نعجة اما النصب فلامتناع الاضافة اما في احد عشر
الى تسعة عشر فلامتناع تركيب ثلثة اشياء مع الامتزاج المعنوى الناشئ من الاضافة الى المفرد بخلاف
نحو احد عشر له فانه تركيب ثلثة اشياء وحادى عشر احد عشر فانه تركيب اربعة اشياء لعدم الامتزاج
المعنوى الناشئ من الاضافة الى المفرد واما في عشرين وما زاد عليها الى تسعة وتسعين فلامتناع حذف
النون وابقائها عند الاضافة لانها لو اضيفت مع حذف النون لزم حذف نون هي على وضعت مع الكلمة
ولو اضيفت مع بقائها لزم بقاء نون تشبه نون الجمع وكلاهما مستكره واما الافراد فلان المفرد هو
المحفوظ من الجمع والغرض من التمييز وهو التفسير والتبيين يحصل به فلا يسوغ العدول عنه بلا
حاجة **ومميز المائة والالف وتثنيتهما** اى تثنية المائة والالف وهي مائتان والفان
وجمعه اى جمع الالف هو الالوف **مخفوض مفرد** وانما قال وجمعه ولم يقل وجمعهما
كما قال وتثنيته مع ان جمع المائة ليست بمستعمل حيث يقال ثلث مائة الى تسع مائة ولا يقال مئون
او مئات وانما كان مميز المائة والالف مخفوضا مفردا لانهما يشبهان الثلثة الى العشرة في اللفظ من حيث
انهما من اصول العدد مثلهما ولا تركيب فيهما ولا زيادة ولا عطف وكذا يشبهان احد عشر الى تسعة
وتسعين في الكثرة لان كلا منهما حد الكثرة مع انهما يقربان بهذا القسم فاعطى كل منهما احد حكمى

Marfat.com

ممیز الثلثۃ الی العشرۃ وھو المخفض علی الاضافۃ واحد حکی احد عشر الی تسعۃ وتسعین وھو الافراد
توفیقا بین الشبھین ولم یعکس اذ التمیز اصلہ الافراد مع حصول غرض التغییر بہ **واذا کان المعدود**
مؤنثا واللفظ الدال علیہ مذکرا کالشخص للمطلق علی المرأۃ **او کان الامر بالعکس** ای
بعکس ما ذکر ہنا بان کان المعدود مذکرا واللفظ الدال علیہ مؤنثا کالنفس المطلق علی الرجل
ففی جھان ای ففی العدد وجھان اعتبار التانیث واعتبار التذکیر عملا باعتبارین فتقول عندی
ثلثۃ اشخاص من النساء اعتبارا باللفظ وثلثۃ اشخاص منھن اعتبارا بالمعنی وکذا تقول عندی ثلثۃ نفوس
من الرجال اعتبارا بالمعنی وثلث نفوس منھم اعتبارا باللفظ لکن اعتبار اللفظ اولی لان نظر النحوی
الی اللفظ وللقائل ان یقول فی ھذا الحکم ان یذکر عند الاعداد التی تفترق تذکیرا وتانیثا کواحد و
واحدۃ واثنان واثنتان وثلثۃ وثلاث لا بعد بیان للمائۃ والالف حیث یستوی فیھما التذکیر
والتانیث ولا یمیز واحد واثنان ای لا یذکر للواحد والاثنین ممیز بعدھما استغناء بلفظ التمیز ای
تمیز کل منھما مثل رجل ورجلان مثلا عنھما ای عن ذکر الواحد والاثنین یعنی ان ذکر التمیز
بعدھما یستغنی ذلک التمیز عن ذکرھما مثل رجل ورجلان فان ذکر التمیز بعدھما مستغنی عن ذکرہ
لافادتہ ای لافادۃ ما ھو تمیزھا ای تمیز الواحد والاثنین مثل رجل ورجلان مثلا النص المقصود
بالعدد ای التصریح الذی قصد بالعدد وھو بیان الکمیۃ ای بیان الفرد الواحد فی ممیز الواحد
والاثنین فی ممیز اثنین فلا یصح ان یقع تمیزا اذ التمیز لا یصح ان یکون مغنیا عن المیز لان حکم التمیز
قصد الامرین ای التمیز والمیز لیحصل الاجمال والتفصیل وعدم استغناء کل واحد منھما عن الاخر
فان قیل الاستغناء عن شیء لا یمنع ذکرہ علی وجہ تاکید او تشویق او نحوھما کما فی الہ واحد ولا
تحذوا الھین اثنین ونعم رجلا وربہ رجلا قیل لما کان تمیزھما بلفظ یدل علی نص مسمی العدد
وھی بیان العدد ای الواحد والاثنین فان رجلا مثلا یدل علی الواحد ورجلین علی الاثنین امتنع
ایقاعھما تمیزا لان کون التمیز مغنیا عن المیز خلاف ما علیہ باب التمیز بل باب التمیز علی افادۃ
النسبتین ای النسبۃ الاجمالیۃ والنسبۃ التفصیلیۃ معا وعدم استغناء کل واحد من الاخر کما عرف
فی عندی منوان سمنا وقفیزان برا وعشرون درھما وملأتہ عسلا واما نعم رجلا وربہ رجلا
فعلی خلاف الاصل والشذوذ فلا یتوجہ بھما المقض واما قولہ تعالی الہ واحد وقولہ تعالی ولا
تحذوا الھین اثنین فان ذکر العدد بعد ذکر المعدود الدال علی ذلک العدد تاکید وتوضیح ای
صفۃ مؤکدۃ وموضحۃ مثل نفخۃ واحدۃ وعکس ذلک لا یجوز اذ التاکید لا یجوز ان یکون ابعد
من المقصود بالعدد وفیہ نظر لانہ ینبغی ان یجوز عکس ذلک ایضا بحمل المعدود علی کونہ ھذا لا
تاکیدا وفی بعض الشروح لافادۃ النص المقصود بالعدد فلا حاجۃ الی ذکر العدد ای الی ذکر الواحد
والاثنین مع تمیزھما وھو رجل ورجلان مثلا لحصول المقصود بلفظ التمیز وفیہ نظر لان حصول المقصود
بلفظ التمیز لا یمنع ذکرہ علی وجہ التاکید والتشویق وفی بعض الشروح لافادۃ النص المقصود بالعدد فلو ذکرھما
ای فلو ذکر العدد اعنی الواحد والاثنین مع التمیز ای مع رجل ورجلین مثلا لکان ضائعا وفیہ ایضا نظر لان
ذکرہ معہ یفید التاکید والتشویق مثل نعم رجلا وربہ رجلا فلا یکون ضائعا واجیب بامران التمیز

Marfat.com

لما دل على نصوصية العدد امتنع ايقامه تمييزا لان كون التمييز مغنيا عن المميز خلاف ما عليه باب التمييز وهذا بخلاف الجمع مثل رجال فانه لا يفيد نص القصد بالعدد لعدم دلالته على العدد المعين فلم يجز الاكتفاء به فاحتيج الى ذكر العدد لبيان الكمية فان قيل قوله استغناء مفعول له لقوله ولا يميز فيلزم منه توجه النفي الى القيد وبقاء الفعل مثبتا فيفسد المعنى قيل هو مفعول له لنفي الفعل بحذف مضاف لا للفعل المنفي اى ترك تمييز واحد واثنين خوف استغنائهما اى مخافة استغنائهما اى مخافة لزوم استغنائهما او هو مفعول له لفعل محذوف اى لا يميزان ولا يلزم تركهما استغناء وقوله بالعدد متعلق المقصود على ما بينا اى لافادة التصريح الذى قصد بالعدد او متعلق الفعل اى التصريح بالعدد المقصود وهو التصريح بالوحدة او ضم واحد الى واحد اى للتثنية **وتقول** على صيغة المخاطب دون الغائب والغائبة اى تقول انت **في المفرد** اى في استعمال العدد في احاد المعدودات **عن المتعدد** الجار والمجرور لما صلة الافراد اى الذى انفرد من المتعدد او ظرف مستقر وقع صفة المفرد اى الواحد الكائن من المتعدد **باعتبار تصييره** اضافة المصدر الى الفاعل وكلا المفعولين محذوف اى باعتبار تصييرك المفرد عددا انقص من عدده عددا زائدا عليه الواحد **الثاني** مقول تقول اى تقول الثاني في المذكر اى لثاني الاول اى مصير الاول اثنين يعنى دوكنده كے **والثانية** في المؤنث اى ثانية الاولى اى مصيره الاولى اثنين **الى العاشر** في المذكر اى عاشر التسعة اى مصير التسعة عشرة يعنى دہ كنده **والعاشرة** في المؤنث اى عاشرة التسع اى مصير التسع عشرا وانما بدأ بالثاني والثانية دون الاول والاولى لانه لا عدد انقص من الواحد حتى يصيره واحدا وكلمة الى لما اسقط الغاية اى الثاني والثانية وما زاد عليهما الى العاشر والعاشرة وصلة اى منتهى الى العاشر والعاشرة **لا غير** مبني على الضم وكلمة لا عاطفة اى لا تقول غير ذلك مما قبل الثاني والثانية وهو الاول والاولى وما بعد العاشر والعاشرة وهو احد عشر فصاعدا بهذا المعنى اى بمعنى التصيير اما ما قبل الثاني والثانية فلما من انه لا عدد انقص من الواحد حتى يصيره واحدا واما بعد العاشر والعاشرة فلعدم فعل ومصدر بمعنى التصيير في ذلك حتى يشتق منه اسم الفاعل بمعناه فانهم لا يقولون ثلثت اثنى عشر وربعت ثلثة عشرة ولا ثالث اثنى عشر ورابع ثلثة عشر بخلاف الثاني والثانية الى العاشر والعاشرة فان لكل منهما فعلا ومصدرا فانهم يقولون ثنيت الاحد عشر واحدا وثلثت الاثنين ثلاثا وكذا ربعت الثلاثة الى عشرة وهو مذهب كثير من النحاة وهذا هو القياس واجاز بعضهم هذا الاعتبار فيما بعد العاشر والعاشرة ايضا في المفتوح حتى كما يروى عنهم انهم يقولون كان الفهم عشرين فثلثتهم اى صيرتهم ثلثين فكانوا ثلثين فربعتهم اى صيرتهم اربعين ومنهم من اجاز ذلك مما بعد العاشر والعاشرة في المنيف فيقول انا ثالث اثنى عشرهم ورابع ثلثة عشرهم بمعنى مصيرهم ثلثة عشر واربعة عشر ثلثنا لا نسلم صحته ولئن سلمنا صحته كان محمولا على ثلثت عقودهم وربعت عقودهم وثالث منيف اثنى عشرهم ورابع منيف ثلثة عشرهم بتقدير المضاف اى انا مصير منيف اثنى عشرهم وهو الاثنان ثلثة ومصير منيف ثلثة عشرهم وهو الثلاثة اربعة فلا يرد ذلك الاشكال **وباعتبار حاله** اى وتقول في المفرد من المتعدد باعتبار حاله ومرتبته في العدد اى باعتبار انه واحد من المتعدد متصف بانه ثان او ثالث لو

Marfat.com

خیر ذلك **الاول والثانی** فی المذکر **والاولی والثانیة** فی المؤنث یعنی یکم ودوم الی **العاشر** فی المذکر **والعاشرة** فی المؤنث یعنی دہم وکلمۃ الی اسقاطیۃ معناہ وما زاد علیہما من المفردات الی العاشر والعاشرۃ **والحادی عشر** عطف علی الاول لا علی العاشر والا یلزم تعدد الغایۃ ای وتق لہ باعتبار حالہ فیما زاد علی العشرۃ من المرکبات الحادی عشر فی المذکر بتذکیر الجزئین یعنی یازدہم **والحادیۃ عشر** فی المؤنث بتانیث الجزئین **والثانی عشر** فی المذکر **والثانیۃ عشرۃ** فی المؤنث وما زاد علی ذلک الی **التاسع عشر** فی المذکر **والتاسعۃ عشرۃ** فی المؤنث وانما قال الاول ولم یقل الواحد لان لفظ الواحد اسم عدد ولیس المراد ہہنا ای فی اعتبار التصییر وبیان الحال اسم العدد بل المراد الاسم المشتق منہا عنی الصفۃ فغیر لفظ الواحد الی الاول کما غیر لفظ الاثنین الی الثانی واختلف فی وزن اول فقیل وزنہ افعل وقیل وزنہ فوعل ویؤید الاول مجیء الاولی فی مؤنثہ ولو کان وزنہ فوعل لکان مؤنثہ فوعلۃ وہو المختار ویؤید الثانی صرفہ فی نحو اتیت اولا ولو کان وزنہ افعل لکان غیر منصرف للصفۃ ووزن الفعل واجیب بانہ لما کان مشتقا مما لا فعل لہ کان معنی الوصفیۃ فیہ خفیا فلم یؤثر وصفیتہ فی منع الصرف الا مع ذکر الموصوف قبلہ تقول اتیتہ عاما اولہم مع ذکر من التفضیلیۃ بعدہ فانہا علامۃ الوصفیۃ واذا خلی عنہما صرف ویکون منصوبا علی الظرف نحو جئتک اولا واحدۃ اولا وانما جاز ہذا الاعتبار فیما زاد علی العاشر والعاشرۃ لجواز کون الشیء واحدا من احد عشر وما فوقہ وانما ذکرہ فی صورۃ التصییر الی العاشر والعاشرۃ لا غیر ولم یذکر فی صورۃ بیان الحال الی التاسع عشر والتاسعۃ عشرۃ لا غیر لسارۃ الی انہا غایۃ المرکب لا غایۃ بیان الحال فان بیان الحال شائع فیما فوق ذلک لجواز کون الشیء واحدا فیما فوق ذلک فتقول لہ الرجل العشرون والمرأۃ العشرون وکذا الحادی والعشرون والحادیۃ والعشرون الی التاسع والتسعین والتاسعۃ والتسعین والرجل المائۃ والمرأۃ المائۃ او الالف والحادی والمائۃ او الالف والحادیۃ والمائۃ او الالف فصاعدا الی ما لا یتناہی وانما ذکر بیان الحال فی العدد المرکب دون العقود من العشرین والثلثین الی التسعین ودون المائۃ والالف لعدم التغییر فیہا الی بناء اسم الفاعل حیث یقال باعتبار الحال الرجل العشرون والرجل المائۃ او الالف بخلاف المرکب حیث یتغیر فیہ اسم الفاعل ودون ما زاد علی العشرین والمائۃ والالف لان تغیرہ بسبب تغیر المرکب بعینہ وقد ذکر المرکب فلا حاجۃ الی ذکر ذلک وانما ذکر العدد المرکب مع انہ ذکر العدد المفرد لان تغیر المرکب بینا فی تغیر المفرد اذ تغییر المفرد فی اول المفردات الی الاول وتغییر المرکب الی الحادی دون الاول فلا بد من ذکرہ واذا لم یذکر لتبادر الذہن الی ان تغیرہ الی الاول ایضا **ومن ثم** ای لاجل انہ یجری فی الواحد من المتعدد الاعتبارات ای اعتبار التصییر واعتبار بیان الحال **قیل فی الاول** ای فی اعتبار الاول وہو اعتبار التصییر **ثالث اثنین** بالاضافۃ الی عدد ناقص منہ بدرجۃ بالاضافۃ اللفظیۃ ولا یجوز اضافۃ ما صیغ للتصییر الی عدد ناقص منہ بدرجتین فصاعدا ولا الی صدیلوی عدد ہ ولا الی عدد فوقہ **ای مصیرہا** تفسیر معنی ثالث اثنین ای مصیر الاثنین **ثلثۃ** یعنی سوم کنندہ دو وہو اسم فاعل **من ثلثتہما** ای صیرت الاثنین ثلثۃ سہ کردم ہر دو را وہو من الثلث بفتح الثاء وہو تصییر الاثنین ثلثۃ یعنی سہ کردانیدن **وفی الثانی** ای فی الاعتبار

Marfat.com

الثانی وهو اضطراب بیان الحال **ثالث ثلثة** بالاضافة الی عدد یساوی عدد المضاف معنویا ای
احدها تغییر معنی ثالث ثلثة ای احد ثلثة المتاخر بدرجتین یعنی سوم سہ وهو ایضا من ثلاث
بفتح الثاء ومعناه سہ شدن ویجی نلاضافة ما صیغ لبیان الحال الی عدد فرقه فقال ثالث اربعة ای
خمسة فصاعدا ای احد الاربعة واحد الخمسة ولا یجی نلاضافة الی عدد ناقص منه **وتقول** فی
اضافة ما زاد علی العشر مما یضع لبیان الحال **حادی عشر احد عشر** ای واحد من احد عشر
متاخر بعشر درجات یعنی یازدهم یازده **علی الثانی** الجار والمجرور حال ای واقعا علی الاعتبار
الثانی وهو اعتبار بیان الحال **خاصّة** حال من الاعتبار الثانی والتاء للمبالغة او مصدر للفعل
المحذوف ای خص الاعتبار الثانی بذلک خصوصا والجملة حال مؤکدة او معترضة **وان شئت**
مفعوله محذوف بقرینة جواب الشرط ای وان شئت ان تقول **قلت حادی احد عشر**
بحذف الجزء الاخیر من المضاف تخفیفا **الی تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول**
لانتفاء التركیب الموجب للبناء ویبنی الثانی لبقاء التركیب المقتضی للبناء وقوله فتعرب الاول عطف
علی الجزاء او استیناف علی معنی فانت تعرب الاول علی نحو قولک الثلثة الرتسال الربع القواء فیظ
ای فضو مما یظ ای لرتسال المنزل الخالی فیظ آخره وهل یجزیک الیوم بیدا سملق ای المغازة
الخالیة ثم لما فرغ من تقسیم الاسم باعتبار وضعه لمعین وغیر معین شرع فی تقسیم لنزله باعتبار التذکیر
والتانیث فقال **المذکر والمؤنث** او یقال لما وقع ذکر التذکیر والتانیث فی باب العدد جری
الی ذکر هذا التقسیم وانما قدم المذکر علی المؤنث لاصالته **المؤنث ما فیه علامة التانیث**
وهی التاء التی تصیر فی الوقف هاء والالف المقصورة والممدودة کما ذکر فی المتن وکذا الیاء فی نحو
هذی وتی عند المعض وانما قدم المؤنث فی البیان رومًا للاختصار بیانه وتعمیم التذکیر فی کل
ما یخالفه کتقدیر الاعراب التقدیری وتعمیم اللفظی فی کل ما عداه ویمکن ان یقال انما قدم لحظا
فی البیان من القریب ولان للمؤنث وجودی لانه عبارة عما وجد فیه علامة التانیث والمذکر عدمی
لانه عبارة عما لم یوجد فیه علامته والوجودی راجح علی العدمی فقدم ذلک ترجیحا علی العدمی لفظا
او تقدیرا هذا تقسیم علامة التانیث سواء کانت تلک العلامة ملفوظة او مقدرة فالملفوظة نحو امرأة
وناقة وغرفة ونملة وطلحة وعلامة والمقدرة نحو حار ونار ونخل وقدم وشمس وعین وغیرها من المؤنثات
السماعیة فان التاء فی مثل ذلک مقدرة بدلیل رجوعها فی التصغیر فان قیل یخرج من هذا التقسیم
نحو عقرب لا سیما اذا سمی به مذکرا ونحو حائض وطالق من الصفات المختصة الثابتة بالمؤنث ونحو
کلاب واکلب مما جمع مکسرا اذ لیس فیها علامة التانیث لا لفظا ولا تقدیرا اما لفظا فظاهر واما تقدیرا
فلانها لو کانت مقدرة فیها لرجعت فی التصغیر قیل المراد بقوله لفظا اعم من ان یکون حقیقة کما
ذکرنا او حکما کعقرب لان الحرف الرابع فی حکم تاء التانیث ولهذا لا یظهر التاء فی تصغیر الرباعی فی
المؤنثات السماعیة لئلا یجتمع علامتا تانیث وکنحو حائض لانه صفة مختصة بالمؤنث ونحو کلاب واکلب
لانه ماول بالجماعة **والمذکر بخلافه** ای متلبس بمخالفة المؤنث ای ما لم یوجد فیه علامة التانیث
لا لفظا ولا تقدیرا ولا حکما **وعلامة التانیث** ای علامة التی ذکرت فی حد المؤنث التاء

Marfat.com

التى تصير فى الوقف هاء والالف سواء كانت ممدودة او مقصورة وبعضهم عد الياء فى هدى وفتى من علامات التانيث وذكر ان التانيث بالياء من خصائص اسم الاشارة فلعله قائل فى اسم الاشارة بالتصرف تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا لا ان تانيث هذا يحتمل ان يكون صيغيا عند لا بالعلامة كتانيث هى فانت تعنى هذه الكلمة بكمالها موضوعة للتانيث وكتثنية هذا والذى نحى هذان واللذان على قول من يرى بنائهما وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى الحقيقى وهو المخلق ما بازائه كلمة ما عبارة عن مؤنث اى مؤنث كان بازائه اى بمقابلته ذكر فى الحيوان الجار والمجرور ظرف مستقر واقع صفة لحيوان اى ذكر كائن فى جنس الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد وانما قال فى الحيوان احترازا عن الانثى من النحل لان بازائه ذكرا منها ولا تانيث غير حقيقى والمراد بالذكر ههنا خلاف الانثى لا قبل الرجل كامرأة فى الاناثى وناقة فى البهائم اذ بازائها رجل وبعير وكذا نفساء وحبلى وثالث ومخناق ولقائل ان يقول لو فرض ان انثى ليس بازائها ذكر فى الحيوان لا يصدق عليه هذا الحد فلو قال ما لفرج لا ذكر لكان اشمل واجيب بانه حينئذ يدخل الخنثى المذكر فى الحد لوجود الفرج فيه على ان التلفظ بالفرج سمج و اللفظى اى المؤنث اللفظى اى المنسوب الى اللفظ بوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث خلقى فى معناه بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقى اى ما ليس بازائه ذكر فى الحيوان سواء وجد فيه علامة التانيث اولم يوجد كظلمة وعين واعلمها من المؤنثات السماعية وطلحة وحمزة وكالجمع المكسر والمصحح بالالف والتاء كرجال ومسلمات وان كان واحدها مؤنثا حقيقيا ثم اعلم ان المؤنث اللفظى اما ان يكون معناه مذكرا حقيقيا مسمى علما او مفهوم علم كطلحة علما للمذكر او مسمى صفة كعلامة موصوفة للمذكر او مسمى اسم جنس كنملة ذكرا ولا يكون مذكرا حقيقيا ولا مؤنثا حقيقيا كظلمة وعين فان معناهما ليس بمذكر حقيقى ولا مؤنث حقيقيا كعلامة صفة بل هما مؤنثان لفظيان بوجود علامة التانيث لفظا فى ظلمة وتقديرا فى عين والاول لا يؤثر تانيثه اللفظى الا فى حكم نفسه وهو منع الصرف فيمتنع طلحة للتانيث اللفظى والعلم ولا يسرى تانيثه الى غيره من فعل او صفة او خبر او حال فيقال قام طلحة او طلحة الفتاة او طلحة قائم ومررت بطلحة قائما وانما اعتبر التانيث فى منع صرفه لانه اسنادا كان التذكير الحقيقى لما طرأ عليه منع ان يعتبر حال تانيثه فى غيره ويسرى اليه ولما منع الصرف فحال مختصة به لا بغيره وذهب بعض الكوفيين الى ان تانيثه يسرى الى غيره فيقولون قالت طلحة وقاموا على تانيث حقرب علما للمذكر فان تانيثه يسرى الى غيره بالاتفاق وتانيث نحو نملة ذكرا كتانيث ظلمة وعين لان التاء فيها فارقة بين الجنس وواحده لا بين التذكير والتانيث كالتاء فى نخلة فيكون مؤنثا لفظيا يجوز الا [illegible] فعله وعلى هذا لا يدل تانيث قالت نملة فى قوله تعالى قالت نملة على ان نملة انثى وعند ابن الكيت تانيثه كتانيث طلحة علما للمذكر فلا يجوز التاء فى فعله وعلى هذا يدل تانيث قالت نملة على ان النملة انثى كما ان تانيث قالت طلحة يدل على ان طلحة علم مؤنث وعلى هذا القول بنى ابو حنيفة رضى الله تعالى عنه الاستدلال على ان النملة فى قالت نملة انثى اذ لو كان ذكرا لما جاز التاء فى فعله كما لا يجوز التاء فى فعل طلحة وذلك ان ابا حنيفة كان صاحب راى فى اللغة كما انه كان صاحب راى فى علم الشريعة لكنه اشتغل بعلم الشرعية ولم يشتغل باللغة بخلاف

Marfat.com

محمد ابن الحسن والشافعي رحمهما الله فانهما اشتغلا بكليهما حتى صار من علماء الشريعة واللغة فيحتمل ان يكون رايه في هذا الحكم موافقا لرأي ابن السكيت في الاستدلال على هذا وقضية استدلاله ما روي ان قتادة رضي الله تعالى عنه دخل الكوفة فالتفت عليه الناس فقال سلوني عما شئتم وكان ابو حنيفة رح حاضرا وهو شاب فسأله عن نملة سليمان صلوات الله عليه اكان ذكرا ام انثى فافحم فقال رضي الله تعالى عنه كانت انثى فقيل له من اين عرفت فقال من كتاب الله وهو قوله تعالى قالت نملة ولو كانت ذكرا لقيل قال نملة كما يقال قال طلحة ثم اعلم انه اراد باللفظي هنا غير ما اراد في باب غير المنصرف لان اللفظي جعل هناك مقابلا الحقيقي سواء وجد فيه علامة التانيث لفظا او لم يوجد فلم يتناول الحقيقي وجعله من باب غير المنصرف مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فحنى سلمى وسلمة علمين للمؤنث مؤنث حقيقي على ما اريد ههنا ومؤنث لفظي على ما اريد في باب غير المنصرف والمؤنثات السماعية مؤنثات لفظية على ما اريد هنا ومعنوية على ما اريد في باب غير المنصرف وعلى هذا فقس **واذا اسند اليه** ضمير عائد الى المؤنث اذا كان حقيقيا او لفظيا مضمرا بقرينة السياق حيث قال بعد ذلك وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار اي اذا اسند الى المؤنث الحقيقي مظهرا او مضمرا والى اللفظي مضمرا لم يكن علم مذكر نحو طلحة **الفعل فالتاء** مبتدأ محذوف الخبر اي فالتاء واجبة في فعل المسند اليه نحو حضرت المرأة والمرءة حضرت والشمس طلعت وانما قدرنا واجبة لا جائزة بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزاء الشرط فلذا وجب الفاء ولا يسوغ ان يكون التاء فاعلا يحذف الفعل اي فوجب التاء لانه يلزم حينئذ امتناع الفاء في الجزاء لما عرفت ان الجزاء اذا كان ماضيا متصرفا بغير قد امتنع فيه الفاء وانما وجبت التاء لان تانيث المسند اليه يسري الى تانيث الفعل لما في المضمر من الالتفات فلكمال الامتزاج ولما في ظاهر المؤنث الحقيقي فلقوة التانيث بخلاف ظاهر غير الحقيقي لقصوره في الامتزاج وقصوره في التانيث لعدم كونه حقيقيا فالحري ان لا يلزم فيه السراية بل يجوز بناء على قصور الامتزاج باعتبار الفاعلية والتانيث من وجه دون وجه لانه تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم التاء انما تجب اذا كان الفعل متصرفا والمؤنث الحقيقي من الاناسي ولم يقع فصل بين الفعل والمؤنث الحقيقي اما اذا كان الفعل غير متصرف نحو نعم المرءة او كان المؤنث من البهائم نحو سار الناقة او وقع فصل بينهما نحو حضر القاضي امرأة لا يجب سراية التانيث الى الفعل لجمود الفعل ولكون تانيث البهائم دون تانيث الاناسي ولكونا الفصل فان قيل اذا كان وجوب التاء مقيدا بهذه القيود فلم اطلق الشيخ قيل تخلف الوجوب في صورة الفصل وكون الفعل جامدا وكون المؤنث الحقيقي من البهائم بالدليل وتخلف الحكم عن القاعدة بالدليل امر شائع مستفيض فكانه قال فالتاء الا اذا دل دليل على خلافه فلا يحتاج الى الاستثناء صريحا **وانت في ظاهر المؤنث غير الحقيقي** ما لم يكن علما للمذكر نحو طلحة اي انت في اسناد الفعل الى ظاهر المؤنث اللفظي وما في حكمه من مؤنث البهائم كسائر الناقة **بالخيار** خبر لقوله انت اي متلبس بخيارك بين التاء وعدمه اي بين تانيث الفعل وتذكيره لانه مؤنث باعتبار اللفظ وغير مؤنث باعتبار المعنى فيجوز الوجهان اعتبارا بالجهتين وكذا المؤنث من البهائم مؤنث حقيقة وغير مؤنث حكما لانه كالمذكر في عامة الاغراض غالبا فجاز فيه الوجهان فيقال طلع الشمس

Marfat.com

وانما قال فى ظاهر غير الحقيقى احترازا عن مضمر نحو الشمس طلعت فالتاء فيه واجبة لكمال الامتزاج كما مر
وحكم ظاهر الجمع غير جمع المذكر السالم سواء كان مكسرا او سالما بالالف والتاء مطلقا
اى سواء كان واحده مؤنثا حقيقيا كالنسوة والمؤمنات او مذكرا حقيقيا كالرجال والجمال **حكم**
ظاهر المؤنث غير الحقيقى فى جواز تذكير الفعل وتانيثه نحو جاء الرجال وجاءت الرجال
قال الله تعالى اذا جاءك المؤمنات وقال نسوة وقالت الاعراب وانما جاز فيه الوجهان لانه ماول بالجماعة
والجماعة مؤنث باعتبار اللفظ غير مؤنث باعتبار المعنى **فيجوز الوجهان** عملا بالاعتبارين ولم ياول بها
جمع للمذكر السالم كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة المذكر الا نحو بنين فان حكمه حكم الابناء وان
كان صيغة صيغة جمع المذكر السالم لعدم بقاء واحده وهو ابن قال الله تعالى امنت به بنو اسرائيل
وكذا الجمع بالواو والنون الذى واحده مؤنث كسنين وارضين فان حكمه حكم الجمع بالالف والتاء فيقال
مضت سنون لا يجوز هذا الجمع ان يجمع بالالف والتاء والواو والنون فيه عوض من الالف والتاء وانما
شبه ظاهر الجمع بظاهر المؤنث غير الحقيقى ولم يطلق حيث لم يقل وحكم الجمع غير المذكر السالم مطلقا
حكم المؤنث غير الحقيقى لان مضمر الجمع غير المذكر السالم ليس كمضمر المؤنث غير الحقيقى لان مضمر هذا يستلزم
التاء فقط نحو الشمس طلعت ومضمر ذلك يستلزم التاء او الواو فى الذكور العقلاء نحو الرجال جاءت او جاؤا
ويستلزم التاء والنون فى غير العقلاء نحو الليالى والايام مضت او مضين فكان حكم مضمر ذلك كحكم
مضمر هذا فى الحاق العلامة لا فى لحوق التاء واضافة ظاهر الى الجمع من باب مجرد قطيفة والخلاق ثياب
فان قيل لفظ غير لا يتعرف بالاضافة الى المعرف فكيف يقع صفة الجمع قيل انه يدل لا صفة وصفة الجمع
بجعل اللام زائدة او على القول بتعرف غير باشتهاره بمغايرة المضاف اليه لان له نقيضا فان جمع المذكر السالم
مشهور بان نقيضه الجمع المكسر والجمع السالم بالالف والتاء على نحو قولك اعجبنى الحركة غير السكون
وقوله مطلقا ظرف ملغى لمعنى التشبيه المفهوم من اتحاد الحكم فانه قال وحكم ظاهر الجمع غير المذكر
السالم مثل حكم ظاهر المؤنث غير الحقيقى فى جميع الاحوال فيكون معنى التشبيه عاملا فى الظرف المستفاد
وضمير جمع العاقلين غير المذكر السالم اى ضمير جمع المذكر العاقلين اى الضمير العائد اليه
العاقلين من جموع التكسير **فعلت وفعلوا** اى ضمير ما يوزن بفعلت وفعلوا وهو ضمير فعلته
هى المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة التى هى تاء التانيث وضمير فعلوا وهو الواو نحو الرجال جاءت
او جاءوا بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة او بالواو لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع وهو جمع
العاقلين وفى بعض النسخ وضمير العاقلين غير المذكر السالم فعلت وفعلوا فتوله غير المذكر السالم صفة
جمع العاقلين وانما قيد جمع العاقلين بغير المذكر السالم احترازا عن العاقلين اذا جعلا سالما فانه يعلم
الواو نحو يقال الزيدون او المسلمون جاء والان الواو وضعت لهذا النوع من الجمع ولا يقال الزيدات
او المسلمون جاءت بتاويل الجماعة كراهة اعتبار التانيث مع بقاء صيغة للذكر **وضمير نحو النساء**
من جموع المؤنثات وما فى حكمها من مؤنثات اللفظية والمعنوية **و** ضمير **نحو الايام** من جموع
غير العقلاء **فعلت وفعلن** اى ضمير فعلت وهو التى المستكن فيه المقرون بالتاء الساكن للتانيث
وضمير فعلن وهو النون نحو الايام مضت او مضين بتاء التانيث بتاويل الجماعة او بالنون اما فى نحو الايام

Marfat.com

فلكونه جمعا لغير العقلاء والنون وضعت لهذا النوع من الجمع كالواو وضعت لجمع العاقلين واما في نحو النساء فللحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لقلة عقولهن لقلة مجرى غير العقلاء ويمكن ان يراد بالنساء المؤنثات على طريق عموم المجاز او جمع المؤنث على ارادة الصفة المشهورة من لفظ النساء كما في لكل فرعون موسى ثم لما فرغ من التقسيم المذكر للاسم شرع في تقسيم آخر للاسم باعتبار الافراد والتثنية والجمع فقال **المثنى** فالاسم على ثلثة اقسام مفرد ومثنى ومجموع وبين النوعين وهما المثنى والمجموع ليعلمان سواهما المفرد رومًا للاختصار وقدم المثنى على المجموع لسبق عدده على عدد المجموع ولقرب به بالمفرد ولسلامة لفظ المفرد فيه البتة ولكثرته لعدم اختصاصه بشريطة بخلاف الجمع لاختصاص احد اقسامه وهو الجمع بالواو والنون بذكور العقلاء وبان لا يكون افعل فعلاء ولا فعلان فعلى ولا مستويا معه المؤنث ولا بتاء تانيث كعلامة واختصاص القسم الآخر وهو الجمع بالالف والتاء بالمؤنث او بمذكر لم يكسر نحو سرادقات قامت او كان من صفات غير العقلاء نحو الجمال راسخات او خماسيا نحو سفرجلات وان لا يكون فعلاء افعل ولا فعلى فعلان ولا مستويا معه المذكر ولا مجردا عن التاء من الصفة المختصة بالمؤنث واختصاص القسم الثالث وهو جمع التكسير بسماع الصيغة وتوفيق الوضع **ما لحق آخره الف** نحو المسلمان والزيدان وقوله آخره مفعول لحق والالف فاعله والحق درسيدن **او ياء مفتوح ما قبلها** اى قبل الياء نحو المسلمين والزيدين وقوله مفتوح صفة سببية لقوله ياء وكلمتها مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مفتوح عبارة عن حرف اى ياء فتح حرفه جعل قبلها لوقوع ما قبل الالف **ونون مكسور تم** لان الاصل في البناء السكون وانما عدل عنه تحرزا عن اجتماع الساكنين والاصل في تحريك الساكن الكسر كما عرف ولئلا يثقل اللفظ بتوالي الامثال وهو فتحة ما قبل الالف والالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ولتعادل ثقل الكسرة خفة الالف والفتحة وانما اختير لزيادة التثنية والجمع السالم حروف العلة لكثرة دورها في الكلام لان المتكلم لا يخلو منها او من ابعاضها وهي الحركات الثلث فخص بعضها بالتثنية وبعضها بالجمع تقليلا للاشتراك وخصت الالف بالتثنية لكثرتها وخفة الالف ولكونها ضمير التثنية في الفعل ولوقوع آخر ضميرها في الفعل وهو هما وانتما وخصت الواو بالجمع لانها ضمير الجمع في الفعل ولكونها للجمع في العطف لانها تجمع بين المعطوف والمعطوف عليه ولحصولها بجمع الشفتين ولوقوع آخر ضميره في الفعل وهو هم وانتم ثم زيدت الياء تكثيرًا لابنية التثنية والجمع السالم ليتوصل به الى تقليل الاشتراك في الاحوال الثلث والا لكان الالف والواو فيهما في الاحوال الثلث وفرق بينهما بحركة ما قبل الياء ففتح في التثنية لوقوع ما قبل الالف وكسر في الجمع لوقوع الياء او فتح في التثنية لوقوع ما قبل الياء وكسر في الجمع فرقا بينهما او كسر في الجمع لوقوع الياء وفتح في التثنية فرقا بينهما وقوله ليدل متعلق لحق والضمير عائد الى كل واحد من الالف والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحق الالف والياء والنون ولا قرينة على تعيين الالف للياء قيل انه عائد الى ما لحق آخره وفيه نظر ايضا لانه على هذا لا يستقيم تعلق قوله ليدل بقوله لحق قيل انه عائد الى اللحوق وفيه ايضا نظر لانه حينئذ يشمل لحوق النون ايضا ولا دلالة لها على ما ذكر في المتن فالحق ان يوخذ ذكر النون عن

Marfat.com

قوله ليدل كما سيتقدم قوله ليدل على النون لان النون عوض عن الحركة والتنوين الثابتين في الواحد
ولا تاثير لها في هذه الدلالة اى في الدلالة على ان معه الضمير عائد الى ما وهو عبارة عن اسم
اى ليدل على ان مع ذلك الاسم مثله اى مثل ذلك الاسم في اللفظ فردا كالزيدين او جماعة
كالهندين وقوله من جنسه اى من جنس ذلك الاسم في المعنى وفي قوله من جنسه اشارة الى
اشتراط جنسية المعنى وانما اشترط جنسية المعنى احترازا عن المشترك فانه لا يثنى لا يقال العينان للشمس
والباصرة والقرآن للحيض والطهر خلافا للاندلسي وفي اشتراط جنسية اللفظ نظر لانه منقوض بنحو القمرين
للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما والابوين للاب والام وكذا منقوض بنحو العينين
للشمس والباصرة ان ثبت جوازه كما هو مذهب الاندلسي واجيب عن النقض الاول بان ذلك من باب
اطلاق احد اللفظين على الآخر تغليبا للمذكر على المؤنث كما في القمرين والابوين والمفرد على المركب كما في
العمرين وعن الثاني بانه محمول على عموم المجاز اى المسميان بالعين وهذا الجواب يتاتى في التغليب ايضا
بان يراد بالقمرين نيرا كوكب السماء وبالعمرين افضلا من امة محمد صلى الله عليه وسلم من افضل الصلوات
واكمل التحيات وبالابوين المنتسبين بالولادة وعلى هذا فقس سائر النظائر ويقال المراد بقوله مثله
ما يماثله في الوحدة بقرينة قوله في الجمع ليدل على ان معها كثرة منه فلا يرد شيء من ذلك فعلى هذا
معنى قوله من جنسه اى ولا واحد من خلاف جنسه ولو اريد بقوله مثله في الوحدة والجنس جميعا
لاستغنى عن قوله من جنسه لانه يفيد اشتراط الجنسية في اللفظ والمعنى وفي اشتراط جنسية المعنى ايضا
نظر لان مشترك المثنى فرد من افراد المثنى وان كان هذا الفرد ممتنعا وامتناع فرد لا ينافي كونه فردا
من الماهية ولا يجوز تعريف الماهية بما يخرج عنه ذلك الفرد الممتنع الا ترى انهم عرفوا مفعول ما لم
يسم فاعله بانه كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه ولم يجيزوا عن المفعول له والمفعول معه
وللمفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث من باب اعلمت في الحد وعرفوا الترخيم بانه حذف في
آخره تخفيفا ولم يخرجوا ترخيم المضاف والمستغاث وعرفوا المصغر بانه المزيد فيه ليدل على تقليل ولم
يخرجوا تصغير الضمائر ونحوه من الممتنعات الى غير ذلك والحق ما ذكره الزمخشري في المفصل قائلا المثنى
وهو ما الحقت آخره زيادتان الف او ياء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة ليكون الاولى حلما للضمة
الى واحد والاخرى عوضا مما منع من الحركة والتنوين الثابتين في الواحد الى هنا عبارة الشريفية حيث
جعل الالف والياء علما على ضم واحد الى واحد من غير تقييد باتحاد الجنس الا ان يراد تعريف المثنى
الصحيح غير الممتنع فان قيل لو كان الجنسية في المعنى شرطا للمثنى لما جاز تثنية العلم المشترك نحو الزيدان
قيل المراد بالجنسية في العنوان صدق حقيقة احدهما على حقيقة الآخر والزيدان كذلك فالمقصور
اى فالاسم المقصور وهو الذي في آخره الف مقصورة وسمي مقصورا لامتناع عن المد والفاء لتفسير
الاقسام الستفادة من عموم قوله ما لحق آخره كذا لاشتماله على الصحيح والمنقوص والممدود لكنه
ترك ذكر الصحيح والمنقوص لظهور حكمهما لعدم جريان تغير في تثنيتهما وبين حكم المقصور والممدود
فقال المقصور ان كانت الفه كائنة عن واو حقيقة كعصا او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل الى الياء كالمسمى بالى ولدى وهو ثلاثي الواو للحال والحال ان ذلك المقصور ثلاثي اى

Marfat.com

الثلاثى المجرد اى ذو ثلثة احرف لا الثلاثى الاصطلاحى فيخرج الرباعى والثلاثى المزيد فيه نحو مُعلّى و مصطفى **قلبت** الفه **واوا** فقيل عصوان فى عصا والوان والدوان فى المسمى بالى ولدى اعتبارا لاصل حقيقة اوحكما مع خفة الثلاثى بخلاف ما كان على اربعة احرف فصاعدا حيث لم يرد فيه الى الاصل لكان الثقل كمعلى ومصطفى واليه اشار بقوله **وكلا** اى وان لم يكن كذلك بان كان الفه عن ياء حقيقة كرحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه وقد اميل كالمسمى بمتى وبلى او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف كمعلى ومصطفى او زائدة كحبلى وارطى وحبجبى وحبارى **فبالياء** اى فالفه مقلوبة بالياء فيقال رحيان فى رحى ومتيان وبليان فى المسمى بمتى وبلى ومعليان ومصطفيان وحبليان وارطيان وانما قلبت ياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلثة احرف ولقائل ان يقول لو قال والا ياء لكان اوفق بقوله قلبت واوا خصوصا الان يقال انما عدل عنه لقصد الثبوت بايراد الجملة الاسمية فى الجزاء لكثرة صورته وغلبة وجوده **والممدود** اى الاسم الممدود **ان كانت همزته** اى همزة الممدودة **اصلية** اى غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة كقراء جمع قارئ **ثبتت** الهمزة لكان الاصالة فيقال قراءان وحكى ابو على الفارسى عن بعض العرب قلبها واوا نحو قراوان حملا على اخوته من الحمراء والصفراء **وان كانت همزته للتانيث** كحمراء وصحراء **قلبت واوا** تقول حمراوان وصحراوان وانما لم تثبت كراهة وقوع صورة علامة التانيث فى الوسط فان قيل ان التاء فى نحو مسلمة ايضا علامة التانيث وقد وقع صورة علامة فى الوسط فى الاسمية حيث يقال مسلمتان فينبغى ان لا يثبت قيل ان التاء انما يثبت لئلا يلتبس بتثنية المذكر وانما قلبت واوا لا ياء احترازا من اجتماع اليائين فى النصب والجر ولكون الواو اقرب الى الهمزة من الياء المماثلة اياه فى تعويضها عنها فى اقنت ورقنت **وكلا** اى وان لم يكن اصلية ولا للتانيث بان كانت منقلبة عن اصليته واو كلساء اصله كساو واو ياء كرداء اصله رداى او كانت زائدة للالحاق كعلباء فانه ملحق بسرداح والعلباء رگ گردن والسرداح كيادهٔ شتر بزرگ وجاى نرم كه در وگياه بروييد **فالوجهان** اى ففيها الوجهان اى ففى الالف وجهان او ففيه الوجهان اى فى الاسم الممدود الوجهان الثبوت والقلب اما الثبوت فلكونها فى مكان الاصلية باعتبار الالحاق بها او الانقلاب عنها واما القلب فلشبهها بهمزة التانيث فى عدم كونها اصلية فيقال كساءان ورداءان وكساوان ورداوان **ويحذف نونه** اى نون التثنية **للاضافة** اى وقت الاضافة اذ النون انما جىء بها مقام التنوين الثابتة فى الواحد توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان فان قيل لو كان نون التثنية قائما مقام التنوين الثابت فى الواحد لوجب ان يسقط بدخول اللام نحو الغلامان لعدم التنوين فى الواحد قيل انما لم تسقط باللام حيث اعتبر معها عوضيتها عن الحركة فقط فان هذه النون عوض عن الحركة والتنوين كما فى رجلان وعن الحركة فقط نحو الغلامان وعن التنوين فقط نحو عصوان واليه ذهب على ابن عيسى وابن جنى وهو مختار بعض المتاخرين واما عند سيبويه فهى عوض عن الحركة والتنوين جميعا على ما عرف فى المطولات **وحذفت** تاء التانيث الثابتة فى الواحد عند التثنية على خلاف القياس والشذوذ **فى خصيان واليان** دون غيرهما **تثنية خصية واليسة**

Marfat.com

والخصيان الجلدتان اللتان فيهما بيضتان والقياس ان لا يحذف التاء لالتباس تثنية المؤنث بالمذكر
ولكن هذا الالتباس مرفوع فيهما فلذا خصا بالمذكر قيل انما خصا بالمذكر لانهما لالتصاقهما صار كشئ
واحد فنزلتا لذلك منزلة المفرد وتاء التانيث لا يقع وسط المفرد واما نحو قوله ونحو مشرق اللون شدن
حصان اى حصانان وقوله هذه للنائف لا فصان من لبن شيئا بما وقلوا بعد ابوا الا اى قصصان فمن
ضرورة الشعر بخلاف خصيان واليان حيث يحذف عنهما التاء بدون ضرورة لكن جوز الاوجوبا
الجميع قوله متيما تلقى فردين ترجف روانف اليتك وتستطارا وقوله يلى ابن الحمار وخصيتاه احب الى
من زلفة من فرازى وقيل هى ايضا من ضرورة الشعر كما فى قوله كان خصيتيه من التدلدل ظرف عجوز فيه
ثنتا حنظل وقوله مترنح الياء ارتجاج الطلب وقيل جاء خصى والى وهما لغتان فى خصية واليتان خصيان
واليان تثنيتهما لا تثنية خصية واليتة فلا يكونان من باب حذف التاء ثم لما فرغ من بيان المتن شرع
فى بيان المجموع فقال **المجموع ما دل على آحاد مقصودة بحروف مفردة**
بتغيير ما الآحاد جمع احد وهو الفرد وقوله بحروف متعلق بمقصودة وقوله بتغيير صدر لقوله له
مفردة اى ما دل على افراد قصدت فيه بحروف مفردة للتلبس بتغيير ما لا فى صيغة الواحد قبل التغير
ثم التغير اما بزيادة كما فى نوعى الجمع الصحيح وكما فى نحو رجال فى رجل واحجار فى جمع حجر او نقصان
ككتب فى جمع كتاب او تغير هيئة اى حركة كاسد فى اسد فان قيل هذا يشكل فى نحو فلك وهجان
حيث لا يتحقق فيه التغير اصلا حيث يتحد فيهما صيغة الواحد والجمع حروفا وهيئة قيل قوله بتغيير ما
يشير الى ان التغير التقديرى كاف لان معناه اى تغيير كان اى سواء كان حقيقة كعامة الجموع او
تقديرا كما فى فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة فى الجمع عارضيتين مثل الضمة والكسرة فى اسد
رجال وفى الواحد اصليين مثل الضمة والكسرة فى قفل وحمار فحصل التغير بهذا الاعتبار تقديرا وفهما
وفى قوله على آحاد مقصودة احتراز عن اسم الجنس نحو نخل وتمر لانهما على احاد غير مقصودة اذ المقصود بهما
وضعا هو الجنس والآحاد ريدت باعتبار صدق الجنس عليها والا استعمال فيها فلم يرد ويمكن ان يكون قوله
بحروف متعلق بقوله دل اى دل بحروف مفردة على آحاد مقصودة فلا يرد نخل وتمر ايضا لعدم دلالتهما
على الآحاد بحروف المفرد اذ ليس لهما مفرد بل النخل والنخلة كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما
وكذا التمر والتمرة وفى قوله بحروف مفردة احتراز من اسم الجمع نحو رهط وقوم وابل وغنم وخيل فانها
ليست بمجموع حيث لم يرد فيها بحروف مفرداتها فيقصد احادها فان قيل يصدق هذا الحد على
اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها نحو ركب وصحب فانه يوافق الراكب والصاحب فى الحروف فينبغى ان
يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان نحو ركب وصحب وان وافق الراكب والصاحب فى الحروف لكن الراكب
ليس بمفرد بل كلاهما مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما من التصغير بلا رد الى الاصل مع كونه على غير
صيغ القلة وعود ضمير الواحد اليه ونحو ذلك فلا يصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفردة كذا قيل وفيه
نظر لان للمفرد ان اريد به المفرد الواحد فيصدق عليه قصد الآحاد بحروف مفردة وان اريد به كونه مفردا له
اصطلاحا يكون موقوفا على كونه جمعا له فيلزم الدور فان قيل يرد الحد على المجموع التى على غير لفظ الواحد مثل
لنزة فى جمع امرأة وعباديد وعبابيد بمعنى الفرق لعدم حروف المفرد فيهما قيل المراد بحروف المفرد

ماهية المجموع

Marfat.com

حروفه حقيقة كرجال او اعتبارا او فرضا كما في الجموع المذكورة وذلك لانها لما كانت على اوزان الجموع و استعملها في التانيث والرد في التصغير الى الاصل وامتناع النسبة ومنع الصرف عند تحقق منتهى الجموع اعتبر له واحد فرضا كعدل عمر من نحو غبّاد وعيد وذ ونساء على وزن فعال بضم الفاء كغلام وغلمة بخلاف اسم الجمع نحو ابل و غنم وخيل وقوم ورهط حيث لم يفرض لها واحد لعدم الداعي لعدم جريان احكام الجمع فيها وعدم كونها على اوزان الجمع المختصة به او المشهورة فيه بل مانع فرض الواحد متحقق فيها وهو جريان احكام المفرد فيها فان قيل ان اريد بقوله حروف مفرد كل حروف مفرد ورد مفاتيح جمع مفتاح وفرازد جمع فرزدق وان اريد به الجنس بدل الاضافة على الجنس يكفي الحرف الواحدة في جواب ان يكون نساء ونسوة جمع امرأة جمعا على لفظ الواحد لوجود الهمزة والتاء في كليهما وليس الامر كذلك بالاتفاق على انه جمع على غير لفظ الواحد قيل يراد به جميع حروف مفرد كرجال وجعافر او بعضها كمفاتيح وفرازد **ونحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح** بل الاول اسم جنس والثاني اسم جمع كجماعة وطائفة وهو قول سيبويه بجريان احكام المفردات استعمالا والفرق بين اسم الجنس واسم الجمع ان اسم الجنس يقع على الواحد والاثنين فصاعدا بخلاف اسم الجمع فانه يقع على الثلثة فصاعدا فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما قال على الاصح لان فيه خلافا قال **لانثى جمع اسماء الجموع** التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب وصحب وخدم وسفر جمع لدلالة على الاحاد فجامل عنده جمع جمال وباقر جمع بقار وركب جمع راكب وصحب جمع صاحب وسفر جمع سافر وخدم جمع خادم وقال الفراء كذا اسماء الاجناس لها احاد من تركيبها كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جمع او اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق والمراد بنحو تمر اسم جنس مما يفرق بينه و بين واحده بالتاء ونحو ركب مما هو اسم جمع **ونحو فلك جمع** لتحقق التغيير تقديرا على ما بيّنّا **وهو** اى الجموع نوعان **صحيح ومكسر فالصحيح المذكر ومؤنث المذكر** اى جمع المذكر الصحيح والمذكر المجموع جمعا صحيحا والجملة مستانفة لانه لما قال فالصحيح لمذكر ولمؤنث كان سائلا قال ما جمع المذكر الصحيح وما جمع المؤنث الصحيح فقال جمع المذكر الصحيح كذا وجمع المؤنث الصحيح كذا وفي بعض النسخ فالمذكر فالفاء للبيان **ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها** اى قبل تلك الواو لوقوع الواو وقوله آخره مفعول لحق وما واقع فاعله وكلمة ما موصولة او موصوفة مفعول ما لم يسم فاعله لقوله مضموما ومبتدأ مقدم والجملة الاسمية صفة واو اى واو وما قبلها مضموم وكذا الحكم في قوله **او ياء مكسور ما قبلها** اى قبل الياء لوقوع الياء **ونون مفتوحة** عطف على قوله ولو او ياء اى ما لحق آخره احدهما و نون مفتوحة وانما فتحت ليعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة **ليدل** متعلق لحق والضمير عائد الى لحوق الواو والياء وفيه نظر لانه قد سبق لحوق الواو والياء والنون والقرينة على تعيين الواو والياء وقيل انه عائد الى اللحوق وفيه نظر لان لحوق النون لا اثر له في هذه الدلالة بل هو موضوع عن الحركة والتنوين

Marfat.com

فالحق ان يقدم قوله ليدل على قوله نون اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف المعطوف ويكون المعنى
الحق ذلك ليدل **على ان معه اكثر منه** ويتحقق عوض عن الحركة والتنوين فيستقيم الكلام على
اللف والنشر والضمير في قوله معه عائد الى ما وهو عبارة عن الاسم اى مع ذلك الاسم اكثر من ذلك
الاسم فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه ولا كثرة في الواحد قيل ثبوت
اصل الفعل ان ما يكون محققا او على سبيل الفرض وههنا كائن على سبيل الفرض يعني لو فرض الكثرة في الواحد
لكان ذلك في الجموع اكثر منه كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار يعني لو فرض الفقاهة في الحمار
والعلم في الجدار لكان فلان افقه واعلم منهما ومنه بيت حماسة اللوم اكرم من بر ووالده واللؤم اكبر من
بر وما ولدا والبر اسم رجل فان قيل لم لم يقل ههنا على ان معه اكثر من جنسه ليخرج المشترك فانه
لا يجمع كما لا يثنى قيل انما لم يقل ذلك اكتفاء بما ذكر في التثنية ويمكن ان يقال انما لم يقل ذلك لانه
اراد ههنا تعريف ماهية الجموع مطلقا بقطع النظر عن كونه مجموعا ومتنعا فلم يحتج الى هذا القيد لاخراج
الجمع المتنع **فان كان** الفاء لتفصيل الاقسام مستفادة من عموم قوله ما لحق آخره لاشتماله على
المنقوص والمقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم اختصاصه بحكم وسلامته عن التغيير وبين
حكم المنقوص والمقصور فقال فان كان **آخره** اسم كان اى آخر الاسم **ياء** خبر كان **قبلها** اى
قبل تلك الياء **كسرة** فاعل الظرف ومبتدأ متقدم والخبر والجملة صفة ياء اى ياء حصل قبلها كسرة
كقاض **حذفت** الياء لالتقاء الساكنين بعد النقل والاسكان للاستثقال **مثل قاضون**
جمع قاض اصله قاضيون فنقل حركة الياء الى قبلها لاستثقال الحركة على الياء ثم حذفت لالتقاء الساكنين
وان كان اى الاسم **مقصورا** اى اسما آخره الف مقصورة نحو مصطفى **حذفت الالف**
المقصورة لالتقاء الساكنين **وبقي ما قبلها** اى قبل الالف بعد الحذف **مفتوحا** ليدل الفتحة
على الالف المحذوفة **مثل مصطفون** جمع مصطفى اصله مصطفيون فقلبت ياء الفا ثم حذفت
لالتقاء الساكنين وبقي ما قبل الالف مفتوحا للدلالة على الالف ثم قوله مثل خبر مبتدأ محذوف
ومضاف ومصطفون مضاف اليه والرفع على الحكاية اى نظيره مثل مصطفون **وشرطه** اى
شرط الاسم الذي جمع بالواو والياء والنون **ان كان** الاسم الذي اريد جمعه اسما اى غير
فمذكر علم يعقل اى شرط الامور الثلثة المذكورة والعلمية والعقل لان هذا الجمع اشرف الجموع
لدلالته على انباء الواحد فيه والمذكر العاقل اشرف من غيره فاختص الاشرف بالاشرف ثم اعلم ان قوله
شرطه مبتدأ وقوله فمذكر خبر بمعنى حصول مذكر والفاء زائدة والشرط معترض وفي هذا الوجه ضعف
لان اعتراض الشرط بين المبتدأ والخبر انما يكون في الشعر ولم يوجد في السعة وزيادة الفاء في الخبر ضعيفة
اللهم الا ان يحمل الكلام على حذف اما فيكون الفاء في جواب ما ويمنع اختصاص اعتراض الشرط بين
المبتدأ والخبر بالشعر او يقال ان قوله وشرطه مبتدأ والجملة الشرطية خبر والضمير العائد الى المبتدأ مقدر
بعد الفاء اى وشرطه ان كان اسما فهو مذكر وفيه نظر لانه على هذا يلزم حذف العائد المرفوع من
الجملة الواقعة خبرا وهذا غير جائز كما صرح به الشارح في بحث المبتدأ ولاجل هذا الاشكال في هذه العبارة
قال الشارح الرضي هذه عبارة ركيكة قال شيخي واستاذي طاب ثراه يمكن تصحيحها بوجوه احدها ان يقدر

Marfat.com

حيث امتنع حذف الضمير اسم الاشارة وكفى به رابطا اى شرطها ان كان ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون اسما فذلك الشرط حصول مذكر والثانى ان قوله وشرطه مبتدأ خبره محذوف اى وشرطه ما يذكر وقوله ان كان الى آخره استيناف اى ابتداء كلام كما قيل نحو الزانية والزانى فاجلدوا ان التقدير الزانية والزانى حكمهما ما يذكر وقوله فاجلدوا ابتداء بيان والثالث انه مبتدأ محذوف الخبر اى وشرطه على التفصيل وحذف هذا الخبر بقرينة ما بعده من الجملتين اعنى ان كان اسما فذلك وان كان صفة فكذا والرابع انه مبتدأ والجملة الشرطية خبره تاويل مضمون هذا الكلام والخامس انه مبتدأ محذوف مضاف والجملة الشرطية خبره تاويل مضمون هذا الكلام اى بيان شرط هذا الكلام ان كان اسما فمذكر علم يعقل وضمير شرطه عائد الى الاسم الذى جمع بالواو والنون او الى المذكر فى هذا الجمع اى شرط ذلك المذكر فى هذا النوع من الجمع وضمير كان عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار افادة قوله فهو مذكر وقوله علم يعقل هو الصفة او ارادة المسمى فلا يلزم اتحاد الشرط والجزاء وقوله مذكر خبر مبتدأ محذوف اى فذلك الشرط حصول مذكر او فذلك المذكر علم يعقل وقوله علم خبر بعد خبر للمبتدأ المحذوف وقوله يعقل صفة علم وفيها تسامح اذ العاقل مسمى العلم لا العلم ثم اعلم انه ان اريد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة يعنى المذكر الحقيقى يراد بقوله علم مسمى العلم وفيه ان مذكر الحقيقى هو مسمى العلم دونه ويكون حمل المذكر على الضمير الذى هو عائد الى الاسم الذى اريد جمعه بالواو والنون من التسامح بحذف مضاف اى فهو اسم مذكر ولا تسامح فى يعقل اذ المذكر الحقيقى هو الموصوف بالعقل فان اريد اللفظ المذكر يعنى المذكر اللفظى فلا تسامح فى حمل المذكر على الضمير العائد الى الاسم لان مذكر لفظى ولا حاجة الى تقدير مسمى علم لكنه يكون قوله يعقل من التسامح اذ العاقل المذكر الحقيقى دون اللفظى ويكون قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضاربا مخرجا باشتراط التذكير اللفظى واجيب بان ذكره لدفع وهم من يتوهم ان المراد بالمذكر التذكير من جهة المعنى دون اللفظ فيجوز جمع علامة بالواو والنون لانه مذكر من جهة المعنى ايضا ولقائل ان يقول لو قال يعلم مكان يعقل لكان اولى حيث لا يخرج عنه صفات الله تعالى نحو قوله تعالى نعم الماهدون بخلاف يعقل حيث يخرج عنه صفات الله تعالى اذ لا يجوز اطلاق العقل عليه تعالى الا ان يقال الشرط هو العقل ونحو فنعم الماهدون مندرج فيما هو جمع بالواو والنون بالتاويل نحو بلغت من البلغين بضم الباء جمع بلغة وهى الداهية اى بلغت من الدواهى وانما جمع بالواو والنون لان الدواهى لما صدر منها فعل العقلاء وهو اصابتها بالحال والنكاية اى العقوبة نزلت منزلتهم فجمع لها هذا الجمع ويمكن ان يجاب بان العقل يطلق على الله تعالى لغة وانما لا يطلق عليه سبحانه وتعالى لكون اسماء الله تعالى توقيفية بمنع الشرع لا بنا فى اطلاق اللغة كذا فى بعض شروح المنار **وان كان صفة** ضمير كان عائد الى الاسم الذى قصد جمعه بالواو والياء والنون او الى المذكر المجموع بذلك وعلى الثانى كان مدار افادة قوله **فمذكر** هو الصفة او ارادة المسمى اى ان كان المذكر المجموع بذلك مسمى صفة فحصول مذكرا اى مذكر غير علم او فذلك المذكر مذكر **يعقل** او فهو مذكر يعقل لكن اذا قدر فذلك المذكر مذكرا او فهو مذكر كان قوله **وان لا يكون افعل فعلاء** محمول على حذف مضاف اى ذو عن مؤنثه افعل واذا قدر فحصول مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف اذ المعنى

Marfat.com

وحصول عدم كونه كذا والمراد بالمذكر الذات المتصفة بالذكورة بتقدير مضاف اى فهو اسم مذكر و ١٥
ان اريد به اللفظ المذكر كان قوله وان لا يكون بتاء تانيث مثل علامة ضائعا لخروجه باشتراط التذكير
باللفظ **وان لا يكون افعل فعلاء** عطف على قوله فمذكر اى فمذكر ذو وان لا يكون المذكر فيه
مسمى هذه الصفة اى ذو عدم كون المذكر فيه مسمى هذه الصفة وان كان تقدير قوله فمذكر فحصول
مذكر فلا حاجة الى تقدير مضاف وقوله افعل خبر لا يكون واضافته الى فعلاء باعتبار ملابسة اى
الفعل الذى مؤنثه فعلاء لكن يرد عليه ان افعل ههنا علم لما يوزن به من نحو اضرب واسمر وغيرهما ولم
لا يضاف واجيب بانا سلمنا ذلك لكن العلم يجوز اضافته بعد تاويله بمنكر اى واحد من جنسه وهنا
كذلك وكذا الحكم فى فعلان فعلى مثل احمر فانه لا يقال فيه احمرون للفرق بين افعل هذا وبين
افعل التفضيل حيث يجمع جمع افعل التفضيل هذا الجمع كافضلون ولم يمكن ان معنى الصفة فى افعل التفضيل
كامل ولا شكل هذا بالجمع جمعا حيث يجمع جمعه بالواو والنون نحو احمرون لان جمعه بالواو والنون
على خلاف القياس اذ هو فى الاصل افعل التفضيل لا افعل فعلاء لعدم كونه من الالوان والعيوب والحلى
وافعل فعلاء يختص بذلك وحينئذ يكون تانيثه على جمعه على خلاف القياس فلا توجه الاشكال
ولا فعلان فعلى عطف على افعل ولا زائدة لتاكيد النفى واضافة فعلان الى فعلى بادنى ملابسة
كافعل فعلاء اى ولا فعلان الذى مؤنثه فعلى مثل سكران فانه لا يقال فيه سكرانون للفرق بين فعل
ان هذا وبين فعلان فعلانة حيث يجمع جمعه هذا الجمع كندمانون **ولا مستويا** عطف على
افعل ولا زائدة لتاكيد النفى اى وان لا يكون المذكر مستويا **فيه** اى فى ذلك الوصف **مع المؤنث**
نحو جريح اذا كان بمعنى مفعول **وصبور** فان المذكر فيهما مستوى مع المؤنث يقال رجل جريح
وصبور وامراة جريح وصبور فلا يقال رجال جرحى ولا صبورون لانه لو جمع مذكرا بالواو والنون
لجمع مؤنثه بالالف والتاء وحينئذ يرتفع الاستواء المقتضى له قال الشارح العلامة هذه العبارة
اسخف اى ارك واضعف من الاولى لان ضمير ان لا يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى
وان لا يكون الوصف المذكر مستويا فى ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوى الشئ
فى نفسه مع غيره ولو قال ولا مستويا فيه للمذكر مع المؤنث لكان شيئا الى هذا عبارته وقال شيخى
واستاذى تغمده الله تعالى بالرحمة والغفران ان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف فلا يلزم
ما ذكر من وجه السخافة ثم ضمير قوله ان كان صفتان عائدا الى المذكر دون الاسم بدلالة ان الجمع
فى المذكر كان صفة الجمع المذكر ما لحق آخره فلا اشكال اصلا ولم يحتج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله
وان لا يكون افعل فعلاء ويكون المعنى شرطه ان كان صفة حصول مذكر وعدم كون المذكر مستويا فى
خلاف الوصف مع المؤنث وكذا ان عائدا الى الاسم لكن حينئذ يحتاج فى الربط الى تقدير فيه فى قوله وان لا يكون
افعل فعلاء ويكون المعنى شرطه ان كان صفة فمن مذكر يعقل وعدم كون المذكر فيه مسمى افعل فعلاء
وعدم كون خلاف المذكر مستويا فيه مع المؤنث فلا يكون فى هذه العبارة سخافة اصلا كما ظن الشارح
فتدبر فيه بين **ولا بتاء التانيث** عطف على قوله افعل فعلاء اى وان لا يكون كائنا بتاء
تانيث عطف على قوله مستويا اى وان لا يكون ذلك المذكر كائنا بتاء تانيث **مثل علامة** فانه

Marfat.com

لايجمع بالواو والنون لانه لوجمع بذلك فاما ان تبقى التاء او تترك فان بقيت لزم اجتماع صيغة جمع المذكر
وتاء التانيث وهو مستكره وان تركت لفات الغرض وهو المبالغة ولزم التباس جمع ما فيه التاء بجمع ما لا تاء فيه
كعلام **ويحذف نون** ه اى نون الجمع **للاضافة** لان نونه عوض عن التنوين المتاتى للاضافة
لان الاضافة يقتضى الاتصال والتنوين يقتضى الانقطاع **وقد شذ نحو ارضين** بفتح الراء كارضات
وتمرات **وسنين** وثبين وقلين ونحو ذلك **هذا** جواب سوال مقدر وهو ان يقال ان الارض
والسنة والثبة والقلة ونحو ذلك جمعت بالواو والنون مع انتفاء شرط الجمع بذلك وهو التذكير والعلمية
والوصفية فاجاب بقوله وقد شذ نحو ارضين وسنين وارتكاب هذا الشذوذ في نحو سنين وارضين
لجبر النقصان الواقع في واحده وهو حذف العجز كالتاء المقدرة في ارض لانها في التقدير ارضة بدليل تصغيرها
على اريضة وكاللام في سنة فان اصلها سنوة فحذف التاء واللام وجمعتا بالواو والنون جبر لما دخل
عليهما من النقص بحذف التاء واللام وهذا الجبر ليس بقياس وان كان ذا جزئيات كثيرة ونحو العالمين
من باب التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم لانهم اشرف الموجودات فيجمع لهم هذا الجمع ونحو بلغت
منا البلغين اى الدواهي ونحو قوله تعالى رايتهم لى ساجدين متاول لانه لما صدر فعل العقلاء وهو اصابة
المحال والنكاية من الدواهي وفعل السجود من الكواكب اجريت مجرى العقلاء فجمع لهم هذا الجمع **المؤنث**
اى جمع المؤنث السالم والمؤنث المجموع صحيحا **ما لحق آخره الف وتاء** نحو هندات ومسلمات
وشرطه اى شرط الاسم الذى جمع بالالف والتاء او شرط ذلك المؤنث في هذا النوع من الجمع **ان كان**
الاسم الذى جمع سالما بالالف والتاء لوان كان ذلك المؤنث **صفة وله مذكر** الواو للحال اى لذلك المؤنث
او لذلك الاسم مذكر **فان يكون مذكره** اى مذكر ذلك الاسم او ذلك المؤنث **جمع**
بالواو والنون لان المذكر اصل والجمع السالم سواء كان بالواو والنون او بالالف والتاء ايضا
اصل لسلامة بناء الواحد فيه والمؤنث فرع وجمع التكسير ايضا فرع لتغير بناء الواحد فيه فلما جمع الفرع
وهو المؤنث بالالف والتاء وجب ان يجمع الاصل وهو المذكر بالواو والنون لا جمع التكسير ليكون الفرع
موافقا للاصل في سلامة الواحد والا يلزم مزية الفرع على الاصل ثم اعلم ان هذه العبارة مثل العبارة الاولى
لان قوله وشرطه مبتدأ وقوله فان يكون الى اخره خبره والفاء زائدة والشرط معترض بين المبتدأ والخبر
كما مر وفيه اعتراض الشرط بين المبتدا والخبر انما يكون في الشعر والاولى ان يعتبر المبتدأ قبل الفاء اسما لهذا
ويكون المبتدأ المقدر وخبره جزاء والفاء جزائية والجملة الشرطية خبر لقوله وشرطه والمعنى وشرط هذا
كان ذلك المؤنث او ذلك الاسم الذى اريد جمعه بالالف والتاء صفة فشرط الشرط كون مذكره هكذا
او يقال قوله وشرطه مبتدأ محذوف الخبر اى وشرطه ما يذكر والجملة الشرطية بيان كقوله تعالى
الزانية والزانى فاجلدوا كما مر او يقال انه مبتدأ خبره محذوف اى وشرطه على التفصيل وحذف هذا
الخبر بقرينة ما بعده من الجملة كما مر او يقال انه مبتدأ بحذف مضاف والجملة الشرطية خبر بتاويل
هذا الكلام اى وبيان شرط هذا الكلام كما مر **وان لم يكن له** اى لذلك المؤنث او لذلك الاسم
مذكر مجموع بالواو والنون **فان لا يكون** اى فالشرط عدم كونه **مجردا عن التاء**
اذ لو جمع المجرد عن التاء بالالف والتاء لزم اللبس بدى التاء **كحائض** حيث يقال في جمع حائضة

Marfat.com

التى ريد بها الصفة الحادثة حائضات فلو قيل فى جمع حائض التى ريد بها الصفة الثابتة كذلك لزم اللبس فجمع حائض على حوائض ولم يعكس لان ما فيه التاء صريحا اليق بالجمع بالالف والتاء مما فيه التاء تقديرا **والا** اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما نحو هند ودعد وتمرة وكمرة وغرفة **جمع مطلقا** ظرف او مصدر اى زمانا مطلقا او جمعا مطلقا اى غير مقيد بشرط فيقال هندات ودعدات وتمرات بفتح الفاء وكمرات بكسر الكاف وفتح السين وكسرها وغرفات بضم الغين وفتح الراء وضمها ثم لما فرغ من بيان نوعى الجمع الصحيح شرع فى بيان الجمع المكسر فقال **والمكسر** اى الجموع المكسر وفى بعض النسخ جمع التكسير **ما تغير** كلمة ما على النسخة الاولى عبارة عن مجموع وعلى الثانية عن جمع اى مجموع او جمع تغير فيه **بناء واحده** المحقق **كرجال** فى جمع رجل **وافراس** جمع فرس والمفروض كونه جمع نساء بضم النون اراد بالتغير اعم من ان يكون حقيقة كما مر فى الجموع المكسرة او تقديرا كما مر فى فلك وجمان فان قيل هذا الحد ينتقض بمصطفون ومعلون وداعين ورامين وتمرات بفتح الميم وكمرات بفتح السين وكسرها جمع كمرة بسكون السين وغرفات بفتح الراء وضمها جمع غرفة بسكون الراء فانها جموع سلامة مع وقوع التغيرات قيل الاعتبار بالتغير هنا يكون فى اوان الجمع لا ما يكون بعد الجمع فلا ينتقض بما ذكرتم فان اصل مصطفون مصطفيون واصل معلون معليون وكذا الباقى وجمع التكسير ينقسم الى جمع القلة وجمع الكثرة فجمع القلة هو الجمع الذى يقع على الثلثة الى العشرة والحدان داخلان اى حد الابتداء وهو الثلاثة وحد الانتهاء وهو العشرة داخلان فى القلة **وابنية جمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة والجمع الصحيح** عطف على قوله فعلة اى الجمع السالم يعنى ابنية جمع القلة هذه الاربعة وكلا نوعى جمع السلامة وزادا لفراء فعلة كاكلة جمع اكل وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق وقال الشارح الرضى الظاهر ان جمعى السلامة لمطلق الجمع من غير نظر فى القلة والكثرة ويصلحان لهما ثم اعلم ان الامثلة الاربعة المذكورة ثلثها غير منصرفات افعل للعلمية ووزن الفعل وافعلة وفعلة للعلمية والتانيث وافعال منصرف لما فيه سبب واحد وهو العلمية لان اللفظ الذى يوزن به علم جنس على ما عرف **وما عدا ذلك** اى ما عدا المذكور من الاوزان الاربعة **جمع الصحيح جمع كثرة** اى واقع على فوق العشرة فاذا الرجوع للاسم لابناء جمع القلة كارجل فى الرجل او جمع الكثرة كرجال فى الرجل فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعمل احدهما للاخر مع وجود ذلك والامر لنكتة كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء ثم شرع فى تقسيم اخر للاسم باعتبار كونه متصلا بالفعل وغير متصل به فقال **المتصل** واما اخر هذا التقسيم عن جميع تقاسيم الاسم ليكون ذكر الاسماء المتصلة بالفعل متصلا بذكر الفعل وهذا التاليف ايضا من لطائف هذا الكتاب ثم الاسماء المتصلة بالفعل انواع المصدر واسماء الفاعل ومفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف والالة والمراد بالاسماء المتصلة ههنا العاملة لاجل دلالتها على معانى الافعال ولذا لم يذكر الظرف والالة لانهما لا يعملان وانما قدم المصدر على سائر الاسماء المتصلة بالفعل لانه اصل فى الاشتقاق عند البصريين او يقال انما قدم لكونه مظنة للاصالة لكان الاختلاف بخلاف غيره من الاسماء المتصلة بالفعل للاتفاق على فرعيتها **اسم الحدث الجارى على الفعل** وانما ذكر الاسم لان الحدث هو المعنى والمصدر فى الاصطلاح هو اللفظ الدال

Marfat.com

على الحدث لا المعنى وانما قيد الحدث بالجاري على الفعل احترازا عن اسماء المصادر نحو الضرب والقتل بالضم لعدم جريانها على الفعل مع دلالتها على الحدث والقائل ان يقول يخرج بهذا القيد المصادر التي لا فعل لها من لفظها نحو وفر او بجر او افة وثقة ويحك وويبك وويلك الان يراد الجاري على الفعل حقيقة او فرضا وتقديرا نظرا الى هذا يشكل الفرق بين هذه المصادر وبين اسماء المصادر لامكان فرض الفعل في كل منهما نعم يرد اعلى ان الجريان في المصدر يستعمل لمعان جريانا اشتق على ما يقوم هو به مبتدأ او موصوفا او ذا حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل اى سواء اشتق ايا فجرى كاتب وساكنا وجريان المصدر على الفعل اى تعلقه به بالاشتقاق وهذه العبارة تشتمل على مذهب البصريين والكوفيين ولكل واحد من هذه المعاني اصطلاح مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد لان المذكور ههنا جريان اسم الحدث على الفعل وهو مشهور فيما بينهم مع تعلقه به بالاشتقاق لا مطلق الجريان حتى يلزم الابهام **وهو** اى المصدر **من الثلاثي** اى من الفعل الثلاثي او من بناء الثلاثي **سماع** اى مسموع او سماعي او ذو سماع يحفظ كما سمع من العرب ولا يقاس عليه ويرقى الى اثنين وثلاثين بناء والمراد بالثلاثي الثلاثي المجرد او ما على ثلثة احرف لان الثلاثي الاصطلاحي هو الداخل نحو اكرم وكرم فان مصدره قياسي لا سماعي وكلمة من بيانية والجار والمجرور حال من مفهوم الكلام اى قصر المصدر على السماع حال كونه كائنا من جنس البناء الثلاثي او ابتدائية اى حال كونه ماخوذا من البناء الثلاثي وهذا الوجه انما يتاتى على مذهب الكوفيين وفي جعل هذه الحال متعلقا بقوله سماع نظر لعدم مرضي الحال لانه ليس بقوله سماع فاعل ظهر وهو ظاهر ولا مضمرا لانه مصدر وليس في المصدر ضمير **ومن غيره** اى غير الثلاثي **قياس** اى مقيس او قياسي او ذو قياس اى من شانه ان يثبت من غير سماع بالقياس على ما سمع وقوله قياس خبر مبتدا محذوف اى وهو من غيره قياس وحذف هذا المبتدا بقرينة السياق فيكون الكلام من باب عطف الجملة على الجملة ولا يصح ان يكون من باب العطف على معمولي عاملين مختلفين بان يكون قوله من غيره عطفا على قوله من الثلاثي وقوله قياس عطفا على سماع لعدم تقدم الجر وان قوله من الثلاثي منصوب المحل على الحال كما مر للمصدر الا ان يثبت الجواز في صورة فقد الجر مع الجار يقال الجواز في الدار زيد وفي الحجرة عمرو يجوز اذا لم تكن قرينة اريد الكلام على قول الفراء فانه يجوز العطف على معمولي عاملين مطلقا على ما عرفت من قبل وزيد في سبن النخع مثل اخرج واستخرج استخراجا وخرج تخريجا واستخرج استخراجا وقاتل مقاتلة واجتنب اجتنابا وبعثر بعثرة **ويعمل المصدر عمل فعله** لمناسبته بالفعل كان لاشتقاقه منه **مما** اى زمان **ماضيا** او غيره حال من فاعل يعمل اى حال كونه ماضيا وغير ماض اى سواء كان بمعنى الماضي نحو اذكر ضربي امس زيدا وغير الماضي اعني الحال والاستقبال نحو ضربي زيدا الان او غدا شديد ولم يشترط لاعماله ان يكون بمعنى الحال او الاستقبال كما اشترط لاعمال اسمي الفاعل والمفعول لان عمله باعتبار الاشتقاق بينه وبين الفعل لا باعتبار شبه الفعل ولا فرق في الاشتقاق باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل لشابهته الفعل لفظا ومعنى وذلك لا يتحقق الا اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشابها له معنى ومخالفا له لفظا ومشابها للمضارع لفظا ومخالفا له معنى فقلت قوة المشابهة فعمل

Marfat.com

يعمل عمل واحد منهما وهو الاصح وقيل اذا كان المصدر بمعنى الحال لا يعمل فلا يقال ضربك الآن
زيدا شديد لانه يعمل لكونه في تقدير ان مع الفعل ولا يجوز هذا التقدير اذا كان بمعنى الحال لان
ان المصدرية اذا دخلت على المضارع خلص للاستقبال ثم المصدر انما يعمل اذا لم يكن المصدر
مفعولا مطلقا اما اذا كان مفعولا مطلقا فلا يصح ان يعمل بل العمل حينئذ للفعل لانه قوي والمصدر
ضعيف ولا يتحمل العمول بالضعيف مع وجود القوي ولان عمله لكونه بتقدير الفعل مع ان واذا كان
مفعولا مطلقا تعذر تقديرها ان مع الفعل اذ لا يصح تقدير ضربت ضربا يضربن ان ضربت واذا سقط
مسلك الفعل تعين ان لا يعمل المصدر نيابة مناب الفعل كما سيجئ ولا يتقدم معموله اي معمول
المصدر عليه اي على المصدر لانه ضعيف العمل ولهذا قد وجد ولا فاعل له مظهرا ولا مضمرا بخلاف الفعل
وسائر ملحقاته وذلك لنقصان مشابهته الفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم موازنته في حركاته وسكناته و
اما معنى فلعدم وقوعه موقع الفعل بخلاف اسم الفاعل فانه يوازنه لفظا ومعنى وكذا اسم المفعول على ما
سنبينه في موضعه ولكونه بتقدير الفعل مع ان وشيء مما في حيز ان لا يتقدم معمولاه لان حرف ان موصولة
والفعل الذي بعدها صلتها وشيء مما في حيز الموصول من الصلة ومعمولها لا يتقدم عليه ولا يضمر فيه اي
ولا يضمر معموله اي فاعله مستتا فيه لضعف عمله على ما عرفت بخلاف المبارز نحو ضربي زيدا وانما لا يضمر
الفاعل فيه لانه لو اضمر فيه لاضمر في مثناه ومجموعه لئلا يلبس المثنى والمجموع بالواحد ولا يجوز اضماره في
المثنى والمجموع لانه يستلزم التثنيتين في المثنى وهما تثنية المصدر وتثنية الفاعل المضمر واجتماع الجمعين
في المجموع وهما جمع المصدر وجمع الفاعل المضمر وهو مستثقل ولو لم يثن المصدر ولم يجمع عند تثنية الضمير
وجمعه يلزم اللبس بخلاف اسم الفاعل ونحوه لاتحاده مع فاعله فيما صدقا عليه فتثنية احدهما وجمعه
تثنيته وجمع للآخر فلا يستلزم ذلك هذا حاصل ما ذكره المصنف وللقائل ان يقول يجوز ان يحتمل
المصدر ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كالظرف المستقر واسم الفعل فانهما يتحملان ضمير المثنى
والمجموع ولا يثنيان ولا يجمعان يقال يا زيدان ضربا عمرا ويا زيدان اضربا عمرا ويا زيدون اضربوا عمرا هذا
حاصل ما ذكر في الرضي والمجيب بان الاضمار في الظرف واسم الفعل تابع باعتبار قيامهما مقام ما اضمر
فيه وهو الفعل لا حقيقة بخلاف المصدر فانه غير قائم مقام صيرورة فافترقا ولا يلزمه اي المصدر
ذكر الفاعل نحو اعجبني ضرب زيدا ومنه قوله تعالى او اطعام في يوم ذي مسغبة يتيما لضعف عمله
ولهذا كانت اضافة معنوية هذا عند المتاخرين واما عند المتقدمين فاضافة تخفيف ولان الالتزام يؤدي
الى الاضمار فيه اذا كان مسندا الى الغائب والا لم يكن لازما وقد تبين ان الفاعل لا يضمر فيه ويجوز
اضافته اي اضافة المصدر الى الفاعل نحو اعجبني دق القصار الثوب وهو الاكثر من اضافته
الى المفعول ويدل عليه قوله وقد يضاف المصدر الى المفعول اذا قامت القرينة على كونه
مفعولا والمراد بالمفعول اعم من ان يكون مفعولا به او ظرفا او علة نحو اعجبني ضرب اللص الجلاد وضرب
اليوم امير الجمعة وضرب التاديب ويكون ذلك المفعول منصوب المحل ان قدر المصدر بفعل معروف صح
ان او مرفوعه ان قدر بفعل مجهول مع ان واذا اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا على كونه
فاعلا ومفعولا به نحو اعجبني ضرب اليوم زيدا واعماله اي اعمال المصدر باللام الجار والمجرور

Marfat.com

اى حال كونه مقرونا باللام او مصاحبا باللام **قليل** لان صدار عمله تقديره بالفعل مع ان واذا كان باللام لا يعم تقديره بالفعل مع ان فيلزم ان يمتنع عمله لعدم صلاحيته لكنه عمل على قلة لان المانع عارض قوله ضعيف النكاية اعداء مجال القرار يريد الخيل والاجل والمبرد منه وجعله بتقدير فى اعدائه او بتقدير مصدر منكر عاملا فيه اى ضعيف النكاية نكاية اعداءه وقيل لم يات فى القرآن شئ من المصادر المعرفة باللام عاملا فى فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **فان كان مطلقا** نتيجة التقييد بقوله اذا لم يكن مفعولا مطلقا والحمل المتوسط معترضات لبيان بعض احكام اعمال المصدر عند ذكر عمله اى فان كان المصدر منحلا مطلقا **فالعمل للفعل** دونه اذ المعمول لا يتعلق بالضعيف مع وجدان القوى **وان كان** المفعول المطلق **بدلا منه** اى من الفعل اى سادا مسد الفعل بعد حذفه نحو حمدا لله وشكرا لله لا كفرانا بمعنى الفعل كاسم الفعل لتعين عمله دون الفعل **فوجهان** فاعل فعل محذوف اى فيجوز الوجهان او مبتدأ محذوف الخبر اى فيه الوجهان والغاء جائزة على الوجه الاول وواجبة على الثانى كما ستعرف ان الحرا اذا كان مضارعا مثبتا يجوز الغاء و اذا كان جملة اسمية يجب يعنى جاز ان يكون الفعل عاملا للاصالة وجاز ان يكون المصدر عاملا لنيابته لا للمصدرية ولان المصدر قوى من حيث التذكير وضعيف من حيث الفرعية والفعل قوى من حيث الاصالة ضعيف من حيث الحذف فلا يتعين الضعيف فى المصدر حتى تمنع عمله ثم لما فرغ من بيان المصدر شرع فى بيان اسم الفاعل فقال **اسم الفاعل ما اشتق من فعل** وانما قال من فعل ولم يقل من مصدر مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر لاشارته الى جريان الاصطلاح بالقول بان اشتقاق الصفات من المصدر بواسطة الفعل **لمن قام به** متعلق اشتق اى اشتق لمن قام الفعل به وقيد به احترازا عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل لمن وقع عليه الفعل **بمعنى الحدوث** الجار والمجرور حال اى حال كونه كائنا بمعنى الحدوث اى بمعنى الدلالة على صفة حادثة لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانها بمعنى الثبوت لا بمعنى الحدوث نحو حسن وكريم اذ معنى زيد حسن وكريم ثبت له الحسن والكرم وليس معناه حدث له الحسن والكرم بعد ان لم يكن واذا اريد الحدوث قيل حاسن وكارم الان او غدا وكذا نحو جنب بمعنى ثبوت الجنابة لا بمعنى حدوثها وكذا احتراز عن اسم التفضيل الذى بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم لكنه يدخل فى الحد اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الحدوث نحو اضرب واقتل فانه مما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث لكنه مع زيادة فيجب بالحيثية فانها منظورة فى جميع الحدود لا سيما الحدود الفرضية فيكون المعنى ما اشتق من فعل لمن قام به الفعل اى من حيث انه قام به الفعل لا من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ويخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ويخرج من الحد نحو حائض وطامث وطارق من الصفات الثابتة مع انها اسماء الفاعلين لا يقال ان مثل هذه الصفات بمعنى حدث حيض وطمث وطلوع وليست باسم فاعل او يقال ان معنى الثبوت فيها بمعارضة الاستعمال الا بالوضع ويخرج من الحد نحو خالد وحائر وثابت وراسخ ومستمر مما يدل على الدوام والثبوت مع انها اسماء الفاعلين فاجيب بانها تدل على حدوث الخلوح والدوام والرسوخ والاستمرار ويخرج من الحد صفات الله تعالى كالخالق والرازق وغيرهما فانها من اسماء الفاعلين مع انها تدل على الدوام

Marfat.com

والاستمرار واجيب بان الدوام والاستمرار فيها ليس بصيغ بل وضعي باعتبار الموصوف القادر امن زعن التغير والحدوث ويدخل في الحد الناهق والصاهل والعادي وغير ذلك من صفات غير العقلاء تغليبا لاسماء الفاعلين مع انها يخرج بقولهم لمن قام لان كلمة من يختص بالعقلاء واجيب بانها تدخل فيه على سبيل التغليب حيث غلب العقلاء على غيرهم ويخرج من قوله لمن قام اسماء الفاعلين من الصفات الاضافية غير قارب وباعد ونحوهما من الصفات الاضافية لانها ليست بمعان قائمة بالذات بل هي امور اعتبارية عدمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيدا بالقرب في قولك قرب زيد فهم الوصف به وان لم يكن القرب قائما به الا ان يراد بالقيام ما عم من ان يكون حقيقة او اعتبارا فلا يخرج ذلك وانما قال لمن قام به ولم يقل لمن فعل لئلا يخرج نحو منكسر ومتكسر من الانفعالات وكذا نحو كارم وحاسن اذا صيغ لبيان الحدوث فانه قائم بالفاعل وليس بحادث بفعله وصيغته وهذا مطرد في كل صفة مشبهة عند ارادة الحدوث نحو طائل وضائق وغير ذلك **وصيغته** اي صيغة اسم الفاعل **من مجرد الثلاثي** الاضافة من باب مجرد فطيفة اذ الاصل من الثلاثي المجرد **على فاعل** الظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اي واقعة على وزن فاعل الا ان صيغة الكثيرة المشهورة والافعال وفعول وفعال ونحو ذلك ايضا من صيغ اسماء الفاعلين من الثلاثي المجرد وانما بين الصيغة مهنا لان بيان الصيغة من وظائف التصريف دون النحو استطرادا وضمنا وقوله من مجرد الثلاثي الجار والمجرور صفة الصيغة اي صيغة الكائنة من كذا وفيه نظر لانه يلزم حينئذ في قوله ومن غيره على صيغة المضارع العطف على معمولي عاملين مختلفين بغير تقدم المجرور والجواب عنه ياتي بعد اسطر وانما ان يجعل الجار والمجرور حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على فاعل ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان الحال ظرفا نحو في الدار جالس رجل فان قوله في الدار حال من الضمير الذي في الظرف وهو لك والعامل فيه هو الظرف **ومن غيره على صيغة المضارع** عطف جملة على جملة والتقدير صيغته من غير المجرد الثلاثي يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد على صيغة المضارع ويمكن ان يكون الكلام من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين بتقدير المجرور مع الجار على وجه ان ثبت جوازه بان يكون قوله ومن غيره عطفا على قوله من مجرد الثلاثي وقوله على صيغة المضارع عطفا على فاعل والحق انه من باب الفصل بين المعطوف والمعطوف بالظرف بالواو عاطفة وقوله على صيغة المضارع عطف على قوله على فاعل وقوله من غيره ظرف وقع حالا من ضمير الظرف المستقر وهو قوله على صيغة المضارع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي الا اذا كان ظرفا كما مر اي وعلى صيغة المضارع حال كونه كائنا من غير مجرد الثلاثي **بميم مضمومة** الباء بمعنى مع اي مع ميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وان كان حرف المضارعة غير مضمومة كما في مستخرج **وكسر ما قبل الاخر** كلمة ما موصولة او موصوفة والظرف صلتها او صفتها اي وكسر الحرف الذي ارحرف ثبت او حصل قبل الاخر وان لم يكن فيما قبل اخر المضارع كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل فان ما قبل ملا فتح نحو مدخل ومستخرج مثل عين احدهما على صيغة المضارع ولا فرق بينهما الا بالميم مكان حرف المضارعة والثاني ما يخالفها بحركة الميم ايضا فيخرج مثل بيطار وهو ما يخالفها في حركة ما قبل الاخر ايضا نحو مفاعل فان قيل قد جاء

Marfat.com

اسم الفاعل من غير الثلاثي بكسر الميم لمتابعة ما قبل الآخر وبضم ما قبل الآخر لمتابعة الميم كما في مُنْتِن من أنتن ينتن فانه جاز فيه كسر الميم وضمها لما قلنا قيل هذا فرع والكلام فيما بني على الاصل فان قيل قد جاء اسم الفاعل من غير الثلاثي بفتح ما قبل الآخر نحو احصن فهو محصن واشعب فهو شعب بالفتح قيل انه قليل او مستعار من اسم المفعول كسيل منع لكنه اشتهر بالتعارف وكثر الاستعمال حتى صار كالاصل **ويعمل** اى اسم الفاعل **عمل فعله** اى الفعل الذى اشتق هو منه وهو الفعل المبنى للفاعل لانه اما ان يعتمد بما قبله او مؤخرا **بشرط معنى الحال او الاستقبال** لان عمل اسم الفاعل شبيه بعمل الفعل المضارع فيلزم ان لا يخالفه في الزمان لانه لو خالفه فيه فسدت قوة المشابهة لفظا ومعنى ولا يلزم من اعمالهم ما هو شبيه باعمالهم ما لم يقو قوته وقيل هذا الشرط للعمل في المنصوب دون المرفوع لان ادنى مشابهة الفعل يكفي للرفع لشدة اختصاصه به وفيه نظر لانه يخالف ما قالوا ان الفاعل المظهر من المعمولات القوية كالمفعول فلهذا لا يعمل فيه اسم التفضيل مطلقا على ما سنبينه في اسم التفضيل ولانه لو كان ادنى شبه الفعل كافيا للرفع لوجب ان يعمل اسم التفضيل في الفاعل مطلقا ايضا لشبهه بالفعل في الدلالة على الحدث والشبه الخاص بفعل التعجب في اختصاص مجيئه بغير لون وعيب وآخا عرفت هذا فاعلم ان قوله بشرط اما حال اى متلبسا بشرط او خبر مبتدأ محذوف اى هو متلبس بشرط فالجملة حال او معترضة واضافة الشرط الى المعنى اضافة المصادر الى المفعول بمعنى اللام اى يشترط معنى الحال او الاستقبال او بيانية اى يوجد شرط هو معنى الحال او الاستقبال ويمكن ان يكون المعنى بشرط وطئية معنى كنا او باشتراط معنى كنا واضافة المعنى الى الحال بيانية او بادنى ملابسة اى معنى يحصل عند اقتران الحال او الاستقبال وقال الكسائي انه يعمل مطلقا سواء كان بمعنى الماضي والحال او الاستقبال **والاعتماد** عطف على معنى اى بشرط معنى الحال او الاستقبال وبشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على المتصف به اى **على صاحبه** وهو المبتدأ او الموصوف او الموصول او ذو الحال نحو زيد قائم ابوه وجاءني رجل قائم ابوه وجاءني زيد راكبا غلامه **او الهمزة** اى همزة الاستفهام نحو قائم زيد **او ما النافية** نحو ما قائم زيد وانما اشترط الاعتماد على ما ذكر لتقوى فيه اى في اسم الفاعل جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه او ملتصقا بما هو بالفعل اولى وهو الاستفهام او النفي وانما شرط قوة جهة الفعل فيه تنبيها على فرعيته في العمل وانحطاطه عن الاصل فلم يعز ابتداء ضارب زيد عمرا وهذا عند سيبويه وسائر البصريين واما الاخفش والكوفيون فيجوزون اعماله غير معتمد على شيء مما ذكرنا فكانهم اعتبروا نفس الشبه لا اعماله **فان كان** الفاء للتعقيب في الاخبار اى ان كان اسم الفاعل **للماضي** اى بمعنى المضي او الاستمرار المتضمن للماضي **وجبت الاضافة** اى اضافة **معنى** تعيينا اى من حيث المعنى منزلا عن الفاعل اى وجبت معنى الاضافة او ظرف اى وجبت الاضافة في المعمول حال اى ذات معنى او معنوية لفوات شرطها اللفظية وهو اضافة الصفة الى معمولها لان اسم الفاعل غير عامل حينئذ لانتفاء شرط عمله هذا اى وجوب الاضافة اذا كان بعده معمول والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ولا يعمل حينئذ الا في الظروف والمجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه يكفيها رائحة الفعل **خلافا للكسائي** فانه يعمل اسم الفاعل مطلقا كما مر ولم يوجب اضافته ولو اضيف لا يكون الاضافة عنده معنوية بل لفظية لانه

Marfat.com

يقول ان اصله الحال او الاستقبال واما الماضى فعارض لم يثبت بدون قرينة والعارض لا يعتبر ولانه يقيس على ذى اللام فانه يعمل مطلقا بالاتفاق كما ذكر فى المتن ولانه يتمسك بجواز زيد معطى بكرا امس درهما بالاتفاق ولا تمسك له به لانه بتقدير فعل مدلول عليه باسم الفاعل اى اعطاه درهما كما ذكر فى المتن والجملة مستانفة لانها وقعت جوابا لمن قال ما اعطاه وقال الاندلسى هذا اعنى تقدير الفعل لا يستقيم فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا منطلقا لانه لو قدر هنا فعل آخر يلزم الاقتصار على احد المفعولين الا ان يمنع جواز ذلك للزوم الاقتصار او يجعل اعلاما مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب كسائر الخصائص التى سنذكرها **وان كان معمول** آخر لفظ كان هذا اما تامة اى ان وجد معمول آخر لاسم الفاعل غير ما اضيف اليه بعد كونه بمعنى الماضى او ناقصة اى ان كان له اى لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى معمول آخر غير ما اضيف اليه بمعنى بان اشتق من فعل له مفعولان نحو زيد معطى عمرو امس درهما **ففعل مقدر** اى فهو متلبس بتقدير فعل مقدر دل عليه اسم الفاعل اى اعطاه درهما والجملة مستانفة لانه لما قال زيد معطى عمرو امس فكان سائلا سأل ما اعطاه فقال اعطاه درهما ولقائل ان يقول هذا اى تقدير الفعل لا يتأتى فى اسم الفاعل من افعال القلوب نحو انا ظان زيدا منطلقا للزوم الاقتصار الا ان يجعل اعلاما مع المضى ويجعل ذلك من خصائص افعال القلوب ولقائل ان يقول ان قوله معمول آخر يقتضى ان يكون المضاف اليه ايضا معمولا لاسم الفاعل الذى بمعنى الماضى وليس كذلك واجيب بانا نسلم انه يقتضى ذلك حيث لم يقل معمول آخر لاسم الفاعل وعلى تقدير التسليم قلنا ان معنى قوله معمول آخر اى صالح لعمله فيه على تقدير ان لا يكون بمعنى الماضى او يحمل على تقدير من التقادير لا على كل تقدير اى على تقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال لا على هذا التقدير اى على تقدير كونه بمعنى الماضى ولا شك ان درهما فى زيد معطى عمرو امس درهما والمضاف اليه وهو عمرو كلاهما معمولان لاسم الفاعل على تقدير من التقادير وهو بتقدير كونه بمعنى الحال او الاستقبال او نحمل على معمول له من حيث المعنى لكونه بمعنى الفعل ولا شك فى كونهما معمولين للفعل وكان وكذا الحكم فى قوله تعالى وجاعل الليل سكنا لان الاستمرار فى حكم الماضى كما عرفت ولقائل ان يقول ان فى اطلاق قوله وان كان معمول آخر لا يترتب عليه جزاء المذكور مطلقا لانه لو كان بعد معمول تابعا للمضاف اليه او معمول لفعل مؤخر عنه او غير لا يصدق عليه كونه بفعل مقدر **فان دخلت اللام** الفاء للتعقيب فى الاخبار اى فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل **استوى الجميع** اى جميع الازمنة فى جواز الاعمال او جميع انواع اسم الفاعل اى ما يتضمن الحال او الاستقبال او الماضى لان اسم الفاعل يقع صلة للموصول فيصير بمعنى الفعل حتى كان يرفع به جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما ورد على صورة اسم الفاعل لما ذكرنا فى الموصولات والفعل يستوى فى عمله الازمنة كلها فكذا هذا فيجوز الضارب امس غلامه زيدا قائم كما يجوز عند لحوق غدا والآن **وما وضع منه** اى من اسم الفاعل **للمبالغة** فى الفعل **نحو ضراب و ضروب ومضراب** معناها كثير الضرب **وعليم** معناها كثير العلم **وحذر** معناها كثير الحذر **مثله** خبر لقوله وما وضع يعنى ان اسم الفاعل الموضوع للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذى لم يوضع للمبالغة فى العمل والاشتراط تقول زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا وزيدا المضراب ابوه

Marfat.com

عمرًا الآن او غدا او امس فان قيل لم يعمل هذا مع انه لا يجرى على الفعل المضارع اى لا يوازنه فى حركاته وسكناته فلم يسق المشابهة اللفظية قيل انما يعمل اعتبارا للاصل وعدما عتبار العارض اللفظية او نقول ان ما صدق عليه هذه الالفاظ صدق عليه صيغة الفاعل البتة فان الضراب ضارب وكذا الضروب والمضراب والعليم عالم والحذر حاذر فكلمات مما يوازنه فى حركاته وسكناته حكما باعتبار ملازمتها له ولتضمنها اياه كذا فى حواشى المصباح **وللمثنى والمجموع مثله** خبر لقوله والمثنى اى مثنى اسم الفاعل ومجموعه مثل ما ذكر ايا عرض الفاعل الموحد فى العمل والاشتراط وانما كرر قوله مثله ولو اكتفى بخبر واحد لكان اخصر لكنه ذكر حكم المثنى والمجموع بعد الفراغ عن حكم كلا نوعى الموحد اى الموحد الموضوع لغير المبالغة والموحد الموضوع للمبالغة **ويجوز حذف النون** اى نون التثنية والجمع السالم من اسمى الفاعل والمفعول **مع العمل** وعدم الاضافة اى مع كون اسم الفاعل عاملا وغير مضاف اى مع نصب ما بعدها **والتعريف** اى مع التعريف باللام **تخفيفا** نحو قوله تعالى والمقيمى الصلوة و ذلك لان اللام موصولة وقد طالت الصلة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون كما حذف من الموصول ثم لما فرغ من بيان اسم الفاعل شرع فى بيان اسم المفعول فقال **اسم المفعول ما اشتق من فعل** بهذا القيد خرج المصدر على قول البصريين واما على قول الكوفيين فيخرج بقوله **لمن وقع الفعل عليه** كما يخرج باسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل لكنه يبقى اسم التفضيل الذى صيغ للمفعول نحو اشهر واعرف الا ان يعتبر الحيثية اى من حيث انه وقع عليه الفعل بخلاف اشهر واعرف فانه ليس بهذا الحيثية لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيخرج من الحد ويدخل فى الحد اسماء المفاعيل التى هى من صفات غير العقلاء نحو هذا الفرس مضروب تبعا على سبيل التغليب والا فمن للعقلاء لا يدخل فيه ذلك حقيقة وانما قال ما اشتق من فعل مع ان الصفات كلها مشتقة من المصدر اشارة الى جريان الاصطلاح على جعل الصفات كلها مشتقة من المصدر بواسطة الفعل **وصيغته** اى صيغة اسم المفعول **من الثلاثى المجرد** دلالة لام للعهد **على مفعول** غالبا والظرف المستقر خبر لقوله وصيغته اى كائنة على مفعول كمضروب وقوله من الثلاثى حال من ضمير الخبر تقدم على العامل المعنوى لكونه ظرفا وانما قلنا غالبا لان صيغة قديجيء على فعيل نحو قتيل و جريح لا يقال انه صفة مشبهة لا اسم مفعول لانا نقول ان الصفة المشبهة يكون مشتقة من فعل لمن قام به الفعل وهذا مشتق من الفعل لمن وقع عليه الفعل لانها بمعنى مقتول ومجروح **ومن غيره** اى غير الثلاثى **على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الاخر** لخفة الفتحة وكثرة المفعول وللفرق بينه وبين اسم الفاعل ولموافقة مضارعه الذى يعمل عمله اعنى المضارع المبنى للمفعول كمستخرج وقد شذ نا ضعف الشئ فهو مضعوف بمعنى المضاعف اى جعلته مضاعفا وقوله على صيغة اسم فاعل عطف على قوله مفعول بالواو والداخلة على من غيره وقوله من غيره حال من ضمير قوله على صيغة اسم الفاعل ورد فاصلا بين العاطف والمعطوف وذلك جائز وكلمة ما موصولة او موصوفة اى بفتح الحرف الذى او حرف حصل قبل الاخر **وامره** اى امر اسم المفعول اى شانه **فى العمل** اى فى كونه عاملا عمل فعله الذى هو مشتق منه وهو الفعل المبنى للمفعول **والاشتراط** اى اشتراط احد الزمانين الا اذا كان

Marfat.com

اذا اللام واشتراط الاعتماد على صاحبه او الهمزة او ما النافية لعمله فى المنصوب كما مر اسم الفاعل
وكذا فى وجوب الاضافة معنى الى المفعول ان كان بمعنى الماضى نحو زيد معطى درهم امس وذلك لانه عمل
عمل فعله وهو الفعل المبنى للمفعول لمشابهته له مع احتياجه الى ما يحتاج اليه اسم الفاعل فيشاركه فى
مشابهة الفعل والاحتياج الى الشرائط فتعمل تلك الشرائط مثله وليس فى كلام المتقدمين ما يدل على
اشتراط الحال والاستقبال فى اسم المفعول لكن المتاخرين كابى على الفارسى ومن بعده صرحوا باشتراطه ذلك
فيه كما فى اسم الفاعل **مثل زيد معطى غلامه درهما** الان او غدا حيث عمل عمل يعطى
ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرع فى بيان صفة المشبهة فقال **الصفة المشبهة** باسم الفاعل و
شبهت به فى انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث بخلاف اسم التفضيل فانه فى بعض استعمالاته وهو استعماله
بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث كما ستعرف **ما اشتق من فعل لازم** اصلا او رذا فقد ذكر
فى بعض شروح الكشاف فى بحث الرحيم ان الفعل المتعدى قد يجعل لازما وينقل الى فعل بالضم فيبنى
منه الصفة المشبهة كالرب والسيد والرحيم والرفيع والعليم والسميع ونحو ذلك **لمن قام به**
الفعل وفى هذا القيد احتراز عن اسم الفاعل والمفعول المتعديين **على معنى الثبوت** اى على
الدلالة على صفة ثابتة لا حادثة فمعنى زيد كريم ثبت له الكرم وليس معناه حدث له الكرم بعد ان لم
يكن واذا اريد ذلك قيل كارم الان او غدا وكذا معنى زيد حسن ثبت له الحسن وفى هذا القيد احتراز عن
نحو قايم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة
ولكن يدخل فى هذا الحد اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل بمعنى الثبوت نحو احسن واكرم واشرف
فانه مما اشتق من فعل لازم لمن قام الفعل به على معنى الثبوت لكن مع زيادة اللهم الا ان يقصد الحدوثية
اى من حيث انه قام به الفعل فيخرج ذلك لانه من حيث انه قام به زيادة الفعل على الغير ونحو الخالد
والمستمر ونحو الخالق والبارئ عرف الجواب عن ايراد ذلك فى حد اسم الفاعل **وصيغتها** اى صيغة
الصفة المشبهة **مخالفة لصيغة اسم الفاعل** من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل
قياسية او من حيث ان صيغتها ليست على اوزان صيغ اسم الفاعل وعلى الوجه الاول كان قوله **على**
حسب السماع اى على قدر السماع ووفقه من الواضع خبرا بعد خبر لقوله وصيغتها يتضمن وجه
الخبر الاول اى صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها سماعية وصيغة اسم الفاعل
قياسية وعلى الوجه الثانى كان خبرا بعد خبر فيتضمن حكما على حدة لان الخبر الاول اثبت ان صيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغتها ليست على زنة صيغ اسم الفاعل وهذا الخبر يثبت ان صيغتها
مقتصرة على السماع من الواضع **كحسن وصعب وشديد** وكذا الحمر وسكران **وتعمل** الصفة المشبهة
عمل فعلها وان لم توازن صيغتها الفعل ولا كانت للحال والاستقبال لمشابهتها باسم الفاعل الذى
للفعل مطلقا عن الزمان اى من غير اشتراط الزمان واما الاعتماد على صاحبها او الهمزة او ما فشرحه كما فى
اسم الفاعل فان قيل اسم الفاعل انما يعمل اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال والصفة المشبهة مع انها فرع
عن اسم الفاعل تعمل مطلقا من غير اشتراط الزمان فيلزم مزية الفرع على الاصل قيل المزية بكون اعمالها
من غير اشتراط الزمان متحملة ضرورة لان اشتراط الزمان فيها يخرجها عن كونها صفة مشبهة لانها موضوعة

Marfat.com

للقوة والزمان يستلزم الحدوث على ان اشتراط الزمان فى اسم الفاعل لعمله فى المفعول به ولا عمل فيه
هنا لانها ابد مشتقة من فعل لازم **وتقسيم مسائلها** اى مسائل الصفة المشبهة **ان يكون**
الصفة اى الصفة المشبهة **باللام** اى كائنة او مسلم مبدوءة باللام اى بلام التعريف نحو
الحسن **او مجردة عنها** اى عن لام نحو حسن و يكون **معمولها** اى معمول الصفة المشبهة
على التقديرين **مضافا** نحو وجهه هذا من باب العطف على معمولى عامل واحد وهو جائز مطلقا
اتفاقا **او باللام** اى متلبسا او مقرونا باللام نحو الوجه **او مجردا عنهما** اى عن اللام والاضافة
نحو وجيه **فهذه ستة** اى فهذه الاقسام ستة بضرب الاثنين فى الثلثة **والمعمول** اى معمول
الصفة المشبهة **فى كل واحد منها** اى من الاقسام الستة المذكورة **مرفوع ومنصوب**
ومجرور فصارت الاقسام ثمانية عشر بضرب الثلثة من اقسام المعمول فى الستة من الاقسام
الحاصلة بضرب صيغ الصفة فى صفات المعمول الثلث فقل له صارت ثمانية عشر جملة مستانفة كان
سائلا قال كم صارت الاقسام فقال صارت ثمانية عشر قسما ثم اعلم ان ما ذكر الشيخ ههنا احد تقاسيم
مسائلها ولها اعتبارات اخرى يرتقى مسائلها الى الوف وتنقسم الى حسنة التاليف وقبيحة وممتنعة وهى
صعب تعدادها وقد ذكرها شيخى واستاذى طاب الله ثراه وجعل الجنة مثواه فى رسالة له على التفصيل
فان رغبت فعليك بها **فالرفع** اى رفع المعمول فى معمولاتها المرفوعة **على الفاعلية** اى حال
كون المعمول فاعلا نحو حسن وجهه **والنصب** اى نصب المعمول فى معمولاتها المنصوبة **على**
التشبيه اى تشبيه معمول الصفة **بالمفعول** اى بمفعول اسم الفاعل **فى المعرفة** اى فى المعمول
المعرفة نحو الحسن الوجه بالنصب فانه مشبه بالمفعول به وليست بمفعول به لان فعل الصفة المشبهة غير
متعد فلا يكون معمولها المنصوب مفعولا به لكن لما شبهوا هذه الصفة باسم الفاعل شبهوا منصوبها
بمفعول اسم الفاعل كما ان المجر فى نحو الضارب الرجل مشبه بالمجر فى نحو الحسن الوجه فيهما اعنى
الضارب الرجل والحسن الوجه يتعارضان ما لكل واحد منهما فالضارب الرجل اصله النصب فيجر
بالاضافة لتشبيهه بالحسن الوجه مع عدم التخفيف والحسن الوجه حقه الرفع على الفاعلية والجر على
الاضافة لحصول التخفيف بحذف الضمير من الفاعل على ما عرفت فى بحث الاضافة وينصب للتشبيه
بالضارب الرجل فى كون الصفة والمعمول معرفين باللام ثم قوله بالمفعول مفعول به للتشبيه واعمال المصدر
للمعرف باللام فى الجار والمجرور صحيح نحو قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول **وعلى التمييز**
عطف على قوله على التشبيه بالمفعول اى والنصب على التمييز **فى النكرة** اى فى المعمول النكرة فى
نحو الحسن وجها **والجر** اى جر المعمول فى معمولاتها المجرورة **على الاضافة** اى مبنى على كونه
مضافا اليه **وتفصيلها** اى مسائل الصفة المشبهة الثمانى عشرة **حسن وجهه** الصفة مجردة
عن اللام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه **ثلثة** فقوله تفصيلها مبتدأ
محذوف الخبر اى تفصيلها فيما يذكر بعده وقوله حسن وجهه مبتدأ وقوله ثلثة بمعنى ذو ثلاثة او جملة
والجملة مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجهه خبر لقوله وتفصيلها وقوله ثلثة خبر مبتدأ محذوف
اى هذه ثلثة وفيه نظر اذ لا يستقيم ان يجعل قوله حسن وجهه خبرا اذ تفصيل مسائلها الثمانى عشرة لا يتم

Marfat.com

بهذا الخبر ولا يعطف على هذا الخبر غيره حتى يتم به فلا يصح حمل هذا الخبر على تفصيل مسائلها وكذلك
حَسَنُ الوجه اى مثل حسن وجهه حسن الوجه وكذا البواقى فى كون كل ذا ثلثة اوجه فالصفة
فى حسن الوجه مجرد عن اللام والمعمول ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا فهذه ثلثة فان قيل اى
حرف يقدر فى اضافة الحسن الوجه ولا يصح دخوله فى الفاعل قيل نقدير الحرف فى الاضافة المعنوية
واما الجر فى الاضافة اللفظية فمحمول على ما فيه الحرف وليس بتقدير حرف وقوله فى تعريف الاضافة
بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا محمول على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تقسيم الاضافة
الى معنوية ولفظية يأبى هذا الحمل ولان الاسم فى باب الاضافة لا يعمل الا لنيابته عن حرف الجر فاذا
لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او محمول على ارادة التقدير حقيقة او حكما فيتناول الاضافة
اللفظية على القول بالتقدير الحكمى على ما ذكرنا من الحمل على كونه تعريفا للاضافة بهما او يقال ضارب زيد
ملحق بنحو غلام زيد فى تقدير اللام ونحو حسن الوجه ملحق بنحو خاتم فضة فى تقدير من لان الحسن
هو الوجه كما ان الخاتم هو الفضة ونحو سارق الليلة ملحق بنحو ضرب اليوم فى تقدير فى ولا ضير فى تقدير
من البيانية فى نحو الحسن الوجه بعد خروجه عن كونه فاعلا لفظا بالاضافة والقول باضمار الفاعل اذ
لو لم يخرج عن الفاعلية لفظا بالاضافة لزم تعدد الفاعل فعلى هذا يكون اضافة الحسن الى الوجه من باب
الاضافة الى المشبه بالمفعول لفظا والى الفاعل معنى ويقال حرف الجر فى الاضافة اللفظية غير منحصر فى
الثلثة المذكورة بل حروفها ما يتعدى بها اصل الفعل المشتق منه المضاف نحو لغب زيد فانه بمعنى الى
اى ذاهب الى زيد اذ اجعل اضافته الى المفعول وكذا بالغ البلد واذا لم يتعد ذلك بحرف نحو حسن الوجه
وضارب زيد يقدر اللام الزائدة لضرورة تصحيح الجر لما قلنا ان المضاف لا يجر الا لنيابته عن حرف جر
ويكون فيما وراءه الضرورة فى حكم العدم اذ الاضافة الصورية ليست بمعتد بها صورة اللام لا معنا هاو الا كانت
معنوية **وحسن وجهٍ** الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرد عن اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا و
مجرورا هذه ثلثة **الحسن وجهُه** الصفة ذات لام والمعمول مضاف مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه
هذه ثلثة فقوله **الحسن وجهَه** معطوف بحذف العاطف لعله حذفه تحرزا عن كثرة التكرير وانما
غير السنن السابق ليشير الى انه شروع فى تقسيم اخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة كانت
المجردة عن اللام وهذه الصفة ذات اللام **الحسن الوجه** الصفة ذات اللام والمعمول ايضا
ذو اللام مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **الحسن وجهٍ** الصفة معرفة باللام والمعمول مجرد عن
اللام والاضافة مرفوعا ومنصوبا ومجرورا هذه ثلثة **اثنان منها ممتنعان** فان الاثنان منهما و
منها صفة وممتنعان خبره اى اثنان كائنان من الاقسام الثمانى عشرة ممتنعان وهما **الحسن وجهه**
تكون الصفة ذات اللام والمعمول مجرورا مضافا **الحسن وجهٍ** تكون الصفة ذات لام والمعمول مجرورا
مجردا عن اللام والاضافة وامتناعهما ظاهر لعدم افادة الاضافة التخفيف مع ان الثانى يتضمن اضافة
المعرفة الى النكرة وهو خلاف وضع الاضافة وان كانت لفظية لان اللفظية تجرى مجرى المعنوية فكما لا
يجوز فى المعنوية اضافة المعرفة الى النكرة فكذا لا يجوز فى اللفظية وانما عرفت هذا فاعلم ان قوله الحسن وجهه
خبر مبتدأ محذوف اى هما الحسن وجهه وقوله الحسن وجه عطف بحذف العاطف او خبر بعد خبر او تعداد

Marfat.com

واختلف في جواز واحد منها وهو حسن وجهه تكون الصفة مجردة عن اللام والمعمول مجرورا مضافا قال بعضهم انه ليس بجائز لان الاضافة يستلزم اضافة الشيء الى نفسه وقال بعضهم انه جائز ومنعوا استلزام اضافة الشيء الى نفسه لكون الحسن اعم من الوجه وهو الصحيح وعليه الاكثر بل هو من المسائل الحسنة على ما سنبينه قريبا والجار والمجرور اعني قوله في حسن وجهه مفعول ما لم يسم فاعله لقوله اختلف والبواقي من الثماني عشرة بعد اسقاط مسئلتين منها او ثلث على حسب الاختلاف ما كان فيه ضمير واحد وهو فيما اذا كان المعمول مضافا مرفوعا او مفرغا منصوبا او مجرورا حسن خبر ما كان والجملة خبر لقوله والبواقي والضمير محذوف اى البواقي ما كان منها فيه ضمير واحد الحسن لحصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا مع قلة الاعتبار وخير الكلام ما قل ودل وهو مسائله تسع الحسن وجهه بالرفع والحسن الوجه بالنصب والحسن الوجه بالجر والحسن وجها وحسن وجهه وحسن الوجه بالجر وحسن الوجه بتنوين حسن ونصب الوجه وحسن وجه بالاضافة وحسن وجها فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالجر تعدد الفاعل لانه من باب الاضافة الى الفاعل وفيه ضمير ايضا بدليل قوله ومتى رفعت لها فلا ضمير فيها والا ففيها ضمير الموصوف قيل الفاعل بعد الاضافة خرج عن حيز كونه فاعلا لفظا لكنه فاعل معنى وباعتبار المعنى ليس فيه ضمير وفيه نظر لانه يتبعه تابعه بعد الاضافة بالرفع ايضا وهذا يوجب اعتبار فاعليته الوجه واجيب بان الحمل على المحل باعتبار المعنى وبهذا الاعتبار فاعل وما كان منها فيه ضميران وهو فيما اذا كان المعمول مضافا وهو منصوب او مجرور حسن لحصول المقصود واما عدم احسنيته فلوجود الزائد على المقصود. سائله ثلث او اثنان على حسب الاختلاف زيد حسن وجه بنصب الوجه وحسن وجهه بجر الوجه هو الذي اختلف فيه والحسن وجهه بنصب الوجه وما لا ضمير فيها فيه وهو فيما اذا كان المعمول مرفوعا غير مضاف قبيح لعدم حصول المقصود وهو الربط بالموصوف لفظا ومسائلها اربع الحسن وجهٌ برفع وجهٌ وحسن وجهٌ برفع وجهٌ وحسنٌ الوجهُ بتنوين حسنٍ ورفع الوجه والحسن الوجهُ برفع الوجه ومتى رفعت بها اى بالصفة المشبهة ما بعدها فلا ضمير فيها اى في الصفة المشبهة ولا يلزم تعدد الفاعل فهي كالفعل الفاء للتعليل اى لان الصفة المشبهة حينئذ كالفعل والفعل اذا رفع بعده لا يكون فيه ضمير فكذا هذه ويحتمل ان يكون قوله فهي كالفعل نتيجة اى فحينئذ يكون الصفة المشبهة كالفعل في انها لا يثنى ولا يجمع ويكون تذكيرها وتانيثها باعتبار فاعلها الظاهر والا ان حرف الشرط والشرط محذوف اى وان لم يكن يرفع بها بل يجر بالاضافة او ينصب على التشبيه بالمفعول ففيها اى ففي الصفة ضمير الموصوف لان فاعل المجرد بالاضافة او نصب على التشبيه بالمفعول خرج عن حقيقة كونه فاعلا فلا جرم يكون فيها ضمير يكون فاعلا لها فتؤنث الصفة وتثنى وتجمع اى اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعدها منصوبا او مجرورا تؤنث الصفة وتثنى وتجمع على حسب الموصوف للمطابقة بناء على ان الصفة تحمل ضميرا تقول هند حسنة وجهها او حسنة وجها والزيدان حسنا وجهها او حسنان وجهها والزيدون حسنو وجهها والزيدان حسنا وجهه والزيدون حسنو وجهه واسما الفاعل والمفعول اصله اسمان فسقطت النون بالاضافة اى اسما هذين فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسمان غير المتجاوزين اى غير المتجاوزين عن الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله

Marfat.com

مثل الصفة المشبهة فيما ذكرنا من الصور اى ما جاز فى الصفة المشبهة من هذه المسائل جاز فى اسم الفاعل والمفعول غير المتعديين لان جواز هذه الصور فى الصفة المشبهة انما هى لمشابهتها باسم الفاعل فجواز هذه الصور فى اسم الفاعل نحو قولك القائم الغلام رفعا ونصبا وجرا وكذا القائم غلامه والقائم غلامه وكذا الصور التسعة لتخرج القائم عن اللام وكذا اخوك المضروب الغلام او غلامه او غلامه بالحركات الثلاث وكذا بتركها اللام عن المضروب وكذا اسم المنسوب لانه ملحق بالصفة المشبهة نحو التميمى الاب الى آخرة الصور فان قيل اسم المفعول لا يبنى من غير المتعدى فكيف يستقيم قوله غير المتعديين وكيف يورد المضروب مثالا لاسم المفعول غير المتعدى قيل المراد من اسم الفاعل الغير المتعدى غير المتجاوز عن الفاعل ومن اسم المفعول الغير المتعدى هنا غير المتعدى عن مفعول ما لم يسم فاعله الى المفعول الثانى وانما قيد اسم الفاعل والمفعول بغير المتعديين احترازا عما اذا كانا متعديين نحو ضارب زيد او معطى دوهما حيث لا يجرى فيهما مع ما نسب اليه ما ذكر من الاقسام بل يجرى فيهما اما نصب المفعول على المفعولية او جره على الاضافة وذلك لانا لو اجرينا فيهما تلك الاقسام لزم الالتباس حتى لو قيل زيد ضارب بيه وزيد معطى بيه مثلا لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول ضارب او فاعل اضيفت اليه وان اباه فى المثال الثانى مفعول المعطى اقيم مقام الفاعل او مفعول ثانى اضيف اليه بخلاف الصفة المشبهة ونحو التميمى الاب الى آخرة الصور فانه لا مفعول لها فلا يحصل الالتباس ولا يشبه المنصوب والمجرور ثم لما فرغ من بيان الصفة المشبهة شرع فى بيان اسم التفضيل فقال **اسم التفضيل** اسم يدل على تفضيل شئ على شئ وهو فى الاصطلاح **ما اشتق من فعل** فيه احتراز عن الجوامد **لموصوف بزيادة على غيره** اى على غير ذلك الموصوف وقوله بزيادة اما صلة موصوف اى لما وصف بزيادة على غيره فى ذلك الفعل او بمعنى مع وحينئذ صلة محذوف اى لامر موصوف بالفعل مع زيادة على غيره فيه وانما قال لموصوف ولم يقل لمن قام به او لمن اتصف عليه ليشمل على كلا نوعى اسم التفضيل الذى صيغ لتفضيل الفاعل والذى صيغ لتفضيل المفعول نحو اضرب زيد فان الاول لتفضيل الفاعل والثانى لتفضيل المفعول والمراد بالزيادة على غيره الزيادة عليه فى ذلك الفعل اى فى الفعل الذى اشتق هو منه فلا يرد نحو زيد فاضل حيث لم يقصد فيه الزيادة فى الفعل الذى اشتق منه اذ لم يرد الزيادة فى الزيادة او الكمال مثلا بل فى امر آخر بخلاف نحو اضرب واعلم فان المقصود فيه الزيادة فيما اشتق هو منه وهو الضرب والعلم ولا يدخل فى الحد اسماء الفاعلين التى وضعت لتمييز الغير كضارب ومضروب ونحوهما لانها وان دلت على الزيادة لكن لم يقصد فيها الزيادة على الغير **وهو افعل** اى صيغة افعل ونحو خير وشر اصلها اخير واشر **وشرطه** اى اسم التفضيل **ان يبنى من ثلاثى مجرد** احترز بقوله من ثلاثى عن الرباعى نحو بعثر وبقوله مجرد عن مزيد الثلاثى نحو اكرم واقتدر ونحوهما **لم يمكن** بناء افعل منه اى من الثلاثى المجرد الزائد على ثلثة لا يمكن منه بناء افعل لانه لو نقص لاختل لفظا وهو ظاهر ومعنى لانه لو قيل اخرج من استخرج لم يعلم انه كثير الخروج او كثير الاستخراج ولو لم يحذف لزاد على بناء افعل وقوله لم يمكن خبر مبتدأ محذوف اى هذا الاشتراط لم يمكن بناء افعل منه والجملة معترضة وقيل انه علة لقوله يبنى وفيه نظر لان امكان بناء افعل منه ليس بعلة لبنائه بل علة بنائه ارادة تفضيل شئ على شئ فى الفعل الذى اشتق هو منه **ليس بلون ولا عيب** الجملة صفة لمجرى

Marfat.com

الثلاثي اى من ثلاثي ليس بلون ولا عيب واحترز بقوله ليس بلون عن نحو احمر واسمر وبقوله ولا عيب عن نحو اعمى واعور **لان منهما** خبر مبتدأ محذوف اى وهذا لان والجملة معترضة لبيان العلة اى لان من اللون والعيب **افعل لغيره** صفة افعل اى افعل الكائن لغير التفضيل اى من غير اعتبار الزيادة نحو احمر واسمر واعور فلو بني منهما افعل التفضيل لزم اللبس واشتبه افعل التفضيل بما ليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت هو احمر لا يعلم ان المراد ذو حمرة او زائدة في الحمرة **مثل زيد افضل الناس** فان قيل قد بني افعل التفضيل من العيوب نحو اجهل وابلد قيل المراد بالعيوب هو العيوب الظاهرة والجهل والبلادة ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة وفيه نظر لانه على هذا يصح ان يحمل على معنى التفضيل اذ الحماقة ايضا من العيوب الباطنة وقد حكي شذوذه في احمق من هنبقة الا ان يراد بالحماقة ما يبدو في الظاهر من اثر البلادة كما حكي عن هنبقة من تعليق خرابات وخيوط على عنقه وصدره مخافة ان يفقد نفسه فيكون من العيوب الظاهرة بهذا الاعتبار فلا يجيء منه اسم التفضيل الا شاذا وفيه نظر لان الحماقة من العيوب الباطنة حقيقة والعبرة للحقيقة وظهور اثر الحماقة في بعض الموصوفين بها من العوارض والعوارض غير معتبرة في وضع الالفاظ فكيف يحكم بشذوذ وخولي اعتبرت العوارض وجب ان يحكم بشذوذ ذا جهل وابلد لوريد بما يبدو في الظاهر من اثر الجهل والبلادة في احد ولم يحكم بشذوذهما احد **فان قصد غيره** اى تفضيل غير الثلاثي المجرد الذي ليس بلون ولا عيب من الثلاثي المزيد فيه والرباعي مجردا او مزيدا فيه او ثلاثيا مجردا من الالوان والعيوب **توصل اليه** اى الى تفضيل غيره **بمثل هو اشد منه** اى باتيان اسم التفضيل مما يصح بناءه منه مثل اشد واكثر واقبح مما كان منا سيله وابيقاع مصدر ما امتنع بناءه منه تمثيلا للبانة للمقصود على وجه يمكن تقول هو اشد منه **استخراجا وبياضا وعميا** المثال الاول لغير الثلاثي المجرد والثاني للون والثالث للعيب وكذا تقول هو احسن منه استغفارا وبياضا واقبح منه دحرجة وعميا **وقياسه للفاعل** اى اسم التفضيل للفاعل لانه يدل على زيادة الموصوف على الغير في المصدر المشتق هو منه واصل المصدر ما بني للفاعل اى ما كان معروفا فينصرف عند الاطلاق الى كونه مشتقا من المصدر المبني للفاعل اى من المصدر المعروف والمراد بالفاعل من قام به الفعل ولم يرد به ما يقابل الصفة المشبهة بل ما يقابل المفعول فيتناول ما جاء لتفضيل الفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن واكرم وان اريد به ما يقابل الصفة المشبهة كان الكلام محمولا على حذف المعطوف اى قياسه للفاعل والصفة المشبهة نحو اضرب واحسن وقوله وقياسه مبتدأ محذوف الخبر وقوله للفاعل حال فيكون هذه العبارة من باب ضربي زيد قائما اى قياس اسم التفضيل حاصل اذا كان ثابتا للفاعل ويمكن ان يكون قوله وقياسه مبتدأ وخبره محذوف وقوله للفاعل متعلق بالخبر المحذوف اى وقياسه مجيئه للفاعل بقرينة قوله **وقد جاء للمفعول** كلمة قد للتقليل اى قليلا مجيء اسم التفضيل لتفضيل المفعول سماعا نحو اعذر والوم واشغل واشهر وزيد في بعض النسخ واعرف اى اكثر معذورية واكثر ملومية واكثر مشغولية واكثر معروفية **ويستعمل** اسم التفضيل في كلام العرب **على احد** الجار والمجرور حال اى واقعا على احد **ثلثة اوجه** فقط وفي بعض النسخ

Marfat.com

على ثلثة اشياء **مضافا** بدل من من له على احد ثلثة اوجه نحو زيد افضل القوم **او من** ١٠
اى كائنا من نحو زيد افضل من عمرو **او معرفا باللام** نحو زيد الافضل وهذا اللام للعهد
ليس الا اى باللام العهدية ليكون بالعهد مشتملا على ذكر المفضل عليه ويكون المعنى فى
قولهم الافضل الشخص الذى عهد كونه افضل من زيد مثلا وكلمة او مانعة الخلو والجمع فالا
يخلو اسم التفضيل عن احدهما ولا يجتمع اثنان منهما **فلا يجوز زيد الافضل من عمرو**
باستعماله مع اثنين منهما **ولا زيد افضل** باستعماله بدون واحد منهما الا ان يخرج اسم التفضيل
عن استعماله بمعنى التفضيل بالعدل كما فى خروج فانه خرج عن معنى التفضيل وصار بمعنى غليظ باستعماله
عن استعماله باحد ثلثة اوجه لان استعماله باحدها انما ان التفضيل فاذا ذهب عنه معنى التفضيل استعمل
عن هذا الاستعمال ولا يستعمل مع احد هذه الامور الثلثة الا ليدل على المقصود لان للمقصود من اسم
التفضيل اثبات الزيادة للموصوف به على غيره اى على المفضل عليه فى المعنى المشتق هو منه وهذا المقصود
لا يحصل الا بلحاظ الامور الثلاثة المذكورة لانها تدل على المفضل عليه وذلك فى من والاضافة ظاهر
لانك اذا قلت زيد افضل لا يفهم من الذى زاد عليه هو فى الفضل فاذا قلت من عمرو او افضل الناس
فهم ذلك وكذا فى اللام لما قلنا انها للعهد فيكون المفضل عليه معهودا لمنويا لان اللام العهدية
تشير الى الفعل المذكور معه المفضل عليه على ما بينا لان معنى قولهم الافضل الشخص الذى عهد
كونه افضل من زيد مثلا ولا يجتمع اثنان منها لحصول الغرض باحدها وكون الآخر يعاند حصول
المقصود ضائها فلا يجتمعان الا نادرا فان قيل قد يخلو اسم التفضيل عن احد الثلاثة المذكورة نحو
الله اكبر قيل معناه ونستعمل على احدها حقيقة نحو زيد الافضل واشرف الناس واكبر من عمرو او
تقديرا فلا يرد ذلك لانه فى تقدير الله اكبر من كل كبير فان قيل فما تقول فى الدنيا والحلى فانها
من اسماء التفضيل لان الدنيا تانيث الادنى والحلى تانيث الاحل من الدنو والجلال وقد جاء مجردة
عن احد الامور الثلاثة فى قوله فما سعى دنيا ظالما قد مدت وفى قوله وان دعوت الى الحلى وسكرته قيل
جاز تجردهما عن احد الامور المذكورة لصيرورتهما اسمين وانجاء معنى التفضيل عنهما فان الدنيا صار
اسما للزمان المتقدم على الآخرة والحلى اسما للخطة العظيمة فيجوز استعمالهما بدون احدها فان قيل فما
تقول فى نحو الحسنى فى قوله تعالى وقولوا للناس حسنا وفى نحو السوءى فى قول الشاعر ولا يجزون من
حسن بسوءى ولا يجزون عن السيئات بالحسنى فانهما من اسماء التفضيل لانهما تانيث احسن واسوء قيل لا نسلم
انهما تانيث احسن واسوء بل هما مصدران كالرجعى والبشرى فلا يرد جواز تجردهما عنها فان قيل قد يجمع
اثنان منهما فى قول الشاعر لمية موحشا طلل يلوح كانه اى لمن هو اكثر عددا قيل كلمة من
فى البيت ليست بتفضيلية بل هى بيانية على نحو قولك انت منهم الفارس الشجاع اى من بينهم كانه قال
لمية ليست بالاكثر من بينهم حصى فلم يستعمل من واللام وقيل بيانية متعلقة بمحذوفة اى لمية كائنا
عنهم بالاكثر حصى او هو تفضيلية متعلقة بافعل اخر محذوف عارى عن اللام اى لمية ليست بالاكثر اكثر منهم
والمحذوف مبدل عنه فلا يرد **الا ان يعلم** المفضل عليه مستثنى مفرغ اى يستعمل مع احد ثلثة اشياء
فى جميع الاوقات الا وقت معلومية المفضل عليه فيقدر بناء على القرينة نحو الله اكبر اى اكبر من كل كبير

Marfat.com

وخو زيد اكرم عمرو اكرم منه والمعطوف هنا محذوف اى الا ان يعلم او يخرج ا
اسم التفضيل عن معنى التفضيل فيستغنى عن استعماله باحد ثلثة اشياء **فاذا اضيف** الى ١٦
اسم التفضيل **فله** اى فلاسم التفضيل **معنيان احدهما** اى احد المعنيين **وهو الاكثر**
اى وهذا المعنى اكثر من المعنى الثانى والجملة معترضة والواو اعتراضية **ان تقصد به**
اى باسم التفضيل **الزيادة** اى زيادة موصوف اسم التفضيل فى الفعل المشتق هو منه **على من**
اضيف اسم التفضيل **اليه** ضمير اليه عائد الى من وكلمة من تعم العقلاء وغير العقلاء داخلون تبعا على
سبيل التغليب فلا يخرج نحو اعدى الخيول واجسم الفيول ونحو ذلك واذا عرفت هذا فاعلم انه وارد
بالمعنى فى قوله معنيان المصدر اى العناية فحمل القصد على احدهما صحيح حيث يصير المعنى احد العنايتين
قصدك الزيادة وهو معنى صحيح لانه حمل القصد على القصد ولو اريد المفعول اى معنى قصد فى الحمل اشكال
حيث يصير المعنى احد المقصودين قصدك الزيادة وهو معنى غير صحيح لانه حمل القصد على المقصود الا
ان يكون المعنى احدهما حاصل بان تقصد به كذا وحذف الجار من ان وان كثير شائع او يكون المعنى
قصد احدهما قصدك كذا واحدهما ذو قصدك كذا **فيشترطان يكون** موصوفه بعضا منهم
اى ممن اضيف اليهم وذلك بحكم الوضع والاستعمال **مثل زيد افضل الناس** فزيد بعض الناس
ولقائل ان يقول يلزم من اشتراط كون موصوفه بعضا ممن اضيف اليهم تفضيل الشئ على نفسه واجيب
بان موصوفه داخل فى المضاف اليهم افرادا خارج عنهم تركيبا او داخلا فيهم واقعا خارج عنهم ارادة يعنى
داخل بحسب الافراد والواقع ثم خرج عنهم عند الارادة وقت التركيب والاضافة فلا يلزم تفضيل الشئ على
نفسه **فلا يجوز يوسف احسن اخوته** اى فلاجل ان يشترط فى هذا المعنى ان يكون موصوفه
داخلا فى المضاف اليهم لم يجز ان يقال يوسف احسن اخوته بهذا المعنى بخلاف المعنى الثانى **لخروجه**
عنهم علة لعدم الجواز اى لخروج يوسف عن الاخوة اى عن عمومهم **باضافتهم اليه** اى باضافة
الاخوة الى يوسف لانه اذا اضيف الاخوة الى ضمير العائد الى يوسف خرج يوسف عن عموم لفظ الاخوة اذ ليس
يوسف بعضا من اخوته لانه ليس باخ لنفسه فكان احسن مضافا الى من ليس موصوفه بعضا منهم ولو
قيل يوسف احسن الاخوة او احسن ابناء يعقوب عليه السلام لكان من ذلك لان يوسف بعض الاخوة و
بعض ابناء يعقوب وان لم يكن بعض اخوته **والثانى** اى والمعنى الثانى **ان تقصد زيادة مطلقة**
اى زيادة موصوف اسم التفضيل فيما اشتق هو منه زيادة مطلقة اى غير مقيدة بكونها زيادة على
من اضيف اليه اى تقصد تفضيله على كل من سواه مطلقا على المضاف اليه وحده **ويضاف**
بالنصب عطف على تقصد اى المعنى الثانى حاصل بان تقصد كذا ويضاف اسم التفضيل **للتوضيح** وبالرفع
على الابتداء والاستيناف اى وحينئذ يضاف للتوضيح لا للتفضيل كاضافة ما لا تفضيل له اذ لا يشترطان
يكون موصوفه من جملة المضاف اليه لانتفاء الموجب بل يجوز كلا الامرين اى يجوز ان يضاف الى جملة هو
بعض منهم نحو محمد صلى الله عليه وسلم هو افضل قريش اى افضل الناس من بين قريش ولم تقصد التفضيل
على قريش وان كان النبى عليه افضل الصلوات واكمل التحيات واحدا منهم وكذا نحو فلان اعلم بغداد
ويجوز ان يضاف الى جماعة هو بين بعضا منهم نحو يوسف احسن اخوته وكذا نحو فلان اكرم بنى ابيه

Marfat.com

فيجوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اى احسن من غيره له ملابسة باخوته وكذا نحو الناقص والاشج اعدلا بنى مروان كانه قيل عادلا بنى مروان اى هما اعدل من غيرهما لهما ملابسة ببنى مروان والمراد بالناقص يزيد بن الوليد بن عبد الملك بن مروان لقب بذلك لانه نقص حق من يأخذ من بيت المال اكثر مما يحق فى الشرع ورده الى القدر المستحق فى الشرع والمراد بالاشج عمر بن عبد العزيز بن مروان لقب بذلك لما فى راسه شجة وانما اختار لفظ التوضيح وعدل عن لفظ التخصيص الذى ذكره صاحب المفصل كان ذكر لفظ التخصيص المخصص بالاضافة الى النكرات يوهم التزام اضافته الى النكرة وليس كذلك بدليل يوسف احسن اخوته الناقص والاشج اعدلا بنى مروان ثم اعلم ان حمل قوله ان تقصد على قوله والثانى اى والمعنى الثانى لا يصح لانه حمل القصد على المقصود الا ان يكون المعنى والمعنى الثانى حاصل بان تقصد وحذف الجار من ان وان كثيرا ويكون المعنى تقصد لمعنى الثانى قصدك كذا والمعنى الثانى ذو قصدك كذا **ويجوز فى الاول** اى فى اسم التفضيل المضاف المقصود به الزيادة على من اضيف ليوحدا وفى النوع الاول من نوعى اسم التفضيل المضاف اى المستعمل بالمعنى الاول وقيل اى فى المعنى الاول وتبعه نظر حيث يابى قوله والمعرف باللام كان المعرف باللام هو اللفظ اى لفظ اسم التفضيل فلو حمل الاول والثانى على المعنى الاول والثانى لم يكن الكلام مطابقا فى الحكم ما ذكرناه **يجوز** وهذا النوع من اسم التفضيل **الافراد** اى افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود تاء التانيث الموصوف كذا فى المفصل اى يجوز فيه الافراد والتذكير على كل حال اى وان كان الموصوف مثنى او مجموعا او مؤنثا نحو زيد افضل القومين والزيدان افضل القوم والزيدون افضل القوم وهند افضل القوم وانما لم يذكر التذكير اكتفاء بقوله فيما يقابله بعد والاحسن ممن مفرد مذكر لا غير لانه لما كان فيما يقابله الافراد والتذكير فقط علم ان المراد هذا الافراد والتذكير **والمطابقة من هوله** اى لمن اسم التفضيل ثابت له اى مطابقة الموصوف افرادا وتثنيه وجمعا وتذكيرا وتانيثا نحو زيد افضل القوم والزيدان افضلا القوم والزيدون افضلوا القوم او انا افضل القوم وهند فضلى القوم وانما جاز الافراد والتذكير فى كل حال لكون هذا النوع من اسم التفضيل مشابها للاسم التفضيل المستعمل بمن فى المعنى من حيث انه ذكر المفضل عليه بعده فى كل حال فيجوز فيه الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى وانما جاز المطابقة لكونه مخالفا له فى اللفظ لوجود الاضافة وعدمها فيه فيجوز المطابقة اعتبارا باللفظ **واما الثانى** اى النوع الثانى اى اسم التفضيل المضاف المقصود به زيادة مطلقة **والمعرف باللام فلابد من مطابقة** اى مطابقة الموصوف له فى تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة وصوفها مع عدم قيام المانع وهو الامتناع بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدها بخلاف النوع الاول فانه ممتنع بمن التفضيلية معنى باعتبار ذكر المفضل عليه بعده بخلاف المستعمل بمن فانه ممتنع بها لفظا ثم اعلم ان قوله واما الثانى عطف الجملة الشرطية على الجملة الفعلية يعنى قوله يجوز فى الاول الافراد وقوله فلابد جواب اما والفاء جزائية وهو خبر مبتدا بين والضمير مجذوف اى فلابد بهما من المطابقة وقوله من المطابقة خبره وفى جعلها متعلق بد والقول مجذوف الخبر نظرا لانه يكون حينئذ مضارعا للمتكلم فعلى نحو لا حافظا للقرآن فيجب نصبه **والذى بمن** اى اسم التفضيل الذى استعمل بمن مفردا مذكرا نحو زيد

Marfat.com

او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا كان من التفضيلية بمنزلة الخبر من اسم التفضيل لكونها هي المفارقة بين افعل التفضيل وافعل الصفة فكانها من تمام الكلمة ولهذا لا يجوز الفصل بينهما الا بمعمول اسم التفضيل فصار اسم التفضيل باعتبار امتزاجها في حكم وسط الكلمة ولحوق علامة التثنية والجمع والتانيث يختص باخر الكلمة دون اوسطها فلو لحقه علامة التثنية والجمع والتانيث لزم لحوقها فيما هو في حكم وسط الكلمة وهو مستنكر **ولا يعمل** اسم التفضيل في المفعول به بلا واسطة حرف جر مطلقا سواء كان مظهرا او مضمرا وكذا لا يعمل **في** فاعل **مظهر** لان الصفات انما تعمل بمشابهة الفعل كاسمي الفاعل والمفعول او بمشابهة ما يشابه الفعل كالصفة المشبهة فانها تعمل بمشابهة اسم الفاعل على ما عرفت واسم التفضيل يخالف الفعل من حيث انه يدل على الزيادة وهو التفضيل والفعل لا يدل عليها وكذا يخالف اسم الفاعل لانه لا يثنى ولا يجمع فيما هو اصل استعماله وهو استعماله بمن فلاجل هذه المخالفة لا يعمل في المفعول به بلا واسطة مطلقة مظهرا او مضمرا ولا في الفاعل مظهرا لانهما من معمولات قوية الا اذا وجدت الشرائط الثلاثة المذكورة في المتن فحينئذ يعمل في الفاعل المظهر لانه حينئذ يصير بمعنى الفعل ولقيام الضرورة في اعماله حينئذ كما سنعرف بيانه قريبا لكنه يشبه الفعل من حيث انه يدل على الحدث وكذا يشبه افعل التعجب في الزنة وفي اختصاص مجيئه بالثلاثي المجرد مما ليس بلون ولا عيب فلاجل هذا الشبه الطعيف يعمل في المعمولات الضعيفة وهي الفاعل المضمر المستكن والظرف والحال والتمييز والمفعول به بواسطة حرف الجر وذلك لان مثل هذا الفاعل لا يظهر فيه اثره والظرف مما يكفيه رائحة من الفعل والحال والمفعول به بالواسطة ملحقات بالظرف فيكون معمولات ضعيفة فلا يحتاج الى قوة عمل العامل وانما يعمل في المفعول معه والمفعول له لان العامل الضعيف لقوي على العمل بواسطة الحرف لفظا كما في المفعول معه او تقديرا كما في المفعول له وفي بعض الشروح انما لا يعمل اسم التفضيل في فاعل مظهر لانه في الاسم نظير افعل التعجب في الفعل وهو لا يعمل في الفاعل مظهرا فكذا هذا وفيه نظر لان افعل التعجب لا يعمل في المفعول به مطلقا مضمرا او مظهرا وهو لا يعمل فيه البتة والاولى ما اشار اليه الشيخ بقوله ولا يعمل في مظهر اي فاعل مظهر **الا اذا كان** اسم التفضيل في اللفظ **صفة** كائنة لشيء اي الا اذا كان اسم التفضيل جاريا على شيء كرجل في المثال المذكور **وهو في المعنى** للسبب الواو للحال والتنوين بدل من الاضافة اي والحال ان اسم التفضيل في المعنى صفة كائنة لسبب ذلك الشيء اي لمتعلق ذلك الشيء كالكحل في المثال فانه سبب قوله رجلا لانه حصل في عينه لسببه فان قيل المشهور في اصطلاحهم ان يطلق على متعلق الموصوف اسم السبب دون السبب اقيل لعل الشيخ استعمل غير المشهور للتنبيه على صحة اطلاق اسم السبب وتحققه **مفضل** صفة مسببا اي لسبب **مفضل** باعتبار الموصوف الاول اي باعتبار تعلقه بالموصوف الاول كرجل في المثال حيث نفي كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل ما **على نفسه** اي مفضل على نفسه **باعتبار غير** متعلق للتفضيل عليه اي باعتبار تعلقه بغير الموصوف الاول كعين زيد في المثال حيث نفي في المثال كون الكحل مفضلا عليه في عينه منفيا حال اي حال كون اسم التفضيل منفيا صفة مصدر محذوف اي تفضيلا منفيا **مثل ما رأيت رجلا احسن في عينيه الكحل منه** اي من الكحل **في عين زيد** ناحسن في

Marfat.com

هذا المثال جرى على رجل وقع صفته في اللفظ وهو في المعنى صفة لسببه اى لمتعلقه وهو الكحل وهذا المتعلق مفضل ومفضل عليه اى الكحل احسن من الكحل لكن باعتبارين اما كونه مفضلا فباعتبار تعلقه بما جرى عليه اسم التفضيل وهو رجلا حيث نفى كونه مفضلا باعتبار عين رجل ما واما كونه مفضلا عليه فباعتبار غير ما جرى عليه وهو كونه في عين زيد حيث نفى كون الكحل مفضلا عليه في عينيه فالمفهوم من هذا الكلام مدح الكحل في عين زيد نفي تفضيله في عين رجل ما عليه اما لو جعل هذا الكلام مثبتا لكان المقصود على عكس ذلك واذا عرفت هذا فاعلم ان كلمة ما نافية وقوله رجلا مفعول ما رايت وقوله احسن صفة قوله رجلا وهو اعني احسن عامل ذو الحدثين اى دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اى التفضيل والتفضيل على الشئ وتعلق به ظرفان او حالان وهما قوله في عينه وقوله في عين زيد كل ظرف او حال بحدث يعني تعلق قوله في عينه احسن باعتبار معنى التفضيل وقوله في عين زيد تعلق به ايضا باعتبار معنى التفضيل على الشئ وذلك لان جهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد كالتشبيه في نحو زيد في الدار مثله في السوق فان معنى التشبيه عامل معنوى ذو الحدثين حدث المشبه وحدث المشبه به اى حدث التشبيه والتشبيه بالشئ تعلق به ظرفان وهما في الدار وفي السوق كل ظرف بحدث فان زيدا مشبه باعتبار كينونته في الدار ومشبه به باعتبار كينونته في السوق ونظير هذه المسئلة الحديث الذي ذكره الشارح وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما من ايام احب الى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة وانما اشترط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل لان نفي صفة التفضيل يحيله بمعنى اصل الفعل لان التفضيل بمنزلة المقيد والنفي اذا دخل على مقيد يصرف ذلك النفي الى المقيد ويبقى اصل الفعل مثبتا فقولهم ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بمعنى حسن الكحل في عين كل رجل مثل حسنه في عين زيد او دون حسنا او فوقه لانه لما نفى التفضيل اى الزيادة ثبت المساواة او الانحطاط ضرورة فظهر بهذا ان احسن في المثال انما عمل في انتفاء عمل المظهر وهو الكحل لانه بمعنى حسن وانما اشترط كون المنفي مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ليكون التفضيل على خلاف الاصل باعتبار انه تفضيل الشئ على نفسه باعتبارين وهو في معرض الامتناع اذ لولا اختلاف الاعتبارين لامتنع فصار التفضيل ضعيفا وانما اشترط تعميم التفضيل على خلاف الاصل لان صيرورته بمعنى الفعل يعارض النفي فلا يجوز عمله الممتنع باعتبار ما يرجع الى الاصل وهو الدلالة على الزيادة فاشترط ذلك ليكون في معرض الامتناع فاذا انتفى مثل هذا التفضيل دل بمعارض يخرج عن حكم التفضيل ويعتبر المعارض وهو صيرورته بمعنى الفعل يعارض النفي لضعف المعارض وهو معنى التفضيل لكونه في معرض الامتناع بخلاف قولك ما رايت رجلا افضل ابوه من عمرو فانه لم يخرج مع صيرورته بمعنى الفعل بنفي التفضيل لان التفضيل فيه ليس على خلاف الاصل لعدم كون تفضيل الشئ على نفسه فيعتبر هذا التفضيل بعد زوال بمعارض النفي وانما اشترط كونه صفة سببية ليتحقق محل عمله وهو الفاعل المظهر لان المدعى انه باستجماع هذه الشرائط يعمل في الفاعل المظهر وذلك لا يتحقق الا بكونه صفة سببية فالحاصل ان اشتراط كونه صفة سببية لتحقق محل عمله واشتراط كونه منفيا ليصير بمعنى الفعل يعارض النفي واشتراط كون المنفي مفضلا ومفضلا عليه

Marfat.com

باعتبارين باعتبار هذا العارض لضعف المعارض فافهم فانه من مواضع الاشكال وذهب بعض الافاضل الى انما صار بمعنى حسن عند اجتماع هذه الشرائط لان هذا التركيب يستعمل في مقام المدح ومقام المدح يستدعي ان يكون بمعنى حسن وذلك لان مقام المدح يدل على ان كون الكحل في عين رجل ليس مساويا للكحل في عين زيد بل دونه فيدل هذا المعنى على ان احسن بمعنى حسن لانه لو كان على حاله يجوز ان يكون الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين زيد او ينفي الاحسنية يجوز ان يصير الكحل في عين رجل مساويا للكحل في عين زيد وهذا ينافي مقام المدح فاما ينفي فصل احسن يكون الكحل في عين زيد فوق ما يكون في عين رجل وهو المقصود **مع انه** اي مع ان النحاة **لو رفعوا** احسن على انه خبر والكحل مبتدأ اذ لا وجه سواه اذ لا رافع لفظيا وامتنع كان تبعا لايما اي كان الخبر معرفة فلم يبق عند رفع احسن الا كون الكحل مبتدأ واحسن خبرا **فصلوا** بينه اي بين احسن **و** بين **معموله** وهو منه **باجنبي وهو الكحل** اذ المبتدأ اجنبي من الخبر كونه غير داخل في حيزه وغير معموله فدعت الضرورة الى اعماله فان قيل فليقدم منه على المبتدأ حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول باجنبي قيل لا يمكن تقديمه عليه لانه اذا تعلق لعامل ذي الحدثين اي دال على الحدثين ظرفان او حالان يلزم ان يلي كل منهما متعلقه اي حدثه ولا شك ان اسم التفضيل عامل ذو الحدثين اي دال على الحدثين حدث المفضل وحدث المفضل عليه اي التفضيل والتفضيل على الشيء تعلق به ظرفان وهو قولك له في عينه وفي عين زيد لكنه تعلق به قولك في عينه باعتبار حدث المفضل وتعلق قولك له في عين زيد باعتبار حدث المفضل عليه فيلزم ان يلي كل واحد منهما بمتعلقه وجهة كون الكحل مفضلا باعتبار عين رجل فيلزم ايلاؤه بقولك في عين رجل وجهة كونه مفضلا عليه باعتبار عين زيد فيلزم ايلاء منه المتضمن لذكر المفضل عليه بقولك في عين زيد فلو قدم منه لوجب ايلاء منه بقولك في عين زيد وايلاء الكحل بقولك في عينه وهذا حاصل ما ذكره صاحب الرضي في بحث هذا سبقا طيب منه ردا على انه اذا كان المسموع تاخير منه واجبا الى تجويز الكلام مع التاخير لا ينفع التقدير فلا يرد ذلك ونقل عن المصنف انه قال لم نقف من منه مثلا يلزم عود الضمير الى المؤخر وهو الكحل وهو مشكل لان رتبة المبتدأ التقدير وكفى به في صحة عود الضمير كما في نحو في دار زيد الكحل الا ان يجعل مدار هذا الامتناع على ما ذكرنا بان يقال عود الضمير الى المتاخر في نحو هذا المثال ممتنع لا باشتراط تقدم معاد الضمير بل باعتبار كونه ضمير المفضل عليه فلو تقدم لزم انفصاله عما تعلق به كونه مفضلا عليه وهو عين زيد فان قيل كما امتنع الفصل بين العامل والمعمول باجنبي امتنع عمل اسم التفضيل فليجز ايضا الفصل بالضرورة كما جوز العمل بالضرورة قيل من ابتلي ببليتين يختار اهونهما وعمله اهون من الفصل لان امتناعه باعتبار كونه اسم تفضيل وامتناع الفصل باعتبار كونه عاملا والوجه الاول اخص والثاني اعم فامتناع الاعم اقوى فان قيل هذه الضرورة لا يتاتى في العبارة الثالثة اذ ليس لاحسن معمول مثل منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل بينه وبين معموله قيل في العبارة الثالثة يلزم الفصل تقديرا على ما سنبينه فان قيل هذه الضرورة تتاتى في الاثبات ايضا نحو يا ليت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فينبغي ان يجوز اعماله

Marfat.com

لقيام الضرورة قيل محله غير متحققة لعدم الاستعمال والسماع فلا يحتاج الى تصحيح خلاف صورة النفي لمجيئه في الاحاديث وكلام العرب العرباء **وتلك ان تقول** في المسئلة المذكورة بعبارة اخرى اخصر من الاولى مع كون معناهما واحدا وهي ان تقول ما رايت رجلا **احسن في عينه الكحل من عين زيد** فاختصاره بحذف المضاف من مجرور من ومن وهو العين ذا التقدير من كحل عين زيد لان المقصود من هذا الكلام تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل على العين ونظير هذه العبارة في الحديث ما جاء في حديث ابن مسعود رضي الله تعالى عنهما من صححين عما ذكر في مشارق الانوار من قوله عليه الصلوة والسلام ولا احد احب اليه المدح من الله الحديث **فان قلت** في هذه المسئلة **ذكر العين** على اسم التفضيل **قلت** هذه العبارة من غير ذكر من معها يعني لك ان تقول في هذه المسئلة بعبارة ثالثة وهي **ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل** فاعل احسن فان قيل لا ضرورة في اعمال اسم التفضيل في هذه العبارة اذ يمكن ان يكون احسن مرفوعا على انه خبر والكحل مبتدأ حيث كذا لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول بالاجنبي في هذه العبارة اذ ليس الاحسن معمول شئ منه في العبارة الاولى ومن عين زيد في العبارة الثانية حتى يلزم الفصل قلت يلزم الفصل تقديرا اذ التقدير ما رايت مثل عين زيد عينا احسن فيها الكحل منه في غيرها والتقدير ما رايت عينا كعين زيد احسن فيها الكحل منه في غيرها وعلى التقدير الاول كان المفعول الاول لرايت قوله احسن لانه لما حذف لعين الموصوف الذي هو مفعول رايت اقيم احسن الصفة مقامه صار احسن مفعولا وقوله كعين زيد مفعولا ثانيا متقدما اذ المفعول الاول من باب علمت مبتدا اليه وعلى التقدير الثاني بالعكس هذا اذا كان رايت من افعال القلوب اما اذا كان بمعنى ابصرت وهو الظاهر كان في قوله احسن فيها الكحل بدلا من قوله كعين زيد او حالا من مفعول رايت او من معنى التشبيه او من الظرف المستقر اي ما رايت عينا مثل عين زيد في حال كون الكحل احسن فيها منه في غيرها ويمكن ان يكون قوله عينا احسن فيها الكحل مفعول رايت ويكون قوله كعين زيد حالا متقدمة ويجوز ان يكون قوله كعين زيد وقوله احسن فيها الكحل صفتان للمفعول المحذوف اي ما رايت عينا متصفة بهاتين الصفتين ونظير هذه العبارة مثل ما انشد سيبويه من قال

مررت على وادي السباع **ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا + اقل به ركب اتوه ثابة + واخوف الا ما وقى الله سالما +** انما اورد المظهر وهو وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يدخل المضمر ولكان التهديد بالمظهر ثم قوله ولا ارى ان كان من افعال القلوب كان قوله واديا ان جعلا اول مفعولا ثانيا متقدما ووجه التقديم ما عرفت اي لا ارى واديا كوادي السباع وقوله اقل صفة سببية لقوله واديا ان كان قوله واديا مفعولا اولا وقوله كوادي السباع حالا وقوله اقل مفعولا ثانيا وان كان بمعنى علمت كان قوله واديا مفعولا وقوله كوادي السباع حالا متقدمة منه وكان قوله كوادي السباع مفعولا ورايا بمعنى علمت بيان او بدلا او حالا موطئة او تمييزا على نحو عندي مثل زيد رجلا وقوله اقل به صفة سببية لقوله واديا او تمييزا او حال من قوله واديا بتقطيع شان الوادي بالتكاثر حتى لا يلزم كونه حالا من النكرة بلا صفة

Marfat.com

مؤخرا اى وادیا منقطعا شانه حال كون ذلك الوادى اقل به ركب وقوله حسين يظلوظهر لحصى التشبيه او لقوله ولا ارى اى ولا ارى واديا يشبه وادى السباع وقت اظلامه والباء فى قوله به بمعنى فى اى اقل فيه والضمير فيه للوادى وقوله ركب فاعل اقل حمل فيه اسم التفضيل لوجود الشرائط ويلزم الفصل بين العامل والمعمول تقديرا اذ التقدير اقل به ركب منهم بغيره والركب جماعة الركبان وهو ليس بجمع بل اسم جمع كما مر اى اقل فى ذلك الوادى جماعة الركبان فما ظنك بالرجالة وقوله اتيه الجملة صفة ركب اى اتى الركب فى ذلك الوادى تائية اى تثبتا وتيقظا وتلبثا وهو تفعلة من تركيب ابى كحبى يقال تاتى اى تلبثا وهو ممتنع من فاعل اقل او مفعول له اى اتوه اتيانا لاجل التائية والمكث او مفعول مطلق لفعل اتيان تائية ومكث اى اتوه ذوى تائية او ظرف اى اتوه فى زمان التائية والمكث وقوله واخوف عطف على اقل اى اخوف ركب منهم لغيره ولو كان اخوف بمعنى المفعول كما شهر كان صفة لواديا غير سببية فلا يكون حينئذ من هذا الباب وقوله الا ما وقى نفسا مستثنى مفرغ وما مصدرية جنية اى اقل به ركب واخوف فى جميع الاوقات الا وقت وقاية الله او مستثنى من ركب وما بمعنى من وانما ذكرها ذاهبا الى الصفة كما عرف فى قوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء او مستثنى منقطع اى لكن وقاية الله تائية او من وقاه الله تائيا وقوله سار يا اسم فاعل من السرى او من التسرية وعلى الاول كان حالا من قوله ركب او مفعول وقع او صفة واديا على المجاز العقلى من باب الاسناد الى المكان وعلى الثانى كان صفة مصدر اخوف اى خوفا ساريا الى الهلاك

ثم لما فرغ عن بيان متمم الاسم شرع فى بيان متمم الفعل فقال **الفعل ما دل على معنى** فى نفسه كلمة ما عبارة عن كلمة وقوله فى نفسه صفة معنى وكلمة فى على حقيقتها او بمعنى الباء والضمير عائد الى ما اى الفعل كلمة دلت على معنى حاصل فى نفسها اى مدلول لها لا مدلول لفظ اخر من اسم او فعل او حاصل بنفسها اى بالنظر الى نفسه غير محتاج الى امر اخر من اسم او فعل وفيه احتراز عن الحرف كما مر **مقترن باحد الازمنة الثلاثة** الماضى والحال والاستقبال وفيه احتراز عن الاسم فان قيل يخرج المضارع عن هذا التعريف على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقترن بزمانين قيل ان ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقترن باحدهما لوجود الاحد فى المثنى ولانه يقترن فى كل وضع بواحد وانما عرض الاشتراك بغفلة الواضع او تعدده فان قيل هذا الحد غير منعكس لانه لم يصدق على عسى ونعم وبئس وغيرها من الافعال الجامدة وغير مطرد لانه يصدق على هيهات وشتان وغيرهما من اسماء الافعال قيل المراد بالاقتران بحسب الوضع فيدخل الافعال الجامدة ويخرج اسماء الافعال فان قيل يدخل فى الحد لفظا الماضى والمستقبل لانهما مقترنان باحد الازمنة الثلاثة قيل اذا اريد بهما الفعلان المخصوصان كان معناهما غير مقترن اذ معناهما اللفظى الاقتران فيه وانما المقترن معنى معناهما وان اريد بهما الزمان فقط كان معناهما الزمان لا شيء اخر يقترن بالزمان وقد ذكر هذا فى صدر الكتاب باستقصاء **ومن خواصه** اى ومن خواص الفعل المعروف معنى الخاصة فلانسلم **دخول قد** نحو قد يخرج وانما خصت قد بالفعل لانها انما تستعمل لتقريب الماضى الى الحال او لتقليل الفعل وتحقيقه وكل ذلك لا يتصور الا فى الفعل قوله دخول مبتدأ

Marfat.com

مضاف الى قد وهى مضاف اليه بتاويل اللفظ وقس لان خواصه خبر لقوله دخول والسين
وسوف نحو سيخرج وسوف يخرج وانما اختصا بالفعل لانهما وضعا للدلالة على الاستقبال الذى
وذ السين لا فى الفعل وفى قيد الاستقبال الوضعى احتراز عن زيد ضارب غدا وانما عرف السين بذلك
لان المراد سين معهود وهى سين الاستقبال لا سين الاستفهال ولا سين التحقيق ولا سين
التكسة نحو استغفر وسلطلب عبد الدار واكرمتكس وانما قدم السين على سوف لدلالتها على
الاستقبال القريب وهو لالة سوف على الاستقبال البعيد والجوازم نحو لم يضرب ولما يضرب
وليضرب ولا يضرب وان تضرب اضرب وانما خصت الجوازم بالفعل لانها وضعت لنفى الفعل كلو
لما او طلبه لفعل كلام الامر والنهى عن الفعل كلا النهى او لتعليق شئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه
المعانى لا يتصور الا فى الفعل وقيل انما اختصت به لان اثرها وهو الجزم يختص به فكذا المؤثر ولا يلزم
تخلف الاثر من المؤثر وفيه نظر لانه يمكن تخلف الاثر عن المؤثر لفوت شرطه وهو كون مجزوم فعلا مثلا
ولحوق نحو تاء فعلت اى ما هو جنس تاء فعلت من الضمائر المتحركة البارزة وانما خص
الضمير المتحرك البارز لانه ضمير فاعل فلا يلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل او فروعه
حطت فروعه عليه بمنع احد نوعى الضمير وهو البارز المتحرك عن لزوم ما يساوى الفرع والاصل وخص البارز
بالمنع لان المستكن اخف واخصر وهو بالتعميم اليق واجدر ولحوق تاء التانيث الساكنة
نحو تاء فعلت وانما قيد التاء بالساكنة احترازا عن التاء المتحركة فانها تختص بالاسم وانما خصت تاء
التانيث الساكنة بالفعل لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل وهو الفعل وما الحق
به من الصفات لكن الصفات استغنيت عنها بما الحقتها من تاء التانيث المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث
فاعلها لكان الاتحاد بينها وبين فاعلها فيما صدقت عليه فلاجرم اختصت تاء التانيث الساكنة
بالفعل ولانها انما اسكنت للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم فكانت اولى بالسكون من الاسمية
لخفة الاسم وثقل الفعل ثم الفعل ينقسم الى ثلثة اقسام ماض ومضارع وامر مخاطب فقال الماضى
ما دل اى فعل دل على زمان قبل زمانك ظرف مستقر وقع صفة زمان اى على
زمان حاصل فى زمان سبق زمانك ولا ضير فى لزوم وقوع الزمان فى الزمان لمكان العموم
والخصوص او الكلية والجزئية كما يقال الزمان يوجد فى الازمنة الثلاثة ووقت الظهر يوجد فى
يوم الجمعة هذا الخطاب لغير معين واضافة الزمان الى كاف الخطاب بادنى ملابسة اى قبل
زمان انت فيه مبنى على الفتح خبر ثان لقوله الماضى او خبر مبتدأ محذوف اى هو مبنى
على الفتح والجملة مستانفة لبيان حكم الماضى بعد بيان حده وانما بنى الماضى لان الاصل فى الفعل
البناء لفقد المعانى الموجبة للاعراب ولا مقتضى للعدول عنه من المشابهة التامة فى الماضى وانما
بنى على الفتح لانه عدل فيه عن السكون الذى هو اصل فى البناء الى الحركة اعتبارا لنوع مشابهة للاسم
فى وقوع كل واحد صفة نكرة فى مررت برجل ضارب وضربا ختار وامن الحركات لعدد الفتح لخفتها
اولشابهتها السكون الذى هو اصل فى البناء مع غير الضمير المرفوع المتحرك نحو ضربت
لوجوب اسكان الخ حينئذ تحرك عن توالى اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لمكان كون الفاعل

Marfat.com

بحث المضارع

كالجزء بخلاف الضمير المنصوب نحو ضربك فانه ضمير المفعول **و** مع غير **الواو** من الضمائر الساكنة نحو ضربوا حيث يضم حينئذ لموافقة الواو ثم لما فرغ من الماضي شرع في بيان المضارع فقال **المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت** الباء للسببية اى بسبب زيادة احد الحروف الاربعة التي مجموعها نايت او ناتي او ائتين عدل من تركيب ائتين لان فيه تفريقا بين حرفي المتكلم وتقديما لحرف الخطاب على حرف الغيبة وهو خلاف الترتيب اذ الغايت متوسطين للتكلم والمخاطب منتهى الكلام بخلاف نايت ولكن تركيب ائتين يناسب المقام لفظا ومعنى اما لفظا فظاهر لتضمنه الحروف الاربعة واما معنى فلصلاحية صفة الحروف المذكورة لاتيانها في اول المضارع وهو تركيب ليس باجنبي من المقام من كل وجه بخلاف نايت اذ لاخفاء في بعده عن هذا المقام في المعنى لانه عن الناي بمعنى البعد ولا يخفى ان ذكر البعد بعيد عن هذا المقام جدا ولانه كما يلزم في ائتيي تقدير حرف الخطاب على حرف الغيبة يلزم في نايت تقدير نون التي هي لمثنى المتكلم وجمعه على الهمزة التي هي للمتكلم الواحد وهو خلاف الترتيب اذ الواحد اصل والمثنى والمجموع فرعان فلو جمع هذه الحروف بترتيب انيت من الاني لكان اولى بالنسبة الى نايت ليكون على وفاق الترتيب من كل وجه لتقدم الهمزة التي هي للمتكلم الواحد على النون التي لغيره **توقيعه مشتركا** حالا اى لوقوع المضارع حالا كونه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراك العين والمراد بالاشتراك اللغوي وهو الابهام فيكون المعنى لكونه مبهما لاحتمال الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد **وتخصيصه بالسين وسوف** عطف على وقوعه اى لتخصيص المضارع بسبب السين وسوف باحد الزمانين كتخصيص النكرة باحد الافراد بدخول اللام العهد وكتخصيص لفظ العين باحد المعاني بالقرينة **فالهمزة** الفاء للتفسير **للمتكلم مفردا** مذكرا او مؤنثا نحو افعل **والنون له** اى للمتكلم **مع غيره** حال اى حال كونه مقرونا مع غيره اى غير المتكلم واحدا او اثنين او جماعة واذا كان معه واحد كان مثنى واذا كان معه اثنان او جماعة كان جمعا نحو نفعل **والتاء للمخاطب مطلقا** اى واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا نحو تفعل انت وتفعلان وتفعلون وتفعلين وتفعلان و تفعلن **وللمؤنث والمؤنثين غيبته** ظرف اى في الغيبة او حال اى حال كون للمؤنث والمؤنثين ذو غيبة نحو تفعل هي والهندان تفعلان **والياء للغايب غيرهما** اى غير الصيغتين المذكورتين وهما واحد المؤنث الغايب ومثناه وقوله غيرهما بالجر على انه صفة للغايب وفيه نظر لان غير نكرة وان اضيف الى المعرفة او على انه بدل من الغايب وفيه نظر لان النكرة اذا كان بدلا من المعرفة يجب توصيفها ولم يوصف هنا مع النكارة واجيب بانه بدل على المسامح وبالحقيقة هو صفة البدل والتقدير غايب غيرهما فالبدل نكرة موصوفة وبالنصب حال وهو الاولى لموافقة السوق حيث قال فالهمزة للمتكلم مفردا ولم يقل للمتكلم المفرد وانما زيدت هذه الحروف في اول المضارع لانه لما وجبت المخالفة بين الماضي والمضارع معنى وجبت المخالفة لفظا ليدل اختلاف اللفظ على اختلاف المعنى وذلك اما ان يكون بالنقصان وهو غير ممكن لئلا يختل البناء ويصير اقل من اقل الابنية وهو الثاني او بالزيادة وهو ممكن فتعينت والاولى بها حروف المد واللين لكثرة دورها في الكلام لان المتكلم لا يخلو عنها او عن بعضها

Marfat.com

وهى الحركات الثلاث فتعينت الياء للغائب لان مخرجها الوسط والغائب متوسط بين المتكلم والمخاطب فاعطيت له رعاية للتناسب والمتكلم الواحد مبتدأ الكلام والالف مخرجها مبتدأ المخارج وهو اولى فاعطيت له لكنها جعلت همزة لتعذر الابتداء بالساكن والواو مخرجها منتهى المخارج والمخاطب منتهى الكلام فاعطيت له لكنها قلبت تاء لئلا يجتمع فى المثال نحو توجل فى العطف ثلث واوات فيصير وَوَوجل الاولى واو العطف والثانية واو المضارعة والثالثة واو المثال فيشبه الصوت بنباح الكلب وهو مستكره فقلبت الواو تاء لقربها فى المخرج وقد جاء ابدال الواو بالتاء فى تخاه وتراث وتجفة وتكلان فان قيل التاء توجد فى المؤنث الواحد والمثنى من الغائب فكيف يصح التقسيم وهو يقطع الشركة قيل ان الواو لما ابدلت بالتاء تعارض فى المؤنث الغائب اعتباران الغيبة والتانيث والغيبة يناسب الياء لتناسبهما فى التوسط والتانيث يناسب التاء لتناسبهما فى الفرعية لان التانيث فرع التذكير والتاء فرع الواو فعملنا بالاعتبارين فاعطينا التاء الفوقانية فى الواحدة والمثنى والياء التحتانية فى الجمع ولم يعكس لان التانيث صفة راجعة الى الذات لانه لا يزال اصلا فاعتباره فى اللفظين المتقدمين وهما الواحدة والمثنى اولى والغيبة صفة عارضة سببها متحركة غير راجعة الى الذات لانها تزول عند الحضور فاعتباره فى لفظ واحد وهو الجمع اولى وبعد استيفاء الحروف الثلاث التى هى الاولى فى باب الزيادة تعين للمتكلم الذى معه غيره حرف فريد شبه حرف المد واللين وهى النون لكونها مدة فى الخيشوم كما انها مدة فى الحلق **وحروف المضارعة** اى الزوائد المذكورة **مضمومة فى الرباعى** اى فيما هو على اربعة احرف اصلية كيدحرج اولا يخرج لانه لما فتح اول الماضى ينبغى ان يخالف اول المضارع مكان التباين والتغاير بينهما **مفتوحة فيما سواه** اى فى فعل سوى الرباعى وهو الثلاثى المجرد كيضرب وما زاد على اربعة احرف كيفتعل او يستفعل وخصهما للتخفيف الذى استدعاه كثرة الاستعمال فى الثلاثى المجرد وكثرة الحروف فيما زاد على اربعة لحرف ثم اعلم ان بيان هذا من وظائف التصريف ذكره فى النحو ضمنا واستطرادا **ولا يعرب من الفعل غيره** اى غير المضارع فان قيل المستثنى المتصل ما يكون مخرجا من متعدد وهنا ليس كذلك فان قولك الفعل ليس بمتعد حتى يصح الاستخراج قيل اللام فى الفعل اما للجنس او للاستغراق اى من جنس الفعل او من انواع الفعل فيصح الاستخراج عنه وانما لم يعرب غيره حيث لم يوجد فيه مقتضى الاعراب وهو الفاعلية والمفعولية والاضافة ولا شبه تام يجبر عن اصله وانما اعرب المضارع لمشابهة الاسم مشابهة تامة فى اللفظ الموافقة فى الحركات والسكنات وفى المعنى فى العموم والخصوص كما مر وفى الاستعمال لوقوعه صفة للنكرة فى مررت برجل ضارب ويضرب وهذا القصر قصر افراد لابطال السلب وهو الكوفى يعتقد شركة الامر الحاضر للمضارع فى الاعراب فيقطع المصنف تلك الشركة واثبت الافراد لا قصد وقوله **اذا لم يتصل به** اى المضارع **نون التاكيد ونون جماعة النساء** ظرف لمفهوم ما سبق من الكلام فاذا قال ولا يعرب غير المضارع فهم ان المضارع معرب واعرابه مقيد بهذا القيد اى بقيد وقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع به لانه اذا اتصل به احدهما رجع مبنيا اما نون التاكيد فلانه يدخلها ايشبه الامر الداخلة عليه هى نحو اضربن لانها اصل لحوق نون التاكيد واما نون الجمع فلانه يدخلها ايشبه الماضى لانه الاصل فى لحوق الضمائر المتحركة ولم يعتبر شبه يضربان ويضربون

Marfat.com

بضربا وضربوا لان الماضى فى لحوق الضمائر الساكنة ليس باصل واعرابه اى اعراب المضارع
رفع ونصب وجزم لمكان ما منع عنه من الجر المختص بالاسم فالصحيح اى الفعل المضارع
الذى فى آخره حرف صحيح اى فالمضارع الصحيح **المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية**
سواء كان تثنيته مذكرا او تثنيته مؤنث **والجمع** سواء كان جمع مذكر او جمع مؤنث غائبا او مخاطبا
والمخاطب المؤنث بالضمة خبر لقوله فالصحيح اى يعرب بالضمة رفعا **والفتحة** نصبا
والسكون جزما **مثل يضرب** على حسب العوامل تقول وهو يضرب ولن يضرب ولم يضرب
وانما قال الصحيح احترازا عن نحو يدعى ويرمى ويرعى ويخشى وانما قال المجرد عن ضمير بارز مرفوع
للتثنية والجمع والمخاطب المؤنث احترازا عن نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين
والمتصل به ذلك الجار والمجرور يتعلق بالمتصل والضمير عائد الى اللام الموصولة وفى له ذلك
عامل المتصل اى المضارع الذى تصل به ذلك اى الضمير المرفوع لتثنية المذكر والمؤنث والجمع
المذكر غائبا او مخاطبا والمخاطب المؤنث فيكون خمسة امثلة **بالنون** خبر لقوله والمتصل اى
يعرب بثبوت النون رفعا نحو يضربان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين **وحذفها**
اى حذف النون جزما ونصبا نحو لن يضربا ولن تضربا ولن يضربوا ولن تضربى ولم
يضربا ولم تضربا ولم يضربوا ولم تضربى وانما اعرب المضارع رفعا بالنون عند خلو هذه الضمائر التى
الاعراب المشابهة والمشابهة باقية بعد خلو هذه الضمائر وامتنع اعرابه بالحركة لان المضارع اذا اتصل
به الساكن امتنع به لتنافر ضد جهات الاتصال من كون الضمير فاعلا وضميرا متصلا وحرف علة
ساكنا فتوسط اخوه فامتنع اعرابه بالحركة فى اللام لفظا كان او تقديرا لان الوسط ليس محل الاعراب
اللفظى والتقديرى وفى الضمير لان الضمير اسم على حدة فلا يمكن ان يكون محلا للاعراب لفظ غيره و
لانه اسم يستحق اعراب الاسم على الفاعلية فلا يمكن اعراب الفعل فيه لفظا ولا تقديرا فلا جرم اعربناه
بالحرف فزيدت حرف بعده واعرب الفعل بذلك الحرف وذلك الحرف لا يمكن ان يكون من
حروف العلة التى هى الاصل فى لزيادة للزوم اجتماع حرفى العلة فاختير النون لشبهها بهما فى امتداد الصوت
فثبت فى الرفع وسقطت فى الجزم سقوطهما بالحركة وجعل حذفها جزما كما ان حذف الحركة كذلك لما
ان حذف الحرف بمنزلة حذف الحركة وحمل النصب على الجزم لمواخاة بينهما فى الخفة والضعف
فجعل النصب ايضا بالحذف فان قيل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر
فى باب الفصل الجزئية الحكمية اذ الفاعل كالجزء فاذا كان الفاعل ضميرا متصلا كان فى حكم الامتزاج
فيعتبر جزئيته فان قيل لما اعتبر جزء لزم ان يجعل كونه محلا لتقدير الاعراب ولا يحتاج الى زيادة حرف
قيل هذا الضمير ذو جهتين كالمتمانعة فاعتبر فى امتناع المحلية للاعراب كونه اسما على حدة وفى جواز الفصل
كونه جزء **والمعتل الاخر بالواو** والباء للالصاق اى المعتل الاخر الملتصق بالواو **والمبنية** اى
المعتل الاخر بسبب الواو **والاسمية** اى المعتل الاخر الحاصل بواسطة الواو نحو يدعو والياء نحو يرمى
يعرب بالضمة تقديرا نحو هذا اى فى المقدر او حال اى حال كون الضمة مقدرة او تميز اى متلبس
بتقدير الضمة فى الرفع نحو يدعو ويرمى لثقل الضمة على الواو والياء **والفتحة لفظا** فى النصب نحو

Marfat.com

ان يدعو ولن يرمى لاصالتها الاعراب بالاستقلال وعدم المانع لخفة الفتحة والحذف فى الجزم فلم يدع ولم يرم لان اجتماع السكونين محال فان قيل لم لم يقدر السكون فى حرف الساكن فى مثل يدعو ويرمى كما يقدر الجر فى الحرف المكسور نحو مررت بغلامى قيل تقدير السكون فى الحرف الساكن ههنا يوجب الاستواء بين السكون التحقيقى والمقدر بل فى الفعل الاعراب الفعل باعتبار الصورة لا باعتبار معنى من المعانى الثلاثة حتى يعتبر الافتراق بينهما فى المعنى بخلاف مررت بغلامى فان اعراب غلامى باعتبار المعنى فتحقق الافتراق بين الحركة المقدرة والمحققة فى المعنى فنزل حذف حرف العلة التى هى اخت الحركة فى الفعل منزلة حذف الحركة وجعل حذف الحرف سكونا كما يكون حذف الحركة عند العامل جزما فان قيل فليجعل لسكون اللفظى فى مثل يدعو ويرمى اعرابا فى الجزم كما يجعل الف مسلمات اعرابا دالا على الفاعلية قيل يمكن فى مسلمات اعتبار الاختلاف بين الاضافة الى العامل وعدمها حيث تفيد المعنى بعد الاضافة بخلاف اعراب الفعل حيث لا يمكن فيه ذلك لان سكونه اللفظى صورته حاصلة قبل العامل وبعد دخول العامل لا يتحقق معنى من المعانى الثلاثة ولا يدل على الصورة شىء الا الاضافة الى العامل بلا تاثير فافترقا فان قيل لا نسلم ذلك بل يظهر اثر الاضافة الى العامل فى التوابع قيل ظهور الاثر فى التوابع متحقق فى المبنى ايضا فلا يظهر اثر الاضافة الى العامل فى حق المتبوع والمعتل الاخر بالالف **بالضمة** رفعا **والفتحة** نصبا **تقديرا** نحو هو يرضى ويخشى لان الالف لا يقبل حركة ما **والحذف** جزما علامة للجزم كما مر **ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم** اى عن كل ناصب وكل جازم **والرافع وقوعه موقعا يصلح للاسم مثل يقوم زيد** فان يقوم واقع موقع الاسم لان المتكلم فى ابتداء التكلم فى موضع الخبر يصلح ان يبتدأ كلامه بالاسم والفعل فاذا ابتدأ بالفعل كان ذلك الفعل واقعا موقعا يصلح للاسم فان قيل المضارع فى خبر كاد غير واقع موقعا يصلح للاسم حيث يلزم فى خبر كاد كونه مضارعا ويمتنع كونه اسما قيل اصل الخبر ان يكون اسما وان عدل عن هذا الاصل فى كاد استعمالا فكان المضارع فى خبره واقعا موقعا يصلح للاسم باعتبار الاصل وقد يستعمل الاصل المهجور فى قول الشاعر فابت الى فهم وما كدت ايبا **وينصب** اى المضارع **بان** المصدرية **ولن واذن وكى** ملفوظا ان مقيل اذن وكى ينصبان باضمار ان وليس مذهب الخليل وانما عملت ان لشبهها بان الناصبة للاسم فى المصدرية والصورة اى المادة وهى ينصب ما دخلت عليه فكذا هذه وانما عمل غيرها اعنى لن واذن وكى تشبيها بان فى افادة الاستقبال واعلم ان لن عند سيبويه حرف برأسه غير مغيرة عن اصل وهو الصحيح وقال الفراء اصله لا فابدل الالف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر بحذف الالف والهمزة لكثرة الاستعمال كما يقال فى اى شىء وعلى الماء وقال سيبويه لو كان كذلك لكان ما بعدها بتاويل المصدر ولما جاز تقدم ما فى حيزها عليها كما لم يجز تقدم ما فى حيز ان عليها ولا معنى لمصدرية ما بعدها ولا منع عن تقدم ما فى حيزها عليها نحو زيدا لن اضرب بخلاف ما فى حيز ان وللخليل ان يقول لا يبعد ان يتغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاها معنى وحكما اذ التركيب وضع مستانف الا ترى ان لو اذا ركب مع لا يبطل معناهما ويحدث معنى التخصيص نحو لولا اخرتنى فلكذا قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال بالنون الا لافادة ما فى

Marfat.com

المؤکد وکذا کلمۃ اذن عند سیبویہ حرف برأسہ لا اصل لہ وقیل اصلہ اذ ان فحذف وقیل اصلہ اذ الظرفیۃ فحذفت الجملۃ المضاف الیہا وعوض منہا التنوین لما قصد جعلہ صالحا لجمیع الازمنۃ بعد ما کان مختصا بالماضی فاذن ہہنا ہی اذن فی قولک یومئذ وحینئذ الا انہ کسل ذلک فی نحو حینئذ ویومئذ لیکون فی صورۃ ما اضیف الیہ الظرف المقدم واذا لم یکن قبلہ ظرف فکسرنا دروفتح الذال ہہنا لیکون فی صورۃ ظرف منصوب لان معناہا ظرف **وبان** عطف علی قولہ بان ای ینصب المضارع بان حال کونہا **مقدرۃ بعد** ستۃ احرف وہی **حتی** نحو سرت حتی ادخلہا **ولام کی** نحو سرت لادخلہا **ولام الجحود** وہی اللام الجارۃ الزائدۃ فی خبر کان للنفی نحو ما کان اللہ لیعذبہم والفاء نحو زرنی فاکرمک **والواو** نحو لا تاکل السمک وتشرب اللبن **واو** بمعنی الی او الا نحو لالزمنک او تعطینی حقی ای الی ان تعطینی او الا ان وانما قدر ان بعد ہذہ الحروف لان الثلاثۃ الاول اعنی حتی ولام کی ولام الجحود حروف فیمتنع دخولہا علی الفعل الا یجعل مصدرا بتقدیر ان المصدریۃ والاخرۃ اعنی او بمعنی الی الجار فاخذت حکم الجار او بمعنی الا فکان فی حکمہا فی لزوم المفرد بعدہا والرابعۃ والخامس اعنی الفاء والواو عاطفان واقعتان بعد الانشاء ای بعد الامر والنہی والاستفہام والتمنی والعرض والنفی وان لم یکن انشاء فیحمول علی النہی لما بینہما من المناسبۃ فی الدلالۃ علی العدم فیکون فی حکم الانشاء وقد امتنع عطف الخبر علی الانشاء فجعل الفعل الذی بعدہما مفردا لیکون من عطف المفرد علی المفرد المفہوم بذلک الانشاء فیکون المعنی زرنی فاکرمک لیکن منک زیارۃ فاکرام منی ایاک وفی لا تاکل السمک وتشرب اللبن لا یکن منک اکل السمک وشرب اللبن معا وفی ائتنی فاحدثک لیکن منک تعریفا فزیارۃ منی وفی لیت لی مالا فانفقہ امتنی حصول مال فانفاق وفی الا تنزل بنا فتصیب خیرا لیکن منک نزول فاصابۃ خیر منا **فان** الفاء للتفسیر ای فمثال ان **مثل اریدان تحسن الی** مثال النصب بالفتحۃ وان تصوموا خیر لکم مثال النصب بحذف النون والتی ای ان التی بعد العلم وما بمعناہ من التحقق والیقین والانکشاف والشہادۃ والظہور ونحو ذلک **ہی المخففۃ من المثقلۃ** المناسبۃ للعلم وما بمعناہ فی معنی التحقیق خلافا للفراء وابن الانباری فی لیست ان الواقعۃ بعد العلم وما بمعناہ **ہذہ** ای ان المصدریۃ الناصبۃ التی نحن بسبیلہا وحینئذ یجب فصلہا عن الفعل اما بالسین **نحو علمت ان سیقوم** قال اللہ تعالی علم ان سیکون منکم مرضی اوسوف نحو واعلم فعلم للمرء ینفعہ ان سوف یاتی لک ما قدرا او بقد نحو لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربہم او بحرف نفی نحو ان علمت لم یقوموا **وان لا یقوم** قال اللہ تعالی افلا یرون ان لا یرجع الیہم قولا عما ذہب عنہا من حذف احدی نونیہا واسمہا وہو ضمیر الشان فرقا بینہا وبین ان المصدریۃ من اول الامر لان المصدریۃ لا یفصل بینہا وبین الفعل شیء من الحروف المذکورۃ لکونہا مع الفعل بتاویل المصدر معنی فلا یفصل بینہما بما یوثر فیہا لضعفہا ولکونہا للاستقبال وہذہ الحروف بعضہا للحال فلو فصل یلزم التکاذب والتناقض ومثل علمت ان یخرج بالرفع بلا عوض کما نقل عن المبرد وثبت ای ان الق تقع **بعد الظن** وما بمعناہ کالحسبان اذا کان بمعنی الظن الغالب وکالعلم الماقول بالظن فیہا **وجہان** ای جاز ان یکون مصدریۃ وجاز ان یکون مخففۃ من المثقلۃ ولذلک ترفع قولہ تعالی

Marfat.com

وحسبوا ان لا يكون بالنصب والرفع والتى تقع بعد غيرها من الرجاء والطمع والخشية والخوف والشك والوهم والاعجاب ونحوها مصدرية لا مخففة نحو رجوت ان تفعل وخشيت ان لا تفعل وانما تعين المخففة من الثقلة بعد العلم وما بمعناه لان ان بعد التخفيف شاكلت ان المصدرية وهى تنسب الى العلم لان كلا منهما يدل على التحقيق وابعد من المصدرية لانها تدل على التوقع والطمع والرجاء الدالة على ان ما بعدها غير معلوم التحقق وكون العلم دالا على ان ما بعده معلوم التحقق فاوقعت ان المصدرية بعد العلم لم يسبق الذهن اليها بل الى المخففة المناسبة للعلم فى معنى التحقيق فيلزم اللبس لا سيما فى الفعل الموقت والمدعو الذين لا يظهر فيهما الاعراب واما الظن وما بمعناه ففيه وجهان لانه باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يناسب ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار عدم اليقين يناسب ان المصدرية الدالة على التوقع فلا يبعد المصدرية عنه اى عن الظن كما يبعد عن العلم فيساوى المصدرية المخففة فى المناسبة فيصح وقوع كليهما بعده فيجوز فى ان التى بعدها الوجهان واما التى ليست بعد العلم والظن وما بمعناهما نحو الرجاء والطمع والخوف والخشية والوهم والاعجاب وغيرها فمصدرية لا غير وقال بعض الشارحين انما لا يقع المصدرية بعد العلم وما بمعناه لمنافاة بينهما وبين العلم لانها للتوقع والعلم يستلزم اليقين واما التى للتحقيق فتقع بعد العلم وبعد ما يقرب منه من الظن ونحوه ويمتنع وقوعها بعد الشك لكان التنافى بين التحقيق والشك وفيه نظر لان ذلك يتاتى فى المثقلة ايضا وقد جاء شككت انك خارج ولم يثبت انك ذاهب وليت انك عائد والحق ان ان مشددة او مخففة لا يدل على ثبوت الخبر وتحقيقه بل على تاكيده والمبالغة كما هو ويمكن ان يجاب بان ما وقع فى الشروح من انها للتحقيق اراد بها بعض معناها وهو التاكيد والمبالغة كما هو بقرينة وقوعها بعد الشك وفى بعض الشروح ثم اعلم ان ان بعد التحقيق ثقلصرت خطاها فلا تقع مجرورة المحل فلا يقال عجبت من ان سيقوم ولا يقع الا بعد فعل التحقيق كالعلم وما بمعناه من التيقن والتحقق والانكشاف والظهور والشهادة ونحوها او بعد الظن القريب الذى هو فى حكم العلم فلا يقال رجوت ان ستفعل ولا شككت ان سيقوم ثم اعلم ان المراد بالعلم فى قولهم بعد العلم الغير المؤول بالظن وان اول به نصح وقوع المصدرية والمخففة بعده فيجوز علمت ان يخرج زيد بالنصب والرفع بمعنى ظننت **ولن** اى ومثال لن **مثل لن ابرح الارض** ومعناها اى معنى لن **نفى المستقبل** لا نفى الحال وفى اطلاقه نظر لانه يرد انها ترادف لا فان معناها ايضا نفى المستقبل لا نفى الحال وليس الامر كذلك بل معناها نفى المستقبل نفيا مؤكدا وقيل معناها نفى المستقبل نفيا مؤبدا وهو باطل لانه لو كان كذلك كان قوله تعالى فلن اكلم اليوم انسيا ولن ابرح الارض حتى ياذن لى ابى تناقضا **واذن اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها** اى اذا لم يكن ما بعدها من تمام ما قبلها بخلاف ما اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها بان كان ما بعدها خبر المبتدأ السابق نحو انا اذن اكرمك وجزاء الشرط السابق نحو ان تاتنى اذن اكرمك اوجوابا للقسم السابق نحو والله اذن افعلن فحينئذ لا ينصب المضارع وقل نصبه اذا كان خبر المبتدأ السابق ولا يقع المضارع بعد اذن معتمدا على ما قبلها فى غير هذه المواضع بالاستقراء وانما لا ينتصب حينئذ لانها ضعيفة العمل بدليل صحة دخولها على ما ليس بفعل نحو انا اذن لصادق فلا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها لان ما قبلها معارض قوى فيلغى وصار كانه سبقها

Marfat.com

حكما وذهب بعض الشارحين الى ان معنى قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها اى ان لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها بخلاف ما اذا كان معمولا لما قبلها فحينئذ لا يجب لئلا يلزم توارد العاملين وهما اذن وما قبلها على معمول واحد وفيه نظر لان هذه القليل يتاتى فيما اذا كان ما بعدها جزاء الشرط السابق ولا يتاتى فيما اذا كان خبر المبتدأ السابق او جوابا للقسم السابق على انه لا ضير فى لزوم ذلك لامكان عمل احدهما باعتبار اللفظ وعمل الآخر باعتبار المحل كما فى لن زيدا قائم وعمرو فان زيدا معمول العامل اللفظى لفظا والمعنوى محلا حقه كان مرفوع المحل على الابتدائية ومنصوب اللفظ على انه اسم ان فافهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله واذن مبتدأ وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبره اى ومثال اذن مثل هذا القول وقوله اذا لم يعتمد خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا لم يعتمد ما بعدها الى آخره والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم اذن ويمكن ان يكون قوله اذا لم يعتمد خبر اذن بتقدير حذف مضاف اى عمل اذن او نصب اذن او حكم اذن حاصل وقت عدم اعتماد ما بعدها على ما قبلها وكونه مستقبلا ويكون حينئذ قوله وان تدخل الجنة خبر مبتدأ محذوف وقد مثاله اذن تدخل الجنة لكن وجه الاول وفق لسنته حيث قال فان مثل كذا ولن مثل كذا فالظاهر ان يقول اذن مثل كذا **وكان الفعل** الداخل عليه **مستقبلا** عطف على قوله اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها فيكون هذا شرطا اخر لعمل اذن **مثل** قولك لمن قال اسلمت **اذن تدخل الجنة** مثل مثال لا يحتمل الا الاستقبال بخلاف ما اذا كان الفعل مما لا يحتمل اذن الضمك كاخبا فانه لا يعمل لانه انما عمل لشبهها بان له معنى الاستقبال فاذا فات الشبه فات العمل **واذا وقعت** اذن **بعد الواو والفاء فالوجهان** جائزان الرفع والنصب النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لان الفعل مع الفاعل لما كان مفيدا استقلالا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير معتمد على ما قبلها والرفع باعتبار الاعتماد ما بعدها على ما قبلها بالعطف وان ضعف نحو قولك فى جواب من قال انا اتيك فاذن اكرمك وكقوله تعالى واذا لا يلبثون بالرفع وقرئ فى غير القراء السبعة واذن لا يلبثوا بالنصب ايضا **وكي** اى ومثال كي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها اى معنى كي السببية اى سببيتها قبلها ما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة فى المثال المذكور **وحتى** اذا كان الفعل بعدها **مستقبلا بالنظر الى ما قبلها** سواء كان مستقبلا بالنظر الى زمان التكلم او لا اى سواء كان مستقبلا عند الاخبار او لم يكن وقيد احترازا عما اذا كان الفعل بعدها حالا بالنظر الى ما قبلها فانما حينئذ كانت حرف ابتداء على ما ذكر فى المتن نحو مرض فلان حتى لا يرجونه **بمعنى كي** اى للغرض والسببية وهو الغالب **او بمعنى الى ان** اى للغاية وفى جعل حتى بمعنى الى ان تامل لان آن مقدرة لا داخلة فى معناها واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله **مثل اسلمت حتى ادخل الجنة** خبره اى مثال حتى مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اى وهذا اذا كان والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه وفق لسنته ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير مضاف اى حكم حتى وهو النصب بتقدير ان حاصل وقت كون ما بعدها كذا ويكون حينئذ قوله مثل اسلمت حتى ادخل خبر مبتدأ محذوف اى ونظير مثل اسلمت حتى ادخل الجنة هذا مثال حتى بمعنى كي وما بعدها دخول الجنة مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو الاسلام وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **وكنت سرت**

Marfat.com

١٧ **حتى دخل البلد** مثال حتى بمعنى كى وما بعدها وهو دخول البلد مستقبل بالنظر الى ما قبلها وهو السير وبالنظر الى وقت التكلم يحتمل ان يكون ماضيا او مستقبلا **واسير حتى تغرب الشمس** مثال حتى بمعنى الى وما بعدها مستقبل بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا **فاذا اردت الحال** الفاء للنتيجة هذا نتيجة التقيد بقولك اذا كان مستقبلا او للتعليل فيكون هذا دليلا على التقييد بقولك اذا كان اى فان اردت زمان الحال بعد حتى **تحقيقا او حكاية حالا** ان اى حال مخققة بان يكون زمان التكلم وخسرت حتى ادخل البلد فيما اذا اخبرت عن السير حال الدخول او محكية بان يحكيه حالا ماضية بحيث كانك متكلم فى تلك الحال او تجعل تلك الحال موجودة عند تكلمك كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكاية حال ماضية **كانت حرف ابتداء** جواب الشرط اى كانت حتى حينئذ حرف ابتداء لا حرف جر اى حرف استيناف اى ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق من حيث الاعراب بما قبلها ولا نعنى بذلك ان يقدر بعدها مبتدأ كما ظن بعض الشارحين حيث لا يتقدر فى الجملة الفعلية كقوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول فى قراءة الرفع وفى الجملة الشرطية كقولك تعالى حتى اذا جاء امرنا الآية بخلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاذا كان حرف ابتداء لا حرف جر يمتنع تقدير ان الناصبة المختصة بالاستقبال بعدها **فيرفع** المضارع بعدها لعدم الناصب والجازم ولما عدم الجازم فظاهر واما عدم الناصب فلان ان المصدرية انما يقدر بعد حتى اذا كان المضارع بعدها مستقبلا اما اذا كان حالا فلا يمتنع تقديرها للتنافى لان ان المصدرية للاستقبال فاستحال ان تدخل على الحال وانما كانت للاستقبال لان ان الداخلة على المضارع للتوقع والطمع والرجاء الدالة على الاستقبال **وتجب السببية** اذا كانت حرف ابتداء اى يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها لانها لما فات الربط اللفظى اى الاتصال اللفظى بين ما بعدها وما قبلها لصيرورتها حرف ابتداء وهو الاصلى وهو الغاية يقتضى ربط ما بعدها لما قبلها والجملة بعدها مستقلة وجب تحقق الربط المعنوى اى الاتصال المعنوى تحقيقا للغاية التى هى مدلولها الاصلى وذلك بالسببية **مثل مرض فلان حتى لا يرجونه** اى حتى اقاربه واحباؤه لا يرجون حيوته الآن فقوله حتى لا يرجونه بيان حال المرض وصيرورته بحيث لا يرجون حيوته والمرض سبب لذلك فرفع المضارع حينئذ يقتضى السببية **ومن ثم** اى ولاجل ان حتى عند ارادة الحال رفت ابتداء لا جارة **امتنع الرفع** اى رفع المضارع **فى** قولك **كان سيرى حتى ادخلها فى الناقصة** اى وقت تحقق كان الناقصة بحذف مضاف لان على تقدير الرفع كانت حرف ابتداء وما بعدها جملة مستانفة لا تعلق لها بما قبلها فيبقى كان الناقصة بلا خبر وهو غير جائز فوجب النصب ليكون حرف جر فيكون الجار والمجرور خبر كان وكذا امتنع الرفع فى قولك **واسرت حتى تدخلها** على صيغة الخطاب والهمزة للاستفهام اى اسرت كى تدخلها او الى ان تدخلها لانه لو رفع كانت حرف ابتداء والفعل بعدها حال والحال معلوم ومقطوع فيجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها وههنا يمتنع السببية لان الحال معلوم مقطوع به فيكون الدخول حالا مقطوعا به والسير للاستفهام عنه مشكوك فيه ومن المحال ان يكون وقوع المسبب مقطوعا مع الشك فى وقوع السبب **وجاز فى التامة** اى وقت تحقق التامة بحذف مضافين وهذا التركيب هو **كان سيرى**

Marfat.com

حتى ادخلها الان بالرفع اى وجد سيرى حتى ادخلها حيث لا يحتاج الى الخبر فلا يضر كونه
حتى ابتدائية وكون ما بعدها مستانفا وجاز بهم اى الرجال سار حتى يدخلها الان
بالرفع لان الدخول مسبب السير وكلاهما مقطوعان لانه استفهام عن الفاعل لا عن الفعل فكان السير
مقطوعا به والسائر مشكوكا فيه فلا يلزم المحال وهو الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب
ثم اعلم ان قوله وايهم سار حتى يدخلها بحذف الفعل كما ذكرنا اى وجاز هذا التركيب او مبتدأ بعد
الخبر اى وكذا هذا التركيب وليس بعطف على قوله كان سيرى حتى ادخلها لعدم صلاح تقييده بقولهم
فى التتمة كالمعطوف عليه **ولام كى** سميت بها لان معناها معنى كى اى ومثال لام كى مثل
اسلمت لادخل الجنة اى لان ادخل الجنة **ولام الجحود** الجحود الانكار وسميت
بذلك لاستعمالها فى مقام الانكار وهى **لام تاكيد** زيدت فى خبر كان بعد النفى لكان
لفظا **مثل** قوله تعالى **وَمَا كَانَ اللّٰهُ لِيُعَذِّبَهُمْ** اى لان يعذبهم او معنى نحو لم يكن
ليفعل وهذا من حيث الاستعمال قيل كان هذه اللام فى الاصل هى التى فى نحو لهم امت لهذه
الخطة اى مناسب لها لائقها وفيه نظر لانه لو كانت لك لما اختص بخبر كان المنفى فان قيل اذا قدر
ان بعد لام الجحود صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل يصح الحمل على حذف
مضاف اما من الاسم اى وما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اى وما كان الله ذا تعذيبهم او
على تاويل المصدر باسم الفاعل اى وما كان الله معذبهم او يقال جاز الحمل بصورة الفعل كذا فى
الشرح وفيه نظر لان جواز الحمل بالنظر الى استقامة المعنى لا بالنظر الى صورة اللفظ واذا عرفت هذا فاعلم
ان قوله ولام الجحود لبيان وقوله مثل ما كان الله ليعذبهم خبره اى ومثال لام الجحود مثل وما كان الله
ليعذبهم وقوله لام تاكيد خبر مبتدا محذوف اى وهى لام تاكيد والجملة معترضة او خبر قوله لام الجحود و
على هذا قوله مثل وما كان الله ليعذبهم خبر مبتدا محذوف فان قيل قد ضمن ان بعد اللام ارادة بعد فعل الامر
والارادة نحو قوله امرت لاعدل وانما يريد الله ليذهب عنكم الرجس اهل البيت وما يريد ليجعل عليكم من حرج ولكن
يريد الله ليبين لكم كذا ذكر فى الشروح وصرح بذلك صاحب الكشاف ولم يذكرها المصنف فى الحروف التى يضمر
بعدها ان قيل يمكن ان يكون هذا اللام لام كى ومفعول فعل الامر والارادة محذوف ويكون المعنى مرت
بالعدل لافعل العدل ويريد الله ذلك اى اقامة الصلوة وايتاء الزكوة والطاعة لله ورسوله ليذهب عنكم
الرجس اهل البيت وما يريد الوضوء والغسل ليجعل عليكم من حرج ولكن يريدهما ليطهركم ويريد الله ذلك
اى ذكرها ذكر ليبين لكم ويهديكم فلعل المصنف اختار هذا لكن فيه تكلف وتحمل والاولى ان يقال انها
ملحقة بلام كى فى كونها داخلة على المراد والغرض فالكف بلام كى عنها وصاحب المفصل ذكر اللام مطلقا بحيث يتناول
لام كى ولام الجحود ولام التاكيد بعد فعل الامر والارادة وهو الاصوب **والفاء بشرطين** اى الفاء التى يضمر بعدها
ان تتلبس بشرطين **احدهما السببية** اى احد الشرطين ان يكون ما قبلها سببا لما بعدها **والثانى** اى
ثانى الشرطين **ان يكون ما قبلها** اى قبل الفاء احد الاشياء الستة وهى **امر** نحو زرنى فاكرمك **او نهى**
نحو لا تشتمنى فاضربك **او استفهام** نحو هل عندك ماء فاشربه **او نفى** نحو ما تاتينا فتحدثنا **او تمنى**
نحو ليت لى مالا فانفقه **او عرض** بسكون الراء نحو الا تنزل بنا فتصيب خيرا وانما شرطت السببية لان العدول

Marfat.com

ان الرفع الى النصب للدلالة على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية فلا يخلو
الى الدلالة على السببية اى لا يحتاج الى العدول من الرفع الى النصب الدال على السببية وانما شرطان يكون قبلها
احد الاشياء الستة المذكورة ليبعد بتقدم الاشياء عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة
ولما نحو قوله سانزلك منزل لبنى تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة
الشعر فان قيل ما الترك التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نظيرا ونحو لولا ارسلت الينا رسولا
فنتبع ايا ك والترجى نحو قوله تعالى لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع الى اله موسى بالنصب على قراءة
حفص ونحو قوله تعالى لعله يتذكر او يخشى فتنفعه الذكرى على قراءة النصب والدعاء نحو اللهم اغفر لى فاقول
ولا تواخذنى فاهلك قيل لان التحضيض مندرج فى النفى معنى لانه يستلزم نفى فعل والترجى اريد به التمنى
فان كان على صيغة الترجى والدعاء مندرج فى الامر والنهى لكونه على لفظهما غالبا فان قيل العرض على لفظ الاستفهام
مولد منه فما ذكره ملاحظة قيل العرض معناه عرض الحجة كذا افاده الاستاد العلامة نائر الحرمين الشريفين
جمال الحق والدين وقت قراءتى كتاب المفصل وهذا المعنى مقصوص بنفسه من شانه ان يتلقى بكل كلام خبرا او
انشاء الكنه شاع فيه لفظ الاستفهام ولم يستعمل الا مواطاكذا فى المفتاح فاعتبر قسما علاحدة باعتبار اللفظ
وان كان مندرجا فى الاستفهام لفظا اندراجا اتفاقيا غير متعلق باختصاص معنوى بخلاف التحضيض
يستلزم نفى فعل فيندرج فى النفى والدعاء طلب فيندرج فى صيغ الطلب من الامر والنهى **والواو**
بشرطين اى الواو التى يضمر بعدها ان متلبس بشرطين **احدهما الجمعية** خبر مبتدا محذوف اى احدهما الجمعية
وان يكون قبلها اى قبل الواو **مثل ذلك** اى مثل احد الامور الستة المذكورة كذا قيل وفيه نظر
لان التشبيه يقتضى ان يكون قبلها مثل احد الاشياء الستة لا عينه وفيه فساد لا يخفى والاولى ان
يقال معناه مثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الامور الستة المذكورة او يقال ان كلمة مثل مقحمة اى وان
يكون قبلها ذلك اى احد الاشياء المذكورة اى امر او نفى او تمن او عرض هو زرنى
وازورك اى يجتمع الزيارتان ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لا يجتمع بينهما ولا تاتى وتحدثنا
لا يجتمع بين الاتيان والتحديث وليتك تاتينى وتحدث اى ليتك تجمع بينهما ولا تنزل بنا فتصيب منا
اى لا يجمع وانما شرطت الجمعية لانه لما قصد فى الواو معنى الجمعية ضبوا المضارع بعدها ليدل تغير اللفظ
على تغير المعنى واذا لم يقصد الجمعية لا يحتاج الى الدلالة على الجمعية وانما شرط تقدم احد الامور الستة بعد
تقدم الاشياء عن عطف الجملة على الجملة السابقة كما فى الفاء **واو بشرط معنى الى ان** اى الواو التى
يضمر بعدها ان بشرط معنى الى ان **او الا ان** على حسب الاختلاف نحو لالزمنك او تعطينى حقى اى الى ان
او الا ان تعطينى حقى وفى دخول ان فى معنى او تناقض لانها مقدرة بعدها الا داخلة فى معناها والعاطفة
اذا كان المعطوف عليه اسما اى حكم الحروف العاطفة فى باب اضمار ان بعدها ما حصل وقت
كون المعطوف عليه اسما يعنى ينصب المضارع بعد حروف العاطفة باضمار ان اذا كان المعطوف عليه اسما لئلا
يلزم عطف الفعل على الاسم نحو اعجبنى قيامك وتذهب باضمار ان ليكون فى تاويل الاسم فيستقيم عطف
على الاسم منه قوله سالطلب بعد الدار عنكم لتقربوا وتسكب عيناى الدموع لتجمدا حيث نصب تسكب بعد
الواو والعاطفة ليصح عطفه على الاسم وهو قوله بعد الدار فان قيل ان اريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان

Marfat.com

ذكرا فى التفصيل لما لم يذكره فى الاجمال السابق اى فى تعداد الحروف التى تضمر بعدها ان ولم يرد الحروف العاطفة من الحروف الاربع المذكورة اى حتى والفاء والواو ولم يتناول ثم نحو اعجبنى ضرب زيد ثم بيشتم وكان التنصيص فى الرواية على عدم الحكم فى غير ما ذكر وليس كذلك كما عرفت قبل هو متعلق بالحروف الاربع المذكورة اى العاطفة من الحروف المذكورة يقدر بعدها ان اذا كان المعطوف عليه اسما فيكون تفصيل الحكم ما ذكر اى بيانا لقسم اخر لم يذكره قبل فلا يرد ما ذكرتم انه لم يذكر العاطف فى المتعدد فكيف ذكرها فى البيان **ويجب** اظهارا **ان مع لام كى** نحو جئت لان تكرمنى ومع ما الحق بلام كى من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم وامرت لان تذهب **و مع الحروف العاطفة** اى عاطفة المضارع على الاسم نحو اعجبنى قيامك وان تذهب وذلك لان لام كى والحروف العاطفة واللام الزائدة يدخل على الاسماء الصريحة فى نحو جئتك للاكرام حيث دخلت لام كى على الاسم الصريح ونحو اعجبنى ضرب زيد وغضبه حيث دخلت الواو الزائدة على الاسم فوردف لكم حيث دخلت اللام الزائدة على الاسم الصريح وانما كانت زائدة لان ردف متعد بنفسه فيصح ان يدخل على الفعل مع ان لانه متقدير الاسم يخلف حتى يعنى كى فانها لا تدخل على الاسم الصريح وحمل عليه ما هو بمعنى الى وكذا لام الجحود لا يدخل على الاسم لاختصاصها بخبر كان للنفى اذا كان فعلا واما الفاء التى للسببية بعد الاشياء الستة والواو التى للجمعية بعد الاشياء الستة والتى بمعنى الى ان فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها **ويجب** اظهارا **ان مع لا فى اللام** اى مع لام كى يعنى يجب اظهار ان مع لا اذا كان قبلها لام كى تحرزا عن اجتماع اللامين نحو قوله تعالى لئلا يعلم اهل الكتاب وانما يلى لام كى حرف النفى لاقتضاء التصدير **و يجزم المضارع بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى** الجار والمجرور صفة لا و كلم المجازاة الكلم جمع كلمة وجنس كما عرفت اى الكلم الدالة على كون الجملة الثانية جزاء للجملة الاولى ومسببا لها اى كلمات الشرط والجزاء **وهى** اى كلم المجازاة **ان** نحو ان تكرمنى اكرمك ومهما تاتنى اتك **واذما** نحو اذما تاتنى اتك **واذ ما** نحو اذ ما تخرج اخرج وفى اكثر النسخ هذه الكلمة اعنى اذ ما غير مذكورة **وحيثما** نحو حيثما تجلس اجلس **وأين** نحو اين تذهب اذهب ومنى نحو متى تخرج اخرج **وما** نحو ما تضع اضع **ومن** نحو من تاتنى اكرمه وبمن تمر امرر **وايّ** نحو ايا تضرب اضرب قال الله تعالى ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **وانى** نحو انى تكن اكن وانما تجزم المضارع بلم ولما لاختصاصهما بالفعل وقد ذكرنا فى قسم النحو ان كل ما اختص بشئ وهو خارج عن حقيقة يوثر فيه ويغيره غالبا بشهادة الاستقراء وتعين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر فى الاختصاص وانما لا يعمل حرف التعريف فى الاسم مع اختصاصه به وخروجه عن حقيقة وحرف الاستقبال اعنى السين وسوف فى الفعل مع اختصاصه به وخروجه عن ذاته لحريا فما يجرى بعض اجزاء ما دخلت عليه لشدة الامتزاج فكانها غير خارجة عن حقيقة الاسم والفعل وانما تجزم بلم ولما ولام الامر ولا فى النهى لانهما يشبهان ان الشرطية فى نقل المضارع واخراجه عن اصله حيث ينقلان الشرطية المضارع من الحال الى الاستقبال وتخرجه من القطع الى الشك وينقل لام الامر ولا فى النهى من الحال الى الاستقبال ويخرجه من الخبر الى الانشاء وانما تجزم ان الشرطية لاختصاصها بالفعل كما ذكرنا فى لم ولما وانما اجزم وبغيرها

Marfat.com

من كلمات الشرط لتضمنها اياها وانما لم يعمل لم مع اختصاصها بالفعل لانها لما ضى وان دخلت على المضارع والماضي لا يقبل الجزم وامّا الجزم مع كيفما واذا بدون ما فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الا لمراد وفي ترك ما اشارة الى ان الجزم بهما مع غير شاذ تأمل ان معنى هذا التركيب مهما يكن من شيء فالجزم مع كيفما واذا شاذ فدخلت الفاء الى الخبر كلمة ان متوالي بين حرف الشرط والجزاء ويجزم بان الشرطية حال كونها مقدرة وستعرف من بعد تمام فراغ عن شروط الجوازم شرع في بيان معانيها فقال فلم الفاء للتفسير لقلب المضارع ماضيا ونفيه اضافتا قلب والنفي الى المضارع وضميره من باب اضافة المصدر الى المفعول وماضيا مفعول ثان لقلب اى لم موضوع لقلب المضارع الى معنى الماضي ولنفيه اى نفي المضارع نحو لم يضرب ولما مثلها اى مثل لم في قلب المضارع ماضيا ونفيه لكن في لما معنى التوقع اى ينفي بها فعل متوقع ويختص لما دون لم بالاستغراق اى استغراق زمنة الماضي نفيا اى بامتداد النفي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم نحو لما يركبوا الامير اى لم يتحقق ركوبه من ابتداء زمان عدم الركوب الى زمان التكلم وجوازم بالجزم عطف على الاستغراق اى ويجوز حذف الفعل نحو قاربت المدينة ولما اى ولما ادخلها ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل مفعوله ما لم يسم فاعله المطلوب ولا النهي المطلوب بها الباء للاستعانة اى بواسطتها الترك اى ترك الفعل وقوله لامبتدأ مضاف وفي له النهي مضاف اليه وقوله المطلوب خبر لا النهي بحذف موصوف اى ولا النهي الذي يطلب بها ترك الفعل وكلم المجازاة اى كلمات الشرط والجزاء تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ان كون الفعل الاول سببا ومسببية الفعل الثاني اى كون الثاني مسببا ويرد عليه قوله تعالى وما بكم من نعمة فمن الله فان قوله فمن الله جواب المبتدأ المتضمن لمعنى الشرط وهو ما الموصول اى وما حصل بكم من نعمة فهو صادرة من الله فلا يستقيم السببية لان النعمة الحاصلة بالمخاطبين ليس بسبب لصدور النعمة من الله بل الامر على العكس فان صدورها من الله سبب لاتصالها والتصاقها بهم وكذا يرد عليه قولك ان احسنت الي اليوم فقد احسنت اليك امس من حيث لا يستقيم السببية لان الاحسان المستقبل لا يكون مسببا للاحسان الماضي واجيب بان المراد السببية ولو باعتبار الحكم به والاخبار عنه اى وما بكم من نعمة فيحكم او فيخبر انها من الله وان احسن الي اليوم فيحكم او فيخبر اني قد احسنت اليك امس فيستقيم السببية ويسميان اى ويسمى الفعلان بعد كلم المجازاة شرطا وجزاء فيه لف ونشر اى يسمى الفعل الاول شرطا والفعل الثاني جزاء وانما سمي الاول شرطا من حيث انه مشروط لتحقق الثاني وانما سمي الثاني جزاء من حيث انه يبتنى على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كانا اى الفعلان اى المجرد والمجزوم مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاولى مضارعا والثاني ماضيا نحو ان تزرني زرتك فقد للاول عطف على ضمير المرفوع المتصل وهي ضمير كانا بلا تاكيد بمنفصل لكان الفصل وحيره محذوف اى والاول مضارعا على نحو قوله اني وقيارا بها لغريب فالجزم اى جزم المضارع في الشرطية والجزاء في الوجه الاول وفي الشرطية في الوجه الثاني واجب او متعين لدخول الجازم وهو ان او ما تضمنها مع صلاح المحل للاقتران لكونه معربا والماضي مبني فلا يظهر فيه اثر العامل والوجه الثاني اضعف الوجوه في الشرطية لم يات في الكتاب وقال بعضهم لا يجيء الا في ضرورة الشعر لانه في الصورة السببية المستقبل للماضي على ان تاثير الحروف في حصل اليسير

Marfat.com

بمعنى المستقبل مع عدم التاثير في القريب بعيد كذا في الشروح وفيه نظر لان الحروف يؤثر في محل صالح للتاثير وان كان بعيدا ولا يؤثر في محل غير صالح وان كان قريبا ولا شك ان القريب هنا غير صالح للتاثير لانه مستقبل وحمل المستقبل مستقبلا تحصيل الحاصل والبعيد صالح لانه ما من علم الا ويمكن ان لم يؤثر في القريب بل اثر حيث اخرجه عن احتمال الحال الى الاستقبال ومن القطع الى الشك وجزم به **وان كان الثاني** مضارعا والاول ماضيا **فالوجهان** مبتدأ محذوف الخبر اى فالوجهان جائزان او فيه الوجهان نحو ان اتاني زيد اتاه او ياتيه اما الجزم فلتعلقه بالجازم وهو احد ادوات الشرط مع قابلية المحل للانجزام والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول والجزم افصح وان كانا ماضيين فهما مبنيان في محل الجزم نحو ان ضربت ضربت كذا في الرضي ثم لما فرغ عن تفصيل مواضع انجزام الجزاء وعدم انجزامه شرع في تفصيل مواضع دخول الفاء وعدمه فقال **واذا كان الجزاء ماضيا غير** بغير قد الجار والمجرور صفة ماضيا اى ماضيا كائنا بغير قد **لفظا او معنى** تفصيل الماضي اى ملفوظا كان الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنويا بان دخلت لم على المضارع نحو ان خرجت لم اخرج **فجزم الفاء** لتاثير حرف الشرط فيه في النفي حيث جعل الماضي بمعنى المستقبل فلا حاجة الى الربط بالفاء **واما اذا كان الجزاء ماضيا مع قد في الاثبات ومع ما ولا في النفي يجب الفاء على ما سبق نحو ان احسنت** الي اليوم فقد احسنت اليك امس وان زرتني فما اهنتك وان اتيتني فلا ضربتك ولا شتمتك وانما كرر مثال الا نفا لا يدخل في الماضي الا ان يكون مكررا او يترك ذكرها ولا هنا يتغير الحكم الماضي فعلى هذا كان الواجب للمصنف ان يقول بغير قد في الاثبات وبغيرما ولا في النفي حيث يجب الفاء حينئذ الا ان يحمل الكلام على حذف معطوف اليه بغير قد ونحوها من الحروف الموجبة للفاء نحو ما ولا ولو اريد الماضي المثبت لاستغنى عن هذه الزيادة لكنه بنا في على ما ومضى لان ذلك في المضارع مع لم ودلك ومضى الماضي النفي الا انه يقال ان لم اخرج في قولك ان خرجت لم اخرج بمعنى انتفى خروج فيكون بمعنى الماضي المثبت معنى واذا عرفت هذا فاعلم ان الشرط لا يكون الا فعلا غير مصدر بالسين او سوف او لن وقد غير مصدر بلا اذا كان ماضيا ولا يكون جملة طلبية وانشائية بخلاف الجزاء حيث يصح فيكل ذلك **وان كان الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا فالوجهان** جائزان ولو قيل الاتيان بالفاء وتركها كقوله تعالى ان يكن منكم الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله عنه وكقوله تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا وقوله ان تاتني اوان اتيتني لا تاتك او فلا اتيك لان اداة الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي فوقي بالفاء واثرت في تعيين المعنى حيث خلصت بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن التاثير قويا وانما قيد بكونه منفيا بلا احترازا عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير لحاق الشرط فيه كقوله تعالى ومن يبتغ غير الاسلام دينا فلن يقبل منه وقوله في المضارع المثبت ذلك حيث يمتنع تجرده عن الفاء في المضارع المثبت مصدرا بالسين او سوف كقوله تعالى وان تعاسرتم فسترضع له اخرى فالحق ان يقول وان كان مضارعا مثبتا بغير السين او سوف والجواب ان ذلك الامتناع بالمانع وهو عدم دلالته على التعليق بين الشرط والجزاء وذلك لان ادوات الشرط هي

Marfat.com

فيه معنى حيث لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزمه فلزم الفاء للدلالة على التعليق بينهما
والموانع مستثناة عن القواعد وان لم يستثن وفيه نظر لانه على هذا لا حاجة الى ذكر قوله والا فالفاء
كان امتناع ترك الفاء فيها ايضا بالمانع المذكور والموانع مستثناة عن القواعد **والا فالفاء** واجبة
اى وان لم يكن كذلك اى وان لم يكن ماضيا بغير قد ونحوها من الحروف المانعة لفظا او معنى فيمتنع
وكذا مضارعا مثبتا بغير السين او سوف او منفيا بلا بل كان ماضيا مع قد وما ولا او مضارعا مثبتا مع السين
او سوف او منفيا بلن او جملة اسمية او امرا او نهيا او دعاء فالفاء واجبة لان الاداة لم يؤثر فيه معنى حيث
لم يجعله بمعنى المستقبل ولا لفظا حيث لم يجزم فلزمت الفاء للدلالة على التعليق بينهما وانما تركت الفاء في
قوله من يفعل الحسنات الله يشكرها مع ان الجزاء جملة اسمية لضرورة الشعر وروى المبرد من يفعل الحسنات
الرحمن يشكرها وانما تركت الفاء في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون واذا اصابهم البغي هم ينتصرون
مع كون الجزاء جملة اسمية لان اذا ههنا اذا الظرفية لا تثبت فيها معنى الشرط كقوله تعالى والليل اذا يغشى
ويجيء اذا اى المفاجأة **مع الجملة الاسمية** الواقعة جزاء **موضع الفاء** اى في عمل الفاء نحو
قوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون والفاء اكثر وانما اقيمت اذا المفاجأة
مقام الفاء في الجملة الاسمية لانها تدل على التعقيب كالفاء لان المفاجأة مبتنية على حدوث امر عادة فاشبه
الجزاء ولهذا قارنت الفاء غالبا نحو خرجت فاذا السبع **وان مقدرة** مبتدأ وخبر **بعد** الاشياء
الخمسة وهي **الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض** يعني يجزم المضارع بان المقدرة
بعد هذه الاشياء الخمسة **اذا وقعت السببية** اى اذا قصد كون ذلك الامر واخواته سببا لمضمون
هذا المضارع فيتاتى معنى الشرط **مثل اسلم تدخل الجنة** جواب الامر بغير الفاء لان المعنى ان
تسلم تدخل الجنة **ولا تكفر تدخل الجنة** جواب النهي بغير الفاء لان المعنى ان لا تكفر تدخل
الجنة وهل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه وليت لي مالا انفقه لان المعنى
ان يكن لي مالا فانفقه والا تنزل بنا فتصب خيرا لان المعنى ان تنزل بنا فتصب خيرا وانما قدر الشرط
مثبتا في العرض مع انه منفي والنفي لا يدل على الاثبات لان كلمة العرض وهي همزة الاستفهام دخلت على النفي
النفي فيفيد الاثبات كذا في الرضي ثم اعلم ان في النهي انما يقدر ان في بعض المواضع اى فيما اذا كان السبب
المضارع ترك الفعل كما في المثال المذكور في المتن وكما في قولك لا تفعل الشر يكن خيرا لك بخلاف نحو لا
تدن من الاسد يأكلك فانه لا يجوز لان التقدير ان لا تدن من الاسد يأكلك اذ الضمير يجب ان يكون من
جنس المظهر ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان سبب الاكل الدنو لا ترك الدنو وان قدر الشرط المثبت
كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان للنفي لا يدل على الاثبات **ولذلك امتنع لا تكفر تدخل**
النار خلافا للكسائي فانه جاز تقدير الشرط المثبت بعد النهي على وفق لفظ النهي بقرينة المسبب
الذي يترتب عليه وليس ببعيد وافقه نقل وانما امتنع عند العامة **لان التقدير** اى تقدير هذا الكلام
ان لا تكفر تدخل النار بتقدير الشرط المنفي على وفق لفظ النهي لان المقدر يجب ان يكون من جنس الملفوظ
ولا خفاء في فساد المعنى على ذلك لان عدم الكفر ليس بسبب لدخول النار وانما سببه الكفر وان قدر الشرط
المثبت كما قدره الكسائي كان تقدير الشيء لا يدل عليه اللفظ لان النفي لا يدل على الاثبات ولم يصح تقدير

Marfat.com

ان الشرطية بعد النفي مطلقا فلا يقال ما تاتيني فتحدثنا لان النفي خبر يدل على وقوع الحكم وتقدير الشرط سواء قدر مثبتا او منفيا يوجب التردد فيتنافيان ثم لما فرغ من المضارع شرع في الامر المخاطب فقال **مثال الامر** اي بناؤه صيغة يطلب بها الفعل الباء للاستعانة اي بواسطتها من الفاعل المخاطب انما قال من الفاعل احترازا عما يطلب بها يقوم الفعل من مفعول ما لم يسم فاعله فيخرج نحو لتضرب انت على صيغة المجهول وانما قيد الفاعل بالمخاطب احترازا عن امر الغائب والمتكلم لدخولهما في صيغة المضارع لبقاء حرف المضارعة وان دخلهما جاز **بحذف حرف المضارعة** الجار والمجرور صفة اخرى اي صيغة متلبسة بحذف حرف المضارعة من المضارع المخاطب هذا قيد واقعي لا احترازي وفي بعض الشروح هو احتراز عن صه ومه ولا يرد الفقر يقوم تعالى وبذلك فلتفرحوا حيث لم يحذف حرف المضارعة لانه شاذ **وحكم اخره** اي اخر بناء الامر **حكم المجزوم** اي وهو موقوف اي مبني على السكون عند البصرية وحكمه حكم المجزوم في سكان الصحيح نحو اضرب وسقوطنون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي وحذف حرف العلة نحو اخش وارم وعند الكوفيين معرب مجزوم حقيقة **فان كان بعده** اي بعد حذف حرف المضارعة **ساكن وليس برباعي** الواو للحال والحال ان ذلك الفعل المحذوف منه ليس برباعي اي ليس بذي اربعة احرف فيه احتراز عن نحو اكرم **زدت همزة وصل مضمومة** بالنصب على انه صفة لقوله همزة وصل **ان كان بعده** اي بعد الساكن **ضمة** للموافقة او للاتباع **ومكسورة** صفة بعد صفة لقوله همزة وصل اي همزة وصل مكسورة **فيما سوى** اي في لفظ سوى ما كان فيه بعد الساكن ضمة سواء كان بعده اي بعد الساكن كسرة او فتحة **مثل اقتل** مثال ما كان فيه بعد الساكن ضمة **واضرب** مثال ما كان فيه بعد الساكن كسرة هذا معطوف بحذف العاطف واعلم مثال ما كان فيه بعد الساكن فتحة وانما كان فيما كان بعد الساكن كسرة للموافقة كما في اضرب وفيما كان بعد الساكن فتحة بالحمل على ما كان بعد الساكن كسرة نحو اعلم وانما لم يفتح للموافقة لئلا يلزم لبس الامر بصيغة المتكلم وقفا فاذا امتنع الموافقة حمل على غيره وان كان الفعل المحذوف **رباعيا** اي ذا اربعة احرف **فمفتوحة** اي فهمزة الامر مفتوحة **مقطوعة** نحو اكرم لان هذه الهمزة هي همزة باب الافعال وهي مقطوعة تشاد ارغ عن تقسيم الفعل الى ماض ومضارع وامر شرع في تقسيم اخر له الى معروف ومجهول اي الى المسمى فاعله وغير مسمى فاعله فقال **فعل ما لم يسم فاعله** واضافة الفعل الى ما لم يسم فاعله بيانية من اضافة العام الى الخاص اي فعل الذي لم يذكر فاعله او بادني ملابسة اي فعل المفعول الذي لم يذكر فاعله وقولنا لم يسم فاعله يصلح مثال للفعل ما لم يسم فاعله **هو ما حذف فاعله ويرد عليه** ضربني وضربت زيدا على قول الكسائي فان الفعل الاول حذف فاعله عندنا لما عرفت من قبل لانه اجاز حذف الفاعل في الفعل الاول عندنا تابع الفعلين وليس ذلك فعل ما لم يسم فاعله وكذا يرد عليه نحو قوله تعالى اسمع بهم وابصر على قول سيبويه فانه جعل المجرور فاعلا وحذف من ابصر الهمزة الا ان يراد ما حذف فاعله مغيرا صيغة او بعد بنائه للمفعول ويمكن ان يقال معناه ما حذف فاعله واقيم مفعوله مقامه فكانه سبق الاشارة اليه فتدبر ثم اعلم ان كلمة ما في قوله ما حذف اذا كان موصولة كان قوله فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما

Marfat.com

حذف خبره وهو ضمير فصل لا محل له من الاعراب وذلك لان ضمير الفصل انما يتوسط بين المبتدأ والخبر اذا كان الخبر معرفة او ملحقا بالمعرفة واذا كانت موصوفة كان قوله فعل مالم يسم فاعله مبتدأ وهو مبتدأ ثان وما حذف خبره والجملة خبر المبتدأ الاول ويمكن ان يكون قوله فعل مالم يسم فاعله خبر مبتدأ محذوف اى هذا بيان فعل مالم يسم فاعله وقوله هو كذا جملة مستأنفة **فان كان** بيان تغير الصيغة اى فان كان الفعل **ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره** نحو ضُرِبَ واكرم واستخرج ودُحرج وتدحرج عند هذا من وظائف التصريف ذكره فى النحو ضمنا واستطرادا وانما غيرت الصيغة لئلا يلتبس الماضى المجهول بالماضى المعروف وانما اختير التغيير فى المجهول لانه فرع وانما اختير هذا النوع من التغيير اعنى ضم الاول وكسر ما قبل الاخر لان معنى فعل مالم يسم فاعله غريب وهو اسناد الفعل الى المفعول والاصل اسناد الفعل الى الفاعل فيختار له وزن غريب لم يوجد فى الاوزان الخروج من الضمة الى الكسرة يدل غرابة الوزن على غرابة المعنى وانما لم يختر وزن فُعِل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان هذا الوزن ايضا غريبا يدل على غرابة المعنى لان الخروج من الكسرة الى الضمة اثقل من الخروج من الضمة الى الكسرة فلا ضرورة فى اختياره بعد حصول دلالة غرابة اللفظ على غرابة المعنى بغيره **ويضم الحرف الثالث مع همزة الوصل** اى حال كونه مقرونا مع همزة الوصل فيما فيه همزة وصل نحو افتعل واستفعل **و** يضم **الحرف الثانى مع التاء** حال اى مقرونا مع التاء الزائدة فى اوله **خوف اللبس** اى لبس الماضى المجهول بالامر عند الدرج والوقف فى الاول نحو وافتعل وانفعل وبالمضارع المعروف من التفعيل والمعروف من الفاعل والمجهول من الفعللة عند الوقف فى الثانى نحو تكلم وتقوعل وتدحرج **و معتل العين الافصح قيل وبيع** اصلهما قول وبيع فأُعِلا بنقل الحركة من العين استثقالا وابدل واو قول بعد النقل ياء لسكونها وانكسار ما قبلها والمراد بمعتل العين المعتل العين فقط بخلاف طوى وروى من اللفيف فانه لم يعل عينه لئلا يفضى الى اجتماع اعلالين فى يروى ويطوى ثم قوله ومعتل العين مبتدأ وقوله الافصح مبتدأ ثان وقوله قيل وبيع خبر المبتدأ الثانى والجملة خبر المبتدأ الاول والضمير العائد الى المبتدأ الاول محذوف اى الافصح فيه قيل وبيع لان الجملة الواقعة خبر المبتدأ وجب فيها ضمير عائد الى المبتدأ **وجاز الاشمام** وهو ان تضم شفتيك بعد ضم فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعد ضم نحو الواو اذهى تابعة لحركة ما قبلها وهذا هو مراد القراء والنحاة بالاشمام فى هذا المقام وقيل هو ضم الشفتين فقط مع كتمة الصوت خالصا ومعناه تهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير ان يتلفظ به بل يتلفظ بكسر الفاء خالصا وهذا خلاف المشهور هنا وانما هو الاشمام فى الوقف وقال المصنف الغرض من الاشمام الايذان بالاصل الذى تغير لغرض اى الايذان بان الاصل فى اوائل هذه الحروف الضم ولم يجئ الاشمام فى بيض جمع بيضة كما جاء فى قيل وبيع لانهم قصدوا باتيان هذا الوزن اى وزن قيل وبيع غرضا لا يتاتى الا به وذلك الغرض دفع اللبس فارادوا الايذان الى الاصل عند تغيره ولا كذلك فى بيض **و جاء الواو** فقيل قول وبيع بالاسكان بلا نقل وحمل البهاء واو السكونها وانضمام ما قبلها **ومثله** اى مثل باب قيل وبيع باب **اختير وانقيد** اى الملفوظ المجهول من المعتل العين من باب الافتعال والانفعال فى جواز الوجوه الثلاثة لكان المشاركة بين باب قيل وبيع وباب اختير وانقيد فى العلة دون استخير واقيم فى

Marfat.com

بحث المتعدی وغیر المتعدی

دون المثل العين من باب الاستفعال والافعال حيث لم يجئ فيهما الا خالصا كحوكر ونكاشام والفهم لسكون ما قبل حرف العلة فيهما اصلا اذ اصلهما استحير واقوم وان كان الفعل مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة حملا على الماضي وفتح ما قبل اخره لخفة الفتحة وثقل الضم بالزيادة نحو يضرب ويكرم ويستلزم ويستخرج وتدحرج ويتدحرج ومعتل العين ينقلب فيه العين الفا نحو يقال ويستغاث لما عرف من قواعد التصريف ان كل موضع الفتح الواو والياء وسكن فاء الفعل نقلت الحركة الى الساكن فابدل المنقول عنه بالالف ابدا مطردا على الوجوب اذا عريت عن الموانع وانتصاب قوله الفا على انه حال او على انه خبر ينقلب بجعله بمعنى يصير ثم لما فرغ من تقسيم المذكور للفعل شرع في تقسيم اخر له باعتبار اقتضاء المفعول به وعدمه فقال المتعدي وغير المتعدي مبتدأ محذوف الخبر اى من الافعال المتعدي وغير المتعدي او خبر محذوف المبتدأ اى هذا بيان المتعدي وغير المتعدي فقال فالمتعدي ما يتوقف فهمه على متعلق خاص كضرب فان الضرب توقف فهمه على متعلق لانه لا يتم بدون المضروب وكذا المتعدي بواسطة الحروف كرغب اليه واعرض عنه فان الرغبة والاعراض لا يتمان ولا يتحققان بدون المرغوب اليه والمعرض عنه فهما متعديان بالوسائط بخلاف نحو ذهب فانه تام بدون تعقل متعلق اذ لا يلحقه الباء فيصير بمعنى اذهب ويكون متعديا بالعارض ولا يرد توقف الفعل على الظرف اى على المفعول فيه لانا نقول ان الظرف لازم لوجود الفعل والمفعول به لازم لماهيته فالمفعول فيهما يتوقف عليه وجود الفعل لا زمانا كان او متعديا لا فهمه اذ الزمان لا يتوقف عليه ماهية الفعل بخلاف المفعول به حيث توقف عليه فهمه وماهيته اذ الضرب هو استعمال التالتاديب في محل قابل للايلام والمحل داخل في ماهية الضرب ولذا قال ما يتوقف فهمه على متعلق ولم يقل ما يتوقف وجوده على متعلق ولا يرد الافعال الناقصة حيث توقف فهمها على الخبر لانا نقول المراد بمتعلق هو فضلة وخبرها عمدة وهيئة نظر لانه على هذا يخرج باب علمت من هذا الحد لان مفعوليه عمدة ايضا واجيب بانا لا نسلم ذلك بل هما فضلتان لجواز تركهما بخلاف خبر الافعال الناقصة او نقول ان الافعال الناقصة معلم يقصد بخبرها فهمها بل ذكرت هذه الافعال لتقييد الخبر والمقصود اسناد الخبر الى الاسم لا اسنادها اليه وانما هي بمنزلة الظرف والقيود فكان زيد قائما معناه زيد قائم في الزمان الماضي وصار زيد غنيا معناه زيد غني الان لا قبل هذا الزمان وعلى هذا فقس وهي ليست مما يتوقف فهمه على متعلقه وانما يتوقف كيفية ذلك المتعلق على مفهوماتها وغير المتعدي بخلافه مبتدأ وخبر اى غير المتعدي متلبس بخلاف ما يتوقف فهمه على متعلق كقعد فان الفعود لا يتوقف فهمه على متعلق والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب و متعديا الى اثنين كاعطى وعلم نحو اعطيت زيدا درهما وعلمت زيدا قائما المثال الاول ما يتعدى الى اثنين ثانيهما غير الاول والمثال الثاني ما تعدى الى اثنين ثانيهما هو الاول في الصدق عليه و متعديا الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وانبا ونبا واخبر وخبر ونحو اعلمت او ارايت او انبات او نبأت او اخبرت او خبرت او حدثت زيدا عمرا فاضلا واجاز الاخفش اظن واخال اذا افعال القلوب قياسا لا سماعا وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي اعطيت في الاحكام فيجوز حذف مفعولها الاول كما يجوز حذف كل واحد من مفعولي اعطيت والثاني

Marfat.com

والثالث اى مفعولها الثانى والثالث **كمفعولى علمت** فى الاحكام فيجوز ترك كليهما الثانى والثالث معا ولا يقتصر على احدهما كما لا يقتصر على احد مفعولى علمت لان مفعولى هذه الافعال الثانى والثالث هما مفعولا باب علمت على الحقيقة يقال علمت عمرا خير الناس من غير ذكر المفعول الاول ولا تقول علمت زيدا عمرا من غير ذكر المفعول الثالث ولا علمت زيدا خير الناس من غير ذكر الثانى **افعال القلوب** ويسمى افعال الشك واليقين وهى سبعة **ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت ورأيت ووجدت** وانما سميت هذه الافعال افعال القلوب لتعلقها بالقوى الباطنة اولان القلوب محل هذه الافعال والحصار افعال القلوب فى السبعة اصطلاحى واستقرائى لا عقلى والا عرفت واعتقدت من افعال القلوب ايضا ولا يتعديان الى مفعولين استعمالا ولا يجرى فيها احكام افعال القلوب وانما قدم افعال الشك وهى الاربعة الاول على افعال اليقين وهى الثلثة الاخيرة لغلبة افعال الشك وتقدم الشك على اليقين وجودا **تدخل هذه الافعال على الجملة الاسمية** قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخ خبره وقوله تدخل على الجملة الاسمية جملة مستانفة ويمكن ان يقال ان قوله افعال القلوب مبتدأ وقوله ظننت الخ بدل منه وقوله تدخل على الجملة الاسمية خبره الى فعال القلوب تدخل على الجملة الاسمية اى على المبتدأ والخبر لانهما متعلقان بها **لبيان ما هى عنه** كلمة ما موصوفة عبارة عن اعتقاد وقوله هى مبتدأ عائد الى الجملة الاسمية وقوله عنه خبره والجملة صفة ما اى لبيان اعتقاد تلك الجملة صادرة عنه من علم او ظن او حسبان او غير ذلك كذا فى الشروح او عبارة عن شك ويقين اى لبيان شك ويقين تلك الجملة صادرة عنه او ناشئة عنه وفى بعض النسخ وقع عنه مكان عنه اى لبيان صفة تلك الجملة صادرة عند الموصوف من العلم والظن والحسبان وعلى ذلك **فتنصب هذه الافعال الجزئين** اى جزئى الجملة الاسمية اى المبتدأ والخبر على انهما مفعولاها **ومن خصائصها** اى خصائص افعال القلوب **انها اذا ذكر احدهما** اى احد المفعولين ذكر المفعول **الآخر غالبا** اى ومن خصائصها ذكر المفعول الآخر وقت ذكر احد مفعوليها يعنى لا يجوز الاقتصار على احدهما وفى بعض النسخ ومن خصائصها ان لا يقتصر على احدهما اى عدم الاقتصار على احدهما وانما يجوز الاقتصار على احدهما لان ذكر المفعول الاول توطئة ووسيلة الى ذكر الثانى لما عرف ان تاثيرها فى الثانى دون الاول والثانى مقصود فلو اقتصر على الثانى يلزم ذكر المقصود بدون ما هو توطئة ووسيلة ولو اقتصر على الاول لزم ذكر التوطئة والوسيلة وترك المقصود ولان كلا المفعولين فى هذا الباب بمنزلة مفعول واحد لان المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول اى علمت فضل زيد لكن نسبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا فكان فى ذكر احدهما وترك البعض الآخر عدم تمام المفعول فلا يجوز الاقتصار على احدهما ولقائل ان يقول فعلى هذا ينبغى ان يجوز علمت فضل زيد لوجود المعلوم فى قولك علمت زيدا فاضلا وهو مصدر المفعول الثانى مضافا الى الاول قيل هذا يشكل بقوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما اتيهم الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الياء وجعل الذين فاعلا يجذف المفعول بتقدير بخلهم هو خيرا لهم قيل هو قليل فلا يعتد به وانما قال اذا ذكر احدهما ذكر الآخر لانه جاز ان لا يذكر كلاهما كقولهم من يسمع يخل اى يخل المسموع منه وكقوله تعالى وظننتم ظن السوء اى ظننتم الباطل حقا ظن السوء ثم اعلم

Marfat.com

ان الجملة الشرطية اعنى اذا ذكر احدهما ذكر الاخر خبران والضمير العائد الى اسم ان محذوف اى اذا ذكر فيها احدهما ذكر الاخر لان الجملة الواقعة خبرا لان وجب فيها ضمير عائد الى اسمها وان مع اسمها وخبرها مبتدأ وقوله من خصائصها خبره **بخلاف باب اعطيت** اى وهذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه يجوز ان يذكر احدهما دون الاخر لعدم المانع تقول اعطيت زيدا ولا تذكر ما اعطيت واعطيت درهما ولا تذكر من اعطيت **ومنها** اى ومن خصائصها **جواز الالغاء** اى جواز اهمال عملها لفظا ومعنى وفى بعض النسخ ومنها انها يجوز فيها الالغاء **اذا توسطت** هذه الافعال بين جزئى الجملة اى بين المفعولين نحو زيد ظننت قائم **او تاخرت** نحو زيد قائم ظننت **لاستقلال الجزئين** اى المفعولين كلاما علة جواز الالغاء والالغاء عند توسطها او تاخرها وانتصاب كلاما على انه حال او تمييز اى لان مفعوليها كلام مستقل لصحة الحمل فيمتنعان عن كونهما معمولا مع ضعف العامل بالتاخر عن كليهما او احدهما لامكان استقلالهما كلاما لصحة الحمل ويمكن ان يعمل فيهما العامل لقوته فيجوز الوجهان **بخلاف اعطيت** اى هذا متلبس بمخالفة باب اعطيت فانه لا يجوز الالغاء اذا توسطها او تاخر عنهما لان مفعوليه ليسا بمستقلين كلاما لعدم صحة الحمل بل زيد علمت قائما او زيد قائم علمت الاول مثال التوسط والثانى مثال التاخر **ثم اعلم** ان الفعل عند الالغاء بمعنى المصدر الواقع ظرفا اى زيد قائم فى علمى **ومنها** اى ومن خصائصها **انها** اى ان افعال القلوب **تعلق** وجوبا اى تهمل عن العمل لفظا ونعمل معنى بسبب وقوعها **قبل** حرف **الاستفهام** وحرف **النفى واللام** للابتداء اى لام الابتداء يعنى انها تعلق اذا دخل اداة الاستفهام ولو مضمنة لمعنى حرف الاستفهام كاى وما ومن ونحوها او حرف النفى او لام الابتداء على معمولها او على ما اضيف اليه معمولها **مثل علمت ازيد عندك ام عمرو** وليعلم اى الجزئين احمد وعلمت ما زيد منطلق وعلمت لزيد قائم وعلمت غلام اى الرجلين قائم والمصنف رح ذكر مثال التعليق بالاستفهام وقس عليه مثال التعليق بحرف النفى ولام الابتداء والتعليق بهمزة الاستفهام على اتفاقهم وهل مختلف فيه وانما تعلق هذه الافعال هذه الامور الثلثة لان هذه الثلثة تقع فى صدر الجملة وضعا فاقتضت بقاء صورة الجملة والفعل اوجب تغييرها اى نصب الجزئين فوجب التوفيق باحدهما لفظا والاخر معنى ودخول هذه الثلثة على مفعول الثانى لا يوجب التعليق فى الاول نحو علمت زيدا من هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين وليس ذلك بقوى وانما سمى الغاءها لفظا واعمالها معنى تعليقا لانها عند تعليقها لا هى ذات عمل ولا ملغاة فكانت مشبهة بالمرءة المعلقة وهى التى يدعها زوجها من غير طلاق فلا هى ذات زوج ولا فارقة قال الله تعالى فلو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وهذه الافعال عند تعليقها لا هى ذات عمل ولا ملغاة فيكون كالمعلقة والدليل على اعمالها معنى صحة العطف على مفعوليها بالنصب فان قيل قد جاء التعليق فى غير هذه الافعال ايضا نحو قوله تعالى سل بنى اسرائيل كم اتيناهم من اية بينة وقوله تعالى يسألونك ماذا ينفقون قيل انه ليس من باب التعليق بل بتقدير القول اى سل بنى اسرائيل قائلا كم اتيناهم اية بينة ويسألونك قائلين ماذا ينفقون او بتاويل المفرد اى سل بنى اسرائيل جواب هذا السوال ويسألونك جواب هذا السوال فهى فى محل النصب على انها مفعول بها وهى بعد افعال القلوب ايضا ما ولته بالمفرد ولكنها قائمة مقام المفعولين وقد يقع مثل هذه الجملة بدلا فى نحو شككت فى زيد هو كريم اى فى كرمه **ومنها** اى ومن خصائصها **انها** اى ان افعال القلوب

Marfat.com

يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشئ واحد اى ما
عبارتان عن شئ واحد ومفعولها الثانى مظهرا مثل علمتنى منطلقا ومثل قوله تعالى انى ارانى
اعصر حمل بخلاف غيرها من الافعال حيث لا تقول ضربتنى وشتمتنى بل ضربت نفسى وشتمت نفسى لان
مفعول هذا الباب فى الحقيقة هو الثانى وذكر الاول توطئة الى ذكر الثانى لما عرف ان تاثيرها فى الثانى
دون الاول فلا يلزم فى هذا الباب اتحاد الفاعل والمفعول بخلاف غيرها من الافعال ويلحق بهذه الافعال
فى جواز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشئ واحد نحو عدمتنى وفقدتنى لان اول مفعوليها كاول مفعول
افعال القلوب فى عدم التاثير لان العدم والفقدان لكونهما عدميين لا اثر لهما فى شئ وليعضها اى بعض
هذه الافعال معنى اخر يتعدى به اى بسبب ذلك المعنى الى مفعول واحد فقط فظننت
بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة وعلمت بمعنى عرفت وعرفت وان كان من افعال القلوب
لكنه لا يتعدى الى المفعولين استعمالا لانحصار افعال القلوب فى السبعة استعمالا لا عقلا ورايت بمعنى
ابصرت ووجدت بمعنى اصبت وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة اى اشر لشر وخلت
بمعنى صرت ذا خال اى خيلا وزعمت بمعنى كفلت به وعلى هذه المعانى لا يقتضى الا مفعولا واحدا ثم لما
فرغ من التقسيم المذكور للفعل شرع فى تقسيم اخر للفعل باعتبار التمام والنقصان فقال الافعال الناقصة
ثم الناقصة معدودة فاثرها بالذكر ليعلم ان ما سواها تامة وذلك ما وضع لتقرير الفاعل
اى للتشبيه على صفة مخصوصة نحو كان زيد قائما فكان قرر زيدا على صفة كونه قائما فى الزمان
الماضى الجار والمجرور ظرف مستقر ان كان حالا متعلقا بعامل عام محذوف اى كائنا على صفة او
ظرف ملغى ان كان متعلقا بعامل خاص مذكور وهو التقرير وفى هذا القيد احتراز عما سواها من الافعال
وانما سميت هذه الافعال ناقصة لنقصانها من سائر الافعال لان سائر الافعال دل على الحدث
والزمان وهذه الافعال لا تدل الا على الزمان فقط ولان سائر الافعال يتم بمرفوعه وهذه لا يتم به وهى
اى الافعال الناقصة كان وصار وقد زيد ما يرادفه صار نحو آل ورجع وحال واستحال ونحو
وانقلب سماعا دون انتقل وان كان بمعنى تحول ويجوز استعمال صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال
اصبح وامسى وظل وبات واضحى اى رجع وعاد ان صار وحصل
اى كان فى الغداة وهو ما قبل الزوال وراح اى كان فى الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليلة ولو كان غدا
بمعنى رجع فى الغداة او دخل فى الغداة وراح بمعنى رجع فى الزوال او دخل فى الرواح كانا تامتين وما زال
وما انفك وما فتئ بالهمزة دون الياء وهى بمعنى زال ولا يستعمل الا مع النفى وفيه لغتان
بكسر العين وفتحها مع الهمزة فيهما والمضارع يفتئ بالفتح مع الهمزة وما برح هذه الاربعة للاثبات لان
نفى النفى اثبات واصل هذه الاربعة ان يكون تامة بمعنى تفصل لكنها جعلت بمعنى كان فصار لا زال زيد
عالما بمعنى كان زيد عالما دائما وكذا الخواتة فتنصب نصب كان وما دام وليس وامرنك سيبويه من
هذه الافعال سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال وما كان نحو هن من الفعل مما لا يستغنى عن الخبر
والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول يتم الشهر بمعنى
هذا عشرة تامة وكمل زيد عالما اى صار عالما كاملا وقد جاء كلمة قد للتقليل اى قلما جاء لفظ ما جاء

Marfat.com

من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قولهم **ما جاءت حاجتك** فما استفهامية مبتدأ وجاء ناقصة بمعنى صار وضمير المؤنث عائد الى ما الاسمها وحاجتك خبرها اى اى شئ صارت حاجتك وانما انث الضمير فى ماجاءت مع انه عائد الى ما الاستفهامية باعتبار الخبر كما فى قولهم من كانت امك فان ضمير كانت عائد الى من وانما انث باعتبار الخبر وقيل انما انث الضمير فى ماجاءت لكون ما عبارة فى المعنى عن الحاجة اى اية حاجة صارت هى حاجتك وفيه وهاء لا يخفى فيه اول من تكلم بهذا الكلام الخوارج قالوا لابن عباس رضى الله تعالى عنه حين ارسله على بن ابى طالب رضى الله تعالى عنه اليهم يدعوهم الى الطاعة **و قد جاء قعدت** ايضا من الافعال الناقصة اى بمعنى تقرير الشئ على صفة نحو قول الاعرابى ارهفت شفرته حتى قعدت اى صارت تلك الشفرة **كانها** اى كان تلك الشفرة **حرية** سناء **حلد** شفرته اى سكينه الكبير حتى صارت تلك الشفرة مشبهة بالحرية يعنى نيزه كوتاه يعنى دشنه قال الاندلسى لا يتجاوزبها اعنى جاء وقعد الموضع الذى استعملها العرب فيه فلا يقال جاء زيد غنيا وقعد عمرو فقيرا بمعنى صار وقال بعضهم ان كونها بمعنى صار مطردا فقال المصنف والاولى ان يكون جاء بمعنى صار مطردا نحو جاء البرقفيزين بدرهم اى صار ولا يتوهم ان قفيزين حال لا خبر اذ لا معنى لجعله حالا لانه حينئذ يفيد مجيئه فى هذه الحال وهذا ليس بمقصود بل المقصود تقرير مجيئه على هذه اعنى هذه الصفة ولا يطرد قعد كاتبا بمعنى صار كاتبا بل يقال قعد كانه كاتب لكونه مثل قعد كانها حرية **تدخل على الجملة الاسمية** هذه الجملة مستانفة اى يدخل هذه الافعال على المبتدا والخبر لانها لتقرير الشئ على الصفة فلا بد من ذكر الشئ وصفته وانما تدخل عليها **لاعطاء الخبر** اى خبر هذه الافعال **حكم معناها** اى معنى هذه الافعال من مضى كما فى كان وانتقال كما فى صار ومرادفاتها ودوام كما فى مازال ومانفك ومافتئ ومابرح وتوقيت كما فى ما دام ونفى كما فى ليس فمعنى كان زيد قائما زيد قائم فى زمان الماضى ومعنى صار زيد غنيا انتقل زيد من الفقر الى الغناء وعلى هذا قس **فترفع هذه الافعال** الجزء **الاول** من الاسمية لكونها اسما لها وتسمية المرفوع بها اسما اولى من تسميته فاعلا **وتنصب** الجزء **الثانى** على انه خبرها وانما ترفع اسمه لكونه فاعلا وانما تنصب خبره لشبهه بالمفعول به فى توقف المعنى عليه **مثل كان زيد قائما** فقوله مثل اما منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى رفعا ونصبا مثل رفع هذا الكلام ونصبه او مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اى هو مثل كذا **فكان** مبتدا خبره الجملة التى بعدها وهو قوله **تكون ناقصة** اى كلمة كان او لفظة كان تكون ناقصة وانما اول بالكلمة واللفظة لاستعمالها مؤنثة لقولهم ناقصة وتامة ونحو ذلك **لثبوت** اى لتضمن خبرها اى خبر كان **ماضيا دائما** نحو قوله وكان الله غفورا رحيما **او منقطعا** نحو قولك كان زيد غنيا فاقتصر الجار والمجرور اعنى قوله لثبوت خبرها صفة ناقصة اى ناقصة كانت لثبوت خبرها وقوله ماضيا حال وقوله دائما صفتها واما بمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى تكون ناقصة بمعنى صار نحو قوله تعالى وكان من الكافرين اى صار **وتكون فيها** اى فى كان **ضمير الشان** نحو كان زيد قائما اى كان الشان **وتكون** اى كلمة كان **تامة بمعنى ثبت** ووجد وانما سميت تامة لانها يتم بالفاعل فلا يحتاج الى الخبر نحو قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى

Marfat.com

ميستوفاى ان وجدا وثبت ذو عسرة وتكون **زائدة** وهى التى لا تخل بالمعنى الاصلى فى الجملة باسقاطها فيكون وجودها كعدمها نحو قوله، جياد بنى ابى بكر تسامى على ما كان مسومة الاعراب وقوله تعالى لمن كان له قلب بتوجيه على الوجوه الاربعة وتوجيه هذه الآية على الوجوه الاربعة ان يقال اذا كانت ناقصة كان قلب اسمها وله خبرها وان كانت تامة كان قلب فاعلها والصلة متعلق وان كانت زائدة كان لقلب مبتدأ وخبرا ذا المعنى لمن لقلب واذا كان فيها ضمير الشأن كان ذلك الضمير اسمها ولقلب مبتدأ وخبر فى موضع خبرها واذا كانت بمعنى صار كان قلب اسمها وله خبرها فيستقيم تقدير الآية على وجوه الاربعة **وصار للانتقال** من صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا اى انتقل من الفقر الى الغناء **واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدها **باوقاتها** اى باوقات هذه الافعال والاضافة بادنى ملابسة اى بالاوقات التى تدل هذه الافعال عليها وذلك الاوقات الصباح والمساء والضحى نحو اصبح زيد صائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا **وبمعنى صار** عطف على قوله لاقتران مضمون الجملة اى تكون هذه الافعال الثلثة بمعنى صار نحو اصبح زيد غنيا اى صار **وتكون هذه الافعال الثلاثة تامة** بمعنى الدخول فى الاوقات التى تدل عليها هذه الافعال نحو اصبح زيد اى دخل فى الصباح وامسى عمرو اى دخل فى المساء واضحى خالد اى دخل فى الضحى عطف على الجملة الظرفية السابقة ايضا **ولاقتران مضمون الجملة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة** الواقعة بعدها **بوقتيهما** اى بوقت هذين الفعلين وهما النهار والليل اى النهار فى ظل واليل فى بات نحو ظل زيد مسرورا وبات زيد مسرورا قال الله تعالى ظل وجهه مسودا وبيتون لربهم سجدا واضافة الوقتين الى ضمير ظل وبات بادنى ملابسة **وبمعنى صار** نحو ظل زيد غنيا وبات زيد فقيرا اى صار وقل مجيئهما تامتين نحو ظلت بمكان كذا وبيت بمكان كذا ولم يذكر مجيئهما تامتين للقلة وانما فصل هذين الفعلين عن الافعال الثلاثة السابقة ولم يقل واصبح وامسى واضحى وظل وبات لاقتران مضمون الجملة باوقاتها لامكان الافتراق بينهما ولان الثلثة السابقة فى قلة مجيئهما تامتين بخلاف تلك الثلاثة ولذا لم يذكر مجيئهما تامتين **وما زال وما برح وما فتئ وما انفك لاستمرار خبرها** اى خبر هذه الافعال لفاعلها اى لاسمها من قبيل طرفا الاستمرار والضمير المرفوع المستكن عائد الى الفاعل والضمير المنصوب البارز عائد الى الخبر اى من قبيل الفاعل ذلك الخبر معناه ان ذلك الخبر حاصل للفاعل على سبيل الاستمرار منكان الفاعل قابلا وصالحا لذلك الخبر فى المتعارف لانه لا يفهم من قول القائل ما زال زيد اميرا الا كان اميرا فى حال كونه لفظا بل يفهم انه كان كذلك منكان قابلا وصالحا له **ويلزمها** اى يلزم هذه الافعال **النفى** بقيد الاستمرار لان معنى هذه الافعال النفى ودخول النفى عليها يدل على الاثبات لان نفى النفى اثبات ثم ان كانت الافعال ماضية يلزمها ما او لا وان كانت مضارعة ان ولن او لا او ما **وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها** اى خبر هذا ما دام لفاعلها اى لفاعل ما دام اى لاسمها وانما كان توقيتا لان كلمة ما فى ما دام مصدرية ومعناها التوقيت اى توقيت امر بمدة ثبوت الخبر لاسمها لان المصدر قد يحل محل ما فالمعنى اجلس ما دام زيد جالسا كان المعنى اجلس دوام جلوس زيد اى مدة جلوسه بخلاف ما فى سوى ما من اخواتها فانها نافية لورودها على معنى النفى ثم ردها الى الثبوت وفى تانيث ضمير ما دام فى قوله خبرها وفى قوله لفاعلها نظر لان تانيثه لا ياتى بتاويل الكلمة ولا

Marfat.com

بتاويل اللفظة لان كلمة ما علاحدة ولذا ذكر ضمير قوله ومن ثم احتاج وضمير لانه ظرف اللهم الا ان يجعله
كلمة واحدة على سبيل التجوز **ومن ثم احتاج** اى لاجل ان ما دام لتوقيت امر ببدة ثبوت خبرها
لفاعلها احتاج ما دام فى صحة التلفظ به **الى كلام** اى جملة قبله يتعلق بما كما جلس فى قولك جلس ما دام
زيد جالسا ولا تقول ما دمت جالسا بلا تقدم كلام قبله كما لا تقول يوم الجمعة تكلت بل لابد من فعل قبله
نحو خرجت يوم الجمعة هذا **لانه** اى لان ما دام على تقدير كون ما مصدرية وجعل المصدر حينا لصحة المعنى
ظرف والظرف معمول وفضلة فى التركيب فلابد له من عامل من حيث انه معمول ومن ان يتقدم كلام
اى مسند ومسند اليه من حيث انه فضلة فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله احتاج وقوله لانه ايضا يتعلق به
فيلزم تعلق العلتين بفعل واحد وهو ممتنع قيل يمكن ان يكون قوله لانه ظرف بدلا من قوله ومن ثم فكانه قال
اى لاجل ان ما دام ظرف احتاج الى كلام ويقال الظرفية علة الاحتياج الى كلام وكون ما دام لتوقيت امر
ببدة ثبوت الخبر علة لكونه ما ظرفا وتحقق الاحتياج بناء عليه فلا يتوجه الاشكال **وليس لنفى مضمون**
الجملة حالا اى فى زمان الحال نحو ليس زيد قائما الى قيامه منتفية الان **وقيل** لنفى مضمون الجملة
مطلقا اى زمانا مطلقا غير مفيد بكونه حالا او غيره وامتناعهم عن قولهم ليس زيد قائما غدا يؤيد الاول
وقوله تعالى الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم اى العذاب يوم القيمة يؤيد الثانى واجيب بان هذا اخبار
بما صدر عمن لا خلاف فى اخباره عدى كالواقع فاستعمل اداة الحال لذلك **ويجوز تقديم اخبارها** اى
اخبار الافعال الناقصة **كلها** تاكيد المضاف اعنى الاخبار اى كل الاخبار او تاكيد المضاف اليه اى كل الافعال
الناقصة **على اسمائها** اى اسماء الافعال الناقصة كتقديم خبر المبتدأ على المبتدأ بل حالها فى التقديم اوسع
حيث يتقدم مع معرفة ظاهرة الاعراب لعدم اللبس لاقترانها بالقرينة وهى النصب بخلاف خبر المبتدأ فانه اذا
كان معرفة ظاهرة الاعراب لا يجوز تقديمها على المبتدأ لكان اللبس **وهى فى تقديمها عليها** الضمير فى قوله
هى وقوله عليها راجع الى الافعال الناقصة وفى قوله فى تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة اى فى تقديم اخبارها
على الافعال **على ثلثة اقسام** وقيل الضمير فى قوله وهى وفى قوله فى تقديمها راجع الى اخبار الافعال الناقصة وفى قوله عليها راجع الى
الافعال الناقصة وفيه نظر لانه يقول ومن كان الى راح ويا باه حيث لم يقل ومن خبر كان الى خبر راح واجيب بانه يمكن
اصلاحه بحذف مضاف اى وهو من خبر كان الى خبر راح وهو خبر ما فى قوله ما وهو خبر ليس والاول هو
الاظهر **فتقديم** يجوز تقديمه على الافعال الناقصة وفيه نظر لان الافعال الناقصة فى تقديم اخبارها عليها على
ثلثة اقسام فكيف يستقيم قوله فتقديم يجوز تقديمه على الافعال الناقصة واجيب بان الضمير فى قوله يجوز عائد الى
قوله قسم بحذف مضافين اى فقسم يجوز تقديم خبره عليه **وهو** اى هذا القسم **من كان** كلمة من للابتداء
الى راح تكون العامل فعلا وهو عامل قوى يصلح تقدم معموله عليه ولا مانع يمنع تقدم معموله عليه وفى كلمة
الى هنا نظر لانها ان كانت انتهائية يلزم خروج راح عن الحكم لان الغاية لا يدخل تحت المغيا وان كانت لمطلق
الجمع فلا وجه لها لعدم دخول ما بعدها فيما قبلها حتما وان جعلت بمعنى مع كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم
يا باه من الابتداء الملائمة لذكر الغاية وايضا لو كان بمعنى مع لا يدل اللفظ على حكم ما بين كان وراح وان جعلت
زائدة لا يستقيم لان من الزائدة تختص فى النفى والكلام هنا مثبت وان جعلت بمعنى حتى ليدخل ما بعدها
فى حكم ما قبلها كحتى لا يستقيم ايضا لان حكم حتى ان يكون ما بعدها ما ينتهى به المذكور او عدا وراح ليس

Marfat.com

١٨ ما ينتهي به الافعال الناقصة او عنده قاجيب بانه يمكن ان يكون اسقاطية بحذف معطوف على هو
ن كان وما بعده الى راح او يقال يمكن ان يكون امتدادية والغاية لا يدخل في المغيا الا اذا دل الدليل و
ههنا قد دل الدليل على ان ما بعد نما داخل في حكم ما قبلها وهو حصر تقديم اخبارها عليها على ثلثة اقسام
ثم بيان ان كل قسم بحكم مخصوص او تقول كلمة الى هنا ليست بامتدادية ولا اسقاطية بل هي صلة البلوغ المحذوف او
الوصول اى ومن كان بالغا الى راح او واصلا الى راح وكيف نظر ان جعلها صلة البلوغ يابا ه من الابتدائية لتذكر الغاية **وقسم لا يجوز** تقديمه على الافعال الناقصة **وهو ما في اوله ما** اى وهو فعل كان
ففي اول ذلك الفعل ما مصدرية كما في ما دام او نافية كما في الحولية لتحقق المانع وهو ما مصدرية او نافية لان
كليهما بمنع تقدم ما في حيزهما عليهما لان حرف النفي وما المصدرية يستحقان الصدر **خلافا لابن كيسان**
في غير ما دام لعدم المانع معنى لتاويل اياها بالمثبت لما مر ان معنى هذه الافعال النفي ودخول ما النافية
عليها يدل على الاثبات لان نفي النفي اثبات كما نت بمنزلة كان فما زال زيد عالما بمعنى كان زيد عالما دائما في
نظر لان صورة ما التي تستحق الصدر كافية في منع تقدم اخبارها عليها وانما قال في غير ما دام لان ابن كيسان
يوافق فيه غيره في منع التقدير لتحقق المانع لفظا ومعنى وهو ما المصدرية **وقسم مختلف فيه وهو ليس** فقد
ذهب سيبويه الى ان حكمه حكم ما في اول ما لكونه بمعنى النفي فلا يجوز تقديم معمول المنفي عليه وذهب اكثر البصريين الى ان حكمه كان لعدم ما صورة
فاشبه كما اختلف في ليس اختلف فيما في وله ما غير ما دام كما اشار اليه بقوله خلافا لابن كيسان في غير ما دام فما وجه تخصيص اطلاق الاختلاف فيه
والحق ان يقال وقسم يجوز وهو من كان الى راح وقسم لا يجوز وهو ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وما في اوله ما غير
ما دام قيل قول ابن كيسان في القسم الثاني مرجوع لما مر ان صورة ما التي تستحق الصدر كافية للمنع فقوله خلافا
لا اختلاف فلا يندرج في هذا القسم ثم لما فرغ من الافعال الناقصة شرع في افعال المقاربة فقال **افعال المقاربة**
وانما ذكر بعد الافعال الناقصة لانها مثلها في اقتضاء الخبر لانها وضعت لتقريب الفاعل على صفة مخصوصة نحو
عسى زيد ان يخرج فعسى تقرر زيدا على صفة كونه خارجا في الزمان الماضي لكن خبرها اخص حيث لا يكون الا
فعلا مضارعا بخلاف خبر الافعال الناقصة فانها اعم وهي ما وضع اى فعل وضع لدنو الخبر اى
لقربه رجاء او حصولا او اخذا فيه اى شروعا والخبر اى في تحصيله انتصاب هذه الالفاظ على
التمييز اى لقرب رجاء الخبر او حصوله او الاخذ فيه **فالقسم الاول** وهو ما وضع لقرب رجاء الخبر **عسى**
وهو فعل **غير متصرف** حيث لا يجيء مضارع ومجهول وامر ونهي الى غير ذلك من الامثلة كاسم الفاعل
واسم المفعول لانه يشبه الحرف لكونه للانشاء الذي اصله ان يكون بالحرف والحمل على لعل لكون كل واحد
منهما لصيغ الحصول تقول **عسى زيد ان يخرج** اى قارب زيد الخروج **وعسى ان يخرج زيد** اى
قرب خروج زيد وعسى على هذا الاستعمال تامة وعلى الاستعمال الاول ناقصة **وقد يحذف ان من**
خبر عسى تشبيها له بكاد يجيء قوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب **والقسم الثاني**
وهو ما وضع لقرب حصول الخبر **كاد تقول كاد زيد يجيء وقد تدخل ان** في خبر كاد
تشبيها له بعسى نحو قوله قد كاد من طول البلى ان يمحى **واذا دخل حرف النفي على كاد فهو**
كالافعال اى كاد كسائر الافعال في النفي اى في نفي الخبر يعني اذا دخل عليها حرف النفي كان معناها نفيا
الخبر كسائر الافعال على الاصح وقيل اذا دخل حرف النفي عليها **تكون للاثبات** اى لاثبات الخبر

Marfat.com

مطلقا سواء كان ماضيا او مستقبلا اما في الماضي فلقوله تعالى وما كادوا يفعلون كان المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل قوله تعالى فذبحوها وجه الدلالة ان فعل الذبح قد وقع منهم بلا شك فالذبح يدل على قربهم من فعل الذبح فما كادوا يفعلون يدل على الاثبات اذ لو حمل على النفي يلزم فساد المعنى واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * اي يزول وجه التمسك ان الشعراء فهموا من قوله لم يكد الاثبات وكون معناها ان رسيس الهوى من حب مية يبرح ويزول وان كان بعد طول العهد وهو زوال رسيس الهوى من حب مية والا لم يكن لتخطئتهم وجه ولتغير ذي الرمة بعد التخطئة الى الواحد فلو لا كان نفي كاد للاثبات لما غير ولما قبل تخطئتهم والجواب عن قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون انه نفي قرب فعل الذبح قبل فعل الذبح ولا تنافي بين نفي قرب فعل الذبح في زمان وحصول فعله في زمان آخر وانما التنافي بين نفي قرب الفعل وحصوله في زمان واحد فيكون معنى النص تحمل منهم فعل الذبح وما قاربوا ان يفعلوا فعل الذبح قبل حصول الذبح منهم وعن التخطئة بانها مشبهة والشبهة ما يشبه الثابت وليس بثابت وعن التغيير بانه احتياط لما فيه رفع الشبهة ويمكن ان يقال بان التخطئة والتغيير لا يدلان قطعا على الاثبات في نفس الامر اي في الواقع بل يحتمل ان يكون التخطئة بناء على انهما كان نفي كاد عند البعض للاثبات وادنى درجات الاختلاف ان يورث الشبهة تمكن في البيت لشبهة فساد المعنى ولا ينبغي ان يصار في الكلام الى ما فيه شبهة فساد المعنى وان يكون تغييره الى لم يكد لشبهة فساد المعنى **وقيل** اذا دخل حرف النفي على كاد **يكون في الماضي للاثبات** اي لاثبات الخبر **وفي المستقبل كالافعال** اي كسائر الافعال في النفي **ممتنعا** كونها في الماضي للاثبات **بقوله تعالى** وما كادوا يفعلون اذ المراد اثبات فعل الذبح لا نفيه بدليل فذبحوها وجه الدلالة وجوابه قدم **و** كونها في المستقبل لنفي الخبر كسائر الافعال **بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح** + اي يزول وجه التمسك ان البراح منفي فعلم ان النفي في المستقبل نفي للخبر كسائر الافعال فهذا القائل يتمسك بقول ذي الرمة والقائل الاول يتمسك بتخطئة الشعراء ذي الرمة والهجر الفراق والرسيس هو الثابت والاضافة من باب اضافة الصفة الى الموصوف اي لم يكد الهوى الرسيس اي الثابت من حب مية وهي اسم معشوقة والبراح فهو الزوال معنى البيت اذا غير هجران الاحباء المحبين عن الحب بحكم ان طول العهد ينسي وزالت محبتهم عن قلوب المحبين لم يقرب براح اي زوال حب مية يعني اذا لم يقرب زوال حبها فكيف يزول حبها وفيه مبالغة في نفي الزوال فعلى هذا كان حرف النفي داخلا على يكاد لمبالغة نفي خبرها وهو يبرح في البيت وهذا المعنى مستقيم فلا وجه لتخطئة الشعراء **والقسم الثالث** وهو ما وضع لقرب الاخذ في الخبر **جعل وطفق وكرب** بفتح الراء والكرب نزديك شدن كسے بكارے من حد نصر **و اخذ** فهذه الافعال الاربعة **مثل كاد** يعني يقتضي كل واحد منها اسما وخبرا وخبرها فعل مضارع بغير ان **و اوشك** عطف على اخذ فيكون اوشك من جملة القسم الثالث **مثل عسى و كاد في الاستعمال** يعني انها تارة مثل عسى في الاستعمال في وجهها اي في كونها مقتضية للخبر و كونها مستغنيا اذا كان اسمها مع ان نحو اوشك زيد ان يخرج واوشك ان يخرج زيد وتارة مثل كاد في اقتضاء الخبر وكون الخبر بغير ان نحو اوشك زيد يخرج ثم لما فرغ من افعال المقاربة شرع في بيان التعجب فقال **فعلا التعجب** وتوهم غير الكسائي من الكوفيين انها اسمان استدلوا على ذلك بتصغير ما اصيل في قوله يا ما اميلح

Marfat.com

عزلا ناشدن لشامی هو بين الضال والسمر والجواب انه شاذ او يدل منزلة الاسم فی جواز التصغير وهما
ما وضع لانشاء التعجب ای لايجاده وقيد احترازعن نحو عجبت وتعجبين وانا متعجب لانها الفاظ
اخبارية والاشك انها اثبات امر لم يكن والتعجب انفعال يحصل عند استعظام شیء خرج عن حد نظائره وخفی
سببه وتقاتل ان يقول التعريف انما يكون للحقيقة الكلية لا للفردين والافراد فلا يستقيم هذا التعريف
مع فضل الفردين الا ان يثبت ان اضافة التثنية كاضافة الجمع فی جعل المضاف جنسا لكنهم لم يصرحوا
بذلك على ان حمل المضاف جنسا عند العهد فی الجمع ايضا مختلف والاخفاء هنا فی عهدية الفعلين فلا معنى
للجنس فيلزم التعريف للفردين واجيب بان التعريف كلی يوجد تمة فردان وهما ما افعل وافعل به كما ان الشمس كلی
لانه اسم جنس يوجد تمته فرد واحد فقط او يقال انه تعريف لفظی لابيان ماهيته وكلمة ما عبارة عن فعلان وانما
وجد وضع باعتبار لفظ ما والمعنى فعلا التعجب فعلان وضعا لانشاء التعجب فيكون هذا التعريف بيانا لما يفهم
من الملابسة فی اضافة قوله نسل التعجب ولو قال فعل التعجب ما افعله وافعل به كان اخصر واسلم لان التحديد لا ينضبط
الجزئيات فلما انحصر فی جزئی او جزئيين لا يحتاج الى ذلك ولقائل ان يقول يدخل فی هذا الحد نحو قاتله من
شاعر لانه لانشاء التعجب فليس بخبر الدعاء لهم الا ان يقال التعجب فيه مستعمل لا وضع **وله** ای للتعجب ای
لما وضع لانشاء التعجب **صيغتان** مبتدأ مقدما الخبر ما **افعله وافعل به وهما غير متصرفين**
حيث لا يجيء منهما مضارع ومجهول وامر ونهی وتانيث وتثنية وجمع **مثل ما احسن زيدا وحسن**
بزيد ولا يبنيان ای لا يبنی فعل التعجب **الا مما يبنی منه افعل التفضيل** ای من ثلاثی مجرد
قابل للتفاوت ليس بلون ولا عيب وانما قلنا قابل للتفاوت احترازا عن مات زيد حيث لا يقال فيه ما اموت
زيدا لان الموت لا يقبل الزيادة والنقصان فلا يكون موت شخص ازيد من موت آخر او انقص والاكثر ان يتعجب
من الفاعل لا من المفعول وقل ما اشهر وما اشغله كما فی اسم التفضيل وشذ ما اعطاه وجوزه سيبويه قياسا
فيكون المذكور فی المتن قول غير سيبويه فان قيل ان افعل التفضيل يبنی من فعل بمعنى الحدوث ومن فعل
بمعنى الثبوت فلانا اضرب منك غدا واحسن من عمرو وصيغتا التعجب لا يبنيان الا من فعل بمعنى الثبوت والاستمرار
فكيف يستقيم الحصر قيل هذا الحصر بناء صيغتی التعجب على ما بنی منه فعل التفضيل دون العكس فيلزم منه ان
صيغتا التعجب يبنيان مما يبنی منه فعل التفضيل ولا يلزم منه ان ما يبنی منه افعل التفضيل يبنی منه صيغتا التعجب فلا
يلزم ما ذكرتم **وبتوصل فی الممتنع** ای فی الذی يمتنع بناؤه منه مما ليس بثلاثی مجرد من غير الالوان
والعيوب بل رباعی او ثلاثی مزيد فيه او ثلاثی مجرد مما فيه لون وعيب **بمثل ما اشد استخراجه واشدد به**
ای بناهما من فعل لا يمتنع بناؤه منه وايقاع مصدر الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء مثل ما اشد استخراجه وما
احسن استغفاره وما اقبح دحرجته ونحو ذلك **ولا يتصرف فيهما** ای فی صيغتی التعجب **بتقديم وتاخير**
ای تقدير المفعول والمجرور وتاخير الفعل عنهما فلا يقال ما زيدا حسن ولا بزيد احسن ولقائل ان يقول ان قوله و
تاخير مستدرك لان كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر فتقديم شیء يستلزم تاخير غيره لا محالة
ويمكن ان يقال ان احدهما ينفك عن الآخر بالقصد دون التحقق فكانه اعتبر القصد او يقال ان فی ذكر التاخير
تاكيدا كما فی قوله تعالى لا يستاخرون ساعة ولا يستقدمون **ولا فصل** بين فعل ومعموله وبين ما والفعل فلا
يقال ما احسن اليوم زيدا ولا احسن امس بزيدا لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغيران كما لا يغير الامثال

Marfat.com

وجاء الفصل بكان الزائدة نحو ما كان احسن زيدا ولا يقاس عليه لفظ يكون خلافا لابن كيسان وشذ الفصل باصبح وامسى نحو ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى دفائها والضمير للعشية وهو مقصور على السماع و **اجاز المازنى فى الفصل بالظرف** حيث يتسع فى الظرف ما لا يتسع فى غيره نحو ما يوم الجمعة احسن زيدا وما احسن بالرجل ان يصدق ولحسن اليوم بزيد والمراد بالظرف الظرف المتعلق بصيغتى التعجب بخلاف الفصل بالظرف الذى لا يكون متعلقا بهما فانه لا يجوز اتفاقا فلا يقال لقيته فما احسن امس زيدا لان امس متعلق بقوله لقيت لا بقوله احسن واجاز ابن كيسان الفصل باعتراض لولا الامتناعية نحو ما احسن لولا تكلف زيدا **وما** اى لفظ ما فى ما افعل نحو ما احسن زيدا **ابتداء نكرة** اى مبتدأ نكرة او ذو ابتداء نكرة اى خبر موصولة ولا موصوفة فيكون تامة بمعنى شئ وذلك لان التعجب من مواضع الابهام والبعد عن الوضوح والبيان والموصولة معرفة والموصوفة قريبة من المعرفة فلا يليقان بهذا الموضع بل الاليق ان يجعل تامة بمعنى شئ **عند سيبويه** خبر مبتدأ محذوف اى وذلك عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى وقعت ما مبتدأ مع النكارة عند سيبويه وكذا عند الاخفش فى احد قوليه **وما بعدها** اى بعد ما من الجملتين الفعلية الخبر اى خبر المبتدأ تقديره شئ احسن زيدا وانما جاز وقوع النكرة ههنا مبتدأ لكونه فاعلا فى المعنى على وزن شاهر ذا ناب اى ما احسن زيدا الا شئ او لكونه فى المعنى نكرة مختصة بالصفة اذ معنى ما احسن زيدا شئ من الاشياء لا اعرف جعل زيدا حسنا وهذا التقدير باعتبار الاصل ثم نقل الى انشاء التعجب والمحوج عنه المعنى الاول بدليل جواز ما اقدر الله وما ارحمه مع تنزهه عن التجدد والتصيير **هو صوابه** خبر آخر لقوله ما اى موصولة عند الاخفش فى احد قوليه **والخبر** اى خبر ما الموصولة او الواقعة مبتدأ **محذوف** والمعنى الذى جعله حسنا شئ عظيم وفى قوله نظر حيث يلزم وجوب حذف الخبر من غير سد شئ مسده وذهب الفراء الى انها استفهامية مرفوعة المحل على الابتداء وهو قول قل فيه جهات الضعف وما قيل انه يلزم فيه النقل من الاستفهام الى التعجب وهما انشاءان والنقل من الانشاء الى الانشاء مما لا يثبت فى كلامهم فيه نظر لان الاستفهام قد يراد به الامر فى هل انتم منتهون وقد يراد به العرض فى الا تنزل بنا فنصيب خيرا وقد يراد به التمنى فى الا ماء فما شربت بعد ذلك من النظائر والصور له غير نظير وكل ذلك انشاء فلم لا يجوز ان يراد به الاستفهام لانشاء التعجب **وبه** فى افعل به نحو احسن بزيد **فاعل** خبر لقوله وبه وهو مبتدأ بتاويل اللفظ اى لفظ به فى افعل به فاعل **عند سيبويه** خبر مبتدأ محذوف اى هذا الحكم عند سيبويه او متعلق بمفهوم الكلام اى ثبت كون به فاعلا عند سيبويه **فلا ضمير فى افعل** اى فعلى هذا الوجه لا ضمير فى افعل لكون به فاعلا والفاعل واحد لبس الا والامر ههنا بمعنى الماضى ولذا لم يجئ استتار ضمير بهما فاعل والهمزة للصيرورة كالبين والتمر للتعدية والباء زائدة فى الفاعل كما فى قوله تعالى وكفى بالله فيكون معنى احسن بزيد صار زيد ذا حسن وفيه نظر لان كون الامر بمعنى الماضى غير معهود فى كلامهم وحمل الباء على الزيادة شاذ وفاعل صيغة الغائب لا يكون الا مظهرا او مضمرا مستترا **مفعول** خبر بعد خبر لقوله وبه اى به مفعولى **هذا الاخفش** والباء فى به **للتعدية** اى لجعل اللازم متعديا فعلى هذا يكون همزته للصيرورة لا للتعدية فمعنى احسن به صيره ذا حسن اى صفه بالحسن او زائدة فى المفعول كما فى قوله تعالى ولا تلقوا بايديكم فعلى هذا يكون لحسن متعديا بنفسه ويكون همزته للتعدية كما خرج **ففيه ضمير** اى ففى حسن على هذا الوجه ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله

Marfat.com

حسنا بحيث صفه به ثم لما فرغ من فعل التعجب شرع فى بيان افعال المدح والذم فقال **افعال المدح والذم** ما وضع كلمة ما عبارة عن افعال وذكر بقيد باعتبار لفظها اى افعال وضعت **لانشاء مدح او ذم** فاذا قلت نعم الرجل زيد فقد مدحته وانشأت مدحه بانه نعم الرجل وفيه نظر لان نحو كرم زيد وشرف بكر كذلك واجيب بانه لازم لذلك لكنه غير موضوع له بخلاف نعم الرجل حيث وضع لهذا اللازم وهذا هو الفرق بين كم رجل لقيتهم وكثير من الرجال لقيتهم بان كم رجل لقيتهم موضوع لانشاء التكثير بخلاف كثير من الرجال لقيتهم فانه وان كان لازما لذلك لكنه غير موضوع للاخبار عن التكثير فاعرف فقد افترقت قيت **فمنها** اى من افعال المدح والذم **نعم وبئس** فعلان ماضيان واصلهما فعل بكسر العين وجاء فيه اتباع الفاء للعين وجاء الاسكان فى الاصل والاتباع ففيهما اربعة اوجه نعم بفتح الفاء مع كسر العين وهو الاصل ونعم بالاتباع اى بكسر الفاء مع كسر العين ونعم باسكان العين على الاصل اى بفتح الفاء وسكون العين ونعم باسكان العين على الاتباع اى بكسر الفاء وسكون العين وهذه الوجوه الاربعة مطردة فى كل فعل على وزن فعل بكسر العين ثانيه حرف حلق كشهد وكذا فى كل اسم على وزن فعل ثانيه حرف حلق كفهد وزعم غير الكسائى من الكوفيين انهما اسمان واستدلوا على ذلك بدخول حرف النداء فى يا نعم المولى والجواب انه محمول على حذف المنادى واتصال تاء التانيث الساكنة واستتار الضمير حجة عليهم **وشرطهما** اى شرط نعم وبئس **ان** يكون فاعلهما بحذف المضاف ان يكون الفاعل معرفا باللام نحو نعم الرجل زيد وهذه اللام للعهد الذهنى وانما اشترط ان يكون معرفا باللام للعهد الذهنى لحصول المبالغة فى المدح وهو المناسب لباب نعم وذلك لان اللام لما كانت للعهد الذهنى يكون المعهود واقعا على واحد غير معين ابتداء ثم يصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون الكلام بعده على وجه الاجمال والتفصيل وهو واقع فى النفس وليس اللام لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو على ولا للاشارة الى ما فى الذهن من الماهية للجنس كما قال المصنف وصاحب لباب الاعراب لانه يفسد الواحد المثنى والمجموع وشرط المفسر ان يصلح حمله على المفسر ولا يصلح حمل الواحد والمثنى على المعرف باللام فى الصورتين اذ لا يصلح ان يقال زيد نعم كل الرجل او نعم جيش الرجل اللهم الا ان يعتبر الحمل على التجوز والمبالغة كما فى نعم الرجل كل الرجل وكل جيش الرجال **او** يكون الفاعل **مضافا الى المعرف بها** اى باللام ولو بواسطة او وسائط نحو نعم صاحب الفرس عمرو ونعم غلام صاحب السفر بشر ونعم غلام اخى صاحب الفرس بكر وان شئت زدته **او** يكون الفاعل **مضمرا مميزا** اى مفسرا ذلك الضمير **بنكرة منصوبة** على التمييز نحو نعم رجلا خالد وانما اضمر الفاعل للاختصار ولان نعم رجلا زيدا اخصر من نعم الرجل زيد ولانه اضمر بشريطة التفسير وفيه مبالغة فى المدح واختص هذا الاضمار بباب نعم لان المدح من مقام التفخيم والمبالغة وكذا الذم الذى هو ضده وجاز مجراه فكانه من مواضع المبالغة وانما ميز ذلك الضمير بنكرة منصوبة لان الضمير فى نعم لا يختص بواحد بعينه فبالحرى ان يفسر بنكرة منصوبة كما فى عشرين درهما **او** ميز ذلك الضمير **بما مثل فنعما هى** اى فنعم شيئا او خطة هى اى الصدقة اى ابداءها ولقائل ان يقول لا حاجة الى قوله او بما فى التحقيق لانها ايضا بمعنى نكرة منصوبة لان معنى فنعما هى فنعم خطة او نعم شيئا هى اى الصدقة اى ابداءها الا ان يقال انما ابرز نظرا الى الصورة دون المعنى **وبعد ذلك المخصوص** مبتدأ تقدمه خبره اى المخصوص بالمدح واقع بعد ذلك الفاعل وانما فعل ذلك لان ذكر الشئ مبهما ثم ذكره مخصوصا اوقع فى النفس وهو اى المخصوص مبتدأ اما قبله خبره او خبر

Marfat.com

مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زید فزید مبتدأ تقدم خبرہ والتقدیر زید نعم الرجل او خبر مبتدأ محذوف ای نعم الرجل ھو زید والجملۃ الثانیۃ مستانفۃ للبیان لانہ لما قال نعم الرجل کان سائلا سائلا من ھو فقال ھو زید وقیل لا یجوز فی المخصوص الا الوجہ الاول لجواز دخول نواسخ المبتدأ علیہ نحو ان زیدا نعم الرجل وکان زید نعم الرجل وحکی الاندلسی ذلک عن سیبویہ ایضا ودواخل المبتدأ یدخل علی المبتدأ والخبر دون الخبر وحدہ **وشرطہ** ای وشرط المخصوص **مطابقۃ الفاعل** ای ان یکون مطابقا للفاعل فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث تقول نعم الرجل زید ونعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون ونعم المرأۃ ھند وانما وجبت المطابقۃ لاتحادھما فیما صدقا علیہ ولکونہ بیانا للفاعل فلا جرم یطابقہ **و** قولہ تعالی **بئس مثل القوم الذین کذبوا وشبہہ متاوّل** جواب سوال حیث وقع المخصوص وھو الذین کذبوا جمعا مع افراد الفاعل وھو مثل القوم فاجاب عنہ بانہ متاوّل بحذف مضاف تقدیرہ بئس مثل القوم مثل الذین کذبوا او بحذف المخصوص وجعل الذین صفۃ القوم والتقدیر بئس مثل القوم المکذبین مثلھم **وقد یحذف المخصوص** بالمدح او الذم **اذا علم** بالقرینۃ **نحو** قولہ تعالی **نعم العبد** ای نعم العبد ایوب لان الکلام فی قصتہ **و** قولہ تعالی **نعم الماھدون** ای نعم الماھدون نحن دل علیہ سیاق الآیۃ وھو قولہ تعالی والارض فرشناھا فنعم الماھدون **وساء مثل بئس** فی افادۃ الذم **ومنہ** ای من افعال المدح **حبذا وفاعلہ** ای فاعل ھذا الفعل **ذا ولا یتغیر** عن حالہ فلا یثنی ولا یجمع فیقال حبذا الزیدان وحبذا الزیدون وحبذا ھند لجریانہ مجری الامثال التی لا تغیر **ویعدہ** ای بعد ذا **المخصوص** بالمدح کما فی قولھم نحو حبذا الرجل زید فحبذ فعل ماض وذا فاعلہ والرجل صفۃ لذا وزید ھو المخصوص بالمدح **و اعرابہ** ای اعراب المخصوص بعد حبذا **کاعراب مخصوص نعم** فی الوجھین المذکورین وقال بعضھم المخصوص بعد حبذا عطف بیان وقیل ذا زائدۃ والمخصوص فاعل **ویجوز ان یقع قبل المخصوص** ای قبل مخصوص حبذا **او بعدہ** ای بعد مخصوص حبذا **تمیز** نحو حبذا رجلا زید وحبذا زید رجلا ولم یجز فی نعم وبئس تاخیر التمیز عن المخصوص فلا یقال نعم زید رجلا لان اسم الاشارۃ فی الابھام مثل الضمیر فی نعم رجلا زید فیحتاج الی التمیز الا انھم ترکوا التمیز ھنا دون الضمیر فی نعم وبئس وجاز ترک التمیز ھنا دون نعم وبئس الی فیقال حبذا زید ولا یقال نعم زید تفضیلا للمظھر علی المضمر ولما من الالتباس فی المخصوص فیہ عند ترکہ الفاعل بخلاف نعم حیث لا یلزم بترک الضمیر عنہ التباسہ بالفاعل فیما اذا کان المخصوص معرفا باللام وبالاضافۃ نحو نعم رجلا السلطان او عبد السلطان فانہ لو قیل نعم السلطان واردا نعم الرجل السلطان لالتبس المخصوص بالفاعل فیحمل علیہ فیما اذا لم یلتبس نحو نعم رجلا زیدا ظرفا للباب **او حال** نحو حبذا محمد الرسول اللہ وحبذا رسولا محمد علیہ الصلوۃ والسلام **علی وفق المخصوص** الجار والمجرور صفۃ لقولہ تمیز او حال ای کائنا علی وفق المخصوص ای علی موافقۃ المخصوص فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث وانما وجب الموافقۃ لاتحادھما فیما صدقا علیہ ولکونہ عبارۃ عن المخصوص فلا جرم یوافقہ والحق ان یقول علی وفقہ لتقدم المخصوص الا انہ وضع المظھر موضع المضمر لزیادۃ التوضیح لئلا یتوھم عودہ الی غیر المخصوص من الفاعل وغیرہ ثم لما فرغ من تقسیم الاسم والفعل شرع فی تقسیم الحرف فقال **الحرف ما دل علی معنی فی غیرہ** ای حاصل فی غیرہ ای مدلول لغیرہ تضمنا او مطابقۃ کاللام فانہ یدل علی معنی حاصل فی الاسم ای مدلول لہ دلالۃ تضمن لانہ یدل علی معنی ای علی تعریف یدل علیہ

Marfat.com

الاسم الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي او كلم فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اى مدلول لمحكاته تضمنا لانه يدل على معنى اى على نحو يدل عليه الفعل الواقع بعده تضمنا باعتبار الوضع التركيبي وكلم فانه يدل على معنى حاصل في الجملة اى مدلول لها دلالة مطابقة لانه يدل على معنى يدل عليه الجملة المقترنة بها مطابقة وذلك المعنى هو تقرير ما سبقها وقيل معنى قوله ما دل على معنى في غيره ما كان علامة لتحقق معنى في غيره ولا معنى له في نفسه وكلمة في بمعنى الباء او على حقيقتها وقد سبق الكلام في هذا كله في تعريف الاسم على سبيل التوضيح والتشريح فلا نشتغل بذلك هنا **ومن ثم** اى لاجل ان الحرف يدل على معنى في غيره **احتاج الحرف في جزئيته** اى في كونه جزءا من الكلام **الى اسم او فعل** فالحرف يصح ان يكون جزءا من الكلام وان لم يصح ان يكون ركنا له **حروف الجر** انما قدمها لكثرتها وكثرة دورها وانما سمي حروفا لجر لانها تجر معاني الافعال الى الاسماء او تجر الاسماء وهي **ما وضع لافضاء الفعل** كمررت بزيد **او معناه** اى معنى الفعل والمراد بمعنى الفعل اسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار والمجرور واسماء الافعال وكل شيء استنبط منه معنى الفعل كالنا مار بزيد وزيد في الدار او على السطح **الى ما يليه** كلمة انتهاء عن امر والضمير المرفوع المستتر راجع الى ما الثانية والضمير المنصوب البارز راجع الى ما الاولى او على العكس **وهي** اى حروف الجر ثمانية عشر حرفا **من والى وحتى وفي والباء واللام ورب و واوها** اى واو رب **وواو القسم وتاءه** اى تاء القسم **وعن وعلى والكاف ومنذ ومذ وحاشا وعدا وخلا** وانما قدم من لانها للابتداء فهي بالابتداء اولى واعقبها بالى للطباق لكونها للانتهاء والطباق الجمع بين المعنيين المتقابلين وهو من المحسنات واعقبها بحتى للتناسب لكونها للانتهاء ايضا واعقب الثلاثة بفي لمناسبتها اياها لتعلق الابتداء والانتهاء بالمكان الذي هو احد معاني الظروف واعقبها بالباء لمجيئها بمعنى في في نحو اطلب العلم ولو بالصين واعقبها باللام لمناسبتها اياها في لزوم الجر والكثرة وكونها على حرف واحد واعقب ما سبق مما هو نص في الحرفية بما وقع الاختلاف في كونها اسما او حرفا وهو رب واعقبها بذكر واوها لكونها فرعا لها واعقبها بذكر تا والقسم لمناسبتها اياها في كونهما واوا وفرعا لان واو رب فرع رب وواو القسم فرع باء القسم واعقبها بالتاء لكونها فرع الواو واعقبها بذكر ما اشترك بين الاسم والحرف وقدم عن لكونها بالحرف انسب منه بالاسم لوضعه وضع الحرف لكونه اقل من ثلثة لحرف بخلاف على ثم قدم على الكاف وان كان اقرب بالحرف لوضعها على حرف واحد لقلة مداخلها حيث لا يدخل على المضمر وقدمها على مذ ومنذ لكونهما اقل منها مداخلا حيث يدخل على الظروف الزمانية خاصة ثم اعقبها بما فيه جهة الفعلية وهي حاشا وعدا وخلا وقدم بما فيه جهة الفعلية ملكان جهة الفعل فيه اضعف وهو حاشا على ما فيه جهة الفعلية اقوى وهو عدا وخلا فاعرف **فمن للابتداء** اى لابتداء الغاية اى لابتداء المعنى الذي خوسرت من البصرة **والتبيين** وعلامة ان يصح حمله على مبينة نحو عشرة من الدراهم فانه يصح ان يقال الدراهم عشرة **والتبعيض** وعلامة ان يصح وضع لفظ البعض مكانه نحو اخذت من المال فانه يصح ان يقال اخذت بعض المال **وزائدة في غير الموجب** نحو ما جاءني من رجل وهل جاءني من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم جوزوا زيادتها في الموجب في عموم الجنس ايضا وقولهم قد كان من مطر وشبهه متاول جوابه سوال حيث زيدت من في الموجب فاجاب عنه بانه متاول بالحمل على التبعيض اى قد كان بعض مطر وشيء من مطر

Marfat.com

و الی للانتهاء ای لانتهاء الغایۃ ای لانتهاء المغیا کقولہ تعالی ثم اتموا الصیام الی اللیل و قولک خرجت الی السوق و بمعنی مع قلیلا ای زمانا قلیلا او مجیئا ادبمجیئہ بمعنی مع کون بعدہ داخلا فی حکم ما قبلہ نحو قولہ تعالی و لا تاکلوا اموالہم الی اموالکم ای مع اموالکم و حتی کذلک ای مثل الی فی کونہما لانتهاء الغایۃ و بمعنی مع کثیرا ای زمانا کثیرا ای یدخل ما بعدہ فی حکم ما قبلہ نحو اکلت السمکۃ حتی راسہا ای مع راسہا و قولہ کثیرا اشارۃ الی مجیئہ بمعنی الی قلیلا و یختص حتی بالظاهر ای الاسم الظاهر فلا یقال حتاہ و حتای استغناء عنہما بالی و الاصوب التمسک فی ذلک بالاستعمال خلافا للمبرد فانہ اجاز دخولہا علی المضمر ایضا و فی للظرفیۃ ای یجعل ما بعدہا ظرفا لما قبلہا حقیقۃ نحو زید فی الدار و المال فی الکیس او توسعا و اعتبارا نحو نظرت فی الکتاب و النجاۃ فی الصدق و بمعنی علی قلیلا ای زمانا قلیلا کقولہ تعالی و لاصلبنکم فی جذوع النخل ای علی جذوع النخل و الباء للالصاق ای لالصاق الفعل بالمجرور حقیقۃ نحو بہ داء او مجازا نحو مررت بزید ای التصق مروری بمکان یقرب منہ زید و الاستعانۃ ای الدلالۃ علی ان ما دخلت ہی علیہ یستعان بہ نحو کتبت بالقلم و المصاحبۃ نحو دخلت علیہ بثیاب السفر ای مع ثیاب السفر و المقابلۃ نحو اخذت ہذا الثوب بدرہم و التعدیۃ ای لحمل الفعل اللازم متعدیا مثل الہمزۃ و التضعیف فی اکرمت زیدا و کرمت زیدا نحو ذہبت بزید ای اذہبتہ و خرجت بعمرو ای اخرجتہ و انما فسرنا التعدیۃ بذلک لانہا قد تستعمل بمعنی التعدیۃ للفعل القاصر عن المفعول بہ و فی ہذا المعنی مشترک بین جمیع حروف الجر و الظرفیۃ نحو اطلبوا العلم و لو بالصین ای و لو فی الصین و زائدۃ فی الخبر ای فی خبر المبتدأ فی الاستفہام ای وقت الاستفہام نحو ہل زید بقائم و النفی نحو لیس زید بقائم و ما زید بقائم قیاسا ای زیادۃ قیاسیۃ او زیادۃ قیاس و لا یلبس لقیاس و لقائل ان یقول ان ذکر مطلق الاستفہام یتناول الہمزۃ و ہل و مطلق النفی یتناول لیس و ما و لا المشبہتان بلیس و لا التبرئۃ و الحکم مخصوص بہل و بلیس و ما المشبہۃ و قیل بلا التبرئۃ ایضا فخ اطلاق الاستفہام و النفی نظر و لعلہ اراد الاستفہام و النفی المعہودین فی ہذا الباب فی اصطلاحہما المشہور و ہو الاستفہام بہل و النفی بلیس و ما المشبہۃ بہ فلا یقال ازید بقائم و فی غیرہ ای فی غیر الخبر المذکور سماعا ای زیادۃ سماعیۃ او زیادۃ سماع مثل بحسبک زید و بحسبک درہم فقولہ بحسبک فی ہذا المثال مبتدأ و درہم خبرہ فالباء زائدۃ فی المبتدأ سماعا و بحسبک زید علی العکس و الباء زائدۃ فی الخبر سماعا و القی بیدہ ای القی یدہ ای نفسہ فالباء زائدۃ فی المفعول قال اللہ تعالی و لا تلقوا بایدیکم الی التہلکۃ ای لا تلقوا انفسکم الی الہلاک بترک الجہاد فانکم اذا ترکتم الجہاد غلب الاعداء فہلکتم و اللام للاختصاص سواء کان اختصاص ملک نحو المال لزید او اختصاص استحقاق نحو الجل للفرس او اختصاص نسبۃ نحو فلان ابن لہ و التعلیل سواء کانت العلۃ سببا غائیا نحو ضربت للتادیب فان التادیب علۃ غائیۃ یقصد الفعل لاجلہا او سببا باعثا لیس غایۃ یقصد فصد ہلنحو خرجت لمخافتک فان المخافۃ لیست علۃ غائیۃ یقصد الفعل لاجلہا بل ہی سبب باعث علی الخروج و زائدۃ نحو قولہ تعالی ردف لکم ای دنا لکم لان ردف متعد بنفسہ و بمعنی عن مع القول نحو قلت لہ لان لم یفعل لشر ای قلت عنہ و قال اللہ تعالی و قال الذین کفروا للذین امنوا لو کان خیرا ما سبقونا الیہ ای عن الذین امنوا و بمعنی الواو فی القسم صفتہا الواو و متعلق بالظرف المستقر ای بمعنی الواو الکائنۃ فی القسم ای بمعنی واو القسم للتعجب اذا کان المجرور

Marfat.com

امرا عظيما نحو لله لا يؤخر الاجل بمعنى والله ولا يقال لله لقد طار الذباب **ورب للتقليل** اى تقليل افراد ما دخلت عليه ككم لتكثير افراد ما دخلت عليه هذا هو الموضوع له الاصلى **ثم استعمل لكثرة الاستعمال** لا فى ضده حتى صارت فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة كقولك رب بلد قطعت وتنظيرها فى ذلك قد فانها عند المضارع للتقليل ثم استعملت فى التكثير فى مقام المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وذهب الاخفش الى انها اسم وهو مختار صاحب المفتاح واستدل عليه بوجوه الاول انها فى مقابلة كم الخبرية لكونها للتقليل وكون كم للتكثير وهو اسم بالاتفاق فكذا ما يقابله والثانى انا لم نجد فيها لازم حرف الجر وهو التعدية اى تعدية الفعل او معناه الى ما يليها لان عامله قد يكون متعديا بنفسه نحو رب رجل كريم اكرمت فان اكرمت متعدى بنفسه ويمكن ان يجاب عنه بان جواز ذلك لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل بحرف الجر فكان حرف الجر فى مثل ذلك لتقوية العامل الضعيف وفيه نظر لان العامل الضعيف بالتاخر انما يتقوى باللام فقط لافادتها التخصيص كقوله تعالى لربهم يرهبون وكقوله تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون واما تقوية بغيرها فغير معهود فى كلامهم والثالث انه لو كان حرف جر لجاز نحو رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضمير ذلك الحرف معا فلا يقال زيد مررت به فعلم انه اسم واعتذر عنه اصحابنا رحمهم الله تعالى بان اكرمته صفة والفعل الذى تتعلق به رب رجل محذوف اى رب رجل كريم اكرمته اكرمنى ونحو ذلك لان رب لا تدخل الا على نكرة موصوفة عاملها محذوف غالبا كما ذكر فى المتن والرابع انه لو كان حرفا لما جاز ظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم جاءنى فى جواب من قال ما جاءك رجل لما عرفت ان اظهار عامل الظرف المستقر لا يجوز وقد صرح المصنف رحمه بظهور الفعل فى نحو رب رجل كريم حصل ويتعلق به مجرور رب على وجه القيام لا على وجه الوقوع وهذا دليل على اسميته ولها صدر الكلام حملا على كم الخبرية التى هى بعض معانيها لانشاء التقليل وكون كم لانشاء التكثير ولكم الخبرية صدر الكلام مختصة بنكرة موصوفة اما اختصاصها بنكرة فلتحقق معنى التقليل الذى هو اصل معنى رب لان التقليل انما يلحقها اذ النكرة مجهولة يحتمل التقليل والتكثير بخلاف المعرفة فانها اما متعينة فلفظها كالمثنى والمثنى او كثرتها كالجمع فلا يفيد التقليل واختصاصها بنكرة موصوفة فلتحقق معنى التقليل ايضا لان الموصوف اخص من غير الموصوف والاخص اقل فما هو الاعم الاغلبى ان الرجل لعالم اقل من مطلق الرجل والرقبة المؤمنة اقل من مطلق الرقبة ولورود الاستعمال على ذلك وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب فلذا قال **على الاصح** وهذا مذهب ابى على وابن السراج ومن تابعهما **وفعلها** اى عاملها **ماض** ولو كانت مكفوفة بما لكونها للتقليل المتحقق الواقع وذا لا يتصور الا فى الماضى **محذوف** مرفوع على انه صفة نحو رب رجل لقيته فلقيته صفة رجل والفعل الذى تتعلق به رب محذوف وانما حذف لحصول العلم به لان المجاب والمجرور يدل على الفعل العامل وهو كائن او حاصل ولانه انما حذف لان الاكثر ان يكون رب جواب سؤال ظاهر او مقدر فكان سائلا يقول هل اكرمك من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمنى او يقول هل اكرمت من لقيته فتقول رب رجل لقيته اى رب رجل لقيته اكرمت وعلى هذا فحذف انما قال **غالبا** اى حذفا غالبا او زمانا غالبا لانه قد جاءت رب رجل كريم حصل **وقد تدخل** رب **على مضمر مبهم** ليس له معاد **مميز بنكرة منصوبة** على انها تمييز لان الضمير لما كان مبهما احتاج الى التمييز نحو ربه رجلا وهذا الضمير نكرة كالضمير فى نعم رجلا **وهذا الضمير مفرد مذكر** لا غير تقول ربه رجلا وربه امرأة وربه رجلين وربه امرأتين وربه رجال او ربه نساء

Marfat.com

لانہ عائد الی شئ فی الذہن لا الی شئ تقدم ذکرہ لیجب مطابقۃ **خلافا للکوفیین فی مطابقۃ التمیز** فی الافراد والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث فیقولون ربہ رجلا وربہما امرأۃ وربہن نسوۃ **ویلحقہا** ای ویلحق رب **ما** الکافۃ ای المانعۃ عن العمل **فتدخل** رب بعد لحوق ما **علی الجمل** الاسمیۃ والفعلیۃ نحو ربما زید قائما وربما قام زید قال اللہ تعالی ربما یود الذین کفروا۔ فیکون ما زائدۃ فتدخل الاسم وتجر نحو قول الشاعر ربما ضربتہ بسیف **وواوہا تدخل علی نکرۃ موصوفۃ** ای واو رب او واو یقدر بعدہا رب وفی عدہا من حروف الجر شاذ لان الجار ہو رب المقدر بعدہا والواو واو العاطف ویدخل ہذہ الواو علی مظہر منکر موصوف کقولہ ولیلۃ لیس لہا انیس **وواو القسم وہی انما یکون عند حذف الفعل** ای لا یکون الا عند حذف الفعل لکثرۃ استعمالہا فی القسم فہی اکثر استعمالا من اصلہا وہو الباء فلا یقال اقسمت او حلفت او احلف واللہ **لغیر السوال** فلا یقال واللہ اجلس فی الاستعمال بخلاف باء القسم **مختصۃ بالظاہر** فلا یقال لک لافعلن کذا لحطہا رتبۃ من رتبۃ الاصل وہو الباء بتخصیصہ باحد القسمین وخص منہما الظاہر لاصالۃ ثم اعلم ان قولہ واو القسم مبتدأ والجملۃ التی بعدہا خبرہ وقولہ لغیر السوال خبر آخر وقولہ مختصۃ خبر آخر وقولہ بالظاہر صلۃ الاختصاص والباء دخلت فی المختص بدون المختص والتاء **مثلہا** ای مثل الواو فی الاختصاص بحذف الفعل وکونہا لغیر السوال فلا یقال احلف تاللہ ولا تاللہ اخبرنی مختصۃ باسم اللہ تعالی نحو تاللہ لاکیدن اصنامکم ولا یقال تالرحمن وتالرحیم لانہا مبدلۃ عن الواو فلم یدخل الا علی لفظۃ اللہ تقلیلا لادخالہا عن محل اصلہا وہو الواو بتخصیصہ ببعض المظہرات وخص منہا ما ہو صل فی باب القسم وہو اسم اللہ تعالی **والباء اعم منہما** ای من الواو والتاء **فی الجمیع** ای فی جمیع ما ذکر ای فی حذف الفعل وکونہا لغیر السوال والدخول علی المظہر الاول علی اسم اللہ تعالی فان قیل قولہ فی الجمیع یتناول الاختصاص المذکور ایضا ولا معنی لاعمیۃ الباء حیث لا یصح ان یقال الباء یوجد مع الاختصاص بالظاہر ویدونہ لکان التنافی قیل معنی کونہا اعم فی ہذہ الامور انہا لا یختص ہذہ الامور بل استعمالہا اعم من ان یکون فی ہذہ الامور او خلافہا فیجری فیہا اظہار الفعل نحو اقسمت باللہ واستعمالہا فی قسم السوال نحو باللہ اجلس واستعمالہا فی کل مقسم ظاہرا ومضمرا نحو باللہ وبالرحمن وبک لافعلن کذا **ویتلقی** ان یجاب **القسم باللام وان** فی الاثبات نحو قولہ تعالی تاللہ لاکیدن اصنامکم وقولہ تعالی ان سعیکم لشتی فی جواب واللیل اذا یغشی **وحروف النفی** فی النفی کقولہ تعالی والضحی واللیل اذا سجی ما ودعک ربک وما قلی **ویحذف جوابہ** ای جواب القسم **اذا اعترض** ای وقت توسط القسم بین جزئی الجملۃ القسمیۃ نحو زید واللہ قائم وضرب واللہ زید وان تذہب واللہ اذہب والتقدیر فی زید واللہ قائم واللہ لزید قائم وفی ضرب واللہ زید واللہ لقد ضرب زید وفی ان تذہب واللہ اذہب واللہ لان تذہب اذہب **او تقدمہ** ای تقدم القسم **ما یدل علیہ** ای علی الجواب نحو زید قائم واللہ وضرب زید واللہ والہلال واللہ والتقدیر فی زید قائم واللہ لزید قائم وفی ضرب زید واللہ واللہ لقد ضرب زید وفی الہلال واللہ واللہ لہذا الہلال وانما حذف الجواب فی ہاتین الصورتین لانہ لما توسط القسم بین ما ہو جواب فی المعنی او تقدم القسم ما ہو جوابہ فی المعنی استغنی عن الاعادۃ ثم اعلم ان کلمۃ ما فاعل تقدم ومفعولہ ما اتصل بہ من الضمیر **وعن المجاورۃ** نحو رمیت السہم عن القوس **وعلی الاستعلاء** ای لاستعلاء شئ علی

Marfat.com

شئ حقيقة نحو زيد على السطح او حكما نحو عليه دين **وقد يكونان** اى يكون عن وعلى **اسمين** لنحو **من** اى عند دخول من **عليهما** يعنى اذا دخل من على على يكون بمعنى الفوق نحو قوله علت من عليه بعد ما تمزظموها اى من فوقه واذا دخل من على عن يكون بمعنى الجانب نحو جلست من عن يمينه اى من جانب يمينه **والكاف للتشبيه** نحو الذى كزيد عندى وقوله عليه الصلوة والسلام كما تكونوا يولى عليكم تشبه التولية بالكون فى الملابسة بخيرا وشرا اى يولى عليكم تولية مثل كونكم فى الخير والشر والكاف فى قولهم خلق الاشياء كما شاء كاف التشبيه لم يرد بها معنى اخر وجه التشبيه تعلق الخلق بكل من المشبه والمشبه به من غير تفرقة اى خلق الاشياء خلقا مثل خلق شاءت وهذا التشبيه بالخلق الخارجى بنوع من الخلق المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمشبه وكذا الكاف فى قولهم حمدته حمدا كما يجب اى حمدا مثل حمد يجبه وهذا التشبيه بالحمد الخارجى بنوع من الحمد المتصور فى الذهن فى تعلق كل منهما بالمحبة ادراكهم والكيف الذى يتعلق المحبة بالحمد باعتبارهما وقد يكون للمقارنة فى الوقوع نحو اتيتك كطلوع الفجر اى اقترن الاتيان وطلوع الشمس فى الوقوع **وزائدة** نحو ليس كمثله شئ اى ليس مثله شئ ويمكن ان لا يكون الكاف فيه زائدة بل يكون من باب نفى المثل على سبيل الكناية لانه يلزم من نفى مثل المثل ان لا يكون له مثل لا محالة ان له مثل بالضرورة وقد قلنا ليس كمثله شئ فيلزم نفى المثل **وقد تكون** الكاف اسما كقوله يضحكن عن كالبرد المنهم **ويختص** الكاف **بالظاهر** فلا يقال لك استغناء بلفظ المثل عنها ولانها لو دخلت على المضمر لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع فى الكل واما فى قولهم وما انا كانت وما انت كانا فلان ضمير المنفصل عندهم كالمظهر كذا فى الصحاح **ومذ ومنذ** وانما قدم منذ مع كونه فرعا لكونها احف للزمان الابتداء بدلا لاشتمال من قولهم للزمان اى مذ ومنذ لابتداء الغاية **فى** الزمان **الماضى** نحو ما رايته منذ يوم الجمعة اى انتفى رويتى اياه من يوم الجمعة **وللظرفية** اى بمعنى فى **فى الحاضر** فى الحال **نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا** اى انتفى رويتى فى شهرنا وفى يومنا ولا يدخل على المستقبل لوضعهما للماضى والحال وضعا **وحاشا وعدا وخلا للاستثناء** نحو جاء فى القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد لكن حاشا يستعمل فى الاستثناء عن السوء لتنزيه المستثنى عن حكم المستثنى منه نحو اساء القوم حاشا زيد ولذلك لا يحسن قولك صلى الناس حاشا زيد لفوات معنى التنزيه ثم اعلم ان حاشا من حروف الجر على الاصح وعدا وخلا منها على الاضعف فان قيل بم يتعلق الجار وكيف يدخل الجار على الجار وهو اللام فى قوله تعالى وقلن حاش لله ما هذا بشرا قيل اللام زائدة وحاشا متعلق بمحذوف والتقدير انصف كل موجود بالسوء حاشا الله فلا تنزه يوسف عن كل سوء لكن ناعلنا عليه من سوء وهذا قريب مما يقال بالفارسية فى المدح بالحسن بے عيب خلاصت فلان را بے عيب نتوان گفت لكن در روے عيبے نمى نمايد

لما فرغ من بيان الحروف الجارة شرع فى بيان الحروف المشبهة بالفعل فقال الحروف المشبهة بالفعل انّ وانّ وكانّ ولكنّ وليتَ ولعلّ وانما سميت هذه الحروف بهذا الاسم لكونها مشابهة للفعل فى اقسامها الى ثلاثية ورباعية وفى البناء على الفتح كالماضى وفى اقتضائها الاسماء وانما اخر ليت ولعل لانهما لانشاء التمنى وانشاء الترجى بخلاف الاربعة السابقة **لها** اى لهذه الحروف **صدر الكلام سوى انّ** المفتوحة **فهى** بعكسها الفاء للتعليل اى لانها بعكس ما سواها اى يلزم

Marfat.com

فيها عدم الصدر والتعلق بغيرها **ويلحقها** اى يلحق هذه الحروف **ما** الكافة **فتلغى** هذه الحروف بعد لحوق ما الكافة **عن العمل** لان ما الكافة تكفها عن العمل **على الاصح** لان ما الكافة اخرجها عن بعض وجوه مشابهة الفعل وهى اقتضاء ما الاسماء ولان ما الكافة اذا دخلت عليها صارت فاصلة فتصير ضعيفة وقد تعمل بجعل ما زائدة **وتدخل** هذه الحروف **حينئذ** اى حين اذ يلحقها ما **على الافعال** لان ما الكافة اخرجتها عن العمل وعن لزوم دخولها على الاسم كقوله تعالى انما حرم عليكم الميتة **فان** المكسورة **لاتغير معنى الجملة** بل تقررها **وان** المفتوحة **مع جملتها** الاضافة بادنى ملابسة اى مع جملة وقعة بعد ما **فى حكم المفرد** بان تجعل الجملة بتاويل المفرد وطريق تاويل الجملة بالمفرد ان يجعل مصدر الخبر مضافا الى الاسم فيقال فى بلغنى ان زيدا منطلق بلغنى انطلاق زيد او يجعل مصدر رحم الخبر مضافا الى الاسم فيقال فى بلغنى ان زيدا ان تعطه يشكرك بلغنى شكر زيد عند اعطائك اياه او يجعل مصدر الخبر مضافا الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له اى متعلقا له فيقال فى بلغنى ان زيدا ابوه قائم بلغنى قيام ابى زيد فان مصدر الخبر اضيف الى الاب المضاف الى الاسم وذلك الاب من اسبابه اى من متعلقاته وان لم يكن للخبر والجزء مصدر فقد رمصدر فعل عام ويضاف الى الاسم او الى ما يضاف الى الاسم اذا كان ما يضاف اليه سببا له فيقال فى بلغنى ان زيدا غلام عمرو بلغنى كون زيد غلام عمرو وعلى هذا قس **ومن ثم** اى من اجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة وان المفتوحة يجعلها فى حكم المفرد **وجب الكسر** اى وجب اتيان ان المكسورة **فى موضع الجملة** اى فى موضع يصلح الجملة بحالها ولم يكن فى تاويل المفرد **والفتح** اى وجب اتيان ان المفتوحة **فى موضع المفرد** اى فى موضع يكون ان بما بعدها فى تاويل المفرد **فكسرت** الفاء للتفسير اى فكسرت همزة ان **ابتداء** اى فى ابتداء الكلام كقوله تعالى ان الله غفور رحيم **وبعد القول** الذى بمعنى الحكاية دون القول الذى بمعنى الظن والتقوة لان محول القول بمعنى الحكاية جملة محكية **وبعد الموصول** نحو الذى انك ضربته فى الدار لان صلة الموصول لا يكون الا جملة **وفتحت** همزة ان حال كونها **فاعلة** نحو بلغنى انك قائم **ومفعولة** نحو عرفت انك قائم **ومبتدأ** نحو عندى انك قائم **ومضافا اليها** نحو حصل علمى انك قائم لوجوب كون الفاعل والمفعول والمبتدأ والمضاف اليه مفردا او تسمية ان فاعلة ومفعولة ومبتدأة ومضافة اليها مجازا لان الفاعل هو ان بما بعدها لا ان وحدها وكذا البواقى وانما فتحت بعد لو لا **وقالوا لو لا انك منطلق انطلقت لانه** اى لان ما بعد لو لا **مبتدأ** محذوف الخبر عند البصريين والمبتدأ انما يكون مفردا وانما فتحت بعد لو فى قالوا **لو انك** قمت لقمت **لانه** اى لان بعد لو **فاعل** لفعل محذوف وهو ثبت بدلالة ان اى لو ثبت قيامك والفاعل لا يكون الا مفردا قال الله تعالى ولو انهم صبروا اى لو ثبت صبرهم **فان جاز التقديران** اى فان كان موضع جاز فيه التقديران اى تقدير المفرد وتقدير الجملة **جاز الامران** اى فتح ان وكسرها **مثل ان يكرمنى فانى اكرمه** فهو ان جملة جملة اسمية جزائية وجب لكسر وان جعلته بتاويل المفرد مبتدأ محذوف الخبر والجملة جزائية وجب الفتح لان المبتدا لا يكون الا مفردا اى فثابت اكرامى اياه و كذا قول الفرزدق وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه فالكسر على انه جملة اسمية واقعة بعد اذا الفجائية اى فاذا هو عبد القفا واللهازم والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر

Marfat.com

واذا عيودية لما للقفا واللهازم ثابتة له واذا عرفت هذا فاعلم ان قولهم رأى بمعنى اظن وضميره مفعول لم يسم فاعله وقوله زيدا مفعول ثان وقوله كما قيل جملة معترضة وقوله سيدا مفعول ثالث واللهازمتان عظمان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما الشاعر بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا ومعنى عبد القفا واللهازم اى لئيم يخدم قفاه اى همته ان يكتسب ليأكل ويعظم قفاه ولهازمة قبل من كان همته ما يدخل في جوفه فقيمته ما يخرج من جوفه **ولذلك** اى ولاجل ان المكسورة لا يغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم لان فائدتها التاكيد فجاز العطف على محل ذلك الاسم بالرفع **جاز العطف على اسم ان المكسورة لفظا او حكما** تفسير المكسورة اى سواء كانت المكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو ذاهب او حكما وهي التي وقعت بعد العلم نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو لانها وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لسدها مسد الجزئين حيث قامت مقام مفعولي العلم وقوله **بالرفع** متعلق بالعطف اى متلبسا بالرفع حملا على المحل **دون المفتوحة** حال اى متجاوزا عن المفتوحة بمعنى لا يجوز العطف على اسم ان المفتوحة بالرفع وقيل ان المفتوحة كالمكسورة في صحة العطف على المحل **مثل ان زيدا قائم وعمرو** فان قوله وعمرو معطوف على اسم ان المكسورة بالرفع حملا على المحل وهذا المثال غير مذكور في بعض النسخ **ويشترط في جواز العطف على الاسم بالرفع مضي الخبر لفظا** نحو ان زيدا قائم وعمرو او **تقديرا** نحو ان زيدا وعمرو قائم اذ التقدير ان زيدا قائم وعمرو ومنه قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق اى انا بغاة وانتم بغاة مدة بقائنا في خلاف وعداوة وانما اشترط مضي الخبر لانه لو عطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر وقيل ان زيدا وعمرو ذاهبان لادى الى كون الشئ معمولا لعاملين مختلفين اذ قولنا انا من حيث انه خبر ان زيدا معمول لها ان لان زيدا معمولها ومن حيث انه خبر لعمرو معمول الابتداء وهو باطل **خلافا للكوفيين** فانهم لم يشترطوا مضي الخبر متمسكين بنحو قوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق وسيبويه حمله على تقدير الخبر **ولا اثر** في جواز العطف على محل اسم بدون مضي الخبر **لكونه** اى اسم ان **مبنيا** كما في البيت المذكور وكما في قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والنصارى والصابئون بعطف قوله والصابئون على محل الذين قبل مضي الخبر عند بناء اسم ان وهو الذين **خلافا للمبرد والكسائي** فانهما جوزا بين اسم ان المعرب والمبني في ذلك فاجاز العطف على اسمها المبني قبل مضي الخبر لفظا او حكما وشرطا في العطف على محل اسمها المعرب مضي الخبر **مثل انك وزيد ذاهبان** بتجويز الحمل على محل اسمها قبل مضي الخبر لكون اسمها وهو الكاف مبنيا وهذا باطل لان مانع العطف على محل اسم ان قبل مضي الخبر لا يفرق بين اسمها المعرب والمبني وقال الشارح الظاهر ان التقييد مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي كما هو مذكور في كتب النحو يعني جاز العطف على محل اسمها عند الفراء قبل مضي الخبر اذا كان اسمها مبنيا وعند الكسائي يجوز ذلك مطلقا سواء كان اسمها معربا او مبنيا والصحيح ان مضي الخبر شرط جواز العطف على محل اسمها مطلقا سواء كان معربا او مبنيا لان المانع المذكور موجود مطلقا واستعمال الفصحاء على هذا **ولكن كذلك** اى مثل ان المكسورة في جواز العطف على محل اسمها بعد مضي الخبر لفظا او حكما نحو ما خرج زيد ولكن عمرو خارج وخالد لان لكن للاستدراك وهو لا ينافي معنى الابتداء كما هو منافي التاكيد وما سائر الحروف فلم يجز العطف على محل اسمها لزوال الابتداء **ولذلك** اى ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة يحيلها بمعنى المفرد **دخلت اللام مع المكسورة دونها** اى دون المفتوحة ثم حق هذه اللام ان يدخل اول الكلام لصدارتها لكنهم كرهوا اجتماع حرفين متوافقين في المعنى هاهنا كذلك لان

Marfat.com

معنی اللام هو معنی ان اعنی التاکید وکلاهما حرف الابتداء فکرهوا اجتماعهما فاخروا اللام وصدروا ان لانها عاملة واللام غیر عاملة والعامل احری بالتقدیم علی ما لیس بعامل فادخلوها **علی الخبر** اذا فصل بینه وبین ان بالاسم نحو ان زیدا لقائم او علی **الاسم اذا فصل بینه** ای بین الاسم **وبینها** ای بین ان ظرف هو خبر مقدم نحو قوله تعالی اِنَّ من شیعته لابراهیم او علی **ما بینهما** ای بین الاسم والخبر من معمول الخبر المتقدم نحو ان زیدا لطعامک آکل وان زیدا لفی الدار قائم **و دخول هذه اللام فی لکن** ای فی خبرها او فی اسمها اذا فصل او فی متعلق الخبر المتقدم **ضعیف** وذهب الکوفیون الی دخول اللام مع لکن ایضا کان متمسکین بقوله ولکننی فی حبها لعمید والعمید الذی مرضه العشق وبانها لا تغیر معنی الجملة کان ولذا جاز العطف علی اسمها بالرفع فیلحق بها کما یلحق بان والبصریون استضعفوه وقالوا کان حق اللام ان یمتنع الحاقها بان ایضا لبطلان صدارة اللام بالتوسط لکنه انتقر فیها لفرقة مناسبتها بان لاتحاد معناهما وهو تاکید الجملة والابتداء فبقی فی غیرهما علی الامتناع وحملوا البیت علی الشذوذ وذکقوله، امالخلیس بعجوز شهرة ترضی من الشاة بعظم الرقبة حیث دخل اللام فی خبر المبتدأ بدون ان او علی ان اصل لکنی لکن انی فقصر کما یقال علماء فی علی الماء وایش فی ای شیء فاللام دخلت فی خبر ان المکسورة لا فی خبر لکن **و تخفف المکسورة** ای ان المکسورة للهمزة لثقل التشدید وکثرة الاستعمال **فیلزمها** ای المکسورة بعد التخفیف **اللام** سواء اعملت او اهملت اما فی الاهمال فللفرق بین المخففة والنافیة واما فی الاعمال فللطرد والجمهور علی عدم لزومها فی الاعمال لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالک یلزم اللام مع الاعمال عند خوف اللبس بالنافیة وذلک فی المبنی والمتصور واختلف فی هذه اللام فذهب ابو علی واتباعه الی ان هذه اللام لیست لام الابتداء والا لوجب التعلیق فی ان علمت زیدا القائم ولما دخلت فیما لا یدخل لام الابتداء نحو قوله بالله ربک ان قتلت لمسلما وذهب جماعة الی انها لام الابتداء واجاب عن قولهم ان التعلیق انما یجب لو دخلت علی المفعول الاول وهنا دخلت علی المفعول الثانی والبیت محمول علی الشذوذ **و یجوز الغاؤها** ای الغاء المکسورة بعد التخفیف عن العمل وهو الغالب لفوات الشبه اللفظی وهو کونها ثلاثیة مفتوحة الاخر کقوله تعالی ان کل لما جمیع لدینا محضرون ویجوز اعمالها نحو قوله تعالی وان کلا لما یوفینهم بتخفیف ان وعند الکوفیین یجب الغاؤها والآیة حجة علیهم **و یجوز دخولها** ای دخول ان المکسورة بعد التخفیف **علی فعل من افعال** داخل **المبتدأ** والخبر نحو باب کان وباب علمت لئلا یخرج ان المکسورة عن اصلها وهو دخولها علی الجملة الابتدائیة بالکلیة وحینئذ یلزم اللام نحو ان کانت لکبیرة وان نظنک لمن الکاذبین وان وجدنا اکثرهم لفاسقین الا اذا کان ذلک الفعل دعاء فحینئذ لا یلزم اللام لان اللام انما لزم للفرق بین ان المخففة وان النافیة والدعاء لا یدخله ان النافیة فلا لبس **خلافا للکوفیین فی التعمیم** ای فی تعمیم دخولها علی کل فعل وتمسکوا بقوله بالله ربک ان قتلت لمسلما وجبت علیک عقوبة المتعمد وبقولهم ان تزینک لنفسک وان تشینک مکتبة لهینه وذلک عند البصریین شاذ **و تخفف المفتوحة** ای ان المفتوحة الهمزة **فتعمل** المفتوحة بعد التخفیف **فی ضمیر الشان مقدرا** بقاء لعملها لقوة شبهها بالفعل علی ما بینا فی ضمیر الشان کقولنا اشهد ان لا اله الا الله وانما عملت فی ضمیر شان مقدر لیحصل بینهما وبین الجملة التی یلیها ربط من حیث اللفظ بسبب هذا الاسم لان لها باسمها ارتباطا ولاسمها بخبرها ارتباطا فیحصل بینها وبین الجملة التی هی خبر اسمها ارتباط وانما طلبوا الارتباط اللفظی لارتباط بینهما معنوی وذلک لانها حرف موصول وهی مع جملتها فی تقدیر المفرد ای المصدر لانه هو حرف مصدر فکان ان وصلها بعض حروف ذلک والمفرد **فتدخل** ان المفتوحة بعد التخفیف

Marfat.com

على الجمل مطلقا مفعول مطلق اى دخولا مطلقا او مفعولا فيه اى زمانا مطلقا اى سواء كانت اسمية او فعلية سواء كان فعلها من دواخل المبتدأ والخبر او لا **وشذ اعمالها** اى اعمال ان المفتوحة بعد المخففة **فى غيره** اى غير ضمير الشان كقوله فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى + فراقك لم ابخل وانت صديق + فالشاعر يصف نفسه بكمال الجود يعنى فراقك على اشد من كل شديد ووصالك احب الى من كل محبوب ومع ذلك اى مع فرط حب الوصال لو سالتنى فراقك لاجبت الى ذلك طلبا لرضائك وتحصيل السؤال ففى هذا البيت بيان كمال ارضاء العاشق المعشوق **ويلزمها** اى ان المفتوحة المخففة **مع الفعل** ظرف اى عند دخولها على الفعل او حال اى يلزمان حال كونها مقرونة بالفعل **السين** كقوله تعالى علم ان سيكون منكم مرضى **او سوف** كقوله واعلم فعلم المرء ينفعه + ان سوف ياتى كل ما قدرا **او قد** كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم **او حرف النفى** كقوله تعالى الا يعلم من ان لا يرجع اليهم وكقوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وكقولك علمت ان ما خرج زيد وعلمت ان ان يخرج زيد وانما يلزمها احد هذه الحروف ليكون عوضا عما ذهب عنها من حذف احد شقيها واسمها وهو ضمير الشان وانما فرق بينها وبين ان المصدرية فى اول الوهلة لان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شئ من الحروف المذكور لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يوثر فيها لضعفها وانما عينت هذه الحروف للتعويض والفرق لانها مختصة بالافعال فلما ذهب عنها ما به مشابهتها الافعال عوض عنه ما هو المختص بالافعال ثم المراد بالفعل المتصرف اى ويلزمها مع الفعل المتصرف احد هذه الحروف بخلاف الفعل الغير المتصرف نحو قوله تعالى ان ليس للانسان الا ما سعى وقوله تعالى وعسى ان يكون قد اقترب اجلهم حيث لا يلزم فيه ذلك لعدم الحاجة الى الفاصل لان ان المصدرية لا يدخل على فعل غير متصرف وانما قال مع الفعل لانها لو كانت مع الاسم لا يلزمها احد هذه الحروف لانها حينئذ لا يشبه بان المصدرية فلم يحتج الى الفرق والتعويض ولكن يجوز مع الجملة الاسمية التقدير بلا خلاف نحو قولنا اشهد ان لا اله الا الله وبادات الشرط نحو علمت ان من ضربك اضربه او يكرمنى اكرمه غلامه لى ويجوز التجرد عن ذلك نحو قوله فى فتية كسيوف الهند قد علموا + ان هالك كل من يحفى وينتعل +

وكان للتشبيه نحو كان زيدا الاسد وقد تكون للشك نحو كانك تمشى **وتخفف** اى كان فقد تخفف بعد التخفيف عن العمل **على لا فصح** اى على الاستعمال الافصح كقولهم وصدر مشرق اللون + كان ثديا حقان + ويجوز فيها بعد التخفيف تقدير ضمير الشان قياسا على ان المفتوحة المخففة كذا قالوا ويجوز بان لا تقدر لعدم الداعى اليه وهو كمال الشبه بالفعل **ولكن للاستدراك** اى لطلب درك السامع برفع ما عسى ان يتوهم وهذه الكلمة مفردة وقال الكوفيون هى مركبة من لا وان المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصلها لاكان فنقل كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة **يتوسط** لكن **بين كلامين متغايرين معنى** اى متغايرين نفيا واثباتا من حيث المعنى لان معنى الاستدراك رفع توهم تولد عن كلام سابق فاشبه الاستثناء فكما ان الاستثناء لا يستدرك فيه بحرف الاستثناء الا الايجاب والايجاب بالنفى والمقصود التغاير المعنوى فكذا ههنا اذ اللفظى قد يكون نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد قائم لكن عمرو مسافر قال الله تعالى ولو اراكهم كثيرا لفشلتم الى قوله ولكن الله سلم ان لكن الله لم يركهم كثيرا **وتخفف فتلغى** بعد التخفيف عن العمل لانها اشبهت بالتخفيف لكن العاملة فى اللفظ والمعنى فاجرى مجراها فى ترك العمل والاخلاق ويوتى جزاء عما لها

Marfat.com

مخففة ولا عرف له شاهد كذا في الشرح ويجوز معها اى مع لكن مخففة او مشددة الواو وهذه الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية ظهر ونكتة الاعتراض تميز المخففة عن العاطفة لان دخول حرف العطف على مثلها ليس بجائز **وليت للتمنى** نحو ليت الشباب يعود والفرق بين التمنى والترجي ان التمنى مستحيل او مستبعد والترجي ممكن جدا **واجاز الفراء ليت زيدا قائما** بنصب الجزءين بتقدير فعل من التمنى اى تمنيت او اتمنى زيدا قائما وهو يتعدى الى مفعولين **ولعل للترجي** نحو لعل زيدا قائم **وشذ الجر بها** اى بلعل بجعلها من الجوار كقوله لعل ابى المغوار منك قريب * وبشكل حينئذ بيان المتعلق لان الجار اذا لم يكن زائدة لا بد له من متعلق ولا متعلق في لعل ظاهرا ثم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل شرع في بيان الحروف العاطفة فقال **الحروف العاطفة الواو والفاء وثم وحتى و او واما وام ولا وبل ولكن** المخففة وانما قدم الواو لكونها اصلا في باب العطف ولكونها المطلق الجمع واعقبها بذكر ما يشاركها في الجمع ثم قدم منها الفاء على ثم للتراخي والتدريج واخر حتى لانها للتدريج فهي التاخير ثم ذكر ما لاحد الامرين وهي او واما وام ثم اعقب بذكر النفي والاضراب والاستدراك فالاربعة **الاول** جمع الاولى **للجمع** بين المفردين في كونهما مسندين نحو زيد عالم وقاري او مسندا اليهما نحو زيد وعمرو قائمان او مفعولين نحو ضربت زيدا وعمرا او صمت يوم الخميس ويوم الجمعة او خرجت بحافتي الشر وانتقاء الخير وقمت وزيدا وعمرا او حالين نحو جاء في زيد راكبا وضاحكا او تمييزين نحو طاب زيد نفسا وعلما او نحو ذلك او بين الجملتين في حصول مضمونيهما نحو جاء في زيد وذهب عمرو فان قيل يعلم حصول مضمونهما بلا عطف ايضا بان قيل جاء في زيد وذهب عمرو قبل الجملة الثانية بلا عطف يحتمل كونهما بعكسه وكون الاولى غير مقصود او غلطا فالواو يفيد النص على كونهما مقصودين وعدم كون الاولى غلطا **فالواو للجمع** مطلقا من غير تقييد بترتيب او اقتران او تراخ او تدرج **لا ترتيب فيها** اى في الواو **والفاء للترتيب** مع الوصل **وثم مثلها** اى مثل الفاء في الترتيب لكن **بمهلة وحتى مثلها** اى مثل ثم في الترتيب بمهلة لكن زمان مهلتها اقل من زمان مهلة ثم فحتى واسطة بين الفاء وثم **ومعطوفها** اى معطوف حتى **جزء من متبوعه** اى جزء من المعطوف عليه نحو اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوض بنحو نمت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس جزء من البارحة قيل المراد من الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما والصباح وان لم يكن جزء من البارحة لكنه قريب منها والقريب من الشيء في حكم الجزء منه او يقال ان كلامه محمول على حذف معطوف اى جزء من متبوعه او قريب من متبوعه فلا يشكل بنحو نمت البارحة حتى الصباح وانما اشترط كون معطوفها جزء من متبوعه ليفيد هذا العطف **قوة** في المعطوف نحو قدم الجيش حتى الامير او **ضعفا** نحو قدم الحاج حتى الشاة وذلك لان عطف الجزء على ما تعلق بالنسبة جملة يكون من حيث المعنى تاكيدا وتخصيص بعض الاجزاء بالتاكيد دون بعض لا يكون الا بتحقق مميز له عن غيره من الاجزاء يوجب احتمالا في ثبوت الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم الجزء وجب الاحتمال ان ثبوت الحكم من قوة او ضعف ولما استلزم صحة عطف الجزء هذا الاعتبار لفعل ذلك ليفيد ما هو من لوازم صحته وهو القوة والضعف في تحمل تلك النسبة وهذا مما هو منظور في وضعه اذ حتى وضعت للتدرج اى ليعطف بها جزء من المتبوع لافادة هذا الغرض وهذا وان كان يتاتى في الواو وغيرها ايضا لكن لم يقصد في وضعها واذا افاد هذا المعنى ما هو جزء حقيقة افاد ما هو في حكم الجزء حكما نحو نمت البارحة حتى الصباح

Marfat.com

وقوله ليفيد قوة او ضعفا يتعلق بمفهوم الكلام كانه قال يعطف بها جزء من المتبوع ليفيد قوة او ضعفا و
19 أَوْ واما وأَمْ يشترك فى انها لاحد الامرين او الامور بهما اى غير معين وهى فى غير الموجب نحو
لا تطع منهما اثما او كفورا على اصلها اى لاحد الامرين بهما والعموم مستفاد من وقوع الاحد للبهم فى سياق
النفى ثم اعلم ان او واما سواء فى المعنى الا ان او يفارق اما فى انك فى ما تبتنى اولا الكلام على الشك وفى او
تبتدئ على القطع ثم يظهر الشك وفى ان او يجئ بمعنى الى والا ويجئ ايضا للاضراب نحو قوله تعالى وارسلناه الى
مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون بخلاف ما فان قيل بل للاضراب وتدارك الغلط والا يصح ذلك فى
اخبار الله تعالى فما معنى الاضراب فى كلامه تعالى قيل معنى الاضراب فى كلام الله تعالى ان الاول كان اخبارا عما
عند الناس فاضرب عما يغلط فيه الناس من عددهم وقال او يزيدون اى ارسلناه الى جماعة عددهم عندكم
مائة الف وليس كذلك بل يزيدون **فام المتصلة** احترازا عن الام المنقطعة **لازمة لهمزة الاستفهام**
دون هل لان الهمزة غريقة فى الاستفهام والكل من همزة الاستفهام اعم من ان يكون لفظا او تقديرا كقوله
لعمرى ما ادرى وان كنت داريا بسبع رمين الجمر ام بثمان **يليها** اى يلى ام المتصلة اى يقربها ويتصل بها
احد المستويين وفى بعض النسخ احد الامرين **والاخر** اى يلى المستوى الاخر او الامر الاخر **الهمزة** اى
همزة الاستفهام اى وان كان يلى لام المتصلة اسم مفرد او جملة فعلية يلى الهمزة ذلك نحو ارجل فى الدار ام
امرأة واضرب زيدا ام اكرم عمرو بخلاف او واما وام المنقطعة فانه لا يلزم ان يليها احد المستويين والاخر
الهمزة **بعد ثبوت لحدهما** اى بعد ثبوت العلم بحصول احد الامرين مبهما عند المتكلم لا على التعيين لطلب
التعيين الجار متعلق بقوله يليها **ومن ثم** اى ولاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة
لم يجز هذا التركيب وهو رايت زيدا ام عمرو اجيئك له بل احد المستويين الهمزة لان المستويين
زيد وعمرو ولم يل الهمزة احدهما بل ولى رايت وهو ليس احد المستويين وقال سيبويه هو جائز حسن وانت
مر لابيت عمرو احسن ولعله اعتبر المعنى اذ المعنى ارايت زيدا ام رايت عمرا **ومن ثم** اى ولاجل ما لطلب
التعيين بعد العلم بثبوت احد الجنسين عند المتكلم **كان جوابها** اى جواب ام المتصلة **بالتعيين**
دون نعم او لا فيقال فى جواب ارجل فى الدار ام امرأة رجل او يقال امرأة بتعيين احد الجنسين
ولا يقال نعم او لا **والمنقطعة** اى ام المنقطعة **كبل والهمزة** اى للاضراب عن الاول مع الشك فى
الثانى مثل انها اى هذه القطيع **لابل ام شاة** اى بل اهى شاة كانه ظهر لك قطيعة من بعيد فقلت
على ظنك انها لابل اى ان القطيعة التى تراها لابل هذه جملة خبرية لان المتكلم لما راى تلك القطيعة اعتقد
كونها ابلا بلا شك فاخبر عنها جزما فاذا اقرب منها علم انها ليست بابل فاعرض عن هذا الاخبار ثم شك
انها شاة ام شئ اخر فان قيل هذا من باب عطف الانشاء على الخبر قيل هى استفهام مستانف فلا يلزم
عطف الانشاء على الاخبار او العطف بالتاويل كانه لما اضرب عن الاول وشك فى الثانى كان كانه قال بعد
قوله انها لابل ليست كذلك فقال امشاة اى هى غير شاة ام شاة فيؤل على هذا الرجال المتصلة من حيث
المعنى واما قبل المعطوف عليه **لازمة مع** اما نحو اما مبتدأ وقوله لازمة خبره وقوله قبل
المعطوف عليه ظرف لازمة اى كلمتا اما لازمتا قبل المعطوف عليه مع اما العاطفة **جائزة مع او** نحو جاءنى
اما زيد او عمرو جاءنى اما زيدا وعمرا وذلك لان وضع اما العاطفة لبناء اول الكلام على الشك واما او فيجوز

Marfat.com

ان يجعل كذلك بتقدير ما قبل المعطوف عليه بما يجوز ان يجعل حالة على عروض الشك وذهب ابو علي الفارسي
الى ان اما ليست بعاطفة لتقدمها الواو عليها وتقدمها على المعطوف عليه فلو كانت عاطفة لما دخل واو العطف عليها
ولما تقدم على المعطوف عليه واجيب بان اما المقدمة ليست بعاطفة بل هي للشك المحض من غير معنى عطف والواو
اللاحقة عليها ليست للعطف كيف وهي للجمع والمقصود بها احد الشيئين بل هي زيدت لتاكيد العطف لمجيئ اما غير عاطفة
ايضا كما زيدت مع لكن العاطفة كذلك الا انها وجبت ههنا لمقاربتها غير العاطف في التركيب بخلاف لكن فان
الواو معها جائزة لعدم مقاربتها من غير العاطف في التركيب **ولا ويل ولكن لاحدهما** اي لاحد الامرين
معينا لكن لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ما يجاب به للمتبوع ولا يعطف بها الا الاسم وعطف المضارع بها نادر قليل
وويل للاضراب ومعنى الاضراب جعل الاول موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه فيحتمل
ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب موجب وفي غير الموجب مختلف قال الجمهور
موجب بمعنى لكن وقال المبرد منفي فما جاءني زيد بل عمرو معناه عندهم بل جاءني عمرو وعند بل ما جاءني عمرو
ولكن للاستدراك مع مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى كما مر في لكن المشددة **ولكن لازمة**
للنفي اي لسبق النفي استعمالا نحو ما جاءني زيد لكن عمرو ففي مجيئ زيد باق بحاله لم يكن الحكم به غلطا منك ولها
وجبت بل كن دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا للملازمة بينهما في سبب من الاسباب فيكون نقيضه
حيث لزمت سبق الايجاب نحو جاءني زيد لا عمرو ثم لما فرغ من حروف العاطفة شرع في بيان حروف التنبيه فقال

حروف التنبيه

حروف التنبيه الا واما وها وسميت بها التنبيه المخاطب بها فالا واما للتاكيد مضمون الجملة سيتدأ
بها الكلام لايقاظ السامع وتنبيهه لتمكن الجملة في ذهنه وتدخلان على الجملة خبرية او طلبية امرا او نهيا او استفهاما
او تمنيا او غير ذلك دون المفرد بخلاف ها فانها تدخل المفردات وتكثر في اسماء الاشارة ويفصل بينها وبين
اسم الاشارة اما بالضمير نحو ها انا ذا والله ذا لها لعمري ذا واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو قوله تعالى ها انتم هؤلاء
واما بغيرهما قليلا كقول الشاعر + نحن اقتسمنا المال نصفين بيننا + فقلت لهم هذا لها وذاليا + والالف في قوله
ذاليا للاشباع واصله ذالي والضمير في قوله لها للمراة اي هذا النصف لتلك المراة وذاك النصف والمراد بالاسم
الفصل بين حرف التنبيه وهو ها وبين اسم الاشارة وهو ذا بحرف العطف وهو الواو فلقطة هذا ها وذا
بعضهم ولهذا تقدم لما فرغ من بيان حروف التنبيه شرع في بيان حروف النداء فقال **حروف النداء** خمسة يا وايا
وهيا واي والهمزة لكن **يا لعمها** اي اعم جميع حروف النداء اي يستعمل في القريب والبعيد وقال الزمخشري هي
للبعيد وما ذكره للمصنف اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء **وايا وهيا للبعيد وايي** بفتح الهمزة
والهمزة للقريب وقد يستعمل للنداء فقوله حروف النداء مبتدأ وقوله يا خبره وايا وهيا عطف على يا وقوله
والهمزة عطف على ايا وهيا وقوله لعمها خبر مبتدأ محذوف اي هي لعمها والجملة معترضة وكذا قوله للبعيد اي هما
للبعيد والجملة معترضة وكذا قوله للقريب لما فرغ من بيان حروف النداء شرع في بيان حروف لا يجاب فقال

حروف الايجاب

حروف الايجاب نعم وبلى واي بكسر الهمزة **واجل وجير** بكسر الراء وقد يفتح **وان**
بكسر الهمزة وتشديد النون وكقائل ان يقول لو اريد بالايجاب ايجاب النفي السابق لم يتناول نعم ونحوها اذ
هي ليست بايجاب النفي السابق بل هي مقررة لما سبق ايجابا او نفيا ولو اريد اثبات ما قبلها اي تقرير ما قبلها وتحقيقه
لما هو نفيا او اثباتا لم يتناول بلى اذ هي مختصة بايجاب النفي فلو قال حروف التصديق والايجاب لكان اولى واشمل

Marfat.com

ويمكن ان يراد به الاولى وانما سماها حروف الايجاب تغليبا **فنعم مقررة** اى محققة لما سبقها ايجابا للنفي خبرا او استفهاما فهي في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي جواب الم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وانما لم يقل لتصديق ما سبقها لان التصديق انما يكون للخبر ونعم بعم الفتحين الخبر والاستفهام ثم اعلم ان في نعم اربع لغات نعم بفتحتين ونعم بفتح النون وكسر العين ونعِم بكسرتين ونَعم بفتح النون وقلب العين حاء مهملة **وبلى مختصة بايجاب النفي السابق** اى بجعل النفي السابق ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما فلا يقع بعد الايجاب لا بعد النفي لتصديق النفي بل يجعلها ايجابا خبرا كان ذلك النفي او استفهاما ما فغنى بلى في جواب ليس بزيد قائم ربنا وقيل في موضع بلى هنا نعم لكان كفر لانه حينئذ يكون بمعنى ليست ربنا وهذا قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه وقيل يجوز استعمال نعم هنا لجعلها تصديقا للاثبات المستفاد من انكار النفي لان الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الاثبات ويؤيد هذا القول ما ورد في حديث المختفرة من نعم بعد قوله عليه الصلوة والسلام فكان على ابيك دين فقضيته او ما كان يقبل منك فانما يجاب للقبول لا تصديق للنفي وقد اشتهر هذا في العرف كذا في الشرح وقد شذ استعمالها لتصديق الايجاب نحو قوله وقد بعدت بوصل بيني وبينها ... بلى ان من رأى القبور ليبعدن ـ بالنون الخفيفة **واى اثبات** اى حرف اثبات ومثبتة بعد الاستفهام **ويلزمها القسم** اى لا يستعمل الا مع القسم فيقال اى والله واى وربي ولا يصح بفعل القسم بعدها فلا يقال اى اقسمت بربي وفي اى هاليزدا اذا اجرد عن هاء التنبيه وجوه احدها حذف الياء للساكنين والثاني فتح الياء لرفع اجتماع الساكنين وخفة الفتحة والثالث الجمع بين الساكنين مبالغة في المحافظة على حرف الايجاب لصون آخرها من التحريك والحذف وان كان يلزم اجتماع الساكنين على غير حدها لكونهما في كلمتين اجراء لهما مجرى كلمة واحدة نا شبه ما في اجتماع الساكنين على حدها وهذا ايضا من خصائص لفظ الله وذكر بعضهم ان هذه الكلمة يجوز للتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك رح ان اى بمعنى نعم وهذا مخالف لما ذكر الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى **واجل وجير وان تصديق للمخبر** سواء كان الخبر موجبا او منفيا فلا يقع بعد الاستفهام وسائر ما فيه معنى الطلب نحو قولك في جواب من قال اقام زيد اجل او جير او ان وذكر بعضهم ان ان جاء لتصديق الموجب ايضا كما جاء في قول عبد الله ابن الزبير ان دركب ناقته ان اعرابيا جاءه شيئا فلم يعطه فقال ذلك الاعرابي لعن الله ناقة حملتني اليك فقال ابن الزبير ان وراكبها اى لعن الله تلك الناقة وراكبها وهذا بخلاف ما ذكر المصنف رح من كون ان تصديقا للمخبر المنفي الا ان يراد بالخبر المتكلم وهو الذي يخبر فلا مخالفة بين هذا وبين ما ذكر المصنف رح **وان** في قوله بكرا العراقل في الصبح يلمني واومه ... ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه يحتمل ان يكون التصديق والله اعلم بالكسر ويحتمل ان يكون من الحروف المشبهة بالفعل والهاء ضمير وخبر ان محذوف اى انه كذلك ثم لما فرغ من بيان حروف الايجاب شرع في بيان حروف الزيادة فقال **حروف الزيادة** اى الحروف التي من شانها ان يقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة وسميت حروف الصلة ايضا وفائدتها في الكلام التاكيد او تحسين النظم او كليهما وسميت زائدة مع انها تفيد التاكيد وتحسين النظم لكونها زائدة على اصل المعنى وهي **ان وان ما ولا ومن والباء واللام فان مع ما النافية**

Marfat.com

ولكن مدحت مقالتي بحمل قفى للنافية صفة ما وهي مجرورة على انها مضاف اليها بارادة اللفظ ويجوز في نحو ما ولا النافية عند ارادة اللفظان يحكى كما هو وهو الكثير الشائع فيقال ما النافية ولا النافية وان يعرب وحين يعرب يضعف بزيادة الف محمولة همزة للساكنين ليكون على اقل الابنية فيقال ماء النافية ولاء النافية **وقلت مع المصدرية** اى قلت ان اى زيادتها بحذف المضاف من الضمير او الضمير عائد الى زيادتها اى قلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظرما ان جلس القاضي اى مدة جلوس القاضي **ولما** عطف على المصدرية اى قلت زيادتها مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان عطف على قوله فان مع ما **مع لما كثيرا** اى تزاد ان المفتوحة الزائدة كائنة مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير **وبين لو والقسم** عطف على قوله مع لما اى تزاد ان المفتوحة بين لو والقسم نحو والله ان لو قام زيد قمت **وقلت** اى زيادتها او اقل مجيء زيادة ان المفتوحة الزائدة **مع الكاف** اى كاف التشبيه كقوله كان ظبية بجرظبية اى كظبية وليست ان في قوله وعسى ان يكون وان لو استقاموا وامرته ان قم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولان المخففة من المثقلة والثانية مفسرة وما مع **اذا** اى يزاد ما زيادة حاصلة مع اذا او زيادة الكائنة مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج **ومتى** نحو متى ما تذهب اذهب بمعنى متى تذهب اذهب **واي** نحو قوله تعالى واياً ما تدعوا فله الاسماء الحسنى **واين** نحو اينما تجلس اجلس **وان** نحو اما تزين من البشر وقوله **شرطا** قيد لجميع ما ذكر لان ما ذكر كلها يستعمل شرطا وغير شرط وزيادة ما مختصة بحال الشرطية وآنفا بها على الحال اى ذوات شرط واداة شرط وعلى الظرف اى وقت افادة الشرط او في الشرط و **مع بعض حروف الجر** سماعا كقوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وقوله مما خطيئاتهم اغرقوا **وقلت** زيادة ما **مع المضاف** نحو لا سيما زيد اى لا مثل زيد ونحو قولك غضبت من غير ما جرم ونحو قوله تعالى مثل ما انتم تنطقون وقيل ان ما بعد حروف الجر من المضاف نكرة مجرورة والجر بعدها بدل منها **ولا مع الواو** اى يزاد لا مع الواو العاطفة او زيادة لا كائنة مع الواو العاطفة **بعد النفي لفظا** او معنى نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او نحو قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين فان غير بمعنى ما النافية وكذا بعد النهي نحو لا تضرب زيدا ولا عمرا **و بعد ان المصدرية** عطف على قوله مع الواو اى تزاد لا بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وليس بعطف على قوله بعد النفي لفساد المعنى لانه حينئذ يصير المعنى وتزاد لا مع الواو العاطفة بعد ان المصدرية ولا معنى له **وقلت** زيادة لا او قل مجيء لا الزائدة **قبل القسم** كقوله تعالى لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والكثير في زيادتها قبل القسم التنبيه على ظهور الفصلة بحيث يستغنى عن القسم فيبرز ذلك في صورة نفي القسم **وشذت مع المضاف** اى شذت زيادة لا او شذ مجيء لا الزائدة كائنة مع المضاف كقولهم فلان في بير لا حور سرى وما شعر لا حور اى هلاك اى فلان في بير الهلاك سرى وما علم **ومن والباء واللام الزائدة تقدم ذكرها** في ذكر زيادتها في باب حروف الجر فلا نعيد تثر لما فرغ من بيان حروف الزيادة شرع في بيان حرفا التفسير فقال **حرفا التفسير** سقطت نون التثنية للاضافة **اى وان فان** الفاء للتفسير اى فان المفسرة **مختصة بهما في معنى القول** كالامر والنداء والكتابة ونحوها نحو نادينا له ان يا ابراهيم وكتبت اليه ان قم وامرتان اذهب وارجعنا الى موسى ان ارضعيه ولا يقع ولا صريح القول ولا بعد ما يلبس فيه معنى القول وأما نحو قوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فتفسير للاضافة قول ويشترطان يكون ما بعدهما غير متعلق بما قبلهما بخبرية او عمل فقوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا فيه متعلق بما قبلها اخر الفعل قبلها اما حذف منه

Marfat.com

مفعول عام هي تفسيره او هو نزل منزلة اللازم المحتاج الى التفسير فعقبه قوله وناديناه ان يا ابراهيم اى وناديناه بشيء او بلفظ هو قولنا يا ابراهيم فقولنا يا ابراهيم تفسير المفعول العام المحذوف وهو شيء او بلفظ او يقال معنى ناديناه قلنا لنا النداء فاحتاج الى بيان المنادى فضرمهتا نفا فقال ان يا ابراهيم وقد يذكر مفعوله العام فيفسره نحو كتبت اليه ما ينفعه ان قم وامرته بما ينفعه ان آمن بالله ونحو قوله تعالى واوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه اى مفسرة لكل مبهم مفرد نحو جاءني زيد او عبد الله او جملة كقوله وترميني بالظرف اى امت مذنب وتقلبني لكن اياك الا اقل فقوله وترميني بالظرف كلام مبهم يحتاج الى تفسير اى انت مذنب حتى تشير بظرفك اى انك تذنب ولكن مشددة واسمها ضمير شان محذوف اى لكنه ولا فيها ضمير للشان لما وليتا الجملة الفعلية ثم لما فرغ من بيان حرفا التفسير شرع فى بيان حروف المصدر فقال **حروف المصدر** الاضافة يا ذى ملأته اى حروف تجعل الجملة مصدرا **ما وان وان** وقد جاء كي ولو مصدريين فى بعض الاستعمالات **فالاولان** اى ما وان **للفعلية** اى للجملة الفعلية اى لجعل الجملة الفعلية مصدرا **وان للاسمية** خاصة اى تجعل الجملة الاسمية مصدرا وقد عرفت كيفية جعلها مصدرا وتعمل فى جزئى الجملة الاسمية كما مر الا اذا خففت او كفت بما فحينئذ يجوز فيها الجملة الفعلية والاسمية وهذا عند سيبويه وجوز غيره بعد ما المصدرية الجملة الاسمية ايضا كقوله واعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلس ولما ان فصلتها فعل متصرف لا غير دعاء او مضارعا او امرا او نهيا والهمزة فى قوله اعلاقة للاستفهام وهو مصدر محذوف العامل والشاعر خاطب به نفسه اى اتعلق علاقة اى انحب حبا ام الوليد بعد ما افنان رأسك اى اشعار رأسك كالثغام المخلس الثغام بالفتح نبت فى الجبل ابيض ذا بيض يشبه الشيب به والمخلس المختلط طهبه بياضه يقال اخلس النبات اذا اختلط طهبه وياسه واخلس الشعر اذا خالط سواده بالبياض اى انحب ام الوليد حبا بعد الشيب ثم لما فرغ من بيان حروف المصدر شرع فى بيان حروف التخضيض فقال **حروف التخضيض** اى حروف تدل على التخضيض على الفعل الآتى نحو هلا تتوب قبل الموت واذا دخلت على الماضى افادت التنديم والتوبيخ على ما فات نحو هلا اقرأت القرآن وهى هلا والا ولولا ولوما لها صدر الكلام لانها تدل على احد انواع الكلام وهو التخضيض فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **ويلزمها** اى حروف التخضيض **الفعل لفظا** نحو هلا تضرب زيدا **او تقديرا** نحو هلا زيدا تضربه لان التخضيض والحث انما يتعلق بالفعل وقد جاء الجملة الاسمية بعدها فى الضرورة نحو قوله بقولن ليلى ارسلت شفاعة + الي فهلا نفس ليلى شفيعها + ثم لما فرغ من بيان حروف التخضيض شرع فى بيان حروف التوقع فقال **حرف التوقع قد فى الماضى للتقريب** من الحال اى يكون ما بعدها متوقعا كقولك لمن يتوقع ركوب الامير وينتظره قد ركب الامير وقد يحذف الفعل بعدها نحو قولهم قد الترحل غير ان ركابنا + لما تزل برحالنا وكان قد + اى وكان قد زالت ركابنا برحالنا فقيل له اقد فعل ماض على وزن علم معناه قرب ارتحالنا فكانا قد ارتحلنا فحذفت عنهما علامة الارتحال **وفى المضارع للتقليل** اى لتقليل الفعل نحو ان الكذوب قد يصدق وقد يستعمل للتكثير فى موضع المدح كقوله تعالى قد يعلم الله الذين وقول الشاعر قد انزل القرآن مصفرا نامله + والقرآن بكسر القاف الكف فى الشجاعة واصفرار الانامل كناية عن الموت ثم لما فرغ من بيان حروف التوقع شرع فى بيان حرفا الاستفهام فقال **حرفا الاستفهام** سقطت نون التثنية بالاضافة **الهمزة وهل** لهما اى للهمزة وهل صدر الكلام اى لا يتقدمهما ما فى حيزهما لانهما تدلان على احد انواع الكلام وهو

Marfat.com

الاستفهام فتصدلان للدلالة من اول الامران الكلام من ذلك النوع ويدخلان على الجملة الاسمية والفعلية **تقول** في الاسمية **ازيد قائم** وفي الفعلية **اقام زيد وكذلك هل** هل زيد قائم وهل قام زيد **والهمزة اعم تصرفا** اي اكثر تصرفا في الاستعمال من هل من حيث ان الهمزة تدخل الاسم عند وجود الفعل في الكلام بخلاف هل فانها لا تدخل على الاسم مع وجود الفعل في الكلام لكونها في الاصل بمعنى قد المختصة بالفعل كقوله تعالى هل اتى على الانسان اي قد اتى فاذا وجد الفعل تذكرت العهد السابق وهو كونها بمعنى قد المختصة بالفعل وحنت اليه اي اشتاقت ومالت اليه ولم تصل بغيره بخلاف ما اذا لم تجد الفعل فانها تصبر وتدخل عنه اي غافل عنه فلا يجوز هل زيد خرج ولا هل زيدا ضربت كما لا يجوز قد زيد خرج وقد زيدا ضربت ويجوز ازيد خرج و ازيدا ضربت بخلاف هل زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب ومن حيث انها يستعمل للانكار دون هل ومن حيث انها تستعمل مع ام منقطعة ولا تستعمل الا شاذا ومن حيث انها تدخل على حروف العطف وتدخلها هي بخلاف هل لان الهمزة اصل في الاستفهام واخص من هل فهو بكثرة الاستعمال اليق واشار الشيخ ابن الحاجب رحمه الله تعالى الى مثلة ما ذكرنا بقوله **تقول ازيد ضربت** ولا تقول هل زيدا ضربت حيث لا يليها الاسم مع وجود الفعل في التركيب بخلاف **هل** زيد قائم فانه جائز لعدم الفعل في التركيب **وانضرب زيدا وهو اخوك** بمعنى الانكار ضرب زيد في حالة الاخوة ولا تقول هل تضرب ان هل لا تستعمل للانكار **وازيد عندك ام عمرو** ولا تقول هل زيد عندك ام عمرو لان ام لا يقابل الا الهمزة **و** قوله تعالى **اثم اذا** ما وقع بدخول الهمزة على الواو العاطفة ولا تقول هل ثم وقوله اثم اذا ما وقع معطوف على مقدر اي اذا جاء وقت العذاب وقع ثم اذا ما وقع انتم وحينئذ لا ينفع الايمان **و** قوله تعالى **افمن كان** على بينة من ربه كمن يريد الحيوة الدنيا فهو مبتدأ محذوف والخبر بالاتفاق ما سبق والجملة معطوف على مقدر اي امن كان مؤمنا كمن هو كافر فمن كان على بينة من ربه كمن كان يريد الحيوة الدنيا **و** قوله تعالى **اومن كان** ميتا فاحييناه مبتدا خبره قوله كمن مثله في الظلمات والجملة معطوفة على مقدر اي امن كمن لا يؤمن ومن كان ميتا فاحييناه كمن مثله في الظلمات ولا تقول هل فمن كان وهل ومن كان فقوله **دون هل** ظرف لقوله تقول فيكون قيدا للكل اي تقول باستعمال الهمزة في جميع ما ذكر دون هل وانما حملنا الامثلة المذكورة على حذف المعطوف عليه ذهابا الى مذهب صاحب الكشاف فانه اذا دخل الهمزة على حرف العطف حمل على حذف المعطوف عليه فقدر في نحو قوله تعالى اوكلما عهدوا عهدا نبذه فريق منهم اكفروا اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم وذكر الشارح انها ليست بعاطفة على محذوف والا لجاز وقوعها في اول الكلام قبل تقدم ما يكون معطوفا عليه وليس كذلك لان الكلام مبنيا على كلام مقدم فحمل قوله تعالى كلما عاهدوا الآية على انا لنا تفرغنا مما فرغ من بيان حروف الاستفهام شرع في بيان حروف الشرط فقال **حروف الشرط ان ولو وامّا** لها اي لحروف الشرط **صدر الكلام** لانها تدل على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على كون الكلام من ذلك النوع **فان للاستقبال وان دخل على الماضي** نحو ان خرجت خرجت كلتا ان في قوله وان دخل متصلة **ولو عكسه** اي للماضي وان دخلت في المستقبل نحو لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم اي لوقعتم في الجهد والهلاك **ويلزمان** اي ان ولو الفعل لفظا نحو ان يكرمني ولو طلعت الشمس او تقديرا نحو قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك وقولهم لو ذات سوار لطمتني اي لو طمتني ذات سوار لم يكن بي عار بلطمتها **ومن ثم** اي ولاجل انها يلزمان الفعل **قيل لو انك** بالفتح اجاز والجهد حال لانه فاعل فعل محذوف وهو ثبت باعتبار تزوا فعل

Marfat.com

بعد لو فان قيل قوله ومن ثم يتعلق بقوله قيل وقوله لانه فاعل ايضا متعلق به فيلزم المتعلقان من جنس واحد قيل قوله لانه فاعل دليل على ترتب قوله قيل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك **وانطلقت بالفعل** اى بصيغة الفعل عطف على قوله لو انك اى ومن ثم قيل كذا وقيل فى خبر لو انك انطلقت بصيغة الفعل **موضع منطلق ليكون** لفظ الفعل فى الخبر **كالعوض** اى مثل العوض عن الفعل المقدر المحذوف وهو ثبت الا لضرورة الشعر تنبيه اعلم ان يراد الفعل فى الخبر لهذا الغرض مترتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد واما قولهم اكرمك بجملة لو انها صدقت موعوظها ولو ان النصح مقبول بصيغة الاسم فمحمول على تقدير ولو ان النصح مما مر مقبول فالخبر جامد ومقبول صفة لاخبر ان اورد على قول البعض وفيه نظر لانه يكون حينئذ من ضعف التاليف لمخالفة الجمهور وضعف التاليف يخل بالفصاحة واجيب بان الكلام الوارد من العرب الموثوق بعربيتهم قبل وضع قاعدة النحو لا يكون ضعيفا ولا ممتنعا وان خالف الجمهور بل الكل بل شاذ **واذا كان الخبر جامدا جاز** وقوع الاسم فى الخبر **للعذر** اى لتعذر الفعل نحو انك رجل قال الله تعالى ولو ان ما فى الارض من شجرة اقلام **واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط** متعلق تقدم وقوله اول ظرف تقدم فان قيل شرط ترك فى فى الظرف ان يكون زمانا او مكانا او مبهما واول ليس كذلك فكيف يصح ترك فى قيل هو ظرف تقدم متضمن لدخول اى واذا تقدم القسم على الشرط داخلا اول الكلام **لزمه الماضى** الضمير عائد الى الشرط او الى القسم اى لزم ذلك الشرط الماضى او لزم ذلك القسم ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا **لفظا او معنى** بدخول لم على المضارع وانما لزم الماضى لان حرف الشرط لما انقطع عن عمله فى الجواب لكونه جوابا للقسم لفظا التزم الماضى فى الشرط لئلا يعمل فيه ايضا فيتوالى فى عدم عمل الحرف **وكان الجواب للقسم لفظا** والشرط معنى ترجيحا للسابق مع كثرة الاستعمال **نحو والله ان اتيتنى** او **ان لم تاتنى لاكرمنك** فقوله ان اتيتنى مثال الماضى لفظا المعنوى **وان توسط** اى توسط القسم **بتقدم الشرط او خبره** اى غير الشرط **جاز ان يعتبر وان يلغى** والضمير فى قوله يعتبر ويلغى يجوز ان يكون عائدا الى الشرط اى جاز اعتبار الشرط والغاؤه ان يكون عائدا الى القسم اى جاز اعتبار القسم والغاؤه اى جاز ان يجعل الجواب لفظا جوابا للقسم ولزم حرف الشرط الماضى ويصير الشرط ملغا وجاز ان يجعل الجواب جوابا للشرط بالجزم ويصير القسم ملغى **كقولك انا والله ان تاتنى اتك** بالجزم باعتبار الشرط **وان اتيتنى والله لا تيتك** باعتبار القسم والغاء الشرط وتقدير القسم **كاللفظ** اى كتلفظ القسم اى لتقدم القسم المقدر مثل القسم الملفوظ فى اعتباره والغائه **كما مر** **مثل قوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون معهم** اى والله لئن اخرجوا لا يخرجون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم فى الجواب واللام فى قوله ولئن اخرجوا مع اللام الموطئة للقسم وهى كلمة يدخل على الشرط بعد تقدم القسم لفظا او تقديرا لتوهم ان الجواب له لا للشرط **وقوله تعالى ان اطعتموهم انكم لمشركون** اى والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فلولا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الجزم فى الجواب **واما للتفصيل** اى لتفصيل اجمال المتكلم نحو قولك جاء نى اما زيد فاكرمته واما بشرا فاهنته واما خالد فقد اعرضت عنه **والتزم حذف فعلها** اى فعل اما اى الفعل الداخل عليه اما وهو الشرط المتضمنها معنى الابتداء **وعوض** عن الفعل المحذوف **بينها** اى بين اما **وبين فائها** اى فاء ما جزء **مما فى حيزها** اى حيز جوابها وذلك الجزء اما مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق واما معمول لما وقع بعدها نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان قوله يوم الجمعة معمول منطلق **مطلقا** اى زمانا مطلقا اى سواء كان ماعدا اما مما يمنع تقدم ما فى حيزه نحو اما زيدا فانى ضارب ولم يكن نحو اما زيد فمنطلق وهذا مذهب سيبويه اختاره المصنف وانما عوض ذلك لئلا يتوالى حرفان الشرط والجزاء لفظا والتنبيه على ان المتقدم هو المقصود بالتفصيل دون الفعل وقيل هو اى ما بعد اما صعمول الشرط المحذوف **مطلقا** الا جزء الجزاء **مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق** بتقدير اما تذكر يوم الجمعة فزيد منطلق ورد بانه لو جاز

Marfat.com

نصبه بتقدير تذكر لجاز رفعه بتقدير حصل لكنه لم يجز ولجاز نصبه بتقدير فمنطلق بتقدير مهما تذكر زيدا فهو منطلق لكنه لم يجز
وقيل وهذا قول المازني ان كان ما بعد ما جائز التقديم نحو ما يوم الجمعة فانا خارج فمن القسم الاول
اى موجزء الجزاء والا اى وان لم يكن جائز التقديم نحو ما زيدا فانى ضارب لان انقطع ما بعدها عن العمل فيما قبلها
فمن القسم الثانى اى معمول الشرط المحذوف بضرورة امتناع كونه جزء الجزاء لامتناع التقديم وجوزه ابو العباس وجعل ما
خاصة تصحح التقديم لما يمتنع تقديمه فكان زيدا معمول ضارب عنده اقيم مقام الشرط لما مر لان اقامة جزء الجزاء مقام فعل الشرط
لازم عنده ثم لما فرغ من بيان حرف الشرط شرع فى بيان حروف الردع فقال حرف الردع اى المنع والزجر كلا معناه ليس كذلك
يعنى يتعين ذلك وهذه الكلمة موضوعة لردع المخبر اى لمنعه وزجره كقولك كلا لمن قال فلان يبغضك ولردع الطالب كقوله تعالى
كلا بعد قوله رب ارجعون لعلى اعمل صالحا وقد جاء بمعنى حقا كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ولا يبعد حينئذ كون نحو
اسما لكن النحويين اتفقوا على حرفيته لكونه لتحقيق الجملة كان فكلا فى نحو قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لآياتنا عنيدا يحتمل
الوجهين كونها للردع وبمعنى حقا ثم لما فرغ من بيان حرف الردع شرع فى بيان تاء التانيث الساكنة فقال تاء التانيث الساكنة
صفة تاء التانيث وليس باعرف من الموصوف لان المضاف الى ذى اللام فى باب الصفة حكم ذى اللام تلحق الماضى لتانيث
المسند اليه لتحقق الاتصال والمقارنة بين التاء والمسند اليه نحو ضربت هند والام فى قوله لتانيث المسند اليه للتعليل لا للغرض فان
تانيث المسند اليه علة للحوق التاء التانيث وليس باثر حاصل منه وانما قال تاء التانيث الساكنة احترازا عن تاء التانيث المتحركة
فانها تلحق لتانيث الاسم لتانيث المسند اليه فان كان ظاهرا غير حقيقى فخير وامالحاق علامة التثنية
والجمعين اى جمع المذكر والمؤنث فى الفعل عند كون الفاعل ظاهرا الدلالة على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا ومؤنثا
كالحاق تاء التانيث للدلالة على ان المسند اليه مؤنث فضعيف نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك للزوم
تعدد صورة الفاعل بخلاف الحاق ضمير التثنية والجمعين فى الفعل فانه غير ضعيف نحو اخواك قاما او اخوتك قاموا او اخواتك وقمن
وجاز الحاق هذه العلامة فى اسم الفعل نحو هاتيا وهاتوا وتعاليا وتعالوا بلا ضعف ثم هذه العلامة ليست بضمير بل هى حرف زاد
للدلالة فى اول الامر على ان المسند اليه مثنى او مجموع مذكرا ومؤنث كتاء التانيث تدل على ان المسند اليه مؤنث ويدل عليه انه لو كان
ضميرا لامتنع الواو فى غير العقلاء نحو اكلونى البراغيث والنون فى الذكور العقلاء نحو يعصرون اقاربه ثم لما فرغ من بيان تاء التانيث
الساكنة شرع فى بيان التنوين فقال التنوين نون ساكنة وضعا فلا يرد تحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيدن العالم عندنا
تتبع حركة الاخر ولا يرد نحو ابنم وابرد حيث يتبع حركة الوسط لان تنوينها وان تبعت حركة الوسط لكن بعد ما
صار الوسط اخر بحذف الاخر نسيا منسيا لا لتاكيد الفعل فيما احترازا عن نون الخفيفة نحو اضربن وهو اى التنوين
للتمكن نحو زيد والتمكين نحو صه ومه والعوض عن المضاف اليه نحو يومئذ وحينئذ اصله يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا
والمقابلة نحو مسلمات والترنم وهى التنوين اللاحقة قافية الشعر مقيدة او مطلقة بدل حرف الاطلاق والقافية المطلقة
التى اخرها احد المدات الثلاث وحرف الاطلاق وهى الحرف التى نشأت من اشباع حركة اخر الشعر وهى احد المدات الثلاث نحو
قوله اقلى اللوم عاذل والعتاب وقولى ان اصبت لقد اصابن والقافية المقيدة التى اخرها حرف ساكن غير المدات الثلاث
نحو وقاتم الاعماق خاوى المخترق ويحذف التنوين من العلم موصوفا حال من العلم اى حال كون العلم موصوفا بان مضافا حال من ابن
اى حال كون الابن مضافا الى العلم الخر نحو جاءنى زيد بن عمرو وانما يحذف لقصد التخفيف لطول اللفظ وثقل العلم وكثرة الاستعمال وقد
يحذف حينئذ الفا بن خطا للتخفيف فى الكتابة والدلالة على الامتزاج وانما لم يحذف التنوين فى قوله عجارية من قيس بن ثعلبة على ان
فيما علم موصوف بابن مضافا الى علم الخر لكان للضرورة وحذفها فى غير ذلك نحو قوله تعالى قل هو الله احد الله الصمد فمن قرأ احد

Marfat.com

بغیر التنوین ان اصل ان الشواذ قولہم لا ماکرامہ الا قلیلا بحذف التنوین من ماکر ونصبہ اللہ علی الضرورۃ ثم لما فرغ من بیان التنوین شرع فی بیان نون التاکید فقال نون التاکید خفیفۃ ساکنۃ قدم النون الخفیفۃ علی النون الثقیلۃ وان کانت فرعا للثقیلۃ عند اکثر الکوفیین لخفتہا ومشددۃ مفتوحۃ لفتحۃ الفتحۃ مع غیر الالف سواء کانت الف الضمیر نحو اضربان او الالف الزائدۃ فی جمع المؤنث نحو اضربنان فتقول اضربن ومکسورۃ مع الالف للتنبیہ بنون الاعراب وللتعادل بین ثقل الکثرۃ وخفۃ الالف وتختص ای نون التاکید خفیفۃ او مشددۃ والجملۃ مستانفۃ ای تختص کل واحدۃ من نونی التاکید بالفعل المستقبل فی الامر صفۃ المستقبل ای الفعل المستقبل الکائن فی الامر نحو اضربن والنہی نحو لا تضربن والاستفہام نحو ہل تضربن والتمنی نحو لیتک تضرب والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصیب خیرا والقسم نحو واللہ لافعلن لکن الایحاء وضعا لتاکید الطلب والطلب انما یتعلق بالمستقبل الذی یکون امرا او نہیا او استفہاما او تمنیا او عرضا وانما یدخل فی جواب القسم ولن لم یلزم فیہ معنی الطلب تشبیہا لجواب القسم بالطلب للدلالۃ القسم علی اعتناء بشانہ وزیادۃ اہتمامہ کالمطلوب وقلت ای نون التاکید فی النفی تشبیہا لہ بالنہی وان لم یکن فیہ معنی الطلب نحو ان لا تفعلن وتلحق بالنفی کما تقولن وربما یقولن لان القلۃ تلحق بالعدم وحمل علیہ للمضادۃ کثیرا ما یقولن ولزمت نون التاکید فی مثبت جواب القسم نحو واللہ لافعلن لان القسم محل التاکید فکرہوا ان یؤکدوا الفعل بامر منفصل عن الفعل وہو القسم من غیر ان یؤکدہ بما یختصہ ویتصل بہ وہو النون لعدم صلاحیۃ التاکید خلافا للکوفیین والاضافۃ فی مثبت القسم من باب جرد قطیفتہ وکثرت نون التاکید فی الشرط المؤکد حرفہ بما الزائدۃ مثل ما تفعلن قال اللہ تعالی فاما ترین من البشر احدا وذلک لانہا اکد حرف الشرط بما الزائدۃ قصدوا تاکید الفعل بالنون ایضا لئلا یخطا المقصود بالذات وہو الفعل من غیر المقصود بالذات وہو حرف الشرط وما قبلہا ای ما قبل نون التاکید مع ضمیر المذکرین وہو الواو مضموم نحو اضربن للدلالۃ علی الواو المحذوفۃ لالتقاء الساکنین قولہ مع ضمیر المذکرین حال من ضمیر مضموم ومع المخاطبۃ ای انثی المخاطبۃ ای التی خوطبت مکسور نحو اضربن للدلالۃ علی الیاء المحذوف لالتقاء الساکنین وفیما عداہ ای فیما عدا المذکر غائبا کان او مخاطبا وفی الغائبۃ مفتوح نحو لیضربن واضربن ولتضربن فان قیل ظاہر ہذا اللفظ یتناول التثنیۃ والجمع المؤنث لانہما داخلان فی عموم قولہ وفیما عداہ ولا یکون ما قبل النون فیہما مفتوحا قیل معناہ وفیما عداہ مفتوح اذا لم یکن ما قبلہا الف وہذا التقیید بدلالۃ قولہ وتقول فی التثنیۃ والجمع المؤنث اضربان واضربنان بزیادۃ الالف للفصل لئلا یجتمع النونات ویمکن ان یراد بقولہ مفتوح اعم من ان یکون حقیقۃ نحو اضربن او حکما نحو اضربان واضربنان اذ الالف فی حکم الفتحۃ او فی حکم العدم لانہا غیر حاجز حصین بسکونہا وضعفہا وما قبلہا مفتوح فلا یتوجہ الاشکال فان قیل التقاء الساکنین انما یغتفر فی المدغم الذی قبلہ حرف مد اذا کان المدغم حرف المد فی کلمۃ واحدۃ وذلک لم یوجد فی اضربان واضربنان اذ الالف فی کلمۃ لغیر والنون فی کلمۃ اخری فینبغی ان یحذف الالف لالتقاء الساکنین ولا یغتفر کما حذف الواو فی اضربن ولم یغتفر قیل فی نحو ذلک مانع من حذف الالف اذ لو حذف الالف من التثنیۃ لالتبس بالواحد ولو حذف من جمع المؤنث لزم اجتماع النونات فحذف لعلۃ الالتباس والاجتماع فکان التقاء الساکنین فی نحو ذلک بجعل التقاءہما علی حدہ باعتبار اتحاد الحکمی نحو فی اللبس لزوم الاجتماع فجعل مغتفرا ولا یدخلہا ای لا یدخل التثنیۃ وجمع المؤنث النون الخفیفۃ لانہا لو التقی فیہما الالف لزم التقاء الساکنین لا علی حدہ لعدم التشدید بعد المد ولو حذفت لزم اللبس بالواحد فی التثنیۃ واجتماع النونین فی جمع المؤنث خلافا لیونس فانہ اجاز ذلک وجعل التقاء الساکنین مغتفرا اذا کان اولہما حرف لین وان لم یکن الثانی مدغما کما مر فی الوقف ولیس ذلک بمرضی عند الاکثر وینبغی ان یکون مرضیا لامکان الکلم ولمجیء ذلک فی الکلام الرضی کما فی قولہ تعالی الان وقد عصیت قبل وہما ای نون التاکید الثقیلۃ والخفیفۃ فی غیرہا ای غیر التثنیۃ وجمع المؤنث مع الضمیر البارز کالمنفصل ای کالفظ المنفصل فی حذف حرف العلۃ وتحریکہا علی التفصیل الذی یجب ان یعامل

Marfat.com

آخر الفعل مع النونين معاملة مع الكلمة المنفصلة الساكنة الصدر من حذف حركة لعلة وتحريكها على التفصيل الذي ذكر في الضمير مع حذف الضمير ولا تحرك على وفقه فيقول في اضربوا اضربن وفي اغزوا اغزن بحذف الواو كما تقول مع الكلمة المنفصلة اضربوا القوم واغزوا الجيش بحذف الواو وفي اضربي واغزي اضربن واغزن بحذف الياء كما تقول مع كلمة المنفصلة اضربي القوم واغزي الجيش وفي اخشوا الخشن بتحريك الواو وفي اخشي اخشين بتحريك الياء كما تقول مع الكلمة المنفصلة كما تقول اخشوا القوم بتحريك الواو واخشي القوم بتحريك الياء وانما قال في غيرها لانه ذكر كيفية لحوق نون التاكيد بالمثنى وجمع المؤنث وليس المقصود هنا بيان اتصال النون بالافعال الصحيحة لكونها ظاهرا بل المقصود بيان اتصال النون بالافعال المعتلة فان لم يكن فيه ضمير بارز بل مستكن فكالمتصل اى فيما اى نون التاكيد كالساكن المتصل وهو الف التثنية في رد ما حذف عنه تقول في اغز اغزن وفي ارم ارمين وفي اخش اخشين كما تقول اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اى لاجل ان نون التاكيد مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين بفتح الياء لان النون لما كانت مع غير الضمير البارز كالكلمة المتصلة كان زوال سكون الاخر لازما فيحرك لالتقاء الساكنين فيقال ترين بياء مفتوحة واشبعت الف التثنية في الاتصال فلم يعل اللام معها نحو ترمين وهل ترمين كما لم يعل مع الف التثنية المتصلة نحو هل ترميان وهل ترميان وترون بضم الواو لكونها مدة حتى تحذف لالتقاء الساكنين على نحو تحريكها كذلك في كلمة المنفصلة الساكنة الصدر كما يقال لاخشوا القوم وترين بكسر الياء للساكنين كما في لاخشى الله هذه الامثلة من المضارع واغزون باعادة الواو المحذوفة لزوال سكون الاخر بما هو كالكلمة المتصلة كما في اغزوا وارميا واغزن واغزن بحذف الواو كما في اغزوا الجيش ولو كان النون كالمنفصلة لكان هذا التقاء الساكنين على حده لكون الاول مدة والثاني مدغما فيها هو كالكلمة الواحدة بناء على الاتصال هذه الامثلة الثلثة من الامر والنون المخففة تحذف للساكن اى لملاقاة الساكن بعدها كقوله ولا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه واللام في قوله للساكن بمعنى الوقف اى النون المخففة يحذف وقت ملاقات ساكن بعدها بدليل عطف بالظرف وهو قوله وفي الوقف فيرد اى ما حذف النون في الوقف فيرد ما حذف اذا لم يكن مفتوحا ما قبل النون لزوال موجب الحذف وهو التقاء الساكنين نحو اضربوا في اضربن والمفتوح ما قبلها اى قبل النون تقلب الفا للوقف نحو اضربا في اضربن وانما تقلب الفا قياسا على التنوين فانها تقلب الفا في الوقف نحو زيدا وانما حذفت بملاقات ساكن بعدها تشبيها بحرف المد في امتداد الصوت وانما تحذف للساكن ولا تحرك فكذا هذه وخط النون المخففة اللاحقة بالفعل عن التنوين اللاحقة بالاسم فانها لا تحذف بلا مانع من الاضافة واللام بخلاف المخففة حيث تحذف بلا مانع وانما حذفت في الوقف ايضا مثلها لانها لما شابهت حرف المد التي حذفت للساكنين ولم تحرك حذفت في الوقف ايضا مثلها وانتصاب قوله الفا على انه مفعول ثان لقوله تقلب لتضمين معنى الجعل وختم الكتاب بذكر حكم الوقف من حسن الختم او يقال والشيخ ذكر التنوين ونون التاكيد المختصة بالاخر في اخر الكتاب ثم اخر النون المختصة باخر الفعل عن التنوين لان الفعل يستحق التاخير عن الاسم ثم ختم بحث النون بانقلابها الفا في الوقف وهذا كما ترى من باب حسن الختم والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب

تم

قد تم طبع هذا الكتاب الشريف في احدى عشر شهر ربيع الآخر في سنة ١٣٣٧ من الهجرة النبوية على مهاجرها الف الف صلوة وتحية في المطبع المجتبائي الواقع في محلة ملي بادا رتبه صاحب الاخلاق الارجمند المولوي الحافظ محمد عبد الاحد صانه الله تعالى عن شر كل حاسد اذا حسد والحمد لله اولا وآخرا وظاهرا وباطنا

Marfat.com

فہرس مضامین غایۃ التحقیق

صفحہ	مضمون
۲	تعریف الکلمۃ
۹	تقسیم الکلمۃ
۱۴	تعریف الکلام
۱۷	تعریف الاسم
۱۸	بحث خواص الاسم
۲۰	بحث المعرب والمبنی
۲۲	حکم المعرب
۲۳	تعریف الاعراب
۲۴	انواع الاعراب
۲۵	تعریف العامل
۲۶	اعراب جمع المکسر المنصرف
۲۸	بیان مایعرب بالحرف
۲۹	اعراب المثنی وکلا
۳۱	جمع المذکر السالم
۳۲	الاعراب التقدیری
۳۴	مواقع الاعراب اللفظی
۳۴	بحث غیر المنصرف
۳۵	بحث العلل التسع
۳۶	حکم غیر المنصرف
۳۷	یجوز صرف غیر المنصرف للضرورۃ
۴۰	بحث العدل
۴۰	بحث الوصف
۴۱	شرط التانیث
۴۳	بحث المعرفۃ
۴۴	بحث العجمۃ
۴۵	صیغ منتہی الجموع
۴۸	تعریف الترکیب
۴۸	بحث الالف والنون اذا کانا فی اسم
۴۹	بحث الفعل وشرطہ
۵۴	جمع الباب باللام والاضافۃ الخ
۵۵	**بحث المرفوعات**
۵۶	تعریف الفاعل
۵۷	مواضع تقدیم وجوب الفاعل علی المفعول
۵۸	مواضع تاخیر وجوب الفاعل عن المفعول
۵۹	بحث حذف الفعل
۶۱	بحث تنازع الفعلین
۶۵	مفعول مالم یسم فاعلہ
۶۷	بحث المبتدا والخبر
۷۷	بحث حذف المبتدا
۷۸	بحث حذف الخبر
۸۰	خبر ان واخواتہا
۸۱	بیان خبر لا النفی الجنس
۸۲	**بحث المنصوبات**
۸۲	بیان المفعول المطلق
۸۶	المفعول بہ
۸۸	بیان المنادی
۹۰	توابع المنادی المبنی
۹۲	توابع المضاف
۹۳	المنادی المعرف باللام
۹۵	المنادی المضاف
۹۶	بیان ترخیم المنادی
۹۹	حذف حرف النداء
۱۰۰	حذف المنادی
۱۰۶	بیان وجوب حذف الفعل
۱۰۶	تعریف التحذیر
۱۰۷	بیان التحذیر
۱۰۸	المفعول فیہ
۱۱۰	المفعول لہ
۱۱۲	المفعول معہ
۱۱۳	تعریف الحال
۱۱۶	وجوب تقدیم الحال
۱۱۹	احکام الحال
۱۲۰	شرط الحال المؤکدۃ
۱۲۱	تعریف التمییز
۱۲۱	بیان التمییز
۱۲۶	تعریف المستثنی
۱۲۸	اعراب المستثنی
۱۳۳	اعراب سوی وسواء
۱۳۴	اسم ان واخواتہا
۱۳۵	المنصوب بلا التی لنفی الجنس
۱۳۷	حکم النعت المبنی
۱۳۸	العطف علی اللفظ والمحل جائز
۱۳۹	خبر ما ولا المشبہتین لیس

Marfat.com

صفحہ	مضمون
۱۴۱	بحث المجرورات
۱۴۲	تعریف الاضافۃ
۱۴۳	شرط الاضافۃ
۱۴۵	الاضافۃ اللفظیۃ
۱۴۷	اضافۃ المعرف باللام
۱۴۸	لایضاف ولایضاف الی صفۃ وبالعکس
۱۴۹	لایضاف اسم مماثل للمضاف الیہ
۱۵۰	الاسماء الستۃ
۱۵۲	بحث التوابع
۱۵۳	تعریف النعت
۱۵۸	العطف بالحرف
۱۶۲	تعریف التاکید
۱۶۳	تقسیم التاکید
۱۶۴	بیان التاکید اللفظی والمعنوی
۱۶۶	تعریف البدل
۱۶۷	اقسام البدل
۱۶۹	**بحث المبنیات**
۱۷۰	اقسام المبنی
۱۷۲	المضمر متصل ومنفصل
۱۷۵	اسماء المتصل
۱۸۱	بیان ضمیر الشان والقصۃ
۱۸۲	بحث الاسماء الاشارۃ
۱۸۴	بحث الموصولات
۱۸۸	بحث انواع ما الاسمیۃ
۱۸۹	بحث مَن
۱۹۱	بحث اسماء الافعال
۱۹۳	بحث الاصوات
″	بحث المرکبات

صفحہ	مضمون
۱۹۵	بحث الکنایات
۱۹۷	بحث بیان اعراب من وما الخ
۱۹۹	بیان معنی اذا
۲۰۳	بحث المعرفۃ
۲۰۵	بحث العلم
″	بحث النکرۃ
۲۰۶	اسماء العدد
۲۱۴	بحث المذکر والمونث
۲۱۵	تقسیم المونث الی حقیقی ولفظی
۲۱۸	بحث المثنی
۲۲۱	بحث الجموع
۲۲۷	بحث الجمع المکسر
″	بحث المصدر
۲۳۰	بحث اسم الفاعل
۲۳۶	بحث اسم المفعول
۲۳۵	بحث الصفۃ المشبہۃ
۲۳۹	بحث اسم التفضیل
۲۴۸	تعریف الفعل
۲۴۹	بحث الماضی
۲۵۰	بحث المضارع
۲۶۳	والموانع مستثناۃ من القواعد ولم یستثن
۲۶۴	بحث الامر
″	بحث فعل مالم یسم فاعلہ
۲۶۶	بحث المتعدی وغیر المتعدی
۲۶۷	بحث افعال القلوب
۲۶۹	بحث الافعال الناقصۃ
۲۷۳	بحث افعال المقاربۃ
۲۷۷	بحث افعال المدح والذم

صفحہ	مضمون
۲۷۷	طرق تعیین انشاء المدح واخواتہ
″	فی بیان اوجہ نعم
۲۷۸	تعریف الحرف
۲۷۹	حروف الجر
″	فی بیان معنی الطباق
۲۸۱	ضمیر سہم نکرۃ
۲۸۳	الحروف المشبہۃ بالفعل
۲۸۴	طریق تاویل الجملۃ بالمفرد
۲۸۸	الحروف العاطفۃ
۲۹۰	حروف التنبیہ
″	حروف النداء
″	حروف الایجاب
۲۹۱	حروف الزیادۃ
۲۹۲	حرف التفسیر
۲۹۳	حروف المصدر
″	حروف التحضیض
″	حرف التوقع
″	حرف الاستفہام
۲۹۴	بحث حروف الشرط
۲۹۶	حرف الردع
″	تاء التانیث الساکنۃ
″	التنوین
۲۹۷	نون التاکید خفیفۃ وثقیلۃ

Marfat.com

Marfat.com

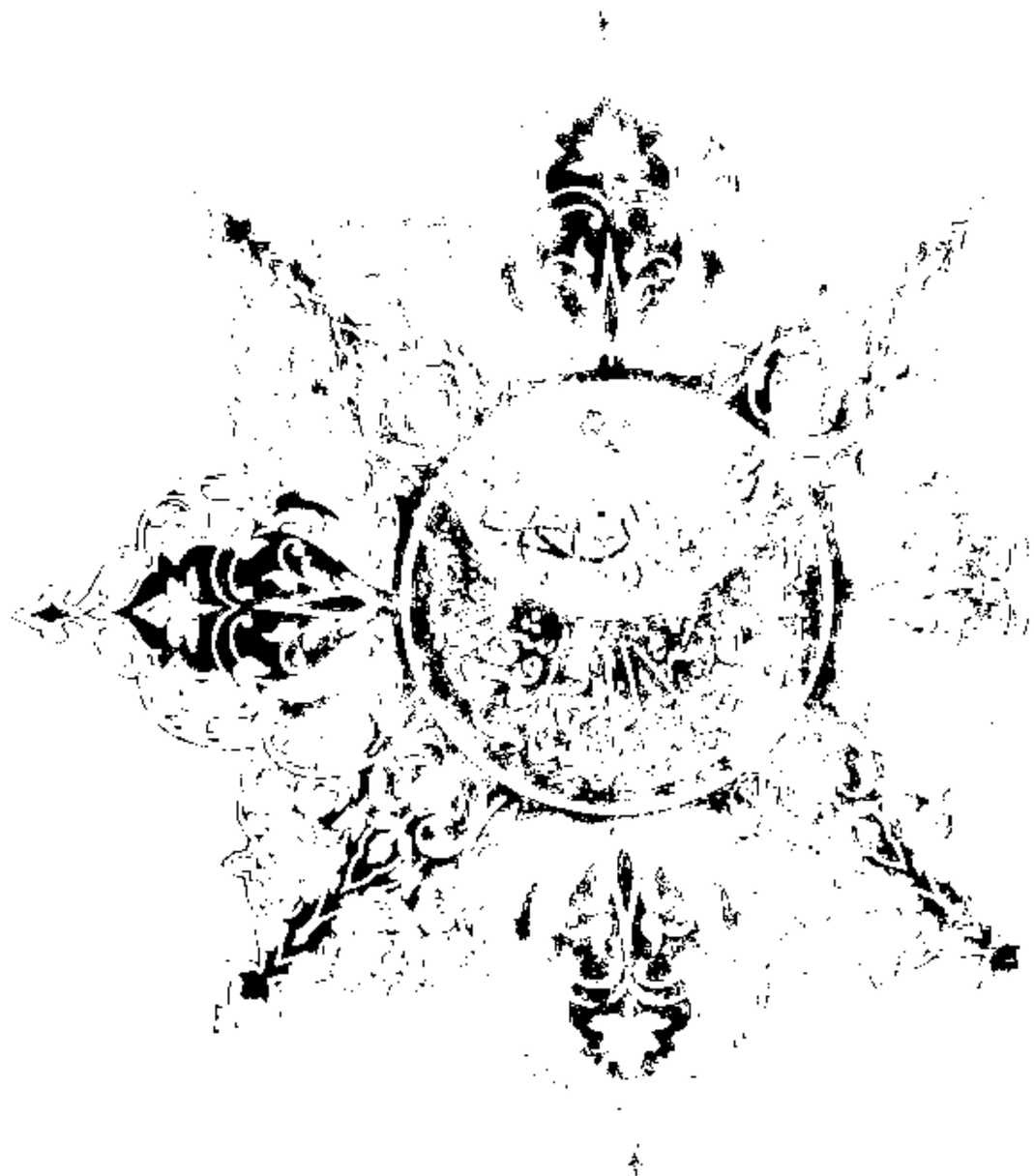

Marfat.com

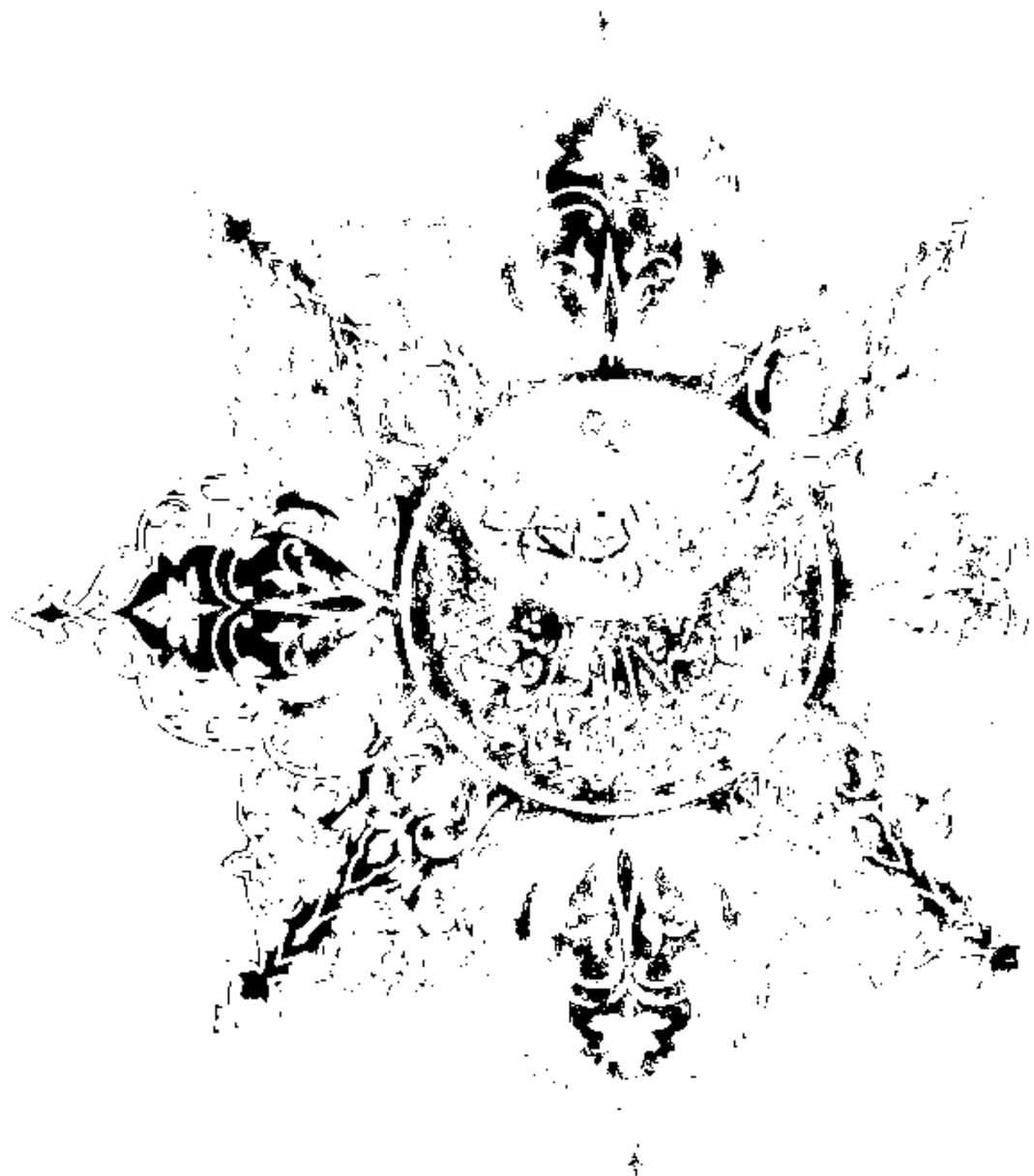

Marfat.com

74/0

دن

اللہ الذی لا الہ الا ھو یھدی الیہ من ینیب

حمد یا من وفقنا لطبع ھذا السفر الکبیر من ثمانیات مولانا المفتی نصیر الاسلام دید ظلہ الجسیم وعلمہ العمیم

غایۃ التحقیق

فی

اثبات الحقیقۃ

۱۳۹۲ھ

۱۹۷۲ء

للاستاذ الجہبذ الھمام تحفۃ الزمان مولانا المولوی الحافظ محمد عبد الحلیم شاہ حسن شرح ابو الحسن

فی اثبات الجہاد والقتال وفرضیتہ علی کل مسلمان

2103

بتوسط: حاجی بہادر خان محمد زکریا

بازار کتاب فروشی کابل افغانستان

Marfat.com